


وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر2–بوزريعة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الفكر الإصلاحي العثماني خلال القرنين 11-12هـ/17-18م

- اشكالية السياسي والديني -

مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

فيصل بن موسى

إشراف: أ. الدكتورة:

نادية طرشون

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أرزقي شويتام	أ. الدكتور	جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله	رئيسا
نادية طرشون	أ. الدكتورة	جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله	مقررا
ليلى خيراني	الدكتورة	جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله	عضوا
أسماء مهيبل	الدكتورة	جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله	عضوا
مصطفى عبيد	الدكتور	جامعة المسيلة – محمد بوضياف –	عضوا
سهيل جمال	الدكتور	جامعة الجلفة – زيان عاشور –	عضوا

السنة الجامعية: 2020 –2021م

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر2–بوزريعة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الفكر الإصلاحي العثماني خلال القرنين 11-12هـ/17-18م

- اشكالية السياسي والديني -

مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب
فيصل بن موسى

إشراف: أ. الدكتورة:
نادية طـرشـون

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أرزقي شويتام	أ. الدكـتور	جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله	رئيسا
نادية طـرشون	أ. الدكـتورة	جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله	مقررا
ليلى خـيـراني	الدكتورة	جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله	عضوا
أسمـاء مهـيبل	الدكتورة	جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله	عضوا
مصطـفى عبـيد	الدكتور	جامعة المسيلة – محمد بوضياف –	عضوا
سهـيل جـمال	الدكتور	جامعة الجلفة – زيـان عاشـور –	عضوا

السنة الجامعية: 2020– 2021

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر2–بوزريعة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الفكر الإصلاحي العثماني خلال القرنين 11-12هـ/17-18م

- اشكالية السياسى والدينى -

مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

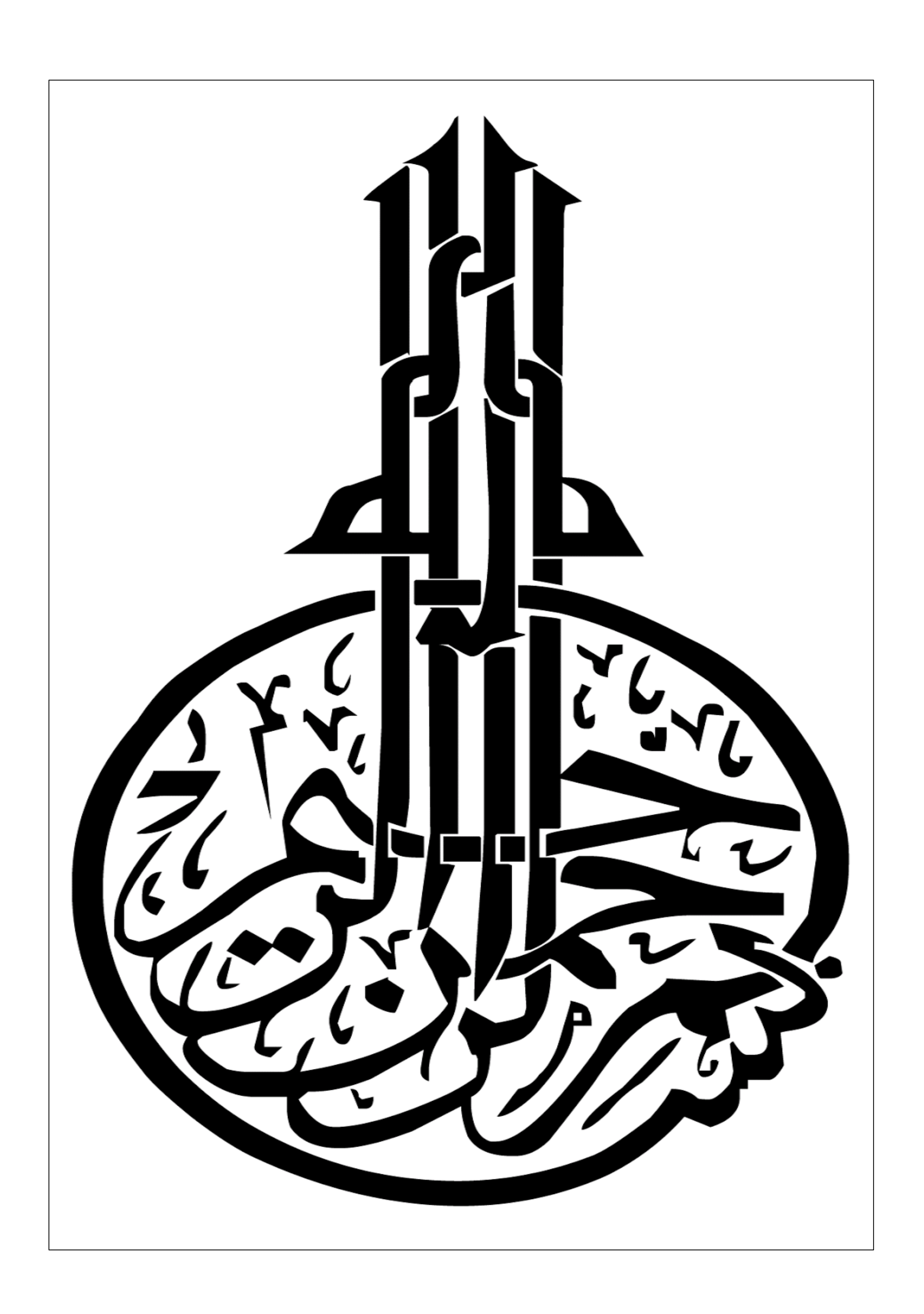
إعداد الطالب:
فيصل بن موسى

إشراف أ. الدكتورة:
نادية طرشون

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أرزقي شويتام	أ. الدكتور	جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله	رئيسا
نادية طرشون	أ. الدكتورة	جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله	مقررا
ليلى خيراني	الدكتورة	جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله	عضوا
أسماء مهيبل	الدكتورة	جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله	عضوا
مصطفى عبيد	الدكتور	جامعة المسيلة – محمد بوضياف –	عضوا
سهيل جمال	الدكتور	جامعة الجلفة – زيان عاشور –	عضوا

السنة الجامعية: 2020–2021م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهــــــــداء

إلى سلطانة البيت وعموده وروحه "أمي" الغالية

إلى ملكة قلبي ورفيقة دربي زوجتي" أم معاذ"

إلى نسمة البيت وعطره أختي العزيزة "وهيبة"

إلى فلذة كبدي وروحي ابني "معاذ"

إلى إخوتي الأعزاء " صالح، عصام، عبد الحفيظ"

إلى جميع أفراد أسرتي كل باسمه ومقامه

إلى السيد بوشامي مبروك وسائر أفراد عائلته وابنه محمد

إلى روح والدي الطاهرة طيّب الله ثراه وأسكنه فسيح جنانه.

أهدي لكم جميعا هذا العمل المتواضع

...

شكـــــــــــر وعرفان:

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني وآزرني ووقف معي في مساري العلمي وقدم لي يد المساعدة والعون من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر:

- الأستاذة الدكتورة الفاضلة والمشرفة على الأطروحة "نادية طرشون" التي أفادتني كثيرا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة.

- الأستاذ الدكتور الفاضل "الغالي غربي" الذي أعانني في اختيار موضوع البحث وشجعني على المضي قدما فيه.

- إلى الأستاذ الدكتور الفاضل "خليفة حماش" الذي ساعدني كثيرا في عملية الترجمة من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية.

- إلى أخي العزيز الأستاذ " بومدين زبيري" الذي لطالما وقف إلى جانبي في الشدة والرخاء.

- إلى أختي العزيزة " الأستاذة "الطار خيرة " التي ساندتني ماديا ومعنويا وساعدتني كثيرا في دروب الحياة الصعبة.

- إلى الطالبة " أمينة ملوة" التي قدمت لي يد العون والمساعدة في العديد من المرات.

- إلى من زرعت فينا بذور البحث العلمي وسقته بماء الجد والإجتهاد"الأستاذة الشهيدة عائشة الغطاس" رحمها الله وجعل مثواها الجنة.

- إلى الأستاذة " بالنوي سامية" التي أشرفت على عملية المراجعة اللغوية والنحوية للأطروحة.

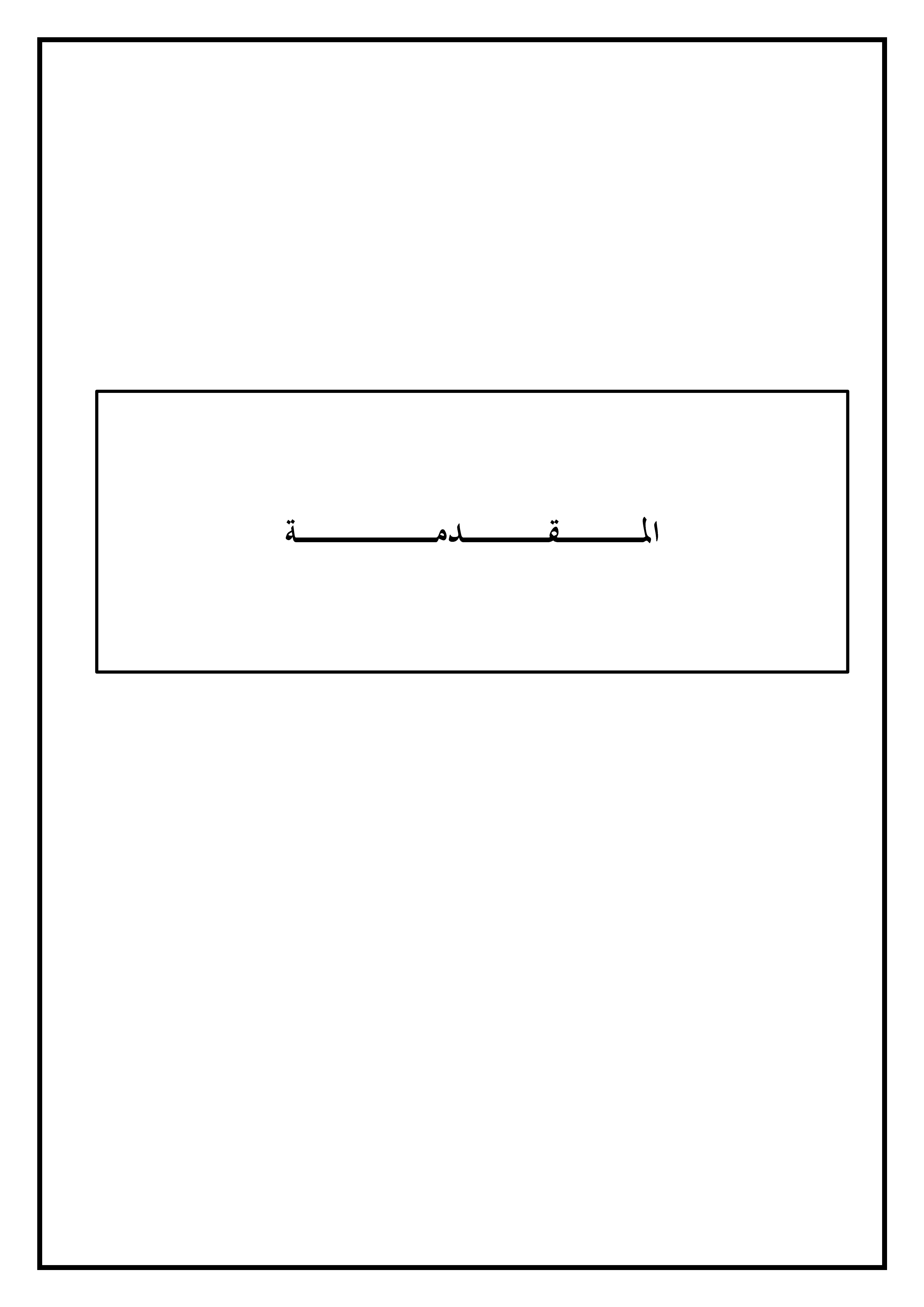
- إلى كل من درسني في مختلف أطوار التعليم وساندني من قريب وبعيد.

أتقدم إليكم جميعا بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير والإخلاص

شـــعار الدولة العثمانـــية



المرجع: سامي بن عبد الله المغلوث ، أطلس تاريخ الدولة العثمانية ، ص 86.



المقدمة

مقدمة:

التعريف بالموضوع وأهميته:

بالرغم من اتفاق جل المؤرخين بأن القرن السادس عشر الميلادي يمثل عصر الفترة الذهبية للدولة العثمانية في مختلف المجالات، غير أنها أخذت تشهد ابتداءً من منتصف هذا القرن تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة أثرت سلبا على نظام الحكم فيها وجعلها تؤرخ لبداية فترة جديدة من تاريخها وتؤشر على بداية زمن الأزمات.

ومن جهة أخرى كانت معركة "ليبانتو" عام 1571م قد خلقت في أوروبا مناخا جديدا تجاه العثمانيين، وكان للانتكاسات العديدة التي لحقت بالدولة العثمانية في المجر أواخر القرن السادس عشر، وفي جورجيا وأذربيجان وإيران في بداية القرن السابع عشر والتمردات التي نشبت في الأناضول وبلاد الشام تأثير سلبي إذ تعد كلها شواهد تاريخية واضحة وإرهاصات تُنبئ ببداية ضعف الدولة العثمانية.

وحتى نهاية القرن السادس عشر كانت الدولة العثمانية مُهابة الجانب، فهي التي كانت تُملي شروط المعاهدات على أعدائها وتحدد زمن توقيعها وآليات تنفيذها ومراقبتها ، أما مع مطلع القرن 17م فقد انكشفت أزمة الدولة العثمانية على مستوى المنصب السلطاني ومراكز القرار فيها، فقد قامت ثورة للإنكشارية عام 1623م نتج عنها مقتل السلطان الشاب " عثمان الثاني" كان لشيخ الإسلام دور فيها، وبذلك أصبحت المؤسسة الدينية بمختلف أجهزتها جزءا من مراكز القوى تميل عبر موقف شيخ الإسلام إلى القوة الغالبة سواء تمثلت بالسلطان أو بأغاوات الإنكشارية.

وبعد وقوع هزيمة الجيش العثماني أمام الجيوش الروسية والنمساوية وإمضاء معاهدة كارلوفيتز سنة 1699م أفاق الباب العالي من صدمته وأدرك مدى الضعف الذي كان عليه الجيش وتجهيزاته العسكرية بالمقارنة مع جيوش أعدائه وأصبح يعي أهمية الإصلاحات التي أدخلها قيصر روسيا "بطرس الأكبر" الذي استفاد من تجارب أوروبا الغربية، وأرادت الدولة العثمانية أن تقتفي أثر "بطرس الأكبر" في القيام الإصلاحات المناسبة والمطلوبة.

يُشرِّح خليل اينالجك فترة القرن السابع عشر والتحولات الواقعة فيه فيقول ".... وفي الواقع أصبح القرن 17م يمثل فترة انتقالية شهد عمليات تغيير جذرية، فقد فشلت مساعي آل كوبرولو لإعادة النظام المركزي المطلق التقليدي بشكل تام خلال فترة الحروب التي جرَّت الكوارث على الدولة العثمانية منذ

عام 1683 حتى عام 1699م بينما شهد القرن 18م حدوث تغيير جذري في الدولة العثمانية مع بروز القوى النافذة المحلية بقيادة أعيان وأسر الأقاليم التابعة لها أي أنها أصبحت لا مركزيةإلى حد ما..."

لقد أرجع رجال الفكر الإصلاحي العثماني وكبار رجال الدولة هذه الهزيمة "كارلوفييتز" إلى طبيعة النظام التقليدي الذي اتصفت به الدولة العثمانية، وأفضى التفكير وقتها إلى ضرورة متابعة التطورات الإصلاحية الحاصلة في الغرب، ولم يتأخر هؤلاء عن استيعاب تلك التطورات وإن كان هذا الأمر اقتصر في أول وهلة على فئة ضئيلة من الإداريين العثمانيين الذين انتبهوا في بدايات القرن السابع عشر إلى أمرين، وهما تدهور وفساد أوضاع الإدارة والاقتصاد في الدولة العثمانية وهو ما أشار إليه إثنين من الموظفين في الإدارة السلطانية "قوجي بك" و"كاتب جلبي" في النصف الأول من القرن 17م من خلال رسائل موجهة إلى السلطان العثماني.

وخلال سلسلة الحروب الطويلة التي خاضتها الدولة العثمانية طيلة القرن السابع عشر بدأت الكفة تميل لصالح أوروبا وأخذت القوة العثمانية تخبو رويدا رويدا بعد أن سادت القناعة بالتفوق الأوروبي خلال القرن الثامن عشر، وإبان تلك المرحلة التاريخية كانت أوروبا قد شهدت تحولات كبرى من النهضة إلى الإصلاح الديني إلى الاكتشافات البحرية والعلمية، وأصبحت الدولة العثمانية تراقب أوروبا سياسيا واقتصاديا وحتى علميا.

ويبدو أن المراقبين لأوضاع الدولة عند تحديدهم لأسباب الخلل التي طرأت على مختلف أجهزة الدولة اكتفوا بالإشارة إلى عوامل التغيير التي مست البناء الداخلي للدولة، ولم ينتبهوا آنذاك إلى تلك العوامل التي نمت خارج نطاق الدولة وكان لها انعكاسات بعيدة المدى عليها إذ انشغلوا بأوضاعهم الداخلية، كما غفلوا عن تلك التطورات الإيجابية التي كانت تمر بها دول أوروبا الغربية أو أنهم لم يستطيعوا إدراك حجمها الطبيعي ومدى ما يمكن أن تُحدثه من تحديات خارجية للدولة مستقبلا.

والظاهر أن المشكلة التي بدأت تعاني منها الدولة العثمانية كانت أكبر من أن تعالج بإصلاح داخلي محدود، فكان لزاما على السلطات العليا للدولة أن تتحرك بإتجاه الداخل والخارج في آن واحد بغية القيام بخطوات إصلاح جادة وواقعية لكي تتمكن من مواكبة التطور السريع الواقع لدى الدول الأوروبية المنافسة لها.

والواقع أن الضعف الذي أصاب الدولة بدأت معالمه تتضح بشكل جليٍّ في ضعف سلطة الحاكم وفقدان هيبته وهو ما أدى إلى انتقال سلطة القرار لديه إلى أيدي السلطانة الوالدة وكبار المسؤولين عن

الحريم، في حين أنَّ المسؤولين عن الإدارة بدءا من الصدر الأعظم أصبح لا يتم اختيارهم من أصحاب الكفاءة والمقدرة وإنما من موقع انتمائهم إلى الزمرة المتنفذة في الحكم، يضاف إلى ذلك فساد نظام الدفشرمة والإنكشارية كما زادت المشاكل المالية أوضاع الدولة تعقيدا أكثر.

لقد أثرت كل هذه العوامل على السير العادي للمؤسسات الرئيسية في الدولة وعلى نمط الحياة الاجتماعية وعلى كافة الأجهزة الإدارية والمالية، وهذا الضعف الذي وصفه آنذاك الكتاب العثمانيون بأنه "انحطاط وفساد" قد اتّضحت معالمه للعلن مع بداية حكم السلطان "مراد الثالث"، أما عن سبل التخلص منه وفق منظورهم فقد كانت تكمن في العودة إلى تطبيق القوانين وإعادة تفعيل دور المؤسسات التي أقامها السلطانين "محمد الفاتح" و"سليمان القانوني" واستمرت هذه النّظرة التقليدية تقريبا حتى القرن 18م.

وإذا كان السلطان "عثمان الثاني" قد استوعب الأمر وقام بمحاولة جريئة لإعادة ترتيب البيت العثماني من الداخل، فإن محاولته تلك انتهت بحدث مأساوي إذ تم خلعه من طرف قوات الإنكشارية ثُم جرى إعدامه وهذه الحادثة التي تعد سابقة من نوعها في تاريخ الدولة العثمانية وكانت لها تداعياتها فيما بعد، وأراد السلطان "مراد الرابع" أن يحذو حذوه فتمكن في أواخر عهده من تدارك الموقف وإصلاحه إلاّ أنّ الفوضى ظهرت من جديد بعد وفاته، وكان على الدولة العثمانية السعي إلى إيجاد منفذ يُمكِّنها من الصمود أمام هذه الهزات المتتالية فوجدت الحل في أسرة "آل كوبرولو".

والواقع أن القرن السابع عشر هو العهد الذي ظهر فيه انحطاط البنيان العثماني وتبدأ فيه الدعوة إلى مباشرة الإصلاح في كافة المجالات لتفادي الإنهيار، وانكب عدد من رواد الفكر الإصلاحي العثماني سواء من فئة القلمية أو العلمية على تقديم رسائل وتقارير ولوائح يوضحون فيها رؤيتهم إلى الأزمة وتبرز نظرتهم وتصورهم للحلول الممكنة لإجراء الإصلاح المطلوب وإخراج الدولة من محنتها.

إن متابعة تطورات الأزمة الداخلية لم يكن غائبا تماما عن أروقة الحكم في السلطة العثمانية، وكان بإمكان هؤلاء المفكرين والمصلحين العاملين في الإدارة أو في الخدمة السلطانيّة أو في مؤسسات الهيئة العلمية أن يدوِّنوا ملاحظاتهم من خلال مراقبتهم المستمرة للأوضاع التي يعيشونها عن قرب، وكذلك كان لاطلاعهم على بعض جوانب الحياة الأوروبية "سياسيّا واجتماعيّا وعسكريا" دور في اكتسابهم وعيا إضافيا بأوضاع دولتهم من الداخل.

صحيح أن أغلب كتاب القرن 17م بما في ذلك كُتاب الأخبار يكتفون باتِّباع التقاليد السابقة من الكتابات التاريخية، إلاّ أنّه لا بد من القول أنّ بعض المؤرِّخين كانوا أيضا أصحاب كتابات سياسية – انتقادية أحيانا تزخر بالكثير من الحجج بسبب انتمائهم إلى الإدارة العثمانية، فكان بوسعهم رصد عيوبها وتبيان هفواتها أمثال "حسن كافي الأقحصاري" (ت1616م) صاحب رسالة " أصول الحكم في نظام العالم" كتبها أولا بالعربية ثم ترجمها إلى التركية، وهي رسالة مهمة في الإصلاح باعتبارها تنتقد نظام الدولة العثمانية في عصرها.

كما أن "قوجي بك" (ت 1648م) الذي كان نتاجا لنظام الدفشرمة، واستطاع مرور الوقت أن يرتقي إلى أعلى المناصب في الدولة حتى غدا مستشارا للسلطان "مراد الرابع" ألف رسائل في الإصلاح دافع فيها عن ضرورة إحياء النظام العثماني التقليدي، ورأى أن الدولة العثمانية لن تستعيد هيبتها وسطوتها القديمة إلاّ على ذلك النحو، وعلى نفس المنهج سار "حاجي خليفة" (1659-1657م) المعروف باسم "كاتب جلبي" الذي يجدر بنا أن نعتبره واحدا من بين أكثر المفكرين السياسيين العثمانيين وعيا بالأزمة التي تمر بها الدولة في ذلك العصر، وقد لفت الأنظار في رسالته المعروفة باسم " دستور العمل لإصلاح الخلل" إلى مواقع الفساد في قطاعات الدولة المختلفة وأبرز التدابير والإجراءات الواجب القيام بها للخروج من دوامة الفساد وحلقة الانحطاط.

والجدير بالذكر أن القناعات التي كانت راسخة لدى رجال الفكر الإصلاحي العثماني خلال القرن السابع عشر كانت تكمن في محاولة إقناع السلطة الحاكمة وكبار المسؤولين بضرورة الاسراع في مباشرة الإصلاح انطلاقا من إظهار مسببات الأزمة وانعكاساتها على الدولة، أما خلال القرن الثامن عشر الميلادي فقد تغير هذا المفهوم والطرح فلم يعد الأمر يقتصر على رجال الفكر الإصلاحي وإنّما تعداه ليشمل رجال السلطة الحاكمة وعلى رأسهم السلطان والصدر الأعظم، وقد سعت كل الأطراف المدركة لمكمن الخلل والداء إلى إيجاد أرضية صلبة للقيام بالإصلاحات الضرورية والبحث عن الحلول الممكنة لتجاوز الأزمة التي أخذت تعصف ببنيان الدولة ومؤسساتها.

اقتنعت الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر بأنها لم تعد الدولة المسيطرة في أوروبا وفي الشرق وأن عهد عظمتها قد بدأ في الأفول، وأن أوروبا القرن الثامن عشر تختلف اختلافا جذريا عن أوروبا القرن السادس عشر، فلم يعد بمقدور العثمانيين فرض شروطهم وقوانينهم في الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقب الأزمات والتوترات كما في السابق، وبالتالي لم يعودوا سادة المجال السياسي

والاقتصادي الذي هيمنوا عليه حتى نهاية القرن 16م، ولأول مرة يكون الأوروبيون في موقف القوة والزعامة، وكانت بالطبع تجربة قاسية شهدتها الدولة العثمانية أعقبها قيام الأوروبيون بإعادة اكتشاف هذا العالم القريب ومجاله الواسع.

وعلى امتداد القرن 18م برز مجموعة من السلاطين الذين كانت لديهم الرغبة الجادة في الإصلاح بدءا من السلطان "أحمد الثالث" حتى "سليم الثالث" أبدوا جميعهم العزم في الاتجاه نحو الإصلاح، وكان هدفهم في ذلك هو فرض مركزية الدولة على الجميع وإعادة الهيبة لمنصب السلطان من خلال حرصهم على التزام الأجهزة العسكرية والعلمية للأنظمة التي تجعلها في خدمة المشروع الإصلاحي الذي يصبون إليه.

ومع ذلك لابد من القول إنه رغم التقدم الذي حققه التيار المؤمن بالإصلاح إلا أنّ الإتجاه المضاد لهذا التوجه كان يتبلور أيضا، فإذا كانت قوات الإنكشارية هي الذراع التي تجهض كل محاولة للإصلاح فإن فئة العلماء كانت تمثل الحلقة الأيديولوجية التي تتصدى لمحاولات الانفتاح، وهذا الموقف يفسر أن الوظيفة الفقهية التي يتولاها كبار العلماء والفقهاء كانت تتكيف مع شروط الواقع القائم وتخضع لضغوطات القوى النافذة ولم تفتقر في أي وقت من الأوقات للمبررات التي يمكن الاستدلال بها من التراث الفقهي.

سعى السلاطين العثمانيين خلال القرن الثامن عشر إلى القيام بإصلاحات جوهرية في مؤسسات الدولة وكانت المؤسسة العسكرية من أولى اهتماماتهم، وأدرك السلطان "أحمد الثالث" (1703–1730م) أن الضعف العثمانيّ في المجال العسكريّ يمكن تجاوزه من خلال الاستعانة بالخبرات الأوروبية فأرسل "محمد جلبي أفندي" إلى باريس عام 1720م للتعرف على المؤسسات الفرنسية وطبيعة عملها وما يمكن اكتسابه منها، غير أنّ أفكاره هذه قوبلت بإنتكاسة كبيرة عندما قامت ضده حركة تمرد شارك فيها العامة وأطاحت به وتم عزله عن منصبه .

ولقد لعب "إبراهيم متفرقة" (1679–1742م) دورا بارزا في الانفتاح العثماني على أوروبا، والإنجاز البارز الذي ارتبط باسمه هو إنشاء أول مطبعة إسلامية في إستانبول عام 1727م، وتطلب تأسيس هذه المطبعة موافقة مسبقة من "شيخ الإسلام" الذي اشترط عدم طباعة الكتب الدينية، وقد ساعده في ذلك عدد من الشخصيات المؤمنة بأهمية الطباعة التي ظهرت في أوروبا وضرورة نقلها إلى إستانبول، وعلى رأسهم السفير "محمد جلبي أفندي" وابنه "سعيد أفندي" الذي رافقه في سفارته إلى باريس وكذلك

الصدر الأعظم "إبراهيم باشا" وما كان لهذه المطبعة أن ترى النور لولا تشجيع السلطان نفسه لذلك الأمر.

إن تأخر استعمال "وسيلة الطباعة" في الدولة العثمانية لا يقتصر على رفض الباب العالي فحسب، فظاهرة رفض الاكتشافات العلمية الحديثة ورفض التجديد بصفة عامة يوجد أيضا لدى شريحة أخرى من المجتمع العثماني وخاصة لدى الفئة المتعلمة، وخاصة لدى الجيش الإنكشاري الذي تصدى بكل بعنف لشتى مظاهر التجديد في القوات المسلحة.

إن الجدل الذي دار بين العلماء المتابعين للشأن الأوروبي والمنفتحين على اكتشافاتهم والعلماء المحافظين المعارضين لهذا التوجه بشأن استخدام هذه الاكتشافات كان طويلا وشاقا، ولم يفض إلى نتائج حاسمة إلا بفضل تدخل السلطات العثمانية لإيجاد حل مناسب يدعم أنصار فن الكتابة الجديد من جهة ولا يثير حفيظة المحافظين من جهة ثانية.

كانت التجربة الإصلاحية الفريدة من نوعها في التاريخ العثماني والتي تمت وفق مشروع متكامل في عهد السلطان "سليم الثالث" (1789-1807م) الذي أسس لمشروعه الإصلاحي في مرحلة مبكرة من حياته قبل توليه العرش العثماني وباشر فيه بمجرد اعتلائه سدة الحكم وبدأ تجربته بإقامة "النظام الجديد" وهو اسم المشروع الإصلاحي الذي أقره وضمّنه إصلاحات عسكرية متعددة الجوانب تتماشى مع النمط الأوروبي ودعمه بالموازاة بمشروع اقتصادي عرف باسم " إيراد جديد".

لا شك أن رجال الفكر الإصلاحي العثماني ليسوا مقتصرين على من ورد ذكرهم فحسب، وإنّما هناك العديد منهم في مختلف ربوع الدولة العثمانية وبمختلف أقاليمها الواسعة لا يسع المجال هنا لحصرهم جميعا، وقد تعرضنا لنماذج أخرى منهم في ثنايا هذه الدراسة مع تأكيدنا على أننا تناولنا فقط أبرز وأشهر الشخصيات الفاعلة إبان تلك الحقبة التاريخية وتركت بصمات خالدة في تاريخ الدولة العثمانية.

وبما أنّ الدراسات التاريخية المنجزة حول الفترة العثمانية اقتصرت في مجملها على معالجة الأحداث السياسية والتطورات العسكرية، فإن الدراسات الفكرية والثقافية في تاريخ الدولة قلّما تعرض لها الدارسين والباحثين رغم أنها تكتسي بعدا وأهمية خاصة في فهم التطور التاريخي والحضاري للدولة العثمانية، ومما يلفت النظر أيضا أن الكتابات التي تحدثت كثيرا عن الحياة الفكرية في العالم الإسلامي لم

تتعرض للعهد العثماني رغم أن تاريخ الفكر في العهد العثماني هو جزء لا يتجزأ من تاريخ الفكر الإسلامي.

وانطلاقا من هذا الأساس ارتأينا أن يكون موضوع دراستنا منصبا في هذا الإطار تحت عنوان "الفكر الإصلاحي العثماني خلال القرنين 11-12 هـــ / 17 -18 م -إشكالية السياسي والديني-" الذي يعد من بين الموضوعات الشائكة والحساسة في تاريخ الدولة العثمانية، إذ لم ينل نصيبه الكافي من اهتمامات الباحثين والدارسين لاسيما فيما يخص دور المؤسسات والهيئات الإدارية والعلمية والثقافية وحتى دور رجال الإصلاح من النخبة المثقفة الذين أسسوا لمنهج الفكر الإصلاحي العثماني باستثناء بعض الدراسات والأبحاث القليلة وبعض الأفكار التي تم طرحها في بعض الندوات العلمية والمؤتمرات الدولية.

أهمية الدراسة:

إذا أخذنا بعين الاعتبار المجال الجغرافيّ للدولة العثمانية فإن إمكانية بروز مفكرين ومصلحين لا حصر له، خاصة الداعين منهم إلى ضرورة تجديد الهياكل القاعدية للدولة عن طريق ضخ دماء جديدة في بعض المناصب الحساسة للدولة ووضع حد للتجاوزات التي يقوم بها بعض المسؤولين الكبار في الدولة ليسمح لها بأخذ نفس جديد في مسارها التاريخي ويُمكّنها من تجاوز العقبات التي اعترضت سبيلها.

إنّ أزمة الدولة العثمانية تم رصدها من طرف رجال الفكر الإصلاحيِّ العثمانيِّ اعتبارا من النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، ومنذ تلك اللحظة التاريخية اتّسم مسار الإصلاحات بالبطء الشديد لعدة عوامل داخلية وخارجية أثرت سلبا على مؤسسات الدولة ونظمها ومختلف أجهزتها .

إن وعي السلاطين العثمانيين خلال القرن 18م بعمق الأزمة التي تمر بها الدولة لا سيما في المجال العسكري جعلهم يدركون حجم الأعباء الملقاة على عاتقهم مما دفعهم إلى تبني حتمية الإصلاحات لإنقاذ مؤسسات الدولة من الإنهيار التام، والإقرار من جهة أخرى بالتفوق الأوروبي لذلك فلا مناص من الاستفادة من تجارهم في هذا المضمار ومراقبة مختلف التطورات التي تحدث بأوروبا على شتى الأصعدة ومختلف الجبهات .

انطلاقا من كل هذا تبرز لنا أهمية الدراسة المراد القيام بها فقد بات الأمر ضروريا في التفكير في دراسة تحليلية تتطرق إلى الحقبة الزمنية التي تبلور فيها الفكر الإصلاحي ومدى تأثيره على الفكر السياسي والديني للدولة العثمانية ككل بمختلف إيالاتها .

دوافع اختيار الموضوع:

من بين الدوافع والأسباب الرئيسية التي دفعت بنا لاختيار مثل هذه الدراسات هو أن أغلب الدراسات التاريخية التي تناولت الفضاء العثماني اقتصرت في مجملها على الأحداث السياسية والتطورات العسكرية، ومن ثمَّ فإنَّ أي تفسير لأحداثه وتطوراته يبقى تفسيرا ناقصا لا يستند على أسس الفهم الصحيح للحادثة التاريخية التي تشترط قراءة متعمقة ومنهجا سليما واضحا وتحليلا دقيقا لمختلف التطورات التي وقعت بها، وهذا ما يعيب الدراسات الأخرى، لا سيما إذا تعلق الأمر بأحداث كثيرة من التاريخ العثماني وبيئته.

ومن جانب آخر فإنّ هذا النوع من الدراسات يسمح للباحث الوقوف عند مختلف الأحداث التاريخية ورصدها والعمل على تحليلها والبحث في مكنوناتها، وهذا يتطلب منه إطِّلاعا واسعا على كل ما كُتب في هذا المجال سواء كانت كتابات فلسفية أو تاريخية أو سياسية أو سوسيولوجية، حديثة كانت أو معاصرة، أجنبية أم محلية، ومن ثم يمكن للباحث أن يُكوِّن فكرة واسعة تمكنه من فهم التطور التاريخيِّ والحضاريِّ للدولة العثمانية فهما صحيحا سليما.

ويضاف إلى ذلك أن الإطار الزمني للدراسة قد شمل فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، وهي فترة مليئة بالأحداث التاريخية قلَّما وقف عندها الباحثون بإسهاب خاصة فيما يتعلق بالجانب الفكري والثقافي، ومن جهة أخرى فإن هذه الفترة كان لها تداعياتها وانعكاساتها الكبيرة على مسار الدولة العثمانية، فإبان هذه المرحلة شهد العالم الغربي المحيط بالدولة العثمانية إصلاحات شاملة شكلت منعرجا حاسما في تاريخ العلاقات بين الطرفين — الأوروبي والعثماني- وصار بإمكان أوربا المسيحية أن تملي بعض شروطها أثناء توقيع الاتفاقيات أو معاهدات الصلح بين الطرفين.

من جهة أخرى فإن الحاجة والرغبة في معرفة التاريخ العثماني تبقى على قدركبير من الأهمية بالنسبة للباحثين، ويضاف إلى كل هذه الأسباب أخذ بنصائح وتوجيهات بعض الأساتذة والزملاء للإقبال على البحث في هذا الموضوع باعتباره مجالا خصبا يمكِّننا من الوصول إلى إستنتاجات جديدة تكون أرضية انطلاق لدراسات أخرى أو مكملة لها.

الاشكالية المطروحة:

تتمحور إشكالية الدراسة التي نحن بصدد القيام بها إلى إبراز خلفيات الفكر الاصلاحي العثماني وتجلياته خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ، ولسنا مجبرين في هذا الإطار أن نجيب عما إذا كانت أجهزة الدولة ومؤسساتها هي العاجزة عن استيعاب الخبرات الجديدة التي استعانت بها من

الغرب عن طريق السفارات التي كانت توفدها إلى هناك، أم أن المعارضة التي أبداها زعماء الانكشارية وفئة العلماء في رفض كل إنفتاح وكل تجربة تأتي من الغرب هي التي لم تسمح لمشروع الاصلاح أن يصل إلى نهايته، أم أن الإصلاح المرجو تحقيقه في المجال العسكري كان لا بد عليه أن يكون إصلاحا تاما، ولا تهمنا النتائج الميدانية للمحاولات الاصلاحية بحد ذاتها بقدر ما تهمنا أثارها الذهنية التي خلفتها في عقول بعض المتحمسين لفكرة الإصلاح ممن كانوا يحيطون بالسلطان على الدوام، وأثر ذلك التبدل البارز الذي طرأ على نظرة المسلمين إلى أوربا كما تطرق إليه خالد زيادة، ولفك شفرة هذه الإشكالية الواسعة كان علينا أن نطرح مجموعة من التساؤلات التي تتمحور أساسا حول:

- إلى أي مدى وُفق رجال الفكر الاصلاحي في ترسيخ أفكارهم الإصلاحية في عقول أولئك المتنفذين في السلطة الحاكمة بالدولة ومختلف مؤسساتها؟

-كيف ساهمت أزمة السلطة المركزية في خلق أزمات أخرى سواء في مركز الدولة أو في باقي الأقاليم التابعة لها وكيف أثرت عليها داخليا وخارجيا؟

- هل تُرجمت تصورات رواد الفكر الإصلاحي العثماني إلى حلول عملية لتجاوز الأزمة وتحقيق الاصلاح والتجديد في الدولة العثمانية؟

-كيف كانت نظرة السياسي وأفراد فئة القلمية إلى الأزمة وما طبيعة التصورات التي صاغوها للإصلاح؟

- هل استوعب السلاطين ورجال السلطة الحاكمة خلال القرن السابع عشر أهداف وأبعاد مشاريع الإصلاح التي تقدم بها رجال الفكر الإصلاحي العثماني ؟

- كيف نظر العالم الفقيه إلى الأزمة التي تمر بها الدولة وما طبيعة الحلول التي رآها مجدية لتجاوز الأزمة؟

- ما مدى استجابة الأطراف المتفاعلة مع تلك الأفكار وأولئك المفكرين، وكيف كان رد فعل الرعايا العثمانيين بمختلف أطيافهم وأصنافهم من تلك التوجهات الفكرية؟

كل هذه التساؤلات وغيرها حاولنا أن نجيب عنها في ثنايا هذه الدراسة العلمية المتواضعة.

خطة البحث:

قسمنا الرسالة إلى خمسة فصول، تطرقنا في **الفصل الأول** إلى **المدخل لفهم الفكر الإصلاحي العثماني،** تطرقنا فيه إلى مفهوم الإصلاح وطبيعته في الدولة العثمانية ثم تعرضنا إلى جذور الفكر الإصلاحي العثماني من نشأة الدولة حتى عهد سليمان القانوني، وبعدها تناولنا مسار الهيئة العلمية العثمانية باعتبارها فاعلا مهما في عملية الإصلاح وقاعدة الفكر الإصلاحي.

أما **الفصل الثاني** فقد حمل عنوان: **بوادر الأزمة ومظاهر الخلل في الدولة العثمانية والدعوة الإصلاح** حيث شرحنا فيه الأسباب الداعية إلى الإصلاح التي تزامنت مع فترة قوة الدولة، ثم تناولنا أولى المحاولات الداعية إلى التعجيل في الإصلاح من خلال "رسالة آصاف نامة" للصدر الأعظم لطفي باشا، لنعرج بعدها إلى جهود أسرة "آل كوبرولو " ودورهم في إصلاح مؤسسات الدولة وإحيائها من جديد.

وتطرقنا في **الفصل الثالث** إلى **نماذج من رواد الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن 17م**، سواء لدى فئة العلمية كما هو الحال لدى حسن كافي الأقحصاري ورسالته" أصول الحكم في نظام العالم"، أوكاتب جلبي "حاجي خليفة" الذي وضع رسالتيه الموسومة بـــ " دستور العمل لإصلاح الخلل" و "تحفة الكبار في أسفار البحار"، أو لدى فئة القلمية من خلال رسالتي كل من عين علي أفندي في التيمار " قوانين آل عثمان " وورسالة قوجي بيك المعروفة"باسم "در أحوال عالم سلطان مراد خان" .

كما خصصنا **الفصل الرابع** لذكر نماذج آخرين من **رواد الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن 18م** وأدرجنا فيه نماذج للفكر الإصلاحي العثماني عند فئة القلمية على غرار محمد جلبي وسفارته إلى باريس 1721 م ، وإبراهيم متفرقة ورسالتيه" وسيلة الطباعة " و" أصول الحكم في نظام الأمم" ، ورسالة محمود رئيف أفندي 1798م الموسومة بـــ "جدول التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية 1798م" ، ثم تناولنا "رسالة نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية" للمهندس سيد مصطفى 1803 م كنموذج للفكر الإصلاحي عند فئة العلمية.

أما **الفصل الخامس** الموسوم **بالسلطة الحاكمة والاصلاح** فقد خصصناه لعرض مواقف كل من السلطة الحاكمة وفئة العلمية والمؤسسة العسكرية بين المسارات والمآلات التي أخذتها طبيعة الإصلاحات.

أما في **الخاتمة** فكانت خلاصة شاملة للنتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة المتواضعة في الجوانب المختلفة للموضوع.

دراسة المصادر:

1-رسائل الإصلاح السياسي:

إن السياق العام الذي أعد فيه رجال الفكر الإصلاحي العثماني جل مؤلفاتهم ورسائلهم كان مرتبطا بالأزمة التي عاشتها الدولة العثمانية إذا ركزوا على إيجاد الحلول الممكنة لتجاوزها، والملاحظ أن معظم الذين كتبوا عن الأزمة العثمانية واهتموا بالأدب السياسي العثماني عامة هم من داخل الجهاز البيروقراطي العثماني والمدركين لطبيعة السياسة العثمانية، لذلك شكلت رسائلهم خلاصة إنتاجهم

الفكري وثمرة جهودهم الإصلاحية، والمهم في تلك الرسائل والتقارير هو التطور الحاصل في إنتاج رجال الفكر الإصلاحي العثماني ومنهم "الأقحصاري" و "قوجي بك" و"كاتب جلبي" وغيرها، وقد أفادتنا كثيرا هذه الرسائل في معرفة خبايا الأزمة العثمانية وإدراك مكامنها وحجمها وتحليل مواطن الضعف والفساد فيها.

2–التقارير السفارية:

كان الهدف من تلك التقارير هو البحث عن الحلول المناسبة لإصلاح مؤسسات الدولة وتجاوز الأزمات السياسية والاخفاقات العسكرية المتتالية لاسيما في القرن 18م، وقد انتبهت السلطة الحاكمة في الدولة العثمانية إلى التفوق العسكري والتكنولوجي الحاصل في أوروبا واقتنعت بأنها لم تعد الدولة المهيمنة وأن سيطرتها في الخارج بدأت تتلاشى، وترسخت القناعة لدى السلاطين العثمانيين المتعاقبين على الحكم خلال القرن 18م على ضرورة إيفاد سفراء إلى أوروبا وانشاء سفارات دائمة بها، وحرر هؤلاء السفراء الموفدين إلى أوروبا تقاريرا حول المهمات التي قاموا بها وكان من أبرزها التقرير الذي أعدّه وقدّمه محمد جلبي عند زيارته لباريس.

3– اللوائح والتقارير الإصلاحية:

لقد برز في الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر لون آخر من الإنتاج السياسي عُرف بـــ"لوائح الإصلاح والتجديد" الذي فرضته طبيعة الأحداث المتنامية في الدولة و ينتمي كُتّاب اللوائح إلى سلسلة من الكتاب العثمانيين الذين أحدثوا أدبا خاصا بهم، وهو الأدب الذي يعالج مختلف شؤون الحكم أو الديوان ويهتم بتربية الملوك والأمراء وقد تطور هذا النوع من الأدب السياسي في الكتابة خلال الحقبة العثمانية، وأخذ كتاب الرسائل واللوائح والتقارير موقعا مميزا لدى الطبقة الحاكة نظرا لصلاتهم القريبة من السلاطين ولإشرافهم على شؤون الدولة ومن بين اللوائح والتقارير الإصلاحية التي استفدنا منها في هذا الإطار تقرير " عبد الله المئلا تاتار جيق زاده" و"سيد مصطفى" و"محمود رئيف أفندي" .

4–**رسالة أصف نامة**، تأليف الصدر الأعظم لطفي باشا، وقد ضمنها تجربة حياته خلال فترة صدارته العظمى زمن السلطان سليمان القانوني، واحتوت على أهم آرائه فيما ينبغي أن تكون عليه الإدارة وخزينة الدولة والمؤسسة العسكرية والأسطول البحري، ومن ناحية أخرى ضمنها مشروعا إصلاحيا نبّه فيه الى خطورة الرشوة وهدر المال العام، والعمل على مراقبة الأسعار، كما أشار إلى مدى تأثير الحريم في تسيير شؤون الدولة.

6-المصادر المطبوعة والمحققة

- **تحفة الكبار في أسفار البحار:** تأليف حاجي خليفة، كتبه باللغة التركية عقب الإخفاقات المتوالية التي لحقت بالأسطول العثماني في حملة كريت سنة 1055هـ/ 1646م ، وكان لهذه الإخفاقات ذات الأسباب المتعددة أثرها السلبي على جميع المؤسسات العثمانية، وعايش المؤلف هذه المعاناة آنذاك، فأراد أن يشارك في عملية الإصلاح فوضع هذا الكتاب الذي بيّن فيه أمجاد التاريخ البحري للأسطول العثماني وانتصاراته محللا أسباب إخفاقاته موضحا في نفس الوقت أهم التدابير الواجب إتخاذها لمعالجة الخلل، وقسم كتابه إلى جزأين، الجزء الأول ذكّر فيه بتاريخ الحملات البحرية العثمانية وانتصاراتها وقادتها ، أما الجزء الثاني من الكتاب فتناول فيه كيفية خروج الأسطول إلى البحر وفقا للنظم والقوانين، كما ضمّن كتابه في النهاية مجموعة من الوصايا عقب وصف كل حملة عسكرية وهو ما أفادنا كثيرا في موضوع الأطروحة .

- **فذلكة التواريخ:** تأليف حاجي خليفة، يعد أحد المصادر التاريخية الهامة في الحقبة العثمانية خلال القرن 17م وقد تم تأليفه باللغة العربية ويتناول التاريخ السياسي للدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية عصره، وقد استفدنا منه كثيرا باعتبار مؤلفه من الشخصيات البارزة في حقل الفكر الإصلاحي.

– **تاريخ جودت:** تأليف أحمد جودت باشا، ويعد هذا الكتاب أحد أهم المصادر التاريخية التي أرّخت لفترة حرجة من تاريخ الدولة العثمانية باعتبار مؤلفه كان رجل دولة وقانون، ومكنته المناصب التي تقلدها من الإطلاع على مصادر كثيرة ووثائق متعددة لا يمكن للمؤرخ العادي الوصول إليها خاصة وأنه أرخ للفترة الممتدة من 1774 و1826م وهي حقبة مليئة بالأحداث التاريخية المتشعبة.

7-كتب التراجم:

– **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة،** تأليف نجم الدين الغزي، ويحتوي على ثلاثة أجزاء تضمنت تراجم العديد من الشخصيات المهمة والمعاصرة لفترة القرن العاشر الهجري.

- **الجوهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة:** تأليف محمد البوسنوي الخانجي، ومؤلف هذا الكتاب هو من علماء البوسنة خلال القرن الرابع عشر الهجري وتكمن أهميته في ترجمته للعديد من العلماء والقضاة والمفتين والشعراء والأدباء، وقد أفادنا كثيرا في التعريف بشخصية "الأقحصاري."

- **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية،** وذيله " **العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم**"، تأليف طاشكبري زاده، وفيه ترجمة للعديد من العلماء خلال فترة القرن العاشر الهجري.

8–الدراسات الحديثة:

– **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،** شارك في إعداده نخبة من المتخصصين الأتراك في التاريخ والأدب العثماني، من تحرير وتقديم أكمل الدين احسان أوغلي، ويعد مرجعا أساسيا لكل من يرغب في الإلمام بالتاريخ السياسي والحضاري للدولة العثمانية بشكل عام، وبالخصوص في جوانب الإدارة والجيش والقضاء والاقتصاد والفكر والتعليم ...إلخ

– **النخبة والإصلاح "نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين"** عبد الحي الخيلي، وهو في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس، الرباط، أكدال، واستعرض فيها المؤلف إسهامات رجال النخبة الإصلاحية بالدولة وتطرق لنماذج منهم ودورهم في ابراز مسببات الأزمة العثمانية وكيف يمكن تجاوزها سواء من خلال التأليف والتنظير، أو من خلال رصد مسار رواد الإصلاح في مؤسسات الدولة المختلفة ثم تقديمه للحلول الممكنة والكفيلة بإصلاح وتحديث مؤسسات الدولة العثمانية، وقد استفدنا منه كثيرا باعتباره من الدراسات القليلة التي سلطت الضوء على رسائل رجال الفكر الإصلاحي العثماني وتتبعت أصولهم ومكانتهم الاجتماعية وتصوراهم للأزمة وسبل الإصلاح.

– **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية،** شارك في إعداده نخبة من خيرة المتخصصين الأتراك في التاريخ العثماني، من تحرير خليل اينالجيك وبالتعاون مع دونالد كواترت، وهو في مجلدين، عن دار المدار الاسلامي، يتناول التطورات التي شهدها المجتمع العثماني، وأيضا التجارة والمواصلات والصناعة، وملكية الأرض وهو بذلك يعد منطلقا أساسيا لأي دراسة مستقبلية تتناول هذا الجانب من التاريخ العثماني.

– **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار،** ايناجيك، خليل، ترجمة محمد.م. الأرناؤوط، الطبعة الأولى، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002.

– **دور الإنكشارية في اضعاف الدولة العثمانية:** تأليف أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، وتكمن أهمية الكتاب في إبراز خلفيات الصراع ما بين قوات الإنكشارية والسلاطين مع التعمق في أسباب هذا الصراع الذي تخللته الكثير من صور الصدام العنيف والدامي.

– **تاريخ الدولة العثمانية،** يلماز أوزتونا، ترجمة عدنان محمود سلمان، المجلد الثاني، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، تركيا، 1990.

- **المثقفون والسلطة** " تركيا نموذجا" الطبعة الأولى، تأليف محمد حرب، دار البشير للثقافة والعلوم، 2017.

- **العرب والعثمانيون 1516-1916**، عبد الكريم رافق، مكتبة أطلس، دمشق، 1974.

- **اكتشاف التقدم الأوروبي "دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر"** خالد زيادة، الطبعة الأولى، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، 1981.

- **الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف**، خالد زيادة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013.

- **المسلمون والحداثة الأوروبية**، خالد زيادة، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017.

- **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني " بحوث ووثائق وقوانين"**، خليل ساحلي أوغلي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا)، إستانبول، 2000.

- **الفقيه والسلطان " جدلية الدين والسياسة في ايران الصفوية – القجارية والدولة العثمانية "**، وجيه كوثراني، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001 .

- **مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني " 1425-1922" دراسة تاريخية –وثائقية حول مؤسسة وسلسلة شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية**، أحمد صدقي شقيرات، المجلد الأول، الأردن، 2002.

- **المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني" دراسة تاريخية إحصائية في ضوء الوثائق العثمانية "** فاضل مهدي بيات، ارسيكا، إستانبول، 2013.

- **مؤسسة شيخ الاسلام في الدولة العثمانية**، للمؤلف أكرم كيدو، ويتناول التطور التاريخي لمنصب "شيخ الاسلام " والدور الرئيسي والفاعل الذي لعبه في الدولة العثمانية على مر العصور.

9-المـــقالات:

- فاضل بيات: " **النظام القضائي في الولايات العربية في العهد العثماني**" الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية، المجلد الخامس، الأمة العربية في العصر العثماني، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2007.

- أبو عيد، عارف خليل وجانبولات، أورهان: **قوانين نامة في الدولة العثمانية دوافعها وأهدافها وآثارها"**، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 39، العدد1، 2012.

- أوزتورك، مصطفى: "دفتر عوارض خانة الشام عام 1086ه/ 1675-1676م "، ترجمة سهيل صابان، مجلة أسطور للدراسات التاريخية، العدد الثالث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2003.

- جاسم منصور، علي جليل: "الدبلوماسية العثمانية وأثرها في سياسة التغريب 1716-1839م"، مجلة جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 6، 2017.

- رافق، عبد الكريم: "الفئات الاجتماعية وملكية الأرض في بلاد الشام في الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي"، مجلة دراسات تاريخية، العدد 36، دمشق، 1990.

- زاهد جول، محمد: "**إبراهيم متفرقة: 1084-1156هـــ/1674-1744م رجل الدولة التنويري ومؤسس أول مطبعة إسلامية**"، في: التحولات الفكرية في العالم الإسلامي "أعلام، كتب وحركات وأفكار" من القرن العاشر إلى الثاني عشر الهجري، تحرير عليان الجالودي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، 1435هـــ/2014.

- شوارتر، كلاوس: "**العلماء في الدولة العثمانية منتصف القرن السابع عشر الميلادي**" دراسة في كتاب: محمد شيخي أفتدي، وقائع الفضلاء، مراجعة رضوان السيد، مجلة الاجتهاد، العدد الخامس، 1989.

- عبد العال، سليم أحمد محمد: "**تطور المؤسسات التعليمية النظامية في مركز الدولة العثمانية حتى بداية عصر التنظيمات 1839م**"، مجلة كلية الآداب، المجلد7، العدد الثاني، جامعة القاهرة، 2010.

- فاروقي، ثريا: "**العلم والعلماء والدولة** " دراسة في الأصول الاجتماعية للعلماء في النصف الثاني من القرن 16م، مجلة الاجتهاد، العدد الرابع، السنة الأولى، دار الاجتهاد، بيروت، 1989.

- مكارثي، جوستين: "**سياسات الإصلاح العثماني**"، ترجمة عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، العددان 45-46،" الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة الإصلاح والتنظيمات ومصائر الدولة"، دار الاجتهاد، بيروت، 2000.

10-الدراسات الأجنبية:

-Joseph.Von.Hammer, Histoire de l’empire Ottoman depuis son origine jusqu’à nos jours, tome sixième, 1547 -1574, Paris.

-Stanford Show, History of Ottoman Empire and modern turkey, volume 1, Cambridge university press, 1976.

صعوبات البحث:

لا يخفى على أحد المشاق والصعوبات التي تواجه الباحث في التاريخ بشكل عام والتاريخ العثماني بشكل خاص والمتعلقة بالدرجة الأولى بمعرفة اللسان العثماني (اللغة العثمانية)، خاصة وأن جلّ الرسائل التي اعتمدنا عليها كُتبت بهذه اللغة، إلى جانب صعوبة الوصول إلى المادة الأولية لهذه الرسائل وفهم محتواها ثم تحليله واستنباط الأفكار التي عالج فيها أصحابها وجهات نظرهم بالنسبة للإصلاح، وتحديد مكامن الخلل ومواضع الضرر.

ونحن إذ نحوز على هذه الرسائل والمادة المعرفية التي تتضمنها ندين بها إلى الأستاذ القدير "خليفة حماش " الذي ساعدنا كثيرا في عملية الترجمة ومن ثمة فإننا نشعر بمسؤولية أخلاقية وعلمية وأدبية اتجاه ايصال ما يخدم البحث العلمي منها، ونأمل أن نكون قد وُفّقنا في تقديم إيضاحات حول الموضوع تكون فاتحة وبادرة لدراسات أخرى معمقة ومكمِّلة لها في نفس الإطار.

قائمة المختصرات:

أ/باللغة العربية:

ج: جزء

م :مجلد

ط:طبعة

تح: تحقيق

تع: تعليق

تر: ترجمة

ص: الصفحة

ص ص : من الصفحة كذا إلى الصفحة كذا.

هـــ : التاريخ الهجري

م: التاريخ الميلادي

- ارسيكا: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول

ب/باللغة الأجنبية:

Ed : Edition

N : Numero

S.D.ED : Sans Date D'édition

T : Tome

Vol : Volume

P : page

الفصل الأول: المدخل لفهم الفكر الإصلاحي العثماني

أولا: مفهوم الإصلاح " لغة واصطلاحا".

ثانيا: الفكر الإصلاحي العثماني " من نشأة الدولة حتى عهد السلطان سليمان القانوني".

ثالثا: الهيئة العلمية العثمانية.

أولا: مفهوم الإصلاح

ينطوي المفهوم على دلالات متباينة في مجملها بالتصورات الفلسفية والمواقف الأيديولوجية لأصحابها، ذلك أن ما يسميه البعض إصلاحا يعده البعض الآخر تراجعا وإفسادا.

والإصلاح ينبغي التحدث عنه من خلال طرح إشكاليات بسيطة: أين يكمن الخلل الواجب إصلاحه؟ وأي مسار يجب تصويبه؟ ماهي المجالات التي يعنى بها الإصلاح؟ وما هي السبل التي يتحقق بها الإصلاح؟ من هي الفئة القادرة على التكفل بمهمة الإصلاح؟

تم تداول مصطلح الإصلاح منذ القدم، ووردت دلالاته في كتابات الفلاسفة القدماء كأفلاطون (428-348 ق.م) وأرسطو (384-322 ق.م) وشكل محورا لعدد من النظريات التي نظر لها ميكيافيلي وكارل ماركس، والإصلاح كمفهوم يمكن تناوله من جانبين:

1- من الجانب اللــــغوي:

الإصلاح مشتق من الفعل صَلَحَ يصْلَحُ ويصْلُح صلاحا بمعنى سوي أي ضد الفساد، ويقال رجل صالح في نفسه فهو مصلح في أعماله وأموره، فالإصلاح نقيض الفساد، والاستصلاح نقيض الاستفساد وأصلح الشيء بعد فساده بمعنى أقامه وحسّنه [1].

أما المعاجم الأجنبية فتعرّف الإصلاح بأنه مشتق من الكلمة اللاتينية "réformare" وباللغة الفرنسية " réforme " والتي تعني إعادة حقيقة أمر ما إلى صورتها الأصلية، فالبادئة (Re) تشير إلى وجود صورة سابقة، بينما لفظة (forme) تعني الصورة التي يعاد تنظيمها وتجديدها وتمثيلها أي إعادة الصورة إلى ما كانت عليه والعودة إلى الجذور الأولى [2]، وأنه تغيير يطرأ على النظم والقوانين والدساتير بغرض الحصول تعديلات تقود إلى نتائج أحسن [3].

يتم الإصلاح بالتبديل الحاصل على سبيل أفضل بالنسبة للأوضاع المشوبة بالنقائص [4] ويسعى إلى إدخال التغييرات التي يتم إجراؤها أو اتخاذها على النظام العام بغية تحسينه أو تطويره [1]، كما يرد

1 - ابن منظور، لسان العرب، مج2، دار صادر بيروت، دون سنة النشر، ص ص 216-217.

2 - لويس صليبا، تجربة الإصلاح والإصلاح المضاد في الدين المسيحي، مكتبة التنوير، مركز دراسات الوحدة العربية، دون سنة النشر، ص 24.

3- Le Robert Dictionnaire de français , Paris , nouvelle édition , 2005 , p 361 .

4 - محمد سبيلا، نوح الهرموزي: موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفية، منشورات المتوسط بالتعاون مع المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرباط، ط 1، 2017 ص44.

مفهومه في بعض الموسوعات على أنه يمثل مجمل التدابير التي تنحو نحو تطوير أداء النظام السياسي بما يقطع مع مظاهر الفساد والاستبداد [2] .

2- من الجانب الاصـــطلاحي:

يُدرج مصطلح الإصلاح ضمن الحقل الدلالي الديني باعتبار وروده في العديد من الآيات القرآنية، فيرد بمعنى مقابل للفساد ومن ذلك قول الله تعالى:﴿ وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا﴾[3]، ويرد أيضا بمعنى توفيقَ الله لعباده لعمل الصّالحات﴿ يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا اتّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴾[4]، كما أشارت الكثير من النصوص الشرعية إلى مفهوم الإصلاح [5] بمعانيه المتعددة، فهو من صميم الدين وجوهره ومن ذلك قول الله تعالى على لسان نبيه شعيب ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلاّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكّلْتُ وإليه أنيب﴾[6] والمعنى المقصود من ذلك ما أريد إلا أن أصلحكم بموعظتي ونصيحتي واستطاعتي.

كما نصت الأحاديث النبوية على ضرورة الإصلاح واعتباره من وظيفة الأنبياء والرسل وكل من تبعهم وسار على نهجهم في التغيير، ومن ذلك ما رواه أبي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:﴿ من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان﴾[7]، فالإصلاح إذن مصطلح إسلامي أصيل ويعني فعل كل ما هو صالح وإقامة ما هو نافع وإبعاد ما هو ضار [8]، لإزالة الفساد وتقويم الانحرافات والاختلالات داخل المجتمع والانتقال من وضع إلى وضع أفضل ودائم، بمعنى أن تعبير "اصلاح" عند المسلمين يحمل معنى دينيا صرفا، ويكون –من منظور الفقهاء– بالعودة إلى تعاليم السلف والمصادر الإسلامية خصوصا القرآن الكريم.

2- Longman dictionary of contemporary English ,for Advanced learners ,Pearson education limited , England ,UK and associated Companies throughout the world , 6TH edition ,2014 ,p 1542.

2 - محمد سبيلا، نوح الهرموزي: المرجع السابق، ص 44.

3 - سورة الأعراف الآية رقم 56.

4 - سورة الأحزاب الآية رقم 71.

5 - يعني في دلالته ترميم ما تعرض للفساد وإعادة بنائه على شكل جديد، للتوسع في دلالات المصطلح انظر، أحمد كافي: مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، المنصورة، المغرب، 2013، ص 34.

6 - سورة هود الآية رقم 88.

7 - ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، ج2، مؤسسة الرسالة ط1، 2001 ، الحديث رقم 34، ص 234 .

8 - أحمد كافي، المرجع السابق، ص 34.

وللإجابة على التساؤلات المطروحة آنفا ينبغي علينا إدراك المعنى المراد من الإصلاح، وهنا تبدو العودة إلى الجذور الأولى لنشأة الدول وقيامها تفرض نفسها، فقد ورد في كتاب المقدمة لابن خلدون أن الدولة بعد بداية مرورها بأدوار الضعف والانحطاط يمكنها أن تمنع التدهور النهائي عبر تأثير رجال السياسة الأوفياء للدولة فيمنعون انحطاط الدولة وحينئذ يقربهم السلطان ويستخلصهم لنفسه ويقلدهم المناصب العليا في الدولة وسائر أقاليمها [1].

شكّل الإصلاح أحد الاهتمامات الأساسية التي صاحبت التحولات الاجتماعية والسياسية التي كانت الأقاليم العثمانية مسرحا لها منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي، باعتبار أنّه مجموعة من التصورات والمقترحات التي من شأنها -لو طبقت- أن تُحدث تغييرا إلى الأحسن في المجالات الاقتصادية والتربوية والعسكرية وتعزز من علاقة الدولة بالمجتمع وتؤكد مركزية السلطة[2] ، وهو يَنْصَّبُ على مجمل التدابير والإجراءات والمبادرات التي ترمي إلى إحداث تعديلات تستجيب لحاجات الدولة وتواكب مختلف التحولات والتطورات الموجودة داخل المجتمع دون تغييرها جذريا.

ومما سبق يمكننا القول: أن الإصلاح هو إعادة تحسين النظام العام [3] للدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتعليمية بوضع يُمكِّن من معالجة الاختلالات الموجودة ويسمح بإيجاد توازن فعَّال على مختلف أجهزة الدولة [4].

قد يكون الإصلاح كليا وشاملا، وقد يكون جزئيا ينصب على قطاع أو حقل معين ذي طابع اقتصادي أو سياسي أو تربوي أو ثقافي، وهو يتميز بذلك عن التغيير الذي يعني إحداث تعديلات جذرية في الأنساق والبنيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة داخل المجتمع وإحداث أنساق جديدة على طريق تجاوز الاختلالات والمشاكل السابقة [5].

---

1 - عبد الرحمان بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تح عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط 1، 2004، ص 353.

2 -قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، تق محمد عفيفي، آفاق للنشر والتوزيع، ط5، 2014، ص 55.

3 - تحسين النظام العام يعني استعادة سلطة الدولة وهيبتها وتطبيق الأحكام الشرعية والسهر على احترامها وإصلاح الأجهزة الإدارية ومواجهة تجاوزات السلطة بشكل سلمي، للتوسع ينظر، محمد حرب: المثقفون والسلطة تركيا نموذجا، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2017، ص 22.

5 - Longman dictionary, op. cit , p p 15-24.

5 - محمد سبيلا، نوح الهرموزي: المرجع السابق ، ص 44.

لكن في الدولة العثمانية ومع المعنى الذي صاغه "حاجي خليفة" بدأ تعبير مصطلح"الإصلاح" يتجاوز المعنى الديني ليطال مسائل اجتماعية وسياسية لاسيما في رسالته " دستور العمل لإصلاح الخلل" وأعطت حركة الاتصال بين العثمانيين وأوروبا خلال القرن الثامن عشر مفهوم الإصلاح معنى جديدا مغايرا للمفهوم الكلاسيكي، وصارت حركة الإصلاح تطال جوانب متعددة لتشمل "العلوم والإدارة والجيش"، ومع السلطان "سليم الثالث" تحول مفهوم الإصلاح إلى برنامج سياسي [1].

من هنا كانت الإصلاحات نتاج تركيبي لرغبة النخبة العثمانية في إقامة دولة حديثة لأجل التمكن من التصدي للتهديد الأوروبي من جهة، ولضرورات حفاظ الدول الأوربية الرئيسية على دولة عثمانية لا غنى عنها بالنسبة للتوازن الأوروبي من جهة أخرى [2]،أي من دون أن تكون فكرة الاصلاح مرتبطة حتما بالتغيير العنيف، فمشروع الإصلاح كان منذ وقت مبكر مشروعا للسلاطين أنفسهم الذين كانوا يريدون إدخال بعض الإصلاحات لدعم سلطاتهم والحد من نفوذ الانكشاريين، وبالتالي يقف السلاطين على رأس هذه الحركة ويشجعونها، يُضاف إلى ذلك أن فكرة الإصلاح كانت حكرا على فئات من المتنوِّرين المرتبطين بالسلطان الذين لم ترد إلى أذهانهم أي أفكار عن التغيير الجذري [3].

ثانيا: الفكر الإصلاحي العثماني " من نشأة الدولة حتى عهد السلطان سليمان القانوني"

تأسست الدولة العثمانية سنة 1299م على يد "عثمان بن أرطغرل"[4] كإمارة في منطقة الحدود الغربية للأناضول على أطراف دولة سلاجقة الروم بآسيا الصغرى والإمبراطورية البيزنطية، متخذة من

---

1 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2017، ص 114.

2 - هنري لورانس، الأزمات الشرقية " المسألة الشرقية واللعبة الكبرى 1768-1914 " ترجمة بشير السباعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2018، ص 59.

3 - خالد زيادة: المرجع السابق، ص 115.

4- **عثمان بن أرطغرل:** هو مؤسس الدولة العثمانية، ومن اسمه تم اشتقاق اسم الدولة، ولد عام 656هـ/ 1258م في مدينة سوكوت وهو العام الذي أغار فيه المغول بقيادة هولاكو على عاصمة الخلافة العباسية بغداد وأنهوا أمرها، لقب بالغازي وكان في البداية مرتبطا بالسلطان السلجوقي، وفي حوالي 679هـ/ 1280 تزوج ابنة وزير سلجوقي، ثم تزوج مرة ثانية من ابنة العالم الشيخ " آده بالي " ليزيد من نفوذه المعنوي والمادي، وفي عام 680هـ/ 1281م خلف والده أرطغرل على رئاسة العشيرة، وفي سنة 699هـ/ 1300م أصبح رئيسا لثغور السنجق بعد أن أرسل علاء الدين كيقباد الثالث الطبل والعلم بالفرمان الرسمي كعلامات سلطنة وسيادة بعدها انتقل عثمان بك للإقامة في مدينة " يني شهر " بالقرب من مدينة بورصة وجعل منها مركز إمارته، وبعد سقوط الدولة السلجوقية استقلت الإمارة العثمانية عنها. تماما. للتوسع أنظر، أحمد آق كوندوز وسعيد أوز تورك: الدولة العثمانية المجهولة – 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية – وقف البحوث العثمانية، 2008، ص 59.

مبدأ الغزو والجهاد أسلوبا لفرض تواجدها في تلك المنطقة الجغرافية [1]، وكان للتوسعات الأولى على تخوم البيزنطيين تأثيرها الكبير في الوجود التاريخي للدولة العثمانية.

سادت في تلك المناطق الحدودية الآهلة بالقبائل التركمانية ثقافة شعبية مغايرة لتلك التي كانت سائدة في المناطق القريبة من مركز الدولة السلجوقية، فقد انتشرت هناك ثقافة اعتمدت على الآداب الصوفية والقواعد العرفية والشعر الملحمي بين مختلف الإمارات التركمانية التي استقرت هنالك، وامتد تأثير هذه الأعراف الثقافية على الحياة السياسية والاجتماعية للدولة العثمانية فيما بعد [2].

حرص مؤسس الدولة العثمانية على الالتزام بأحكام الدين الإسلامي وإقامة دعائمه [3] واستعان في ذلك بالعلماء والفقهاء واستشار في تسيير الشؤون الإدارية والعسكرية أهل الرأي والدهاء والتخطيط [4] كما عمل على تفعيل سياسة التعايش في المنطقة التي استقر بها خاصة مع الولاة البيزنطيين المجاورين له، وبسبب الانتصارات العسكرية التي حققها تمكن من ضم العديد من الشخصيات الراغبة في اللجوء إلى إمارته والخضوع لسلطته [5]، ومن جانب آخر تجمع العديد من سكان القرى حول الزوايا والتكايا التي أسسها مشايخ الطرق الصوفية وجماعات الآخيان [6] وتوطنوا بها، لاسيما وأنها كانت معفية من دفع الضرائب التي كان "عثمان بك" يخصصها كوقف لهاته الجماعات ولكن بعقود ملكية [1].

1- يقر عدد من الباحثين المختصين بأن الموقع الجغرافي الذي اتخذته الإمارة العثمانية مركزا لها لعب دورا كبيرا في ظهور العثمانيين على مسرح التاريخ العالمي، وذلك لأن وقوع الإمارة بين قوتين كبيرتين أدى بها إلى الحرص على البقاء وإثبات وجودها خصوصا إذا وضعنا في الاعتبار أن هذه الإمارة كانت تعد واحدة من أصغر الإمارات التركمانية الموجودة في منطقة غرب الأناضول، والجدير بالذكر أن وقوع الإمارة العثمانية على حدود الدولة البيزنطية بصفة خاصة غرس في أفرادها روح القتال والجهاد، ولهذا السبب نجد أن العثمانيين يعملون من جهة على الكشف عن تفوق عشيرة " قابي" ومن جهة أخرى يسعون إلى تطبيق مفهوم الإسلام للقتال المتمثل في جهاد الكفار وتوسيع دار الإسلام. للتوسع أكثر راجع مقال، الكباشي أنعم محمد عثمان: آراء حول قيام الدولة العثمانية، مجلة آداب، جامعة الخرطوم – كلية الآداب- ، 2009، ص 61.

2- خليل إينالجك: العثمانيون النشأة والإزدهار، في كتاب: دراسات في التاريخ العثماني، ترجمة وتقديم وتعليق، سيد محمد السيد، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة ط1، 1996، ص 38.

3- تذكر المصادر التاريخية أنه لما ظهرت الدولة العثمانية قوي عنصر الإسلام وعظمت شوكته وتجددت سطوته وزال الضعف والهوان وتبدل الخوف بالأمان. ينظر، أحمد جودت باشا: تاريخ جودت، تر عبد القادر أفندي الدنا، مطبعة جريدة بيروت ، 1930، ص 34.

4- نفسه، ص 38.

5- خليل ساحلي أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 1، نقله إلى العربية صالح سعداوي، الإسلامية، أرسيكا، إستانبول، 2010، ص 9.

6- تتناولها المصادر العثمانية باسم " آخيان روم"، وفيما يتعلق بدورها في تأسيس الدولة العثمانية ينظر، محمد فؤاد كوبريلي: قيام الدولة العثمانية، تر، أحمد السعيد سليمان، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص ص 155-163.

بعدما تشكلت الإمارة العثمانية وأخذت في تدعيم قوتها والتوسع على حساب الأراضي البيزنطية عملت على تقوية علاقاتها مع الإمارات التركمانية المجاورة من منظور جديد [2]، فكان انتقال تلك الامارات إليها على درجة كبيرة من الأهمية [3]، وكان لتزايد قوة العثمانيين وترسيخ تواجدهم بمنطقة الروم أيلي[4] أن بدأت تتضح لديهم سبل احتواء تلك الإمارات، مع الحرص الدائم على عدم تناقض تلك الرؤى مع ملامح الشخصية الجهادية لهم [5] .

كان من نتيجة أعمال الغزو والجهاد الذي تبنته الإمارة أن وقعت تغييرات هامة في ذهنية المجتمع العثماني من خلال إضفاء النظام على التركيب الهش لمنطقة الحدود، فقد شهدت كافة أنشطة الحياة الحضرية من تجارة وحرف مختلفة تقدما سريعا، حتى أن الكثير من العلماء ومشايخ الطرق الصوفية والتجار وفدوا إلى هذه المناطق الحدودية واستقروا بها، وقد أشار ابن بطوطة الذي زار منطقة غربي الأناضول حوالي 1330م إلى ذلك [6]، كما لا يمكن لأي أحد أن ينفي الدور الذي قام به السلاطين العثمانيون في سبيل جذب العناصر البشرية إلى هذه المناطق الحدودية [7].

وأيضا انظر، ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة المسماة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ج1، مكتبة الطالب، 1958، ص 181.

1- خليل اينالجك: المرجع السابق، ص40.

2- لقد توفرت أسباب عديدة جعلت من الإمارة العثمانية تتفوق على غيرها من الإمارات المجاورة لها، فوقوعها بالقرب من البيزنطيين جعل الغزاة الذين لم يجدوا عملا في الإمارات التركمانية الأخرى الضعيفة يسارعون بالانضمام إليها ويزيدون من قوتها، كما أن وقوعها على الطرق التجارية الرئيسية التي تصل القسطنطينية بقونية وبقية أطراف العالم الإسلامي شجع كثيرا مجيء العلماء ومختلف العناصر المنظمة للحياة العامة كالتجار والصناع فحلت بذلك مشكلة وجود موارد بشرية ومادية للدولة. للتوسع أكثر ينظر، عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1516-1798، دمشق، ط2، 1968ص 34.

3- كان لانضمام الإمارات التركمانية تحت لواء الإمارة العثمانية أهمية كبيرة فقد وفرت لها البنية التحتية اللازمة لفتوحاتها العسكرية وزودتها بالعنصر البشري الضروري، وهو الأمر الذي ستستغله أكثر الدولة العثمانية في عملية توسعها. ينظر، أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، ص 10.

4- **الروم أيلي**: أطلق العثمانيون على مناطق البلقان اسم روميليا (Rum-eli) بمعنى بلاد الروم نسبة إلى مذهب الروم الأرثوذوكس السائد هناك. ينظر، عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص 36.

5- أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج 1، ص 10.

6- ابن بطوطة: المصدر السابق، ص 182 .

7- أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج1، ص 9.

انسجم مجتمع الإمارات الحدودية مع نموذج حضاري خاص، متشبع بروح الغزو الدائم لتوسيع دار الإسلام وإخضاع دار الحرب قدر الإمكان، وكان الفكر الإسلامي العثماني يضمن سلامة حياة المسيحيين واليهود وكل الأقليات الدينية وممتلكاتهم، ويسمح لهم بممارسة طقوسهم الدينية شريطة التزامهم بأداء الضرائب المفروضة عليهم [1].

لمّا كان المجتمع العثماني من المجتمعات الحدودية سمح له ذلك بحرية الاختلاط مع المسيحيين، وضمن له أيضا التعامل معهم وفق ما تقتضيه متطلبات كل مرحلة وتطوراتها، ومن جانب آخر قام الولاة والعلماء بنقل تقاليد الدول والحضارة الإسلامية إلى مراكز إمارات الغزو الجديدة كأزمير [2] ومغنيسة [3] وبورصة [4] التي تأسست في الأراضي التي كانت تابعة لبيزنطة [5]، وقد قام السلطان العثماني أورخان بعد توليه الحكم (1324–1379م) بمباشرة مجموعة من الإصلاحات والتنظيمات التي رآها ضرورية لاستكمال بناء دولته الفتية، ومن ذلك:

- سك أول عملة فضية باسمه في بورصة سنة 1329م بتوصية من "جاندرلي قره خليل" [6] والوزير "علاء الدين باشا"، لا سيما وأن العملة تعد من رموز السيادة.

1- خليل اينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2002، ص ص 15،16.

2- **إزمير (Izmir)**: مدينة تركية تقع في الأناضول وهي مركز ولاية أيدين وكانت مقرا لأسقفية يونانية تتبع بطركية القسطنطينية قبل الفتح العثماني لها، وقد فتحها السلطاني العثماني " مراد الثاني " سنة 1424م. ينظر، أ. موستراس: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة عصام محمد الشحادات، الطبعة 1، دار ابن حزم، بيروت، 2002، ص 53.

3- **مغنيسية:** وترد أيضا باسم اماسيا مدينة في الأناضول العثمانية مركز لواء في ولاية سيواس، كانت مقرا لأسقفية يونانية تتبع بطركية القسطنطينية. للتوسع ينظر، أ. موستراس: المعجم السابق، ص 104.

4- **بورصة:** مدينة تقع في غرب الأناضول وصارت عاصمة للدولة العثمانية بين عامي 1326-1402م في عهد السلطان أورخان وبمرور الوقت احتوت المدينة على مراكز تجارية هامة جعلت منها مدينة اقتصادية خاصة في عهد السلطان بايزيد الأول. ينظر، ج و، د. سورديل: معجم الإسلام التاريخي، ص 254.

5- خليل اينالجيك: نفس المرجع، ص 16.

6- **قره خليل جاندرلي**: مؤسس أسرة تركية شهيرة، قدمت العديد من أبنائها لخدمة الدولة العثمانية في مناصب الصدور العظام والوزراء، ترقى في العديد من المناصب حيث عينه السلطان مراد الأول قاضي العسكر ثم منحه رتبة الوزارة، للتوسع ينظر منجم باشي أحمد ده ده: جامع الدول " قسم سلاطين آل عثمان إلى سنة 1083هـ" مج 1، أطروحة دكتوراه، دراسة وتحقيق غسان بن علي الرمال، اشراف عبد الجواد صابر إسماعيل، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات التاريخية والحضارية، مكة المكرمة،1996-1997، ص 258.

- القيام ببناء مركز تجاري بوسط مدينة بورصة، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز دورها الاقتصادي ثم جعلها عاصمة للدولة بدلا من "يني شهر"[1].
- اتخاذ لباس رسمي وموحد للجيش لتمييزهم عن غيرهم، غير أنه في عهد السلطان أورخان قام بتطبيق زي عسكري خاص بهم اتسم بالزركشة وحاكوا بذلك زي قبيلتهم الأصلي [2].
- بداية التعيين في الوظائف والرتب الهامة في الدولة وخاصة لدى فئة العسكر، حيث تم انشاء فرقة الإنكشارية التي كانت نتاج نظام الدفشرمة [3].
- تأسيس أول مدرسة للتعليم في مدينة أزنيق بعد فتحها وتحويل كنيستها إلى جامع وعين على رأس تلك المدرسة العالم " الملا داوود القيصري"[4].
- تعيين قاضي مدينة بيله جك " قره خليل " مستشارا له ثم أصبح قاضيا للجيش ليكون أول "قاضي عسكر" في الدولة العثمانية [5].

1- **يني شهر:** بلدة عثمانية تقع شمال غرب الأناضول إلى الجنوب من بحيرة أزنيق اتخذها عثمان بن أرطغرل في بادئ الأمر عاصمة لإمارته. للتوسع ينظر، علي حسون: العثمانيون والبلقان، المكتب الإسلامي ، ط2، 1986، ص 37.

2- منجم باشي: المصدر السابق، ج1، ص 257.

3 - **نظام الدفشرمة:** في بادئ الأمر لم يكن للدولة العثمانية عند قيامها جيش نظامي تعتمد عليه، فكانت عند الحاجة تجمع قوات العشائر المكونة من المجاهدين " الغزاة" الذين كانوا جميعا من الفرسان، ثم يخرجون إلى الحرب وحين انتهاء الحرب تفرقت جموعهم وعاد كل واحد منهم إلى عمله الأصلي فكانت قوات العشائر القاطنة على الحدود هي التي حققت الفتوحات الأولى للإمارة العثمانية، ومع استمرار حركة الفتوحات أدراك العثمانيون أهمية الجيش النظامي الدائم وبعد أن عبروا إلى الأراضي الأوروبية وتضاعفت فتوحاتهم في منطقة الرومايلي زادت حاجتهم إلى الجنود الذين كان يتم تأمينهم بواسطة طريقتين، إحداهما تتم عن طريق أسرى الحرب طبقا لقانون الخمس " بنيجيك قانوني" الذي صدر عام 1363م وينص على حصول الدولة على خمس أسرى الحرب مقابل الضريبة المستحقة عليهم، والطريقة الثانية كانت تتم عبر جمع فتيان الرعايا المسيحيين طبقا لقانون الدفشرمة أي الجمع والانتقاء والذي يرجح أنه صدر بعد معركة أنقرة وطبق على أيام السلطان محمد جلبي غير أن إقراره وتقنينه بدأ في عهد السلطان مراد الثاني، ويطبق هذا القانون على الأراضي العثمانية الواقعة في أوروبا لوحدها وابتداء من أواخر القرن 15م طبق أيضا في الأناضول وشمل كل المسيحيين الموجودين في أراضي الدولة العثمانية، ويستثنى أبناء المسلمين من هذا النظام. ينظر، أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج1، ص 382-383.

4- **الملا داوود القيصري:** من العلماء العثمانيين الذين برعوا في مجال العلوم العقلية والنقلية، اشتغل في بلاده ثم سافر إلى مصر وقرأ على علمائها التفسير والحديث وأصول الفقه، وبعد عودته إلى إستانبول أسند إليه السلطان العثماني أورخان مهمة = التدريس بمدرسة أزنيق. للتوسع ينظر، طاشكبري زاده: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية وذيله العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975، ص 8.

5- من خلال هذه التنظيمات يذهب بعض المؤرخين إلى القول بان السلطان أورخان يعد المؤسس الفعلي للدولة العثمانية باعتبار أن جميع المؤسسات الضرورية للدولة تكونت في عهده، للتوسع ينظر منجم باشي: المصدر السابق، ج1، ص 258.

ومن جانب آخر فإن جل الفتوحات العثمانية تمت عبر اتباعهم لسياسة الوفاق والسلم نظرا لطبيعة نظام الحكم العثماني القائم على سياسة المرونة واللين، ولا شك أن حرص العثمانيين على التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية التي أَوْلَوْها أهمية كبيرة قد مكنتهم من لعب أدوار مهمة في تحقيق فتوحاتهم العسكرية لاسيما في الأقاليم التي تضم العناصر غير المسلمة، وكان لتطبيق مبدأ العدالة التي تنص عليه الشريعة الإسلامية أثره الكبير في كسب تبعية وتأييد العناصر المحلية في مناطق البلقان التي كانت تعاني من مختلف الضغوطات السياسية والدينية [1].

ومن ناحية أخرى فإن اعتماد نظام الإقطاع العسكري "التيمار"[2] في الأراضي المفتوحة قد أبان عن تطبيق نظام حكم أكثر انتظاما، بالإضافة إلى ذلك فإن العثمانيين كانوا قد ألحقوا عددا من الأمراء المحليين بنظام التيمار، وأضافوا إلى ذلك أيضا عددا من الفئات العسكرية إلى بنية التشكيلات العسكرية بعد الغاء حقوق الأمراء الاقطاعيين السابقين على الأهالي، وأصبح مزارعو البلقان مثل المزارعين العثمانيين في حرية الحركة [3].

وبما أن أُسس نظام الإقطاع العسكري كانت منوطة بشكل مباشر بعمران القرى فقد كانت غاية العثمانيين هو تشجيع الناس على الهجرة إلى الأناضول، والعمل من ناحية أخرى على ابقاء الأهالي المحليين بها، غير أن حركة الهجرة من الأناضول لم تحدث دفعة واحدة وإنما تمت طيلة القرنين الخامس عشر والسادس عشر [4]، وكان للمجهودات التي بذلها السلطان مراد الأول (1362-1389م) عبر مختلف التنظيمات التي قام بها في الأناضول ومنطقة البلقان بشكل خاص قد نجحت في نقل الإمارة العثمانية من طور الإمارة والسلطنة إلى طور " الدولة الناشئة "، وكانت الاحتياجات الجديدة خلال عهده قد مهدت

1- كانت التجاذبات السياسية بين الأمراء الاقطاعيين المحليين والتناحر بين المذهبين الكاثوليكي والأرثوذكسي قد دفعت بالعديد من العناصر غير المسلمة إلى الاحتماء بمضلة الحكم العثماني الواعد بالأمن والأمان في دولة مستقرة. ينظر، أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، مج1 ، ص 14.

2- **التيمار**: مصطلح أطلق في العهد العثماني على الإقطاع الحربي الذي كانت تمنحه الدولة أو السلطان لأحد الرعايا من ضباط وجنود السباهية على شكل مرتبات مقابل خدمتهم في الجيش على أن يكون إيراده أقل من عشرين ألف أقجة، وهو نوعان: تيمار بتذكرة وتيمار بدون تذكرة. انظر، مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1996، ص 113. ينظر، خليل ساحلي اوغلي: قوانين آل عثمان لعين علي أفندي "رسالة عين علي أفندي في التيمار" في كتاب: تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني -بحوث ووثائق وقوانين-مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة والفنون الإسلامية باستانبول، 2000، ص 650.

3- أكمل الدين احسان اوغلي: المرجع السابق، ص 15.

4- نفسه، ص 15.

السبيل لتشكيل النظام العسكري الجديد وإحداث تغييرات هامة في نظم الدولة مما ساعد على وضع أسس الهيكل المركزي فيها[1].

أصبحت الدولة العثمانية في عهد السلطان "مراد الأول" دولة كاملة الأركان وكانت سياسته تهدف ترك الأراضي المفتوحة حديثا على شكل إقطاعات عسكرية للأمراء، وبعد وفاته في معركة قوصوه 1389م اعتلى السلطان "بايزيد الأول" العرش (1389-1402م) وشرع في تطبيق إصلاحات وتنظيمات جديدة أراد بها وضع البنية الأساسية اللازمة لإقامة دولة مركزية قوية تدار من مركز واحد، من بينها:

- تسجيل الأراضي ومختلف أنواع العقارات.
- وضع نظام ضريبي وتطبيق القواعد المالية.
- توجيه الوظائف العسكرية والإدارية الهامة لجنوده التابعين له مباشرة.
- إخضاع الأسر المحلية القوية والأمراء التركمان وأمراء الحدود تحت رقابته المباشرة.

ساعدت هذه الإصلاحات والخطوات العملية التي باشرها السلطان "بايزيد الأول" على إرساء قواعد وأسس دولة مركزية [2]، والجدير بالذكر أن هذه الجهود المبذولة تعرضت لهزة عنيفة بعد انهزام السلطان بايزيد ضد تيمور لنك في معركة أنقرة 1402م وأسفرت هذه الانتكاسة عن إجهاض دولة العثمانيين المركزية، وقد عانت الإمارة العثمانية من أهوال الفتنة الداخلية، ووقع شرخ كبير في نظام الدولة إلى أن تمكن " محمد جلبي" (1413-1421م) بعد اعتلائه لسدة الحكم من إخماد نار الفتنة وأحدث إصلاحات عميقة في الدولة مكنتها من تجاوز أزمتها [3]، كما عمل على:

- اتخاذ موقف الحذر والحيطة من التيموريين الذين كان نفوذهم ما يزال قائما في الأناضول.
- مراقبة الخطر الصليبي الأوروبي المتربص به في أية لحظة والتحالف مع الإمبراطور البيزنطي[4].

1- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، المرجع السابق ، ص 15.

2- نفسه، ص 19.

3- قام "محمد جلبي" باتباع سياسة اللين مع أمراء الأناضول والروماېلي وأيضا مع الأسر المحلية والبيزنطية ذوو المصالح التجارية وفرسان رودس والجنويين لكي يتمكن من إعادة بناء الدولة من جديد. ينظر، أحمد جودت باشا، المصدر السابق، ص 40. وأكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، ج1، ص 20.

4- أحمد فؤاد متولي: تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 90.

• كسب صداقة أمراء الأناضول وإعادة توحيده من جديد والقضاء على حركات التمرد لا سيما حركة الشيخ بدرالدين[1] .

من جانب آخر كان الأمراء العثمانيون الذين لجأوا إلى البيزنطيين يشكلون باستمرار عنصر تهديد، فقد استغل الأباطرة البيزنطيون هؤلاء الأمراء وساعدوهم على المطالبة بالحكم، وحالة القلق هذه كانت من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت فيما بعد بالسلطان محمد الفاتح إلى إدراج في قانون نامة الذي أصدره مادة قانونية تجيز للسلاطين العثمانيين قتل إخوتهم أثناء اعتلائهم لسدة الحكم[2].

إن الفكر الإصلاحي الذي أرساه السلطان "محمد جلبي" في سبيل إعادة بعث الدولة العثمانية وإحيائها من جديد مكّن خليفته السلطان "مراد الثاني" (1421–1451م) من إدراك ثقل حجم الأعباء الملقاة على عاتقه، فعمل على استكمال ما بدأه والده من خلال:

• الحرص على تقوية أركان الدولة وتوطيد دعائم حكمها.

• تعزيز القدرات العسكرية للدولة وزيادة عدد الجنود.

• توسيع المجال الجغرافي للدولة أكثر عما كانت عليه سابقا بواسطة فتح أراضي جديدة [3] فكان عهده بمثابة التأسيس الثاني للدولة التي قطعت شوطا هاما في إعادة استجماع قواها من أجل إعادة توحيد الأراضي والمحافظة عليها.

خلال هذه الفترة الحرجة من التاريخ العثماني اضطر السلطان "مراد الثاني" على اتباع سياسة الوفاق والمهادنة في منطقة الأناضول والبلقان على حد سواء، وكانت لمعركتي فارنا عام 1444م وقوصوه (كوسوفو) الثانية عام 1448م دور كبير في إعادة تقوية موقع العثمانيين داخل البلقان وخارجها واستعادة هيبة الدولة، ومهد السبيل لحالة إحباط عام في أوروبا وأحيا آمال العثمانيين في إمكانية فتحهم للقسطنطينية [4].

1- **الشيخ بدر الدين:** تزعم حركة صوفية متطرفة وأخذ يحرض الناس على العصيان في مناطق الروماپلي والأناضول من سنة 1413م، فأصدر العلماء فتوى بشأنه تقر بوجوب قتله، وذلك سنة 1420م. ينظر، أحمد فؤاد متولي: المرجع السابق، ص90.

2- ينظر قانون نامة للسلطان محمد الفاتح، الباب الثاني: في بيان المراسم المتعلقة بتشكيلات السلطنة، مادة قتل السلطان إخوته من أجل نظام العالم والتي وردت على الصيغة التالية " إن تيسرت السلطنة لأحد من أبنائنا فمن المناسب أن يقتل إخوته من أجل نظام العالم وقد أجاز أكثر العلماء ذلك فليعملوا به " نقلا من كتاب خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص 544.

3- جودت باشا، المصدر السابق ، ص 40.

4- أحمد فؤاد متولي: المرجع السابق، ص ص 94 - 103.

عمل السلطان "مراد الثاني" في بادىء الأمر بسبب الوضع في الأناضول على تجنب فكرة الارتباط بنظام الدولة المركزية كما فعل السلطان "بايزيد الأول" وكانت غايته أن يقيم توازنا معينا بين فرسان السباهية من جهة وعشائر التركمان الرحل وجنود الإنكشارية من جهة أخرى حتى يتسنى له الحفاظ على ديمومة دولته الفتية لذلك لم يشأ الاندفاع كثيرا نحو الأمام [1].

بعد وفاة السلطان "مراد الثاني" تولّى سدة الحكم ابنه "محمد الثاني" (1451-1481م) وشهدت الدولة العثمانية طورا جديدا في تاريخها، فقد عرفت سياسة التوسع انتعاشا جديدا [2] وأحيا فكرة إقامة نظام مركزي كما كان في عهد السلطان "بايزيد الأول"، وحتى يتمكن من تحقيق وتنفيذ سياسته الطموحة تلك كان عليه أن يتخلص من عقبتين:

- العقبة الأولى: تتمثل في إزاحة خطر الدولة البيزنطية التي تشكل تهديدا صليبيا وعائقا يقف أمام قيام الوحدة بين أراضي الدولة العثمانية، ولا يكون ذلك إلا بفتح القسطنطينية[3].
- العقبة الثانية: تتمثل في قوة المعارضة الداخلية التي يتزعمها الصدر الأعظم "جاندرلي خليل باشا" الذي يميل نحو اتباع سياسة السلم والمهادنة مع الغرب المسيحي مخافة إقدامهم على القيام بعمل عدواني تشارك فيه كافة الدول الأوروبية ضد الدولة العثمانية [4].

كان السلطان محمد الفاتح يرى في فتح القسطنطينية السبيل الوحيد الذي سوف يهيئ له مكانة هامة في توجيه السياسة الداخلية للدولة كما يريد بعيدا عن أية ضغوطات، ويكفل له القدرة على

1- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج1، ص 22.

2- أحمد بن محمد بن الملا: المنتخب من تاريخ الجنابي" الدولة العثمانية من النشوء إلى سلطنة مراد الثالث 611-993هـ/ 1214-1587م"، أطروحة ماجستير، دراسة وتحقيق رابعة مزهر شاكر، اشراف محمد عبد القادر خريسات، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، 2010، ص ص 98-111.

3- أحمد بن محمد بن الملا: المنتخب من تاريخ الجنابي، ص 98-102.

4- تشير المصادر التاريخية إلى سبب مقتل الوزير خليل باشا جاندرلي أن السلطان محمد الفاتح عندما بدأ استعداداته لفتح القسطنطينية أرسل إمبراطور الروم إلى الوزير المذكور سرا حيتانا مملوءة بالذهب والتمس منه الحماية وإصلاح ذات البين، فأشار خليل باشا على السلطان بخيرية الصلح وذكر حججا وبراهينا على ذلك، فلم يصغ السلطان محمد الفاتح إلى قوله، ولما تم أمر الفتح والاغتنام أمر السلطان بالقبض على خليل باشا وأولاده وأتباعه فحبسوا وتمت مصادرة أموالهم من طرف السلطان، ثم قتل خليل باشا بعد أربعين يوما من حبسه، وبذلك تكون مماطلة الوزير وخيانته للسلطان والمسلمين سببا في مقتله. ينظر، منجم باشي أحمد ده ده: المصدر السابق، ص 459. بينما يذكر بعض المؤرخين أنه بسبب بقاء منصب الصدارة العظمى منذ 90 عاما لدى أسرة جاندارلي وعدم رغبة السلطان محمد الفاتح في تأسيس سلالة خاصة بالصدارة تماثل سلالة السلطنة لتوقعه محاذير من ذلك. يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج1، تر، عدنان محمود سليمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، 1990، ص 141.

التطبيق الأمثل للإصلاحات اللازمة التي عزم على القيام بها في مجال الإدارة المركزية، وبذلك يخطو الخطوة الأولى لتنفيذ سياسته والكشف عن أبعاد فكره السياسي الإصلاحي [1].

إن الخطوات التي اتخذها السلطان "محمد الفاتح" بعد فتح القسطنطينية شكلت أدوات لممارسة السلطة في إطار " تكوين نظام مركزي من أجل إقامة دولة واحدة وحاكم واحد للعالم " [2] وهذا معناه السيادة المطلقة في الشرق الإسلامي والغرب المسيحي على حد سواء [3].

ومن جهة أخرى عكف على مراجعة القوانين والنظم التي كانت تدار بها الدولة العثمانية فقام بإقرار ما يتوافق منها مع عصره[4]، وعزم على استحداث مجموعة من النظم والقوانين والآليات التي من شأنها أن تحدث طفرة نوعية في تسيير دواليب السلطة حسب تغيُّر الزمان والمكان، وذلك بعدما وجد أن قوانين أجداده لا ضابط لها يضبطها ولا دفتر يجمعها، فارتأى تحرير "قوانين نامة"[5] ليكمل ما ينقصه

1- بعد القيام بكافة التدابير والاستعدادات اللازمة ضيّق السلطان "محمد الثاني " الحصار على مدينة القسطنطينية وتمكن من فتحها يوم 29 ماي 1453م، وبعد مرور ثلاثة أيام من فتحها دخلها السلطان محمد الثاني ولقب على إثر ذلك بلقب " الفاتح "، وأصدر أوامره بإعادة إعمارها على وجه السرعة ومنح عهد الأمان لقاطنيها الفارين وطلب منهم العودة إلى ديارهم، معفيا إياهم من التزامات الجزية، وأمر بإطلاق سراح الأسرى واجتهد في إعادة إعمار المدينة وغيرها من التدابير التي اتخذها في هذا الصدد، للتوسع أكثر ينطر، أحمد بن محمد بن الملا: المنتخب من تاريخ الجنابي، المصدر السابق، ص 101.وأيضا حاجي خليفة: تاريخ ملوك آل عثمان " فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار" أو" فذلكة التواريخ " تح ، تر ، وتقديم سيد محمود السيد، كلية الآداب بسوهاج، ص 2003، ص 196-197.

2- نقل عن نابليون بونابرت أنه قال لو كانت الكرة الأرضية في حوزة دولة واحدة لكان يلزمها أن تتخذ الأستانة عاصمة لها، وبناء عليه لما فتحت الدولة العلية الأستانة استقر لها المقام فبلغت سطوتها درجة الكمال واستكملت أسباب الغلبة على سائر دول أوروبا في مدة يسيرة ولو لم يساعدها القدر في فتح القسطنطينية لما استطاعت أن تبلغ هذه القوة والاقتدار ولذلك كان الملوك العثمانيون موجهين انظارهم إلى هذا الأمر المهم، وقد ورد في الحديث الشريف (لتفتحن القسطنطينية فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش ذلك الجيش). ينظر، جودت باشا، المصدر السابق، ص 41،42.

3- أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج1، ص 25.

4- استهل السلطان محمد الفاتح تشريعه للقوانين الخاصة به بالوصية الآتية " هذه القوانين كانت قوانين أبي وجدي أقررتها فهي قوانيني أنا أيضا فليقرها وليعمل بها أولادنا الكرام نسلا بعد نسل" وفي ذلك إشارة واضحة لتقبل قوانين أجداده الذين تعاقبوا على حكم السلطنة والابتعاد عن إحداث القطيعة معهم. ينظر، قوانين نامة للسلطان محمد الفاتح في كتاب، خليل ساحلي أوغلو: المرجع السابق، ص 532.

5- **قوانين نامة:** هي الكتب التي تجمع بعض النظم أو القوانين المعمول بها في الدولة العثمانية، وهي متنوعة منها مجموعة تحوي فرمانات متعلقة بشؤون مختلفة لا يجمع بينها موضوع واحد، ومنها ما يجمع قوانين خاصة في موضوع واحد مثل قوانين التيمار ، ومنها قوانين في الأصل محلية تخص سنجقا من سناجق الدولة يجمعها مجلد واحد بشرط أن يبقى قانون كل سنجق مستقلا بنفسه أو يجمعها كتاب يأخذ ما يناسبه من قانون نامة كل سنجق، فيبوبها ويقسمها إلى فصول على غرار قانون نامة المنسوب إلى السلطان سليمان القانوني. ينظر، خليل ساحلي أوغلو: المرجع السابق، ص 529.

وليكون دستور العمل في الديوان الهمايوني ويكون عليه الاعتماد والتدبير ورتب هذه القوانين وفق ثلاثة أبواب[1].

إنّ سلسلة الإصلاحات التي باشرها السلطان محمد الفاتح منح فيها الأولوية لتنظيم وتأسيس مؤسسات الدولة(الصدارة العظمى، المالية، الإفتاء، القضاء والمؤسسة العسكرية) من حيث شكلها وإدارتها وتنظيم شؤون الحكام الإداريين وتنظيم علاقاتهم بالسلطان وفيما بينهم والتدابير العسكرية ومراتب القضاة وما يتعلق بصلاحياتهم وواجباتهم ورواتبهم، كانت غايتها تمكين السلطان من مباشرة مهامه وممارسة سلطاته وصلاحياته في إدارة الدولة على أحسن وجه، وأصبح قانون نامة للسلطان محمد الفاتح نموذجا للسلاطين يحتذون به من بعده في تنظيم الشؤون الإدارية وتشريفات البلاط[2].

أمّا في الشأن الداخلي فقد أتاح له فتح القسطنطينية توسيع مجال الإصلاحات الداخلية، ويظهر ذلك من خلال عزل بعض الأسر القوّية من الحكم والحدِّ من نفوذ ما بقي منهم بدءا بإعدام الصدر الأعظم "جاندرلي خليل باشا"[3]، كما أكد في نفس الوقت أنّ عصر مشاركة الأسر صاحبة الجاه والنفوذ قد انتهى، وقام بإسناد الوظائف المهمة في الدولة بما فيها منصب الصدارة العظمى لأشخاص ينحدرون من جند " القابي قول " الذين يرتبطون به مباشرة[4]، وبذلك يكون قد جمع في يده كافة أدوات السلطة لتمكنه من مواصلة سياسته الإصلاحية في شتى المجالات [5].

بعد أن تمكّن السلطان "محمد الفاتح" من جمع أدوات السلطة في يديه شرع في استئناف عمليات التوسع والفتح في الأناضول وأوروبا[6]، وعمل على تحقيق وحدة الدولة العثمانية وبهذه الجهود السياسية

1- صنف السلطان محمد الفاتح مجموعة القوانين التي شرعها على ثلاثة أبواب معنونة كالتالي، الباب الأول: في بيان مراتب الأكابر والأعيان والباب الثاني: في بيان المراسم المتعلقة بتشكيلات السلطنة والباب الثالث: في بيان ما يتعلق بالجرائم، الغرامات، الرواتب والألقاب. للتفصيل في محتواها ينظر، قانون نامة السلطان محمد الفاتح في كتاب خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص 532.

2- عارف خليل أبو عيد وأورهان جانبولات: قوانين نامة في الدولة العثمانية دوافعها وأهدافها وآثارها، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 39، العدد الأول، 2012، ص 304.

3- **خليل باشا جاندرلي**: هو ابن إبراهيم باشا بن علي باشا بن خير الدين قرا خليل باشا كان وزير والده السلطان مراد الثاني فلما تولى محمد الفاتح عرش السلطنة استوزره هو أيضا وكان متغيرا عليه من قصة توليه الحكم للمرة الأولى، فقتله عقب فتح إستانبول في سنة 857 هـ/ 1453م.ينظر منجم باشي أحمد ده ده: المصدر السابق، ص 526.

4- يلماز اوزتونا: المرجع السابق، ص 183

5- أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج1، ص 25.

6- حاجي خليفة: المصدر السابق ص ص 199-204.

تشكلت الدولة العثمانية بغطائها العالمي فوق أراضي الأناضول والروماايلي وعاصمتها مدينة إستانبول، وبدأت مؤسسات الدولة تأخذ شكلها النهائي من خلال تدعيم النظام المركزي[1] كما حدثت تطورات أخرى مهمة على مستوى القوة السياسية ساهمت بشكل فعّال في تحقيق الوحدة السياسية بالأناضول وتَمّ ردء الصّدع الذي وقع في زمن السلطان "بايزيد" بشكل نهائي [2].

كان من بين انعكاسات الإصلاحات الداخلية التي أقرّها السلطان " محمد الفاتح " لبسط سيطرة الدولة في مختلف المجالات بما في ذلك محاولة وضع يد الدولة على نظام الأوقاف والأملاك[3] أن أدى إلى حدوث تذّمر في أوساط بعض الأهالي غير الراضين عن هذه التدابير وبدأت تلوح في الأفق بعض القلاقل أو الاضطرابات الداخلية، وخاصة عندما اتّسعت دائرة ردود الفعل لتشمل الطبقات الدنيا في المجتمع، بما في ذلك فئة الدراويش ومشايخ الطرق الصوفية، وبعد وفاة السلطان "محمد الفاتح" كان لتلك الفئات بوجه خاص دور مهم في الصراع على السلطة بين ورثة العرش[4].

على الرغم من تشريع السلطان "محمد الفاتح" لمختلف القوانين لإدارة كافة شؤون الدولة وتحديد صلاحياتها وتنظيم أمورها إلاّ أنّ هذه القوانين لم تنص صراحة على تحديد من يتوّلى الحكم بعد وفاة السلطان، واكتفت بالتأكيد على القاعدة القديمة التي تؤكد على أنّ حكم السلطنة يكون بيد من استطاع التخلص من إخوته لتحقيق ما أشار إليه القانون باسم "نظام العالم"[5]، وفي الغالب يخضع التمكين لأحد أبناء السلطان لأمرين، وهما:

1- من الواضح أن السلطان محمد الفاتح لم يكن يرتاح كثيرا إلى أمراء الأناضول التركمان الإقطاعيين بسبب تمرداتهم الدائمة وخاصة أوزون حسن، ولأنه رجل عصر جديد فقد كان مقتنعا عند اعتلائه العرش بأنه إذا أراد أن يتمكن من فرض هيبته على نطاق واسع فإنه يجب أن تكون السلطة المركزية كبيرة ومطلقة ومتمركزة في شخصه، ولا يمكن استمرار فاعلية عجلة الدولة إلا ذلك النحو، وكان الهدف من الإصلاحات التي باشرها في كل المجالات هي إقرار السلطة المركزية للدولة التي ترتكز على نفوذ وهيبة السلطان. للتوسع ينظر، يلماز أوزتونا: المرجع السابق، ص 183-184.

2- أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج1، ص 25-27.

3- يذكر المؤرخون بأن السلطان محمد الفاتح لجأ إلى تطبيق سياسة مالية صارمة ومن ذلك أنه عمد إلى وضع قرابة عشرين ألف قرية ومزرعة كانت في السابق مصنفة ضمن الأوقاف والأملاك تحت رقابة الدولة ووزعها على أصحاب التيمارات، وقد سببت هذه الإجراءات سخطا كبيرا في صفوف العائلات العريقة وكذلك في أوساط العلماء والشيوخ والدراويش. ينظر خليل اينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد م الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002، ص 49.

3-أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج1، ص 27.

5- ورد في قانون نامة للسلطان محمد الفاتح في الباب الثاني المعنون بالمراسم المتعلقة بتشكيلات السلطنة في الفقرة 14 الخاصة بقتل اخوة السلطان نص المادة التالية:" إن تيسرت السلطنة لأحد من أبنائنا فمن المناسب أن يقتل إخوته من أجل نظام =

-الأول: اتفاق أركان الدولة وإجماعهم على قبول أحد أبناء السلطان ليكون وليا للعهد.

-الثاني: رغبة المؤسسة العسكرية " طائفة الإنكشارية " [1].

انتهج السلطان "بايزيد الثاني" بعد توليه الحكم (1481–1512م) سياسة حذرة واسترضائية سواء في الداخل أو الخارج شبيهة بتلك التي اتبعها سلفه مراد الثاني، وذلك لسببين:

- أنّ السلطان "محمد الفاتح" توسّع كثيرا ولابد من تثبيت دعائم السلطة العثمانية بتلك الأقاليم.
- أدرك "بايزيد الثاني" أنّ وقوع أخاه الأمير "جم" أسيرا لدى أمراء رودس قد يتسبب في حرب أهلية إذا ما تم إطلاق سراحه، وهو الأمر الذي جعله يتبع سياسة المهادنة معهم ويدفع لهم الجزية [2].

كان السلطان "بايزيد الثاني" أكثر ميلا لسياسة التسامح والسلم، فعرف عهده توقفا نسبيا للتوسعات العثمانية[3]، ونتيجة للضغوط المختلفة تخلّى عن سياسات والده السابقة، فأعيدت للأوقاف شرعيتها، والأملاك التي أعطيت لأصحاب التيمارات تمت إعادتها أيضا إلى مالكيها الأصليين [4]، واسترد الدراويش اعتبارهم داخل المجتمع العثماني وحصل جنود الإنكشارية على منحة الجلوس الملكي السعيد[5] ثم استوزر بعد ذلك أحد أفراد أسرة جاندرلي [6].

والجدير بالذكر أنّ السلطان "بايزيد الثاني" نجح في إبرام العديد من اتفاقيات الصلح مع الدول الأوروبية، وهو ما مكّن الدولة العثمانية من الالتفات نحو الجبهة الشرقية حيث بدأ الاحتكاك العثماني الصفوي، والعثماني المملوكي للسيطرة على الإمارات الإسلامية الواقعة في منطقة الأناضول [7].

العالم، وقد جوز أكثر العلماء ذلك فليعملوا به " ويعد السلطان بايزيد الثاني أول من طبق نص هذه المادة. ارجع إلى نص القانون في كتاب، خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص544.

1- سيد محمد السيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية " النشأة والإزدهار" وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007، ص 216.

2- خليل اينالجيك: المرجع السابق، ص 51.

3- محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009، ص 73.

4- خليل إينالجيك: المرجع السابق، ص 49.

5- يلماز أوزتونا: المرجع السابق، مج1، ص 154.

6- تذكر المصادر التاريخية أن السلطان بايزيد استوزر في منصب الصدارة العظمى إبراهيم باشا بن علي باشا بن خير الدين قرا خليل باشا جندارلو الذي كان من قبل معلما لابنه أحمد خان وتركه عنده في اماسيا ثم نصبه قاضي عسكر في سنة 890هـ ثم استوزره بعد عزل ابن هرسك في سنة 903هـ، واستمر في الوزارة إلى أن توفي سنة 905هـ. ينظر منجم باشي: المصدر السابق، مج2، ص 625.

7- إسماعيل سرهنك: تاريخ الدولة العثمانية، مراجعة حسن الزين، دار الفكر العربي الحديث للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص 64.

من جانب آخر عمل السلطان "بايزيد الثاني" على المحافظة على قوانين نامة التي أصدرها والده "محمد الفاتح" والعمل على تطويرها وفق ما تقتضيه الحاجة [1]، وأصدر مجموعة من القوانين التنظيمية التي مست شتى المجالات وخاصة " القوانين الجنائية والضريبية والاجتماعية" كإصلاحات ظرفية والغاية من ذلك الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل أراضي الدولة العثمانية التي باتت تضم شعوبا وأقلّيات وقوميّات مختلفة [2].

رغم أنّ السلطان "بايزيد الثاني" لم يكن فاتحا كبيرا مثل والده إلاّ أنّه تمكن خلال فترة حكمه من تثبيت السلطة العثمانية وإقرارها في الأراضي والأقاليم التي فتحها والده، ووفرّ الشروط اللازمة لكي يستأنف خلفاؤه الفتوحات الكبرى من جديد.

حينما تولى السلطان "سليم الأول" سدة الحكم (1512-1520م) كانت أوضاع الدولة تعرف حالة من الغليان السياسي والاجتماعي، فكان عليه إيجاد استراتيجية تُؤمِّن له سلامة دولته ورعيته وتحفظ له صورته كعاهل قادر على مواجهة التحديات الخارجية التي يمكن أن تشكل خطرا فعليا على الدولة إذا تراكمت و لم يتم التصدي لها في الوقت المناسب.

وانطلاقا ممّا سبق يلاحظ أنّ فترة حكم السلطان "سليم الأول" تعدّ فترة توسع ومواجهات عسكرية أكثر منها فترة تشريعات قانونية واصلاحات سياسية، حيث كان في غالب الأحيان متواجدا خارج عاصمته إستانبول لمواجهة أعداء دولته، ومع ذلك فقد كان يشرع ويَسُّن القوانين التي يراها تساير الظروف الراهنة.

1- أصدر السلطان محمد الفاتح حوالي سنة 1476م قانون نامة الثاني ويتعلق بتنظيم الدولة، وكتب النيشانجي الذي ألف هذا القانون نامة في المقدمة أنه جمع بأمر من السلطان قوانين أجداده، وأن السلطان نفسه أدخل إضافات عديدة، وهكذا نجد في مقدمة هذا القانون نامة الأمر الخطي للسلطان الذي يصدق هذا العمل ويختتمه بالقول :" **لقد انتظمت أمور الدولة إلى هذا الحد، وليسع أولادي الذين يأتون من بعدي إلى تطويرها**". ينظر خليل اينالجيك: المرجع السابق، ص 115.

2- يتكون قانون نامة السلطان بايزيد من 3 أبواب و17 فصلا و 252 مادة مقننة، والباب الأول يتكون من أربعة فصول وهو يتناول بيان عقوبات الجنايات " جرم السياسة" أما الباب الثاني فيتكون من سبعة فصول ويتناول صلاحيات السباهي وواجباته وعلاقة الرعية بالسباهي ومختلف الرسوم التي تدفع له، والباب الثالث يتكون أيضا من سبعة فصول وتتناول أحوال رعايا الدولة الإسلامية العثمانية وحقوقهم واجباتهم بشكل عام المسلم او غير المسلم ولم يرد هذا الباب في قانون نامة السلطان محمد الفاتح وغنما ذكرت بعض احكامه القانونية بشكل متفرق . للتوسع في مضمون هذه الأبواب ينظر، أورهان صادق جانبولات: قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي، ط1،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص 149-154.

لقد ارتبط اسم السلطان "سليم الأول" في التاريخ العثماني بمسألة التحوّل المفاجئ لسياسة الدولة التوسعية، حيث تغير مسار الفتوحات من الغرب المسيحي نحو الشرق الإسلامي [1]، إذ تمكنوا من تحقيق انتصارات هامة وضم أراضي جديدة زادت من رقعة الدولة ومكنتهم من بسط نفوذهم على العالم الإسلامي، وأصبح لها حضورها الدائم إقليميا ودوليا [2].

كان أول عمل قام به السلطان سليم الأول بعد توليه الحكم هو التمكين لسلطته من خلال القضاء على الفتن الداخلية التي أثارها إخوته ضده منذ وصوله إلى السلطة بتطبيقه لقانون قتل الإخوة الذي أقره جده السلطان محمد الفاتح [3] ثم قام باستقبال سفراء الدول الأوروبية وجدّد معهم المعاهدات السابقة، وبعدها شرع في إجراء إصلاحات عسكرية داخل صفوف الجيش استعدادا لإنهاء الزحف الشيعي الذي تقوده جماعات القزلباش داخل الأناضول بزعامة "الشاه قولي"[4] ، فأصدر أوامره إلى أمراء الأمراء وأمراء السّناجق في مختلف ولايات الأناضول والروماييلي برصد حركات القيزلباش والقضاء عليهم[5] وبذلك بدأ السلطان "سليم الأول" في أخذ استعداداته الأولية تمهيدا لمواجهة الشاه إسماعيل

1- يرى بعض الباحثين أن التحول في استراتيجية الدولة العثمانية نحو المشرق العربي يرجع إلى كونها بلغت مرحلة التشبع في فتوحاتها الغربية بنهاية القرن الخامس عشر الميلادي، وكان عليها أن تبحث عن فضاءات أخرى جديدة للتوسع، وهناك من يرى بأن الأحداث التي دارت مجرياتها داخل المشرق العربي أو حوله في مطلع القرن السادس عشر هي التي دفعت بالدولة العثمانية إلى التحول في سياستها التوسعية صوب المشرق، فقد كان الخطر الشيعي المتمثل في توجهات الشاه إسماعيل الصفوي وأعماله المستفزة وبروز الخطر البرتغالي على سواحل البحر الأحمر وتهديده بالسيطرة على الأماكن الإسلامية المقدسة والطرق التجارية البحرية التي ترتبط بتجارة البحر الأبيض المتوسط، كانت هذه الأسباب كافية إلى دفع هي السلطان سليم الأول إلى التوجه نحو الجبهة الشرقية لتأمينها من أي تهديد. للتوسع ينظر، محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي" 1514-1914" ، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1993، ص 102.

2-مريم محمد، أنيسة لراشي: قوانين نامة في الدولة العثمانية خلال القرنين 9-10هـ/15 – 16م، مذكرة ماستر، اشراف نادية طرشون، جامعة يحي فارس، المدية،2014-2015، ص 42.

3- روبير مانتران : تاريخ الدولة العثمانية ، ج1 ، تر بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1992، ص 207.

4- **الشاه قولي:** كان أحد جنود الجيش العثماني بفرقة السباهية لكنه التحق بخدمة الشاه إسماعيل الصفوي في أردبيل وتم تدريبه ليكون ملا شيعيا بدرجة خليفة ثم رجع بشكل سري إلى الأناضول واخذ في جمع شباب التركمان الرحل وتجنيدهم ضمن فرقة القيزلباش التي يترأسها وراح في إثارة القلاقل والفتن شرقي الأناضول، فسار إليه الصدر الأعظم علي باشا وتمكن من إلحاق الهزيمة به والقضاء عليه في موقعة كوك- جاي في ربيع الثاني 918 هـ / جويلية 1511م. ينظر ، أحمد آق كوندوز وسعيد أوز تورك: المرجع السابق ، ص 209.

5- تذكر المصادر التاريخية بأنه في أعقاب الاستعداد لمعركة جالديران أصدر السلطان سليم الأول تعليماته إلى حكام إيالاته في الأناضول وأمرهم بالبحث عن جماعات القيزلباش وقتلهم، فكان مجموع ما أعدم منهم تجاوز الأربعين ألفا، ينظر كلا من: حاجي

الصفوي بعد إن اطمأنّ على جبهته الداخلية [1]،وبدأ الصراع الصفوي- العثماني يأخذ منحنى تصاعديا بوتيرة متسارعة لأسباب مختلفة[2].

في ماي 1514م استعدت الجيوش العثمانية للقيام بحملة عسكرية ضد الصفويين، وأرسل السلطان سليم الأول في الوقت ذاته رسلا إلى القاهرة لعقد تحالف مع المماليك الذين رفضوا الأمر وفضلوا الحياد وانتظار نتيجة المواجهة [3]، والتقى الجيشان الصفوي والعثماني في شرق الأناضول وأحرز العثمانيون نصرا حاسما في جالديران في 23 أوت 1514م[4]، وحققّ هذا النصر النتائج التالية:

- أبعد هذا الانتصار ولو بشكل مؤقت الخطر الشيعي الذي كان يهدد الدولة العثمانية.
- أتاح هذا الانتصار للسلطان سليم الأول أن يضم إلى الدولة العثمانية المنطقة الجبلية الممتدة من أرضروم إلى ديار بكر، واعترف الحكام المحليون وزعماء العشائر في هذه المناطق بالسيادة العثمانية.

خليفة: المصدر السابق، ص 234. و منجم باشي أحمد ده ده: المصدر السابق، ص 640. غير أن الدراسات الحديثة تنفي تنفيذ عملية كهذه خلال فترة وجيزة وفي ظروف ذلك الزمان يبدو الأمر مستحيلا من الناحية العملية. ينظر، أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، ص 31.

1- سيد محمود السيد: المرجع السابق ، ص 234.

2- يعتقد العديد من المؤرخين بأن طبيعة الصراع العثماني – الصفوي قائم على أساس ديني، أي أنه صراع بين السنة والشيعة ويستدلون في ذلك بحالات الانتقام التي تعقب نهاية المعارك بين الطرفين وشيوع فتاوى التكفير الصادرة عن فقهاء كل طرف ومختلف أشكال التعبئة الفكرية والروحية، غير أننا نرى بأن العامل الإيديولوجي يندرج ضمن عوامل أخرى فعالة مكملة لطبيعة الصراع القائم، وفي اعتقادنا بأن العاملين السياسي والاقتصادي لعبا دورا فاعلا في قرارات الحرب أو السلم لدى كل طرف، والباحث في طبيعة الصراع العثماني – الصفوي سوف يلاحظ أن المواجهات المتكررة بين العثمانيين والصفويين ارتكزت بشكل أساسي على بعض مناطق الأناضول الشرقي على محور (أرضروم- تبريز) وفي العراق على محور (الموصل – بغداد)، وهي مناطق ترتكز فيها المصالح الاقتصادية خاصة التجارية منها، إن هذا الامتداد الجغرافي الكبير ينطوي على أهمية استراتيجية كبيرة، فتبريز كانت تعتبر مركز الطرق المؤدية شمالا إلى أرمينيا والأناضول، أما الموصل فتعد المنفذ المهم للوصول إلى الأناضول ثم إلى حلب ومنها إلى البحر المتوسط، وبعد أن برز خطر الشاه إسماعيل الصفوي مطلع القرن السادس عشر الميلادي أصبح من الضرورة السيطرة على الجانب الشرقي من الأناضول وعلى امتداده الجنوبي (العراق – بلاد الشام) وهو الأمر الذي أدرك أبعاده جيدا السلطان سليم الأول، لذلك بعد معركة جالديران قام بالسيطرة على ديار بكر وكيليكيا وحلب تمهيدا لضم بلاد الشام ومصر ليشكل بذلك حزاما استراتيجيا من الجهة الغربية ومجهضا مشروع الدولة الصفوية. للتوسع انظر، وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان " جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية -القاجارية والدولة العثمانية" دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2 ، 2001 ، ص ص 55-57.

3- نيقولاي ايفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، ترجمة يوسف عطاالله، دار الفارابي، بيروت، ط2، 2004 ، ص 59.

4- شرف خان البدليسي: شرفنامة في تاريخ سلاطين أل عثمان ومعاصريهم من حكام ايران وتوران، ج2 ، ترجمة محمد علي عوني، مراجعة وتقديم يحي الخشاب ، دار الزمان ، دمشق ، 2006، ص 119.

– فتحت أمام العثمانيين الطرق الرئيسية المؤدية إلى أذربيجان والقوقاز وبغداد، و لم يعد الأناضول مهددا من الشرق [1].

– أرسل السلطان سليم بعد دخوله إلى مدينة تبريز العديد من العلماء والتجار والحرفيين إلى إسطنبول والاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم ونشاطاتهم المتنوعة[2].

بعد حسم موقعة جالديران قرر السلطان سليم الأول مغادرة مدينة تبريز خشية تناقص المؤن خلال فصل الشتاء على أمل العودة إليها لاستكمال ضمها بعد اقتناعه بضرورة إجراء إصلاحات هامة في المجال العسكري [3]، ومن جانب آخر استاء العثمانيون من التقارب الحاصل بين المماليك والصفويِّين [4] واتهموا المماليك بالتعرض إلى قوافل المؤن العثمانية المتجهة نحو الجبهة الصفوية، واشتكى المماليك بدورهم من تعرض العثمانيين لتجار المماليك الذين يأتون بالعبيد الشراكسة إلى السلطنة المملوكية، وازداد الأمر تعقيدا حينما رفض المماليك تسليم ابن اخ السلطان سليم الأول الذي لجأ إليهم أثناء تطبيق قانون قتل الإخوة [5].

قبل توجه السلطان سليم الأول إلى مصر فكر في إيجاد مبرر شرعي لسياسته التوسعية هذه، وقرّر إشراك العلماء في الأمر لإصدار فتوى شرعية تبرر للرأي العام جدوى الحرب المعلنة، وكان من ادعاءاته التي طرحها أنّ المماليك أصبحوا غير قادرين على مواجهة التهديد الغربي المسيحي الذي يستهدف الأراضي الإسلامية المقدسة، وأنّ سكان هذه المناطق اشتكوا إلى العثمانيين في العديد من المرات من تجاوزات المماليك عليهم[6].

---

1 - خليل أينالجيك: المرجع السابق، ص 54.

2- نيقولاي ايفانوف: المرجع السابق، ص 59.

3- من المسائل التي يذكرها المؤرخون أنه أثناء تواجد السلطان سليم الأول بتبريز أراد استكمال فتحها لكنه تراجع عن ذلك لما وجده من إعراض وتماطل لدى بعض قادة جنده، وهو ما اعتبره السلطان عصيان لأوامره فخاطبهم قائلا" إن شئتم فارجعوا وأنا أسير للحرب وحدى واصليها إذا بردت" ولما عاد إلى استانبول قام بإعدام هؤلاء القادة، للتوسع ينظر كلا من، محمد نامق كمال: فاتحة الفتوحات العثمانية، تعريب عبد الله مخلص، المطبعة الوطنية بحيفا، 1909، ص 35 و أيضا، أحمد مصطفى عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق ، القاهرة ، 2010، ص 81.

4- شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن طولون: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 ، 1998، ص 333.

5- عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون 1516-1916 ، مكتبة أطلس، دمشق ، 1974، ص ص 60-61.

6- كان السلطان سليم الأول يدرك أن مسألة عدم قدرة المماليك على التصدي للتهديد المسيحي – أي البرتغالي- وتظلم السكان منهم لا تعد ذرائع كافية ومقنعة لجعل الفقهاء والعلماء يقومون بإصدار فتوى شرعية تبرر الحرب المعلنة على المماليك لأنه=

تواجه الجيشان العثماني والمملوكي في مرج دابق قرب حلب يوم 23 أوت 1516 ، وانهزم المماليك وقتل السلطان المملوكي "قانصوه الغوري" أثناء المعركة وانتقل "خاير بك" والي حلب إلى جانب العثمانيين إبان القتال[1]، واتجه سليم الأول نحو حلب ومعه الخليفة العباسي المتوكل على الله الذي كان بصحبة السلطان الغوري، ودخل حلب برضى أهلها[2] وذكر اسم السلطان سليم في الخطبة في جوامع حلب يوم الجمعة يوم 8 شعبان 922م/ 3 أيلول 1516م ولقب بخادم الحرمين الشريفين، ثم سار العثمانيون باتجاه الجنوب فضموا حماة وحمص ودمشق [3]، وبعد ذلك بادر السلطان سليم الأول إلى اتِّخاذ مجموعة من التنظيمات التي من شأنها أن تعزِّز الوجود العثماني في بلاد الشام، ومن ذلك:

- القيام بإلغاء النظم والقوانين التي كانت سائدة على أيام المماليك.
- أنعم على شيوخ الطرق الصوفية والعلماء بالأموال وأحسن وفادتهم.
- عمد إلى زيارة قبر محي الدين بن عربي في الصالحية وأمر ببناء ضريح له.
- أمر بترميم الجامع الأموي بدمشق[4].

يفترض أن يقدم العثمانيون يد المساعدة إلى المماليك وليس إزالة دولتهم، ولهذا لجأ إلى استغلال الاتفاق الحاصل بين الصفويين والمماليك واعتباره وسيلة لذلك فاستفتى الفقهاء في مشروعية الحرب على حاكم مسلم تصدى له في حملته على الملحدين – أي القيزلباش الصفويين- فأفتوا ضد هذا الحاكم وأقروا بمشروعيتها، وكان السلطان سليم يسعى بهذا العمل إلى إثبات شرعية الحرب المعلنة ضد دولة إسلامية سنية تؤوي في الوقت نفسه الخليفة العباسي لذلك جعل الهدف المعلن من الحملة العسكرية هو نصرة المستضعفين وحماية المسلمين. للتوسع ينظر، فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي " دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني – أواسط القرن التاسع عشر "، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، بيروت ، 2008 ، ص 128.

1- من المسائل التي يقف عندها المؤرخون أثناء تفسيرهم لهزيمة الجيش المملوكي في معركة مرج دابق مسألة لجوء أمير أمراء حلب المملوكي خاير بك إلى العثمانيين، فهناك من يرى أن لجوءه هذا ودخوله في خدمة السلطان العثماني ساهما في انتهاء الحرب لصالح العثمانيين، ويذكر بعض الباحثين أن السلطان سليم كان يسعى إلى استمالة الأمراء وذلك من خلال الرسائل التي أرسلها إلى قانصو الغوري، وقد سهلت هذه الرسائل إقامة هؤلاء الأمراء علاقات مع العثمانيين، ومنهم خاير بك الذي كان نائب سلطنة حلب وانضم سرا إلى العثمانيين قبل معركة مرج دابق، وقام بتقديم معلومات مهمة عن الأحوال السياسية والعسكرية والإدارية والمالية للدولة المملوكية إلى العثمانيين. للتوسع ينظر، فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني " رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المدار الإسلامي ، ط1، بيروت، 2003، ص 63.

2- تذكر المصادر التاريخية ان السلطان سليم الأول عندما اتنصر في المعركة ودخل مدينة حلب قدم إليه وفد من علماء حلب والشام وكبار الأعيان والسادات العظام وتقدموا إلى العتبات السلطانية وأعلنوا ولاءهم وطاعتهم له وتبعهم في ذلك زعماء ومشايخ العرب مثل: ابن خرفوش وابن حنش ...الخ، للتوسع ينظر، شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ص 121.

3 - عبد الكريم رافق : المرجع السابق، ص ص 61-62.

4- محمد فريد: المرجع السابق، ص 75.

- قام بتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية من 20 بالمائة إلى 13 بالمائة.
- أمر بإعادة توزيع الأراضي بشكل جذريّ، حيث قام بتشكيل اللجان التي باشرت سن القوانين الجديدة وتقسيم الأرض وتسجيلها وفق مبادىء النظام العثماني لاستغلال الأراضي [1].
- أمر بتجهيز وتزيين ثوب المحمل الشريف الذي يرافق قافلة الحج إلى بلاد الحجاز.
- قام بتعيين بعض القادة العسكريين في المراكز المهمة ووضع تحت تصرفهم حاميات عسكرية تحسبا لأي طارىء قد يحدث، كل هذه الإجراءات المتخذة رفعت من شأن العثمانيين في دمشق[2].

والواقع إن هذه المعركة التي غيّرت مجرى تاريخ المنطقة برمتها أسفرت عن نتائج مهمة منها:

- رفع المعنويات العسكرية والنفسية للعثمانيين لمواصلة حملتهم للقضاء على الدولة المملوكية.
- تأمين السيطرة على بلاد الشام وفتح طريق مصر والحجاز في الوقت نفسه أمام العثمانيين.
- شكلت عاملا مهما لاستكمال وحدة الأناضول [3].

بينما كان المماليك في مصر يحاولون إعادة لَم شملهم من جديد واختيارهم " طومان باي" سلطانا عليهم، وصلهم رسول السلطان سليم الأول يعرض عليه البقاء في حكم مصر شريطة أن يذكر اسم السلطان العثماني في الخطبة أيام الجمعة وعلى السكة، لكن "طومان باي" رفض هذا العرض بإيعاز من أمرائه، ورأى في ذلك تبعيّة مطلقة للعثمانيين، وهو ما اضطر السلطان العثماني إلى مواجهته في موقعة الريدانية يوم 23 جانفي 1517م وألحق بهم هزيمة ساحقة دخل على إثرها إلى القاهرة وخُطب للسلطان سليم في جوامعها وكان بصحبته الخليفة العباسي لإسباغ الشرعية[4]، وشعر العثمانيون بعد سيطرتهم على مصر بحرية كبيرة في التعامل مع السكان المحليين، وأعلن السلطان "سليم الأول" عن اتِّخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، ومن ذلك:

- إبطال العملة القديمة وإصدار عملة جديدة.
- فرض النظام العام وتشديد الرقابة لضمان الأمن في الإيالات الهامة.
- إحصاء الممتلكات داخل المدينة وخارجها وتوثيقها لمعرفة قضايا التزوير[5].

1- نيقولاي إيفانوف: المرجع السابق، ص 82.

2- فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 67.

3- نفسه، ص 130.

4- عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص 64.

5- نفسه، ص 65.

بعد ذلك قام شريف مكة في 17 جويلية 1517م بإرسال مفاتيح الأماكن المقدسة إلى سليم الأول وأعلن خضوعه، وبهذا أصبحت كل من بلاد الشام ومصر والحجاز إيالات عثمانية تخضع لسلطة الدولة العثمانية، وبقي "سليم الأول" في الوقت نفسه يتطلع إلى مد حدود دولته إلى اليمن أيضا ليضع حدا لأيّ تهديد غربيّ مسيحي، وبعد أن أتم السلطان "سليم الأول" سيطرته على مصر دعا إلى اجتماع عام فيها حضره كبار أعيان الولاية وسائر مشايخ البلد والأهالي الموجودين بها وخيّرهم بين استخدام القوانين العثمانية والقوانين المملوكية في ولايتهم، فاختاروا قانون قايتباي المملوكي، فأجابهم إلى ذلك، وهذا الأمر يفسر لنا سبب تعيين الأمير المملوكي خاير بك واليا على مصر والعدول عن تعيين الصدر الأعظم يونس باشا[1]، وبعدها غادر السلطان سليم الأول مصر في 10أيلول 1517م مصطحبا معه عددا من أصحاب الحرف والصنائع إلى إستانبول للمساهمة في نشاطاتها [2].

كان لسقوط دولة المماليك في مصر والشام نتائج هامة على الدولة العثمانية ومنطقة المشرق العربي بشكل عام، يمكن إجمالها فيما يلي:

- انتقال مركز الخلافة الإسلامية من مصر إلى إستانبول [3]، حيث خُطب للسلطان العثماني من فوق المنابر الممالك الإسلامية بصفته خادما للحرمين الشريفين، فأُضيف للسلطان العثماني مقاما دينيا

1- حكم إلى بكلر بكي مصر ودفتردارها، مهمة دفتري 5 ص 224-225 حكم 481، في كتاب فاضل بيات: البلاد العربية في الوثائق العثمانية أواخر عهد السلطان سليمان القانوني، مج 3، تق خالد أرن، أرسيكا، إستانبول، 2014، ص 164-166.

2- خليل إينالجيك: المرجع السابق، ص 55.

3- أخذت مسألة انتقال الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين مساحة كبيرة من اهتمام الباحثين في التاريخ العثماني وبالفكر السياسي الإسلامي بشكل عام خاصة في مطلع القرن العشرين الميلادي، وقد ظهر هذا الاهتمام بعدما أثارت الدول الأوروبية قضية انتقال الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين في زمن السلطان سليم الأول، وذلك في اطار النظر في مصير الدولة العثمانية التي أوشكت على الانهيار حينئذ، وكان من أشهر من كتب في الموضوع من المؤرخين الغربيين توماس أرنولد في مؤلفه: الخلافة " تاريخ الحضارة الإسلامية حتى آخر العهد العثماني" الذي أصبح مصدرا أساسيا لكل الكتاب الغربيون وأصبحت آراء المؤلف الحجة التي اعتمد عليها غالبية من تصدوا لمناقشة الخلافة في الدولة العثمانية، ومما يورده في هذا الشأن " إن السلطان سليم تعود أن يعتبر منذ صغره خليفة، وكان عليه أن يدرك أن اللقب أسند إلى والده وأجداده منذ قرن ونصف، وهكذا فإنه طبيعي أن يستمر استعمال مثل هذا الاسم -أي الخليفة- خلال حكمه، لكن ما يمكن ملاحظته أنه لم يُؤتى بادعاء جديد لهذا الشرف حتى بعد فتح مصر بأي طريقة لها صلة بالخليفة العباسي، كما أن مفتي بورصة وقاضيها وهما يهنئان السلطان سليم بفتح مصر، لم يستعملا الأسماء التقليدية للخلفاء العباسيين كأمير المؤمنين أو إمام، فلو نُظر إليه كخلف لآخر خليفة عباسي لما امتنعا عن استعمال هذه الألقاب المقدسة منذ قرون ..." ويبدو أن توماس أرنولد ومن ساروا على آرائه كانوا يجهلون أو على الأقل يتجاهلون بأن قضية الخلافة العثمانية قد نوقشت في زمن السلطان سليمان القانوني من جانب الفقهاء والمفكرين العثمانيين وانتهوا فيها إلى رأي، وكان من بين هؤلاء المفكرين الصدر الأعظم " لطفي باشا " الذي كتب رسالة قيمة توضح ما أُبهم في إشكالية الخلافة العثمانية وهي بعنوان " خلاص الأمة في معرفة الأئمة" ووضعها سنة 961/1553هـ ، وهي رسالة فريدة في بابها من حيث المنهج =

رفيعا في العالم الإسلامي علاوة على مقامه السياسي وأُعيد بذلك توحيد السلطتين الدينية والمدنية في يد الحاكم لأول مرة منذ سقوط بغداد.

- ضم أملاك المماليك في بلاد الشام ومصر وفلسطين والحجاز واليمن، وهي مناطق تحتوي على مراكز دينية وسياسية وحضارية وثقافية هامة للدولة الإسلامية حيث أضافت للدولة العثمانية ثقلا حضاريا خاصا في العالم الإسلامي.
- تمكن الدولة العثمانية من تأمين الحدود الشرقية والجنوبية للعالم الإسلامي من خلال التصدي للأخطار البرتغالية على سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي، ومواجهة أخطار إسبانيا النصرانية على سواحل إفريقيا الشمالية، وذلك بعد أن وضعت حدا للتوسع الشيعي الصفوي في منطقة الأناضول.
- سيطرة الدولة العثمانية على طريق التجارة القديم الذي يعبر من مصر عبر البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، ومن ثَمَّ قامت بتجديد المعاهدات التجارية مع البندقية للسماح لها بالتجارة في الأراضي التي كانت تخضع للماليك وتضع الخطط الأمنية اللازمة للتصدي لاعتداءات البرتغال في الجنوب لتنشيط حركة التجارة في الطريق القديم من جديد[1] .

من خلال ما سبق يمكننا القول أنّ عام 1512 م الذي تولى فيه السلطان "سليم الأول" الحكم يمثل منعطفا هاما في تاريخ الدولة العثمانية التي أصبحت تمثل دولة الخلافة الإسلامية و لم تعد مجرد دولة

المعتمد في التحليل ، ويوضح فيها " لطفي باشا" رؤيته وموقفه من قضية الخلافة وقد انطلق من التساؤل المطروح آنذاك: هل يجوز اطلاق لقب الخليفة والإمام على السلطان العثماني أم لا؟ هل تصح إمامته للمسلمين وهو من غير قريش؟، وبعد أن يستعرض جل الآراء الفقهية التي تناولت الموضوع يخلص لطفي باشا إلى:" أن العثمانيين أحق بالخلافة لأنهم مسلمون في إقامة الدين والإنصاف والجهاد بحكم الأغلبية" ويجب اتباع الناس للسلطان العثماني والاتفاق على استحقاقه للسلطنة الكاملة والخلافة في زمان الفتن، كما يبدي لطفي باشا في ختام رسالته استعداده لتقبل من يبدي رأيا مخالفا لرأيه لآن باب الاجتهاد مفتوح امام أصحاب الرأي بشرط أن يدعم رأيه بالنقل الشرعي دون العقلي. للتوسع في الموضوع ينظر، لطفي باشا: خلاص الأمة في معرفة الأئمة، دراسة وتحقيق ماجدة مخلوف، دار الأفاق العربية ، ط1، 2001، ص ص 7-33. والجدير بالذكر أن العديد من الدراسات الحديثة أشارت إلى الموضوع بإسهاب غيرها أنها في عمومها تجمع على أن السلاطين العثمانيين لم ينظروا إلى الخلافة بشكلها الوراثي بل فهموها على أنها حق طبيعي كما يدل عليه معناها، تماما كما استخدم لقب " الخليفة" عند بعض حكام الدول الإسلامية الأخرى وعند العثمانيين أيضا منذ عهد السلطان مراد الأول، على أن سلاطين آل عثمان لم يهتموا بلقب الخلافة اهتماما جديا إلا بعد أن أصاب دولتهم الضعف الواضح منذ أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، وبخاصة بعد عقد معاهدة كوجوك قينارجة التي سمحت فيها روسيا للسلطان العثماني بالإبقاء على الصلاحيات الدينية في شبه جزيرة القرم – التي احتلتها روسيا- باعتباره خليفة للمسلمين. ينظر، أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ص 34. وأيضا أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص 87.

1- سيد محمد السيد محمود: المرجع السابق، ص 246-247.

حدودية، واعتبر سلاطينها أنفسهم حماة كل العالم الإسلامي وليسوا حماة لحدودهم فقط، وفي الواقع إنّ الميزات السياسية لهذا المفهوم الجديد للدولة ستبرز خلال العهد اللاحق، وكان من مظاهر الوعي الجديد الذي نشأ نتيجة لذلك قيام السلاطين العثمانيين بإعطاء الشريعة الإسلامية الأولوية في تسيير شؤون الدولة، وسيتبلور هذا الوعي بشكل جلي خلال عهد السلطان سليمان القانوني[1].

إذا كان السلطان "سليم الأول" قد استطاع الوقوف في وجه الأخطار التي تعرضت لها الدولة العثمانية، وتمكن من تحقيق إنجازات هامة في ظرف وجيز وجعلها تسيطر على أغنى مراكز طرق التجارة العالمية، إلا أنه خلّف وراءه ميراثا لا يستهان به من العقبات في المناطق البعيدة عن مركز الدولة التي كان على خلفه حلها أولا قبل مباشرة سياسة التوسع في أوروبا من جديد [2] .

يعتبر القرن السادس عشر الميلادي قرنا محوريا إذ شهد تحولات كبيرة على جميع المستويات، فقد عرف مختلف المجابهات الحربية والتحالفات الظرفية والاتصالات المباشرة والبعثات الدبلوماسية التي حصلت بين أطرافه عبر البحر الأبيض المتوسط، كما أنه قرن استحال فيه فصل السياسة عن الدين وأي شيء ارتبط بملف الصراع الأوروبي [3].

منذ عام 1520 م وحتى أواخر القرن السادس عشر انشغل العثمانيون بشؤون السياسة العالمية وبسط نفوذهم وتوطيد حكمهم في القارات الثلاثة، وبهذا تكون الدولة العثمانية قد استهلت حقبة السلطان سليمان القانوني (1520–1566 م) بالعودة إلى أعمال الغزو والجهاد ضد العالم الصليبي الغربي بعد أن اكتسبت قوة عظيمة بضمها لأملاك المماليك واعتراف العالم الإسلامي السني بها كقيادة سياسية ودينية جديدة [4].

حينما تولى السلطان "سليمان القانوني" شؤون الحكم في الدولة العثمانية عمد إلى اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير التي رآها مناسبة والتي عكست صورته كعاهل يملك حرية التصرف في اتِّخاذ القرارات رغم حداثة سنه في تلك الفترة، ومن ذلك:

---

1 - خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق، ص 55.

2 - نفسه، ص 56 .

3- عبد الجليل التميمي: دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ط1، ماي 2009، ص97-98.

4- خليل اينالجيك: العثمانيون النشأة والإزدهار، المرجع السابق ص 79.

• إطلاق سراح الأسرى الذين جيء بهم من مصر في عهد والده السلطان سليم الأول بعد ضمه للبلاد العربية، وخيّرهم بين البقاء في إستانبول وبين العودة إلى بلادهم [1].

• إصدار قرارات بالإعدام في حق المخالفين لقوانين الدولة ومن ذلك إعدام قائد سنجق غاليبولي " قانلو جعفر بك " بسبب التجاوزات والمظالم التي ارتكبها في حق الرعية [2] .

• إعطاء الأوامر للدفتردارية بإعادة الأموال الخاصة بالتجار الذين قاموا بالتجارة مع إيران في عهد سليم الأول وتمت مصادرة ممتلكاتهم بسبب ذلك[3].

• القيام بعزل أحد فرق السلحدارية وأغواتهم بسبب تطاولهم على الوزراء وتجاوزهم الحدود المسموحة لهم في التعامل معهم، وذلك بعد التحقق من الأمر[4].

من جانب آخر أقر السلطان سليمان القانوني إجراءً يقضي بإيقاف أي شخص من منصبه سواء من الأمراء أو القضاة أو من سائر أرباب المناصب العليا في الدولة ثبت ارتكابهم لأعمال تخالف القوانين السارية ويُمنع من تولي أي منصب في الدولة مستقبلا، وذلك من أجل ضبط النظام العام وفرض الانضباط داخل دواليب السلطة في جميع مؤسسات الدولة [5].

1- منجم باشي أحمد ده ده: المصدر السابق، ج2 ، ص 704.

2- كانت الهيئات الرسمية في الدولة العثمانية تقوم بالتحريات في مختلف القضايا التي يتعرض فيها الرعايا إلى مختلف التجاوزات من قبل أمراء الأقاليم أو مسؤولو السناجق والأقضية، ومن ذلك مثلا ما قام به أمير مركز قضاء" برزرين " الواقع في ساحل الروما يلي بولاية أدرنة الذي أقدم على بيع أولاد الرعاية مدعيا بأنهم أسرى وأرسل بعضهم إلى الأستانة وبعضهم إلى أرباب المناصب العليا في الدولة كهدايا ، فلما علمت السلطات العليا في الدولة بالأمر أرسلت " جاووش" إلى تلك الجهات للتحقق من الأمر وخولته صلاحية التصرف في الأمر، وقد أمر هذا الأخير بقتل كل من: أمير برزرين وكتخداه بعد تأكده من الفعل المنسوب لهما. للتوسع ينظر، بجوي إبراهيم أفندي: التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية من عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد السلطان سليم الأول المعروف بـ "تاريخ بجوي"، مج1، ترجمة وتقديم ناصر عبد الرحيم حسين، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2015، ص 32-33.

3- كان السلطان سليم الأول قد منع التجار من التردد إلى بلاد فارس، وكان هذا المنع بمثابة حصار تجاري استخدمه كسلاح اقتصادي ضاغط على الدولة الصفوية والهدف من ذلك منع الفرس من الحصول على المواد الحربية والفضة والحديد، والقضاء على تجارة الحرير التي اشتهر بها الصفويون للتقليل من إيرادات الشاه إسماعيل الصفوي التي تشكل واحدة من أهم مصادر دخله. ينظر، منجم باشي أحمد ده ده: المصدر السابق، ج2، ص 704.

4- بجوي إبراهيم أفندي: المصدر السابق، ص 32-33.

5- نفسه، ص 33.

اجتمع للدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني عناصر من القوة العسكرية والاقتصادية والإدارية مكنتها من التفوق على الدول الأوروبية المعاصرة لها، إلى جانب تفوّق مركزية الدولة العثمانية في اتخاذ القرارات خاصة عندما يتعلق الأمر بسيادة أقاليمها البرية أو البحرية الواقعة في القارات الثلاثة[1].

سعى السلطان "سليمان القانوني" على امتداد القرن السادس عشر على جعل الدولة العثمانية تأخذ طابع الدولة العالمية بجعلها عنصر توازن فعال في أوروبا، وذلك باستغلال مجموعة من العوامل منها:

- التطورات التي حدثت في أوروبا الغربية خلال القرن السادس عشر الميلادي.
- الصراع الأوروبيّ الواقع بين الأنظمة الملكية في فرنسا وانجلترا وهولندا وبين آل الهابسبورغ.
- الانقسام المذهبي الحاصل في أوروبا بين البروتستانت والكاثوليك [2].

اعتبارا من النصف الأول من القرن السادس عشر اتبع العثمانيون دبلوماسية فعّالة في أوروبا، فقد قدموا الدعم للقوى المعارضة للبابوية ولآل هابسبورغ في كل مكان كالكلفانيين في فرنسا وهنغاريا والأراضي المنخفضة، والموريسكيين في إسبانيا، وبالإضافة إلى الحملات العسكرية المتتابعة عبّر العثمانيون عن دعمهم بإعطاء امتيازات تجارية للدول الصديقة كفرنسا، وقدمت هذه الامتيازات التجارية على المدى الطويل دفعا قويا لاقتصاديات الدول الغربية المدعومة من قبل العثمانيين[3].

لقد كان لسقوط بلغراد عام 1521 م وجزيرة رودس عام 1522م في يد العثمانيين تأثيرا كبيرا في تمكينهم من السيطرة على بقية أوروبا، وفي منحهم حرية الحركة في حوض البحر المتوسط، وبدأ الصراع على نطاق واسع عندما شن العثمانيون سلسلة من الهجمات المتواصلة ضد آل هابسبورغ في وسط أوروبا والبحر المتوسط [4]، مستفيدين من الانقسامات الناشئة عن ظهور البروتستانتية والملكيات القومية في أوروبا [5].

1- إدريس الناصر رانسي: العلاقات العثمانية-الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2007، ص 57.

2 - نفسه ، ص ص 57-58.

3- خليل اينالجك التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية " 1300-1600" مج 1، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، ط1، 2007، ص 67.

4 - خلال هذه الحقبة التاريخية شكلت الدولة العثمانية من خلال سياستها في وسط أوروبا والبحر المتوسط عنصر توازن فعال بين الدول الأوروبية، ففي عام 1532م صرح فرنسوا ملك فرنسا لسفير البندقية بأن الدولة العثمانية تعتبر القوة الوحيدة التي حمت وجود الدول الأوروبية من سطوة شارلكان. ينظر، خليل اينالجيك: العثمانيون "النشأة والإزدهار"، المرجع السابق، ص79.

5- خليل اينالجك التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية " 1300-1600" مج 1، المرجع السابق، ص 66.

كان التوجه الجديد الذي رسمته الدولة العثمانية من خلال مواجهة آل هابسبورغ يهدف إلى تحقيق الانتصارات خطوة خطوة للهيمنة على القلاع الاستراتيجية التي تعسرت عليهم في وقت سابق بدل مواجهة الأعداء والسيطرة على أقاليمهم البعيدة [1].

وبالنظر إلى السياق الأوروبي ككل فإنه بحلول منتصف القرن السادس عشر الميلادي أصبحت أسرة الهابسبورغ الملكية تشكل قوة كبرى، ونظرا للتوزيع الجغرافي الواسع لسلطتها في أوروبا كانت فرنسا محاطة بأراض يسيطر عليها ملك إسبانيا " فيليب الثاني" (1556–1598م) والحاكم النمساوي "فرديناند الأول" (1556–1564م) مع وجود هولندا شمالها وإسبانيا جنوبها والإمبراطورية الرومانية المقدسة على الحدود الشرقية، فسعى فرنسوا الأول إلى الحد من هذه القوة وموازنتها عن طريق سلسلة من الحروب والتحالفات الاستراتيجية، وذلك من خلال توقيعه لاتفاقيات تقارب وتعاون مع السلطان العثماني " سليمان القانوني" وشن الحليفان حملات مشتركة ضد آل هابسبورغ[2].

خلال تلك الحقبة التاريخية كانت الدولة العثمانية أمام أحد خيارين؛إمّا التحرك صوب بلاد المجر أو التوجه نحو إيطاليا والبحر المتوسط، واستقر الأمر على التحرك صوب بلاد المجر حيث ارتكز الصراع العثماني–الهابسبورغي [3]، والبداية كانت بتحقيق انتصار عسكري مهم ضد القوات المجرية في موقعة

1- كان العثمانيون يميلون إلى عدم إلغاء القوانين والتقاليد والمؤسسات في الأراضي التي يفتحونها، بل كانوا يفضلون الإبقاء على الكثير من القوانين المحلية، وذلك لتجنب الاضطرابات التي تعقب تطبيق أي نظام جديد، وهكذا فقد كان المكلف بإجراء الإحصاء في المنطقة المفتوحة يقوم فقط بإلغاء تلك الممارسات التي تتعارض مع الشريعة والقوانين العثمانية، أما الأمور الأخرى فقد كان يسجلها ويرسلها إلى العاصمة لكي يقرها السلطان، للتوسع ينظر، خليل اينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ص 113. وأيضا روبير مانتران: المرجع السابق، ج1، ص 238.

2- ثريا فاروقي: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، تر حاتم الطحاوي، مراجعة عمر الأيوبي، دار المدار الإسلامي، ط1، 2008، ص 84-85.

3- يمكن تقسيم الصراع العثماني-الهابسبورجي في تلك المناطق إلى ثلاثة مراحل مهمة:

-**المرحلة الأولى**: وتبدأ من (1526-1541 م) حيث وضع العثمانيون المناطق المفتوحة من المجر تحت إدارة أحد ملوك المجر السابقين " زابوليا" المنضوي تحت حمايتهم لمواجهة الهجمات المحتملة من آل هابسبورج، وفي هذه الحملة تم الحاق منطقة "سيرم" فقط ضمن الممتلكات العثمانية، وبعد وفاة " زابوليا" عام 1540م حاصر آل هابسبورغ " بودين " مما جعل السلطان العثماني سليمان القانوني يقود حملة عسكرية جديدة عام 1541م لكنه قرر في هذه المرة جعل هذه المنطقة تحت الإدارة العثمانية المباشرة تحت اسم " إمارة أمراء بودين" وتنازلت الدولة العثمانية عن امارة ترانسلفانيا لابن " زابوليا " مقابل إعلان التبعية للدولة العثمانية.

-**المرحلة الثانية**: عرفت فيما بعد باسم "المسألة المجرية" وبدأت بحملة السلطان سليمان القانوني على المجر عام 1543م وانتهت بتوقيع معاهدة صلح انظم إليها لأول مرة شارلكان عام 1547م والتي نصت على تخلي العثمانيين عن بعض مناطق المجر التي بقيت تحت سيطرة آل هابسبورج بشرط أن يدفعوا الجزية سنويا إلا أن الطرفان تواجها من جديد بعد ثلاث سنوات حينما

موهاكس يوم 26 أوت 1526م، وقتل ملك المجر والعديد من جنوده في هذه المعركة وتلا ذلك سقوط كل من بودا وبست في يد العثمانيين[1].

في عام 1529م حاصر الجيش العثماني عاصمة النمسا "فيينا" لكنه فشل في فتحها، ليعود إليها بعد ثلاث سنوات وحاصرها من جديد لكن شارل الخامس واجهه بجيش كبير جدا، وفي النهاية تم ابرام معاهدة صلح بين الطرفين في الأستانة عام 1533م ، غير أن الحرب اندلعت من جديد عام 1541م بسبب نقض المعاهدة من طرف آل هابسبورغ وتمكن العثمانيون خلالها من الانتصار على النمساويين وضم المجر نهائيا إلى حضيرة الدولة العثمانية، وعمد السلطان سليمان القانوني إلى اتخاذ تدابير جديدة في هذه الولاية، فقام بتعيين الوالي العثماني على المجر برتبة وزير ومنحه كافة صلاحيات التصرف، فكان له حق الإشراف على الإجراءات الإدارية العادية والرد على أي هجوم يقوم به آل هابسبورغ وقيادة قوات الحدود وحاميات المدن وإجراء المفاوضات مع الدول الأجنبية دون الرجوع إلى الباب العالي، واستمرت الحرب بين السلطان سليمان القانوني والهابسبورغ بصورة متقطعة إلى غاية وفاته عام 1566م[2].

ومع ذلك حرصت الدولة على الاستثمار في الصراع الناشب بين المجريين أنفسهم لمواجهة آل هابسبورغ خاصة في عصر آل كوبرولو (1656–1683م) حيث تم حصار سانت كوزارت عام 1664م ثم حصار فيينا الثاني 1683م أخيرا تم توقيع معاهدة "معاهدة كارلوفيتش" 1699م بين الطرفين [3].

من جانب آخر كان البحر المتوسط ثاني أكبر الجبهات العثمانية ضد الهابسبورغ، فقد لعب رجال البحر دورا كبيرا في تحويل البحرية العثمانية إلى قوة مؤثرة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وعلم البنادقة بأن السلطان العثماني "سليمان القانوني" يستعد لتوجيه حملة عسكرية على جنوب إيطاليا وروما وذلك بالتعاون مع الأسطول الفرنسي، ومع قيام " أندريه دوريا" الذي يعمل لحساب آل هابسبورغ

حاول آل هابسبورج ضم ترانسلفانيا، وتمكن العثمانيون حينئذ من صد آل هابسبورغ وقاموا في هذه المرة من تشكيل ولاية جديدة تضم جنوب ترانسلفانيا وهي إمارة أمراء "طمشوار" .

-المرحلة الثالثة: بدأت بإمضاء معاهدة "زسيتوا تورك" بين الدولة العثمانية وآل هابسبورغ وبموجبها تخلى العثمانيون عن الجزية السابقة وأخيرا انتهت المسألة المجرية والصراع العثماني-الهابسبورغي في غير صالح العثمانيين، فقد أثر كثيرا على قوة الدولة المادية والمعنوية وعلى علاقاتها الداخلية والخارجية في نفس الوقت. للتوسع ينظر، خليل اينالجيك: العثمانيون النشأة والازدهار، المرجع السابق، ص 80-81.

1- أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص 90.

2- أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص 90.

3- خليل اينالجيك: العثمانيون النشأة والازدهار، المرجع السابق، ص 81.

بالاستلاء على ميناء " كورون" في المورة عام 1532م، استدعى السلطان سليمان القانوني " خيرالدين بربروس" من إيالة الجزائر وعهد إليه برئاسة القوات البحرية العثمانية، وأصبح الصراع متكافئ ضد آل هابسبورغ، وفي عام 1533م تمكن "خير الدين باشا" من استعادة ميناء " كورون" وبذلك يكون الصراع العثماني–الهابسبورغي قد انتقل إلى البحر حيث قاد شارلكان حملة عسكرية بحرية عام 1535م احتل بها تونس للمرة الثانية، ومع ذلك استطاع الأسطول العثماني بقيادة خير الدين باشا في 27 سبتمبر 1538م أن يتفوق على الأسطول الصليبي في موقعة بريفيزا غربي اليونان[1].

ولقد شهدت السنوات من 1541م–1544م تقاربا عثمانيا – فرنسيا في حوض البحر المتوسط، وبينما كان السلطان العثماني سليمان القانوني متوجها على رأس جيشه إلى بلاد المجر عام 1541م خرج شارلكان على رأس أسطوله البحري راغبا في احتلال الجزائر لكنه فشل في ذلك فشلا ذريعا وخسر معظم أسطوله البحري، وفي عام 1543م أرسل السلطان سليمان القانوني أسطوله البحري بقيادة "خيرالدين باشا" لمساعدة الفرنسيين، وقد حاصر الأسطول العثماني–الفرنسي مدينة " نيس"، كما أمضى الأسطول العثماني الشتاء في ميناء طولون الفرنسي [2].

بعد عام 1550 انحصر الصراع العثماني–الهابسبورغي حول المنطقة الاستراتيجية الموجودة في شرقي وغربي البحر المتوسط إذ تمكن العثمانيون من استرجاع طرابلس الغرب عام 1551م بقيادة "طورغوت رئيس"، وفي عام 1560م استطاع "بيالة باشا" من الحاق هزيمة قاسية بالإسبان في جزيرة جربة التي وضعت تحت الإدارة العثمانية المباشرة [3].

لم يبق أمام العثمانيين لبسط سيادتهم البحرية على حوض البحر المتوسط إلا عقبة واحدة المتمثلة في جزيرة قبرص التي كان القراصنة المسيحيون [4] ينطلقون منها للاعتداء على السفن التجارية الإسلامية

1- نفسه، ص ص 81 -82 .

2- خليل اينالجيك: العثمانيون النشأة والازدهار، المرجع السابق، ص 82.

3- نفسه، ص 83.

4- يفرق شيخ المؤرخين أبو القاسم سعدالله بين القراصنة والبحارة، فما الفرق بينهما؟ إن **القرصان** هو الشخص الذي كان حرا في النهب ولا يعترف بأي سلطة فوق إرادته الخاصة، ولكن **رياس البحر** كانوا أشخاصا موكلين من غيرهم للقيام بهذه المهنة، ولم يشنوا حربا إلا على أعداء أميرهم ،وفي القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر حين كان الهلال يقف في وجه الصليب في البحر الأبيض المتوسط كان البحارة يحاربون إما باسم الصليب وإما باسم الجهاد، ففرسان القديس يوحنا نصبوا أنفسهم في جزيرة مالطة وفرسان القديس ستيفان في توسكانيا بينما كان البحارة الخواص من المسيحيين قد تجندوا من قبل خلفاء الملك الاسباني للاستيلاء على السفن التجارية وركابها وجعلوا البحر المتوسط غير آمن على الحجاج المسلمين بالإضافة إلى التجار

وكذلك على سفن الحج المتوجهة الى البقاع المقدسة بدعم من البندقية التي كانت علاقتها مع الدولة العثمانية تشهد توترا حادا، وقد تمكن العثمانيون خلالها من اخضاع لفقوشة وماغوسا المركزين المهمين في قبرص، ولما استكمل فتحها جعلوا منها بكلربكية عثمانية (1570–1571م) [1].

وفي تشرين الأول 1571م وبينما كان الأسطول العثماني عائدا إلى ليبانتو (اينة بختي) بعد انتهاء موسم الحملات البحرية تعرض لهجوم مفاجئ قام به أسطول صليبي كبير تشكل من قوات البندقية واسبانيا والبابوية تحت قيادة " دون جوان" وفي هذه المعركة التي وقعت بين الطرفين بالقرب من " اينة بختي" (ليبانتو) في 7 تشرين الأول 1571م مُني الأسطول العثماني بخسارة مريرة حيث لم يسلم من سفنه البالغة 230 سفينة حربية سوى 30 سفينة فقط تحت قيادة "قليج علي"، وقد منح هذا الانتصار الذي حققه الصليبيون دفعا معنويا قويا للأوروبيين ودفعهم إلى التخطيط من أجل إعداد حملة بحرية لاسترجاع قبرص لكن القيادة العامة للبحرية العثمانية استطاعت في ظرف وجيز من إعادة بناء أسطول بحري كبير بكل كفاءة وإتقان خلال موسم الشتاء، واضطرت البندقية إلى عقد صلح منفرد مع الدولة العثمانية، وفي عام 1574م قام الأسطول العثماني الجديد بقيادة " سنان باشا" من إعادة فتح تونس مرة أخرى وضمها نهائيا لحضيرة الدولة العثمانية[2].

على الرغم من هذا النجاح الذي حققه العثمانيون إلا أنه يمكن القول بأن نفوذهم السابق في حوض البحر المتوسط بدأ يهتز كثيرا بعد معركة ليبانتو، وهكذا بدأت مظاهر الضعف تبدو على حالة الأسطول العثماني حيث بدأت الدولة العثمانية تفقد سيطرتها على ولاياتها ذات المنافذ البحرية كمصر وطرابلس وتونس والجزائر نتيجة ضعف نفوذها في حوض البحر المتوسط [3].

الدولة العثمانيون والصفويون:

اعتبر العثمانيون الدولة الصفوية خطرا محدقا على الدولة العثمانية ونفوذها بسبب محاولاتها المتكررة للاستيلاء على شرقي الأناضول ولتحريضها جماعات القيزلباش التركمانية في الأناضول على التمرد وأخيرا لإرسالها السفراء إلى حكام آل هابسبورغ في محاولة منهم لعقد اتفاقية ثنائية مناوئة

الذين يعبرون مياه المشرق . للتوسع ينظر، جون ب. وولف: الجزائر وأوروبا 1500-1830 ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، طبعة خاصة، الجزائر 2009، ص 179.

1- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ص 42-44.

2- خليل اينالجيك: العثمانيون النشأة والازدهار، ص 83-84.

3 - نفسه، ص 84.

للعثمانيين واضطرار السلطان العثماني "سليمان القانوني" في العديد من المرات إلى مهادنة آل هابسبورغ لكي يتمكن من الخروج على رأس جيشه لمواجهة الاعتداءات الصفوية [1].

حققت حملة السلطان سليمان القانوني الأولى على إيران (1533–1534م) نجاحا ملفتا للانتباه، حيث تمكن العثمانيون من ضم بغداد وسيطروا على تجارة الحرير التي كانت تحتل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد العثماني، و لم يتأخر السلطان في استخدام رمزية عاصمة الخلافة العباسية في السياسة، فأعاد بناء مقام أبي حنيفة مع جامعه ومدرسته وبنى قبة الشيخ عبد القادر الجيلاني، كما أنه بادر إلى انتزاع ورقة احترام مقامات أئمة أهل البيت من أيدي الصفويين، فزار الأماكن الشيعية المقدسة في بغداد والنجف والكوفة وكربلاء [2].

بقيت الحروب العثمانية الصفوية سجالا متواصلا إلى أن تم عقد صلح أماسيا عام 1555م، وفي عهد السلطان مراد الثالث (1574–1595م) اندلعت الحرب من جديد غداة تسلم الشاه إسماعيل الثاني الحكم، إذ استغل السلطان العثماني فرصة ضعف الشاه الصفوي وبادروا إلى تنظيم حملات عسكرية متتالية تركزت بالخصوص على جورجيا وتبريز ونجحت في فرض معاهدة على الصفويين وقعت في أول عهد الشاه عباس الأول في مارس 1590م، ونصت بنود المعاهدة على اعتبار جورجيا وشروان وكاراباخ وتبريز ولورستان هي مناطق للعثمانيين، والتزم الصفويون بموجبها بعدم التشهير بالخلفاء الراشدين وهو تقليد دأب عليه الصفويون منذ عهد الشاه إسماعيل الأول[3].

في مطلع القرن السابع عشر استغل عباس الأول الأوضاع الداخلية الصعبة التي تمر بها الدولة العثمانية وبادر إلى اعلان الحرب عليها وتمكن من تحقيق الانتصار عليهم في موقعة سالماس بأذربيجان عام 1605م، وفي عام 1618م عقد مع العثمانيين معاهدة أعيدت بموجبها الحدود إلى ما كانت عليه في عهد السلطان سليم وقد بقيت بغداد والأماكن الشيعية المقدسة في العراق بيد العثمانيين [4].

---

1 - خليل اينالجيك: العثمانيون النشأة والازدهار ، ص 84.

2- وجيه كوثراني: المرجع السابق، ص 50.

3- نفسه، ص 50.

4- نفسه، ص 51.

والحقيقة إن هذه الحروب الشرقية الطويلة التي تزامنت مع حرب الدولة العثمانية مع النمسا (1593–1606م) وحركات التمرد في الأناضول كانت إحدى أهم العوامل التي أنهكت قوة الدولة وتسببت في ضعفها مع الوقت [1].

لا بد من القول إن حروب الدولة العثمانية مع الصفويين أنهكت القدرات المالية والعسكرية للدولة وعرضتها للعديد من الأخطار والأزمات خاصة في عهد سليمان القانوني، ومع ذلك فإن الدولة العثمانية قد تمكنت طيلة القرن السادس عشر على الأقل من حماية الإسلام في أوروبا وكل الأقاليم التابعة لها، ومن ثمة فإن التفاعلات الدولية التي ظهرت في هذه المرحلة هي عبارة عن تداخل في نظام العلاقات العثمانية–الأوروبية من جهة والتوازنات الإقليمية بين الدولة العثمانية –الصفوية من جهة أخرى.[2]

من خلال كل ما سبق يمكننا القول بأن الدولة العثمانية لعبت على امتداد القرن السادس عشر وخاصة في ظل فترة السلطان سليمان القانوني دورا مؤثرا في العلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى، فأضحت عاملا أساسيا في توازن القوى الأوروبية، فلقد استقوت بعض هذه الدول "فرنسا خصوصا" بالدولة العثمانية في مواجهة غيرها من القوى الأوروبية المتكتلة فيما بينها [3].

لقد عكف السلطان "سليمان القانوني" على مراجعة القوانين والنظم التي وضعها أسلافه، فقام بإقرار ما يتوافق منها مع عصره على أساس العدل والمساواة [4]، واستحدث مجموعة من النظم والقوانين والآليات التي من شأنها أن تكون سببا في نظام العالم وتُحدث نقلة نوعية في تسيير دواليب السلطة حسب تغير الزمان والمكان، ورتب هذه القوانين وفق ثلاثة أبواب [5].

1- خليل اينالجيك : العثمانيون النشأة والإزدهار، المرجع السابق، ص85.

2- إدريس الناصر رانسي: المرجع السابق، ص 58.

3 - نفسه، ص 57.

4- نقرأ في مقدمة قانون نامة السلطان سليمان القانوني العبارة التالية " الحمد لله الملك الحق الذي يأمر بالعدل والإحسان، وينهى عن الفحشاء والمنكر والذي جعل السلاطين سبب نظام العالم"، وفي ذلك إشارة صريحة بالتزامه في تسيير شؤون الرعية بالعدل والإحسان مراعاة للنظام. ينظر، قانون نامة السلطان سليمان القانوني، مقدمة القانون في كتاب خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص549.

5- ورد الباب الأول تحت عنوان: في العقوبات والسياسات المترتبة على الجنايات، وتضمن أربعة فصول، أما الباب الثاني بعنوان: في بيان ما يتعلق بالسباهي وبيت المال والرسوم المترتبة على الرعية والمخصصة للسباهي، وتضمن سبعة فصول، والباب الثالث فكان بعنوان: في أحوال الرعية واحتوى سبعة فصول، ينظر، مجموعة قوانين نامة السلطان سليمان القانوني، في كتاب خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص ص 549-614.

إنّ سلسلة الإصلاحات التي باشرها السلطان "سليمان القانوني" منح فيها الأولوية لتنظيم شؤون المجتمع وحرص على أن تطبق على الجميع دون استثناء، ولهذا فإننا نجد في قانون نامة السلطان "سليمان القانوني" في الباب الأول القاعدة الثابتة التي تنص على "أن العقوبات الموضوعة للجنايات تكون عامة للجميع سواء أكان سباهيا أو من الرعايا، ولا يشذ عن ذلك شريف ولا وضيع ولا دنيء ولا رفيع، فمن يقترف ذنبا مذكورا يعاقب عليه بما ينص عليه القانون" [1].

عُرف السلطان العثماني "سليمان القانوني" في الكتابات الغربية بألقاب عديدة مثل "الفخم" و"الكبير" و"العظيم" لأسباب خاصة بهم، بينما يرد في الدراسات التاريخية العربية والتركية بـــ"القانوني" بسبب قيامه بتطبيق القوانين على الجميع بكل عدل ودون أي تمييز أو محاباة، بالإضافة إلى قيامه بتدوين القوانين التي وضعت في عهد أسلافه (الفاتح، بايزيد الثاني، سليم الأول) وأعاد تنظيمها ثم أضاف عليها مجموعة من القوانين التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية استنادا إلى فتاوى كبار الفقهاء وعلى رأسهم شيخ الإسلام "أبو السعود أفندي"[2].

تذكر الدراسات التاريخية أن السلطان "سليمان القانوني" كان عالما في مجالي الحقوق والآداب، والقوانين التي أرساها مع شيخ الإسلام أبو السعود أفندي بقيت سارية المفعول حتى بداية القرن التاسع عشر، وتعتبر قوانين نامة السلطان سليمان القانوني بمثابة دستور العمل في الديون الهمايوني، وهو دستور

1- قانون نامة السلطان سليمان القانوني: الباب الأول، في العقوبات والسياسات المترتبة على الجنايات، في كتاب، خليل ساحلي أوغلو: المرجع السابق، ص 549.

2- اهتمت العديد من المصادر بسيرة "أبو السعود أفندي" فهو المولى محمد أبو السعود بن محمد بن مجي الدين ابن مصطفى بن عبد النبي بن أبو السعود العمادي، الآمدي الإسكليبي الحنفي، والدته هي سلطان خاتون ابنة العالم علي قوشجي المعروف باسم "خوجة جلبي" ، ولد أبو السعود أفندي سنة (898 هـ / 1492م) بقرية من بلدة إسكليب قرب القسطنطينية وكان والده من كبار المتصوفين، وممن قربهم السلطان بايزيد الثاني وبنى له زاوية، واشتهر بين الناس "بشيخ السلطان". و في أعقاب عزل شيخ الإسلام السابق "مجي الدين أفندي فناري زاده" تم تعيين الشيخ أبو السعود أفندي في منصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية في شهر (شعبان 952 هـ الموافق لـ أكتوبر1545م)، كان عطاء أبو السعود أفندي كمفت منذهل فقد أصدر العديد من الفتاوى ردا على أسئلة الجمهور كل أسبوع، واستنبط نظاما تتلقى بواسطته هيئته المتكونة من كبار العلماء الأسئلة وتعيد صياغتها بمصطلحات شرعية تستجيب للردود المباشرة والمختصرة، توفي الشيخ أبو السعود أفندي وهو على رأس المشيخة الإسلامية في يوم (الأحد5جمادى الأولى 982 هـ الموافق لـ 23 آب 1574 م)، للتوسع ينظر، بن موسى فيصل: قراءة في علاقة المفتي بمراكز القرار في الدولة العثمانية إبان القرن السادس عشر" شيخ الإسلام أبو السعود أفندي أنموذجا"، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10 عدد 4، ديسمبر، 2018، السنة العاشرة، ص ص 5-8.

مكمل لدستور السلطان "محمد الفاتح"، كما وضع قوانين أخرى خاصة بالإيالات [1] وراعى فيها ظروف تلك الأقطار، وكيفها ولاءمها شيخ الإسلام أبو السعود أفندي مع الشريعة الإسلامية ومجموعة القواعد العرفية، وقد توافقت هذه القوانين مع أسس الفقه الحنفي المعتمد كمذهب رسمي في الدولة[2].

لقد أحدثت تشريعات السلطان "سليمان القانوني" طفرة نوعية في القانون العثماني ونقلت الدولة إلى مصاف الدول العالمية، واستنادا إلى أصول هذه القوانين يمكننا القول أن المبدأ الأساسي "للقانون العثماني" ينص على أن "الرعية والأرض تعود إلى السلطان" فلا يحق لأحد أن يمارس أية سلطة على الرعية والأرض دون إذن خاص من السلطان، ووفر هذا المبدأ للسلطان السيادة المطلقة في الدولة وسمح له بالتخلص من كل أشكال السيادة القانونية في الولايات [3].

لقد ارتكز المفهوم العثماني للدولة على النظرية السياسية القائلة بأن " لكي تحكم الدولة لابد من عسكر، وللإنفاق على العسكر لابد من أموال كثيرة، ولتأمين هذه الأموال لابد من أن تكون الرعية غنية ولكي تكون الرعية غنية لابد أن تكون القوانين عادلة ولذلك إذا أهمل أي عنصر من هذه العناصر تنتهي الدولة إلى الانهيار" ومن ثمة فإن العدالة تعني حماية الرعية من ظلم رجال الدولة وخاصة من الضرائب غير الشرعية، ولذلك فإن أهم مهمة للسلطان تصبح تأمين هذه الحماية وهكذا تصبح الحاجة إلى المزيد من الضرائب والمزيد من قوة الدولة مرتبطة بالحكم العادل لأن به يحدث نظام العالم، وهو الأمر الذي استوعبه جيدا السلطان سليمان القانوني وأورده في الباب الثاني من القانون نامة[4] وكان السلطان يدعو ديوان الدولة إلى الاجتماع في وقت محدد حتى يجلس بين كبار المسؤولين ليسمع شكاوى الرعية

1- بما أن الدولة العثمانية ضمت أقاليما واسعة متباينة من حيث طبيعتها الجغرافية وتركيبتها البشرية والعرقية، ولكل اقليم خصوصياته وعاداته وتقاليده وثقافته، فبلاد الشام غير بلاد المجر ومصر غير البوسنة والجزائر غير الصرب، فلهذا السبب وضعت الدولة العثمانية لكل إيالة عثمانية قانونا إداريا خاص بها يتلاءم مع طبيعتها عُرف بقانون نامة، فمثلا قانون نامة مصر يختلف عن قانون نامة بلاد الشام، وقانون نامة البوسنة يختلف عن قانون نامة العراق، للتوسع ينظر ماجدة مخلوف: القانون الإداري لولاية مصر في العهد العثماني في ضوء التشريع الإسلامي مع الترجمة الكاملة لقانون نامة مصر، دار الآفاق العربية، ط1، 2008،

2- يلماز اوزتونا: المرجع السابق، ج1، ص 355.

3- خليل اينالجيك: الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق، ص 116.

4- خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق،مج1، ص 549.

ضد رجال الدولة ويتخذ القرار في حينه [1]، ومن جهة أخرى فإن الكتابات الغربية تصف عصر السلطان سليمان القانوني بأنه أحد أروع عصور الحضارة العثمانية في شتى المجالات [2].

كانت الأوقاف في العهد العثماني مؤسسات قائمة في حد ذاتها، وقد وصلت إلى ذروتها في عهد السلطان سليمان القانوني، فقد أُسست الجوامع والمدارس والمكتبات والحمامات والنزل والعمارات الخيرية والجسور والأسبلة، وبذلك حصل توازن مادي ومعنوي في المجتمع، وكانت مداخيل هذه الأوقاف مخصصة للفقراء والمحتاجين وطلاب العلم [3].

استطاع السلطان "سليمان القانوني" بفضل حنكته السياسية وتجربته الإدارية أن يرسم مسارا جديدا لعمل المؤسسات الإدارية في إطار سياسة التكامل الوظيفي، وفي ظل الضبط السياسي والإداري والتنظيمي القائم لعبت السلطة دورا فعالا في إرساء مجموعة من القواعد والقيم والنظم القانونية والتشريعية الصادرة من مختلف الهيئات السياسية واستطاعت الدولة مع مرور الوقت أن تفرض حالة من الانضباط داخل المجتمع العثماني من دون أن يكون له تأثير عكسي على سلوكيات الأفراد تدفع بهم إلى المطالبة بالتغيير أو التجديد.

من خلال كل ما سبق يمكننا القول إنّ الفكر الإصلاحي العثماني ليس وليد القرن السادس عشر وإنما كان نتاج سلسلة من التجارب والخبرات التي عرفتها الدولة منذ حقبة التأسيس والنشأة واستمر في التوهج شيئا فشيئا إلى أن وصلت الدولة إلى أوج عظمتها مستفيدا من مختلف الأدوار التاريخية التي تعرضت لها الدولة في مسارها الحافل بالإنجازات الهامة.

ثالثا: الهيئة العلمية العثمانية

1- بداية تشكل سلك الهيئة العلمية في الدولة العثمانية

ضمت الدولة العثمانية في تركيبتها الاجتماعية فريقين من الرعايا، فريق يعرف بـــ " فئة القولار" وهم في الأصل عبيد السلطان خصصت لهم الدولة تكوينا عسكريا ومدنيا، وموجهين بشكل خاص إما للحرب وإما للحكم، وبذلك فإن وضعهم القانوني والاجتماعي مسلمون عبيد، أما الفريق الثاني فهم

1- خليل اينالجيك: الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق، ص104.

2- روبير مانتران: المرجع السابق، ج1، ص 240.

4- عثمان نوري طوباش: العثمانيون رجالهم العظام ومؤسساتهم الشامخة، تر محمد حرب، مطبعة دار الأرقم، إستانبول، 2016، ص215.

رعايا الدولة المسلمين الأحرار بما في ذلك المسيحيين المعتنقين للإسلام طواعية فأصبحوا بدورهم مسلمين أحرار [1].

وفي بادىء الأمر كانت الإمارة العثمانية جزء لا يتجزأ من أراضي الدولة السلجوقية السنية، فلم تكن الأراضي العثمانية بعيدة عن التأثير الحضاري الإسلامي ومؤسساته العلمية والاجتماعية وحركته الفكرية ومنهم ورثت هذا الموروث الحضاري للدولة الإسلامية السابقة [2]. وفي عام 1067م شيد نظام الملك[3] كبير وزراء دولة السلاجقة عددا من المدارس في جميع أنحاء الدولة ونسبت إليه وعرفت باسم " المدارس النظامية " [4]، وكان أول من سن نظاما جديدا في مجال التربية والتعليم من حيث تعيين رواتب لطلاب العلم وتخصيص مساكن لهم، وتوفير كل متطلبات المدرسين ومراعاة احتياجات العاملين بهذه المدارس، وبقيت هذه المدارس نموذجا يحتذي به من طرف جميع سلاطين ووزراء الدول الإسلامية المتعاقبة [5] وورثت الدولة العثمانية عن السلاجقة عنايتهم بالعلم والعلماء لذلك ورد في وصية عثمان

1- عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1980، ص 308-309.

2- ورث العثمانيون عن السلاجقة ذلك الرصيد المادي واللامادي وحرصوا على ديمومته والمحافظة على وظائفه الأصلية واثرائه كلما سمحت لهم الفرصة.

3- **نظام الملك الحسن بن علي**: (408-485هـ/ 1018-1092م) أصله من بلدة طوس في خرسان ،وهو وزير إيراني عمل لإثنين من كبار سلاطين دولة السلاجقة وبرز كرجل دولة متميز ونظرا لثقافته الدينية استطاع أن يكسب نفوذا واحتراما كبيرين في الأوساط الدينية نظرا لما كان يتحلى به من روح دينية مذهبية وباحترامه للزهاد والعلماء والمشايخ ومعاشرتهم والاختلاط بهم والتحدث اليهم، وأثناء مسيرته اطلق عليه لقب شرفي وهو " نظام الملك" وبعدها أصبح وزيرا للسلطات السلجوقي " ألب أرسلان" واحتفظ بهذا المنصب في عهد ابنه ووريثه في الحكم " ملكشاه "، وطوال هذه الحقبة نهض نظام الملك بأعباء إدارة الدولة السلجوقية فكان بمثابة الحاكم الفعلي والمعنوي لها إلى أن تم اغتياله، ومن أهم إنجازاته زيادة عدد المدارس المعتمدة على نظام الأوقاف لتدريس الفقه وأصوله مع تأمين سكن الأساتذة ورواتبهم والاهتمام بحاجات الطلاب، للتوسع ينظر جنين و دومنيك سورديل: معجم الإسلام التاريخي، تر أ. الحكيم وآخرون، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، لبنان ، 2009، ص ص 976-977.

4- **المدارس النظامية**: هي من المراكز العلمية-الثقافية التي كان لها تأثير كبير في الثقافة الإسلامية. تأسست في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي في ايران على يد نظام الملك الطوسي الوزير السلجوقي، وتعد نموذجا للمدارس الدينية الإسلامية، من أشهرها نظامية نيسابور ونظامية بغداد (أسست بين عامي 457-459) ورصدت لها أوقاف كبيرة ومتنوعة ، كما أوجد نظام الملك نظاميات أخرى في البصرة والموصل وأصفهان وبلخ وهرة، للتوسع ينظر نظام الملك الطوسي: سير الملوك أو سياست نامة، تر عن الفارسية يوسف بكار ، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2007، ص 21.

5- نظام الملك الطوسي: نفس المصدر السابق، ص 21.

لابنه أورخان الاهتمام بالعلماء والتقرب منهم، فعمدوا إلى بناء المدارس ونظروا إليها كأداة لبناء المجتمع وإصلاح مختلف شؤونه[1].

وقد ضمت الهيئة العلمية العثمانية في صفوفها كل من حصل قسطا وافرا من العلوم الشرعية وأصول الدين لذلك اشتغل أعضاؤها في مناصب القضاء والافتاء والتدريس، وكانوا يتدرجون في هذه المناصب حتى يصلوا إلى أعلاها ومن بينها منصب المفتي [2]، ولم يهمل العثمانيون الاهتمام بالعلوم والمعارف الدينية والعقلية وتبجيل العلماء، بل إنهم أوكلوا مهمة التخطيط الإداري والتنفيذ منذ عهد مؤسس الدولة " عثمان بن أرطغرل" إلى العلماء والفقهاء وأهل الرأي، وهذا الاهتمام نجده بيِّنا في نص الوصية التي أفردها عثمان لابنه أورخان (1326-1362م) قبل وفاته، وقد شكلت هذه الوصية النبراس الذي جعل العثمانيين يهتمون بالعلوم وبالمؤسسات العلمية والعلماء وبالجيش وبالمؤسسات العسكرية[3].

لقد أولى سلاطين الدولة العثمانية ورجالها اهتماما كبيرا بأمور التعليم إلى جانب اهتمامهم بالأمور العسكرية والإدارية، فأسسوا مدارس تقليدية إسلامية[4] في أرجاء الدولة المختلفة ورصدوا لها الأوقاف المختلفة لإدامتها على غرار ما كان سائدا في العالم الإسلامي آنذاك، واستقدموا لهذا الغرض علماء وفقهاء من مختلف أرجاء العالم الإسلامي وشملوهم برعايتهم وعنايتهم، فشيدوا المدارس والجوامع في مختلف المدن التي سادوها مثل: أزنيق وبورصة وأماسيا [5]، كما أنشأوا دورا للقرآن الكريم ومكاتب للأطفال ورمموا ما خرب من تلك المدارس مثل: مدارس قونية وأنقرة وديار بكر وقسطموني والعديد من المدارس الأخرى [6]،كما أن كبار رجال الدولة والأغنياء لم يترددوا في تخصيص قسطا من ثرواتهم لإقامة المدارس ورصدوا لها أوقافها شأنهم في ذلك شأن من سبقهم في الدول الإسلامية الأخرى[1] .

1- محمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، 1994، ص 12.

2- عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع السابق ، ص 309.

3- سيد باغجوان: شيخ الإسلام ابن كمال باشا وآراؤه الاعتقادية، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د س ن ، ص 27.

4- كان لمؤسسة المدرسة التقليدية الإسلامية دور كبير في تطور الدولة العثمانية وازدهارها، وقد واصلت هذه المدارس مهامها بالشكل المطلوب حتى القرن السابع عشر وكانت تدار إلى جانب الصبيان من قبل الأوقاف، ولكن بعد هذا التاريخ بدأت تتعثر وتتراخى عن تقديم الخدمات اللازمة للمجتمع والدولة بسبب التدهور والخلل الذي أصاب أوقافها وأنظمتها، ولم يكن هذا الأمر بمعزل عن حالة أنظمة الدولة التي كانت تعاني بشكل عام من التدهور والانحطاط. ينظر ، فاضل مهدي بيات: المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني " دراسة تاريخية إحصائية في ضوء الوثائق العثمانية " ارسيكا ، استانبول ، 2013،

5- فاضل مهدي بيات: المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني ، المرجع السابق ، ص 15.

6- تذكر الدراسات التاريخية الحديثة أن مراكز المدن لم تكن تخلوا من مدارس أقيمت قبل العهد العثماني، ولم يتوقف دور هذه المدارس في هذا العهد بل استمر وشملتها الدولة برعايتها فأوقفت لها أوقافا لإدامتها مما أدى إلى محتفظة هذه المدارس على

تذكر المصادر التاريخية أن الدولة العثمانية أقامت مدرستين على غرار المدارس النظامية كانت أولاها بأزنيق [2] عندما قام أورخان بك بتحويل أحد أديرة أزنيق إلى مدرسة عام 731هـ/ 1331م وعين للتدريس بها أحد شيوخ التصوف وهو "شرف الدين داود القيصري"[3]، أما المدرسة الثانية فكانت في بورصة وعرفت باسم مدرسة "مناستر " وكانت كنيسة حولها السلطان أورخان إلى مدرسة [4]، وقد اتسمت الحياة العلمية في المدرسة العثمانية في مرحلة النشأة والتكوين بالصبغة الصوفية نظرا لطبيعة العلاقة الوطيدة بين سلاطين آل عثمان والمتصوفة وقتئذ [5] .

أخذت المدارس العثمانية تتطور بسرعة في ذلك الوقت، وكان أي سلطان يرغب في تأسيس مدرسة جديدة يدعو العلماء والفقهاء من المراكز الثقافية القديمة العريقة في الأناضول مثل: قونية وقيصرية وآق سراي، وحتى من سائر بلاد العالم الإسلامي مثل: فارس وتركستان ومصر وبلاد الشام [6]، وقد زاد الاهتمام بالعلم والعلماء وطلبة العلم والمرافق العلمية في عهد السلطان مراد الثاني (1421–1451م) فأنشأ بمدينة أدرنة [7] عاصمة الدولة العثمانية قبل فتح القسطنطينية سنة 1453م جامعه الكبير وألحق به

وجودها ونشاطاتها وأوقافها ويستدل المؤرخ فاضل بيات عن ذلك على ما عثر عليه من معلومات وسندات في دفاتر التحرير (الطابو) المتعلقة بالألوية المختلفة، فقد تم تخصيص قسم من موارد هذه الألوية كالرسوم والضرائب وقفا للمدارس، ينظر فاضل مهدي بيات: نفس المرجع، ص ص 15-16.

1- نفسه، ص ص 16.

2- **أزنيق:** تاريخياً تُعرف باسم نيقيا(Nicaea) و باليونانية (Νίκαια)، هي بلدة و قضاء إداري في محافظة بورصة، تقع في أقصى شمال غرب الأناضول، وتابعة إقليميا لمدينة بورصة، وتقع بالقرب منها بحيرة إزنيق ، دخلت تحت الحكم العثماني سنة 1331م في عهد السلطان أورخان (1326-1362م)، للتوسع ينظر، موستراس: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة عصام محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، بيروت ، 2002، ص ص 54-56.

3- **شرف الدين داود القيصري:** هو المولى داود القيصري القراماني اشتغل في بلاده ثم سافر إلى مصر وقرأ على العلماء التفسير والحديث والأصول وبرع في العلوم العقلية، ولما أقام السلطان أورخان مدرسته في بلدة أزنيق وهي أول مدرسة بنيت في الدولة العثمانية عيّن للتدريس فيها الشيخ داود القيصري فدرس بها وصنّف عدد من المؤلفات. طاشكبري زاده: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية وذيله العقد المنظوم في ذكر افاضل الروم، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975، ص 8.

4- عاشق جلبي: ذيل الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، حققه وقدم له عبد الرزاق بركات، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 15.

5– عاشق جلبي: نفس المصدر، ص 15.

6- خليل اينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق، ص 255.

7- **أدرنة**: بالتركية (Edirne) إحدى المدن التركية الواقعة في إقليم تراقيا، كان اسمها قبل حكم العثمانيين أدريانوپل، وتقع في أقصى الجهة الشمالية الغربية من الجزء الأوروبي، كانت مركز إيالة ولواء ، أسسها الإمبراطور الروماني هادريان في القرن الثاني للميلاد، وتوجد بها العديد من الآثار التاريخية المميزة ثم صارت عاصمة إقليم هيمونس استولى عليها السلطان العثماني مراد =

مدرسته [1] وتبعه في ذلك الوزراء والأمراء والأغنياء وحتى القضاة والمدرسين فبنوا العديد من المدارس ودور العلم وخزانات الكتب، كما أبدوا اهتماما بالغا بالدراسات الإسلامية فبنوا لها المنشآت الخاصة في المدن التي فتحوها، وأصبحت أدرنة مع الوقت مركزا علميا مرموقا خلال تلك الفترة [2] .

كان على الطلبة الراغبين في التعمق في علوم التفسير والعقيدة وأصول الفقه التوجه إلى مصر وفارس وسمرقند وغيرها من المدن الهامة [3] ، وبعد القرن الخامس عشر الميلادي قلّ كثيرا عدد الطلبة الراغبين في التوجه إلى مصر وبلاد الشام بغرض التحصيل العلمي، ويمكن تفسير ذلك بتوفر العدد الكافي من المدارس التي تم إنشاؤها في الأناضول بالمدن الهامة واحتوائها على عدد معتبر من العلماء الذين حازوا على الدرجات العلمية الكبيرة [4] .

كان للمدارس العثمانية وظيفة اجتماعية هامة ساهمت بشكل كبير في إرساء روابط الوحدة الثقافية والتعليمية بين مختلف رعايا الدولة، وحققت مبدأ المساواة التعليمية بين مختلف شرائح المجتمع، وبما أن هذه المدارس كانت قائمة ضمن الاطار الاجتماعي العثماني ومرتبطة في الوقت ذاته بالسلطة السياسية فإن تقدمها أو تأخرها يرتبط إلى حد كبير بقوة الدولة واستقرار المجتمع [5].

2- الجهاز التعليمي العثماني:

كان النظام التعليمي عند العثمانيين أحد أهم الأسس الذي ارتكزت عليه سياستهم، وعنصر مهم في استمرار دولتهم، وسار التعليم عندهم لحقبة طويلة عن طريق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ولا شك أن المدارس والكتاتيب والزوايا ومعاهد العلم المعروفة آنذاك كانت تمثل المصدر الأول للمعرفة ومختلف الأنشطة العلمية، وقد حافظت على وجودها منذ قيام الدولة إلى غاية الربع الأول من القرن

الأول سنة 1360 من أيدي اليونان، واتخذها عاصمة لدولته وبقيت كذلك طيلة الفترة الممتدة 1365-1453م ، وظلت لبعض الوقت مكان الإقامة المفضل لبعض السلاطين العثمانيين، للتوسع ينظر، موستراس: المعجم السابق، ص 35-36.

3- J.H.Kramers, Mourad II The Encyclopedia of Islam ,Toma 7 , second edition online , 2019 , 595.

2- ليلى الصباغ: معالم الحياة الفكرية في الولايات العربية في العصر العثماني، دمشق ، د.ذ.س.ن ، 1998، ص 15. وأيضا، سيد باغجوان: المرجع السابق، ص 27.

3- خليل اينالجيك: المرجع السابق ، ص 255.

4- يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مج 2، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول ، تركيا، 1990، ص 485.

5- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج2، ص 488.

العشرين، وقدمت أنموذجا متميزا عن اسهاماتها في صقل الحياة العلمية أدت دورها في بناء مجتمع متعلم يبحث عن إشباع حاجاته المعرفية [1]، وتشمل عناصر الجهاز التعليمي العثماني في الفترة التقليدية مايلي:

2–أ–المدارس العثمانية: وتشكل مجموعة كبيرة من المدارس والتي تقسم إلى:

أ–1–مدارس التعليم الأولي: تعرف باسم مكاتب الصبية أو الكتاتيب، وتعتبر بمثابة المدارس الابتدائية في عصرنا الحالي، وهي الجهاز الذي تولى مهمة التربية والتعليم الأوليين للطفل عند العثمانيين، وتعد استمرارا للمدارس التي عرفت في الحضارة الإسلامية باسم "الكتاب" وعُرفت عند العثمانيين بأسماء أخرى مثل: "دار التعليم " و "دار الحفظ"، وتم إنشاء تلك المكاتب داخل المجمعات المعمارية بجوار المساجد والبعض الأخر ضمن مبان مستقلة يتولى تشييدها بوجه عام السلاطين وكبار رجال الدولة ضمن نظام الأوقاف [2].

جرت العادة أن يلتحق الصبية بهذه المكاتب عند بلوغهم سن الخامسة، ولم يكن لمكاتب الصبية من الناحية الرسمية برامج تعليمية محددة، فقد كانت وظيفة تلك المكاتب بوجه عام تعليم الأطفال القراءة والكتابة وتلقينهم مبادىء الدين الإسلامي وتحفيظ القرآن الكريم [3].

يقوم التعليم في الزوايا على تربية خُلقية ومعارف ثقافية أساسها تحفيظ القرآن وتعليم المعارف المتصلة به، وهذا ما فرض على الزوايا أن تتحقق من سيرة الطلبة المنتسبين إليها، فيشترط على الطالب الذي يلتحق بالزاوية لأول مرة السيرة الحسنة والأخلاق الفاضلة، وتوفر جل الزوايا تعليما متكاملا للطلبة المنتسبين إليها يتدرج من مرحلة المبتدئين إلى مستوى المتقدمين في مدة غير محددة تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات [4].

ينتهي التعليم في أغلب الزوايا والتكايا بحصول الطالب على إجازة تسجل فيها المواد التي درسها وأصناف المعارف التي تحصل عليها والمقررات الدراسية المرتبطة بها، وهي عادة تأخذ صبغة متعارف

1-أحمد صدقي شقيرات مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني " 1425-1922" دراسة تاريخية –وثائقية حول مؤسسة وسلسلة شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية ، مج 1، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن، ط1، 2002، ص 191.

2- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج2، ص ص 449-450.

3- نفسه، ص 450.

4 - ناصر الدين سعيدوني: مؤسسة الزوايا في الجزائر العثمانية " نموذج بلاد القبائل"، في كتاب بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، مج1، اعداد صالح سعداوي، تق أكمل الدين إحسان أوغلي، إستانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول، 2000، ص ص 69-70.

عليها من حيث العبارات والأسلوب باعتبارها نوعا من التزكية يشهد فيها الشيخ بكفاءة تلميذه وتحصيله لما درسه عليه [1].

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التعليم الأولي عند العثمانيين كان بسيطا يرتكز على تعليم القراءة والكتابة في مختلف إيالات الدولة العثمانية، يستهدف التمكين من قراءة القرآن الكريم ومعرفة الأمور الدينية الضرورية غير أنه في المدن الكبيرة مثل: إسطنبول وأدرنة وأزنيق والقاهرة وحلب كانت توجد بها مكاتب راقية للصبية ولها أوقاف متنوعة [2]، بالإضافة إلى محلات التعليم الخاصة في السرايا ومكاتب تعليم الخط في التكايا، كما كانت في الثكنات وأماكن التدريب في المدارس العسكرية [3].

أ–2–المدارس العثمانية"الرسمية":

تعتبر هذه المدارس خلال عهودها الأولى استمرارا طبيعيا للنشاط التعليمي الذي توطدت أركانه في مدن الأناضول قبل العثمانيين مثل: أماسيا وقونية وقيسرية وقرمان وآق سراي، ويرجع الفضل في ظهور هذا المناخ العلمي إلى العلماء الوافدين من مصر ومن سائر المراكز الثقافية والعلمية والحضرية في ذلك العصر [4].

و لم تقتصر مهمة الدولة العثمانية في الاهتمام بالغزو والجهاد فقط، وإنما عملت على نقل العشائر التركمانية وكل الراغبين من العلماء والفقهاء وأرباب الطرق الصوفية من الأناضول إلى المناطق التي تم فتحها حديثا من أجل إصباغ تلك المناطق بالصبغة الإسلامية وإقامة المؤسسات العلمية والاجتماعية اللازمة بها من أجل النهوض بالمجتمع وإرساء أسس الثقافة التركية بها لعثمنتها [5].

لقد سلكت الدولة العثمانية في نظم الحياة العلمية مسلك التقليد للدولة السلجوقية، فأقامت مدرستين على غرار المدارس النظامية، الأولى كانت في أزنيق والثانية فكانت في مناستر، وخُصص لهذه المدارس الأوقاف القادرة للصرف عليها، فقد جرت العادة عند العثمانيين عقب كل فتح لأرض جديدة أن يكون همهم الأول هو إقامة جامع وإلى جواره مدرسة [6] .

1- ناصر الدين سعيدوني: مؤسسة الزوايا في الجزائر العثمانية " نموذج بلاد القبائل".المرجع السابق، ص 77.

2- أحمد صدقي شقيرات: المرجع السابق، ص 193.

3- نفسه، ص 194.

4- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج2، ص 453.

5- محمود سيد محمد السيد: تاريخ الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 437.

6- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج2، ص 453.

وخلال فترات حكم السلاطين "مراد الأول، بايزيد الأول، محمد جلبي ومراد الثاني" شهدت الحركة العلمية في الدولة العثمانية ازدهارا ملحوظا فيما يمكن أن نعتبره بوادر نهضة علمية حقيقة بالدولة، فقد أقام كل سلطان من هؤلاء مؤسسات علمية في الأقاليم التي فتحها وقلدهم في ذلك كبار رجال الدولة، وغدت هذه المؤسسات التعليمية عاملا هاما في نشر الثقافة الإسلامية في منطقة الروم ايلي خلال فترة قصيرة [1].

ومن جهة أخرى لقد حافظ العثمانيون على المؤسسات التي كانت قائمة في الإمارات التركمانية ورصدت لها الأوقاف اللازمة وتعيين العلماء لها، وخلال النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي صارت أدرنة مركز حصينا للدولة العثمانية ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، وحلت مدارسها محل مدارس بورصة إذ أقام فيها السلطان " مراد الثاني (1421–1451م) المدارس والمساجد والعمارات ودار الحديث ومختلف المرافق العامة التي تساعد على جعلها مركز اشعاع علمي وحضاري وثقافي، وقد حافظت على مكانتها تلك إلى غاية فتح القسطنطينية سنة 1453م [2] ، فتعددت بها التيارات العلمية والطرق الصوفية، ووفد على الدولة الكثير من العلماء المميّزين فنقلوا إليها التيارات العلمية والفكرية والفلسفية من البيئات الثقافية التي جاؤوا منها [3] .

وبالنظر إلى الاحصائيات التي قدمها الباحثين فإن العثمانيين استطاعوا أن ينشأوا خلال الفترة الممتدة من (1331م — 1451م) اثنتين وثمانين مدرسة، أي أنهم كانوا يشيّدون مدرستين اثنتين على الأقل كل ثلاث سنوات، ولما زاد عدد المدارس عن هذا الحد تم وضع درجات وتصنيفات لها تتوافق مع اختصاصات طلبة العلم [4]، وعند الاطلاع على هرمية تلك المدارس فإننا نلاحظ أن المدارس الأولية كانت تسمى " حاشية التجريد" [5] ويتلقى فيها المدرس يوميا ما بين خمس عشرة إلى عشرين آقجة [6]

1- محمود سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص 437.

2- نفسه، ص 438.

3- عاشق جلبي: المصدر السابق، ص 16.

4- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ج2، ص 454.

5- **حاشية التجريد**: أخذت هذا الاسم نسبة إلى الحاشية التي وضعها السيد الشريف الجرجاني على الشرح الذي حرره محمود بن أبي القاسم الأصفهاني على الكتاب الذي ألفه نصر الدين الطوسي تحت عنوان " تجريد الكلام"، للتوسع ينظر، أحمد صدقي شقيرات، المرجع السابق، ج1، ص 195.

6- **الآقجة = اسبره (AKçE)** : وحدة نقد وسكة فضية ظل ضربها جاريا عند العثمانيين منذ قيام الدولة حتى القرن التاسع عشر الميلادي، وتطلق الكلمة على العملة والنقد بوجع عام، والكلمة مركبة من (آق) وتعني الأبيض اللامع والنظيف ، ثم (جه) وتعني التقليل والتصغير فيصبح معنى الكلمة الشهباء او اليقق أي الضاربة إلى البياض، وعند الغربيين تقابلها كلمة " اسبره " والأقجة=

ثم تأتي مدارس المفتاح [1] ويتقاضى المدرس فيها يوميا من ثلاثين إلى خمس وثلاثين آقجة، ثم تأتي مدارس التلويح [2] ويتقاضى مدرسوها أجرا يوميا قدره أربعون آقجة، ويبدو أن مدارس التلويح كانت تعرف أيضا باسم آخر وهو " بقرقلي مدرسة " التي يتقاضى فيها المدرس أربعين آقجة يوميا كما تذكر الأبحاث التاريخية [3].

تذكر المصادر التاريخية أن المناصب الجديرة بالذكر إبان تلك الفترة هي تلك لتي يتولاها العالم بعد مدارس التلويح، وأولى تلك المدارس هي مدارس " الخارج" التي يتقاضى مدرسوها خمسون آقجة يوميا، وتعد من أقدم المدارس الموجودة في الدولة العثمانية والتي تعود إلى عهد السلاجقة، وقد أوقفها في الغالب وزراء الدولة وأبناء وبنات السلاطين وكبار الشخصيات في الدولة [4] .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الحياة التعليمية بالمدارس العثمانية بدأت قبل عهد السلطان محمد الفاتح واستمرت على التقاليد التي كان معمولا بها في المدارس النظامية في العهد السلجوقي، وبلغ عدد المدارس التي أقيمت في المدن الكبرى منذ أوائل القرن 14م حتى بداية عهد السلطان "محمد الفاتح" حوالي إثنتين وأربعين مدرسة، خمسة وعشرين مدرسة منها في مدينة بورصة وثلاث عشرة مدرسة في مدينة أدرنة وأربع في مدينة أزنيق، أما في المدن الصغيرة فبلغ عددها حوالي أربعين مدرسة [5] .

كانت غاية الدولة العثمانية من إقامة هذه المدارس[6] وتشييدها خلال مرحلة التأسيس تهدف إلى:

هي أول عملة فضية يستخدمه العثمانيون وأول سكة يضربونها وكانت تدل في البداية على " النقد الفضي" ثم أصبحت منذ القرن الخامس عشر الميلادي تدل على النقد بصورة عامة. للتوسع ينظر ، صالح سعداوي صالح : مصطلحات التاريخ العثماني " معجم موسوعي مصور" ، مج1، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض، 1437هـ/2016 ، ص ص 56-62.

1- **مدارس المفتاح:** نسبة إلى الكتاب الذي وضعه في البلاغة يوسف السكاكي وكان يتم تدريسه في تلك المدارس مع الشروح التي كتبها الشريف الجرجاني وسعد الدين التفتازاني ومن ثم عرفت باسم مدارس المفتاح، ينظر، أحمد صدقي شقيرات، المرجع السابق، ص 195 .

2- **مدارس التلويح:** الشرح الذي وضعه التفتازاني على كتاب أصول الفقه المعروف باسم " تنقيح الأصول" الذي ألفه صدر الشريعة عبيد الله البخاري وشرح على الشرح الذي ألفه البخاري أيضا تحت اسم " توضيح التنقيح " وهذا الشرح كان يتم تدريسه في تلك المدارس ككتاب أساسي . ينظر أحمد صدقي شقيرات، المرجع السابق، ص 196

3- ثريا فاروقي: العلم والعلماء والدولة " دراسة في الأصول الاجتماعية للعلماء في النصف الثاني من القرن 16م "، مجلة الاجتهاد، العدد الرابع ، السنة الأولى ، دار الإجتهاد ، بيروت ، 1989، ص 194.

4- نفسه، ص 195.

5- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج 2، ص 456 . وأيضا أحمد صدقي شقيرات: المرجع السابق، مج 1 ، ص 195.

6- **المدرسة:** يقصد بها المؤسسة التي أقامها السلاجقة في نهاية القرن السادس هجري/ الحادي عشر الميلادي وطورها العثمانيون، والتي تعتبر المؤسسة الثقافية الرئيسية في الدولة العثمانية للفترة الكلاسيكية، غير أنه كانت هناك صفوف =

- توفير فئة من الإداريين لتولي الشؤون الإدارية بالدولة.
- توفير العدد الكافي من المدرسين الذين بإمكانهم الاضطلاع بالعملية التعليمية مستقبلا.
- تنشئة وتخريج العدد اللازم من القضاة لتولي مهمة القضاء في مختلف أنحاء الدولة العثمانية.
- توفير مختلف المرافق الدينية اللازمة للمجتمع والدولة. [1]

استطاع العثمانيون وفق هذا الأساس أن يكونوا قوة بشرية مؤهلة ومدربة لتولي شؤون الدولة، ويُغدوا أجيالا قادرة على التوفيق في الأعمال المسندة لها وفق ما تقتضيه مطالب الشرع الشريف والعرف والقانون الوضعي، مما جعل الإدارة المركزية تقوم على أسس سليمة [2].

أ–3– المدارس العليا: بعد مدارس الخارج تأتي مدارس الداخل وتسمى أحيانا موصلة الصحن أو التتمة، وهي موقوفة غالبا من جانب السلاطين وأفراد الأسرة الحاكمة ثم تأتي المدارس المسماة " صحن ثمانية"، وهي المدارس الثمانية الشهيرة الملحقة بجامع السلطان محمد الفاتح، ثم مدرسة " آيا صوفية" التي كان يدرس فيها كبار العلماء الذين لم يتولوا القضاء بعد مدارس جامع محمد الفاتح، أما دار الحديث فكانت مخصصة للقضاة الكبار بعد تقاعدهم [3]، وكان السلطان مراد الثاني (1421–1451م) قد أقام في مدينة أدرنة مدرسة عرفت باسم " ذات الشرفات الثلاث" فرأى السلطان محمد الفاتح (1451–1481م) أن يوفق بينها وبين الترتيب الجديد، فأقام مدرسة أخرى إلى جانبها وبذلك تساوت ذات الشرفات مع مدارس الصحن التي أقامها السلطان [4]، وهذه المدارس هي.

* **مدارس الفاتح " الصحن "**: بعدما تمكن السلطان محمد الفاتح من فتح مدينة القسطنطينية 1453م عمل على إعادة إعمارها وتنظيمها وفق أطر جديدة لكي يضفي عليها شخصية جديدة، فقام بتشجيع سياسة التوطين فيها، وكان من ثمار تلك الجهود أن حول العديد من الأبنية إلى مساجد ومدارس وتكايا، وعُرف عن السلطان محمد الفاتح حبه للعلم والعلماء واهتمامه بشؤون السياسة والحرب لم يُنسه عنايته

تدريسية في درجات مختلفة خارج تلك المدارس، وندرس اللغتين العربية والتركية ولأجل الالتحاق بالقسم المتوسط يجب انهاء المرحلة الابتدائية التي يثبت فيها الطالب على أنه حائز على معلومات معادلة لتلك الدرجة، ثم تبدأ مراحل المدرسة. للتوسع ينظر،أحمد صدقي شقيرات ، نفس المرجع ، ج1، ص 198.

1- محمود سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص 438.

2- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج 2 ، ص 154.

3- ثريا فاروقي: المقال السابق، ص 195.

4- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج 2 ، ص 459.

بأمور العلم والثقافة، فكان شديد الاحترام للعلماء والفقهاء ورجال الدين والمتعلمين بصفة عامة وعمل على جعل دولته موطنا للعلم ومجمعا للعلماء والشعراء ومركزا للعدالة [1] .

وحتى يجعل السلطان محمد الفاتح من عاصمته الجديدة دارا للعلم أمر بإقامة " مجمع علمي " أصبح يعرف باسمه، وأُقيمت داخل ذلك المجمع عدة مدارس كانت تعبيرا صادقا عن الحياة العلمية والتعليمية في سياسة الفاتح المركزية [2]، وكان لشغف الفاتح بالعلم وحفاوته الشديدة بالعلماء أثر طيب في دفع الحياة العلمية العثمانية إلى الأمام، ومن ذلك حضوره دروس العلم بنفسه ويتفاعل معها لما يسمعه من العلماء من أسرار العلوم والمعارف [3].

افتتح السلطان " محمد الفاتح " عهده في ميدان العلم والمعرفة ببناء مدرسة وألحقها بجامع أيا صوفيا وبادر إلى إقامة ثماني مدارس وضعها تحت تصرف أشهر العلماء، وعندما أنهى بناء جامعه (1463-1470) أنشأ حوله ثماني مدارس أخرى عرفت باسم "مدارس الصحن الثمانية" وأسندت مهمة التدريس فيها إلى عدد من العلماء المشهورين ابان تلك الفترة من أمثال: " المولى خسرو" و " المولى علاء الدين الطوسي" و "المولى خواجة زاده محي الدين مصطفى البورصلي" وشكلت هذه المدارس نماذج رائعة للعمارة العثمانية في ذلك الوقت، ويضاف إليها ثماني مدارس أخرى للتخصصات المختلفة، ثم بُنيت ثماني مدارس أخرى على نفس النمط سميت بالمدارس الموصلة للصحن أو التتمة، وخصصت لتكون اعدادية (مدخلا) لمدارس الصحن الثمانية [4].

بظهور مدارس السلطان " محمد الفاتح " بدأ طور جديد في نمط الحياة العلمية عند العثمانيين، وتم تنظيم المدارس وفق تصنيف تدريجي معين، ونُظمت الدرجات العلمية للمدارس على أساس الأجر اليومي الذي يحصل عليه المدرس، وأيضا وفق الكتب الأساسية لتلك المدارس [5]، ولأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية سنّ السلطان محمد الفاتح قانونا جامعا يفصل السلطات والمهام، وثبّت النظام الهرمي للمدرسين

1- عمر بن صالح: محمد الفاتح بين العلم والعلماء، مجلة الدرعية، العدد الثامن، السعودية، 2000، ص 11.

2- أحمد صدقي شقيرات: المرجع السابق، ج 1، ص 198.

3- عاشق جلبي: المصدر السابق، ص 17.

4- خليل اينالجيك: المرجع السابق ، ص 256.

5- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج 2، ص 457.

والقضاة وطريقة الترقية بالنسبة لهذين الصنفين إداريا [1] ويتصدر فيها مدرسو الصحن على كل أمراء السناجق [2].

ومن هذا المنطلق يمكن القول، بأن تأسيس هذه المجمعات المدرسية زمن السلطان محمد الفاتح يعتبر الإصلاح الأول في المؤسسات التعليمية لما طرأ عليها من تغييرات ملموسة في إدارة هذه المدارس وتطور مناهجها الدراسية، مما اعتبر إضافة حقيقية ونوعية لمؤسسات الدولة التعليمية [3].

* **المدارس السليمانية:** هي تلك المدارس التي أقامها السلطان "سليمان القانوني"(1520–1566م) وألحقها بجامع السليمانية [4]، ومثلت ذروة التاريخ الثقافي والعلمي والتعليمي عند العثمانيين، وشكل انشاء تلك المدارس " المجمعات العلمية" التي تم إنشاؤها ما بين (1550–1557م) مرحلة تطور هامة في تاريخ التعليم العثماني والتجديدات التي طرأت عليه، ومن جهة أخرى كشفت عن عظمة عهد القانوني وعبقرية المعماري سنان باشا، وشمل التعليم فيها شتى التخصصات وكافة المستويات [5].

بعد أن أتم السلطان سليمان القانوني بناء الهيكل التعليمي للمدارس وأرسى قواعد النظام التعليمي الذي يبدأ من مرحلة التعليم الابتدائي حتى مرحلة الدراسات العليا أولى اهتماما كبيرا بهيئة العلماء فضاعف من امتيازاتها وزاد من صلاحياتها واستحدث مؤسسات خاصة بها [6].

وفي مجموعة مدارس السلاطين " محمد الفاتح" وبايزيد الثاني" و" سليمان القانوني" كان العلماء العثمانيون الأتراك يدرسون ومنها يتخرجون، إما علماء مدرسين أو علماء مفتين وقضاة وأحيانا كتابا

---

1 - Joseph Von Hammer , Histoire de L' Empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours, tome 3 , « 1453-1494» paris , p 321.

2- ينظر، قانون نامة آل عثمان للسلطان محمد الفاتح، الباب الأول ، في بيان مراتب الأكابر والأعيان، رتب المدرسين ، ضمن كتاب: خليل ساحلي أوغلي: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني " بحوث ووثائق وقوانين "، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا) ، استانبول 2000، ص 539.

3- أحمد محمد عبد العال سليم: تطور المؤسسات التعليمية النظامية في مركز الدولة العثمانية حتى بداية عصر التنظيمات 1839 ، مجلة كلية الآداب، مج 70 ، العدد 2 ، جامعة القاهرة ، 2010، ص 23.

4- **جامع السليمانية:** شيده السلطان سليمان القانوني خلال الفترة الممتدة من (1549-1557) وهو من منجزات المعماري سنان باشا الذي أقامه على الطراز الإسلامي الكلاسيكي الأصيل، ويتكون من أربع مآذن " منارات" تحتوي على عشر شرفات، ويقال أنها أقيمت للدلالة على أن السلطان سليمان القانوني هو رابع سلطان عثماني بعد فتح القسطنطينية " استانبول" والسلطان العاشر في تسلسل سلاطين آل عثمان، للتوسع ينظر، أحمد صدقي شقيرات: المرجع السابق، ج2 ، ص 199.

5- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج 2، ص 460.

6- V.A. De la Jonquière, Histoire de l'Empire ottoman depuis les origines jusqu'au traité de Berlin , Hachette , paris, 1881, p 262.

متفقهين في مختلف دوائر الدولة، وقد خصصت في هذه المدارس قاعات لتدريس الطلبة وغرفا لإقامتهم وأخرى للقائمين على شؤونها، وأفردت مدرسة من مدارس السليمانية لتدريس الطب وأخرى لتدريس الحديث الشريف [1].

يبدو واضحا أن السلطان سليمان القانوني قد ربط في تنظيمه التعليمي بين التعليم والقضاء وتفرعاته، بحيث يمكن للمتخرج من هذه المدارس أن يصبح إما " مدرسا " أو أن يدخل في سلك " القضاة " شريطة أن يكون في مستوى علمي رفيع، كما أن الترشح لأعلى منصب في الهيئة العلمية والدينية أي – لمنصب شيخ الإسلام – قد اقتصر في عهد السلطان سليمان القانوني على مدرسي المدارس السليمانية والتعيين فيها يشرف عليه السلطان مباشرة أو الصدر الأعظم بناء على نصيحة شيخ الإسلام مع اخضاع الملتحقين بهذه المدارس إلى امتحان شفوي وكتابي [2].

وتشير الدراسات التاريخية بأن السلطان سليمان القانوني قد نظم الحياة العلمية في تلك المدارس في اثنتي عشرة درجة، ولكل درجة اسمها الخاص، وعلى كل طالب في كل مرحلة من مراحل تقدمه خلال الإحدى عشرة درجة أن يحصل على " إجازة" تثبت أنه أتقن ما أخذه من علم من مدرسيه وذلك قبل أن يرتقي إلى الدرجة التالية، وعندما يصل إلى الدرجة المسماة " صحن الثمانية" فإنه يسمح له أن يعمل " مساعد مدرس " في الدرجات الأولى [3] ، ويمكن لطالب العلم أن يتابع تعلمه وهو يشغل منصب "معيد" وهكذا يصبح " مدرسا " وفي هذا الوضع عليه مرة أخرى أن يبدأ التدريس في المرحلة الدنيا ثم يرتقي تدريجيا نحو الدرجات العليا، ولا يصبح مرشحا لمنصب " الملاّ " أو " القاضي الكبير " إلا بعد وصوله إلى الدرجة التاسعة من التدريس [4] . ووفق هذا الأساس يكون السلطان سليمان القانوني قد أعطى النظام المدرسي شكله النهائي الذي استمر حتى نهاية الدولة العثمانية.

عرفت الدولة العثمانية خلال فترة القرن السادس عشر الميلادي شيوع ظاهرة الوقف بشكل كبير حتى اصطبغت بها جميع المنشآت الخيرية وشكلت المؤسسات الوقفية دعما كبيرا للمؤسسات العلمية بما ذلك المساجد، وكان متولي الأوقاف يعهد إلى المدرس بالمال المخصص للمدرسة ويترك له حرية اختيار الطلبة شريطة أن ينفق هذا المال على هؤلاء الطلبة والعاملين فيها وعلى إدارة المدرسة بشكل عام،

1- ليلى الصباغ: المرجع السابق، ص ص 15-16.

2 - Shaw.Stanford, Empire of the Gazis , the rise and decline of the ottoman empire 1280-1808 tome 1, pu 1, press Syndicate of the university of Cambridge , 1976,p 134.

3- ليلى الصباغ: المرجع السابق، ص 16.

4- نفسه ، ص 16.

وهكذا كانت المدرسة عبارة عن وحدة تدار إدارة ذاتية أو عبارة عن مؤسسة تتمتع بالاستقلالية إلى حد ما، أما المدرس فقد كان يعين بمرسوم سلطاني في المدارس العليا [1] .

يمكننا القول إن المجمع العلمي الذي أقامه السلطان سليمان القانوني شُكل ليكون النموذج المتطور بعد مدارس السلطان محمد الفاتح، وتقوم بخدماته الإنسانية والاجتماعية والدينية والثقافية مما يدل على أنها صممت لكي تكون مركزا علميا تعليميا متكاملا، وكان كل مدرس من المدرسين الأربعة الذين يتم تعينهم على رأس تلك المدارس يتقاضى أجرا قدره ستون آقجة، وأجر مدرس مدرسة الحديث " خمسون آقجة " بينما يتقاضى مدرس " دار الطب " أجرا قدره " عشرون آقجة " [2].

لقد إنتهج السلطان سليمان القانوني في إنشائه لمدارس السليمانية نفس المسار الذي رسمه السلطان محمد الفاتح في مدارس "صحن الثمانية" من حيث طريقة إدارة المؤسسة وطبيعة المناهج المنتقاة للتدريس بها ومستوى المدرسين القائمين على العمل بهذه المدارس، فكانت الإضافة التي قدمها السلطان سليمان القانوني في هذه المدارس بأنه جعل جميع مراحل الدراسة بها عبارة عن مدارس موصلة أي إعدادية للمراحل التالية خاصة من حيث التخصص في العلوم النقلية والعقلية[3] واستطاعت مدارس " مجمع السليمانية "أن تحافظ على ريادتها العلمية ومكانتها داخل التدرج المعروف ضمن نظام المدارس حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي.

بعد أن تم إقرار بعض التعديلات الضرورية على درجات المدارس أصبحت ترتب وفق الترتيب الآتي [4]:

- المدارس الابتدائية الخارجية
- تحركات المدارس الخارجية
- المدارس الابتدائية الداخلية
- تحركات المدارس الخارجية
- مدارس الصحن الثمانية الموصلة
- مدارس الصحن الثمانية
- المدارس الابتدائية الستينية

3-Halil Inalcik, the ottoman empire the classical age " 1300-1600" , phoenix paperback, London , 1976 , 134.

2- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، مج 2، ص 460.

3- أحمد محمد عبد العال سليم : المقال السابق ، ص 30.

4- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج 2، ص 461.

- تحركات المدارس الستينية
- مدارس السليمانية الموصلة
- مدارس السليمانية
- مدرسة دار الحديث.

هذا النظام ذو الدرجات الإحدى عشرة قد أُضيفت إليه درجة أخرى جديدة تحت اسم " خوامس السليمانية " فيما بين مدارس موصلة السليمانية و السليمانية، وقد استمر هذا النظام بدرجاته الاثني عشرة ساري المفعول إلى غاية اعلان عهد المشروطية الثانية [1] .

ومن منظور آخر، إذا كانت مدارس الصحن الثمانية التي أنشأها السلطان "محمد الفاتح" قد اهتمت بالعلوم الدينية بشكل كبير مثل: علوم التفسير، الحديث، الفقه، علم الكلام، وعلوم اللغة بالإضافة إلى المبادىء الأولية في علوم الحساب والهندسة والفلك، فإن مدارس السليمانية التي أقامها السلطان "سليمان القانوني" حافظت على تلك العلوم وزادت عليها بإضفاء الروح العلمية المفتقدة فاهتمت بالعلوم الطبيعية العقلية مثل: الرياضيات، الفيزياء، الطب، الهندسة، الجغرافيا، واعتبرت أن حاجة المجتمع لهذه العلوم هي من دفعته إلى إقامة مدارس السليمانية والسهر على تطويرها للرقي بها [2].

في هذه المدارس "المجمعات العلمية" كان العلماء يمارسون دورا مزدوجا في تفسير وتطبيق القوانين الشرعية، وهي المهمة التي اضطلع بها المفتين و القضاة وكان العلماء والفقهاء هم المسؤولين أيضا عن تطبيق أحكام الشريعة في الدولة، إذ يشار في المصادر التاريخية إلى أن بعض المفتين والعلماء والفقهاء الكبار كانوا في مدى قربهم من السلاطين بمثابة الوزراء أو الصدور العظام، بل إنهم كانوا مقدمين عليهم من حيث الاحترام والتقدير [3] وقد اكتسب العلماء سلطتهم هذه إلى اختصاصهم في العلوم، ولأجل الانضمام إلى صفوفهم كان على المرشح أن يدرس العلوم النقلية، وبواسطة هؤلاء العلماء تشكلت في الدولة العثمانية هرمية متماسكة تتألف من المدرسين والمفتين والقضاة ويتم الارتقاء فيها من مرتبة إلى أخرى وفق نظام دقيق جدا [4] .

1- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج 2، ص 461.

2- أحمد محمد عبد العال سليم: المقال السابق، ص 31.

3- وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان " جدلية الدين والسياسة في ايران الصفوية – القجارية والدولة العثمانية " ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ط 2 ، 2001 ، ص 68.

4 - Halil Inalcik, op.cit , p 126.

أ-4-مدارس الأندرون [1]: هي مؤسسة تعليمية تحتل مكانة هامة داخل تشكيلات السرايا[2] العثمانية، وتتولى تنشئة نخبة خاصة من المثقفين الذين تسند لهم فيما بعد مهمة الإشراف على شؤون الإدارة في الدولة ، ووفق هذا الأساس أصبحت مدرسة الأندرون هي المؤسسة التعليمية الثانية خارج نطاق المدارس العثمانية الأخرى المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد [3] .

كان النظام المتبع في الدولة العثمانية يقضي بأن يتم جمع عدد من الأطفال من أبناء العائلات المسيحية وتنشئتهم على الأخلاق الإسلامية الفاضلة، وتلقينهم التعليم المناسب، وبعد استكمالهم لفترة الدراسة يتم توزيعهم على الوحدات العسكرية المختلفة، ومن يظهر تفوقا خاصا منهم وقدرات متميزة يتم الحاقه بمدارس الأندرون [4].

عُرف هذا النظام الذي ابتكره العثمانيون وطبقوه بشكل ذكي وكامل منذ أواخر القرن 14م بنظام الدفشرمة، إذ كان يتم جمع أبناء العائلات المسيحية القاطنة في القرى وأخذهم إلى إستانبول ويستثنى من هؤلاء أبناء المدن والأولاد الوحيدون لأبائهم وأبناء المسلمين [5]، وكانت الدولة العثمانية تعتبر نظام الدفشرمة ضريبة استثنائية على الرعية وليس استعبادا لهم مع الأخذ بعين الاعتبار بأن بعض العائلات

1- **مدارس الأندرون** (Enderun): الاسم الذي اطلق على القسم الداخلي والذي يبدأ من الباب الثالث من أبواب قصر طوب كابي، وهو باب السعادة ويشمل غرفة العرض والغرفة الكبيرة والخزينة الهمايونية والمستودعات وغرف الأمانات المقدسة والمطبخ السلطاني ثم الباب الذي يؤدي إلى الحرم السلطاني. للتوسع ينظر، سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، 2000، ص 40.

2- **السرايا:** إن كلمة السراي فارسية الأصل وتعني المنزل أو القصر، وفي الاستعمال العثماني مجموعة المباني المشيدة في القصر الامبراطوري من بلاط ومنازل لأعضاء الأسرة المالكة وموظفي شؤون القصر، وتحدد الاشتقاقات الأوروبية للكلمة اطلاقها في الغالب على الجزء الذي كانت تعيش فيه الأسرة المالكة، أما في الاستعمال التركي فلا يعرف مثل هذه الحدود ويطلق على القصر بأسره لا على قسم منه فقط. للتوسع ينظر، برنارد لويس: إسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تعريب سيد رضوان علي ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ط 2 ، 1982، ص ص 95-107.

3- أحمد صدقي شقيرات : المرجع السابق ، ج 1 ، ص 201 .

4- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، مج2 ، ص 473.

5- فيما يتعلق باستثناء المسلمين من نظام التجنيد في صفوف الدفشرمة فإن تفسير ذلك كما تورده بعض كتب التاريخ العثماني استنادا إلى مصدر عثماني كُتب في القرن السابع عشر الميلادي يوضح ذلك على النحو التالي " إذا أصبح هؤلاء مماليك السلطان (يقصد أبناء المسلمين) فسيسيؤون إلى هذه الميزة التي تُمنح لهم، وهكذا سيقوم أقاربهم في الولايات باضطهاد الرعية وسيرفضون دفع الضرائب كما سيصطدمون مع بكوات السناجق وسيتمردون في النهاية، ولكن أولاد المسيحيين حين يعتنقون الإسلام يصبحون غيورين على الدين ويصبحون أعداء لأقاربهم" ومع ذلك فقد كانت العائلات التي اعتنقت الإسلام في إيالة البوسنة فقط تقدم أولادها للتجنيد في نظام الدفشرمة. للتوسع ينظر، Halil Inalcik, op.cit , p 124

الفقيرة في المناطق الجبلية كانت تجهز أولادها للتجنيد في هذا النظام طواعية بما أنه سيعود عليهم بالنفع مستقبلا [1].

بعد أن يصل هؤلاء المجندون إلى إستانبول يتم اختيار أفضلهم للعمل في البلاط وهم "الإيج أوغلان"، وفي بعض الحالات كان هذا الاختيار يتم تحت إشراف السلطان، وبعد ذلك يرسلونهم إلى مدارس الأندرون في أدرنة أو استانبول أو بورصة أو غلطة حيث يتلقون تعليما خاصا، وبعد فترة من التدريب والتعليم في إحدى مدارس الأندرون يعينون في وظائف الخدمة الداخلية من القصر السلطاني[2].

بعد اجتياز فترة التدريب الأولية في عدة مدارس الأندرون التي كان من أهمها سراي " غلطة " التي أنشأها السلطان بايزيد الثاني (1481–1512 م) كان " الإيج أغلان" [3] يقبلون كمتدربين في الغرفتين الكبرى والصغرى حيث يستكملون تعليمهم الذي كان يتم بواسطة أساتذة زائرين من الخصيان البيض، وعندما يُتِمون تعليمهم كانوا يُقَلَّدون وظائف في القسم الأدنى ثم تتم ترقيتهم تدريجيا حسب الأقدمية أو بفضل ما يظهرونه من مهارات استثنائية إلى غرفة الطعام أو الخزينة الملكية وقد ينتقلون مباشرة إلى الغرفة الخاصة [4] .

كان الفرق بين التعلم في مدارس الأندرون والتعلم في المدارس العادية هو تركيز الطلاب على تطبيق المعلومات التي يدرسونها خاصة في المجالات العسكرية والإدارية، وهو ما لفت انتباه المراقبين الأوروبيين الذين أعجبوا من تعدد مواهب وقدرات هؤلاء المجندين [5]، فقد كان أحد الأهداف الرئيسية لهذا النوع من التعليم تنمية الطاعة العمياء والولاء الصادق للسلطان، وخلق رجل الدولة المقاتل والمسلم المخلص الذي يجب أن يكون في الوقت نفسه كاتبا وخطيبا ومهذبا في أخلاقه، ولتحقيق ذلك كانت تستخدم كل الوسائل لغرس هذه المثل العليا في هؤلاء الغلمان الذين كانوا يتعلمون في مدرسة

---

1 - Halil Inalcik, Ibid , p 125.

2- برنارد لويس: المرجع السابق ، ص 108.

3- **الإيج أوغلان: (Içoglan)** مصطلح يطلق على الرعايا المستخدمين ممن تبدو عليهم صفات استثنائية من الناحية العقلية والجسدية فكانوا يدربون بوصفهم غلمانا في الخدمة الداخلية بالقصر السلطاني، أما الباقون يوجهون نحو منطقة الأناضول حيث يتلقون تدريبا جسميا ومدنيا ودينيا يؤهلهم إلى للانخراط في الخدمة العسكرية في جيش الإنكشارية " القابي قول"، للتوسع ينظر، أحمد مصطفى عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق ، ط 2 ، 1993، ص ص 122-123.

4- للتوسع ينظر، جب وباوون: المجتمع الإسلامي والغرب "دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى في القرن الثامن عشر الميلادي "، ج1 ، ترجمة ودراسة أحمد أيبش ، ط1 ، دار الكتب الوطنية ، أبو ظبي ، الإمارات ، 2012 ، ص ص 142-143.

5- أكمل الدين احسان أوغلي : المرجع السابق، مج 2، ص 473.

البلاط " الأندرون " من أجل إعدادهم لتسلم أعلى المراكز وتولي أهم المناصب في الدولة، وخلال ذلك من يرتكب منهم أدنى مخالفة يعاقب عليها وفق ما يقتضيه القانون [1] .

ومن هذا المنطلق يمكننا القول: بأن التعليم في مدارس الأندرون هو نظام تطبيقي أكثر منه نظري، فهو يمكن الفرد من استعمال مهاراته وذكائه وتجاربه ومختلف الفنون والمعارف الإدارية والسياسية التي تعلمها، وبذلك فهو نظام لتحديد المواهب والملكات الكامنة للطالب [2] .

ووفق ما ذكره سفير جمهورية البندقية بإستانبول من " 1604 – 1608 م" (أتفيانو بون) فإن عدد المدارس الموجودة في السراي السلطاني " الأندرون " تقدر بأربع مدارس، وهي:

- مدارس الصف الأول: يلتحق بها من هم في سن الطفولة ويمكثون بها على الأقل ست سنوات أو ثماني سنوات ويتعلمون فيها مبادىء القراءة والكتابة ويمنحون يوميا أقجتي اثنتين إلى خمس آقجات من طرف السلطان[3].

- مدارس الصنف الثاني: يتولى التدريس فيها مدرسون أكثر علما وذكاء من مدرسي الصنف الأول، ويتم فيها تعلميهم اللغات الفارسية والتتارية والعربية إلى جانب التركية وقراءة الكتب المخطوطة، ويتم تعليمهم الفنون العسكرية مثل المصارعة والرمي بالنشاب ... ويمضون في هذا الصنف مدة زمنية ما بين خمس إلى ست سنوات [4].

- مدارس الصنف الثالث: يلتحق بها من هم في سن الشباب وأكملوا المرحلة الثانية بنجاح مميز ، وفي هذه المرحلة يقومون على خدمة قصر السلطان على النحو المماثل في بلاطات الملوك ويمضون في هذا الصنف من أربع إلى خمس سنوات، ويصبحون بذلك أفرادا خبراء مؤهلين لتعليم الآخرين، لكن لا يسمح لهم في هذه المرحلة التعامل مع غير أمثالهم، كما لا يمكن لأي أحد من خارج القصر أن يراهم أو يتعامل معهم [5].

كما يوجد من بين هؤلاء الفتية من يتعلم بعض الفنون مثل: خياطة الجلود المدبوغة وإصلاح البنادق وصناعة الأقواس والأسهم ... ويستمدون من هذه الحرف ألقابهم وشهرتهم، وفي نهاية هذا

1- Halil Inalcik, op.cit , p 126.

2- أكمل الدين احسان أوغلي : المرجع السابق، مج 2، ص 473.

3- أتفيانو بون: سراي السلطان، تر زيد عبد الرواضية، مراجعة عزالدين عناية، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة ، ط 1 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2014، ص 120.

4- أتفيانو بون: سراي السلطان، المصدر السابق ، ص 121.

5- نفسه ، ص 121-122.

الصنف من التدريس يتم اجراء اختبارات لهم في المسائل الدينية لمعرفة مدى تمسكهم بالدين الإسلامي[1].

• مدارس الصنف الرابع: بعد انتقالهم إلى هذا الصنف يتم إعادة تسجيلهم وتجنيدهم من جديد، فالانتقال إلى هذا الصنف من المدارس يقتصر على أولئك الذين تخطوا المراحل السابقة بنجاح كبير، بمعنى أنهم أصبحوا مؤهلين ومجربين بشكل جيد لأجل الخدمة في الغرفة الكبيرة من القصر السلطاني لذلك يفرد لهم سجل خاص بهم ، لأن الأشخاص الذين يلتحقون بهذه الغرفة يصبحون على الفور معنيين بخدمة السلطان ويتقاضون زيادة في الأجر تصل حتى الأربعين آقجة في اليوم وتبدل ثيابهم من القماش إلى الحرير والمرصعة بالذهب، وبذلك تعد هذه المرحلة من الدراسة في مدارس الأندرون أهم مرحلة وأعلاها شأنا بين مدارس الأندرون، ومنهم يستخلص السلطان آغاواته المقربين إليه المشرفين على خدمته المباشرة [2] .

من خلال ما سبق يمكننا القول: أن مدرسة الأندرون هي الجهاز التعليمي الثاني المتأصل في الدولة العثمانية اعتبارا من أواسط القرن الخامس عشر الميلادي بعد المدارس التقليدية المعروفة، ومن لم يتمكن من إتمام تعليمه حتى آخر مرحلة يتم فصله حيث توقف تحت اسم "خريج " ويتم إلحاقه بالوحدات العسكرية المختلفة خارج السراي، وعلى هذا النحو تولت مدرسة الأندرون تنشئة القسم الأهم من صفوة الرجال الذين شغلوا الوظائف الإدارية في الدولة العثمانية حتى نهايتها.

أما **التعليم في الأقاليم العربية** فلابد من القول بأن الحياة العلمية كانت قائمة قبل الوجود العثماني بها متمثلة أساسا في جامع الأزهر بمصر، وجامع الزيتونة بتونس، والحرمين الشريفين بمكة والمدينة المنورة، والجامع الكبير بالجزائر، والتي تشكل أهمية كبيرة في الحياة الثقافية والاجتماعية للمجتمع رغم اقتصارها على التعليم التقليدي.

لم تقدم الدولة العثمانية عند ضمها للبلاد العربية لحكمها بإخضاع المؤسسات التعليمية المتواجدة بها لنظامها التعليمي أو أوجدت لها تنظيما جديدا يختلف عما وُجد بها من قبل، علما أن التعليم في بعض تلك المدارس كان مخصصا لمذاهب سنية غير المذهب الحنفي المعتمد من طرف الدولة رسميا، لكنها في المقابل سعت إلى إيجاد أو إقامة مؤسسات تعليمية في بعض الولايات العربية لتدريس المذهب الحنفي [3] .

1- أتفيانو بون: سراي السلطان، المصدر السابق، ص 123.

2- نفسه ، ص 124.

3- ليلى الصباغ: المرجع السابق ، ص 19.

عمدت الدولة العثمانية إلى إقامة مسجد جامع في مركز كل إيالة عربية يستقطب كبار العلماء والمدرسين والطلبة من مختلف أنحاء الإيالة والإيالات الأخرى، وأيضا من مختلف أنحاء العالم الإسلامي بما فيها الدولة العثمانية نفسها سواء قبل ضم البلاد العربية أو بعدها، كما قامت بإحصاء عدد المؤسسات التعليمية المتواجدة بها للإشراف عليها ورصد الأوقاف اللازمة لها من أجل زيادة إيرادتها للإنفاق على المدرسين والطلبة وانشاء المكتبات اللازمة لها، وإن كانت بعض السبل الوقفية قد ساءت وارداتها بسبب تلاعبات المتولين عليها [1] .

لم تكتف الدولة العثمانية بالحفاظ على المؤسسات التعليمية المختلفة، بل سعت عبر سلاطينها وولاتها وكبار إدارييها إلى تشييد عددا من المؤسسات الدينية والتعليمية وترميم ما خُرب من المؤسسات القديمة، وكان هذا الأمر يختلف من إيالة لأخرى حسب الظروف التي مرت بها ، ففي العراق مثلا التي تعرضت للغزو المغولي وتخريب معالم الحضارة إلا أنها استطاعت أن تحافظ على التعليم التقليدي بها خلال القرون التي تلت ذلك الغزو واستطاعت مدارسها أن تُخرج عددا من الدارسين والعلماء المتميزين في كل من بغداد والموصل من أمثال الشيخ عبد الله بن حسين السويدي (1692– 1756م) وغيره من العلماء الذين كانوا يتخرجون من المدارس العريقة مثل: البصرة وشهرزور والكوفة سواء كان هؤلاء من الشيعة أو من السنة[2].

وعلى الرغم من سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر بسبب الصراع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية، فقد عمل ولاتها على بناء عدد من المدارس والعديد من الجوامع لغرض العبادة وإقامة حلقات العلم، ومن الجوامع التي لقيت اهتمام الدولة العثمانية وعملت على إعادة ترميمها وتشييدها "جامع أبي حنيفة" ومدرسته في بغداد خلال عهد السلطان سليمان القانوني، كما تم إعادة بناء قبة جامع الشيخ "عبد القادر الجيلالي"، وفي عام 1570 م بنى الوالي "مراد باشا" جامع المرادية في بغداد [3].

1- ينظر حكم إلى دفتردار العرب ، مهمة دفتري 118 : 3 الحكم 306 ، نقلا من كتاب ، فاضل بيات البلاد العربية في الوثائق العثمانية " أواسط القرن العاشر هجري/ السادس عشر الميلادي ، مج2، ارسيكا ، إسطنبول ، 2010 ، ص 156.

2- جب وباوون : المرجع السابق ، ج 1 ، ص 224 .

3- ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 20.

وفي بلاد الشام فإن العثمانيين لما دخلوها خلال القرن السادس عشر الميلادي وأصبحوا سادتها تركوا لها تقاليدها العلمية السابقة ومدارسها وحلقات مساجدها ومدرسيها، بل زادوا في بعضها وفي أوقافها وأهم من ذلك حفظوا لها لغتها العربية، بل إن وثائق المحكمة الشرعية المحلية في دمشق وحماة وحلب وحمص كانت تدون باللغة العربية، وهناك فرمانات سلطانية عديدة موجهة إلى بعض الحكام العرب مدونة باللغة العربية خاصة تلك المرسلة إلى شريف مكة [1] .

استفتح السلطان "سليم الأول" عهده في بلاد الشام بإقامة جامع الشيخ "محي الدين بن العربي" بدمشق الذي أصبح يعرف باسم " المدرسة السليمية " كما أقام السلطان "سليمان القانوني" جامعه الكبير وتكيته وأوقف التدريس في الجامع المذكور على المفتي الحنفي وعيّن له محدثين وفقهاء، كما شيّد عدد من الولاة الذين توالوا على دمشق مساجد وزوايا ورصدوا لها أوقافا كبيرة، أما في حلب وهي المركز التعليمي الثاني الكبير في شمال بلاد الشام فقد استمرت المدارس والمساجد في عملها التعليمي وأضاف الوالي "خسرو باشا" جامعه مع المدرسة الخسروية، وفي عهد مراد الثالث تم تجديد الجامع الأموي الكبير سنة 1588 [2].

على الرغم من أن تلك المدارس كانت تدرس وفق مذاهب دينية سنية مخالفة للمذهب الرسمي للدولة العثمانية إلا أن ذلك لم يشكل عائقا أمام تطور التعليم بها، وإن كانت بعض المؤسسات التعليمية قد عرفت اضطرابا في إيرادها بسبب بعض التجاوزات التي مارسها بعض المتولين على نظام الأوقاف بها، وهناك دلائل تثبت أنّ الدولة العثمانية كانت تشدد الرقابة في بادىء الأمر على هؤلاء المتولين وتعاقب كل من يحاول أن يسيئ إلى المؤسسات الوقفية أو يحاول استغلالها لمنفعته الشخصية، فقد أقدمت الدولة على شنق " سنان القرماني " الذي كان متوليا على نظارة الجامع الأموي وكذلك فعلت مع " حسين جلبي" ناظر المدرسة السليمية [3] .

الجدير بالذكر أن الدولة العثمانية لم تكتف بالمحافظة على المدارس والمساجد القائمة في مختلف أقاليمها ومتابعة أنشطتها التعليمية فحسب، بل عمدت في الكثير من الأحيان إلى إنشاء المساجد

1- ليلى الصباغ : من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني " محمد الأمين المحبي المؤرخ وكتابه خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر"، الشركة المتحدة للتوزيع ، ط1 ، دمشق ، 1987، ص 13.

2- ليلى الصباغ: معالم الحياة الفكرية في الولايات العربية في العصر العثماني، المرجع السابق، ص 21-23.

3- ليلى الصباغ: من أعلام الفكر العربي المعاصر في العصر العثماني ، المرجع السابق ، ص 32.

والمدارس وترميم القديمة منها، ففي دمشق مثلا تَمَّ تشييد عدد من المساجد من قبل الولاة كالمرادية [1] والدرويشية [2] والسنانية[3] كما رممت عددا من المدارس[4] .

كان التعليم بتلك المدارس والمساجد وفق الطابع التقليدي سواء في مواده التعليمية أو في طرق التدريس، كما يظهر جليا أن هناك تأثرا واضحا على نظم التعليم في بلاد الشام مع غيره من الأنظمة السائدة خلال تلك الفترة نتيجة الاحتكاك القائم بين العلماء العرب والعلماء المسلمين من العجم، وأيضا إلى تنظيمات السلطان سليمان القانوني لشؤون التعليم العالي [5].

وتذكر الدراسات التاريخية على الأقل خمس وأربعين مدرسة في دمشق ما عدا المساجد خلال القرن الثامن عشر، وكان للطلبة في بلاد الشام ميولات كبيرة للتوجه خارج بلادهم لاستكمال مسارهم التعليمي لاسيما نحو جامع الأزهر بمصر والبعض منهم توجه إلى المدينتين المقدستين (مكة والمدينة المنورة) بينما فضّل البعض منهم التوجه إلى إستانبول بهدف تولي بعض المناصب الوظيفية [6] .

والحال ذاته ينطبق على مدينة القدس الشريف الزاخرة بالمدارس والزوايا قبل العهد العثماني وبعده خاصة وأنها تعد من الأماكن المقدسة في نظر المسلمين والعثمانيين على حد سواء ، لذلك فإن المراكز التعليمية بها لم تنقطع أبدا عن عملها ، أما في بلاد الحجاز التي تحتوي على أهم المراكز التعليمية بمكة والمدينة المنورة اللتين كانتا محل اهتمام كبير من طرف السلاطين العثمانيين من خلال رصد العديد من الأوقاف لهما فقد أمر السلطان "سليمان القانوني" ببناء المدارس السلطانية الأربعة جنوبي المسجد الحرام في مكة ودرّس بها أئمة المذاهب السنية الأربعة [7] .

وفي الواقع فقد حظيت المدن المقدسة " مكة المكرمة و المدينة المنورة والقدس الشريف " باهتمام بالغ من جانب الدولة العثمانية، فقد خصصت لها خلال القرن السابع عشر الميلادي صرة سلطانية

1 - مسجد المرادية أنشأه مراد باشا سنة 986هـ/ 1578 م ويعرف اليوم بجامع النقشبندي، ينظر ، نجم الدين الغزي: الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة ، تحقيق سليمان جبور ، ج 3 ، محمد أمين وشركاؤه ، بيروت ، 1972، ص ص 205-206.

2- مسجد الدرويشية عمّره الوالي درويش باشا حوالي 980 هـ/ 1576 م ، ينظر ، نجم الدين الغزي: نفسه ، ص 150.

3- مسجد السنانية أمر ببنائه سنان باشا عندما كان واليا على دمشق وتمت عمارته سنة 999 هـ/ 1590م ، ينظر نفس المصدر ، ص 150.

4- ليلى الصباغ: من أعلام الفكر العربي المعاصر في العصر العثماني، المرجع السابق، ص 33.

5- نفسه، ص 34 .

6- جب وباوون: المرجع السابق، ج2 ، ص 224.

7- ليلى الصباغ : معالم الحياة الفكرية في الولايات العربية في العصر العثماني، المرجع السابق ، ص ص 23-25.

للإنفاق على أهل العلم والمؤسسات العلمية، فقد كانت الصرة ترافق قافلة الحج السنوية التي تبدأ رحلتها في 11 رجب من إستانبول لتصل إلى بلاد الشام أولا ثم بعد ذلك إلى المدينة المنورة ومكة المكرمة [1] .

كما تعتبر الزوايا إحدى مراكز الحياة العلمية في القدس الشريف كزاوية المغاربة [2] والزاوية النقشبندية[3] إذ كان يزورها المتصوفة بقصد العبادة ودراسة العلوم المختلفة وتحفيظ القرآن الكريم والانقطاع لعبادة الله تعالى ، كما كان لها مغزى اجتماعي حيث يلتقي فيها أبناء البلد الواحد ممن كانوا في القدس الشريف أو من خارجها مثل المغاربة وغيرهم من الوافدين عليها [4].

أما في مصر التي كانت تملك العديد من الجوامع والمدارس والزوايا قبل قدوم العثمانيين إليها، فإن الولاة العثمانيين وإدارييهم لم يدخروا جهدا في إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية الدينية واستمر هذا الأمر إلى غاية أواخر القرن الثامن عشر الميلادي [5] .

لقد كانت القاهرة في العصر العثماني بما تحتله من مكانة متميزة في العالم الإسلامي الملتقى الجامع لطلاب العلم وشيوخه، وكان هؤلاء الطلاب يتدرجون في سلك التدريس في جامع الأزهر حتى يصبح شيخا وصاحب حلقة، فقد كان جامع الأزهر بما يمثله من رمزية دينية وثقل تاريخي وعلمي يمثل قبلة العلم للطلبة الوافدين من جميع الأصقاع الإسلامية، فقد تعددت أروقته خلال العصر العثماني التي كان يسكنها طلبة العلم خاصة أولئك القادمين من بلاد الشام وبغداد واليمن والمغرب العربي وغيرها من البلدان، وقد كان لكل رواق من تلك الأروقة نقيب أو شيخ يحكم بينهم ويدافع عنهم ويخاطب في

1- سهيل صابان : المؤسسات التعليمية في القدس بحسب سجلات الصرة (1021-1098 هـ / 1612 – 1687 م) ، في كتاب، الحياة العلمية في مدينة القدس في العهد العثماني " مؤتمر دولي "، المحررون ، زكرياء كورشون و أحمد أوسطه ، جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية ، 2010 ، ص 343.

2- **زاوية المغاربة:** تقع بأعلى حارة المغاربة بناها الشيخ عمر المجرد بن عبد الله بن عبد النبي المغربي المحمودي سنة 1303 م ووقفها على الفقراء والمساكين من المغاربة الذين يزورون القدس ويقيمون بها ، واوقف عليها العديد من الأوقاف تقع جميعها في مدينة القدس الشريف ومنها قريتي عين كارم ، أيوان ومرفق خاص ومخزن وفرن يقع في محله باب السلسلة. ينظر أحمد حسين عبد الجبوري: الدور التعليمي للزوايا في القدس الشريف خلال العهد العثماني " الأوقاف والقيادات أنموذجا " ، في كتاب ، الحياة العلمية في مدينة القدس في العهد العثماني ، المرجع السابق. ص 315.

3- **النقشبندية:** احدى الطرق الصوفية التي يرجع أصلها إلى بلاد فارس، وهي مشتقة من كلمة النقاش مؤسسها بهاء الدين النقشبندي البخاري 1348م، ينظر احمد حسين عبد الجبوري: نفس المقال ، ص 315.

4- نفسه، ص 310.

5- ليلى الصباغ : معالم الحياة الفكرية في العصر العثماني ، المرجع السابق ، ص ص 23-25.

شأنهم وكان له أيضا أوقافه الخاصة به التي يصرف من ريعها على الطلبة وهذا بخلاف الأوقاف العامة الموقوفة على الأزهر ككل [1] .

ونظرا لما اكتسبته مؤسسة جامع الأزهر من سمعة وصيت كبيرين أصبحت المدارس وكليات المساجد الأخرى في القاهرة تابعة لها مع احتفاظها بهامش من الاستقلالية الذاتية في أمور الأوقاف، فقد كانت مناصب التعليم تنظم من قبل شيخ الأزهر وكان الأساتذة بشكل عام شيوخ محليين تدربوا في الأزهر، وقد زودت هذه المدارس جامع الأزهر بعدد من المدرسين والعلماء والفقهاء المرموقين [2].

كما شكلت مدينة الإسكندرية المركز الثاني بعد القاهرة من حيث وفرة المؤسسات التعليمية وتنوعها بسبب ما حظي به العلم والعلماء من مكانة رفيعة لدى سكان المدينة سواء كانوا من المصريين أو من المغاربة أو من أهل الشام وإيمانهم الشديد بأن المدرسة أو المكتب (الكتاتيب) يساهمان في إحداث النهضة العلمية [3].

لقد اعتبرت المدرسة في مصر خلال العصر العثماني مؤسسة تعليمية، ورغم اقتصارها على التعليم التقليدي من خلال تلقينها الطلاب لعلوم الدين والفقه والحديث إلا أنها كانت تقام فيها الشعائر الدينية باعتبارها مسجدا تؤدى فيه الصلوات الخمس وصلاة الجمعة، كما تميزت بوجود مساكن لطلبة العلم والمدرسين على حد سواء [4].

وبشكل عام فإنّ المدارس المصرية تميزت عن غيرها من مدارس الإيالات العربية بتوافد عدد كبير من طلاب العلم من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وارتبطت بلاد الشام مع مصر بروابط تربوية وتعليمية ويرجع ذلك إلى عمق العلاقات التاريخية بين البلدين فضلا عن رابطة الدين واللغة، وقد تلقى العديد من علماء بلاد الشام علومهم ومعارفهم في جامع الأزهر، وظلوا على صلة وفاق واحترام مع أساتذتهم في مصر يتواصلون معهم من خلال إرسال طلابهم إليهم للمناقشة في مسائل معينة أو للاستفتاء في قضايا فقهية معينة [5] .

1- كمال حامد مغيث: مصر في العصر العثماني " 1517-1798 " المجتمع والتعليم، تقديم رؤوف عباس، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان ، ط 1، مصر ، 1997 ، ص 150.

2- جب وباوون : المرجع السابق ، ج2، ص 223.

3- أيمن أحمد محمود : أوقاف المدارس والكتاتيب في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، دار الوثائق القومية ، القاهرة ، د.ذ.س.ن، ص 1.

4- نفسه ن ص 3 .

5- كمال حامد مغيث : المرجع السابق ، ص 151.

كما كان للمغاربة حضورهم الفاعل في مصر فوزنهم العلمي يبرز من خلال كتب التراجم الخاصة بالعصر العثماني خاصة الذين حلوا بمصر ودرسوا بمدارسها، وارتقى العديد منهم إلى أعلى مناصب التدريس في الأزهر ومختلف مدارس القاهرة والإسكندرية، وكذلك مناصب الإفتاء والبعض منهم أصبح من أهل الإفادة والتدريس بجامع الأزهر [1]، وقد كان للمغاربة رواقهم بجامع الأزهر والذي يعتبر من أكثر الأروقة نشاطا وفاعلية في العصر العثماني نظرا لكثرة الأوقاف التي أوقفها عليها التجار المغاربة المقيمين بمصر، واشتغل العلماء المغاربة بشتى أنواع العلوم العقلية والنقلية على حد سواء ، ومارسوا مختلف الفنون الأدبية واللغوية فألفوا في علوم الطب والفلك والتفسير والتاريخ والأدب [2] .

أما في الجزائر فقد كان لشغف الجزائريين بطلب العلم، وحبهم للتعلم، وحرص الآباء على تعليم أبنائهم دور كبير في انتشار التعليم بين مختلف أفراد المجتمع، وتذكر الدراسات التاريخية المنجزة في هذا المجال أن الحكام العثمانيين قد أوكلوا مهمة التعليم إلى مؤسسات تعليمية ودينية تتمتع بحرية المبادرة والتصرف، ومنها تنظيمات الأوقاف وهذا ما أبعدهم عن الاهتمام بقضايا التعليم والمسائل الثقافية وهو ما ساهم في نشر فكرة خاطئة عن التعليم في العهد العثماني وهي تحفظ أو معاداة حكام الجزائر العثمانية للعلم ورجاله وللثقافة وأهلها [3] .

نتج عن ابتعاد السلطة الحاكمة عن ميدان التعليم، وتوجهها لأمور وقضايا أخرى ظهور مؤسسات تعليمية قائمة بذاتها تمارس مهنة التعليم بمدينة الجزائر وغيرها من المدن الجزائرية وخاصة منها مدينتي تلمسان وقسنطينة، ويقوم هذا التعليم على شبكة من المؤسسات التعليمية المتمثلة أساسا في الكتاتيب والزوايا والمدارس والمساجد [4] .

و لابد من القول بأن التعليم والدين في الجزائر هما أمرين متلازمين ولا يمكن الفصل بينهما ، وكان التعليم قضية أهلية لا دخل للسلطات فيها، وقد ورث العثمانيون هذه الحالة فلم يغيروها و لم يتدخلوا فيها، فكان إسهام الأهالي في شؤون الحياة العلمية يتمثل في تشجيع إقامة المدارس وتكريم العلماء وطلابهم ، أما العثمانيون فقد اهتموا بالتعليم من زاوية رصد الأوقاف وتدعيمها، والتي تتخذ

1-كمال حامد مغيث : المرجع السابق، ص 153 .

2- نفسه ، ص 154.

3- زكية زهرة: المؤسسة التعليمية بمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية " دراسة حول الدور التعليمي للمساجد والزوايا والمدارس والكتاتيب " في كتاب ، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني ، مج 1، المرجع السابق ، ص 114.

4- نفسه ، ص 114.

عندهم طابعا دينيا كمساعدة طلبة العلم وصيانة المساجد وتبجيل المدرسين والعلماء، ومع ذلك فإن مختلف الفئات الاجتماعية بما فيها فئة الحكام العثمانيون كانت تساهم في نشر التعليم بين الأطفال[1] .

اقتصر التعليم في الجزائر على ظاهرة التعليم الديني شأنه في ذلك شأن سائر البلدان الإسلامية من خلال تحفيظ القرآن الكريم وتعليم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وحفظ المتون الفقهية والنحوية والعروضية ، وهذا المستوى من التعليم التقليدي هو الذي كان منتشرا وشائعا بين الجزائريين، أما التعليم الثانوي والعالي فقد اهتمت به فئة قليلة من الطلبة التي كانت تلتحق بالمساجد الكبيرة والمدارس التعليمية والزوايا في معسكر ومازونة وقسنطينة والعاصمة رغم أن الجزائر إبّان تلك الفترة لم يكن بها مؤسسات تعليمية جامعة تتوفر على هيئة تدريس مجربة أو ذات تقاليد عريقة مثل الزيتونة والأزهر، ولهذا الأمر كان العديد من طلبة العلم يقصدون بعض البلاد الإسلامية للاستزادة من فضائل العلوم والمعارف [2] .

ذكرت بعض المصادر التي تناولت تاريخ الجزائر في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي وبدايات القرن السادس عشر الميلادي أن حاضرة تلمسان كانت تضم عشية الحكم العثماني حوالي ستين جامعا وخمس مدارس على الأقل، وهو الاحصاء الذي ذكره ليون الإفريقي حينما صرح بأن بها عددا من الجوامع وخمس مدارس حسنة [3]، كما أن مدينة الجزائر تطورت خلال العهد العثماني تطورا ملحوظا سياسيا وتجاريا وتعليميا مما جعلها تستقطب عددا من العلماء والطلبة من الأرياف والمدن الأخرى المجاورة لها [4] .

من خلال ما تقدم يمكننا القول: بأن الحياة العلمية بمدينة الجزائر في العهد العثماني كانت تقوم على مؤسسات تعليمية منتظمة ونظام تعليمي متعارف عليه يقوم على الكتاتيب في مراحله الأولية وعلى مدارس المساجد والزوايا في مراحله المتوسطة، كما احتضنت بعض المدارس التابعة لأهم المؤسسات الدينية وفي مقدمتها الجامع الكبير وبعض الزوايا تعليما متقدما [5].

1- أبو القاسم سعد الله: بعض التحولات في مسيرة التعليم بالجزائر خلال العهد العثماني " 1518-1830 "، في كتاب بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، المرجع السابق ، ص 91.

2- نفسه، ص 92.

3- الحسن بن محمد الوزان المعروف بـ ليون الإفريقي: وصف افريقيا، ج2، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983، ص 9، وأيضا، أبو القاسم سعد الله: المقال السابق، ص 92.

4- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 93، 94.

5- زكية زهرة: االمرجع السابق، ص 131.

وإجمالا يمكن القول، بأن التعليم في البلاد العربية خلال العهد العثماني اتّسم بالطابع التقليدي، إذ احتفظ فيه العلماء بالمرونة التقليدية لنظامهم التعليمي، و لم يشهدوا أيّ ضغط محسوس من جانب السلطات الرسمية، والظاهر أن الدولة العثمانية فضلت سياسة الوفاق مع العلماء والفقهاء وطلبة العلم لذلك لم تتدخل في الأنظمة أو المناهج أو الطرائق التي سار عليها النظام التعليمي بالبلاد العربية.

3–المناهج والمواد الدراسية:

يعتبر التعليم الأساس الحقيقي لكل ثقافة والبنيان المرصوص الذي ترتكز عليه الشعوب واللبنة التي تبني بها الأمم حضارتها، وقد تحدثت المصادر التاريخية عن انتشار التعليم في الدولة العثمانية وأقاليمها انتشارا طيبا حتى شمل المدن والقرى، وقد أشرنا سابقا بأن المورد الرئيسي للتعليم في الفضاء العثماني هو مؤسسة الأوقاف الخيرية.

وبالعودة إلى مقدمة قانون نامة للسلطان " سليمان القانوني " (1520–1566م) التي تؤسس لنظم الحياة العلمية في الدولة نقرأ العبارة التالية: " اعلم أن المناط في نظام العالم وصلاح أحوال بني آدم، والباعث على تدوين نسخ الخلايق والداعي لإنشاء الدولة والحقائق هو تحصيل المعرفة من جناب رب العالمين وتكميل علوم الأنبياء والمرسلين " [1] ، والقصد من هذا النص الذي أقره المشرع الأول في الدولة العثمانية أن الغاية من التعليم هو إقامة النظام السوي لإصلاح شؤون البشرية، والعلم هو منبع الحكمة والفضيلة والمعرفة، والغرض من إقامة الدول وادراك الحقائق والسنن الكونية هو معرفة الشرع الشريف لإكمال رسالة الأنبياء والمرسلين، ولذلك كان على طالب العلم أن يراعي ترتيب الكتب التي يجب أن يدرسها من صرف ونحو وبلاغة ومنطق وعلم الكلام بالإضافة إلى الحديث والتفسير والفقه والفرائض والعقائد وأصول الفقه [2] .

ارتبطت العلوم في الدولة العثمانية بالمفهوم التقليدي للمعرفة الذي يعتبر التعليم الديني هو أساس العلوم الأخرى والعلم الحقيقي الوحيد الذي يجب أن يأخذ به طالب العلم حتى يستوعب معاني الشريعة الإسلامية ويلتزم بما ورد فيها من أحكام، فمنهج العلوم الدينية تتمثل في البحث عن الأدلة الشرعية الموجودة في القرآن الكريم أولا ثم في السنة النبوية الشريفة وبعد ذلك في سنن الخلفاء الراشدين وسنن من اقتفى بأثرهم وأخيرا في الاجتهاد الشخصي [3] .

1- أكمل الدين احسان أوغلي : المرجع السابق ، ج2 ، ص 467.

2- نفسه، ص 467.

3 - Halil Inalcik, op.cit , p 263.

كانت هناك وحدة تعليمية ابتدائية في كل أنحاء العالم الإسلامي، وكانت التربية العامة والمبادئ الدينية والأخلاقية تعطى للأطفال في البيت أولا بغض النظر عن اختلاف نشأتهم وتمايز طبقاتهم الاجتماعية، وكان تهذيب السلوك واحترام الكبار ظاهرة اجتماعية متأصلة لدى جميع عائلات المجتمعات الإسلامية، وفي سن معينة كان على الأطفال التوجه إلى الكتاب لتعلم قراءة القرآن الكريم على يد المؤدب أو الشيخ[1]، غير أنه لا يجب حصر أو قصر مفهوم هذه المنظومة الاجتماعية للتعليم على المعنى البسيط للكلمة لأنها تتعداها إلى أبعد من ذلك، فهي تحدد التوجه الكامل للطفل بناء على ما يمثله له معلمه ومناهجه التعليمية وما ينمي فيه من قيم وتوجهات [2] .

وبما أنّه لم يكن هناك منهج ثابت في أيٍّ مدرسة فإنّ غالبية طلبة العلم " الأطفال" بدأوا التعلم في سنٍّ مبكرة معتمدين على قدراتهم الذهنية والعقلية في الحفظ والفهم، والطفل الذكي منهم قد يتمكّن من حفظ القرآن الكريم حفظا تاما دون سن العاشرة، غير أنّ معدل حفظه كله على دراية ووعي وإتقان يكون في سن الثانية عشر، ويبقى عليه المواظبة على حضور الدروس حتى يتمكن من إتقان الكتابة والقراءة وتعلم مبادىء الحساب وقواعد الدين وحفظ بعض المتون التي ستكون أساس تعلمه الثانوي [3].

أمّا الدراسات العليا فقد كانت في المدارس التي تلحق بالجوامع التي كانت تزيد أهميتها بحجمها وبعدد الأساتذة المدرسين بها والأوقاف المرصودة لها، وكان من عادة الطلبة التغرب عن أوطانهم فيقصدون المساجد والزوايا البعيدة التي ذاع فيها صيت بعض المدرسين أو اشتهرت بأنها قد خرّجت عددا من العلماء المميزين [4] .

بعدما يلتحق طالب العلم بالمؤسسة العلمية التي يرغب بها يجد الأساتذة وحولهم مجموعة من الطلاب في شكل حلقة أو نصف دائرة وكل أستاذ يتناول مسألة أو يدرس كتابا معينا، فإذا كان للطالب فكرة مسبقة وواضحة عن أستاذ معين فإنه يقصده مباشرة وينضم إلى حلقته ويتابع دروسه معه في المادة أو مجموعة المواد التي يدرسها، أما إذا لم يكن لطالب العلم فكرة مسبقة عن الأساتذة الذين

1- كان التعليم الديني هو أساس كل العلوم في مختلف بقاع العالم الإسلامي وكانت الكتاتيب أو مدارس تعليم القرآن هي الأماكن التي يقصدها الأطفال ليتلقوا تعليمهم الابتدائي فيها، وبهذا كان حفظ القرآن الكريم هو الأساس الأول الذي يعتمده المؤدب لتعليم الصبية في حلقاته، للتوسع ينظر ، ندى زاهد الصعيدي: العلماء في بلاد الشام في القرن العاشر الهجري على ضوء كتاب الكواكب السائرة ،بيروت ، لبنان ، 1974، ص 55-56.

2- جب و باوون: المرجع السابق ، ج 2 ، ص 201.

3 - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ، ج1 ، 1500- 1830 ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 .بيروت ، 1998 ، ص 341-342.

4 - نفسه ، ص 343.

يدرسون فإنه يضطر إلى الجلوس إلى عدة مدرسين حتى يستقر رأيه على واحد منهم أو أكثر من الذين يتوافقون مع ميولاته الشخصية [1] .

وبما أنه لم يكن هناك منهاج رسمي يلزم الأساتذة بإتباعه والتقيد به، فإن الأساتذة أحرار في وضع البرامج الدراسية وفي تحديد أوقات التدريس وهذا الأمر ينطبق على سائر أقاليم الدولة العثمانية [2]، وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين لم يعد يسمح بالتجديد في العلوم الدينية إلا في بعض المسائل الثانوية وأصبحت التلخيصات والتصنيفات والشروحات هي الأشكال الرئيسية للعلوم الإسلامية التي أخذ بها العلماء العثمانيون، وكان المدرس في سائر الأقاليم العثمانية يُسهم في حركة التدوين وفق هذا الإطار المحدد وذلك بوضع شروح على المسائل التي عالجها لطلابه، كما وُجد بعض المدرسين الذين لا يهتمون بوضع الشروح أو الاسهام في حركة التأليف وتدوين العلوم والمعارف التي كان مركزها في أغلب الأحوال الجوامع [3] .

ومن جهة أخرى غالبا ما تنتهي علاقة الطالب بأستاذه لعدة اعتبارات منها وفاة الشيخ المدرس لا قدر الله ومنها انقطاع الطالب عن الدراسة لظروف خاصة به أو لإتمام الأستاذ محتوى المادة التي يدرسها وأيضا لرغبة الطالب في متابعة دروسه في مستويات أخرى تكون خارج بلده [4] ، وعادة ما يتوجه الطلبة إلى مصر أو بلاد الشام لاحتوائها على العديد من المدارس على اختلاف مذاهبها[5]، وكانت العلوم الدينية هي العلوم المسيطرة على هذه المدارس ، أما العلوم العقلية كالحساب والفلك وغيرها فقد درسها المهتمون بها لوحدهم أو على يد عالم آخر وليس ضمن نطاق المنهاج المدرسي [6] .

والجدير بالذكر فإن الدولة العثمانية قد أولت احتراما خاصا للعلماء على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، وقبلت تدخل كبار العلماء في شؤون السياسة العليا للدولة ووساطتهم بينها وبين الرعية

---

1 - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ، ج1 ، المرجع السابق، ص 343 ، 344 .

2 - نفسه ، ص 344 .

3 - نفسه ، ص 345 .

4 - نفسه ، ص 348 .

5- ذكر النعيمي أن بها حوالي ستين (60) مدرسة للشافعية وحوالي واحد وخمسين(51) مدرسة للحنفية واحدى عشر (11) مدرسة للحنابلة وأربعة (4) مدارس للمالكية وثلاث (3) مدارس للطب ، هذا فضلا عن عدد كبير لدور القرآن ودور الحديث والخوانق والرباطات والزوايا والمساجد والجوامع. للتوسع ينظر، عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي: الدارس في تاريخ المدارس، ج1+2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1990.

6- ندى زاهد الصعيدي: المرجع السابق ، ص 57.

عندما كانت تتوتر العلاقات [1]. ومع أن مذهب الدولة الرسمي هو المذهب الحنفي إلا أنها لم تفرض على العلماء والناس قسرا، وكان الحوار الفكري قائما ومتواصلا بين علماء تلك المذاهب حتى أن بعضهم كان يدرس المذاهب الأربعة، وفي البلدان المغاربية تعايش المذهبان المالكي والحنفي [2].

كان معظم المؤلفين العثمانيين يعملون إما قضاة أو مفتين أو مدرسين، وكان أغلبهم يفضل الإقامة في المدن الكبرى للدولة مثل إستانبول وبورصة وأدرنة ... وغيرها، وكان هؤلاء العلماء يناقشون في مؤلفاتهم الدينية مواضيع ذات فائدة عامة أو مسائل ذات علاقة مباشرة بسياسة الدولة، واشتهر العلماء العثمانيون ككتاب موسوعيين مهمين ، فقد ألف "محمد الفناري والملا لطفي وطاشكبري زاده وعاشق جلبي وبيري رايس" مؤلفات هامة شبيهة بالموسوعات العلمية التي تلبي الحاجيات العلمية وتعد مؤلفات "حاجي خليفة" أحد أهم المصادر الرئيسية التي لا يمكن لدارس التاريخ العثماني الاستغناء عنها[3] .

واستنادا على الدراسة المنجزة في الأصول الاجتماعية للعلماء في الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي [4] فإن المجالات المفضلة لدى العلماء في تأليف الكتب كانت في مجال الشعر والإنشاء والفتاوى والحواشي والتعليقات في موضوعات فقهية تستخدم في المدارس، وهناك نوع أدبي آخر كان التأليف فيه كثيرا نسبيا هو كتب التراجم، ونادرا ما ألف عالم ما في أكثر من نوع ثقافي واحد [5].

إن هذا التوزُع المتفاوت في مجال الإنتاج العلمي والثقافي ربما كان سببه اقبال العلماء على الإنتاج بالدرجة الأولى لأغراض عملية كالتدريس (الفتاوي، الشروح والحواشي) ثم الشِّعر والإنشاء ويستثنى من ذلك التأليف في مجال التاريخ، والسبب في ذلك يعود ربما إلى أن المؤلفين فيه كانوا من أفراد الكتابة الديوانية والإدارة في الدولة العثمانية [6] .

1- ليلى الصباغ: من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول ، المرجع السابق ، ص 15.

2- نفسه ، ص 16.

3 - Halil Inalcik, op.cit , p 265.

4- اعتمدت هذه الدراسة على ذيل كتاب الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية للمؤلف طاشكبري زاده والذيل من تأليف " عطائي زاده : حدائق الحقائق في تكملة الشقائق ، مكتبة راغب باشا ، رقم 999 .

5- ثريا فاروقي: العلم والعلماء والدولة. المرجع السابق ، ص 188.

6- نفسه ، ص 189.

ويتبين من خلال كتب التراجم أن هناك اهتمامات أخرى للعلماء بشكل شخصي شملت مجال العلوم العقلية وعلى رأسها الرياضيات المرتبطة بعلم الحساب الذي كان له صلة مباشرة بعلم "الفرائض والمواريث " وذكر "المحبي" بأنه قرأ علم الحساب ودرس الهندسة بطريقة شخصية في إستانبول [1].

لقد اهتمت الدولة العثمانية بالعلوم العقلية منذ وقت مبكر واعتمدتها في المدارس، ففي القرن الخامس عشر الميلادي شجع السلطان "محمد الفاتح" على تعليم الرياضيات وعلم الفلك، وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن العلماء المنفتحين على مختلف المعارف والفنون كانوا أولئك الذين درسوا العلوم العقلية، ومنهم "موسى باشا " المعروف باسم " قاضي زاده " الذي وضع تعليقات على نظرية اقليدس وأصبحت تلك التعليقات تدرس في المدارس العثمانية، وقد ارتحل " قاضي زاده " إلى حفيد تيمورلنك " أولوغ بك " وتسلم مرصد " سمرقند "، حيث أنجز "جداول أولوغ بك " [2] الفلكية التي كانت تعتبر آخر ما وصل إليه المسلمون في علم الفلك، وقد خلفه في هذا المرصد تلميذه " علي قوشجي " [3] وفيما بعد اهتم به السلطان " محمد الفاتح " حيث بدأت معه الفترة الذهبية في الرياضيات العثمانية [4] .

كما برز من بعد "علي قوشجي" في علم الرياضيات تلميذه " الملا لطفي " وكان مدرسا في عهد مراد الثاني (1421–1444 و1446–1451 م) ، و اتّسم بأفكاره الجريئة والحرة مما جعله عرضة لانتقادات لاذعة من طرف النخبة المحافظة ومع انتشار الإشاعات والشكوك حوله عيّن السلطان لجنة من العلماء للنظر في طبيعة هذه الاتهامات، وبما أنّ الأدلة التي توصلت إليها هذه اللجنة كانت ضده فقد اضطر السلطان " بايزيد الثاني " (1481-1512 م) إلى إصدار الأمر بإعدامه بسبب الضغط الكبير الذي مارسته النخبة المحافظة من العلماء وتَمَّ ذلك سنة 1494 م [5] .

---

1 - محمد المحبي : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، ج1، المطبعة الوهيبة ، 1284 هـ ، ص 332 .

2- **أولوغ بك** : هو حفيد تيمور لنك ، حكم سمر قند حتى عام 1408 م حيث بنى المرصد المشهور لإصلاح الجداول الفلكية لبطليموس. ينظر ، 3-Halil Inalcik, op.cit , p 268 .

3- **علي قوشجي**: هو قوشجي زاده علاء الدين علي بن محمد، ولد في سمرقند وعرف باسم قوشجي زاده " ابن مربي الطيور الجارحة " نسبة إلى اشتغال والده في وظيفة " قوشجي "، ونشأ في بلاط أولوغ بك وتعلم على أيدي العلماء الذين كانوا في البلاط ورحل إلى كرمان ثم عاد بعدها إلى سمرقند، ولما توفي " قاضي زاده " أخذ مكانته في رئاسة مرصد سمرقتد ثم غادرها قاصدا تبريز ودخل في خدمة " حسن الطويل " الذي أرسله سفيرا إلى استانبول فعرض عليه السلطان محمد الفاتح البقاء في استانبول ، فوعده بذلك بعد استكمال مهمة السفارة التي يقوم بها، ينظر: أكمل الدين احسان اوغلي : المرجع السابق، ج2، ص 614-615.

4 - Halil Inalcik, op.cit , p 270 .

5 - Halil Inalcik, Ibid , p 270.

وعلى الرغم من النهاية المأساوية التي تعرض لها " الملا لطفي " إلا أن العلوم العقلية بقيت محافظة على قيمتها لفترة من الزمن ولكن ضمن حدود ضيقة، وفي أواخر القرن السادس عشر برز ابن حمزة المغربي المشهور بالنسّاب ولد بالجزائر من أب جزائري وأم تركية ، وأبان منذ طفولته عن قدراته ومواهبه الكبيرة في علم الرياضيات ، ولمّا بلغ سن العشرين و لم يكن بالجزائر معلم كُفء له فأرسله والده إلى استانبول عند أهله من والدته من أ جل استكمال تحصيله العلمي هناك ، ومكث فيها مدة من الزمن يتعلم فيها على يد علماء عاصمة الدولة حتى حصّل قدرا كبيرا من علوم الحساب ، وبسبب تفوقه في علم الرياضيات ووصوله إلى مرتبة عالية تم تعيينه كخبير حسابات بديوان المال في قصر السلطان العثماني مراد الثالث (1574–1595 م) وهيأه إتقانه للغتين العربية والتركية أن يدرّس علوم الرياضيات لأبناء إستانبول والوافدين عليها من رعايا الدولة العثمانية [1] .

كان ابن حمزة يركز في تدريسه على المسائل الحسابية التي لها صلة مباشرة مع واقع الحياة اليومية للناس لاسيما تلك المتعلقة بعلم المواريث، وأثناء تواجده بمكة المكرمة لأداء فريضة الحج طلب منه الوالي العثماني على مكة أن يعمل بديوان المال، فوافق على ذلك ومكث به مدة خمس عشرة سنة وعكف خلالها على دراسة المتواليات العددية والهندسية والتوافقية دراسة قادته في نهاية الأمر إلى وضع أسس علم اللوغاريتميات [2] .

ويبدو أن الطب كان هو الآخر علما له رواده ومؤلفوه في عاصمة الدولة العثمانية وفي سائر أقاليمها، وحظي رواد المدرسة الطبية العثمانية باهتمام كبير من طرف بعض الأوروبيين واعترفوا لهم بنبوغهم ومهاراتهم الكبيرة في علم الطب مثل " عبد الرزاق ابن حمادوش "[3]، كما تم إنشاء العديد من

1- هدى الصادق أرحومة: عالم الرياضيات النساب " ابن حمزة المغربي «، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، مج 1، 2013، ص 180.

2- نفسه، ص 181.

3- اهتم ابن حمادوش بأنواع العلوم وخصوصا علم الطب وعلم الفلك، وألف في ذلك عدة تآليف وذكر عن نفسه بأنه أصبح طبيبا وصيدليا وعشابا وكان كثير القراءة في كتب الطب القديمة " عربية وأعجمية " فقرأ ولخص ودرس تآليف ابن سينا وابن البيطار والأنطاكي، نقل عنه تراجم عدد من الأطباء المسلمين وغيرهم من أمثال: الرازي والفارابي والبيروني وابن سهل واقليدس وألف كتابا كبيرا في علم الطب وفروعه وسمّاه " الجوهر المكنون من بحر القانون " كما ألف رسالة أخرى في الطب سماها " تعديل المزاج بسبب قوانين العلاج ". للتوسع ينظر، سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، 1500-1830، دار الغرب الإسلامي، ط 1 .بيروت، 1998، ص 428-429.

قاعات العلاج في مختلف المدن خلال تلك الفترة، كما عبّر الطبيب الفرنسي الرحالة "بيلون" عن إعجابه بالمستوى الذي بلغه علم الطب في إيالة دمشق العثمانية [1] .

ويمكن القول أن الاهتمام بالطب ورد بعد العلوم الدينية من حيث الأهمية بسبب قلة الأطباء خلال تلك الفترة وأيضا لأهمية هذا العلم الإنساني الذي كانت البلاد بأمس الحاجة إليه، فقد كانت الأمراض والأوبئة متفشية ومنتشرة ، وحظي الكثير من الأطباء بمؤازرة السلاطين خاصة من كان بارعا وماهرا في علم الطب، وأحيانا كانت تسند لهم رئاسة الطب مثلما وقع لـــ "محمد بن عبد القادر الطبيب" [2] ، ولكن هذا ليس معناه أن الطب كان على المستوى العلمي الذي هو عليه الآن فكثيرا ما كان ممتهني الطبابة يداوون المرضى بتلاوة الآيات القرآنية أو كتابة الأحجية[3].

لقد ذكر الرحالة التركي "أوليا جلبي" خلال القرن السابع عشر الميلادي أن سبب رحلته إلى مصر كان بغرض العلاج بعدما سمع عن بيمارستان قلاوون في مصر ومهارة أطبائها في معالجة المرضى، وقد تمكن أطباء المستشفى القلاووني من معالجته بالفعل بالترياق الفاروقي، ويقال إن العلاج أتى بفائدة كبيرة عليه مما جعله يستبشر خيرا بمصر وأرضها وأهلها، كما ذكر أثناء تواجده بالقاهرة بأن بها أربع بيمارستانات هي: بيمارستان مقام موسى بمنطقة "بين القصرين" بيمارستان الجامع الأزهر ويتواجد في "زاوية الشيخ المطويسي"، بيمارستان السلطان المؤيد بجانب "تكية الأوزبك" وبيمارستان السلطان قلاوون ويصفه "أوليا جلبي" بأنه لا يوجد له مثيل في إستانبول أو في بلاد العرب والعجم [4] .

وقد استطاع العثمانيون اكتشاف لقاح داء الجذري، فقد كان يتم تطعيم الأطفال في استانبول عام 1695م ، وقد شاهدت سفيرة مملكة إنجلترا عام 1721م " ليدي مونتاغ " كيفية صنع هذا اللقاح وأخبرت المعنيين بالأمر عند عودتها إلى إنجلترا [5] ، وإذا تحدثنا عن الطب فإن لجانب الوقاية نصيبه من

---

1 -Pierre Belon du Mans , Les Observations de plusieurs singularités et choses mémorables trouvées en Grèce, Asie, Inde , Egypte , Arabie et autres pays étrangers , Paris , 1554 , p 332-333.

2- محمد بن عبد القادر الطبيب ينحدر من أسرة طبية وبرع كثيرا في علم الطب و كان ماهرا في الطب الطبيعي وسافر إلى بلاد الروم فأعطي رئاسة الطب بدمشق . للتوسع ينظر، نجم الدين الغزي: المصد السابق ، ج 2 ، ص 43 .

3- ندى زاهد الصعيدي: المرجع السابق ، ص 67.

4- أوليا جلبي: سياحتنامة مصر، ترجمة محمد علي عوني تحقيق عبد الوهاب عزام، أحمد السعيد سليمان، تقديم ومراجعة احمد فؤاد متولي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 2016م ، ص 346.

5- يلماز أوزنوتا: موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية " السياسي والعسكري والحضاري " 629-1341 هـ / 1231-1922 م ، ج 4 ، تر عدنان محمود سلمان ، مراجعة وتنقيح محمود الانصاري ، تصوير أبو عبد الرحمان الكردي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2010 ، ص 534-535.

العلاج ، فقد كان مجتمع الدولة العثمانية حريصا على النظافة ولعلّ وجود الحمامات خير دليل على ذلك، وقد ذكر "أوليا جلبي" أن مدينة القاهرة خلال القرن السابع عشر الميلادي كانت تعج بالحمامات التي أوقفها أصحابها على خدمة المساجد والبيمارستانات وسائر سبل الخير [1] ، هذا في الوقت الذي كانت فيه أوربا تعيش ظاهرة (الوساخة) على حد وصف الرحالة العباسي "أحمد ابن فضلان" الذي زار بلاد الروس في القرن العاشر الميلادي [2] .

وتذكر الدراسات التاريخية أن جمهورية البندقية خلال القرن السادس عشر والسابع عشر كانت تقوم بإرسال أطباء إلى بلاد الشام قصد الإشراف على جاليتها هناك ، وهكذا يتضح أنه كان هناك طبيب بندقي واحد على الأقل في عدد من المدن الشامية التي تضم جاليات البندقية، عمله القيام بطبابة الجالية ولكن لابد أن نشاطه لم يكن ليقتصر على مواطنيه فحسب بل كان يمتد إلى السكان الأصليين ولاسيما المسيحيين منهم ، ويبدو أن الدولة العثمانية لم تقف عائقا في وجه ممارستهم هذا العمل إذ من المعروف أنها كانت تشجع من بين العلوم الدنيوية علم الطب [3].

وهناك ظاهرة أخرى اهتم بها علماء الدولة العثمانية وهي ظاهرة الوقف، فالعديد منهم أوقف أوقافا تخص إنشاء المكتبات وبناء المساجد والمدارس ومختلف المرافق الخيرية التي ساهمت في توظيف أشخاص عديدين في الجهاز الديني، وفي الغالب كان أبناء الواقف يتم تعيينهم كوصاة على الوقف [4].

ومن جهة أخرى كان لعلم الجغرافيا نصيبه من اهتمامات العثمانيين ، وقد برز في هذا الاطار الملاّح ورجل البحر " بيري رايس " الذي تمكن من رسم خريطة العالم وقدمها للسلطان العثماني " سليم الأول" (1512–1520م) ثم ألف كتابا سمّاه " كتاب البحرية" ، وكانت معرفته بشؤون البحر واسعة لدرجة أن سلاطين الدولة العثمانية كانوا كلما عزموا على الخروج في حملة بحرية يرسلون في طلبه للاستفادة من مداركه ، وقد استدعاه السلطان "سليم الأول" للمشاركة في حملته على مصر ولكن كمرشد، وفي أثناء هذه الحملة تمكن "بيري رايس" من إطلاع الوزير الأعظم " إبراهيم باشا دمادا " على كتابه ، الذي طلب منه إعداد نسخ أخرى منه، وفي سنة 1526م قدم بيري رايس كتابه إلى السلطان

1- أوليا جلبي: المصدر السابق ، ص 340.

2- ابن فظلان: وصف الرحلة الى بلاد الترك والخزر والروس والصقالبة سنة 309هـ/921م ، تحقيق سامي الدهان ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1959، ص 151.

3- ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر / العاشر والحادي عشر الهجريين ، ج 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط1 ، 1989 ، ص 525-529 .

4- ثريا فاروقي: العلم والعلماء والدولة ، المقال السابق ، ص 188.

سليمان القانوني الذي أُعجب به كثيرا وهنأه على هذا الإنجاز وكافأه عليه، وعلى إثر هذا التشجيع قام بيري رايس برسم خريطة أخرى وأهداها للسلطان [1] .

ومن خلال كل ما سبق يمكننا القول بأن علماء الدولة العثمانية سواء كانوا في مركز العاصمة أو في إيالاتها الأخرى قد حظوا عموما بمركز سياسي واجتماعي لائق، وسعت الدولة إلى كسب رضاهم ومحبتهم، فهم نخبة المجتمع من ناحية ومستشارو البلاط من ناحية أخرى، لذلك قوي مركزهم وارتقوا في سلك الوظائف الدينية، ووفق ما ذكره طاشكبري زاده فإنه يتوجب على كل من يرغب في المعرفة أن يدرس كل العلوم باعتبارها متداخلة ومترابطة فيما بينها حتى أنها تشكل كلا واحدا [2] .

4–المدرســــون:

إذا كانت الدولة العثمانية لم تتدخل في تحديد مناهج التعليم في المؤسسات التعليمية المتواجدة في شتى أقاليمها الممتدة على القارات الثلاث ، فإن تعيين المدرسين بتلك المؤسسات لاسيما في المدن الكبرى كان بيدها ويتم ذلك بإصدار براءة[3] من الجهة المخولة بالأمر في إسطنبول، والتي تعيّن أيضا قيمة مرتباتهم من الأوقاف ، وكان القاضي الحنفي في بلاد الشام على سبيل المثال هو الذي يقترح مبدئيا أسماء المدرسين الذين يرى فيهم المقدرة والكفاءة على تولي مناصب التدريس، لكن التعيين الفعلي لهؤلاء لا يتم إلا بعد وصول براءة التعيين في المنصب من إستانبول، وأحيانا قد تعين الجهات الرسمية من إستانبول من تراه مناسبا لهذه الوظيفة غير المدرسين الذين رشحهم القاضي، ومن ثمة فقد يُعين للتدريس مدرسون من الأتراك أو من العلماء الوافدين من مختلف أقطار العالم الإسلامي [4] .

1- زكية زهرة : لمحة عن الجغرافي الأميرال العثماني " بيري رايس "وكتابه " كتاب بحرية "، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 6 ، جامعة الجزائر ، 1992، ص 102.

2 - Halil Inalcik, op.cit , p 254 .

3- **البراءة:** لفظة عربية الأصل تعني الورقة المكتوبة، وكاصطلاح تاريخي تعني الوثائق التي تحوي أسماء المعينين على بعض الوظائف من قبل الدولة العثمانية ومهماتهم وصلاحياتهم، وتحمل طغراء السلطان وأوامر التعيين، ويوضح في البراءة اسم الوظيفة التي كُلف بها الشخص ومكانها ودخلها المالي أو راتبها واسم الشخص الذي منحت له وسبب منحها والمهمات المطلوبة منه، أما في البراءات الموجهة لوظيفة مهمة مثل القيادة العسكرية وغيرها من الوظائف العليا فكانت تذكر فيها درجة صلاحيات صاحبها. للتوسع ينظر ، الفرمانات العثمانية، رئاسة الوزراء الإدارة العامة لأرشيفات الدولة ، ترجمة سهيل صابان ، دارة الملك عبد العزيز ، أنقرة ، 2003، ص 15 .

4- ليلى الصباغ : معالم الحياة الفكرية في الولايات العربية في العصر العثماني، المرجع السابق ، وأيضا، أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج2 ، ص ص 332-333.

من جهة أخرى لابد من الإشارة أنه قد يكون المعيّن للتدريس غير مؤهل لتحمل أعباء هذه الوظيفة، وإنما مُنح له هذا المنصب بفضل علاقاته الشخصية أو نتيجة علاقة القرابة التي تربطه بأحد الأعضاء البارزين في مهنة التعليم أو بسبب اتصاله الدائم مع بعض الموظفين الموجودين على مستوى مركز السلطة [1]، فالاهتمام بأصحاب العلوم والمعارف يمكن أن يتخذ أشكالا متعددة، فهناك من العلماء من انظم إلى مجالس الأمراء في بعض إيالات الدولة، ومع مرور الوقت غدوا شخصيات ذات رفعة ومكانة على مستوى الدولة بعد أن يتبوأ أولئك الأمراء سدة الحكم. [2] .

كما أن هناك عددا من العلماء كانوا من ضمن المقربين إلى أحد الباشوات ويعملون كمرشدين لهم في أمور الشرع الشريف، وبعد فترة يُعهد لهم بالتدريس في المدرسة التي أوقفها ذلك الباشا أو الوالي أو يساعدهم على الأقل بسبل مختلفة للدخول إلى الكادر العلمي حيث يستطيعون تأمين ترقيات لهم مع مرور الوقت ولكن في هذه الحالة يكون البقاء في المنصب والاستمرار في وظيفة التدريس أمر غير ثابت ولا مضمون ، فهو متوقف على عوامل منها سمعة المدرس بين الناس ووفرة الوقف المخصص لذلك والظروف السياسية [3] أما في الأرياف فإن المدرس غالبا ما كان يتمتع بحرية أكثر من زملائه لأنه لم يكن يخضع لرقابة أوتسمية رسمية ، ويشاركهم في هذه الميزة مدرسوا الزوايا والتكايا [4] .

كان بعض العلماء يجمعون أكثر من وظيفة واحدة فمثلا كانوا يجمعون التدريس إلى وظائفهم الرسمية كالإفتاء والقضاء، وفي هذه الحالة يصبحون هم كبار الأساتذة في البلاد لأنهم في الغالب من ذوي الخبرة والمعرفة في المسائل العلمية، لذلك كانت حلقات دروسهم ملاذ الطلبة والعلماء الآخرين الراغبين في الزيادة المعرفية ونيل الإجازات بعد ختم البرامج [5].

وفي بعض أقاليم الدولة العثمانية كان بإمكان بعض المدرسين في المدارس المتوسطة أن يعينوا لمنصب " أمين الفتوى " في المدرسة التي هم فيها، ومنهم من أصبح مفتشا بأوقاف المدينة التي يدرس فيها أو بأوقاف الحرمين، وهناك حالات كان فيها مدرس المدرسة بإحدى المدن هو في الوقت نفسه مفتيا بالمدينة، وفي بعض الأحيان عندما يبلغ المدرس رتبة الصحن كان يتم تعيينه في منصب القضاء، وفي العادة

1- جب وباوون: المرجع السابق ، ج1 ، ص 216.

2- ثريا فاروقي: العلم والعلماء والدولة ، المقال السابق ، ص 190.

3- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 323 .

4 - نفسه ، ص 323.

5 - نفسه ، ص 324.

فإن مدرس الصحن كان يحصل على قضاء من الدرجة الثانية أو الثالثة أي في المدن غير الرئيسية بالدولة[1] .

قد يشتهر أمر بعض المدرسين في وقت واحد ويُذاع صيتهم فيتنافسون فيما بينهم، فينتج عن ذلك حركة تعليمية مفيدة ويجد الطلاب فيه مجالا فسيحا للاختيار والحكم على أساتذتهم، وعلى سبيل المثال كان في الجزائر بالجامع الكبير في مركز الإيالة حوالي تسعة عشر أستاذا ومدرسا، وشهدت مراكز التعليم بهذه الإيالة حركة علمية نشطة عبرت عن مكانة العلم والعلماء لدى شريحة واسعة من رعايا الدولة العثمانية طيلة القرن السادس عشر الميلادي وحتى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي [2] .

وانطلاقا من هذا يمكننا القول: بأن العالم المدرس في الفكر العثماني لا يقتصر على الشخص الذي يتولى مهمة التدريس في المدارس فقط، وإنما تعداه إلى كل عالم مدرس له القدرة على الجمع بين التدريس ومناصب دينية أخرى كالإمامة في المساجد والخطابة والوعظ والقضاء والإفتاء والتولية على الأوقاف.

كان أغلب المدرسين علماء بالفقه والتفسير والحديث وشتى فروع الشريعة الإسلامية، ويعدون من أهم أعضاء هيئة العلماء ويطلق على مدرس الصبية اسم " خواجة " أما المدرسين المتواجدين بالمدارس الشرعية المتوسطة فإنه يطلق عليهم اسم " الشيخ " أما بالمدارس العليا " الصحن والسليمانية " فقد كان يقوم بالتدريس فيها كبار المدرسين والشيوخ والعلماء، وقد تختلف هذه التسميات حسب أقاليم الدولة العثمانية [3] .

لقد نصّت قوانين نامة السلطان "محمد الفاتح" بشأن رتب المدرسين ومرتباتهم التي يجب أن تخضع لدرجات المدارس فيكون أجر الملازم في البداية عشرين آقجة ثم يرقى بعدها إلى مدارس بخمس وعشرين آقجة ثم ثلاثين وبعدها خمس وثلاثين ، فأربعين آقجة ثم خمس وأربعين ثم خمسين آقجة، ويتصدر المدرس الذي يتقاضى خمسين آقجة على كل الآغوات، وإذا درس في الصحن تولى قضاء بخمسمائة آقجة ويُرقى بعدها إلى مقام قاضي العسكر، أما المدارس الخمسينية – أي التي يتقاضى مدرسوها خمسين آقجة – فإنها ترد أيضا بأسماء أخرى مختلفة وهي: مدارس "الداخل" والخارج" و"الصحن"، و يعتبر مدرسوا مدارس الصحن أي الذين يتولون التدريس في المدارس الثماني ذات المستوى العالي في كلية الفاتح من كبار

1- كلاوس شوارتر: العلماء في الدولة العثمانية منتصف القرن السابع عشر الميلادي " دراسة في كتاب: محمد شيخي أفندي، وقائع الفضلاء ، مراجعة رضوان السيد ، مجلة الاجتهاد، العدد 5 ، 1989، ص 211.

2- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 325 .

3- للتوسع ينظر، جب و باوون : المرجع السابق، ج2 ، ص 211.

العلماء، وتأتي مرتبتهم في التشريفات الرسمية قبل أمراء السناجق، ويضاف إلى هذا التصنيف مدرسوا " مدرسة آيا صوفيا "[1] .

وبالنسبة لأجور المدرسين والمعلمين في باقي إيالات الدولة العثمانية فليس ثمة قوانين أو تقاليد ثابتة يُستند عليها في هذا الشأن، وقد تحدثت بعض الأبحاث عن كون الأوقاف هي مصدر كل شيء ، ومنها من اعتبرت أن نفقات التعليم الابتدائي كانت هيِّنة جدا لا تكلف الدولة شيئا ولا تكلف الآباء أيضا إلا مبلغا زهيدا ، وفي إيالة الجزائر مثلا اعتبر البعض أن التعليم كان مجانيا وحرا وأنه كان نموذجا للمشاريع الاجتماعية والعلمية التي تتم بأبسط النفقات [2]، ويبدو أن الباي "محمد الكبير" بالغرب الجزائري قام في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي بمأثرة فريدة من نوعها إذ خصص رواتب شهرية دائمة للأساتذة والطلبة يأخذونها من أموال الأحباس بعد أن شيّد مدرسة ومسجدا مما انعكس ذلك إيجابا على أهل العلم وشؤون التعليم [3].

أما في بلاد الشام فقد اختلفت وتنوعت مصادر المال عند العلماء ، فمنهم من عاش فقيرا معدما ، ومنهم من ورث ثروة طائلة ومنهم من أمّن حياته بالهبات من الأفراد والمؤسسات أو الدولة، فرغم تقارب المؤسسات الدينية مع الدولة إلا أن هذه الأخيرة لم تكن المسؤولة عن المدارس ماديا، وإنما ألقيت على عاتق المحسنين من سلاطين وولاة وأعيان البلاد ووجهاء التجار وكبار العلماء وأهل الخير [4] ، كما كانت هناك أعطيات وهبات خاصة لشيوخ الأزهر وعلمائه وعلماء مكة والمدينة ، وكان أجر المدرس في إستانبول يعادل مرتين تقريبا أجر السباهي وأربعة أضعاف أجر الإنكشاري [5] .

ومما يلاحظ أن علماء الحقبة العثمانية مهما سما مقامهم العلمي والمادي كانوا حريصين على الحصول على مناصب في التدريس نظرا لشرف المهنة دينيا واجتماعيا من جهة، ولأنها هي التي صنعت لهم الشهرة وأظهرت علمهم ومقامهم من جهة أخرى، فارتفع شأنهم ومقامهم لاسيما أنهم يعتبرون من أصحاب العلم والفضيلة.

1- للتفصيل أكثر ينظر، قوانين نامة السلطان محمد الفاتح ، من كتاب خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص 539.

2- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 327 .

3-أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم الشيخ المهدي البوعبدلي، علم المعرفة للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2013، ص 143.

4 - ندى زاهد الصعيدي: المرجع السابق ، ص ص 70،72،73 .

5 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج2 ، ص 333.

من بين المعايير التي تلعب دورا هاما في شهرة المدرس على حساب آخر تخصصه في حقل معين من حقول المعرفة وثقافته الموسوعية المرفقة بالعديد من إجازات العلماء له، بالإضافة إلى فصاحته التي تجلب له الطلبة والطريقة التي كان ينتهجها معهم، فإما أن يحببهم بالعلم والتعلم وإما أن ينفرهم منها، فكان بعض المدرسين يسلكون مع طلبتهم مسلكا تربويا فتزدحم بذلك حلقاتهم بأماكن التدريس المتنوعة[1].

والجدير بالذكر أنه ابتداء من القرن 16م تم تطبيق نظام جديد في وظائف التعليم بالمدارس العثمانية عُرف بنظام " الملازمة "[2]، بسبب تخرج عدد معتبر من الطلبة من المدارس العثمانية ، ومع أن هذا النظام كان يشكل الأساس في تشكيلات الهيئة العلمية ، وبما أن عدد المتخرجين من المدارس العثمانية لم يكن كبيرا في البداية فإنه لم يطبق في أوانه ، ولكن ابتداء من عهد السلطان "سليمان القانوني" عندما كثر عدد المتخرجين ووقعت بعض المخالفات عرضوا شكواهم على السلطان الذي كلف قاضي عسكر الروم أيلي آنذاك " أبو السعود أفندي " بالنظر فيه [3] .

أعاد "أبو السعود أفندي" تنظيم هذا النظام ، وأقر بموجبه عددا معينا من الملازمين لكل واحد من الذين يتولون أحد المناصب الهامة في تشكيلات الهيئة العلمية، ووفق ذلك الأساس أصبح لشيخ الإسلام ومعلمي السلطان وقضاة العسكر ونقيب الأشراف وقضاة الحواضر الكبرى والمفتين وكبار المدرسين في المدارس الكبرى الحق في اصطحاب عدد معين من خريجي المدارس في مناسبات شتى ليكونوا ملازمين له وبذلك يبدأ الملازم مرحلة التدريب العملي التي تؤهله للدخول في سلك التدريس والقضاء، وقد تعاقب السلاطين على إصدار فرمانات للمسؤولين تحثهم على ضرورة التمسك بنظام الملازمة الذي يشكل الأساس في سلك أهل العلم [4] .

كان من الأعراف الجارية عند العثمانيين سواء في تشكيلات الهيئة العلمية أم الأخرى أن يتم التعيين في الوظائف المختلفة بناء على توصية ومرجع معتمد، وأحيانا كان يتم عزل المدرس من وظيفته عزلا نهائيا قبل إتمام مدة وظيفته في حالة ثبوت ضعف كفاءته العلمية وتغيبه عن الدروس أو عدم انسجامه مع شيخ الإسلام أو مع القضاة أوالمتولي على شؤون الوقف وغيرهم، وكل هذه الإجراءات

1- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 1، ص 324 -342، وأيضا أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ج2، ص 334.

2- **الملازمة:** مصطلح يدل على مدة التدريب العملي التي يقضيها الملازم بعد تخرجه من المدرسة إلى أن يتم تعيينه في احدى وظائف التدريس أو القضاء ، ينظر ، عصمت عبد المجيد بكر : المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1971، ص 14 .

3- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 288 .

4- عصمت عبد المجيد بكر: المرجع السابق ، ص 14.

كان يتولاها قاضي العسكر حتى القرن السابع عشر الميلادي، ثم لم تلبث أن تحولت الإجراءات الخاصة بكبار رجال الهيئة العلمية بعد ذلك إلى شيخ الإسلام [1] .

وفي إستانبول التي تعتبر أكبر المراكز العلمية والثقافية في العالم الإسلامي وعاصمة الدولة، فقد كانت تتاح للملازمين فرصة الاتصال ببعضهم البعض وتبادل الآراء والأفكار حول أعمالهم ومن ثم تتجدد الرؤى ويصبح الملازم بفضل ذلك مطلعا على ما يجري في كافة الممالك العثمانية، غير أن قلة الرواتب التي يتلاقاها الملازمون تعتبر من عيوب هذا النظام، وإن كان أهل العلم إجمالا خلال تلك الفترة يحصلون على رواتبهم من الأوقاف [2] .

ومن جانب آخر حصل العلماء بشكل عام على العديد من الامتيازات ، فقد كانوا يشرفون على مراقبة القانون والقضاء والشؤون الدينية والتعليم بدون أي تدخل من الدولة ، كما كان بإمكانهم نقل ممتلكاتهم وحتى درجاتهم من جيل إلى جيل حتى شكلوا طبقة وراثية حقيقية [3]، وكان أول امتياز حصلت عليه تلك الشريحة الهامة من المجتمع هو نقل هذه الامتيازات إلى عائلاتهم بموجب ما أقره السلطان " مراد الثاني " لصالح أبناء "المولى الفناري" فكان يتم تعيين أبناء وأحفاد هذا المولى مدرسين براتب يومي قدره أربعين آقجة، ثم استفادت من هذه الامتيازات سائر عائلات العلماء الآخرين [4].

لقد أدى ذلك القانون الذي سنّه السلطان" مراد الثاني " إلى حدوث عواقب وخيمة أدت إلى ضعف الحياة العلمية في الدولة العثمانية، بعد ما فُرض على التدريس والفتوى والقضاء أنصاف العلماء والجهال من ذوي الجاه والنفوذ [5] ، فقد تمكنت بعض العائلات ذات السلطة والمكانة أن تستأثر لمدة طويلة من الزمن على أرفع المناصب في تشكيلات الهيئة العلمية، ولعبت سياسة المصاهرة بين تلك العائلات دورا كبيرا في زيادة قوتهم ونفوذهم[6]، أما من يرغب في الالتحاق بسلك العلمية من خارج هذه الحلقة فكان عليه أن يثابر ليلا ونهارا حتى يحقق ما يريده، مع أن الواجب يفرض على العلماء والمدرسين تقديم العلم للجميع من دون انتظار الحصول على مزية أو منفعة أو المطالبة بامتيازات معينة.

1- عصمت عبد المجيد بكر: المرجع السابق ، ص 14.

2- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 290 .

3- برنارد لويس: المرجع السابق ، ص 181.

4- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 286 .

5- عاشق جلبي: المصدر السابق ،ص 16

6- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 287.

ويمكننا القول أن الاستئثار بهذه الامتيازات لم يكن على سبيل الرشوة أو الواسطة، وإنما كان امتيازا معترفا به قانونيا فيما يخص أبناء العلماء وهكذا وصل الكثيرون إلى أعلى المراتب في طبقة الفقهاء من غير العلماء الفعليين، وإذا أراد أحد المدرسين أن يصبح قاضيا كان يمكنه ذلك بما يلائم مركزه، والملاءمة هنا نسبية كون وظيفة القاصي في الأصل أفضل من وظيفة المدرس من حيث المرتب خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار منح القاضي الخاصة ومصاريفه الخارجية، فالمدرس الذي يتقاضى خمسين آقجة يمكن أن يحصل على مركز قاض بمرتب مائة وخمسين آقجة تقريبا، ومدرس صحن الثمانية الذي يتقاضى ستين آقجة يمكنه أن يُعيّن قاضيا بمركز ملاّ كبير وبمرتب قدره خمسمائة آقجة [1].

لقد شكلت هذه الامتيازات مع مرور الوقت أحد العوامل الرئيسية للتخلف والتراجع الذي أصاب شريان المؤسسات العلمية بصفة عامة، فإذا كان انتقال المهنة من الأب إلى الابن قد انطوى على عدة جوانب إيجابية فإنّه في الوقت نفسه حمل في طياته بذور فنائه وزواله، فمن الأمور النافعة أن ينشأ الابن في جوّ عائلي مفعم بمختلف العلوم يُمكّنه من إدراك العديد من المعارف والعلوم والمسائل الهامة في صغره ، وكان بإمكانه أيضا أن يحصل على الكتب التي يرغب فيها والتي قلّما توفرت لنظرائه من الدارسين، ولكن أن تمنح تلك الامتيازات لأحد لا لشيء إلا لأنه ابن أحد العلماء فذلك هو الخلل بعينه وكان من مسببات التقهقر والتراجع لذلك كانت النتيجة أن تردت هذه المهنة واهتزت أوصالها من الداخل بشكل خطير جدا [2] .

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعدد أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف الحياة العلمية في الدولة العثمانية ابتداء من أواخر القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر ووفق ما تعرض له بعض الباحثين المختصين، ونذكر منها:

- اختصار دور المدارس على تخريج موظفي الهيئة العلمية التابعة للدولة.
- شيوع الرشوة والمحسوبية في شراء الملازمة مما أدخل على المهنة الكثير من الدخلاء و أنصاف المتعلمين والجهلة [3] .

1- أكرم كيدو: مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة هاشم الأيوبي، منشورات جروس برس، طرابلس ، لبنان ، ط 1 ، 1992 ، ص 16.

2- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 287.

3- عاشق جلبي : المصدر السابق، ص 22.

• ظاهرة توريث المناصب العلمية باستعمال قوة القانون " قانون أبناء الموالي " الذي ألحق ضررا جسيما بالحياة العلمية العثمانية.

ويرى بعض الباحثين أن أسباب فساد الهيئة العلمية له جذوره ويختلف اختلافا كبيرا عما يتصوره البعض، ومن ذلك:

• أن الحياة العلمية والفكرية في العالم الإسلامي كانت قد فقدت بريقها وانطفأت جذوتها قبل مائتي عام على الأقل قبل مجيء العثمانيين، ثم ساهم المغول في ذلك بعدما قضوا على عاصمة الخلافة العباسية بغداد عام 1258.

• وجود التشيع الصفوي المعتمد على دعاية شيعية مكثفة وممنهجة منذ أواخر القرن الخامس عشر وهو ما جعل الدولة العثمانية مضطرة إلى تسييس النشاط العلمي فيها [1].

• طبيعة تركيبة الأيديولوجية العثمانية القائمة على المركزية وهيمنة الدولة وأسلوب التفكير المرتبط بذلك، فالمعروف أن المدارس العثمانية كانت مؤسسات تعمل في الغالب على إعداد موظفين للانخراط في العمل الرسمي وكان يُنظر إلى رجال العلم أنهم جزء من النظام البيروقراطي في الدولة، ولهذا ظلوا تابعين للسلطة المركزية يحترمون أهدفها، ومن ثم فإنه يمكننا القول إن العثمانيين لم يكن لديهم مناخ علمي وفكري مستقل عن السلطة مثلما كان سائدا خلال العهدين الأموي والعباسي وحتى السلجوقي [2].

5- الطـــلبـــة:

كان الأطفال يتوجهون إلى مكاتب الصبية في سن تتراوح ما بين أربع إلى خمس سنوات، وكانت مدة الدراسة خلال هذه المرحلة تستمر لمدة أربع سنوات وكانت مكاتب الصبية مختلطة بين الذكور والإناث ويجلسون في غرفة صفية واحدة ولكن بشكل منفصل إلا أن معظم الإناث لا يواصلن الدراسة بعد هذه المرحلة، مع أن هذا الأمر يختلف نسبيا في بعض أقاليم الدولة العثمانية، بينما كان الكثير من الذكور يواصلون دراستهم في المدارس التقليدية التي كانت مدة الدراسة فيها تتراوح ما بين ثماني إلى عشر سنوات [3].

كان طلاب مدارس الصحن يدعون " دانشمند " فيما كان يدعى باقي طلبة المدارس الأخرى بـــ" صوفتا" وبهذه المدارس كان الطلبة يدرسون التفسير والفقه وعلم الكلام واللغة العربية، أما بعد تأسيس

1- عاشق جلبي: المصدر السابق، ص ص22-23.

2- نفسه، ص 23.

3- أحمد صدقي شقيرات: المرجع السابق، ج1، ص 208.

مدارس السليمانية أصبحت مدراس الصحن من المدارس المتوسطة، والسليمانية أصبحت من المدارس العليا التي يدرس فيها الطالب العلوم الشرعية والطب والرياضيات وغيرها من العلوم في مختلف الاختصاصات، وبعد اتمام مرحلة الدراسة بالمدراس السليمانية كان بإمكان المتخرج أن يختار العمل في إحدى الوظائف[1] التالية:

- أن ينخرط في صفوف الجيش برتبة ضابط.
- بإمكانه أن يصبح قاضيا.
- أن يكون مدرسا.

والجدير بالذكر أنه لم تكن هناك امتحانات للطلبة بالمفهوم العصري، بل كان المدرس يمتحن طلبته بطرق ذكية تجعله يكتشف مواهبهم ويتأكد من مدى استيعابهم للدرس وتفاعلهم معه، فيطرح على الطلبة مجموعة من الأسئلة الشفوية الوجيهة ثم يستمع لإجاباتهم، أو عن طريق مدى نجاحه في المناظرة الفكرية مع زملائه، وإذا رأى المدرس من طالبه الاجتهاد في طلب العلم فإنّه كان يجيزه ويمنح له شهادة شفوية أو كتابية تثبت جدارته لتدريس " كتاب " أو " مجموعة كتب معينة " أو مواد علمية محددة يدرسها له مع الطلبة وكان هذا حال معظم الطلبة في إيالات في الدولة العثمانية المخلتفة [2] .

وفي الواقع لم تكن تلك الإجازة تمنح دوما لطالب العلم المجتهد أو لعالم من العلماء، وإنّما تدهور أمرها مع الزمن، فمنحت لأطفال بعض العلماء تكريما لآبائهم أو لأصدقاء بعض العلماء أو المقربين منهم دون أن يكونوا قد درسوا إطلاقا على يد عالم مانح الإجازة، وفي حالة تعيينه مدرسا فإنه يتم تعيينه في بادىء الأمر بمدارس حاشية التجريد، ثم يتدرج مع مرور الوقت من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى الدرجات [3] .

وخلاصة القول إن الدولة العثمانية اهتمت كثيرا بتدريس العلوم الدينية الشرعية على حساب العلوم العقلية في مختلف المؤسسات العلمية، صحيح أن هؤلاء المدرسين كان لهم باع كبير في مجالاتهم وميادين معارفهم، وبذلك انتقلت هذه العلوم الشرعية والمؤلفات الكثيرة من جيل إلى جيل فحافظوا بذلك على الهوية الإسلامية للدولة العثمانية، لكن الحجر على العلوم العقلية كان له عواقبه الوخيمة على مستقبل الدولة خلال القرون التالية.

1- أكرم كيدو : المرجع السابق ، ص 15 .

2- اكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 288.

3- أحمد صدقي شقيرات : المرجع السابق ، ج1 ، ص 208.

6- موظفو الهيئة العلمية في النظام البيروقراطي

أ- قضاة العسكر

يُعرف القضاء في الشرع الإسلامي بأنه الفصل بين الناس في الخصومات والاختلافات الناشئة بينهم وفق الأحكام الشرعية المستنبطة من مصادر الشرع الشريف (1)، والنظام القضائي العثماني هو امتداد للنظام القضائي المتبع في الدول الاسلامية السابقة، وقد أرادت الدولة العثمانية أن يكون نظامها القضائي الوجه الحقيقي لها، ولهذا أبدت اهتماما كبيرا به وجعلت المعيّنين في سلك القضاء ضمن هيئة من الهيئات الثلاث (السيفية ، القلمية، العلمية) (2) .

مثّل القضاة في الدولة العثمانية الدّعامة الأساسية في البنية الإدارية، وهم بمثابة العمود الفقري للإدارة المحلية، وقد نظرت الدولة إلى هذا المرفق الحساس نظرة موضوعية و لم تسمح لغير المؤهلين علميا بتولي مناصبه، فوضعت نظاما دقيقا لتعيين القضاة وترقياتهم ومتابعة أعمالهم (3) .

لقد عُرفت هذه الوظيفة في الدولة العثمانية منذ عصر السلطان "أورخان"(1326-1362م) حينما طلب السلطان من علاء الدين الأسودي (4) أن ينتخب قاضيا للفصل في القضايا الشرعية، فعيّن الشيخ " خليل الجندرلي" في وظيفة قاضي العسكر (قاضي الجيش) وألحقه بمعية السلطان(5)وتذكر المصادر التاريخية على أنه أول قاض عسكر في الدولة العثمانية (6) ، وقد عُيّن لهذه الوظيفة عندما كان قاضيا على مدينة

1- زيدان عبد الكريم: نظام القضاء في الشريعة الإسلامية ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1989 ، ص 25.

2- فاضل بيات: النظام القضائي في الولايات العربية في العهد العثماني، ضمن كتاب الأمة العربية في العصر العثماني، مج 5، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 2007، ص 171.

3 - عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1980، ص 421.

4- **علاء الدين الأسودي**: اشتهر عند العثمانيين بـ" قره خواجة " سافر إلى بلاد العجم ودرس على يد علمائها وعند عودته عينه السلطان أورخان مدرسا في مدرسة أزنيق بعد وفاة تاج الدين الكردي ، ينظر طاشكبري زاده : المصدر السابق ، ص 9 .

5- مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية " دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى الغاء الخلافة العثمانية " من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات 1517-1924، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000 ، ص ص 133-134.

6- ورد في الشقائق النعمانية أن السلطان أورخان ذهب إلى بيت المولى " علاء الدين الأسود " لأجل زيارته، ولما دخل داره وجد المولى المذكور يصلي في منزله، فتوقف ساعة وقال لبعض الطلبة الحاضرين هناك أريد أن أصلي أيضا، فتقدم المولى خليل وصلى هو والحاضرون خلفه ولما خرج المولى علاء الدين من بيته قال له السلطان الرعايا يتحاكمون إلي وأنا على السفر ولا علم لي بالأحكام الشرعية ، فعيَّن لي واحدا من طلبتك ليسافر معي ويحكم بين الناس عند الحاجة فقال المولى خذ معك واحدا من الحاضرين ، فتضرع الكل إليه ليرد عنهم هذه المصلحة ، فقال له السلطان عين واحدا منهم آخذه جبرا ، فعين المولى خليل=

بروسة من طرف السلطان " مراد الأول " (1362–1389م) سنة 1363م ثم أصبح وزيرا أعظما، وبقي في هذا المنصب إلى غاية وفاته، ويُعد أحد مؤسسي ومنظمي تشكيلات الدولة العثمانية [1].

ومن هنا يمكننا القول أنه لما زادت أعباء العمل القضائي على كاهل القاضي استحدثت الدولة وظيفة قضاء العسكر في بداية عهد السلطان مراد الأول، وهناك تشابه كبير بين منصب قاضي العسكر عند العثمانيين ومنصب قاضي القضاة زمن الدولة العباسية [2] إذ أسسوا هذا المنصب بما يوافق تركيب الدولة من حيث الأساس وترمز لفظة " قضاء العسكر " إلى الهوية التي يتميز بها هذا الجهاز الذي تأسس قبل تأسيس مؤسسة المشيخة الإسلامية بحوالي ثمانين(80) سنة والغاية المرجوة منه هي مواجهة احتياجات الجنود العسكريين [3] .

وحتى عام 1480م كان هناك منصب واحد لقضاء العسكر يشرف على جميع أرجاء الدولة العثمانية، وحينما توسعت حدود الدولة بشكل ملفت للانتباه وازدادت المهام الملقاة على عاتق قاضي العسكر أُضيف إليه قاضي عسكر أخر في أواخر عهد السلطان محمد الفاتح، ليكون كل واحد منهما مسؤولا عن جهة معينة من جهات الدولة، بمعنى يوجد "قاضي عسكر الأناضول وقاضي عسكر الروم أيلي "، وفي عهد السلطان "سليم الأول" (1512–1520م) وإثر إلحاق شرق وجنوب الأناضول بالدولة تَمّ استحداث منصب قضاء عسكر ثالث تحت اسم " قضاء عسكر العرب والعجم " سنة 1516 م وكانت "ديار بكر" مركزا له وعُهد به إلى العالم المشهور " ادريس البدليسي " واُلحقت به بلاد الشام ومصر بعد ضمهما إلى مجال الدولة العثمانية ونقل مقره إلى عاصمة الدولة " استانبول" ولكن لم يمر

المذكور فذهب وهو يبكي ، وفي رواية أخرى أن المولى المذكور كان قاضيا في أواخر سلطنة السلطان عثمان الغازي ببلدة بيلجيك ، ولما فتح السلطان بلدة أزنيق نصبه قاضيا بها ثم عينة مرة أخرى قاضيا بمدينة بروسة ولما جلس السلطان مراد الغازي على سرير السلطنة جعله قاضيا للعسكر ثم جعله وزيرا و اميرا للأمراء. ينظر طاشكبري زاده : المصدر السابق ، ص 10 .

1- يلماز اوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ،ج 2 ، ص 477-478.

2- **قاضي القضاة:** أحد الألقاب الرسمية التي أُطلقت على رئيس السلطة القضائية، وكان الخليفة العباسي هارون الرشيد (786-808م) قد استحدث منصب قاضي القضاة على رأس السلطة القضائية في الدولة ، وكان صاحب هذا المنصب هو أعلى منصب قضائي توكل إليه تأدية وظائف إدارية ، وباستحداث هذا المنصب استمد القضاء الشرعي قوة جديدة إذ أصبحت علاقة قاضي القضاة بالمؤسسات الرسمية الأخرى أشبه بعلاقة الوزير بالخليفة ، وشهد القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي إرساء قواعد الشرع الإسلامي نتيجة الحاجة الملحة لوجود هيكلة شرعية متماسكة وكان عمل أولئك المشرعين واسعا وشاملا وأصبحت تلك المؤسسة القضائية جزء أساسي وجوهري من طبقة العلماء التب ترتكز على التراث الإسلامي وتوسعت اختصاصاتها مع مر الوقت . للتوسع أكثر ينظر، أحمد صدقي شقيرات : المرجع السابق ، ج1 ، ص 101-102.

3- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ج 1، ص ص 299-300 .

وقت طويل حتى ألغي هذا القرار وبقي قضاء الروم أيلي والأناضول مستمرين إلى نهاية الدولة العثمانية، وأصبحت العراق وبلاد الشام والحجاز ومصر والحبشة والأناضول تابعة إلى قضاء عسكر الأناضول ، فيما بقيت باقي الأقاليم " الولايات" تابعة لقضاء عسكر الروم أيلي [1] ، وكان هؤلاء القضاة مستقلون بمناصبهم حتى مطلع القرن السادس عشر الميلادي، ويعتبر قاضي عسكر الروم أيلي أعلى مرتبة من قاضي عسكر الأناضول ثم يأتي بعد ذلك قاضي استانبول [2] .

ونظرا لكون قضاة العسكر من الأعضاء الأصليين في الديوان الهمايوني فقد تضاعفت صلاحياتهم ومسؤولياتهم، ونصّت قوانين نامة للسلطان "محمد الفاتح" بشكل صريح على مترلة قضاة العسكر في الديوان الهمايوني والصلاحيات التي يتمتعون به [3] .

يفسر بعض المؤرخين سبب توجه الدولة إلى إقرار منصب ثان في قضاء العسكر إلى خشية أحد الصدور العظام "قرمان محمد باشا" أن يتراجع نفوذه بجانب نفوذ قاضي العسكر، فاقترح على السلطان "محمد الفاتح" أن يستحدث منصبا ثانيا لوظيفة قاضي العسكر خاص بمنطقة الأناضول لتخفيف العبء على قاضي عسكر الروم أيلي وأن يتقاسم الاثنان الاختصاصات التي كان يمارسها قاضي العسكر، فيختص أحدهما بقضاء الأناضول فيما يختص الآخر بقضاء بلاد البلقان وبقية الأقاليم العثمانية في أوروبا، وكان الدافع الخفي للصدر الأعظم من وراء هذا الاقتراح هو الحد من النفوذ الواسع الذي كان يتمتع به قاضي العسكر، وعمل السلطان " محمد الفاتح " بهذا الاقتراح وتَمَّ إنشاء المنصب الجديد في سنة 1480 م قبل وفاة السلطان بسنة واحدة [4].

ومن الامتيازات التي تقررت لقاضي عسكر الدولة أن يُقام حفل رسمي عند تعيينه في منصبه، وكان على الصدر الأعظم أن يحضر هذا الحفل من باب التقدير والتكريم ولا يجوز له أن يُنيب أحدا عنه في

1- فاضل بيات: النظام القضائي في الولايات العربية في العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص 171-172 .

2- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ج 1، ص 300 .

3- ورد في قوانين نامة السلطان محمد الفاتح مايلي " يتقدم في الجلوس من أهل الديوان الوزراء على قضاة العسكر وهؤلاء على الدفتردارية ويليهم آغا الإنكشارية ثم آغاوات الركاب وأمير العلم ورئيس البوابين وفي الأخير يأتي أمير الآخور ... فإن اجتمع الديوان على نطاق ضيق بحضور الوزراء وقضاة العسكر والدفتردارية والنيشانجي يجلس الوزراء في الصدر وعلى أحد جانبيهم قضاة العسكر، فالدفتردارية وعلى الجانب الآخر النيشانجي ... يصدر قضاة العسكر بيورلدي في كل ما يخص الدعاوى التي تتعلق بالشرع . للتفصيل أكثر ينظر، قوانين نامة السلطان محمد الفاتح ، الباب الأول في "بيان مراتب الأكابر والأعيان "، في كتاب خليل ساحلي أوغلي ، المرجع السابق ، ص ص 533-537.

4- عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 424.

حضور الحفل، وكان الصدر الأعظم يقدم لقاضي العسكر رداء التشريفة وكانت تخصص لكل عسكر عربة يستقلها في تنقلاته، وفي حالة الحرب يقدم لقاضي العسكر أطواغ تنصب أمام خيمته التي تكون مجاورة لخيمة السلطان وخيمة الصدر الأعظم (1) .

كانا قاضيا الروم أيلي والأناضول يُختاران في الغالب من العلماء الكبار المتضلعين في أمور الشرع الشريف، فقد كانا معاونين فعليين لشيخ الإسلام، فهما يليانه في المرتبة وكان قاضي عسكر الروم أيلي في الغالب ما يكون مرشحا لتولي مقام المشيخة الإسلامية، وفي أيام المناسبات الدينية كالأعياد يستقبل السلطان وقضاة العسكر واقفين عند دخولهم عليه، أما في أوقات الحرب فإن لهم الحق في الدخول على السلطان دون إذن (2) .

يتولّ قاضي العسكر أداء مهام عديدة، فهو يشرف على أعمال القضاة في سائر انحاء الدولة ويقوم بترشيح من يقع اختياره عليهم لشغل وظائف القضاء على اختلاف فئاتهم ويُراقب أعمالهم ويعد حركات تنقلاتهم وترقياتهم وتُعرض عليه التقارير التي يبعث بها إلى الأقاليم كما يشرف على أجهزة التدريس الواقعة في شتى أنحاء البلاد ابتداء من العاصمة نفسها وحتى أصغر التجمعات السكانية، وكان له ديوانه الخاص الذي يعقده بعد الظهيرة للنظر في شتى الأمور الإدارية والقضائية المعروضة عليه (3).

وقد أشار "عين علي أفندي" في خاتمة رسالته لمرتبات القضاة التي كانوا يحصلون عليها لقاء الأعباء التي يقومون بها، على النحو التالي:

- أجرة وظيفة قاضي عسكر الروم أيلي 572 آقجة يوميا.
- أجرة وظيفة قاضي عسكر الأناضول 563 آقجة يوميا، ولكل واحد منهما عند تقاعدهما 100 آقجة يوميا.
- للقاضي المنفصل عن قضاء إستانبول 120 آقجة، وقد أعطي بعضهم رعاية 200 آقجة يوميا.
- لكل من قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة وبروسة وأدرنة إذا ما تقاعدوا 100 آقجة وللبعض منهم 120 آقجة يوميا.
- لمن تقاعد عن مولوية إحدى الأقضية الكبيرة من غير هؤلاء 90 أو 80آقجة يوميا (4).

1- عبد الرزاق إبراهيم عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية 1517-1798، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص 52.

2- يلماز أوزتونا : المرجع السابق ، مج 2 ، ص 478.

3- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، مج 1 ، ص 301.

4- عين على أفندي: رسالة موظفي آل عثمان ومراتبهم، في كتاب خليل ساحلي أوغلي ، المرجع السابق ، ص 680.

كانت تقوم بالقرب من مكتب قاضي العسكر أجهزة فنية وإدارية يعمل فيها موظفون بمثابة مساعدين له، أُطلقت عليهم تسميات مختلفة منها المطلبجي والتطبيقجي والمكتوبجي، كما كان يحضر ديوانه الخاص شخصان من العلماء ممن جاءوا إلى إستانبول لقضاء فترة الملازمة يجلسان إلى جانبيه، ويتوليان مساعدته في الاستماع إلى الدعاوى[1]، وابتداء من أواخر القرن السادس عشر تزايد نفوذ شيخ الإسلام أمام نفوذ قضاة العسكر حتى أصبح أمر تعيينهم منوطا بطلب من شيخ الإسلام [2] .

ولابد من القول بأن قضاة العسكر كانوا يعرضون تعييناتهم والأمور الشرعية والقضائية الخاصة بمنطقة كل واحد منهم على السلطان في أيام العرض عقب انتهاء أعمال الديوان الهمايوني ، وكانوا في عرضهم يقرأون دفاتر القضاة " أقضية دفترلري" التي يسجلون فيها أسماء القضاة المرشحون والمقترحون للتعيين في إحدى مناصب القضاء حسب دورهم ووفق أقدميتهم ومراتبهم في ملازمة مجلس قاضي العسكر [3]، أمّا عن المدة العرفية لبقاء قضاة العسكر في مناصبهم حتى القرن السابع عشر الميلادي فهي سنتين متتاليتين ، ولكن تقلصت المدة بعد ذلك إلى سنة واحدة ليتم تعيين أحد قضاة العسكر القدامى أو قاضي عسكر جديد حسب التدرج الوظيفي في المؤسسة القضائية بالدولة [4] .

يلي قضاة العسكر في الدرجة والمركز " قاضي استانبول" ويطلق عليه اسم " استانبول أفنديسي " فقد كانت مدينة استانبول مقسمة إلى أربع وحدات إدارية وهي: استانبول العاصمة ، والمدن الثلاث " غلطة ، أيوب ، أسكدار" ويتمتع قضاة هذه المدن الثلاثة باستقلال قضائي عن قاضي استانبول[5] ، ولا يمكن لأيّ شخص أن يشغل مقام قاضي عسكر الأناضول بصورة فعلية ما لم يكن قد زاول وظيفة قاضي استانبول ، وهؤلاء القضاة الأربعة كانوا يحضرون جلسات الديوان الهمايوني يوما واحدا في الأسبوع يحلون محل قاضي العسكر ويقدمون مساعدة للصدر الأعظم بالنظر في القضايا، ويطلق على هؤلاء القضاة الأربعة اسم "قضاة التخت "لأنهم على مقربة من العرش السلطاني و لإقامتهم بصفة دائمة في استانبول ، ويتقاضى كل واحد منهم ما قيمته مائتاوعشرون آقجة وأُعطي بعضهم مائتي آقجة يوميا[6].

1- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، مج 1 ، ص 301.

2- نفسه ، ص 302.

3- سيد محمد السيد محمود: المرجع السابق، ص 412.

4- نفسه، ص 412.

5 - عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع السابق ، ج1 ،ص ص 426 - 427.

6- نفسه، ص 427.

أما القضاة من فئة الملا الصغار فكانوا يعملون في عشر مدن وهي " مرعش، بغداد، بوسنا سراي، صوفيا، بلغراد، عينتاب، كوتاهية، قونية، ديار بكر، فيلوبوليس " [1].

ب- شيخ الإســـــلام

الشيخ: يعود أصل هذه الكلمة وفق ابن منظور إلى الفعل " شاخ " ويُشتق منه أيضا: شيخا وشيوخة وشيخوخة وشيوخية وشيخوخية ، وجميعها تعني صار شيخا أي أسن وكبر في العمر ، والشيخوخةغالبا عند الخمسين من العمر إلى آخره ويقال شيخته أي دعوته شيخا للتبجيل [2] ، وقد ورد هذا المصطلح في القرآن الكريم بهذا المعنى في قوله تعالى:﴿ قالوا يا أيها العزيز إنّ له أبا شيخا فخذ أحدنا مكانه إنّا نراك من المحسنين﴾[3] ، وتطلق الكلمة أيضا على ذوي المكانة والوجاهة من علم أو فضل أو رئاسة من كبار العلماء ورجال الدين والأدب وعلى الأستاذ والعالم الكبير ورئيس القوم [4] .

وقد دخل لقب " شيخ " في تكوين عدد كبير جدا من الألقاب التركية والتي تشير جميعها إلى مركز الرئاسة أو الصدارة التي تميز أصحابها عن غيرهم، ففي مجال العلوم يشير اللقب المركب عادة إلى التخصيص فيقال، شيخ الحديث وشيخ الاقراء وشيخ الحرمين الشريفين وشيخ المؤرخين، شيخ المشايخ وشيخ الإسلام وشيخ العارفين وشيخ الزاوية وشيخ الطريقة [5] .

وهكذا جاء لفظ " شيخ الإسلام " مركبا من الناحية اللغوية من كلمتين " شيخ "و "إسلام" لُيقَال عند دمجهما " شيخ الإسلام" الذي أصبح أوسع الألقاب استعمالا، أما لقب شيخ الإسلام اصطلاحا فلا يوجد تفسير أجمع عليه المؤرخين أو الفقهاء، والتفسيرات الموجودة كلها تصب في إطار البعد التاريخي-الديني - الاجتماعي، ومن التفسيرات التي لاقت إجماعا ما ذكره المؤرخ العثماني "علي أميري" في دراسته التي كتبها لعلمية سالنامة، ومنها:

- أطلق لقب شيخ الإسلام على بعض العلماء في مدينة أو بلدة أو حاضرة من قبل أهل تلك المدينة أو الناس المحيطين بهم وذلك تكريما لعلمهم وفقههم مثل: أبو عبد الله بن عمر فخر الدين الرازي [6] .

1- أكرم كيدو: المرجع السابق ، ص 12.
2- جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور: لسان العرب ، مج 3 ، دار صادر ، بيروت .د. ذ. س . ن ، ص 32.
3- سورة يوسف ، الآية 78 .
4- أحمد صدقي شقيرات : المرجع السابق ، ج1 ، ص 126.
5- نفسه، ص 127.
6- أكرم كيدو: المرجع السابق، ص 25.

- أطلق لقب شيخ الإسلام تكريما لأشخاص نالوا اعترافا من جمهور الفقهاء بالفضل والعلم ومن أشهر هؤلاء: علي بن محمد بن إسماعيل الأسبيجاني [1] .
- أطلق لقب شيخ الإسلام على من أقر له أهل زمانه بأهلية الفتوى ونال شهرة عالية في هذا المجال ومثال ذلك: أبو المظفر رضي الدين محمد بن إبراهيم البرهاني [2] .
- ذهب البعض إلى القول بأن لقب شيخ الإسلام كان يطلق على أصحاب الفتيا أو الفتاوى أولئك الذين يفصلون في المسائل الخلافية ويبثون في الأمور التي تتعلق بالصالح العام، وجرى العرف على أن لقب شيخ الإسلام يطلق على من تصدر للإفتاء وحل مشكلات الأنام [3]، وفي الدولة العثمانية فإنه مع اتساع مساحتها كثرت الأعمال على قضاة العسكر وتشعبت مهامهم مع الوقت لذلك عمدت الدولة إلى استحداث هذا المنصب ليواكب التطورات الجارية ويخفف الضغط على قضاة العسكر [4].

تذكر الكتابات والمصادر التاريخية التي تناولت هذا الموضوع أن لقبي " شيخ الإسلام" و"المفتي " كانا يستعملان بالدلالة نفسها حتى نهاية القرن السابع عشر الميلادي، وبعد ذلك أصبح لقب شيخ الإسلام يستعمل على العموم للدلالة على المفتي الأكبر الذي يتبوأ قمة السلطة الدينية في الدولة العثمانية، فقد خضعت جميع الهيئات القضائية والدينية إلى سلطة مفتي استانبول بوصفه " شيخ الإسلام" وكان من مهامه المباشرة تثبيت موظفي الجهاز الديني في إستانبول في حين كان تعيين القضاة في الولايات من اختصاص قاضي العسكر [5]، بينما يصور بعض المؤرخين الغربيين " المفتي " بأنه القديس الأعظم وفي الوقت نفسه المرجع الديني والمفسر للقانون [6] .

يحظى "شيخ الإسلام" بمكانة هامة في الدولة العثمانية، فقد كان يلتمس معرفة رأيه الخاص في بعض المسائل الهامة من طرف الوزراء والصدر الأعظم وحتى السلطان في بعض الأحيان، كما كانت تعرض عليه مشروعات القوانين الوضعية قبل إقرارها بصفة نهائية للتثبت من مدى مطابقتها لمبادئ

1- أكرم كيدو: المرجع السابق، ص 25.

2- نفسه ، ص 25.

3- أحمد صدقي شقيرات: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 132.

4- عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 398.

5- شرف الدين موسى بن يوسف الأنصاري: نزهة الخاطر وبهجة الناظر، ج1، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1991، ص 43.

6- Ricaut Sir Paul, The present state of the ottoman empire , Harvard, Univ, library,1958, p 110.

الشريعة الإسلامية، وتحال إليه أيضا القضايا التي ينص الحكم فيها على تطبيق الإعدام وذلك قبل صدور الحكم بالتنفيذ [1] .

هناك نوع آخر من الاختصاصات الفقهية التي ينبغي على شيخ الاسلام الفصل فيها، وهي ذات أهمية كبيرة كونها تتعلق بالفتاوى التي تتناول موضوعات تتصل بالسياسة العليا للدولة، فكان السلطان لا يقدم على حرب حتى يصدر فتوى شرعية من شيخ الإسلام يقرر فيها أن أهداف الحرب لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وأيضا الفتاوى التي تجيز تنازل الدولة عن أقاليم عثمانية لصالح دول أجنبية وكذا الفتاوى التي يتم الإعلان فيها عن ضرورة عزل السلطان الحاكم لسبب أو لآخر [2].

وبشكل عام فإنّ القرارات والأحكام التي يصدرها السلطان يجب أن تخضع لمراقبة المفتي الذي يملك السلطة التقديرية على تكييفها لإرادة ورغبة السلطان قبل أن تصدر بصيغة مرسوم أو أمر شرعي ديني، فإنّ خالف الأمر ذلك فإن القرار سيلغى ويجرد من مضمونه ويفقد صيغته [3].

وبناء على هذه المهام التي يضطلع بها مفتي العاصمة وتقديرا للمسؤوليات الجسام التي كان يقوم بها رأت الدولة العثمانية أن تميزه عن بقية زملائه من رجال الإفتاء العاملين في مختلف الأقاليم والمدن الكبرى فأطلقت على مفتي العاصمة لقب " شيخ الإسلام " وبذلك أصبح الرئيس الفعلي للهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة وإن ظل السلطان هو الرئيس لهذه الهيئة من الناحية النظرية [4].

يُعين شيخ الإسلام في منصبه بناء على مرسوم سلطاني ويتم اختياره من بين المدرسين المشهورين بعلمهم وتقواهم، وقد وقع جدل كبير بين المؤرخين حول الفترة التي أُطلق فيها على مفتي العاصمة لقب "شيخ الإسلام"، فمنهم من يُرجع ذلك إلى فترة السلطان "مراد الثاني (1421–1451 م) الذي أطلق هذا اللقب على مفتي أدرنة عاصمة الدولة العثمانية وقتئذ، وتتفق المصادر التاريخية على اسم " المولى شمس الدين الفناري " كأول مفتي تولى وظيفة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية عام 1424م [5] .

1- عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 399.

2- تذكر المصادر التاريخية أن السلطان سليم الأول طلب من شيخ الإسلام زنبيلي علي أفندي اصدار فتوى تجيز له إعلان الحرب على مصر وكان السبب الظاهري لهذه الحرب اقدام حكام مصر على معونة الصفويين في حربها ضد السلطان العثماني سليم الأول في موقعة جالديران، وبعد طرح السلطان لسؤال الفتوى أجابه شيخ الإسلام بالإيجاب "نعم ". للتوسع ينظر، أكرم كيدو: المرجع السابق ، ص 110.

3- Ricaut Sir Paul, op.cit, p 110.

4- عبود العسكري: الوظائف الدينية في الدولة العثمانية " مؤسسة شيخ الإسلام نموذجا" د. ت. ن ، ص 2 .

5- نجم الدين الغزي: المصدر السابق ، ص 21.

ويرى البعض الآخر ومنهم المؤرخ الأمريكي " ليبر Lybyer " أن السلطان "محمد الفاتح" هو الذي أطلق لقب شيخ الإسلام على مفتي القسطنطينية بعد أن فتحها[1] في حين يرى فريق آخر من الباحثين أن السلطان "سليمان القانوني" (1520–1566م) هو الذي أطلق هذه التسمية وتفسير ذلك كثرة التشريعات والقوانين التي صدرت في عهده [2] .

هناك رأي آخر لكاتب شلبي الذي يعتبر أن " هزير باي Hizir bey" هو أول شيخ للإسلام، وكان قد عُين قاضيا في إسطنبول بعد فتحها مع ممارسته لشؤون الفتوى في آن واحد، وبعد وفاته سنة 1458 خلفه في منصبه قاضي إسطنبول " الملا خسرو "الذي بقي ملتزما بإصدار الفتاوى إلى جانب أدائه وظيفة القضاء حتى سنة 877هـ/1473 م وبعد ذلك أُعفي من اصدار الفتوى وأُسندت للملا "علي عربي" بالموازاة مع ممارسته لوظيفة التدريس ثم أصبح مركز الفتوى مستقلا، وكُلف به "الملا خسرو" مرة أخرى وبعد وفاته خلفة "الملا كوراني" سنة 885هـ/ 1480م [3] .

إنّ الرأي الراجح عند غالبية المؤرخين والباحثين أن " شمس الدين الفناري" (751–834هـ/ 1351–1431 م) كان أول فقيه يحمل رسميا لقب المفتي الأكبر، ويتضح ذلك من خلال الترجمة التي أوردها طاشكبرى زاده في مؤلفه عن علماء الدولة العثمانية [4] رغم أنه لم يحدد الإطار الزمني الذي باشر فيه المولى المذكور وظيفته كمفتي، وتشير الروايات التركية المتأخرة أن منصب الفتوى قد تأسس في عهد السلطان " مراد الثاني"(1421–1451م) وأن "الملا الفناري" كان أول من شغل هذا المنصب، وكان ذلك بعد تولي السلطان مراد الثاني سدة الحكم بسنة [5].

والجدير بالذكر أن منصب " شيخ الإسلام " قد ورد بهذه الصفة رسميا في قانون نامة للسلطان " محمد الفاتح" (1451–1481م) " إن شيخ الإسلام رئيس العلماء والمعلم السلطاني قائد العلماء بهذا الخصوص على سواء ، ويليق بالوزير الأعظم أن يقدمهما رعاية لهما على نفسه، وأن المفتي (أي شيخ الاسلام) والخواجة (أي معلم السلطان) أرفع مرتبة من باقي الوزراء بدرجات، ولهما عليهم الصدارة

---

1 -Lybyer Albert Howe ,The government of the ottoman empire in the time of Sulieman the magnificent , Harvard univ, press, 1913, p 208.

2- ليلى الصباغ: المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 1973، ص 121.

3- أكرم كيدو : المرجع السابق ،ص 28.

4- نقرأ في سيرة المولى الفناري مايلي " أن المولى الفناري كان مدرسا بمدين بروسا في مدرسة مناستر وكان قاضيا بها ومفتيا في المملكة العثمانية ". ينظر، طاشكبري كبري زاده، المصدر السابق ، ص 18.

5- أكرم كيدو : المرجع السابق ،ص 30.

في كل الأوقات" [1] ، والشيء الملفت للانتباه أن لقبي شيخ الإسلام والمفتي كانا يستعملان بالمعنى نفسه وظل الأمر كذلك حتى أواخر القرن السابع عشر الميلادي، وبعدها أصبح لقب شيخ الإسلام يستعمل عموما للدلالة على المفتي الأكبر [2] .

يرد في المصادر العثمانية اختلاف صريح حول أسباب انشاء هذا المنصب، فبينما يذهب بعض الدارسين إلى القول بأن الدولة العثمانية لم تستحدثه من العدم وإنما هو امتداد للتقاليد الإسلامية السابقة[3] المتواترة عبر قرون التي تمنح بعض العلماء والفقهاء الراسخين في العلم الشرعي مكانة ووجاهة خاصة في الدولة العثمانية، حيث تحظى آراؤهم الفقهية والدينية بقبول لدى عموم المجتمع العثماني، ويمكن تفسير وجود هذه الوظيفة الدينية " منصب شيخ الإسلام" في الدولة العثمانية إلى:

•أولا: الظرف الداخلي للدولة العثمانية في حد ذاتها، فبعد الهزيمة القاسية للدولة العثمانية في موقعة أنقرة عام 1402 م أمام قوات "تيمورلنك " ووقوع السلطان بايزيد الأول (1389– 1402 م) في الأسر ووفاته ما أدى إلى انتشار الفوضى والبلبلة السياسية في شتى أرجاء الدولة التي استمرت حتى عام 1413م، وخلالها نشطت بعض التيارات الباطنية التي أدت إلى ظهور الفتن ، ومنها فتنة الشيخ " بدر الدين" سنة 1420م التي تم القضاء عليها بصعوبة بعد أن ألقي القبض على زعيمها وأتباعه ثم اعدامهم جميعا، حينها أدرك السلطان "مراد الثاني" (1421–1451 م) الذي واجه هذه الفتنة السياسية والدينية أن الدولة بحاجة ماسة إلى عالم يُعترف بسلطته كمرجعية دينية ويُشهد له بهيبته الدينية والأخلاقية في كافة أنحاء البلاد ويقدر أن يحل المسائل الدينية للشعب والدولة[4].

ومن جهة أخرى تفطن السلطان "مراد الثاني" إلى الخطر الناشيء على الدولة المتمثل في تعدد المفتين غير الرسميين الذين ينتشرون في شتى أرجاء البلاد، حيث يفتي كل واحد منهم حسب عقيدته ونظرته ومقدرته وعلمه والنتيجة الطبيعية لذلك هي تهديم وتخريب لسلطة الدولة وهيبتها وتشويه لصورة

1- ينظر، قانون نامة السلطان محمد الفاتح ، الباب الأول " في بيان مراتب الأكابر والأعيان " في كتاب ، خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق ، ص533.

2- أكرم كيدو : المرجع السابق ،ص 31.

3- يعتبر العثمانيون أن البعد التاريخي للقب شيخ الإسلام له جذوره و يعود إلى القرن 5ه/ 12 م أي إلى البدايات الأولى لظهور هذا اللقب في العالم الإسلامي، وأن أول من حمل هذا اللقب من العثمانيين هو شيخ الإسلام " المولى نجم الدين أبو حفص عمر النسقي" إلا أن الأمر لم يلق اهتماما كلقب رسمي إلا بعد اطلاقه على رئيس الجهاز الشرعي في الدولة العثمانية. للتوسع أكثر ينظر، أحمد صدقي شقيرات: المرجع السابق ، ج1 ، ص 133.

4- أكرم كيدو : المرجع السابق ، ص ص 33-34.

الدين عند عموم المجتمع، لذلك كان توحيد الفتاوى ضرورة قصوى ومن الطبيعي أن يكون المرجع الأعلى لهذه المهمة مركز الإفتاء في العاصمة [1].

• ثانيا: الأمر الثاني يرتبط بالوضع الخارجي للدولة، فإلى غاية موقعة أنقرة كان السلطان العثماني " بايزيد الأول" يستخدم جنودا مسيحيين لمحاربة المقاطعات الإسلامية التركية قصد الحصول على الغنائم والاستلاء على أراضيها، وكان سلاطين الدولة العثمانية يقومون بهذا الأمر مع غير المسلمين فقط كما تأمر به الشريعة الإسلامية، فترك هذا التصرف انطباعا سيئا عند الدول الإسلامية واستفاد المسلمون المعارضون للسلطان بايزيد من هذه السمعة السيئة له، وأظهرت هزيمته أمام قوات تيمورلنك مدى الاستياء تجاه سياسة السلطان بايزيد، فكان ذلك سببا من أسباب هزيمته ذلك أن الإمارات التركية المجاورة لم تهب لمساعدته إن لم تكن سببا في هزيمته، فطبيعي أن يترك ذلك انطباعا في نفسية وذهنية السلطان "مراد الثاني" الذي حاول دائما أن يكون مسالما مع جيرانه من الممالك الإسلامية [2] .

أراد السلطان مراد الثاني أن يترك انطباعا إيجابيا لدى خصومه، وهكذا عندما أقدم أمير إمارة كرمان على خيانته أثناء حروبه في البلقان عام 1444 م أغضبه ذلك وأحزنه كثيرا وكان بإمكانه اقتحام الإمارة والاستلاء عليها، ولكنه لم يفعل ذلك وإنما استعان في ذلك بسلطة فقهاء المذاهب الأربعة لأخذ فتواهم ورأيهم في تصرف أمير إمارة كرمان، وقد أفتى جميعهم بوجوب قتل أمير إمارة كرمان [3] .

إن ما قام به السلطان مراد الثاني من طلب الفتيا على المذاهب الأربعة يفسر باعتراف السلطان بمكانة ومترلة العلماء بغية الاستفادة من سلطتهم الدينية والروحية لتحقيق أهدافه السياسية، والشيء الملفت للانتباه أن السلطان " مراد الثاني " لم يجد حرجا في الاستفادة من هذه الحرية الفكرية بتعدد المذاهب التي تختلف أحيانا في بعض المسائل، ولم يغب عن باله أن كثرة الاختلافات تسبب خللا في الدولة، وانطلاقا من هذه الخلفية يمكن كذلك أن ننظر إلى عملية تأسيس مركز شيخ الإسلام في الدولة العثمانية أنها تمت في عهد السلطان "مراد الثاني" [4].

1- أكرم كيدو : المرجع السابق ، ص 34 .

2- نفسه، ص 35.

3- نفسه، ص 35.

4- نفسه، ص 36.

هذه النظرة لتأسيس منصب شيخ الإسلام تسمح لنا أن نعتقد أيضا بأن السلطان " مراد الثاني" هو نفسه من أقر اعتماد المذهب الحنفي مذهبا رسميا للدولة[1] ، أما عن الأسباب التي حملت الدولة العثمانية على تغيير لقب المفتي إلى " شيخ الإسلام" فقد أرجعه المؤرخون إلى:

- رغبة الدولة العثمانية في إضفاء المزيد من الأهمية والوجاهة على مفتي العاصمة في مواجهة رؤساء الطوائف الدينية غير الإسلامية ومن ذلك على سبيل المثال: بطريرك اليونان وبطريرك الأرمن وحاخام اليهود، فقد كان شيخ الإسلام وهؤلاء الرؤساء يباشرون اختصاصاتهم الدينية من مدينة واحدة وهي إستانبول [2].

- رغبة الدولة في إيجاد نوع من التوازن بين الوظائف الرسمية في الدولة خاصة في الهيئتين الحاكمتين " طبقة القولار و الهيئة الدينية"، فكما يعتبر الصدر الأعظم الممثل المطلق للسلطان في السلطة التنفيذية فقد أصبح شيخ الإسلام أيضا الممثل المطلق للسلطان من الناحية الشرعية "السلطة الدينية" [3] .

حظي شيخ الإسلام في الدولة العثمانية بامتيازات استثنائية رغم كونه لا يعد عضوا في الديوان الهمايوني، وأحد أكبر تلك الامتيازات التي تمتع بها هي عدم تمكن السلطان من استقباله وهو جالس، كما أنه بإمكانه إمساك يدي السلطان أو كتفيه بكلتا يديه وتقبيل كتف الحاكم وعدم تقبيل يده أبدا، وبذلك يكون السلطان قد احترم الدين والعلم والعدالة في شخص شيخ الإسلام الذي يمثلها [4] كما أن ثروته " ممتلكاته" معفاة من المصادرة المالية " الضرائب" وكل ممتلكاته السابقة لا تؤول على الإطلاق للسلطان أو للدولة [5] ، وبإمكان السلطان أن يأخذه معه في حملاته الهمايونية، وقد شارك عدد كبير من شيوخ الإسلام في هذه الأسفار، ولكن لم يكن بإمكان الصدر الأعظم أن يطلب من شيخ الإسلام مرافقته في حملاته، وإنما يكلف شيخ الإسلام أحد قضاة العسكر بذلك [6]، وكانت أجرة شيخ الإسلام مقدرة بحوالي سبعمائة وخمسين آقجة يوميا [7] .

1- أكرم كيدو: المرجع السابق ، ص 37.

2- نفسه ، ص 31 ، وأيضا عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق ، ج1 ، ص 403.

3- عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق ، ج1 ، ص 403.

4- يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية، المرجع السابق،ج2، ص 475.

5 - Ricaut Sir Paul, op.cit , p 113 .

6- يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية، المرجع السابق،ج2، ص 475 .

7- عين على أفندي: رسالة موظفي آل عثمان ومراتبهم، في كتاب خليل ساحلي أوغلي ، المرجع السابق ، ص 680.

تعاقب على مقام المشيخة الإسلامية خلال الفترة الممتدة من (1425–1922م) حوالي مائة وواحد وثلاثين (131) شيخ اسلام، وكان متوسط البقاء في المنصب يقارب ثلاث سنوات وعشرة أشهر، وينحدر أصل غالبية شيوخ الإسلام من أسر إستانبولية تقطن غرب الأناضول، تسع منهم فقط من أصل غير تركي (عربي، بشناق، ألباني ...) ولا يتم اعتلائهم لمقام المشيخة الإسلامية إلاّ بعد مسار علمي طويل[1].

لقد أدى طلب السّلاطين للفتاوى من شيوخ الإسلام في بعض المسائل الشخصية، منها معرفة ما إذا كان وضعهم متماشيا مع الشرع الشريف أم لا إلى زيادة اعتبارهم ونفوذهم في الدولة، ويمكن تفسير ذلك أنّ السلطان كان خليفة رمزا للوحدة والأخوة الإسلامية وموحدها وأكبر شخصية يمثل الدين ولكنه ليس عالما متخصصا في أمور الشرع أو معصوما من الزلل مثلما يسوغ للبابا، لذلك فهو بحاجة دائمة إلى علم شيخ الإسلام وفتاويه الشرعية [2] .

وفي الواقع فإن مرتبة شيخ الإسلام كانت تفوق مكانة السلطان نفسه، بما أنه قادر على اصدار فتوى تقر بخلعه من سدة الحكم وفق ما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية، وقد حدث ذلك فعلا وأيضا فإن طلب موافقة شيخ الإسلام ضرورية لإعلان الحرب أو إبداء رأيه في الشؤون السياسية الاستثنائية مثل تلك المتعلقة بقتل أقارب السلطان من الذكور، لكن سيادة السلطان كانت مطلقة فهو قادر على عزل شيخ الإسلام الذي يعارض توجهاته ورغباته وتعيين خلفا له أكثر انصياعا وانقيادا لسلطته [3] .

ويمكننا القول أنه على مدار التاريخ العثماني الحافل بالإنجازات السياسية والعسكرية قد ترأس مقام المشيخة الإسلامية العديد من شيوخ الإسلام الذين أصدروا العديد من الفتاوى الشرعية التي غطت شتى مجالات الحياة سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية كان فيها بعض شيوخ الإسلام أصحاب شخصية فذة وصارمة جاهروا السلاطين برأيهم في تصرفاتهم ، ولم تصدر عنهم فتاوى إلا ما كان موافقا لمبادىء الشرع الشريف الحنيف ووصل الأمر بالبعض منهم إلى رفض شهادة السلطان مثلما وقع مع السلطان بايزيد الأول والمولى الفناري [4]، والبعض منهم رفض إصدار فتوى تتعارض مع

1- يلماز أوزتونا : موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية ، المرجع السابق ، ص 473.

2 - نفسه ، ص 474.

3- جب وباوون : المرجع السابق ، ج2 ، ص 129.

4- ذكر طاشكبري زاده في ترجمته للمولى الفناري أنه رفض شهادة السلطان بايزيد الأول في إشارة منه إلى التقيد بضوابط الشريعة الإسلامية، ويتضح ذلك من خلال قوله " .... رُوي أن السلطان بايزيد الأول شهد عند المولى الفناري يوما بقضية فرد شهادته، فسأله عن سبب رده فقال له: إنك تارك للجماعة ، فبنى السلطان قدام قصره جامعا وعيّن لنفسه فيه موضعا ولم

مبادىء الشرع الحنيف كما حدث مع شيخ الإسلام " زنبيلي علي جمالي" والسلطان " سليم الأول"[1]، وفي الوقت ذاته عرفت المشيخة الإسلامية عددا من شيوخ الإسلام ممن كانوا أداة طيعة في يد السلطان الحاكم أو الزمرة المستحوذة على الحكم خلال فترات ضعف الدولة الذين يطلبون من شيخ الإسلام إصدار فتاوى تبريرية لإجراءات معينة فما كان من شيخ الإسلام إلا الإذعان والانصياع لأوامرهم [2].

دار الإفتاء " فتوى خانة أو باب فتوى": أنشأ السلطان "سليمان القانوني" مكتبا فنيا ألحقه بشيخ الإسلام وأطلق عليه اسم "فتوى خانة" بمعنى دار الإفتاء ويعمل بها جماعة من كبار العلماء يبحثون بصفة تمهيدية في المسائل الشرعية التي يطلب من شيخ الاسلام اصدار فتاوى بشأنها ، ويرأس دار الإفتاء أحد كبار العلماء الذي يطلق عليه اسم " فتوى أميني "أي أمين الإفتاء، وإذا رغبت السلطة المركزية الوقوف على رأي شيخ الإسلام في مسألة معينة وطلبت منه إصدار فتوى بشأنها كان عليها أن تتقدم بطلب رسمي إليه وكان يسبق تقديم هذا الطلب إجراء اتصالات رسمية بين الوزراء المختصين من ناحية وبين أمين الإفتاء من ناحية أخرى الذي يحيلها إلى أحد معاونيه في الفتوى خانة كي يصنفها و يرتبها بشكل تمهيدي [3].

ج–نقيب الأشراف

يعد من الأشخاص المنحدرين من نسل الرسول صلى الله عليه وسلم سواء كان ذلك عن طريق الأم أو الأب، ويطلق على الأشراف كذلك اسم آخر وهو" الأسياد " فيذكر اسم أحدهم مسبوقا بكلمة "سيد" ولكنهم لا يعدون أعضاء في هيئة العلماء إلا إذا تلقوا دراسات عليا في المؤسسات العلمية تماثل مستوى الدراسات التي يتعلمها العلماء، وكان بعض " الأشراف" يفتخرون بانتسابهم إلى أسرة النبي صلى الله عليه وسلم [4] .

يترك الجماعة بعد ذلك، ثم أنه وقع بينهما خلاف فترك المولى الفناري مناصبه ورحل إلى بلاد قرمان وعيّن له صاحب قرمان كل يوم ألف درهم ولطلبته كل يوم خمسمائة درهم .... ثم ندم السلطان بايزيد الأول على ما فعله في حق المولى الفناري فأرسل إلى صاحب قرمان يستدعي المولى المذكور فأجاب إليه وعاد إلى ما كان عليه من المناصب..." ينظر، طاشكبري زاده، المصدر السابق، ص 19.

1- تذكر الروايات التاريخية أن السلطان سليم الأول طلب من شيخ الإسلام " الشيخ جمالي" اصدار فتوى توجب على رعايا الدولة المسيحيين اعتناق الإسلام وقتل من يرفض منهم هذا الأمر، وعرض السلطان طلبه بشكل فيه لبس ، فلما تبين لشيخ الإسلام حقيقة الأمر وسوء نية السلطان أصدر فتوى يؤكد فيها وجوب الالتزام بمبادئ الشرع الشريف والامتثال لأوامره لما منحه من حقوق الرعايا غير المسلمين المسالمين " عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق ، ج1 ، ص 414.

2- نفسه ، ص 415

3- عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق ، ج1 ، ص 408.

4 - نفسه ، ص 439.

كان عدد الأشراف كبير نسبيا، وتسلل إلى صفوفهم عدد من المدعين لهذا النسب الشريف، وحتى تراقب الدولة هذه الجماعة وتمنع ادعاء النسب الشرفي أوجد العباسيون ثم المماليك بعدهم رئيسا لهم أطلقوا عليه " نقيب الأشراف " وانتهجت الدولة العثمانية نفس النهج واحتفظت بهذا المنصب (1) .

ظهر منصب نقيب الأشراف في الدولة العثمانية لأول مرة في عهد السلطان "بايزيد الأول" سنة 1400م ولكنه أُلغي في عهد السلطان " محمد الفاتح" ثم أعيد العمل به في عهد السلطان "بايزيد الثاني" واستمر حتى نهاية الدولة العثمانية، ومن الناحية التاريخية فقد كان مركز نقيب الأشراف من بين المراتب الأربع الأولى لطبقة العلماء وهم من الأدنى إلى الأعلى " قاضي استانبول، قاضي عسكر الأناضول، قاضي عسكر الروم أيلي ، شيخ الإسلام " فقد كان دائما واحدا من هؤلاء على الأقل من الأشراف، وإذا حدث خلاف حول تعيين نقيب الأشراف فإن الأعلى مرتبة من بين الأشراف هو الذي يتقلد هذا المنصب وتتم مراسيم التنصيب عند الصدر الأعظم في الباب العالي (2) .

يعتبر نقيب الأشراف المسؤول الأول المباشر على شؤون الأشراف، ويوجد مقره المركزي في إستانبول إذ يتم تعيينه من قبل السلطان مباشرة بإصدار فرمان التعيين، ويكون إختياره من بين كبار المفتين أو العلماء أو القضاة، كما وُجد نقيب للأشراف في مركز الولاية معين من قبل نقيب الأشراف في إستانبول، وتعيينه يكون مدى الحياة، كما أنه يرأس الهيئة القضائية الخاصة بالأشراف وله سلطة مطلقة عليهم، وكان له جهاز فني وإداري يعمل تحت إدارته ويوفد بعضا منهم إلى الولايات العثمانية لتقصي الحقائق عن الأشراف وأوضاعهم (3).

كان من بين الواجبات الملقاة على عاتق نقيب الأشراف إمساك دفتر شجرة النسب الشريف ويسجل فيه أسماء وعدد الأعضاء الجدد لدى مولدهم، ورغم ذلك فإن عددهم كان في تزايد مستمر (4)، والملاحظ أن الأشراف قد تعددت وظائفهم الاجتماعية في المجتمع فوُجد فيهم التاجر والصانع والحرفي ... الخ، فلم يقتصروا على طبقة اجتماعية واحدة أو مذهب معين فليس بالضرورة أن يكونوا رجال شرع محترفين لكنهم كانوا جميعا موضع التقدير سواء من طرف الدولة أو من عامة الناس (5) .

1- ليلى الصباغ : المجتمع العربي السوري ، ص 23.

2- أكرم كيدو: المرجع السابق ،ص 21.

3- عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق ، ج1 ، ص 440.

4- أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1. القاهرة ،1991، ص 67.

5- شرف الدين موسى الأنصاري: المصدر السابق ،ص 62.

وللإشارة فإن من الأشراف من هم من أصل محلي وكذلك نقيبهم فقد حدث نوع من التحالف الإقليمي بين أشراف مكة والعثمانيين منذ سنة 1517 م بهدف بناء مصالح مشتركة حيث استفاد الأشراف من القوة السياسية العثمانية وعاشوا في أمان واستقرار على الصعيدين الإقليمي والمحلي، وفي المقابل فإن العثمانيين استفادوا من المترلة الدينية المقدسة التي تمتع بها الأشراف لغرض كسب ولاء العالم الإسلامي[1] والملفت للانتباه أن علاقة الأشراف مع السكان المحليين كانت في عمومها طيبة وكان احترام السكان لهم مؤيدا أيضا بقوانين عثمانية تفرض العقوبات الصارمة على كل شخص يتعرض لهم بسوء أو يسيئ لهم بالشتم وقلة الأدب [2] .

د- خوجة السلطان:

وتعني "معلم السلطان" وهو بمثابة مستشار السلطان في المسائل الدينية وغيرها ويحظى بتقدير كبير ومركز مرموق بين أفراد حاشية السلطان وفي دوائر السلطة وفق ما نصت عليه قوانين نامة للسلطان محمد الفاتح، وكانت هذه الوظيفة تسند فيما مضى إلى العلماء الذين يصلون فيما بعد إلى المراكز الأولى في الحكم، وبعد انهزام السلطان "بايزيد الأول" في موقعة أنقرة 1402م واستطاع ابنه " محمد الأول" الملقب بـــ" جلبي" من إعادة بعث الدولة العثمانية كافأ معلمه على خدماته بأن عينه قاضيا للعسكر لأنه شارك بصفة فعالة في إعادة بناء السلطنة بنصائحه التي أسداها للسلطان [3] .

إن خوجة السلطان يتقدم في التشريفات على قضاة العسكر، فهو يجمع في شخصه الصفتين " المعلم السلطاني" و " شيخ الإسلام" ولهذا يعرف بـــ" جامع الرئاستين" [4] وكان في درجة المولى الكبير ولذلك كانت تتم ترقيته من هذا المنصب إلى الوظائف العليا في الدولة، وإذا امتد به الأجل يصل إلى أعلاها إذ أن العلماء الذين يمتازون بهذه الصفة كانوا يعينون رؤساء أساتذة لولي العهد ولا يمكن عزلهم، وقد تمتعوا بنفوذ كبير نظرا لطبيعة الوظيفة التي تتطلب منه أن يكون على اتصال دائم بالسلطان [5] .

1- جميل سيار: تكوين العرب الحديث ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،القاهرة، ط1 ، 1997 ، ص 152.

2- شرف الدين موسى الأنصاري: المصدر السابق ،ص 63 .

3- مراجة دوسون: نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ترجمة فيصل شيخ الأرض ، الجامعة الأمريكية في بيروت ، 1942، ص 14 .

4- من أشهر شيوخ الإسلام الذين أطلق عليهم هذا اللقب في التاريخ العثماني نذكر الخواجة سعد الدين أفندي معلم محمد الثالث، أرضروملي سيد فيض الله أفندي معلم السلطان مصطفى الثاني، حسن فهمي أفندي معلم السلطان عزيز. ينظر ، يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، المرجع السابق ، ج2 ، ص 477.

5- نفسه ، ص 477 .

هـــ- رئيس الأطباء

لم يكن علماء الشرع وحدهم الذين ينتمون إلى هيئة العلماء وإنما شملت هذه الهيئة أيضا الأطباء الجراحين، ويطلق على رئيس الأطباء "حكيم باشي" ويمنح رتبة مدرس، ولقيت هذه الفئة اهتماما خاصا في عهد السلطان "محمد الفاتح" الذي أكرمهم وأحسن إليهم وحرص على أن تحظى هذه الشريحة من المجتمع العثماني بمزايا استثنائية بغض النظر عن أصولهم، لذلك نجد منهم من أصبح حافظا للدفتر بالديوان الهمايوني ومنهم من استوزره مثل " يعقوب الحكيم "[1] ومنهم من آثر الجمع في وصفه بين مداواة أصحاب السلطة والطبقة الفقيرة من عامة المجتمع مثل الطبيب المعروف بالحكيم "عرب" [2]، وكان أطباء القصر وجراحوه وأطباء العيون والصيادلة كلهم تحت اشراف ومسؤولية " حكيم باشي" فيخضع لسلطته ورقابته كل من يمتهن مثل هذه الأعمال في سائر أنحاء الدولة [3].

وفي أوائل القرن السابع عشر الميلادي كان تحت مسؤولية الحكيم باشي واحد وعشرون (21) طبيبا مسلما وما يزيد عن واحد وأربعين طبيبا يهوديا، ويحصل رئيس الأطباء على راتب قدره 500 آقجة مع رتبة المولوية، ولكن خلال القرن الثامن عشر الميلادي أخذت درجة الحكيم باشي في التراجع و لم تعد تلقى اهتماما كافيا من الدولة وبعد عام 1836م أصبح تعيينه يتم من بين المدنيين بدلا من فئة العلميين وأصبح اسمه رئيس الأطباء السلطاني[4].

و-رئيس المنجمين :

كان هو الآخر من رجال ال"البيرون" [5] داخل تشكيلات السراي العثماني وواحدا من رجال الهيئة العلمية وكانت مهمته في الدولة العثمانية تحديد أشرف الساعات لجلوس السلطان على عرش

1- وردت ترجمته في مؤلف الشقائق النعمانية الذي أفرده صاحبه لسلسلة العلماء البارزين في الدولة وذكر بأنه" كان طبيبا ماهرا في الطب غاية المهارة وبذلك تقرب عند السلطان محمد خان وكان يهوديا وجعله السلطان محمد خان حافظا للدفتر بالديوان العالي وهو يهودي ثم أسلم فاستوزره السلطان محمد خان " ينظر، طاشكبري زاده: المصدر السابق، ص 136.

2- ذكرت ترجمته في الشقائق النعمانية بأنه " حصل على علم الطب في بلاد العرب ثم ارتحل إلى بلاد الروم واتصل بخدمة الأمير عيسى بك بن إسحاق الساكن ببلدة اسكوب وأكرمه الأمير المذكور غاية الإكرام ونال بسببه مالا جزيلا وبلغ صيته في الطب إلى السلطان محمد خان فاستدعاه وأكرمه وعاش في كنف حمايته بعيش واسع، وكان حاذقا في الطب كريم النفس جوادا مراعيا للفقراء والمساكين نوّر الله قبره وضاعف أجره " ينظر، طاشكبري زاده: المصدر السابق، ص 137.

3- مراجة دوسون : المصدر السابق، ص 15.

4- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج 1، ص 305.

5- **البيرون =(birun)**: كلمة فارسية تعني الخارج ويقابلها في التركية ديش (dis) ويطلق هذا الاسم عموما على الأقسام المعنية في السرايات والقصور بالخدمات الخارجية أي الأعمال التي لها صلة بما هو خارج تلك القصور، وكان قسم البيرون في سراي طوب

السلطنة وإعلان الحرب وتسليم الخاتم السلطاني للصدر الأعظم وتنظيم جداول التقويم تبعا للنظام القمري في الأقاليم العثمانية والعناية بأمور الرصد ... الخ، وقد حظي باحترام وتقدير السلاطين العثمانيين باعتباره من أهل العلم [1].

7–مظاهر الضعف في جهاز الهيئة العلمية ومحاولات إصلاحها خلال القرن 17م

يتفق غالبية المؤرخين أنه منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي عرفت المؤسسات العلمية العثمانية بداية انحطاط رهيبة وتدهورت تشكيلاتها الأساسية، و لم يعد التعليم في المدارس مقتصرا بشكل كلي على دراسة القانون والعلوم الشرعية فحسب بل إن مستوى التعليم بدأ في الانحدار والتراجع، والأمر سيان بالنسبة للمؤسسة الحاكمة خلال عهد السلطان "مراد الثالث" (1574–1595م).

لقد تداعت النظم والقوانين التي تحكم التعيينات الوظيفية، إذ تم تعيين أشخاص غير مناسبين وجهلة في مناصب هامة وكان ذلك مطابقا تماما لما حصل للمدرسين، فطلاب العلم يخضعون لإختبارات من أجل تقييم مستواهم العلمي ولكن في منعطف الطريق وخلال تقدمهم ليصبحوا مدرسين إذ بالوظائف تقدم كاستثناءات لأشخاص منافسين لهم لم يخضعوا بتاتا لتدريبات نظام الملازمة وإنما بفضل علاقات القرابة والمحاباة المحسوبية [2].

واعتبارا من النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي تخلى بعض الفقهاء والعلماء عن استقلاليتهم وتمايزهم بعد التدابير والإجراءات التي باشرتها الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني فانتقلت وظيفة الإفتاء من دور ذي طابع اجتهادي ومستقل إلى دور ذي طابع إداري ومؤسساتي منضبط داخل قوانين الدولة وأجهزتها ومراكز القرار فيها [3] .

يصف أحد المؤرخين الوضعية التي آلت إليها منزلة العلماء بعد تدابير السلطان سليمان القانوني فيقول:" بدأت الدولة منذ دور السلطان سليمان القانوني بالرسميات وأخذت تلقي الشغب بين العلماء وذلك برواتب اخترعتها لهم وجرايات أدرتها عليهم، فزادت لأجل هذه النفقات الضرائب والخراج على الأمة وكثر التنافس بينهم وقل القوّالون بالحق من رجال العلم، وأنشأ بعضهم يدلسون ويوالسون

= كابي يقع بين " الباب الهمايوني " و" باب السعادة"، وينقسم أهل البيرون في السراي إلى ستة أقسام هي: 1-فئة العلم أو أهل العلم ،2-فئة الأمناء، 3-أغوات الركاب، 4-المتفرقة، 5-أعمال الطبر أو الفؤوس، 6-أرباب الخدمة الآخرون مثل رجال البريد. ينظر، صالح سعداوي صالح: المرجع السابق ، ج1، ص ص 312-313.

1- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج 1، ص 305- 306.

2- جب وباوون : المرجع السابق ، ج2، ص 216.

3- وجيه كوثراني: المرجع السابق ، ص 70.

ويمتدحون مهما ضل وغوى وسهُل بعد ربط العلماء بروابط الرتب والرواتب أن يستصدر السلاطين فتاوى بقتل الأبرياء ممن تغضب عليهم الدولة..."[1]

وبهذه الإجراءات التي استحدثتها الدولة منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي أصبح عمل الفقيه يرتكز على تبرير السياسة السلطانية من خلال إيجاد سند فقهي لها يكسبها مصوغا قانونيا ويؤكد صفتها الشرعية، فهو بذلك رسم منحى جديد لوظيفة الإفتاء التي كانت ذات طابع إسلامي اجتهادي ومستقل فأصبحت ذات طابع إداري ومؤسساتي منضبط داخل قوانين الدولة وأجهزتها ومراكز القرار فيها [2]، ولعل السبب المباشر في حدوث هذا التغيير الجذري هو تركيز السلطة العثمانية في علاقتها بالعلماء على استيعابهم ضمن سلطات محلية عن طريق اغوائهم بمراتب هامة في مختلف المؤسسات والأجهزة الحكومية فتحولت بذلك مهمة العلماء مع مرور الوقت إلى تبرير سلوكيات السلطة وقوانينها والتقرب من الوزراء وأصحاب السلطة لأغراض شخصية [3] .

كان من نتيجة هذه السياسة المتبعة في الدولة العثمانية أن أصبحت الرعية لا تمتثل لأحكام القضاة وقراراتهم ولا تعيرها أدنى اهتمام مادام أن أصحاب هذه المناصب قد تم تعيينهم فيها عن طريق المحسوبية والرشوة التي انتقلت عدواها من البلاط إلى سائر مكونات المجتمع العثماني بعدما كان العلماء يلعبون دورا هاما في المحافظة على استمرار نشر الثقافة بين مختلف شرائح المجتمع من خلال نقل ما تتضمنه تعاليم السلف إلى الخلف.

1- محمد كرد علي: خطط الشام ، ج2 ، مكتبة النوري ، ط3 ، دمشق ، 1983، ص 234.

2- وجيه كوثراني: المرجع السابق ، ص 70.

3- خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي الحديث " دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر الميلادي "، دار الطليعة ، ط1 ، بيروت ، 1981 ،ص 37.

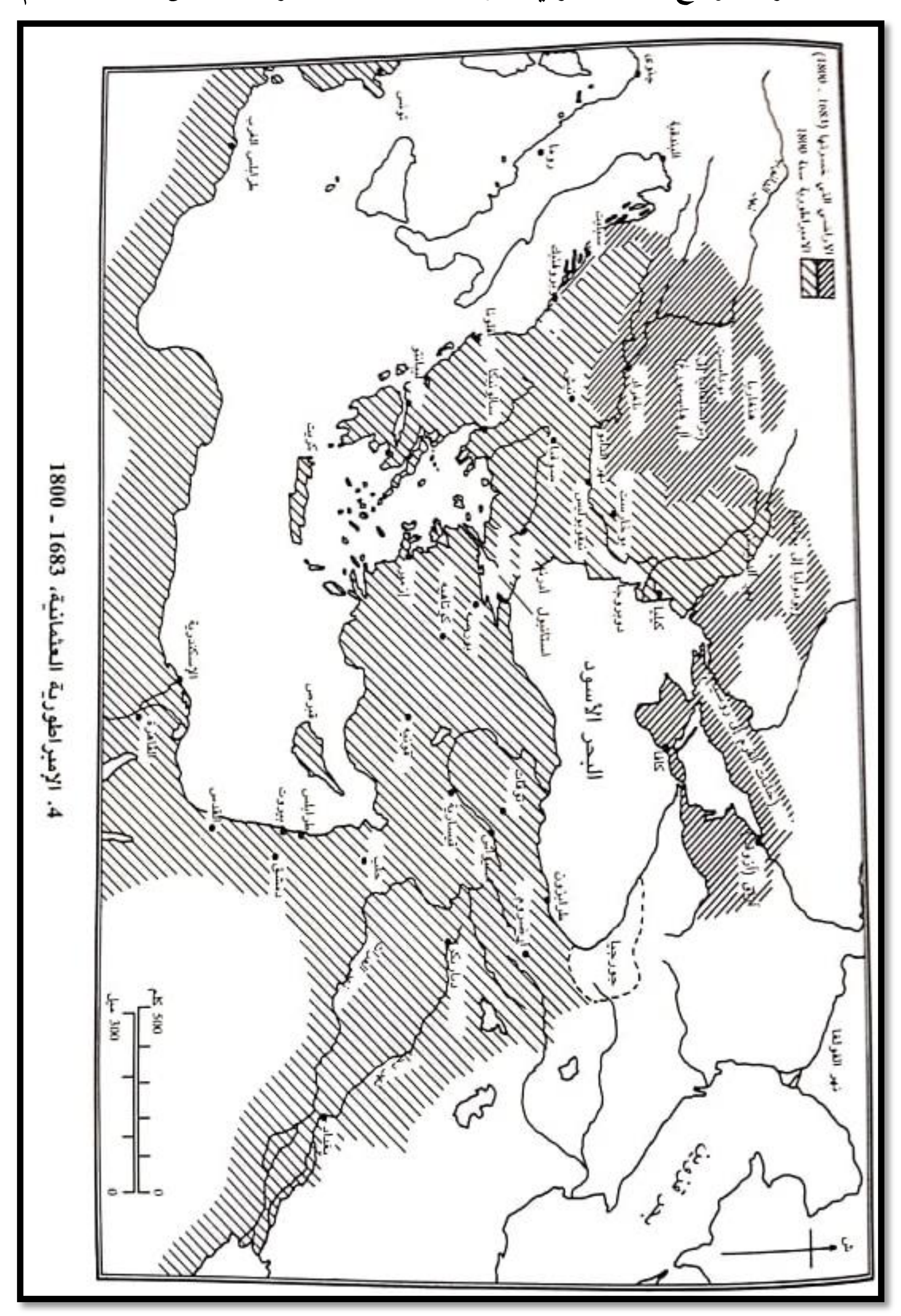
الفصل الثاني: بوادر الأزمة العثمانية والدعوة إلى مباشرة الإصلاح

أولا: الأسباب الداعية إلى الإصلاح.

ثانيا: الدعوة إلى التعجيل في الإصلاح " لطفي باشا ورسالته أصف نامة"

ثالثا: جهود أسرة آل كوبرولو في القيام بالإصلاحات.

خريطة توضح المجال الجغرافي للدولة العثمانية خلال الفترة الممتدة من 1683-1800م.



المصدر: خليل ايناجيك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، مج2، ص 23

أولا- الأسباب الداعية إلى الإصلاح

في ظل النظام العثماني كان المجتمع يتكون من مجموعتين أساسيتين هما: فئة العسكر " الطبقة العسكرية والإدارية "[1] التي كان أفرادها يقومون بوظائف عامة كممثلين للسلطان لذلك فهي طبقة معفاة من دفع الضرائب، أمّا المجموعة الثانية فهي "فئة الرعية "[2] المتمثلة في التجار والعمال والفلاحون، وعمليا كانت هذه الفئة تقوم بأعمال منتجة وتدفع لذلك الضرائب، ومن جانب آخر أعفت الدولة من الضرائب الاستثنائية مجموعة معينة من الرعايا الذين كانوا يقدمون بعض الخدمات الخاصة كحراسة الممرات الجبلية والغابات أو يساهمون في بعض الموارد الخاصة للبلاط أو الجيش، وقد عرفت هذه الفئة في النظام العثماني باسم " معفى أو مسلم " كتعبير عن وضعهم الإعفائي من الضرائب وشكلت بذلك طبقة وسطى بين فئة العسكر وفئة الرعية[3] .

والجدير بالذكر إن كل هذ الفئات كانت تُسَّجل في سجلات خاصة على أساس مسح شامل تقوم به الدولة في فترات منتظمة في كل أرجاء الدولة إلا أن هناك درجة معينة من التغير وجدت بين هذه المجموعات مما جعل النظام العثماني أقل تشددا من نظام الطبقات المغلقة كما هو الحال في الإمبراطورية البيزنطية، وكان المبدأ العام المعمول به في النظام العثماني أن كل فرد من هذه الفئات يجب أن يلتزم بالبقاء ضمن المجموعة التي ينتمي إليها حفاظا على التوازن القائم في المجتمع والدولة ككل، والظاهر أن مكنون النظام العثماني كان مبنيا على حقيقة أن الدولة العثمانية قامت على جهود مجموعة عسكرية صغيرة محترفة شكلت مع الوقت نوع من العُصبة العسكرية التي تجمعت حول قائدها، وحافظت هذه

1- كل من يقوم بعمل في خدمة الدولة من خلال وظيفة عسكرية أو مدنية يطلق عليهم عبيد السلطان أي أنهم لا حصانة لأموالهم أو لأرواحهم، وللسلطان الحق في الحكم عليهم بالقتل سياسة بأمره المباشر، أما العلماء فرغم أنهم من العسكر باعتبارهم يعملون في خدمة الدولة إلا أنهم يتمتعون بحصانة أمام سلطة السلطان فلا تصادر ممتلكاتهم ولا تزهق أرواحهم وهذه الحصانة مستمدة من الشرع باعتبارهم من أهل العلم. ينظر، ماجدة مخلوف: القانون الإداري لولاية مصر في العهد العثماني في ضوء التشريع الإسلامي مع الترجمة الكاملة لقانون نامة مصر، دار الآفاق العربية ، ط 1، القاهرة، 2008، ص 29.

2- هم ليسوا من عبيد السلطان وأمرهم موكل إلى قضاة الشرع وأموالهم مصانة من مصادرة السلطان لكنها غير معفاة من دفع الضرائب. للتوسع ينظر ، ماجدة مخلوف: المرجع السابق ، ص 30.

3- خليل اينالجيك: الدولة والرعايا، تر عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، العددان 42-43، دار الاجتهاد، بيروت، 1999، ص 88.

السلالة على هذا البناء الرئيسي كلبنة أساسية للنظام الاجتماعي السياسي بأكمله، بينما كان وضع الرعايا كفئة منتجة وتابعة لهذا البناء هو الخضوع للقيادة العسكرية والالتزام بدفع الضرائب [1] .

ووفق النظام العثماني كان السلطان هو الحاكم الذي يحمي رعاياه من أي تجاوزات قد تحدث من بعض رجال الدولة من خلال محاولة فرضهم بعض الضرائب غير القانونية، ولذلك فإن أهم مهمة للسلطان تصبح تأمين هذه الحماية للفئة المنتجة للثروة "الرعايا"، وقد وجد هذا المفهوم تعبيره العملي بإجراءات الحماية الكثيرة التي أراد السلطان من خلالها إظهار اهتمامه بوضع الرعية، ويمكننا القول أن النظام السياسي العثماني كان يستند في مفهومه لبناء الدولة على المبدأ القائل" لكي تحكم الدولة لا بد من عسكر وللإنفاق على العسكر لابد من أموال كثيرة، ولتأمين هذه الأموال لابد أن تكون الرعية غنية ولكي تكون الرعية غنية لابد أن تكون القوانين عادلة، ولذلك إذا أهمل أي عنصر من هذه العناصر تنتهي الدولة بالانهيار"[2] .

وهكذا تصبح الحاجة إلى المزيد من الضرائب والمزيد من قوة الدولة مرتبطة بالحكم العادل الذي سعى السلاطين العثمانيون دائما على إظهار أنفسهم للعامة كحماة لهم ضد كل أشكال التعسف والظلم، لكن يبدو أن هذا المفهوم بدأ في التلاشي منذ النصف الثاني من القرن 16م، وبدأت تبرز بعض مظاهر الخلل والاضطراب في قمة هرم الدولة العثمانية، وقد أشار المؤرخون العثمانيون إلى الملامح الأولى لهذه التغيرات التي طرأت على مختلف مؤسسات الدولة وأكدوا أنها بدأت منذ عهد السلطان "سليمان القانوني" (1520 –1566م) وتجلت أكثر مع أواخر القرن 16 و أوائل القرن 17م [3]، ومن بين العوامل التي مهدت الطريق لأزمات هذه الحقبة نذكر:

- ضعف سلطة السلطان وتجزئة هذه السلطة بما اُعتبر سببا مباشرا لفساد النظم العثمانية إبّان هذه الحقبة التاريخية، فمنذ عهد السلطان "سليم الثاني" (1566–1574م) قام مجموعة من أقارب السلطان بالاستحواذ على صلاحياته وسلطاته وتوظيفها لخدمة مصالحهم الخاصة وتزايد نفوذهم مع الوقت،

1- خليل اينالجيك: الدولة والرعايا، المرجع السابق، ص ص 88-89.

2- خليل اينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، المرجع السابق. ص 104.

3- خليل اينالجيك: الدولة والرعايا، المرجع السابق ، ص 89.

وذلك بدلا من شخصية الصدر الأعظم الوكيل المطلق للسلطان، وأكد المؤرخون بأن تراخي السلاطين بعد دور السلطان "سليمان القانوني" وتفاعلهم في أداء مهامهم ووظيفتهم في الاهتمام بشؤون الدولة عن قرب وتخليهم عن قيادة الجيش كان من بين الأسباب الرئيسية لضعف هذه السلطة، فلم تعد أوامر السلطان تطاع في إيالات الدولة كما كانت من قبل، فقد ظهرت تجاوزات عديدة في تطبيق قوانين ونظم الدولة على النحو المطلوب في مختلف أنحاء الدولة[1]، وكان من نتائج ذلك ظهور مراكز قوى في الإدارة و الجيش والسراي العثماني[2]، وهو ما أدى إلى تصاعد الاستياء نتيجة اتساع بؤر الفساد وانتشار الرشوة التي كانت أحد الأسباب الرئيسة لضعف نظام الدولة وإدارتها [3] .

- إنشغال الصدور العظام عن تحمّل كافة أعباء الدولة بسبب اهتمامهم بالأعمال التجارية واستغلالهم لمناصبهم في ذلك، حيث استطاع "درويش محمد باشا" بعد توليه لمنصب الصدارة العظمى (1653–1654) أن يجمع ثروة طائلة بسبب استغلاله لمركزه في الدولة كأحد كبار الموظفين فاشتغل بالتجارة والزراعة واقراض الأموال [4]، وهذا الأمر لم يكن جديدا على رجال السلطة العثمانية، فقد قام "رستم باشا" الصدر الأعظم للسلطان "سليمان القانوني" بأمر مماثل، لكن هذه التصرفات التي قام بها هؤلاء وغيرهم كانت محل شجب من طرف العديد من المؤرخين، وخاصة " قوجي بك " الذي أكد بأن الأفراد العاملين في خدمة السلطان يجب عليهم أن يتحاشوا أشغال الرعية [5] .

ووفق ما أشار إليه "ابن خلدون" فإن هذه المنافسة ليست لمصلحة الحاكم نفسه على المدى الطويل لأنه بهذه الطريقة يحرم نفسه من الكثير من عوائد الضرائب التي يحتاج إليها، وقد ساد هذا الرأي الأخير

1- خليل اينالجك: العثمانيون -النشأة والإزدهار، المرجع السابق، ص 86.

2- سيد محمد السيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 347.

3- خليل اينالجك: العثمانيون -النشأة والإزدهار، المرجع السابق، ص 77.

4- تخصص درويش محمد باشا في تجارة الكماليات فقد كان يقوم بإرسال الوكلاء إلى الهند والبصرة وحلب وعند عودتهم محملين بالبضائع كان يحتفظ لنفسه بما يحتاج إليه هو وأسرته وبقية البضائع يقوم ببيعها لتجار المدينة، لكنه استثمر ماله بشكل خاص في الإنتاج الزراعي بالعراق عندما كان في منصب الوالي وبهذه الطريقة استحوذ "درويش محمد باشا" على فرص جمع المال وهو ما لم يستغله ولاة آخرون كانوا في أقاليم مماثلة من حيث الأهمية مثل دمشق وبغداد. ينظر، خليل اينالجك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، مج 1 " 1300-1600" بالتعاون مه دونالد كواترت، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2007، ص 220.

5- خليل اينالجك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المرجع السابق، ص ص 220، 221.

بين المفكرين العثمانيين في القرن السادس عشر الميلادي، ونادرا ما كان السلاطين العثمانيون يقومون بأنشطة تجارية كبرى في مسارهم المهني باستثناء بعض الحرف التي برعوا فيها [1].

• اختراق الفساد لنظم ومؤسسات الدولة الهامة التي تعد الدعامة الأساسية للنظام العثماني، وعلى رأس هذه المؤسسات وتلك النظم "نظام التيمار" و "نظام الدفشرمة" علاوة على النظم العلمية في الدولة، فكان لاستخدام الدولة الرعايا العثمانيين بدلا من " أبناء الدفشرمة" في السراي العثماني وفي جيش القابي قول الأثر السلبي في النظام الذي قامت عليه الدولة منذ نشأتها، حيث بدأ المزارعون التركمان يهجرون مزارعهم ومراعيهم مفضلين العمل في الجيش وفي السراي وسائر الوظائف العسكرية الأخرى [2] .

والواقع فإن الدولة العثمانية قد تخلت بشكل تدريجي عن نظام التجنيد عن طريق الدفشرمة وذلك نتيجة ظهور عدة أمور سلبية تفشت في صفوف الإنكشارية ومن ذلك مثلا عدم الالتزام بالعزوبية التي باتت أمرا منسيا في هذا النظام وأيضا بروز ظاهرة توريث المنصب حيث أصبح نقل الوظيفة إلى أحد الأبناء ممارسة عادية ويضاف إلى ذلك ممارسة بعض أفراد الإنكشارية لأنشطة تجارية في إستانبول [3].

لقد تفرع عن فساد هذه النظم أسباب أخرى كان لها الأثر العميق في التغييرات التي طرأت على الدولة خلال هذه الفترة، ومنها:

– اهتزاز حالة التوازن بين جيش " ساهية التيمار " الذي بدأ في الضعف وجيش "القابي قول" وبصفة خاصة فرقة المشاة " الإنكشارية" التي تعاظم نفوذها مع الوقت سواء في مركز الدولة أو في ولاياتها حيث بدأت هذه الفئة توجه الأحداث في مختلف أنحاء الدولة [4] .

– زيادة أعداد جند القابي قول بمركز السلطة زيادة كبيرة الأمر الذي أدى إلى صعوبة توفير المرتبات لهذه الأعداد، فكان ذلك سببا للعديد من حركات العصيان في الدولة [5] .

1- خليل اينالجك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 221.

2- خليل اينالجك: العثمانيون - النشأة والإزدهار - ، المرجع السابق ، ص 90.

3- أحمد عبد الله نجم: فرقة الإنكشارية في الدولة العثمانية " المرجع السابق ، ص 191.

4- خليل اينالجك: العثمانيون -النشأة والإزدهار-، المرجع السابق ، ص 90.

5- سيد محمد السيد محمود : تاريخ الدولة العثمانية ، المرجع السابق ، ص 348.

- زيادة مصاريف خزينة الدولة مما أجبر الدولة على فرض ضرائب ورسوم جديدة على السكان "الرعايا" فهجر هؤلاء قراهم وخُربت أراضيهم، وهكذا اضطرت الدولة إلى إعادة توزيع هذه الأراضي الشاغرة من جديد ولكن على خدم السلطان الخواص [1].

يتفق غالبية المؤرخين أن الملامح الأولى لهذه التغيرات قد بدأت خلال عصر السلطان "سليمان القانوني" (1520-1566م) إلا أنهم يعتقدون أن المفاسد التي أدت بالدولة إلى الانهيار قد بدأت في الظهور في زمن السلطان "مراد الثالث" (1574-1595 م)، حيث ربطوا عوامل انهيار الدولة بما كان يحدث خلال هذه المرحلة من عدم الالتزام بالقوانين والنظم التي وضع أسسها السلطان " محمد الفاتح" ثم السلطان "سليمان القانوني"، وكانوا يعتقدون أن كل شيء يمكن أن يعود إلى نصابه بمجرد التقيد بهذه القوانين وتلك النظم تحت قيادة سلطان قوي، فكانت مفاهيم بقاء الدولة واستمرارها في ظل المفهوم القديم للدولة ومفهوم السلطة المطلقة للحاكم ذات اعتبار أساسي لدى هؤلاء المؤرخين.

من جانب آخر أكدت الأبحاث والدراسات التاريخية الحديثة التي اعتمدت على المصادر الأرشيفية للدولة أنه قد وقعت تغييرات جوهرية خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي التي يمكن حصرها في مايلي:

1- أثر الزيادة السكانية في المدن: فقد كانت الدولة العثمانية تقوم بعملية إحصاء [2] السكان كلما تطلب الأمر ذلك مرة كل ثلاثين سنة بسبب تغير الأجيال أو عندما تتغير الأوضاع ولم تعد معطيات دفاتر الإحصاء القديمة تطابق الواقع أو إذا حدث تشوش في نظام التيمار، وعندما تولى السلطان " سليمان القانوني" الحكم أمر بإجراء إحصاء شامل للدولة وأن يلخصوا له محتويات كل الدفاتر وتقدير مجموع عدد السكان ومعرفة مقدار الجبايات لتقويم طاقات البلاد البشرية والاقتصادية[3] وقد أظهرت نتائج الأبحاث التي أجريت على دفاتر التحرير أنه حدثت زيادة كبيرة في عدد سكان المدن مقابل زيادة

1- سيد محمد السيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية ، المرجع السابق، ص 90.

2- **الإحصاء او التحرير:** هي عملية ضرورية كانت تقوم بها الدولة العثمانية لمعرفة طاقات البلاد البشرية والمادية والمالية ، والعملية ضرورية أيضا من أجل توزيع التيمار في فترة كانت فيه الجبايات مكلفة والبلاد واسعة. ينظر، خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق ، ص 55 .

3- نفسه ، ص 54-56 .

محدودة في مساحة المناطق الزراعية خلال القرن السادس عشر الميلادي، وحسب تقديرات "عمر لطفي برقان" إن المدن عرفت نمو ديمغرافي سريع تراوح بين ثمانين بالمائة إلى تسعين بالمائة مقابل نسبة معتبرة أيضا في الأرياف والمقدرة بـــ أربعين بالمائة إلى ستين بالمائة (1) .

وعلى الرغم من اتساع مساحة الدولة العثمانية لاسيما في النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي واستحداثها لمناصب جديدة في سلك المؤسسة العسكرية إلا أنها لم تتمكن من استيعاب هذه الزيادة الديمغرافية الهائلة في المدن، مع أنه لا يمكن اعتبار أن توقف فتوحات الدولة العثمانية في أوروبا وتوقف مصادر الحصول على الثروة التي تجبى من الضرائب (الجزية والخراج) خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي أسبابا جوهرية لزيادة عدد السكان رغم تأثيرها النسبي في تلك الأوضاع التي كانت تمر بها الدولة آنذاك (2) .

2- أثر الأزمة المالية والنقدية: لقد تأثرت الدولة العثمانية بحالة الاضطراب الاقتصادي والمالي الذي عُرف في تاريخ الاقتصاد الغربي باسم " اختلال الأسعار" والذي كان أحد الأسباب الهامة لظهور الأزمة الكبرى التي تعرضت لها الدولة في أواخر القرن السادس عشر وطيلة القرن السابع عشر الميلادي والسبب الرئيسي في ذلك هو تدفق الفضة الرخيصة من أوروبا بعد سنة 1580 م، وقد أوضحت الدراسات التي تناولت التاريخ المالي للدولة العثمانية أن الفائض المالي الذي سجلته خزينة الدولة خلال النصف الأول من القرن 16م قد تراجع مع الوقت وتحول مع نهاية القرن إلى عجز مالي ، واستمرت هذه الوضعية طيلة القرن 17م مؤديا في النهاية إلى استنزاف احتياطي خزينة الدولة الذي جُمع خلال الفترات السابقة (3) .

1- خليل اينالجك: العثمانيون - النشأة والإزدهار ، المرجع السابق ، ص 90، وينظر أيضا، أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1، ص ص 48-49 .

2- محمد صبري الدالي: فقهاء وفقراء " اتجاهات فكرية وسياسية في مصر العثمانية "، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 2010، ص 93.

3- شوكت باموك: التاريخ المالي للدولة العثمانية ، تعريب عبد اللطيف الحارس ، دار المدار الإسلامي ، ط1 ، بيروت ، 2005، ص ص 247-248.

واعتبارا من عام 1580 م بدأت الفضة التي كانت تتدفق من الغرب تغرق الأسواق العثمانية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مفاجئ للأسعار، ولذلك اضطرت الدولة إلى التخفيض في قيمة الآقجة الفضية تدريجيا، وفي نفس الوقت امتلأت الأسواق بالعملات الأجنبية والنقود المزيفة [1] .

ومن جانب آخر لم يؤدي قرار تخفيض وزن العملة إلى تلاشي الصعوبات المالية العثمانية، فقد استمرت الأزمات المالية المركزية للدولة العثمانية حتى القرن السابع عشر الميلادي وساهمت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في تفاقم الأزمة المالية، كما ظهرت المضاربة في قيمة العملة واتسعت أنشطة المرابحة، وهكذا كان هذا الارتفاع المفاجئ للأسعار في شتى أنحاء الدولة سببا في معاناة فئات واسعة من رجال الدولة من أصحاب الدخل الثابت، وفي مقدمتهم جند سباهية التيمار وجند الإنكشارية والجماعات والمؤسسات المرتبطة بالأوقاف، وهو ما كان من الدوافع الرئيسية لحركة العصيان التي قام بها جنود الإنكشارية [2] .

ومن جهة أخرى يمكننا ربط فقدان العملة العثمانية لقيمتها في إلحاق العجز بميزانية إيالاتها الأخرى، فقد تأثرت حالة التداول النقدي بمصر بنقص قيمة العملات العثمانية الذي كان أكثر خطورة في مصر عن سواها من الايالات الأخرى نتيجة قيام إيالة مصر بدفع الخزانة الشريفة للسلطان والأمر نفسه ينطبق على إيالة البصرة وسائر ايالات الدولة التي كانت تساهم في النفقات العسكرية عند قيام هذه الأخيرة بحملات عسكرية في البلقان ووسط أوروبا [3] .

كان من انعكاسات فقدان العملة العثمانية لقيمتها وقوع عجز كبير في الميزانية المركزية للدولة (ميزانية الروم أيلي والأناضول) الأمر الذي فتح الطريق لزيادة الضرائب الدورية التي كانت تفرضها على الرعايا [4] ، كما تم إقرار ضريبة إضافية (ضريبة العوارض) التي أدت إلى مغادرة الناس لأراضيهم، وهذا

1- شوكت باموك: التاريخ المالي للدولة العثمانية ، المرجع السابق، ص ص 250- 253 ، وينظر أيضا، خليل اينالجك: العثمانيون - النشأة والإزدهار ، المرجع السابق ، ص 96. وأيضا محمد صبري الدالي، المرجع السابق ، ص 92.

2- خليل اينالجك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ص 80.

3- أحمد السيد الصاوي: النقود المتداولة في مصر العثمانية ، مركز الحضارة العربية ، ط1 ، القاهرة ، 2001، ص 13.

4- لمعرفة أنواع الضرائب التي كانت مقررة على الرعايا العثمانيين ، ينصح بالعودة إلى :

ما زاد في نقص سكان الأناضول والروم أيلي خلال النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، وزاد من جهة أخرى في عدد الناقمين على الحكام وقاموا بحركات عصيان خطيرة ساهمت في اضعاف موارد الخزينة وزاد من الضيق المالي الذي تسبب بدوره في تخفيض العملة مرة بعد أخرى (1) .

هناك عامل آخر كان له تأثيره في توقيت الأزمات المالية وربما على عمليات تخفيض وزن العملة، وهو الفرق السنوي بين النظام الشمسي والنظام القمري(2) فقد كانت جباية الضرائب لخزينة الدولة من الزراعة والمصادر الأخرى تعتمد على النظام السنوي الشمسي، بينما كانت نفقات الخزينة وأهمها رواتب الجنود تتم كل أربع سنوات اعتمادا على التقويم القمري الإسلامي والذي يقل أحد عشر يوما عن السنة الشمسية (3) وكنتيجة لذلك فإنه كان على الخزينة أن تدفع مرتين ولدورة واحدة كل أربع وثلاثين (34) عام ، بينما تجبى ضرائبها الزراعية مرة واحدة فقط خلال فترة اثني عشر شهرا (4) .

وانطلاقا من هذا يمكننا القول بأن التلاعب بقيمة العملة كان له تأثير مباشر على الأسعار أدى إلى قيام اضطرابات خطيرة لأن الأسعار غالبا ما كانت تزيد أكثر مما قد يجلبه أي تخفيض محدد للعملة، في

-Omer lutfi borkan, Research on the ottoman fiscal surveys , studies in the economic history of the middle-east, oxford university press , London , 1970 , p 163-171.

1 - خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، ص 112.

2- كان الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية يستعمل على مر العصور في الشؤون المالية تقويما ماليا معقدا قام على أساس السنة الشمسية والسنة القمرية ، فكانت مداخيل الدولة تجبى استناد إلى السنة الشمسية، بينما كانت المصاريف وفي مقدمتها رواتب الجند تدفع وفقا للسنة القمرية، ومعلوم أن بين هاتين السنتين فرقا يبلغ أحد عشر يوما والظاهر أن العثمانيون كانوا يدركون أن هذا الفرق كان مصدرا لمشاكل واجهتهم بين الحين والآخر ولكنهم كانوا يتفقون على نقطة خطيرة مهمة هي تكافؤ المعدل اليومي للجبايات والمصاريف وفي حالة تكافؤها لا بأس من صرف بعض المبالغ قبل أوانها أو تأخير الدفع لفترة قصيرة حتى يوافق الدخل. للتوسع ينظر ، خليل ساحلي أوغلي: سنو الإزدلاف وازمات الإمبراطورية العثمانية المالية، تعريب عبد الجليل التميمي، من كتاب، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني ، المرجع السابق ، ص 91-137.

3- إن موعد سنة الإزدلاف وما ينتج عنه من أزمات واسعة من مجتمع لآخر ومن ساحة اقتصادية لأخرى هو موعد اتفاق أول مارس فاتح السنة الشمسية والتي تعتبر منطلق وقاعدة حسابات المداخيل وأول محرم أول السنة القمرية التي تعتبر أساس الدفع وأداء الرواتب، ويمكننا أن نسجل هذه الأوقات من دراسة جداول التقاويم للسنين، كما يجب أن نذكر هنا أن الأزمات لم تكن لتنفجر بالمرة بل كانت تتجمع وتتراكم وتبقى عند اقتراب وقت الإزدلاف لتنفجر عند أول شرارة وهذا اعتبارا من تسويف تسديد الراتب الثالث وذلك عند تطابق جانفي وأول محرم على وجه التقريب. ينظر للمزيد من التفصيل ، خليل ساحلي اوغلي: نفسه ، ص 105.

4- شوكت باموك: المرجع السابق ، ص 261.

حين كان التجار يترددون في تخفيض الأسعار نتيجة لإعادة تقويم سعر العملة، وفي كل الأوقات كان يتم تداول عدد كبير من النقود الأدنى قيمة من المستوى القياسي، وكان أي تغيير رئيسي للعملة يتطلب بالضرورة نشر قائمة شاملة للأسعار الرسمية التي يتم تحديثها، ولكن ما نوّد تأكيده أن تخفيض قيمة العملات غالبا ما كان يعتبر من أعراض تدهور الدولة، فبينما كان الظاهر من انتفاضات أو تمردات الإنكشارية ضد تخفيض العملة موجهة للحفاظ على قدراتهم الشرائية إلا أنها كانت ناتجة أيضا من مفهوم أن الموظفين الفاسدين كانوا يدفعون السلطان عديم الخبرة إلى تدمير الدولة [1] .

تشير الدراسات الحديثة إلى وقوع تغييرات هامة في طبيعة الارتباطات المالية بين المركز وأطراف الدولة، وقد ضعفت الروابط بين إستانبول والأنظمة المالية الموجودة في مختلف ايالات الدولة مثل مصر وطرابلس الغرب وتونس والجزائر إن لم تكن قد تلاشت كليا خلال القرن السابع عشر الميلادي، وبالمقابل استعادت هذه الروابط عافيتها بل ازدادت قوة خلال القرن الثامن عشر وكانت أقوى هذه الروابط مع مصر وطرابلس الغرب ولكنها كانت أضعف مع تونس والجزائر والقرم [2].

3- كثرة الحروب والاضطرابات الداخلية: كان للحروب الطويلة التي خاضتها الدولة العثمانية على جبهات عديدة انعكاسات خطيرة على الأوضاع الداخلية، وينبغي النظر إلى الحروب العثمانية – الفارسية التي استمرت متقطعة حولي قرنين ونصف (1500–1743م) أنها كانت تندرج ضمن سياق تاريخي عالمي اتسم ببداية تشكل " النهضة الأوروبية" ، وكان من أهم معالم هذا التحول التفوق الذي سجلته المجتمعات الأوروبية في تقنية الأسلحة العسكرية والسفن الحربية والتنظيم المؤسساتي للدولة وأجهزتها ، فبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وقارة أمريكا لم يعد للاقتصاد المتوسطي تأثيره السابق في نسج خيوط العلاقات الدولية، وعانت الدولة العثمانية في صراعها مع الصفويين ماليا وعسكريا فأثر ذلك على حالتها الاقتصادية [3].

1 - S. Faroqhi , Crises and change « 1590-1699 «, in halil inalcik and Donald Quartaert , eds ,an economic and social history of the ottoman empire 1300-1914 , Cambridge university press , tom 2 , 1994 , p 546-547.

2- شوكت باموك : المرجع السابق ، ص 412 .

3- وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان ، المرجع السابق ، ص 61.

ومن جهة أخرى وخلال حروب الدولة العثمانية مع النمسا (1593-1606م) ومع زيادة الحاجة إلى إرسال وحدات عسكرية مجهزة بأسلحة نارية اضطرت الدولة العثمانية إلى تجنيد المزيد من قوات الإنكشارية والتي زاد عددها إلى حوالي أربعين ألف في أوائل القرن 17م [1] .

أما في الأناضول فقد تم تجنيد أعداد كبيرة من المرتزقة السكبان [2] وغالبيتهم من أصول فلاحية وجميعهم مسلحون بأسلحة نارية، وأصبحوا في نهاية القرن السادس عشر الميلادي يشكلون أفضل الوحدات العسكرية في الجيش العثماني كما عمد الولاة في مختلف الإيالات إلى الاعتماد عليهم ضمن وحدات الحراسة الشخصية، ومع الوقت فقدت التشكيلات العسكرية القديمة في سائر أقاليم الدولة مكانتها السابقة وأصبح جيش السباهية[3] يوظف في بناء الطرق والقلاع، أما التشكيلات العسكرية القديمة مثل "اليايا"[4] والمتسلم [5] فقد تم الاستغناء عنها وحلها وتكليف أفرادها بمهام أخرى، وقد تركت هذه التغييرات في التنظيم العسكري الكلاسيكي تأثيرها العميق في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية [6] .

1- خليل اينالجك: العثمانيون – النشأة والإزدهار ، المرجع السابق ، ص 61.

2- **السكبان**: تنظيم خاص من المرتزقة المسلحة بالبنادق وتتشكل من قوات عسكرية محلية تضم عددا من الأفراد ويتراوح عدد كل مجموعة من (100 إلى 500) جندي تحت قيادة ضابط انكشاري. للتوسع ينظر، خليل اينالجك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، مج 1، المرجع السابق، ص 604.

3- **جيش السباهية:** هم الخيالة والفرسان في الجيش العثماني، واصطلح على استخدامه للدلالة على الخيالة صاحب الأرض الميري الذي يشترك في الحرب في الجيش العثماني ومهمتهم الأساسية الدفاع والمحافظة على حدود الدولة والاشتراك مع جنود الإنكشارية في صد الهجمات المعادية أو الهجوم على أعداء الدولة وكل واحد منهم يمنح اقطاعا من الدولة يطلق عليه اسم " تيمار" وكان عليه تأمين أكثر من محارب وقت الحرب. للتوسع ينظر ، حسان حلاق وعباس صباغ : المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية " المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعائلية " دار العلم للملايين ، بيروت ، ط1 ، 1999، ص 111.

4- **اليايا:** يقصد به جندي المشاة، ينظر حسان حلاق وعباس صباغ: نفس المرجع ، ص 234.

5- **المتسلم:** مجموعة مسلحة من الرعايا تتمتع بإعفاءات ضريبية مختلفة مقابل تأدية بعض الخدمات العسكرية، كما يطلق هذا المصطلح على من يعهد إليه الوالي أو الحاكم بتسلم الحكم إذا خرج هو إلى الحرب، وكان من مهام المتسلم جمع عوائد الولاية وارسالها إلى الحاكم الأصلي للدولة، ينظر حسان حلاق وعباس صباغ: نفس المرجع ، 199.

6- خليل اينالجك: الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق ، ص 79.

وبالنسبة لجند الإنكشارية فقد استقر العديد منهم في سائر أرجاء الدولة سواء في المدن أو في القرى أو في مختلف المراكز الهامة قصد توفير الأمن والاستقرار في إيالات الدولة، وقد أدى هذا التطور إلى تكوُّن علاقات تجارية مع سكان هذه المدن وساهم في زيادة موارد رزقهم، وتجلت هذه الظاهرة بشكل أوضح في إستانبول وفي عدد من المدن الهامة مثل القاهرة ودمشق وبلغراد وصوفيا واضطَّر بعضهم إلى مزاولة أنشطة خاصة ضمن مجال المهن الحرة، وبنهاية القرن 17م أصبح أفراد الإنكشارية جزءا من النسيج الاجتماعي والتجاري مستفيدين من انتمائهم إلى شريحة إجتماعية لها امتيازاتها، والواقع إن زعماءهم (الأغوات) بقوا حتى ذلك الوقت يتقلدون مناصب هامة في الدولة[1].

والجدير بالذكر أنه خلال فترات السلام وعند انتهاء الحاجة من خدماتهم (الجنود السكبان) كان هؤلاء الجنود المرتزقة العاطلون عن العمل يجوبون المناطق الريفية يفرضون الإتاوة على سكان الأناضول وذلك بعلم قادتهم، فكانوا يقومون بقطع الخراج الميري في القرى والمدن وفي مختلف المراكز الهامة[2] أما الفرسان السباهيون الذين انتزعت منهم تيماراتهم و لم تعد مرتباتهم كافية لمعيشتهم، فقد انضموا أيضا إلى هذه المجموعات المسلحة، وهكذا مهدت هذه الجماعات لظهور الطائفة التي عرفت في التاريخ العثماني باسم " الجلالي" أو "عصابات الجلالية"[3] التي زرعت الخوف في المناطق الريفية إلى درجة أنهم كانوا السبب الرئيسي في هجرة السكان من الريف، وألحقوا بذلك أضرارا كبيرة بالزراعة في الأناضول ونتيجة لذلك أصيبت الدولة بشلل تام في الاقتصاد الزراعي [4] .

ومن جانب آخر برز صراع شديد بين جند السكبان الذين لهم نفوذ في إيالات الدولة وفرقة الإنكشارية التي تسيطر على مركزها في إستانبول ودفع هذا الصراع السلطة المركزية إلى التفكير في استغلاله لصالحها بدل من إيجاد حل يُرضي الطرفين، والواضح أن السياسة التي اتبعتها السلطة المركزية في الدولة ساهمت في تأجيج الاضطرابات الاجتماعية وتردي الأوضاع أكثر من ذي قبل [5] .

1- Quartaert, Donald, the Ottoman empire 1700-1922, Cambridge university press, july, 2000, p 99.

2- خليل اينالجك: الدولة والرعايا ، المرجع السابق ، ص 98.

3- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1 ، ص 49.

4- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 49.

5- خليل اينالجك: العثمانيون – النشأة والإزدهار ، المرجع السابق ، ص 95-96.

ومما سبق يمكن القول أن تدهور شؤون الجيش كان أحد أهم العوامل المؤدية إلى اضطراب أحوال الدولة العثمانية، فإلغاء نظام الدفشرمة أدى إلى اضمحلال نظام التدريب العسكري والإداري برمته إلى جانب سوء تنظيم الخيالة النظاميين وفرقة المدفعية التي تفككت في القرن الثامن عشر الميلادي ما أدى إلى ظهور الكثير من حركات العصيان في الدولة [1] .

4- التغيرات الاقتصادية وبداية التفوق الأوروبي: كان للتطورات الاقتصادية التي ظهرت في العالم وفي أوروبا بشكل خاص خلال العقد الأخير من القرن السادس عشر تأثيرات واسعة وانعكاسات خطيرة على كافة مؤسسات الدولة العثمانية، فخلال هذه المرحلة كانت السياسة الاقتصادية في أوروبا تسعى إلى السيطرة على طرق التجارة الشرقية الهامة وذلك بهدف الوصول إلى موارد الثروات الطبيعية في آسيا ولاكتشاف طرق تجارية جديدة والاستفادة من مرحلة الركود والتراجع التي تمر بها الدولة العثمانية داخليا وخارجيا، كما سعت إلى جعل البلدان الإسلامية سوقا مفتوحة من طرف واحد لترويج سلعها الصناعية بامتيازات جديدة يمكنها الحصول عليها من خلال اتفاقيات جديدة مع الدولة العثمانية [2] .

وحيال هذا التخطيط الاقتصادي الأوروبي لبسط السيطرة على منافذ العالم الإسلامي الحيوية كانت الدولة العثمانية حبيسة نظرتها التقليدية في تفسيرها للأمور الاقتصادية، فخلال النصف الأول من القرن السادس عشر استطاعت الدولة العثمانية أن تحافظ على نشاط طرق التجارة والمراكز التجارية الرئيسية بين منطقة الشرق الإسلامي وبين الهند وايران وأوروبا، وفشلت كل المساعي التي قام بها البرتغاليون من أجل قطع طرق التجارة بين الهند وموانئ شرقي البحر المتوسط بسبب تصدي الدولة العثمانية لها [3] .

لقد شكل العثمانيون سدا منيعا في وجه البرتغاليين طيلة القرن السادس عشر الميلادي غير أنهم لم يتمكنوا من الاستمرار في نشاطهم في البحار الشرقية وذلك نتيجة تطور الأحداث في البحر الأبيض

1- جمال كمال محمود: البحر الأحمر في الاستراتيجية العثمانية 1517- 1801م ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، لبنان ، 2019، ص 41.

2- خليل اينالجك: العثمانيون – النشأة والإزدهار ، المرجع السابق ، ص 96.

3- نفسه ، ص 96.

المتوسط التي أخذت كل اهتمام الدولة آنذاك، وهو ما أعطى الفرصة للبرتغاليين الذين تمكنوا من الاستقرار في جزيرة هرمز واتخذوها مستودعا للسلع والبضائع ومختلف المنتوجات التجارية القادمة من الهند [1].

وبشكل عام يمكن القول بأن ظهور الأوروبيين في المنطقة التي كانت ميدانا قاصرا على الملاحين والتجار العرب والهنود مثّل تهديدا حقيقيا للمنطقة ككل بسبب الترعة الاستعمارية التي كانت تمثلها أوروبا آنذاك وخاصة على البلاد المنتجة للتوابل القيمة و أثر ذلك بدرجة كبيرة على مكانة البحر الأحمر وفي التجارة الدولية ككل [2] .

على الرغم من الجهود التي بذلها البرتغاليون طيلة القرن السادس عشر الميلادي إلا أنهم فشلوا في قطع الطريق التجارية التي تربط الهند وإندونيسيا بالشرق الأدنى عبر الخليج العربي والبحر الأحمر، وهكذا بقيت تجارة التوابل تصل بشكل مباشر من الهند وإندونيسيا إلى الدولة العثمانية طيلة القرن 16م رغم بعض النقص الطارىء أحيانا، فقد كان يتم تبادل السلع والبضائع بكميات كبيرة مع البضائع الأوروبية في أسواق حلب والقاهرة وإستانبول وبورصة[3].

لكن مع مطلع القرن 17م أدى قطع طريق تجارة الهند عن منطقة الشرق الإسلامي إلى سيطرة الهولنديين والإنجليز على المحيط الهندي وبدأت تجارة البهارات تصل إلى الدولة العثمانية عن طريق أوروبا، وكان هذا التطور الخطير يعني أن تتعرض خزينة الدولة العثمانية لهزة عنيفة في مصادر دخلها من الجمارك التي كانت تفرض على هذه التجارة، كما يعني أيضا تقلص نشاط التجار المسلمين داخل العالم الإسلامي وهكذا حققت التجارة الأوروبية مكاسب كبيرة على حساب الدولة العثمانية[4].

ومن جانب آخر فإن تحفظ العثمانيين على الانخراط بشكل مباشر في التجارة الدولية قد فتح المجال واسعا أمام إنشاء الوكالات التجارية الأجنبية في مناطق الحدود (الثغور) وهو ما ساهم في منح

1- خليل اينالجك: العثمانيون – النشأة والإزدهار ، المرجع السابق، ص 97.

2- جمال كمال محمود: المرجع السابق ، ص 17.

3- خليل اينالجك: تاريخ الدولة العثمانية من النشأة إلى الانحدار ، المرجع السابق ،ص ص 196-197.

4- خليل اينالجك: العثمانيون – النشأة والإزدهار ، المرجع السابق ، ص 98.

فرص للتجار الأجانب للقيام بدور الوسطاء خاصة من طرف اليونانيين والأرمن واليهود وإقامتهم لعلاقات وطيدة بين الأجانب والأقليات الأخرى وكل ذلك على حساب العثمانيين، وكانت هذه العلاقات أكثر فعّالية لدرجة أن عددا من الوظائف الهامة أصبحت بأيديهم ويتحكمون بها لاسيما جهاز الجمارك الذي كان يشغله عدد من اليونانيين واليهود [1] .

وانطلاقا من هذا يمكننا القول إن التواجد الغربي (التجار الأوروبيون) في مناطق الحدود الرئيسية للدولة العثمانية على ساحل البحر الأبيض المتوسط قد سمح لرعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين أن يتبوأوا الصدارة في حركة التجارة العالمية منذ ذلك الحين، وأصبحوا شيئا فشيئا عنصرا تمتزج فيه التجارة والسياسة بشكل وثيق.

ومن جانب آخر أدت محاولات الإنجليز التي قاموا بها منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي بغية فتح طريق تجاري جديد نحو الشرق عبر روسيا شمالا إلى إلحاق أضرار بالغة الأثر بمركز الدولة العثمانية، فقد قامت الشركة الروسية والإنجليزية باتخاذ موسكو مركزا تجاريا للأقمشة الصوفية والحديد والسلاح المتوجه صوب الغرب ما أدى إلى ضعف المركز الاستراتيجي لتجارة شمالي البحر الأسود التابع للدولة العثمانية في " دشت قبجاق" [2] ومع سيطرة موسكو على تجارة الفرو وإحكام الحصار على هذه التجارة اضطرت الدولة لاستخدام المعادن الثمينة بشكل موسع مع موسكو، وقد امتد التوسع الروسي ليشمل المناطق المتاخمة للساحل الشمالي للبحر الأسود وكانت حصيلة ذلك أن ضمت إلى ممتلكاتها سوقا هاما للمنسوجات العثمانية المصدرة من الأناضول[3] .

والمتأمل في مسألة التواجد الأوروبي بالمناطق الاستراتيجية للتجارة العالمية لاسيما تلك التي لها صلة مباشرة مع الدولة العثمانية يستوعب أن الأمر لا يرتبط بحماية مصالح التجار الأجانب من استغلال بعض رجال الإدارة العثمانية الفاسدين وإنما الأمر أكثر عمقا من ذلك بكثير، فالتجار الأجانب كان هدفهم خلق قوة بشرية محلية موالية لهم على المستوى المحلي تمكنهم من ممارسة نفوذهم السياسي بالارتكاز

1- روبير مانتران : المرجع السابق ، ج 1 ، ص 386.

2- خليل اينالجك: العثمانيون – النشأة والإزدهار ، المرجع السابق ، ص 98.

3 - Quartaert , Donald, op.cit , p 233.

عليها، غير أن هذا الأمر لم يتحقق في القرن السابع عشر الميلادي والسبب في ذلك وجود عدد من المسؤولين الذين لهم الغيرة على سلامة دولتهم من الأخطار الخارجية[1] .

ترتب على تزايد النشاط التجاري الدولي خلال القرن الثامن عشر الميلادي بروز طبقة من التجار العثمانيين غير المسلمين، بينما فقد التجار المسلمين مكانتهم تدريجيا في عالم التجارة الخارجية، وأخذ التجار الأجانب والعثمانيون غير المسلمين يهيمنون على التجارة الخارجية [2].

وعلى صعيد آخر كانت الحركة التجارية للدولة العثمانية مع الصفويين على قدر كبير من الأهمية فيما يتعلق بتجارة الحرير، فقد تفطن العثمانيون إلى أهمية الحرير وطرق تجارته كسلاح ضاغط، فبدلا من المتاجرة به وحظر العبور به على الطرق الخاضعة للسيطرة العثمانية اضطر السلطان العثماني إلى خوض حروب طويلة الأمد مع الشاه الصفوي للضغط عليه من أجل الاستفادة من مناطق إنتاج الحرير الفارسية وتجارة المحيط الهندي [3] .

لقد كان نسيج الحرير الفارسي يعتبر من أهم الصناعات آنذاك وعاملا أساسيا في فتح الطريق لنشاط اقتصادي واسع في الأسواق الداخلية والخارجية في أماسيا وبيلجيك وبورصة وديار بكر وماردين وحلب، وكان الحرير الفارسي القادم من الولايات الواقعة جنوب بحر قزوين أكثر البضائع المطلوبة في الأسواق العثمانية، وقد رد الشاه " عباس الصفوي " على السياسة العثمانية بإقامة علاقات مباشرة مع بريطانيا واسبانيا للتخلص من الضغط العثماني ومنح الدولتين خاصة بريطانيا امتيازات تجارية عام 1617م مركزا على استخدام الطريق الثالث المؤدي إلى أوروبا " طريق موسكو" [4].

ومهما يكن من أمر فإنه مع مطلع القرن السابع عشر الميلادي كانت الدولة العثمانية قد بدأت تفقد شيئا فشيئا مكانتها الاستراتيجية في العالم آنذاك، ويتضح ذلك من خلال تحويل السوق العثماني إلى سوق منتج للمواد الأولية المصدرة إلى أوروبا وأيضا إلى سوق مستقبل للسلع الأوروبية وهو ما أدى إلى

1- روبير مانتران : المرجع السابق ، ج 1 ، ص 387.

2 - Quartaert , Donald, op.cit , p 237.

3- وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان ، المرجع السابق ، ص 58.

4- نفسه ، ص 58.

ركود وتدهور تدريجي في الحرف والصناعات المحلية[1]، وانتهى الصراع بين الدولتين للسيطرة على مناطق العبور إلى أوروبا والعالم إلى صراع بين القوى العالمية للسيطرة على مناطق الدولتين بكاملهما.

ومن جانب آخر تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن التجارة الداخلية في الدولة العثمانية أدت إلى حدوث قدر كبير من التفاوت الاجتماعي خلال القرنين 17 و18م في المدن المهمة مثل أنقرة وبورصة ومدن البلقان ، فالتجارة تعتبر عنصرا أساسيا في تماسك الدولة والمجتمع العثماني ولم تكن بأي حال نشاطا مفروضا على الدولة والمجتمع من الخارج، وكان من بين الحواجز الرئيسية التي واجهتها إدارة الدولة العثمانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تتمثل في كيفية السيطرة على أنشطة التجار دون إعاقة النشاط التجاري الذي كان أساسه جباية الضرائب ، ومن جهة أخرى فإن العوامل الخارجية التي تشمل المنافسة الأوروبية على الأسواق والمواد الخام قد أثرت بشكل مريع في الاقتصاد والمجتمع العثماني، وهو ما أدى إلى تدمير حيوية الصناعة الحربية العثمانية [2] .

5- تنامي نفوذ الحريم: أخذ سلاطين الدولة العثمانية في قصورهم بنظام "الحريم السلطاني" [3]، وتعد أسرة السلطان هي مركز الدائرة بالنسبة لجميع الهيئات والطوائف التي تعمل في منطقة الحريم، فقد تم تخصيص عدة أجنحة في القصر لوالدة السلطان الحاكم وزوجاته وأبنائه، و يخضع هذا القسم من القصر العثماني إلى تنظيم دقيق وكل الحريم بلا استثناء سواء كن من نساء السلطان أو من الموظفات يعتبرن من الجواري باستثناء بنات السلطان باعتبارهن أميرات [4] .

1- وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان ، المرجع السابق، ص 59.

2- خليل اينالجك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، مج 2، المرجع السابق ، ص 126.

3- **الحريم السلطاني:** يقصد به الجزء الخاص من القصر الذي يعيش فيه السلطان مع أهل بيته من النساء ويقوم على الخدمة الداخلية فيه عدد من النساء وأشهر قسم للحريم العثماني هو حريم قصر طوب كابي الذي اتخذه السلاطين العثمانيين سكنا لهم ومقرا للحكم منذ عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد السلطان عبد المجيد (1839-1861 م)، وكان محظورا على الرجال دخول حرم النساء باستثناء الأقارب فقط للتوسع ينظر، ماجدة مخلوف: الحريم في القصر العثماني ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ط1 ، 1988 ، ص 10. وأيضا أصلي سنجر: المرأة العثمانية بين الحقائق والأكاذيب، ترجمة سمير عباس السيد ، دار النيل ، ط1 ، القاهرة، 2014، ص 45.

4- لمعرفة تفاصيل أوفى عن هذه الفئة ينظر ، ماجدة مخلوف: المرجع السابق.

ابتداء من النصف الثاني من القرن 16 م تزايد نفوذ الحريم في الدولة بشكل مطرد وبرز أكثر مع القرن السابع عشر، والسبب في ذلك يعود حسب ما تذكره الدراسات التاريخية إلى ضعف شخصيات السلاطين الذين حكموا الدولة إبان هذه الفترة وأيضا إلى عدم كفاءة ومقدرة الصدور العظام على تحمل المسؤوليات المسندة إليهم، وكان لنساء القصر تأثيرهن القوي على السلاطين على مدار القرن17م حيث كانت الدولة في بعض الأوقات خاضعة لحكمهن (1) .

والجدير بالذكر فإن تدخل أمهات وزوجات السلاطين في شؤون الحكم يعد صورة من صور الفساد الذي أصاب الدولة العثمانية خلال الفترة الواقعة بين وفاة السلطان سليمان القانوني وحكم السلطان " مصطفى الرابع" (1807–1808م)، فقد تعاقب على حكم الدولة طيلة هذه الفترة ثمانية عشر (18) سلطانا لم يكن أحد منهم في مستوى يؤهله لأن يمارس الحكم بالصورة التي قام بها أسلافه واستمر تدخل الحريم في شؤون الدولة بدرجات متفاوتة حتى عهد السلطان "عبد الحميد الثاني" (1876–1909م) الذي أصدر أوامر مشددة بمنع تدخل النساء في شؤون المجتمع العثماني (2).

تغلغل نفوذ الحريم السلطاني في شؤون الدولة وقام بدور خطير في توجيه السياسة العليا للدولة وصار بإمكانهن التدخل في تعيينات كبار الموظفين وحتى في ترقيتهم أو عزلهم أحيانا أخرى، ولكن الإشكال الخطير إبان هذه الحقبة الحرجة من تاريخ الدولة هو أنه بمقدور الحريم السلطاني التدخل في شؤون الجيش وبخاصة في قيادته العليا بالتواطؤ مع بعض قادته وأصبح بوسعهن اشعال فتيل الحرب بين الدولة وأعدائها في أوروبا أو في آسيا، وقد لعب رؤساء الأغوات من الخصيان البيض أو السود همزة الوصل بين هؤلاء السيدات وبين السلطان والصدر الأعظم (3).

6- **نظام الامتيازات الأجنبية:** بدأ العمل بنظام الامتيازات الأجنبية عام 1536م إثر تحالف تم بين الدولة العثمانية وفرنسا في فترة السلطان سليمان القانوني، و المعروف أن هذا النظام لم يكن جديدا على

1- عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 599.

2- محمد أحمد محمد الثقفي: زواج السلاطين من الأجنبيات وأثره في اضعاف الدولة العثمانية، رسالة ماجيستير، اشراف يوسف علي رابع الثقفي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ ، 1431هـ ، ص 27.

3- مراجة دوسون: المصدر السابق، ص 41 . و أيضا عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع السابق ، ج1، ص 598.

العثمانيين فقد تم العمل به في أيام السلطان "محمد الفاتح" الذي أقر عشية فتح القسطنطينية 1453م بالامتيازات التجارية التي كانت قد حصلت عليها البندقية وجنوة خلال العهد البيزنطي بهدف تشجيع التجارة الخارجية [1]، وتماشيا مع هذا الاتجاه العام أُعفي التجار الفرنسيون من الخضوع للقانون العثماني وطُبق عليهم القانون الفرنسي تحت اشراف ممثل الأستانة في فرنسا، ومُنح للفرنسيين الحرية التجارية المطلقة وحرية الملاحة في كل الموانئ العثمانية وكان من بين بنود المعاهدة ألا تبحر أية سفينة أجنبية في المياه العثمانية إلا برفع العالم الفرنسي [2].

كان من نتيجة تطبيق هذه الامتيازات هيمنة التجار الأوروبيون الناشطين في الدولة العثمانية على عمليات التبادل التجاري في الموانئ والمدن التجارية بإطراد خاصة في ظل استمرار تراجع قوة الدولة العثمانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، وأصبحت الدولة هدفا للاستغلال الاقتصادي وتحولت إلى سوق كبيرة لمختلف المنتجات الأوروبية [3] .

وثمة وجهة نظرأخرى يطرحها بعض المؤرخين بشأن الانحطاط العثماني خلال القرن السابع عشر الميلادي مفادها أن الدولة العثمانية كانت لا تزال قوة عسكرية وسياسية طوال القرن 17م وأن ثمة انتعاشا اقتصاديا واضحا على الرغم من محدوديته قد أعقب الأزمة التي وقعت عند منتصف القرن 16م ، ففي أعقاب أزمة الحرب في سنوات 1683-1699م طرأ نمو اقتصادي منتعش لمدى طويل، و لم يظهر أي دليل واضح على الانحطاط قبل النصف الثاني من القرن 18م، وقد دعت هذه الملاحظات العديد من الباحثين إلى التشكيك في افتراض أن الحكم المركزي كان على الدوام معادلا للإزدهار الاقتصادي والسياسي والثقافي، وأن غياب سلطان قوي كان يؤدي بالضرورة إلى تدهور الحرف والتجارة [4] .

1- قيس جواد العزاوي: المرجع السابق ص 32.

2- أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق ، ص 95. و أيضا، قيس جواد العزاوي: المرجع السابق ، ص 34.

3- ياسر بن عبد العزيز قاري: دور الامتيازات في سقوط الدولة العثمانية " دراسة تاريخية تحليلية"، أطروحة دكتوراه، اشراف يوسف بن علي الثقفي، جامعة أم القرى بمكة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، 2001، ص ص 13-15.

4- خليل اينالجك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، مج 2 ، المرجع السابق ، ص 226.

وخلال القرن 18م انتقلت الدولة العثمانية من مصاف الدول العظمى المتبوعة حضاريا وفكريا وثقافيا واقتصاديا إلى مصاف الدول التابعة التي انهارت فيها دعائم المقاومة للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، وكان من أهم دلالات هذا الانهيار لجوء الدولة إلى التفاهم مع القوى الصليبية باسم السياسة وأظهرت استعدادها للجلوس على طاولة المفاوضات لكي تحافظ على ما تبقى لها من أراض أو الانسحاب بأقل الخسائر الممكنة [1] .

انتبهت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن 18م إلى عوامل الضعف التي بدأت تنخر بنيتها الأساسية فأخذت تبحث لها عن علاج لهذا الداء وراحت تبحث عن سبل مواجهة القوى الصليبية شرقا وغربا بوسائلها، وبدأ الترويج لهذا المسعى بواسطة سفراء الدول الأوروبية في الأستانة وسفراء الدولة في أوروبا وأنصار الإصلاحات على النمط الغربي من السلاطين والوزراء وبعض الشخصيات المثقفة بثقافة غربية في المجتمع المسلم، وبدأ صراع طويل بينهم وبين التيار المحافظ والمتشدد في كثير من الأحيان.

ثانيا–الدعوة إلى التعجيل في الإصلاح " لطفي باشا ورسالته آصف نامة "

يعتبر عهد السلطان العثماني " سليمان القانوني" (1520–1566 م) من أعظم عهود الدولة العثمانية وأكثرها تطورا، فقد كانت الدولة الأقوى بحريا في عالم المتوسط وبلغ إزدهارها العمراني والحضاري و العلمي غايته المنشودة لكن مع نهاية هذا العهد بدأت تظهر في داخل دواليب السلطة وأجهزة الحكم أولى ملامح الضعف والتدهور، في حين كانت الدولة ما تزال تحتفظ فيه بصورتها المهيبة وقوتها تجاه أعدائها وبرزت سيمات الانحطاط المبدئية داخل أجهزة الإدارة وفي صفوف الانكشارية التي تزايدت نفقاتها واستمر نفوذها في الاتساع، وفي الوقت نفسه بدأت قدراتها العسكرية في التراجع[2].

كانت المحاولة الأولى التي تناولت بداية معالجة مسألة تدهور الإدارة وضعف المؤسسة العسكرية في أواسط القرن السادس عشر الميلادي تلك الرسالة التي ألفها الصدر الأعظم "لطفي باشا" في عهد

1- مجتبي ابلكوره ل: الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر الميلادي، في كتاب ، دراسات في التاريخ العثماني، المرجع السابق. ص 151.

2- خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق، ص 34.

السلطان "سليمان القانوني"، والتي عنونها باسم "آصف نامة "[1] بعد أن أُبعد عن منصبه عام 1541م نتيجة صراعات داخلية في البلاط العثماني بالرغم من أن الدولة كانت لا تزال في أوج قوتها آنذاك.

1– التعريف بشخصية الصدر الأعظم "لطفي باشا"

ينحدر المفكر السياسي العثماني لطفي باشا(1488–1564م) من أصل ألباني[2]، واسمه الكامل أحمد لطفي بن عبد المعين ابن عبد الحي تربى داخل الحرم السلطاني[3]، التحق لطفي باشا بالبلاط العثماني في عهد السلطان "بايزيد الثاني" (1481–1512م) وشغل مناصب مختلفة وتولى منصب البكلربكية في الشام وقسطموني والروم أيلي وشارك في الحملات العثمانية على بلغراد ورودس وتبريز وبغداد وخرج على رأس الجيش العثماني مع خير الدين بربروس في حملته على جنوب إيطاليا وجزيرة قورفة [4].

كان "لطفي باشا" قريبا من السلطان العثماني " سليم الأول" (1512–1520م) ونشأ في كنفه فصار موضع رعايته ونال لديه حظوة كبيرة، وهو الذي وجّه اهتمامه إلى أهمية تقوية الأسطول البحري لتأمين سيادة الدولة العثمانية على البحار وبذل في هذا الصدد جهودا كبيرة [5]،تزوج " لطفي باشا " من السلطانة " شاه خوبان "أخت السلطان " سليمان القانوني" فصار بذلك صهرا للسلطان، وفي سنة 1539م عيّنه السلطان في منصب الصدارة العظمى خلفا للصدر الأعظم " اياس باشا " الذي توفي، غير أنه سرعان ما عُزل منه سنة 1541م بسبب صراعات داخلية في البلاط العثماني لعب فيها الحريم دورا كبيرا ، ونفاه السلطان إلى ديموطيقية بعد أن طلق زوجته "شاه خوبان" وعكف لطفي باشا في منفاه على التأليف في شتى أصناف العلوم إلى أن توفي في سنة 968هـــ/ 1563م [6].

1- **آصف**: هو في الأصل وزير النبي سليمان بن داوود عليهما السلام واسمه اسف بن برخيا وكان مثالا للوزير المخلص والعاقل ، أما **آصف نامة** فهي عبارة عن رسالة في شؤون الحكم والسياسة وضعها لطفي باشا وقدم فيها خلاصة فكره وخبرته وتجربته السياسية والإدارية ووضح فيها رؤيته لما يجب أن تكون عليه نظم مؤسسات الدولة. ينظر، عبد الرحيم بنحادة: المثقفون والأزمة في العالم العثماني، في كتاب، العثمانيون والعالم المتوسطي، مقاربات جديدة "ندوة " تنسيق عبد الرحمان المؤذن و عبد الرحيم بنحادة، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة ، ط1 ، 2003، ص 180.

2 - Selcuk Aksin Somel , Dictionnary of the Ottoman empire, the Scarecrow press, Inc , oxford , 2003, p 167.

3 - لطفي باشا: تواريخ آل عثمان، تر محمد عبد العاطي محمد، تق سيد محمد السيد، دار البشير، ط1، القاهرة، 2018، ص 26.

4- شمس الدين سامي فراشري: قاموس الأعلام (عثماني) مج 5، مطبعة مهران ، استانبول ، 1314 هـ ، ص 3993 .

5- لطفي باشا: خلاص الأمة في معرفة الأئمة، دراسة وتح ماجدة مخلوف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2001، ص 14.

6- شمس الدين سامي فراشري: المصدر السابق، ص3994. وأيضا، لطفي باشا: خلاص الأمة في معرفة الأئمة ، ص 13 .

عاصر الصدر الأعظم "لطفي باشا" اثنين من كبار علماء الدولة العثمانية وهما "ابن كمال باشا"[1] و" أبو السعود أفندي "[2] وكلاهما تقلد منصب شيخ الإسلام، ويعتبر من أكثر الشخصيات العثمانية البارزة في الفكر السياسي، واكتسب من خلال الوظائف التي تقلدها خبرة وتجربة إدارية وسياسية كبيرة في تسيير شؤون الدولة أسهمت في صقل معارفه وتكوين فكره الإصلاحي، ويعد أول رجل دولة استشعر علامات التفكك في النظام العثماني رُغم ما كان يغلب على الدولة من مظاهر القوة، وقد عبّر لطفي باشا عن رؤيته لإصلاح الخلل الذي أصاب مفاصل الدولة وأدرجها في رسالته أصف نامة [3].

2– دراسة تحليلية ونقدية لرسالة " آصف نامة "

لم تكن رسالة آصف نامة سوى محطة أولية لبداية سلسلة من الكتابات التي تزايدت على هذا النحو والتي أرادت أن تلفت الانتباه إلى الأخطار الكامنة والمحدقة بالدولة نتيجة الأوضاع الحرجة التي بدأت تعيشها الدولة العثمانية مع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر الميلادي، و الملفت للانتباه أن غالبية من كتبوا عن الأزمة العثمانية وانشغلوا بالأدب السياسي العثماني عامة هم من العارفين بخبايا السياسة العثمانية، أي أنهم من داخل البلاط العثماني ضمن الكادر البيروقراطي للدولة وغالبيتهم من فئة القلمية [4] .

تنتمي رسالة " آصف نامة" إلى الأدب المعروف باسم " مرايا الأمراء" أو " نصائح الملوك" لكونه يلفت انتباه السلطان إلى بعض المسائل والقضايا الحساسة في الدولة والإدارة، وتتعرض الرسالة بشكل ملفت للانتباه إلى بعض العاهات المبكرة التي يجب التصدي لها قبل استفحالها في كيان الدولة، والتي

1- **ابن كمال باشا:** هو أحمد بن سليمان شمس الدين اشتغل في التدريس في فترة شبابه ثم التحق بفئة العسكر، ثم قرر الانسحاب منها والعودة إلى حضن العلم الشرعي ودرّس بمدرسة السلطان بايزيد بأدرنة ثم درس بدار الحديث ثم عمل قاضيا ليعين بعدها قاضي عسكر الأناضول في عهد السلطان سليم الأول ، وأسند له بعد ذلك منصب الإفتاء بالعاصمة استانبول الذي بقي به إلى غاية وفاته سنة 940هـ. ينظر، ابن كمال باشا: تحقيق المناسبة والملاءمة والتأثير، تح ودراسة محمد بن علي بن براهيم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، العدد 27، مج 15 ، 1424هـ ، ص ص 336-343.

2- **أبو السعود أفندي:** أشهر شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية ولد سنة 898هـ/1492م بقرية من بلدة إسكليب بالقرب من العاصمة استانبول ، تقلد قضاء بروسة ثم قضاء استانبول ثم أصبح قاضي عسكر الروم ايلي ليصبح بعد ذلك شيخا للإسلام في فترة حكم السلطان سليمان القانوني وكانت مشيخته ما بين 1545-1574 م ، ترك العديد من الفتاوى والمصنفات من أبرزها تفسير القرآن الكريم بالمعروف باسم " ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم" في جزأين. للتوسع ينظر:

- Abdulkadir Altunsu, Osmanli Seyhulislamlari, Ayyildiz matbaasi A.S, Ankara , 1972, p 29-32.

3- لطفي باشا : خلاص الأمة في معرفة الأئمة ، ص 15.

4- عبد الرحيم بنحادة: المرجع السابق ، ص 180.

تشكل عناصر أزمة الدولة قبل تفاقمها، وهذه العاهات تتجلى في مجالات أربعة وهي: المجال الإداري والمجال العسكري والمجال المالي والمجال الخاص بشؤون الرعية، وبذلك يضع لطفي باشا ركائز قيام الدول وأسس ترابط المجتمع (1).

أ-في **المجال الإداري:**

من بين المؤسسات التي خصها لطفي باشا باهتمامه"مؤسسة الصدارة العظمى" التي تقلد رئاستها سنتين متتاليتين، والتي أفرد لها فصلا خاصا وأولاها اهتماما كبيرا من منطلق الخبرة والتجربة التي عايشها أثناء أداء وظيفته وسجل تصوراته في صفات الوزير التي يجب أن يتحلى بها وكيف يجب أن تكون علاقته بالسلطان ومع غيره من الشخصيات الفاعلة في أجهزة الدولة باعتباره الممثل المطلق للسلطان والمسؤول الأول عن الإدارة وعلى تطبيق السياسة التي يقررها السلطان، وقد أوردها في الباب الأول تحت عنوان " في آداب وأخلاق الوزير الأعظم " وحددها عموما في مجموعة من النقاط يمكن حصرها في ما يلي:

• الالتزام بأداء واجباته تجاه دولته وسلطانه وتكريس حياته لذلك من خلال ابتعاده عن السعي لتحقيق غايات وأهداف شخصية لأنه لا يوجد منصب أعلى يجعله يطمح للوصول إليه من منصب الصدارة (2).

• ضرورة اعلام السلطان بحقائق الأمور كما هي دون تزييف والابتعاد عن ممارسة سياسة النفاق والتملق والكذب واخفاء الأسرار عليه لاسيما تلك المرتبطة بالمصلحة العليا للدولة (3).

• التحلي بروح المسؤولية في القضايا التي يتباحث فيها الصدر الأعظم مع السلطان وعدم اطلاع غيره عليها حتى وإن كانوا من مرتبة الوزراء حفاظا على الأسرار ودرءا للفتن والمفاسد.

• اعتماد الكفاءة والأمانة والمقدرة في التوظيف وحسب مقام كل شخص والابتعاد عن الاستبداد في الرأي لأن استمرار التوافق بين مختلف شرائح المجتمع منوط بوجود كل فرد في الموقع الذي تقتضيه مواهبه وملكاته، فمن العدل أن يقوم كل فرد في المجتمع بالعمل الذي يتناسب مع قدراته ومعرفته ثم

---

1 - Stanford Shaw, History of the Ottoman empire and modern turkey, V1, empire of the Gazis the rise and decline of the ottoman empire” 1280-1808, p 290.

2- لطفي باشا: قانون بني عثمان المعروف بآصف نامة ، نشره الأب لويس شيخ اليسوعي ، نقلا عن مجلة المشرق ، طبع في المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين ، بيروت ، 1911 ، نسخة مكتبة السليمانية إسطنبول ، ص 6 .

3- نفسه ، ص 7 .

يتقاضى الأجر الذي يوازي العمل الذي أداه [1]، فيجب على الصدر الأعظم أن يكون مثل الطبيب الحاذق الذي يعطي كل واحد دواءه على قدر مزاجه [2] .

- محاربة الرشوة والطمع وكل السبل المؤدية إليهما ومن ذلك الهدايا والعطايا التي تقدم للوزراء.
- الابتعاد عن كل أشكال المحاباة والمحسوبية أو استغلال المنصب، فلا يستأثر أتباعه ومقربيه بمنح الزعامات وإذا اقتضى الأمر ذلك فإنه يكتفي بمنح التيمارات لمستحقيها وحسب الحاجة التي يراها مناسبة شريطة أن يُراعي في ذلك المصلحة العليا للدولة دون غيرها[3] .
- مراقبة الأسعار بواسطة تفعيل دور الحسبة التي يعتبرها لطفي باشا من الوظائف الهامة والحساسة في الدولة لما لها من أهمية في استقرار الأسعار ورفع الظلم على الفقراء [4] .
- القيام بترقية كل فرد ينحدر من طائفة العسكر وأظهر بسالة في القتال تثمينا لجرأته وتشجيعا لمجهوداته واخلاصه لدولته مع الأمر في الزيادة في مرتبه حتى يكون مثالا يحتذى به [5] .
- مراقبة سلوك الموظفين والمستخدمين أثناء تكليفهم بأداء وظائف معينة لصالح الدولة وما يقومون به من تجاوزات في حق الرعية استغلالا لضعفهم وقلة حيلتهم، ولذلك فإن الحيلولة دون وقوع الظلم وتحقيق الأمن وإقامة نظام اجتماعي يعتمد على العدالة إنما هي أمور تستلزم قوة إدارية مكلفة بتحقيق هذه الأمور فهناك حاجة دائمة إلى قوة الدولة وبالتالي إلى حاكم يراعي ذلك دائما [6] .
- الالتزام بصون الودائع وأداء الأمانات إلى أهلها فلا يجوز الاستلاء على أموال الميراث التي غاب عنها أصحابها لسبب من الأسباب، ووجوب انتظار الآجال المحددة قانونا تجنبا لأي شكل من أشكال الظلم فإن استوفت المدة و لم يظهر أصحابها فإن مآل تلك الأموال يعود إلى خزينة الدولة [7].
- يجب على الوزير الأعظم أن يواظب على اسداء النصح والمشورة للسلطان ويخلص في ذلك، ولا يخشى في ذلك فقدان المنصب أو غضب السلطان وفي المقابل على السلطان ألا يسفه وزيره ولا يرد كلامه [8].

1- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ج1 ، ص 525.

2- لطفي باشا: آصف نامة، ص 7.

3- نفسه ، ص 7، 8.

4- نفسه ، ص 7.

5- نفسه ، ص 8 .

6- نفسه ، ص 8.

7- نفسه ، ص 8.

8 - نفسه ، ص 8.

• مقاضاة كل شخص أقدم على فعل الخيانة أو قام بالسرقة ويكون العقاب المسلط عليه يتوافق مع ما ارتكبه من جرم، والحذر من تلقي الرشوة لأنها أصل الداء ومكمن الفساد لاسيما إذا كانت تحت غطاء الهدية والهبة [1] .

• عدم عزل أصحاب المناصب الرفيعة في الدولة مثل الأمراء والقضاة بسبب تلقي شكاية من شخص أو مجموعة أشخاص، فالأصل في الأمر التريث والتثبت لبيان صدق الأمر من عدمه فإذا تكررت الشكاوى واتضح صدقها وجب مراسلة المعني وتبليغه بالشكاوى المرفوعة ضده وتهديده بالعزل ثم نصحه بالكف عن ذلك، فإن استجاب للأمر وعدل عن تصرفاته أبقاه في منصبه وإن أصر على ممارسة أفعاله ومخالفة قوانين الدولة يتم عزله من منصبه واحالته على القضاء للمحاسبة [2] .

وفي مقابل ذلك فإن الذي يجب على السلطان هو الالتزام بأداء مهامه المنوطة به كحاكم للأمة وألا يكثر من الهرج والاختلاط مع الندماء لأن ذلك يفقده هيبته ويعرض صورة الدولة للاهتزاز ومساس لاعتبار السلطان.

ب- في المجال العسكري "أحوال المؤسسة العسكرية":

خصص الصدر الأعظم "لطفي باشا" الباب الثاني من رسالته للأمور العسكرية وأوردها تحت عنوان" في تدبير أحوال السفر" وأوضح فيه الحال التي يجب أن تكون عليه الجيوش العثمانية لاسيما فيما يتعلق بشؤون البحر، وقد حددها في النقاط التالية:

• التأكد من كفاية مقدار نفقات الحرب سواء من حيث وفرة الأموال المخصصة لذلك أو من حيث عدد العساكر وكمية الذخيرة والمكان الذي يجب أن تجتمع فيه الجيوش[3] .

• أن يكون موضع السلطان من العسكر في الوسط لكي يكون محاطا به من الجهات الأربعة وأن يخصص لوزرائه وقضاة العسكر والدفتردارية والنيشانجي وأمين الدفتر ما يكفيهم من متطلبات الحرب [4].

• أن يتخذ السلطان من بين رجاله المخلصين مستشارين له يساندونه أثناء القتال ويرفعون من الروح المعنوية الجيش، كما عليه أن يحرص من الاستفادة من تجارب أسلافه أيام الحروب [5] .

1- لطفي باشا: آصف نامة، المصدر السابق، ص 9.

2- نفسه ، ص 11.

3- نفسه ، ص 11.

4- نفسه ، ص12.

5- نفسه، ص 13.

• ضرورة العناية بالأسطول لتجاوز النكبات البحرية، مستشهدا في ذلك بما دار بين السلطان "سليم الأول" ومستشاره "ابن كمال باشا" حينما أسرّ له السلطان بنيته في فتح بلاد الافرنج فأجابه السلطان قائلا:" سلطاني إنكم تعيشون في مدينة البحر ولي نعمتها، وعندما لا يكون البحر آمنا لا تأتي السفن وبدون سفن لا عظمة لإستانبول "[1] واستغل لطفي باشا هذا المثال ليظهر للسلطان "سليمان القانوني" -بعد اعترافه بالهيمنة المطلقة للكفار على البحر- أن السيادة على العالم كما يطمح السلطان تتطلب تطوير تقنية ركوب البحر وهو الأمر الذي أخذ به الغرب ومكنهم من السيطرة على عالم البحار والمحيطات قبل العثمانيين، وقد اعترف السلطان "سليمان القانوني" بذلك وسعى إلى تداركه [2].

وخلال منتصف القرن السابع عشر الميلادي أشار حاجي خليفة إلى نفس الأمر وحذر من عواقب الغفلة على عالم البحار وعدم السيطرة على طرقها التجارية[3] ويبدو أن الأوضاع الداخلية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية آنذاك وعدم إدراكها لحجم المخاطر المحدقة بها قد جعلها تغفل عن الأمر وعن ما آلت إليه حال المؤسسة العسكرية من تدهور وانحطاط، وربما كان من المستبعد أن تكون السلطة الحاكمة في الدولة العثمانية قد أدركت هذا الواقع الناجم عن بداية التفوق الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر وطيلة القرن السابع عشر الميلادي حتى أصبح من المستحيل رسم سياسات جديدة للحد من السيطرة الأوروبية على عالم البحار [4] .

1- لطفي باشا: آصف نامة، المصدر السابق، ص 14.

2- يقول لطفي باشا " في الحقيقة عمارة البحر جناح آل عثمان الواحد، وعرضت على الملك نصره الله أن السلاطين الماضية كثيرا ملكوا البر لكن قليل من ملك البحر وغيرنا مجتهد في تدبير البحر أكثر منا لكن يحتاج أن يكون تدبيرنا عاليا على الجميع " فكان جواب السلطان " كلامك صحيح يحتاج يصير كما ذكرت فنصّب أمينا من جانب السلطنة العلية لأجل مصاريف البحر" ينظر لطفي باشا: نفس المصدر ، ص 14.

3- أشار حاجي خليفة إلى ضرورة السيطرة على عالم البحار حينما قال: (الآن أصبح الأوروبيون يعرفون العالم كله فيرسلون مراكبهم إلى كل الجهات فتصل إلى المرافئ المهمة في العالم، وقبلا كان تجار الهند والصين والسند معتادين على المجيئ إلى السويس وكانت بضائعهم توزع على أيدي المسلمين إلى العالم أجمع، أما الآن فإن هذه البضائع تنقل على مراكب برتغالية وهولندية وانجليزية إلى فرنجستان وتنشر على العالم أجمع انطلاقا من هناك، وما ليسوا بحاجة إليه فإنهم يأتون به إلى استانبول وغيرها من أراضي الإسلام ويبيعونها بخمسة أضعاف سعرها الفعلي فيكسبون بذلك المال الوفير، لهذا السبب أصبح الذهب والفضة نادرين في بلاد الإسلام، يجب على الدولة العثمانية أن تسيطر على شواطئ اليمن وعلى التجارة المارة من هناك وإلا فإنه لن يمر وقت طويل حتي يسيطر الأوروبيون على بلاد الإسلام .." ينظر ، خالد زيادة: لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب ، الدار المصرية اللبنانية ، ط1 ، القاهرة ، 2015، ص 38-39.

4- خالد زيادة: لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب، المرجع السابق، ص 39.

ج-في المجال المالي " إشكالية الخزينة":

لقد استوعب الصدر الأعظم " لطفي باشا" من منطلق وظيفته أهمية توفر الأموال في خزينة الدولة المركزية، لذلك خصص الباب الثالث من رسالته لتشخيص الوضعية المالية في الدولة العثمانية وعنونه بـــ " بيان تدبير الخزينة" واعتبر ذلك من الأمور المهمة للسلطنة وحسن التدبير، وقد حصر الخلل الذي تعاني منه الخزينة في النقاط التالية:

- عدم ترشيد النفقات المالية مما أدى إلى اضطراب حالها وتناقص مداخيلها.
- كثرة المصاريف مقارنة مع الإيرادات خاصة فيما يتعلق بنفقات الجيش وميزانية السراي [1] .
- سوء التدبير والتسيير والمبالغة في الإنفاق وهو ما يسبب عجزا في الميزانية [2] .
- الزيادة الكبيرة في عدد الجنود وما نتج عنه من الزيادة في عدد المصاريف.

وفي المقابل من ذلك دعا الصدر الأعظم " لطفي باشا" إلى ضرورة تدارك الأوضاع المالية وأحوال الخزينة واقترح لذلك مجموعة من التدابير التي نلخصها فيما يلي:

- أن يتوافق مقدار مداخيل الخزينة مع عدد الجنود لكي تستطيع الدولة أن تدفع لهم جراياتهم، وبذلك يحدث توازن بين موارد الخزينة ومداخيلها [3].
- الدولة أساسها الخزينة العامرة والخزينة تعتمد على الإدارة الحسنة وليس بالظلم والاستبداد.
- استعمال الدفتردارات أصحاب الكفاءة والخبرة والأمانة على الخزانة المالية [4] .
- ضبط رواتب الموظفين وتقليص عدد الجنود وعدم السماح بتوريث التيمارات والتخفيف من حدة الضرائب المفروضة على الرعايا وإلغاء ضريبة العوارض [5].

د- في شأن الرعية:

كان من نتيجة اتساع حدود الدولة أن اكتسبت الرعية أوضاعا قانونية معينة وتحددت مسؤوليتها داخل المجتمع العثماني واستمرار التوافق بين أفراد المجتمع مرهون بوجود كل فرد في الموقع الذي تقتضيه مواهبه وملكاته ومحافظته على ذلك الموقع في المجتمع، ومثل هذا التقسيم للوظائف يفرض

1- لطفي باشا: آصف نامة ، ص 15.
2- نفسه ، ص 15.
3- نفسه، ص 15.
4- نفسه ، ص15.
5- نفسه ، ص 15.

بالضرورة ظهور التباين والاختلاف بين الناس [1] ، وقد وجب على الرعية باعتبارها الطبقة المنتجة في الدولة تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها ومن ذلك دفع الضرائب كلما دعت الحاجة إلى ذلك لكن من دون الضغط عليها، وقد أشار " لطفي باشا" في الباب الرابع من رسالته إلى وضع الرعايا وما يقع عليهم من واجبات ومن ذلك تقديم يد العون والمساعدة للدولة في أوقات الشدة وخاصة أثناء الحروب من خلال مساعدة رجال العسكر فيما يحتاجونه [2] .

في المقابل أشار "لطفي باشا" إلى مسؤولية الدولة تجاه رعاياها حتى تتمكن من تحقيق العدالة بينهم، وحتى تستطيع القيام بذلك فإنه لابد عليها من القيام بما يلي:

- القيام بعمليات الإحصاء (التحرير) فهي ضرورية لمعرفة طاقات البلاد البشرية والمالية والمادية خاصة عندما لم تعد معطيات دفاتر الإحصاء القديمة تتطابق مع الواقع اليومي للرعايا فيتم حذف من مات منهم أو من أصبح وضعه الاجتماعي معسرا بسبب المرض وتسجيل أسماء جديدة، ودفاتر الرعايا محفوظة في الدفتر خانة [3].
- إعادة الرعايا الذين هجروا قراهم نتيجة الظلم الذي لحق بهم إلى مواطنهم الأصلية والحرص على توفير الأمن لهم حفاظا على نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة.
- منع الرعايا من الانخراط في سلك السباهية أو سائر أصناف العسكر حفاظا على النظام العام المنتهج في الدولة[4].
- ينبغي على الدولة أن تحرص على إقامة العدل بين الرعايا لأنهم مصدر الثروة [5].
- التأكد من نسب الأشخاص الذين يدّعون النسب الشريف، ومهمة ذلك تقع على عاتق نقيب الأشراف الذي عليه التحقق مع الأفراد الذي يزعمون أنهم من زمرة الأشراف، فإن ثبت مع شخص ما أنه غير صحيح النسب فإنه يتم إخراجه من بينهم ويتعرض إلى عقوبات قاسية [6].

انطلاقا من هذا التصور الذي صاغه الصدر الأعظم " لطفي باشا" عن النموذج الذي يجب أن تقوم عليه الأمم، فإنه يكون قد أعطى الصورة المثالية التي يجب أن تكون عليها الدولة العثمانية ووضّح

1- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 524 .

2- لطفي باشا : آصف نامة ، المصدر السابق، ص 16.

3- نفسه ، ص 16.

4- نفسه ، ص 16.

5- نفسه، ص 16.

6- نفسه ، ص 16.

الأسس التي ينبغي أن يُبنى عليها نظام المجتمع العثماني، وبذلك يكون " لطفي باشا "قد صوّر لنا النموذج الذي أراده العثمانيون في إقامة دولتهم وهو ما يعرف في كتاباتهم باسم " طوق الحقانية أي دائرة العدل" [1] .

يمكننا القول أن الصدر الأعظم لطفي باشا بتعرضه لهذه المسائل يكون قد طرح الأفكار الأولى حول ضرورة معالجة ما تسرب من ضعف إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها وهو يأمل في الوقت نفسه من خلال رسالته أن يستخرج بعض الدروس للأجيال اللاحقة ، والواقع أن ما عرضه لطفي باشا في رسالته سوف يُشكل نقطة انطلاق يعتمد عليها عثمانيون آخرون في كتاباتهم، لكن السؤال المطروح ، إذا كان لطفي باشا أول رجل دولة استشعر علامات التفكك في النظام العثماني ابتداء من النصف الثاني من القرن 16م والدولة لا تزال في أوج قوتها فإلى أي حد ترجمة الدولة تصوراته إلى حلول عملية لإصلاح الوضع وتجاوز الأزمة بأقل الأضرار الممكنة ؟

ثالثا– جهود أسرة آل كوبرولو في القيام بالإصلاحات

شهدت الفترة الزمنية التي سبقت تولي آل كوبرولو منصب الصدارة العظمى مصاعب جمة للدولة العثمانية، فالهزائم العسكرية التي تعرض لها العثمانيون في المجر أواخر القرن 16م وفي جورجيا وأذربيجان ضد الصفويين أوائل القرن 17م وسلسلة التمردات التي وقعت في الأناضول وبلاد الشام تعتبر مؤشرات واضحة على بداية ضعف أصاب الدولة [2]

أخذت معالم هذا الضعف تتضح أكثر فأكثر مع انتقال السلطة من أيدي السلاطين إلى أيدي السلطانات الوالدات وكبار المسؤولين عن الحريم،حيث أصبح الولاء والطاعة مقدما على الكفاءة والمقدرة، فلم يعد اختيار من يتولى منصب الصدارة العظمى من ذوي أصحاب الخبرة والكفاءة بل من زاوية انتمائهم إلى الزمرة المهيمنة على السلطة، وازداد نفوذ الإنكشارية وتفشت مظاهر الفساد وانعدم الانضباط في الإدارة وأمعن الموظفون في أخذ الرشوة وأضحت خزينة الدولة على شفا الإفلاس وانتشرت الفوضى في العديد من إيالات الدولة كما قلَّت مهابة الدول الأجنبية للدولة العثمانية [3] .

1- تتحقق دائرة العدل لدى العثمانيين بتطبيق الأسس السليمة للحكم التي تستلزم وجود جيش قوي ويحتاج تكوين الجيش إلى ثروة عظيمة ولكي تتوفر تلك الثروة فلابد من وجود الرعايا الذين يعيشون في رخاء واستقرار وحياة الرعايا في رخاء واستقرار إنما يكفلها الحكم العادل. ينظر، أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، مج1 ، ص 525.

2- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1 ، ص 343.

3- نفسه ، ص 343.

حينما اعتلى السلطان" أحمد الأول" (1603-1617م) سدة الحكم في ديسمبر 1603م كانت الدولة العثمانية لا تزال تحتفظ بهيبتها، فهي تمتد على أقاليم شاسعة تستمد منها مواردها الاقتصادية وتسيطر على الحوض الغربي للبحر المتوسط و لم تكن تعاني من انعكاسات تحول طرق التجارة العالمية، ويبدو أن ارتقاء السلطان " أحمد الأول" العرش قد أدى إلى تحسن في أوضاع الدولة العثمانية خاصة فيما يتعلق بالاستقرار، فقد كان ميّالا إلى سيادة السلم سواء في داخل الدولة أو خارجها وكان حريصا على إقامة الشعائر الدينية، كما قام بإصدار قانون نامة الهادف إلى تثبت أحكام إدارية وتجارية للدولة، واختار بعناية من يتولون المناصب الحساسة في الدولة لاسيما منصب الصدارة العظمى [1].

لما توفي السلطان "أحمد الأول" عام 1617م اعتلى أخوه " مصطفى الأول" (1617–1618م) سدة الحكم نتيجة المساعي الكبيرة التي قامت بها "السلطانة قوسيم " الراغبة في فرض سلطتها على الحكم، لكن لم تتم الأمور كما اشتهت فسرعان ما تم عزل السلطان "مصطفى الأول" من منصبه بعد ثلاثة أشهر فقط من توليه الحكم بعد اتهامه بالجنون [2].

تولى الحكم بعد السلطان "مصطفى الأول" السلطان"عثمان الثاني " (1618-1622م) وفور اعتلائه السلطة عزم على اتخاذ جملة من التدابير على المستوى الداخلي فعمل على التخلص من نفوذ الحريم بدءا من "السلطانة قوسيم" وعيّن عددا من المسؤولين الكبار على رأس الدولة بما فيهم الصدر الأعظم ، ثم وقع صلحا مع الصفويين عام 1618م [3].

بعد قيامه بهذه الإجراءات تفرغ إلى القيام بإصلاحات شاملة في جميع أجهزة الدولة ولاسيما في المؤسسة العسكرية، وكان قد عزم على التخلص من أوجاق الإنكشارية واستبدالهم بجيش آخر يكون أطوع للدولة منه، وسعى إلى الحد من سلطة العلماء التي تعدت الإطار الخاص بها فقام بتقييد امتيازاتهم

1- وصفت المصادر التاريخية مناقب السلطان "أحمد الأول" فأوردت السمات التالية" كان السلطان أحمد الأول قد بلغ رشده وظهرت مناقبه فكان عادلا كريما محمود السيرة معتنيا بأمر المملكة وكان موصوفا بالتقوى والورع أهدى نفائس نادرة إلى الحجرة الشريفة النبوية ولم يكن به علة إلا أن رئيس الخصيان في القصر السلطاني كان صاحب الأمر والنهي" للتفصيل ينظر، شكيب أرسلان : تاريخ الدولة العثمانية، جمع أصوله وحققه وعلق عليه حسن السماحي سويدان ، دار ابن كثير ، ط1، بيروت ، 2011، ص 213. وينظر أيضا روبير مانتران : المرجع السابق ، ج1 ، ص ص 349-350 .

2 - تذكر المصادر التاريخية أن السلطان مصطفى الأول كان غير قادر على التحكم في تصرفاته ولا في رأيه، ويرجئون ذلك إلى أن طول مدة حبسه كانت الباعث على خفة عقله وأنه بسبب عدم اختلاطه بالناس. للتوسع أكثر ينظر، إبراهيم بجوي أفندي: التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، المعروف بتاريخ بجوي،" من عهد السلطان مراد الثالث حتى عهد السلطان مراد الرابع "، مج 2، تر وتق ناصر عبد الرحيم حسين، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2015، ص 421.

3- نفسه، ص ص423-431.

المادية، ونتج عن ذلك إثارة سخط المعارضة من أغوات الإنكشارية وشيخ الإسلام والعلماء المتحالفين فيما بينهم وأعلن الإنكشارية حالة من العصيان في الدولة وتم خلع السلطان من سدة الحكم في 20 ماي 1622 ثم القيام بإعدامه مع عدد من الشخصيات المساندة له، ويعد هذا الفعل سابقة أولى من نوعها في تاريخ الدولة العثمانية [1].

كان من نتائج هذا الفعل الذي قام به أفراد الإنكشارية اجهاض كل محاولات الإصلاح الجادة التي كان يُنتظر القيام بها في مجالي الإدارة والجيش، وفقد منصب السلطان الهالة التي كان يحظى بها، وتم إعادة تنصيب السلطان "مصطفى الثاني" المختل عقليا على سدة الحكم للمرة الثانية (1622-1623م) وبذلك فرض جنود الإنكشارية منطقهم في التعامل مع السلطة وإرادتهم في تعيين المسؤولين الجدد، ومن جهة أخرى استغلت السلطانة " قوسيم ماه بيكر" مرض السلطان وفرضت سلطتها على الدولة وقامت بتعيين الصدر الأعظم "حسين مير باشا" الذي تمكن تدريجيا من القضاء على مدبري الانقلاب [2].

مع مرور الوقت ازدادت الأمور تعقيدا وأصبحت أكثر انفلاتا وتمكن الصدر الأعظم "علي باشا كمنكش" في 30 أوت 1623م من خلع السلطان "مصطفى الأول" وتنصيب السلطان "مراد الرابع" (1623–1640م)، والواقع أنه في خضم هذه الاضطرابات تعود سلطة الحريم إلى الواجهة وتتمكن السلطانة " قوسيم ماه بيكر" على مدار عشر سنوات من قيادة دواليب السلطة والتحكم في شؤونها بشكل كلي معتمدة في ذلك على المقربين منها من رجال السلطة [3].

بعد مرور عدة سنوات من جلوس السلطان " مراد الرابع " على سدة الحكم تمكن من فرض سلطته، فقام بعزل الصدر الأعظم " علي باشا كمنكش" واعدامه بعد ذلك وعيّن بداله " محمد باشا تابانياسي " [4] وكان على دراية كبيرة بأوضاع الدولة وعلى مستوى من الكفاءة والمقدرة، ويبدو أن

1- شكيب أرسلان: المصدر السابق ، ص 216.

2- تذكر بعض المصادر التاريخية أنه لما مضى يومان من تعيين السلطان "مصطفى الأول " للمرة الثانية انتفض السباهية وطالبوا داوود باشا بدم السلطان " عثمان الثاني" فأجابهم أنه قتله بأمر من السلطان مصطفى فلم ينفعه هذا العذر واسقطوه من الوزارة وصارت الديوان الهمايوني ألعوبة في أيدي العساكر حتى يقال أنهم أسقطوا ستة صدور عظام في ظرف خمسة عشر شهر التي تولاها السلطان مصطفى وصارت الأمور في الأستانة أشبه بالفوضى. للتوسع أكثر، شكيب أرسلان: المصدر السابق، ص 217 . وينظر أيضا، إبراهيم بجوي ، المصدر السابق ، ص 450 .

3- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1 ، ص 353.

4- تاريخ بجوي ، المصدر السابق ، ص 465.

السلطان "مراد الرابع" استفاد كثيرا من الملاحظات الانتقادية التي صاغها "مصطفى قوجي بك"في رسالته ويظهر ذلك من خلال عملية الإصلاحات التي باشرها لاستعادة النظام العام في الدولة [1] .

وبوفاة السلطان "مراد الرابع" في 9 فبراير 1640م كانت الدولة تنعم بفترة من الهدوء السياسي داخليا وخارجيا التي استرجعت هيبتها إلى حد ما، وبعد تولي السلطان " إبراهيم الأول" الحكم (1640-1648م) مرت الأعوام الأولى من حكمه دون صعوبات تذكر بسبب الأساس المتين الذي أقامه سلفه السلطان "مراد الرابع" لكنه يضطر بعد ذلك إلى مواجهة دسائس الحريم وبعض الشخصيات الموالية لهم وتعرف الدولة اضطرابات جديدة وتأزما في الأوضاع الداخلية والخارجية، فالإنكشارية الذين يحصلون على رواتب منخفضة وأحيانا لا يحصلون عليها إطلاقا يتمردون ويتطاولون بشكل متزايد على النظم التي تحكمهم، بينما يُحوِّل بعض السباهية تيماراتهم إلى ملكيات شخصية وتصبح خزينة الدولة عاجزة كليا عن مواجهة النفقات المتزايدة [2] .

في الثامن أغسطس 1648م يتم خلع السلطان "إبراهيم الأول" ويتم تنصيب السلطان الجديد "محمد الرابع" (1648-1687م) البالغ من العمر سبع سنوات ويشتد صراع النفود على السلطة بين حريم القصر بين السلطانة " قوسيم ماه بيكر" والدة السلطان المخلوع والسلطانة " خديجة طورخان" والدة السلطان الجديد مما جعل الدولة عرضة لموجة من التقلبات السياسية والخسائر العسكرية واستولى أسطول البندقية على جزيرتي " لمنوس " و" بوزجي اطه "[3].

من جهة أخرى عانت الدولة كثيرا من تمردات قوات الفرسان" السباهية" الذين تجمعوا للحصول على الهبات بمناسبة جلوس السلطان "محمد الرابع" على كرسي العرش واستغلوا فرصة وجودهم في العاصمة إستانبول وطالبوا برأس الصدر الأعظم " صوفي محمد باشا" (1648-1649م) وشيخ الإسلام " عبد الرحيم أفندي" [4] ولما كان الصدر الأعظم على وفاق مع قوات الإنكشارية تمكن من القضاء على

1- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1 ، ص 355.

2- نفسه ، ص 358.

3- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: دور آل كوبرولو في اصلاح أوضاع الدولة العثمانية (1656-1702 م) ، المؤتمر العلمي السنوي الأول لكلية التربية الأساسية ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية / مج 6 ، العدد 2، 2007 ، ص 246.

4- **شيخ الإسلام عبد الرحيم أفندي**: تولى منصب قاضي استانبول عام 1049هـ/1640م ثم تولى منصب قاضي عسكر الأناضول سنة 1050هـ/1640م ، وتم عزله في عهد السلطان " محمد الرابع" ونفيه إلى مدينة أدرنة، وفي سنة 1055هـ/ 1645م تم استدعاؤه إلى استانبول ليتولى منصب قضاء عسكر الروم أيلي في هد السلطان إبراهيم الأول، وبعد وفاة شيخ الإسلام " معيد أحمد أفندي" تم تعيينه في منصب شيخ الإسلام ومفتي الأنام بالدولة العثمانية وذلك في 20 ربيع الأول 1057هـ / 25 أفريل=

تمردهم بعد قتل العديد منهم غير أن الاضطرابات لم تهدأ بعد أن ساءت العلاقة بين الصدر الأعظم وقوات الانكشارية التي كانت نتيجتها مقتل الصدر الاعظم [1] .

وفي الواقع فإنه خلال الفترة الممتدة من (1644-1656م) تعاقب على منصب الصدارة العظمى ثمانية عشر(18) صدرا أعظما ، وتَمَّ اعدام أربعة منهم وخلع أحد عشرة (11) منهم وقدم اثنان منهم استقالتهم وتوفي واحد منهم بشكل طبيعي، ويظهر نفس التعاقب السريع في سائر الوظائف العليا الأخرى مثل: وظيفة شيخ الإسلام ،وظيفة الباش دفتردار ، وظيفة القابودان باشا، ناهيك عن حكام الولايات التابعة للدولة، وكل واحد من هؤلاء الأشخاص يكون زمرة من الأتباع والموالين يمنح لهم مناصب هامة في الدولة، ولمّا كانت مدة البقاء في الوظيفة محدودة في أغلب الأحيان فإن كل واحد منهم سعى لصالحه الخاص وجمع أكبر قدر ممكن من الثروة والمكاسب التي يتيحها له المنصب [2].

وبسبب غياب سلطة فعلية يخضع لها الجميع ويشعر بثقلها ونظرا لغياب الصرامة والكفاءة والمقدرة في إدارة شؤون الدولة فإن أسس الدولة تتعرض لإرتدادات عنيفة، فالأعباء المالية وعجز الخزينة وشراء وبيع الوظائف الإدارية والقضائية ومنح التيمارات لغير فئة العسكر بل للأتباع والموالين وشيوع الرشوة والإهمال في أداء الواجبات والتنصل من تحمل المسؤوليات كلها تعد شواهد تدل على حالة من الفساد والانحطاط العام الذي تمر به الدولة [3].

ومن جانب آخر تعرف العلاقة بين السلطانة " قوسيم ماه بيكر" جدة السلطان "محمد الرابع" والسلطانة " خديجة طورخان" توتٌرا حادا بسبب الرغبة الجامحة لكلتيهما في الاستلاء على نيابة السلطنة وينتهي الأمر باغتيال السلطانة " قوسيم ماه بيكر" عام 1651م [4]، وهكذا فإن ضعف السلاطين وانحطاط السلطة وتزعزع استقرار المقاطعات والتمردات المحلية والمصاعب المالية والاخفاقات العسكرية

1647م وأثناء فترة مشيخته وقعت ثورة الأغوات ضد السلطان "إبراهيم الأول" في شهر رجب 1058هـ/ اغسطس 1648 وانتهت بخلع السلطان المذكور ثم إعدامه بتاريخ 28 رجب 1058هـ/ 8 أغسطس 1648 م حيث وقف شيخ الإسلام الى جانب الثائرين ضد السلطان وأفتى بضرورة خلعه وبجواز قتله. للتوسع ينظر، أحمد صدقي شقيرات، المرجع السابق ، ج 1، ص 497.

1- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: المرجع السابق ، ص246.

2- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1 ، ص 359.

3- نفسه، ص 363.

4- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي : المرجع السابق ، ص 246.

المتكررة وتضارب المصالح الشخصية واختلاف وجهات النظر في التسيير، كل هذه العناصر جعلت النصف الأول من القرن السابع عشر يشهد استثناءات خاصة بالدولة العثمانية [1].

والجدير بالذكر فإن الدراسات التاريخية تذكر بأن السلطانة "خديجة طورخان" والشخصيات المساندة لها كانوا مدركين للظروف الصعبة التي تمر بها الدولة، لذلك سعت السلطانة إلى البحث عن الشخص المناسب والقادر على تحمل المسؤولية الكاملة في اخراج الدولة من هذا الوهن الذي أصابها، فالتقت بالعديد من الباشوات الذين أدركوا خطورة الوضع الذي تمر به البلاد فلم يتعهدوا لها بإنقاذ الموقف، وباقتراح من رئيس المعماريين في القصر " قاسم آغا" طلبت السلطانة " خديجة طورخان" من "محمد باشا كوبرولو "[2] أن يتولى منصب الصدارة العظمى للدولة فقبل ولكن بشروط حددها بحزم شديد ثم شرع منذ قبوله تولي منصب الصدارة العظمى في العمل على استرجاع هيبة الدولة داخليا وخارجيا على جميع المستويات [3].

1/ **داخـــلـــيا:**

أ- **على الصعيد الأمني:** حينما باشر الصدر الأعظم "محمد باشا كوبرولو" وظيفته فإن أول شيء قام به هو عزل الشخص الذي كان سببا في توليه منصب الصدارة العظمى " معمار قاسم آغا" مخاطبا إياه " من قدر على التولية قدر على العزل" ونفاه بعدها إلى قبرص[4]، ولجأ إلى استعمال أسلوب الترهيب

1- روبير مانتران : المرجع السابق ، ص 365.

2- **محمد باشا كوبرولو:** ينحدر من عائلة ذات أصل ألباني قدمت إلى الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر الميلادين فقد غادر والده ألبانيا ليستقر بمدينة كوبر التي تسمى حاليا وزير كوبري في الأناضول في سنجق أماسيا ، وهناك ولد "محمد باشا كوبرولو" سنة 1583م وعمل في بداية حياته طباخا في البلاط السلطاني وبعد ذلك دخل في خدمة الصدر الأعظم " خسرو باشا" وخلال الصدارة العظمى "لقرة مصطفى باشا" ترق محمد باشا كوبرولو في المناصب العليا للدولة وأصبح واليا على الشام والقدس وطرابلس، وفي سنة 1651م أصبح وزيرا من وزراء القبة، ثم عُين في منصب والي كستنديل ما جعله يشعر بنوع من الإهانة، واعتبر أن هذا التعيين انتقاصا من قدره فانزوى إلى بلدته الأصل إلى أن تم تعيينه واليا على طرابلس مرة ثانية وفي سنة 1656 م وفي خضم الأزمة التي تمر بها الدولة تم تعيينه صدرا أعظما للدولة بعد المساعي الحثيثة للسلطانة "خديجة طورخانة ". ينظر ، شمس الدين سامي فراشري: قاموس المصدر السابق ، ص 3907.

3- من بين الشروط التي فرضها الصدر الأعظم " محمد باشا كوبولو" منها أن يكون مستقلا في إدارته للدولة وأن تطلق يده في اختيار شاغلي المناصب العليا بالدولة ومنحه سلطات واسعة في الضرب بيد من حديد على أيدي أعداء الدولة(الخونة) في الداخل والخارج وعدم الاستماع إلى الوشايات التي يروجها أعداؤه، وأن تنفذ كل طلباته التي يرفعها إلى السلطان وعدم الإلحاح عليه في مسألة تعيين أي شخص في مناصب الدولة ينظر، نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: المرجع السابق، ص 248. وأيضا، شكيب أرسلان: المصدر السابق، ص 226.

4- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: نفس المرجع السابق، ص 249.

لإخافة أعدائه، فعامل الانكشارية معاملة من يريد أن يُطاع طاعة عمياء فقتل الكثير منهم عندما سعوا إلى فرض منطق قوتهم وتأثيرهم لما رأوه رجلا خبيرا بدخائل الأمور قادرا على قمعهم والزامهم بالعودة إلى الهدوء والسلم، كما أمر بشنق بطريرك الروم لما ثبت تدخله في الدسائس والفتن الداخلية [1]. وبذلك قضى على بعض العناصر المتسببة في الفتن وكانوا مصدر الاضطرابات والفتن التي كانت تتعرض لها الدولة.

ومن جهة أخرى قام بمراقبة المتهاونين في أداء أعمالهم وعزل من يثبت إدانته دون إيلاء الاعتبار لمكانته الوظيفية، ومن بين هؤلاء قائد الأسطول العام وزعيم الإنكشارية وشيخ الإسلام [2]، وفي داخل القصر السلطاني لاحظ أن بعض الموظفين يسيئون استخدام مناصبهم فأصلح من حالهم واستبدل بعضهم بغيرهم وكان من بينهم رئيس الخصيان السود ومستشار والدة السلطان حيث نفاه إلى مصر ويقال أنه تم إعدامه عندما لاحظ اخلاله بمسؤولياته [3] ، وحينما أراد بعض رجال القصر التدخل في شؤون السلطة والحد من صلاحياته قام " محمد باشا كوبرولو" بإحالة " خليل آغا" الذي يقف على رأس هؤلاء على التقاعد وعين بدلا عنه آغا سراي غلطة المدعو "صقر آغا" ثم قام بإعدام " محمد باشا أباظة" وأبعد العديد من المشايخ والدراويش المتعصبين وتمكن بمساعدة بعض العلماء من عرض الأمر على السلطان واقناعه بأهمية اعدام المفسدين منهم إلا أنه عدل عن قرار الإعدام وقام بنفيهم إلى قبرص [4].

تبنى الصدر الأعظم " محمد باشا كوبرولو" نظام المبادأة فكان كلما تحصل فتنة أو تمرد ينظر فيه مباشرة ويفعل ما يقتضيه الحال، وبذلك ضيّق الخناق على المتشددين وأضعف شوكتهم [5]، وعندما لاحظ انتشار البدع والخرافات في الأوساط الشعبية ومدى خطورة تأثيرها في خلق الأزمات الداخلية المتعددة رأى أنه من الأفضل العودة إلى تطبيق التشريعات التي سنّها السلطان "سليمان القانوني" التي كانت الفيصل في المعاملات، وكانت الدولة مُلزمة بتطبيقها في كل شؤون الحياة واتخذ لتنفيذ ذلك قرارا ينص على الإعدام أو الاعفاء من الوظيفة لكل من يقف ضد هذا المسار والتوجه الإصلاحي[6].

1- محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق ، ص 290 .

2- يوسف بن علي بن رابع الثقفي: لمعان الضوء في دياجير الظلام " دراسة لعهد الصدر الأعظم محمد كوبريلي 1066-1071هـ/ 1656 -1661 م، مجلة المؤرخ العربي ، العدد الأول، المجلد الأول ، القاهرة ، مارس 1993، ص 235.

3 - Norman Itzkowitz, Ottoman empire and Islamic tradition , the university of Chicago press, chicago and London phoenix edition america , 1980 , p 77.

4 - روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1 ، ص 366.

5- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: المرجع السابق ، ص 249.

6- يوسف بن علي بن رابع الثقفي: المرجع السابق ، ص 236.

ب- **على الصعيد العسكري:** كان رجال البلاط الحاقدين على الصدر الأعظم" محمد باشا كوبرولو" قد أثاروا له متاعب عديدة ليثبتوا عجزه في إدارة شؤون الدولة وخططوا لعزله كسلفه فاتفقوا على تنصيب قبطان البحر " سيدي أحمد باشا" صدرا أعظم للدولة وحصلوا على موافقة منه بذلك، ولما علم "محمد باشا كوبرولو" بالأمر أسرع بتعيين " سيدي أحمد باشا " واليا على البوسنة ليبعده عن استانبول وحدث ذلك في ديسمبر 1656م وعين محله والي طمشوار السابق " محمد طوبال باشا"[1]، كما وقع تمرد بين صفوف فرسان السباهية المتذمرين من إجراءات وتدابير الصدر الأعظم الصارمة، والواقع أن المتمردين الذين يقودهم "حسن أباظة قرة باشا" والقادمين من حلب وصلوا حتى غرب الأناضول وخططوا لاغتيال الصدر الأعظم " محمد باشا كوبرولو" لكن هذا الأخير يرد عليهم بإقصاء أسماء عدة آلاف من السباهيين من الكشوف وبإعدام البعض منهم[2].

ومن جهة أخرى عمل على الحد من نفوذ المعارضة داخل الجيش فأعدم آغا الإنكشارية " علي آغا"، واتفق محافظ ومحتسب إستانبول "نقاش حسن" مع كتخدا السلحدار في أدرنة لإثارة السباهية ضد الصدر الأعظم الذي علم بالأمر وأعطى توجيهاته إلى آغا الانكشارية الجديد يأمره فيها بالقضاء على القائمين بالتمرد [3]، كما قام باحترازات أخرى ومنها محاولة كسب مراكز القوى إلى جانبه ومن ضمنهم شيخ الإسلام" بالي زاده مصطفى أفندي"[4] وآغا الإنكشارية " حسين آغا قره حسن أوغلو" وطرح عليهم قضية والي البوسنة " سيدي أحمد باشا" فوعدوه بالمساعدة واستطاع بفضل حنكته القضاء على فرسان السباهية المتمردين وقتل أغواتهم وجميع المتمردين في استانبول وأسكدار [5] .

1- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: المرجع السابق ، ص 249

2- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1 ، ص 366.

3- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: المرجع السابق ، ص 250.

4- **بالي زاده مصطفى أفندي:** هو المولى مصطفى بن سليمان بن بالي زاده الذي تم تعيينه في مولوية غلطة ثم في منصب قاضي الروم أيلي في أفريل 1648م لكنه لم يمكث به طويلا إذ تم عزله في جويلية من نفس السنة، ثم تم تعيينه في منصب قاضي عسكر الأناضول في عهد السلطان " محمد الرابع" في أوت 1652م لكنه سرعان ما عزل منه ، وبعدها عُين في منصب شيخ الإسلام ومفتي الانام بالدولة في أعقاب عزل شيخ الإسلام السابق " حنفي محمد أفندي" وذلك في نوفمبر 1656م ، لكنه لم يستمر طويلا في منصبه حيث تم عزله في 23 ماي 1657م في عهد الصدر الأعظم " محمد باشا كوبرولو". ينظر ، أحمد صدقي شقيرات المرجع السابق ، ج1 ،ص ص 531-536 .

5- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: المرجع السابق ، ص 250.

ومواصلة لسياسة استعادة النظام في الدولة عمد " محمد باشا كوبرولو" إلى تنظيف الأجهزة العسكرية والمدنية منهيا بذلك تمرد الجلالية ومن ساندهم من الموظفين والضباط الذين مارسوا وظائفهم دون مسوغ مشروع أو إطار قانوني [1].

ج- **على الصعيد المالي:** موازاة مع التدابير الأمنية والعسكرية ومحاولته إرساء أسس النظام والقضاء على التمردات عمد الصدر الأعظم " محمد كوبرولو باشا" إلى بذل المزيد من الجهود بغية إصلاح مالية الدولة واعادتها إلى سابق عهدها لاسيما أن السلطان "محمد الرابع" كان قد تساءل عن الأسباب التي جعلت مداخيل الخزينة غير كافية لتغطية النفقات[2].

قرر الصدر الأعظم " محمد باشا كوبرولو " إجراء إصلاحات عميقة على مستوى مالية الدولة قصد تجاوز الأزمة التي تعاني منها، فقام بالتدقيق في جميع الوظائف التي يشغلها أصحابها فعلا للسيطرة عليها لدفع الضرائب المقررة عليهم وملاحقة المتلاعبين، وقام بإعلام مالكي التيمارات والزعامات بتجديد رخصهم بمقابل دفع الضرائب المفروضة عليهم، ويتم جمع الضرائب بصورة منتظمة، ولجأ في بداية صدارته إلى دفع رواتب الجند عن طريق أخذ قروض إلزامية ومضمونة من كبار الأثرياء وفيما بعد أصبحت رواتب الجند تدفع بشكل منتظم وبطريقة عادية [3] .

كما أنه لجأ إلى أخذ الأموال من خزينة السلطان الخاصة على سبيل الاستدانة وشن حملة تطهير جديدة ضد سياسة الفساد وحارب التهرب الضريبي بجباية الضرائب أكثر من حدها المقرر، كما وضع حدا لإسراف الحريم في النفقات الزائدة وقام بتخفيض المخصصات المالية الكبيرة غير مكترث بمراكز أصحابها أو قوة نفوذهم في الدولة، كما ألغى رواتب الأشخاص الذين يتقاضون راتبين من مكانين واتخذ إجراءات أخرى لتنظيم الوظائف بغرض تخفيف الطلب على الخزانة [4] وبذلك كانت ميزانية الدولة المالية من أَوْلى اهتمامات الصدر، فأمر بإلغاء المصاريف الإضافية وأبقى على الضرورية فقط، كما أمر بمصادرة الأملاك الخاصة وأن تعود فوائدها إلى خزينة الدولة [5].

1- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1 ، ص 367.

2- عبد الحي الخيلي : النخبة والإصلاح "نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين"،تق عبد الرحيم بنحادة ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط. ط1، 2014.

3- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1 ، ص 367.

4- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: المرجع السابق ، ص 250.

5- يوسف بن علي بن رابع الثقفي: المرجع السابق ، ص 236.

واتضح من ملاحظة ميزانية الدولة لعام 1660-1661م أن الصدر الأعظم " محمد باشا كوبرولو" استطاع أن يُنعش مالية الدولة ويعيد لها نوع من التوازن من الناحية العملية إذ بلغت الإيرادات 570 مليون أسبره بينما بلغت النفقات 593 مليون أسبره وهو ما يدل على جهد كبير بُذل في مجال تصحيح الأوضاع المالية (1).

وعلى صعيد آخر لم يكن شيوخ الإسلام بمعزل عن إجراءات الصدر الأعظم "محمد باشا كوبرولو" الصارمة، فقد عزل شيخ الإسلام " بولوي مصطفى أفندي"(2) بسبب امتناعه عن اصدار فتوى تجيز إعدام سردار " حسين باشا دلي" قائد الجيش العثماني في كريت، كما أنه لم يتوان في إعدام بطريرك الروم " بارتينوس الثاني" الذي أجرى اتصالات مع حكام الأفلاق والبغدان المرتبطين بالكنيسة الأرثوذكسية وحرضهم على العصيان ضد الدولة العثمانية (3).

ويعتبر أهم إجراء قام به الصدر الأعظم " محمد باشا كوبرولو" وهو على فراش الموت سنة 1661م طلبه من السلطان أن يُعين ابنه صاحب ستة وعشرين (26) سنة في منصب الصدارة العظمى خلفا له وهو الطلب الذي رحب به السلطان واستجاب له في الحال، وتعد هذه سابقة أولى من نوعها في تاريخ الدولة العثمانية (4).

1- روبير مانتران: المرجع السابق ،ص 367.

2- **بولوي مصطفى أفندي:** هو المولى مصطفى ابن التاجر أحمد بن مصطفى البولوي الرومي الشهير بالبلوي، تولى منصب القضاء في آقحصار ثم أصبح مدرسا في مدرسة " عاتق علي باشا" في استانبول ثم تولى منصب مفتش أوقاف الحرمين الشريفين وبعدها انتقل إلى القضاء العثماني مرة أخرى ثم تولى منصب قاضي مدينة بروسة في ذي القعدة 1055هـ/ جانفي 1646م ليتولى بعد ذلك قضاء مدينة أدرنة في ربيع الأول 1056هـ/ أفريل 1646م ثم عُين قاضيا لمدينة استانبول للمرة الأولى في رجب 1057هـ/ أوت 1646م ليتم عزله بعد ذلك في ربيع الأول 1057هـ/ أفريل 1647م ثم نال رتبة من مراتب مشيخة الإسلام ، وتكريما له أُعيد إلى منصب قاضي مدينة استانبول للمرة الثانية واستمر فيه من جمادى الثانية 1065هـ/ أفريل 1655م حيث تم عزله، وبعدها بأربعة أشهر في شهر رمضان 1065هـ/ جويلية 1655م عُين في منصب قضاء عسكر الروم أيلي لتتم ترقيته بعد ستة أيام من ذلك إلى منصب شيخ الإسلام ومفتي الأنام في أعقاب عزل شيخ الإسلام " مصطفى أفندي بالي زاده" وذلك في 9شعبان 1067هـ/ 23 ماي 1657م وبقي في هذا المنصب حتى 25 جمادى الثانية 1069هـ/ 20 مارس 1659م حيث تم عزله من قبل الصدر الأعظم " محمد باشا كوبرولو" وكان سبب العزل الخلاف الحاد الذي نشأ بينهما حول قضية اعدام سردار " حسين باشا دلي" قائد الجيش العثماني في كريت حيث طلب الصدر الأعظم فتوى من شيخ الإسلام بإعدام " حسين باشا" فرفض شيخ الاسلام الإفتاء بذلك متحججا بأن ذنب " حسين باشا " ليس خطيرا حتى يستحق الإعدام. ينظر أحمد صدقي شقيرات : المرجع السابق ، ج1 ، ص 540.

3- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: المرجع السابق ، ص 250.

4- عبد الرحيم بنحادة: العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة ، اتصالات سبو ، ط 1، الرباط ، 2008، ص 109.

وبالرغم من أن الصدر الأعظم " محمد باشا كوبرولو" مدين في توليه لهذا المنصب للسلطانة " خديجة طورخانة" إلا أنه أوصى السلطان بعدم السماع لنصيحة امرأة، وهو لا يقصد بالضرورة في ذلك الظرف والمقام السلطانة " خديجة طورخانة" فلطالما كانت تلك المرأة نموذجا مختلفا عما عهده من نساء القصر، فقد عاش " محمد باشا كوبرولو" فترة طويلة عُرفت بسلطنة النساء، فقد كان طباخا بالقصر ويدرك أن الوضعية التي آلت إليها الدولة العثمانية كانت نتاج التدخلات السيئة لحريم القصر ورغباتهن المختلفة، وقد نُقل عن أحد خواصه قوله" إنهن لا يُفكرن إلا في أنفسهن ولا يقدرن المسؤولية، وإن الدولة على وشك الانهيار" وهكذا فإن خوف الصدر الأعظم على الدولة وحرصه على بقائها واخلاصه للدولة لم يفارقه حتى وهو على فراش الموت ليعطي النصائح وثمرة تجربته الطويلة في الإدارة للسلطان " محمد الرابع" الذي قام بتعين " أحمد فاضل باشا " في منصب الصدارة العظمى خلفا لوالده [1].

رُغم أن جل أعمال الصدر الأعظم " أحمد فاضل باشا"[2] كانت منصبة على الشأن الخارجي إلا أنه لم يغفل عن المشكلات الداخلية، فواصل نفس سياسة والده الاصلاحية ولكن بأقل حدة فعامل مسؤولو الإدارة بحزم شديد ولم يتساهل معهم وحافظ على نفس الانضباط المالي من حيث ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات للإبقاء على ميزانية الدولة متوازنة، وتعتبر رئاسته للصدارة العظمى على مدار سنين، واحدةٌ من أطول الوزارات في التاريخ العثماني قام فيها بالعديد من الإنجازات أعدم فيها الكثير من الشخصيات المتمردة وأعاد الاعتبار لسلطة الدولة واستطاع بفضل مزاياه الشخصية والعلمية أن يضمن الاستقرار في الداخل وإصلاح الأوضاع الخارجية [3].

تمتع "أحمد فاضل باشا" بسمعة طيبة أشاد المؤرخون العثمانيون بخصاله كرجل دولة مقتدر وراع للكتاب والفنانين، جدد للدولة مجدها الضائع طيلة توليه منصب الصدارة العظمى ويرجع الفضل إليه في

1- محمد أحمد محمد الثقفي: زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات، رسالة ماجستير ، اشراف يوسف بن علي بن رابع الثقفي ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، قسم التاريخ ، 2007 -2008 م ، ص 36.

2- **أحمد فاضل باشا**: ابن الصدر الأعظم السابق " محمد باشا كوبرولو" ، ولد سنة 1635 م تعلم من والده أصول السياسة تلقى دراسته الأولية في مدارس استانبول وبعد انهائه لفترة الدراسة تولى مهمة التدريس ثم التحق بسلك الإدارة ليتم تعيينه في سنة 1659م واليا على ولاية أرضروم وعمره لا يتجاوز 24 سنة، ثم والي دمشق سنة 1660م، ليتولى منصب الصدارة العظمى خلفا لأبيه سنة 1661 م في عهد السلطان " محمد الرابع" وهو بعمر 26 سنة فقط بناء على وصية والده للسلطان، ومكث بمنصبه حتى وفاته. للتوسع ينظر ، شمس الدين سامي فراشري: المصدر السابق، ص 3908. وأيضا للتوسع اكثر ينظر،

- Kopruluzade Fazil Ahmet Pasa ‘ nin banikisiligi,january 2010 , https :// www researchgate . net , p 3

3- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1 ، ص 369.

إنشاء المكتبة التي تحمل اسم " كوبرولو" في اسطنبول التي تصنف كواحدة من أهم المكتبات التاريخية في العالم، وبوفاته سنة 1078ه/1676م خسرت الدولة العثمانية شخصية فذة لم يستطع من خلفه في منصب الصدارة العظمى " قره مصطفى كوبرولو" تعويضها [1].

أسند السلطان " محمد الرابع" منصب الصدارة العظمى بعد وفاة " أحمد فاضل باشا" إلى " قره مصطفى باشا ميرزيفونلو"[2] الذي واصل سياسة سلفه في إقرار النظام والأمن الداخلي مع الحرص على إبقاء الوضع الاقتصادي للدولة في حالة جيدة ولتأمين ميزانية الدولة عمد إلى زيادة الأعباء الضريبة الاستثنائية على الولايات الخاضعة للدولة من أجل توطيد التواجد العثماني في الحدود الشمالية للدولة في مواجهة الروس والبولونيين والنمساويين، كما فرض على السفراء والتجار الأجانب غرامات مالية كلما اقتضت الضرورة ذلك [3].

ومما يؤسف له عقب تراجع العثمانيين عن حصار " فيينا " سنة 1683م تم الاتفاق على عزل الصدر الأعظم «مصطفى باشا ميرزيفونلو" بعدما توصل خصومه إلى اقناع السلطان " محمد الرابع" إلى خلعه من مقام الصدارة ليتم إعدامه بعد ذلك في ديسمبر1683م[4] ويعين في منصب الصدارة القائم مقام "إبراهيم قره باشا" الذي كان نائبا للصدر الأعظم وشغل لمدة من الوقت في الإدارة المدنية والعسكرية[5].

1- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1، ص 369.

2- **مصطفى باشا ميرزيفونلو:** ولد سنة 1047ه/ 1637م في نيابة كلوب تربى في عائلة كوبرولو التي يدين لها بعمله في الإدارة العسكرية خلال عهد السلطان" محمد الرابع" ليصبح أحد القادة العسكريين البارزين ثم تمت ترقيته بعد ذلك إلى رتبة وزير في الديوان الهمايوني، وتزوج من شقيقة الصدر الأعظم " أحمد فاضل باشا" وفي سنة 1663م أصبح قائدا للبحرية العثمانية وشارك في الحرب ضد بولندا عام 1672م التي انتصر فيها العثمانيون ، وبعد وفاة صهره "أحمد فاضل باشا" عينه السلطان "محمد الرابع" في منصب الصدارة العظمى للدولة ليعيد بذلك امجاد الدولة العثمانية التي كانت زمن السلطان سليمان القانوني بحصاره لعاصمة النمسا " فيينا " عام 1683. ينظر، شمس الدين سامي: المصدر السابق ، ص 3908.

3- تاريخ جودت ، المصدر السابق ،ص 57. وينظر أيضا ، روبير مانتران : المرجع السابق ، ج1، ص 373. وأيضا نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: المرجع السابق ، ص 255 .

4- ذكر صاحب كتاب تاريخ جودت على حادثة اعدام الصدر الأعظم " مصطفى قره باشا" بقوله:" أما أعداؤه فكانوا يقولون إن البازي إذا كسر جناحه فلا يتيسر له أن ينقض على فريسته فينبغي التعجيل بقتله ليكون عبرة لغيره وبهذا قبض عليه هؤلاء وذلك إما أنهم لم يفكروا فيمن يستطيع أن يتولى مكان هذا الوزير الغيور أو أنهم خافوا وتظاهروا بالنصيحة مقدمين أغراضهم الذاتية ومنافعهم الخاصة بهم على مصالح الدولة، وعلى فرض أن هذا الوزير أخطأ بعجلته لضعف في البشرية فإن قتله كان بلا ريب خطأ أعظم من خطأه" ، ينظر تاريخ جودت ، المصدر السابق ،ص 85.

5- روبير مانتران : المرجع السابق ، ج1، ص 374 .

استمرت نكبات الجيش العثماني وأخذت قواهم العسكرية في أوروبا بالتراجع فضلا عن فقدان الدولة لأقاليم عديدة مما أدى بكبار رجال الدولة إلى عقد اجتماع عام في مسجد "أيا صوفيا" للنظر في الوضع، وتقرر أثناء ذلك ضرورة عزل السلطان " محمد الرابع" وتنصيب مكانه أخوه السلطان "سليمان الثاني" (1687–1691م) ومع ذلك فإن الأوضاع العامة لم تستقر، فقد تواصلت تمردات الانكشارية والسباهية وفي شهر مارس 1688م قاموا بمداهمة القصر الامبراطوري وقتلوا الصدر الأعظم فعمت الفوضى في استانبول وأدت تجاوزاتهم إلى تصدي السكان لهم، وحينها قرر السلطان التحرك وقام بتعيين الصدر الأعظم الجديد "بكري مصطفى باشا" واستطاع هذا الأخير أن يقضي على التمرد ويعيد الهدوء إلى العاصمة[1].

انتهز أعداء الدولة الفرصة لاسيما البندقية والنمسا وتوسعوا على حساب الدولة العثمانية مما دعا السلطان "سليمان الثاني" إلى عقد اجتماع استثنائي في أدرنة عام 1689م لمحاولة إيجاد علاج للوضع الراهن وتقرر في خضم ذلك تعيين " مصطفى فاضل كوبرولو زاده باشا" شقيق الصدر الأعظم الأسبق "أحمد فاضل باشا" في منصب الصدارة العظمى وشرع فور تعيينه باتخاذ مجموعة من الإجراءات ومنها إلغاء بعض الضرائب الاستثنائية والحد من الأعباء المالية المدنية للدولة، وفي المجال العسكري قام بإصلاح أحوال الجيش قبل إرساله إلى جبهات القتال وأظهر في هذا المجال حرصه وحزمه الكبير في التعامل مع القوات العسكرية [2].

ومواصلة منه في سياسة الإصلاح التي باشرها قام بتعيين شخصيات ذات كفاءة ومقدرة وتتمتع بالنزاهة والاستقامة في أجهزة الإدارة، وفي العاصمة سعى إلى تعزيز اصلاحاته من خلال إعادة تحسين وترتيب سير عمل الإدارة وفرض الرقابة على عمل موظفي الولايات عن طريق انشاء مجالس للأعيان، وقد تمكن من استعادة سلطة الدولة الفعلية في ظرف وجيز [3].

ومن جانب آخر عمد إلى إصلاح الأوضاع المالية للدولة من خلال تنظيم العملة واسترجاع الأموال من الأشخاص الذين كانوا يبتزون الرعايا في عهد أسلافه ووضع أسس جديدة للنظام الضريبي يستجيب لمتطلبات العصر، وحدد الخراج حسب الثروة ، وأبطل بعض الرسوم والعادات التي تشمل تقديم الهدايا للوزراء في مناسبات الأعياد وتمسك بأصول العدل، إلا أن الرعية قد اعترضت عليه

1- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1 ، ص 375.

2- نفسه ، ج1 ،ص 376 . وأيضا، نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي ، المرجع السابق ، ص 256.

3- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1 ، ص ص 376-377 .

وتساءلت هل ما يفعله هذا الوزير من تدابير في شأن النقود بعد أن أبطل هذه البدع الظالمة والواردات الرسمية التي كانت واسطة لإنقاذ الإدارة من المضايقات المالية سيعود بالمنفعة على الدولة ؟وهل هذا الوقت ملائم لإجراء مثل هذه الأمور؟ [1].

والواقع أن إيرادات الدولة تزداد لما تكون الرعية تعيش في رخاء واستقرار وحتى تكون حياة الرعية في رخاء واستقرار يجب أن يكفلها الحكم العادل، فلا تزداد إيرادات الدولة إلا بزيادة ثروة الرعية وإن التكلف في زيادة الإجراءات والتدابير ضدها بجمع الضرائب وزيادة موارد خزينة الدولة إنما هي في واقع الأمر إجراءات تبعث على الإضرار بشؤون الرعية وما يرتبط بها من أنشطة اقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تلك التدابير ستلحق بإيرادات الدولة تراجعا وتناقصا كبيرين، ولما أدرك الصدر الأعظم بفطنته وعلمه هذه الأشياء لم يعبأ بظواهر فائدتها فألغى البدع والمظالم وأسس أصول العدلية، فاستفادت الدولة من حسن تخطيطه خمسة أضعاف مما كان، وفضلا عن زيادة الإيرادات على ما ذكر كان من ثمرة عدله أن عموم الجند كانوا يُسرون به ويرغبون في السير معه إلى الحرب، وبعد أن رتب النظام الداخلي للدولة على وجه السرعة بادر إلى أخذ الثأر من الأعداء [2].

بعد وفاة السلطان "سليمان الثاني" استطاع الصدر الأعظم "مصطفى فاضل كوبرولو" أن يفرض مرشحه لتولي السلطة "أحمد الثاني"(1691–1695م) الذي اعتلى سدة الحكم في 22 جوان 1691م وقرر الابقاء على الصدر الأعظم في منصبه، وفي شهر جويلية 1691م استأنف "مصطفى فاضل كوبرولو" حروبه ضد النمسا من أجل استعادة بودين، وخلال المعركة الواقعة قرب سالانكامين يستشهد في ميدان القتال وتعرضت القوات العثمانية لهزيمة قاسية [3] .

بعد استشهاد الصدر الأعظم "مصطفى فاضل كوبرولو" أصبحت المجهودات التي بذلها لإصلاح حال الدولة مهددة بالتوقف، والواقع أن خلفاؤه الذين تولوا منصب الصدارة العظمى كانوا أقل منه كفاءة ومقدرة وحزما، ويجد السلطان نفسه أمام معضلة حقيقية عاجزا عن تسيير وتوجيه شؤون الدولة ناهيك عن مواصلة تطبيق الإصلاحات التي باشرها الصدر الأعظم، وفي شهر فيفري 1695م يتوفى السلطان " أحمد الثاني" ويخلفه في الحكم الابن الأكبر للسلطان محمد الرابع السلطان" مصطفى الثاني"[4].

1- تاريخ جودت : المصدر السابق ، ص 60.

2- نفسه ، ص 60.

3- نفسه ، ص62.

4- نفسه ، ص 62. أيضا روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1، ص 377.

تولى السلطان " مصطفى الثاني (1695–1703م) الحكم وقرر الإمساك بناصية الحكم بحزم شديد، فعمد إلى ترشيد النفقات وزاد من الرسوم المفروضة على التبغ والبن وخفض مرتبات الموظفين وأصدر عملات نقدية ذات عيار جيد وأمر بإعادة بناء الأسطول البحري ما مكنه من تحقيق انتصارات هامة على أعدائه بين عامي 1695–1696م على جبهتي المجر والبندقية، ولكن باستلاء الروس على بحر أزوف في الجبهة الشمالية الشرقية أدرك السلطان " مصطفى الثاني" دور أسرة آل كوبرولو في النهوض بالدولة والحفاظ على هيبتها، فقرر تعيين " عموجه زاده حسين باشا " في منصب الصدارة العظمى (1).

وبعد تعيينه شرع في إجراء مفاوضات صلح مع النمسا من خلال عرض وساطة قام بها سفيري هولندا وانجلترا وبدأت المفاوضات في جويلية 1698م وانتهت في 26 جانفي 1699م بتوقيع معاهدة صلح " كارلوفييتز" مع النمسا والبندقية وبولونيا، بينما وقعت عليها روسيا في جويلية 1700م، ويجمع المؤرخون بأن هذه المعاهدة كانت أول معاهدة غير مواتية للعثمانيين حيث وقعوا عليها كطرف مهزوم، وترمز بنود هذه المعاهدة إلى بداية التراجع العثماني وقد استفادت معظم الدول الأوروبية الكبرى من هذا التراجع البطيء، واعتبارا من هذا التاريخ (1699م) سوف تتوقف الدولة العثمانية عن فرض شروطها وإملاء قراراتها وتضطر إلى الاتفاق مع أعدائها والمساومة معهم (2).

أراد " حسين باشا عموجه زاده" استغلال فرصة السلام لإنقاذ الدولة من براثين الفساد ويوقف عجلة الانحطاط عن الدوران، فأجرى سلسلة من الإصلاحات الداخلية شملت بشكل خاص المجالين العسكري والاقتصادي وأول إجراء قام به اعفاء الأهالي في مناطق الحدود المتضررين من أزمات الحروب من الضرائب وأرسل الإعانات المادية إلى المحتاجين منهم، وأعاد النظر في أحوال الرعايا من النصارى وعاملهم وفق ما تنص عليه ضوابط الشريعة الإسلامية وألزم أجهزة الإدارة على تعيين أصحاب الكفاءة والمقدرة النزاهة في المناصب الحساسة بالدولة وحارب الرشوة وكل أشكال الفساد والاستغلال البشع، وأصدر أوامره إلى جميع المأمورين في جميع أنحاء الدولة بأن يلتزموا بالقوانين ويراعوا ضوابط الشرع الشريف، فوضع بذلك الإدارة وقيادة الجيش تحت الرقابة المشددة (3).

وبهذه الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الصدر الأعظم نلمس تأثيرا واضحا لمفكري عصره الذين استشعروا مواطن الخلل وبوادر الانحطاط في الدولة العثمانية وطرحوا حلولا ومقترحات لها في

1- روبير مانتران: المرجع السابق ، ج1، ص 377.

2- تاريخ بجوي : المصدر السابق ، مج2 ، ص 62 -63.

3- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي ، المرجع السابق ، ص 259.

شكل رسائل موجهة إلى رجال السلطة وعلى رأسهم السلطان والصدر الأعظم، وقد حاول" عموجه زاده حسين باشا" الاستفادة من أفكارهم وجعلها محل التنفيذ وقد كانت تلك الأفكار تحث على العودة إلى تعاليم الإسلام والتمسك بها وتطبيق القوانين التي وضعها السلاطين العظام والحرص على إقامة العدل كأساس للنهوض بالدولة واخراجها من واقعها المزرى.

ومن جانب آخر سعى إلى إصلاح الوضع المالي للدولة فحث الرعية على الاهتمام بشؤون الزراعة وإعادة اعمار المناطق المهجورة وألغى الضرائب الاستثنائية وأقال عدد معتبر من المجندين، فأدت تلك الإجراءات إلى إنعاش الوضع المالي للخزينة العمومية وحدث استقرار مالي واعتمد في إدارة شؤون المقاطعات على نظام المالكانة [1]، وكان لإلغاء الضرائب الاستثنائية التي فرضت زمن الحروب انعكاسا كبيرا على ذهنية الفلاحين والمزارعين الذين أصبح بإمكانهم زيادة الإنتاج، كما قام بتوطين القبائل الرحل " اليوروك" في انطاليا وأورفة وحتى في قبرص وحولهم إلى تجمعات إنتاجية، وشجع الإنتاج الحرفي العثماني لمنافسة السلع الأوروبية التي غزت الأسواق العثمانية [2] .

وفيما يخص الجانب العسكري الذي يعتبر عصب الدولة، فقد عمد الصدر الأعظم إلى إلقاء القبض على مثيري الفتن والاضطرابات فأعدم العديد منهم ونفى البعض منهم لاسيما وأن الدولة العثمانية بدأت تتعرض لموجة من المؤامرات الصليبية، وقد نوّه الصدر الأعظم بأهمية الخدمات التي قدمها جند الانكشارية سابقا للدولة وحذر من خطورة تجنيد أفراد خارج فئة الانكشارية [3] فقام بتقليص أعدادهم بشكل كبير ودقق في كشوف مرتباتهم واتخذ التدابير اللازمة في ذلك، وبالنسبة لصنف السباهية فقد أصدر براءة جديدة تمنح للمستحقين فعلا وألزمهم بالتواجد في السناجق التابعين لها وألا يتأخروا على

1- **نظام المالكانة**: مصطلح يرتبط بالنظام الاقطاعي، فكان السلطان يمنح بمقتضاه منطقة معينة لمجموعة من الأشخاص يقومون باستثمارها مدى الحياة مقابل أن يدفعوا مسبقا مبلغا معينا من المال نظير ذلك، وسوف نتعرض له بشيء من التفصيل في الفصل اللاحق. ينظر مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، ط1 ، 1996، ص 384.

2- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي ، المرجع السابق ، ص 260.

3- حذر الصدر الأعظم "عموجه زاده حسين باشا" من خطورة تجنيد أفراد خارج فئة الانكشارية " إن الأشخاص الذين دخلوا إلى الخدمة العسكرية من خارج الأوجاق أدوا إلى فقدان الضبط والنظام في الانكشارية لذا يجب عدم قبول انضمام أي فرد خارج من الأوجاق وكذلك اخراج أولئك الذين لم يخدموا في القلاع الحدودية من صنف الانكشارية". ينظر، نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: نفسه ، ص 260.

الالتحاق بالحملات العسكرية تحت ألوية قادقم وقت الحاجة، وفصل التيمارات التي كانت مسجلة باسم شخصين وسجل كل تيمار باسم شخص واحد [1] .

وفي مجال البحرية فقد تعاون مع أمير البحر" حسين باشا ميزامورتو" من أجل إعداد قانون جديد خاص بالبحرية إلا أنه توفي قبل أن يتحقق ذلك، وبموجب هذه الإجراءات والتدابير التي قام بها أصبحت رواتب الموظفين تحدد على أساس الكفاءة والخبرة وعدد سنوات الخدمة، وبذلك لقيت النظرة الإصلاحية للصدر الأعظم " حسين باشا عموجه زاده كوبرولو" ترحيبا من مقربيه ومعاونيه، ومعارضة واستياء من خصومه الذين تضررت مصالحهم بما فيهم شيخ الإسلام " فيض الله أفندي" فأخذوا يتمردون عليه وعلى أتباعه مما اضطره إلى الاستقالة سنة 1702م، وبعد مرور سبعة عشر (17) يوما من استقالته توفي ووضع بذلك الختم على السياسة الإصلاحية التي أرساها "محمد باشا كوبرولو" قبل نصف قرن تقريبا [2] .

وبوفاة الصدر الأعظم " عموجة زاده حسين باشا" وقعت الدولة العثمانية في شرخ جديد فلم يكن خلفاؤه من نفس المستوى والكفاءة والمقدرة ولم يتخل أصحاب المصالح والأطماع عن أغراضهم وأهوائهم.

2- خـــارجـــيا

كانت اهتمامات "آل كوبرولو" بشؤون الدولة على الصعيد الخارجي تتمثل في:

- الصراع العثماني-البندقي حول مضيق الدردنيل
- إخضاع التمرد في ترانسلفانيا
- مواجهة آل هابسبورغ.

1- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: المرجع السابق ، ص 260.

2- يصف صاحب تاريخ جودت الوضعية العامة قبل تقديم" عموجه زاده حسين باشا" الاستقالة بقوله" وقد ختمت بهذا الوزير سياسة محمد باشا كوبرولو، وبعد ذلك تغيرت إدارة الدولة وذلك أنه كان لحضرة السلطان انعطاف كلي وميل تام لفيض الله أفندي شيخه الخصوصي قياما بحق التعليم فتصدى لإجراء أمور وحركات لم يأتها أحد قبله من سلفائه ولا تليق بشأن العلماء الأعلام كترقية ابنه إلى رتبة المشيخة وسائر أولاده ومن ينتسب إليه إلى المراتب العليا وحصر النفوذ ومنافع الدولة فيه وفي أولاده وأتباعه، فنفذ صبر الخلق على تحمل هذه الأحوال واضطر " حسين باشا عموجه زاده" إلى ترك الخدمة فكان ذلك سببا داعيا إلى إعراض أكثر أركان الدولة وأعيانها عنه فظهرت على إثر ذلك واقعة أدرنة وكانت من الحوادث المفجعة التي لم يشاهد ولم يسمع بمثلها في الدولة العلية، وقد كان البعض من محبيه نصحوا له ولابنه أن يعدلا عن مسلكهما فلم يقبلا ..." ينظر تاريخ جودت ، نفس المصدر السابق ، ص ص 63-64. وأيضا نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي، المرجع السابق ، ص 261.

بالنسبة للصراع العثماني / البندقي فقد أدرك الصدر الأعظم" محمد باشا كوبرولو" أن خطر البنادقة عليهم زاد عن حده ووجب التصدي له وأن الوضع التجاري في دولته أصبح مهددا طالما أن المضائق محاصرة من الأعداء، ولذلك اقتنع بضرورة فك الحصار من خلال تجهيز الأسطول البحري وإعادته إلى نشاطه وحيوته المعهودة، وأسند هذه المهمة إلى قائد البحر" طوبال محمد باشا" الذي تمكن من بناء أسطول بحري كبير مجهز بالأساليب الحربية اللازمة (1).

بعد إعادة تجهيز الأسطول البحري أعد الصدر الأعظم قوة عسكرية تمكنت من تحقيق الانتصار على البنادقة ورفع الحصار المفروض على مدخل الدردنيل في جويلية 1657م واسترد ما سيطرت عليه البندقية من ثغور فضلا عن جزيرتي " لمنوس وبوزجه أطه" وخلال المعركة تمكن من قتل قبطان أسطول البندقية (2)، وبعد تحرير المضائق استعاد الأسطول العثماني قبضته على بحر ايجة وصار بإمكانه ارسال الإمدادات العسكرية إلى جزيرة كريت، ثم قام ببناء قلعتين كبيرتين هما " سد البحر" و" كومكاله" لحماية المضائق من الأخطار الخارجية المحدقة بها مستقبلا، واعتبرت الانتصارات التي حققها "محمد باشا كوبرولو " على البندقية وخصوصا مقتل قائد الأسطول البندقي الذي افتتح به الصدر الأعظم عهده فأل خير بالنسبة للعثمانيين (3).

بعدما فرغ "محمد باشا كوبرولو " من مسألة المضائق أراد التوجه نحو كريت لكن ظهرت مشاكل جديدة في أوروبا، فقد تجدد الصراع مع آل هابسبورغ بعد حرب الثلاثين عاما (1618-1648م) حول إقليم ترانسلفانيا (أردل) التي كانت تشكل عنصر التوازن مع النمسا ولكن بسبب عامل الضعف الذي دب في الدولة العثمانية فإن هيمنتها على ترانسلفانيا قد ضعفت بعض الشيء، لذلك حاول أميرها " جيورجي راكزي" استغلال الأمر وأعلن انفصاله عن التبعية للدولة العثمانية واتحد مع ملك السويد مما أثار استياء العثمانيين ، وكان الصدر الأعظم " محمد باشا كوبرولو" يريد اتباع سياسة السلطان "سليمان القانوني" في أوروبا الوسطى فقد كان يدرك مدى أهمية ترانسلفانيا (أردل) في تلك السياسة وكانت تلك المنطقة بمثابة معبر بين المجر ولهستان (بولونيا) كما تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة لسياسة الشمال التي ركز عليها العثمانيون منذ أمد طويل (4) .

1- يوسف بن علي بن رابع الثقفي: المرجع السابق ، ص 206.

2- محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق ، ص 290.

3- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي: المرجع السابق ،ص 251.

4- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السباق ، ج1 ، ص 56.

بعدما تحققت الدولة العثمانية من مخططات أمير ترانسلفانيا عام 1655م وعلمت بتحركاته أجّل الصدر الأعظم " محمد باشا كوبرولو" مسألة كريت وتوجه نحو ترانسلفانيا عام 1658م وهناك شكل إيالة جديدة باسم "وارات" بغرض حماية ترانسلفانيا سنة 1660م، غير أن تمرد "أباظة حسن باشا"[1] في الأناضول قد بلغ حدا خطيرا قبل استيفاء معالجة مشكلة ترانسلفانيا، فقد كان "أباظة حسن" يرغب في أن يصبح حاكما جديدا لمنطقة الأناضول ومع ذلك استطاعت الدولة أن تقضي على ذلك التمرد العنيف عام 1659م وعادت الأمور في الأناضول إلى حالها من جديد، و لم تكن مشكلة كريت وترانسلفانيا قد حُلتا عندما توفي الصدر الأعظم " محمد باشا كوبرولو" عام 1661م [2] .

كان الأثر الإيجابي للدولة العثمانية من القضاء على تمرد "حسن أباظة" أن استرجعت الدولة هيبتها وسطوتها في الداخل أو في الخارج على حد سواء، وأخذت الحياة السياسية شكلا جديدا وتدعمت الخزينة المركزية بموارد مالية إضافية فدخل العثمانيون مع تلك الجهود مرحلة إحياء جديدة[3] .

عادت حركة التوسعات العثمانية في أوروبا من جديد وانتعشت حميّة الجهاد في ذهنية العثمانيين، واهتم الصدر الأعظم الجديد" أحمد فاضل باشا " بمسألة ترانسلفانيا" أردل" الذي تمكن من السيطرة

1- **تمرد حسن أباظة:** بدأ زعيم هذا العصيان بإعلان تمرده ضد السلطان العثماني منصف القرن السابع عشر الميلادي 1068هـ/1658م وظهر عصيانه في بلاد الشام وامتد حتى شمل الأناضول وكانت لدى حسن أباظة أطماع رئاسية على الرغم من كونه معين على وظيفة سنجق، وقد طالب بقتل الصدر الأعظم " محمد باشا كوبرولو" وتنصيب مكانه "طيار زاده أحمد باشا" مقابل اعلان تبعيته ومبايعته للسلطان العثماني وساعده في استمرار التمرد انضمام القوات التي أرسلها الصدر الأعظم إليه لإخضاعه وكذلك تأييد بعض من رجال حاشية السلطان ممن كانوا يكرهون الصدر الأعظم ويرغبون في كسب المزيد من المال والحصول على المناصب الحساسة في الدولة ومآرب أخرى خاصة من أولئك الباشوات المعزولين بقرار من الصدر الأعظم، وقد انخدع " حسن أباظة" بتأييد بعض رجال القصر فتقدم بجيشه حتى وصل إلى مضيق البوسفور مما أدى إلى انتشار الرعب والقلق في نفوس الأهالي في العاصمة وتوجيه النداء للصدر الأعظم للعودة من ترانسلفانيا، وقد اتخذ الصدر الأعظم التدابير اللازمة للمواجهة الحاسمة ومن ذلك قيامه بصرف رواتب ستة أشهر للجنود مسبقا تشجيعا لهم وحثا لهم على الإخلاص والالتزام، إضافة إلى قيامه بإرسال الجواسيس حول الأناضول والاتصال ببعض مؤيدي التمرد واغرائهم بالانضمام إلى الصدر الأعظم، كان لهذه التدابير أثرها الفعال وأدت إلى هروب بعض رجال حسن أباظة وإلى حدوث فوضى واضطراب في صفوفه، مما جعل حسن أباظة يستشعر خطر ذلك ويدرك أن الأمور ليست في صالحه ونجاحه ميؤوس منه، فبدأ بالانسحاب من بورصة إلى أسكي شهر وأرسل عددا من رجاله للانضمام إلى القصر السلطاني والحصول على الرواتب وطلب من الصدر الأعظم منحه هدنة لحل المشاكل فيما بينهما ، وأدرك الصدر الأعظم أن هذه المحاولات ماهي في حقيقة الامر إلا ألاعيب مدبرة لتجنب المواجهة الحتمية، وكانت الخاتمة أن قتل حسن أباظة وأتباعه في أوائل عام 1659م . للتوسع ينظر ، يوسف بن علي بن رابع الثقفي، المرجع السابق ، ص ص 241-243.

2- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 56.

3- نفسه ، ص 56.

عليها ودخلها الجيش العثماني عام 1662م وكان ذلك يعني بداية حرب جديدة مع آل هابسبورغ بعدما توقفت لفترة طويلة من الزمن[1]، وفي أثناء ذلك وقعت بين الطرفين معارك عديدة إلا أن آل هابسبورغ لم تكن لهم الرغبة في المخاطرة بالدخول في حرب كبيرة خصوصا مع تهديد فرنسا لهم فطلبوا عقد الصلح ، وعلى إثر ذلك أمضى الطرفان معاهدة صلح في "واسوار vasvar " عام 1664م، ونصت المعاهدة على سيادة الدول العثمانية على إقليم ترانسلفانيا[2]، وبعد ذلك صرف العثمانيون أنظارهم باتجاه كريت بعد أن تركوها فترة طويلة، واتجهت إليها القوات العثمانية عام 1666م واستولت بعد ثلاثة أيام على قندية التي حصنت بشكل جيد وحوّلوا الجزيرة إلى أرض عثمانية [3] .

بعد أن حلت الدولة العثمانية مشكلة "ترانسلفانيا وكريت" تطلع العثمانيون إلى القيام بفتوحات جديدة، وكانت أكرانيا الواقعة شمال البحر الأسود هذه المرة هي وجهتهم وكان قازاق أكرانيا – أحد الشعوب التركية الموجودة بالجزء الشمالي من آسيا الوسطى ويتركزون حاليا في كازاخستان- يتعرضون هناك لضغوطات من طرف الروس والبولنديين وتقاسموها فيما بينهم على أن يكون نهر أوزي هو الحد الفاصل بينهما ولجأ قازاق منطقة أوزي إلى الاستنجاد بالعثمانيين الذين لبوا الطلب ودخلوا تلك المنطقة التي طالما تطلعوا إليها فاقتحموا ميدان الصراع ضد بولونيا(لهستان) وروسيا ثم جعلوا منطقة القازاق تحت حمايتهم [4].

وفي عام 1672 تقدم الجيش العثماني نحو بولونيا فاستولى على قمانيجة ثم سيطر على أراضي بودوليا وواصل تقدمه حتى بلغ" لفوف Lvov " حيث سارعت بولونيا إلى طلب الصلح وبمقتضى معاهدة "بوجاش" 1672م ومعاهدة "زوراونا zorawna " 1676م تخلت بولونيا عن بودوليا وقمانيجة لصالح العثمانيين وتأسست بذلك إيالتي بودوليا وقمانيجة، أما القازاق فقد وضعتهم الدولة العثمانية تحت حمايتهم [5].

كان من نتيجة تلك الفتوحات أن خيمت على سماء أوروبا غيوم الخوف والرعب من جديد تجاه عودة العثمانيين إلى ميادين القتال، فقد أيقن الأوروبيون بأن الدولة العثمانية رغم الضعف الذي أصابها

1- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 57.

4 - نفسه ، ص 57.

3- شكيب أرسلان : المصدر السابق ، ص ص 229-230.

4- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 57.

5- نفسه، ص 57.

إلا أنها قادرة على المضي قدما في سياسة الفتح من جديد، فقد أعاد الصدر الأعظم "محمد باشا كوبرولو" الدولة العثمانية إلى الواجهة من جديد وتمكن من استجماع قواها في ظرف وجيز و.واصل ابنه " أحمد فاضل باشا" من بعده سياسة والده بنفس المنهج والإصرار والرؤية ، وبعدما تولى "قره مصطفى باشا المرزيفوني" منصب الصدارة أبان عن تلك القوة في بولونيا وأكرانيا حتى بلغت الحدود العثمانية أقصى اتساع لها في الشمال[1].

كانت خطط الصدر الأعظم الجديد "مصطفى قره باشا" هو اختيار هدف مهم لكي تتمكن جيوش الدولة العلية من مواصلة أيديولوجية الجهاد التي أحياها من جديد، فكانت "فيّينا" عاصمة النمسا هي ذلك الهدف المنشود واتخذ من مشكلة الملكية في المجر الوسطى الذريعة لتحقيق هدفه، وعلى إثر ذلك شرعت الدولة العثمانية في تجهيز حملة عسكرية عام 1682م وأرسلتها إلى المجر الوسطى لمواجهة خطر آل هابسبورغ الكاثوليك، وتمكنت القوات العثمانية من دخول عاصمة المجر الوسطى " قاشا" وأجلست " توكولي ايمرة" على عرش مملكة المجر الوسطى وخلال تلك الأحداث التاريخية كان الإمبراطور" ليوبولد" في حالة حرب مع فرنسا فلم يشأ أن يفتح على نفسه جبهة أخرى للقتال، ولذلك حاول أن يجدد معاهدة "واسوار" لكنه فشل في ذلك[2].

كان الصدر الأعظم "قره مصطفى باشا المرزيفوني" مستعد للحرب، أمّا آل هابسبورغ فكانوا يبحثون عن حليف جديد وأذاعوا في أوروبا بأن الدولة العثمانية ترغب في التوسع على حساب العالم المسيحي الغربي ووجب التصدي لهم، وزحف الجيش العثماني حتى وصل مشارف فيّينا في جويلية 1683م وفرض عليها حصارا شديدا ولكن لم يكن مجديا بسبب المساعدات الأوروبية التي وصلت إلى فيّينا وألحقت هزيمة مُرة بالعثمانيين وتراجع الجيش العثماني إلى تخوم بلغراد، وأدرك العثمانيون حينها أن حالة الانتعاش القصيرة التي استمرت لربع قرن من الزمن قد كشفت عن عيوب ونقائص في إمكانيات الدولة التقنية والعسكرية التي اتضحت معالمها أكثر عام 1699م بعد معاهدة كارلوفيتز[3] .

خلال عام 1684م قام آل هابسبورغ في النمسا بعقد تحالف مع بولونيا والبندقية وأجبروا العثمانيين على خوض حرب على عدة جبهات، فأغار البنادقة على حدود دالماسيا والبوسنة، بينما هاجم آل هابسبورغ على بودين أما البولنديون فقد أغاروا على قمانيجة، وإذ ينجح العثمانيون في دحر قوات

1- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 58.

2- نفسه ، 58.

3- نفسه ، ص 59. وأيضا، شكيب أرسلان : المصدر السابق ، ص 232.

البندقية والبولندية إلا أنهم أخفقوا أمام قوات آل هابسبورغ وتركوا لهم "أويوار Uyvar " و" بودين" وفي عام 1687م استولت البندقية على شبه جزيرة المورة بينما استولى آل هابسبورغ على كافة الأراضي المجرية حتى بلغراد، وانضمت روسيا إلى هذا التحالف عام 1686م وهاجمت على آزوف، وتمكن العثمانيون من استرداد المجر عام 1690م[1].

ومن ناحية أخرى فإن دخول آل هابسبورغ الحرب من جديد ضد فرنسا أعطى للعثمانيين فرصة للتصدي لهم وقيامهم بمحاصرة وارادين واستطاع العثمانيون أن يحققوا بعض الانتصارات المهمة وانتعشت عندهم سياسة الفتح إلا أن هزيمتهم في موقعة زنتا عام 1697م كانت النهاية لكل شيء ما اضطرهم إلى طلب الصلح [2] .

كان الصدر الأعظم " عموجه زاده حسين باشا" أحد أفراد آل كوبرولو قد وضع الصلح في مقدمة الأمور لكي يعيد ترتيب البيت العثماني من الداخل، ويسمح للجيش المنهك باستعادة أنفاسه فتم توقيع معاهدة "كارلوفيتز " عام 1699م، واعترف العثمانيون من خلالها بسيادة آل هابسبورغ على المجر وأصبحت بلغراد بعد ذلك منطقة فاصلة بين الحدود، بينما بقيت طمشوار ضمن أملاك الدولة العثمانية واستحوذت البندقية على شبه جزيرة المورة ودالماسيا، أما قمانيجة وبودوليا فقد تركتا لبولونيا، ووفق ذلك النحو تكون الأقاليم التي دار حولها الصراع منذ عام 1526م قد تخلى عنها العثمانيون وتهدم جدار الأمن الذي أقيم حول الأفلاق والبغدان [3].

ومن جانب آخر كانت روسيا قد استولت على منطقة آزوف وحققت بذلك موطن قدم لها على سواحل البحر الأسود لأول مرة، واختل التوازن في منطقة البلقان وثار الصرب والأرناؤوط واليونانيون على الحكم العثماني استجابة للإملاءات الخارجية متحججين بثقل الضرائب وأصبحت الحرب بالنسبة للعثمانيين باهظة التكاليف لاسيما بعد قيام سلسلة من التمردات والاحتجاجات داخل الدولة العثمانية وهو الأمر الذي فسح المجال واسعا أمام آل هابسبورغ لمد نفوذهم نحو البلقان [4].

من جهة أخرى أحدث موت الصدر الأعظم "عموجه زاده حسين باشا" في سبتمبر 1702م فتوقا جديدة في الدولة العثمانية، وتولى الصدارة من بعده " دالتبان باشا" وأراد نقض المعاهدة مع النمسا إلا

1- أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 59.

2- نفسه ، ص 59.

3 - نفسه، ص 60. وأيضا، شكيب أرسلان : المصدر السابق ، ص 239.

4- نفسه ، ص 60.

أنه لم يطُل أمره وقُتل – قيل بدسائس من بعض العلماء-فتولى الصدارة العظمى من بعده "نامي محمد باشا" فأراد أن يحذو حذو آل كوبرولو في الإصلاح فثار عليه المشايخ وأفراد الإنكشارية وانتهى الأمر بعزله وخلع السلطان "مصطفى الثاني" ومبايعة أخيه السلطان "أحمد الثالث" (1702-1730م) [1].

وهكذا فإن "آل كوبرولو" تمكنوا طيلة مدة توليهم منصب الصدارة العظمى من الحفاظ على سلطة الدولة فأعادوا تنظيمها وتحملوا أعباء الحكم، فاستأصلوا المفاسد في الجيش وقضوا على الرشوة والمحسوبية والمحاباة وراعوا في التوظيف أصحاب الكفاءة والمقدرة والنزاهة، فأعادوا الهيبة والنظام للدولة وإليهم يرجع الفضل في إيقاف عوامل الانحلال في الدولة العثمانية حينا من الزمن[2].

ورغم أن المُستشرقيْن "جب وباوون" ذهبا إلى القول بأن: "... المجتمع الإسلامي الأسيوي في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين اتسم بعدم القدرة على التعلّم وليس عدم الرغبة فيه ،ولم تعد العقول المجدبة قادرة على تصور أية فكرة تخرج عن الأفق الضيق لخبرتها وتقاليدها كما لم تعد قادرة على مواجهة أي وضع يتجاوز الطريقة الروتينية المألوفة، وطالما أن الأقاليم العثمانية تعيش ضمن نظام فكري واقتصادي واجتماعي مغلق، بقي هذا النظام يخدم أهدافه بالرغم من تضاؤل المردود بشكل مستمر ولكن أثناء القرن الثامن عشر الميلادي اجتمعت عوامل عدة لتخل بالتوازن القائم وبالأخص في المجالين الاقتصادي والعسكري وخلقت مشاكل جديدة لم يتمكن التنظيم القديم من التعامل معها، وكانت النتيجة أن تحول النظام الاجتماعي إلى ضحية يائسة للحلول العنيفة التي مزقت الغطاء الواقي من التقاليد وعرّضت مؤسساته للانهيار..." [3].

يبدو أن هذا الرأي الذي صاغه " جب و باوون" غير سليم في بعض جوانبه، فالمؤرخ المصري الجبرتي يفند هذا الادعاء ويذكر لنا أن والده كان يقصده العديد من العلماء وطلبة العلم من شتى الأصقاع و في شتى التخصصات العلمية والمعرفية للإفادة أو والاستفادة، كما كان يجتمع لديه عددا من المختصين في الصناعات المختلفة وفي شتى أصناف الحرف، و يقدم لنا مثالا معاكسا تماما لما ذكره جب و باوون، إذ يؤكد كتفسير للتقدم الميكانيكي في أوروبا أنه في عام 1746م جاء عدد من الفرنجة ليدرسوا

1- شكيب أرسلان: المصدر السابق ، ص 240.

2- نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي، المرجع السابق ، ص 262.

3 - جب و باوون: المرجع السابق ، ج1 ، ص 306.

الرياضيات على يد والده، ولدى عودتهم إلى أوروبا قاموا بتعليم ما تعلموه وترجموه من النظرية إلى التطبيق مخترعين بواسطته أجهزة رائعة كطواحين الهواء وآلات لاستخراج المياه من الآبار [1].

1 - عبد الرحمان الجبرتي: عجائب الأثار في التراجم والأخبار، ج1، 1297هـ ،ص 397.

الفصل الثالث: نماذج من رواد الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن 17م

أولا-الفكر الإصلاحي من منظور فئة العلماء:

1-حسن كافي الأقحصاري ورسالته " أصول الحكم في نظام العالم"

2-حاجي خليفة " كاتب جلبي" ورسالته " دستور العمل في إصلاح الخلل"

ثانيا-الفكر الإصلاحي من منظور فئة القلمية " الجهاز البيروقراطي"

1-رسالة عين على في التيمار "قوانين آل عثمان در خلاصة مضامين دفتر ديوان"

2-مصطفى قوجي بك ورسالته "تلخيص در أحوال عالم سلطان مراد خان"

أولا- الفكر الإصلاحي من منظور فئة العلماء:

1-حسن كافي الأقحصاري ورسالته " أصول الحكم في نظام العالم"

يرتبط انهيار أية دولة من الدول ارتباطا وثيقا بضعف الدعائم التي قامت عليها هذه الدولة وبتراجع القوة الدافعة التي حققت لها الانطلاقة الأولى وبالتخلي عن المثل العليا التي ضمنت سلامة هذه الدعائم من الانهيار وحافظت على استمرار الحيوية في تلك القوة الدافعة [1] .

وإذا كانت الدولة العثمانية تدين بوجودها السياسي للهدف الاستراتيجي الذي قامت عليه وهو الغزو والجهاد -لمواجهة التحديات المحيطة بها، وتأمين مصادر الدخل-فإن ازدهارها يرجع في المقام الأول إلى نجاح القيادة العثمانية في توظيف إمكاناتها المادية والمعنوية، وفي الاستفادة من التطورات الخارجية لتحقيق هذا الهدف، وبذلك يمكن أيضا ربط عوامل اضمحلالها وزوالها بعجز هذه القيادة عن حماية ما تحقق من إنجازات فضلا عن الاستمرار في تحقيق الهدف المنشود [2] .

اتفق المؤرخون المعاصرون على أن عصر السلطان العثماني" سليمان القانوني"(1520-1566م) يمثل العصر الذهبي للدولة العثمانية، كما أكدوا في الوقت نفسه على أن أولى مظاهر ضعف وانهيار هذه الدولة قد بدأت في الظهور أيضا خلال هذا العصر كما أشار إلى ذلك الصدر الأعظم "لطفي باشا"، غير أن هؤلاء المؤرخين اختلفوا حول الأسباب التي أدت إلى هذا الضعف، ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن العوامل الداخلية كضعف سلطة السلطان العثماني وفساد النظم العسكرية والإدارية والمالية هي أصل الداء، فإن البعض الآخر يُؤكد على أن العوامل الخارجية خاصة ما ارتبط منها بيقظة أوروبا في مواجهة التوسع العثماني هو العامل الأساسي الذي تمكن من إلحاق الوهن بالدولة [3] .

وفي رأينا أن كل هذه العوامل " الداخلية والخارجية" متكاملة وكانت سببا ونتيجة للآخر، فهي متداخلة توالدت فيها الأسباب والنتائج فتشعبت آثارها السلبية في مختلف مؤسسات الدولة العثمانية.

لقد تفطن بعض رجال الفكر العثماني منذ وقت مبكر إلى بعض مواطن الضعف التي تسللت لمؤسسات دولتهم خلال عصر السلطان سليمان القانوني، إلا أن قوة الدولة وعظمتها إبّان تلك الحقبة حالت دون أخذ الملاحظات التي طرحها الوزير الأعظم "لطفي باشا" (1539-1541م) حول السلبيات

---

1 - سيد محمد السيد محمود : تاريخ الدولة العثمانية ، المرجع السابق ، ص 337.

2 - نفسه ، 339.

3 - نفسه ، ص ص 342-343.

والنقائص التي كانت موجودة في جهاز الدولة ومؤسساتها حينذاك مأخذ الجد، حتى بدأت هذه السلبيات تظهر بوضوح منذ أواخر القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر الميلادي [1].

استطاع علماء الدولة العثمانية إدراك مظاهر الخلل التي باتت تعاني منها الدولة، وتمكنوا من الوقوف على العديد من مواطن الضعف التي بدأت ملامحها تظهر شيئا فشيئا في مؤسسات الدولة ويحذرون من خطر هذه العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زوالها، ويعتبر الشيخ " حسن كافي الأقحصاري" (ت 1616) أول رجل دولة ينحدر من صنف العلمية – فهو من علماء البوسنة ومفكريها الذين تأثروا بالعلوم العربية الإسلامية- يؤلف رسالة " أصول الحكم في نظام العالم " باللغة العربية سنة 1695م ثم ترجمها إلى اللغة التركية بعد ذلك يصور فيها الأوضاع السائدة في الدولة العثمانية قبيل نهاية القرن السادس عشر الميلادي ومطلع القرن السابع عشر الميلادي.

أ– التعريف بشخصية الأقحصاري

ولد "حسن كافي الأقحصاري" في البوسنة سنة 951 هـ/ 1544م في بلدة أقحصار التي تعني الحصن الأبيض وأهل تلك الديار يسمونها "بروساكس" وأجداده لم يكونوا أصلا من البوسنة بل قدموا إليها من ألبانيا من إحدى قرى الإسكندرية الرومية شمال البلقان، والغالب أنها كانت على المسيحية وقتئذ وأسلمت زمن السلطان العثماني " محمد الفاتح" (1451-1481م)[2].

أجمعت المصادر التي ترجمت لسيرة الأقحصاري أنه: حسن كافي بن طرخان بن داود بن يعقوب الأقحصاري البوسنوي ثم الاستانبولي العثماني الحنفي المدرس، القاضي النحوي الفقيه الأصولي المتكلم الشاعر والأديب المصلح المجاهد في سبيل الله [3]، عُرف بحسن كافي واشتهر بكافي الأقحصاري، وقد ترجم لنفسه في كتابه المسمى " نظام العلماء إلى خاتم الأنبياء" في الفصل التاسع والعشرين، وذكر في هذا الكتاب عددا من شيوخه وأساتذته الذين تتلمذ على أيديهم [4].

1 - سيد محمد السيد محمود : تاريخ الدولة العثمانية ، نفس المرجع السابق ، ص 343.

2 - عمر تاقيتشقيتش: رسالة في اصلاح الدولة العثمانية في القرن السابع عشر الميلادي، الشيخ حسن كافي الأقحصاري، المجلة التاريخية المصرية، مج 18، 1981، ص 228. وأيضا، محمد بن محمد البوسنوي الخانجي: الجوهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة، من علماء القرن 14 هـ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1992، ص 61.

3 -حسن كافي الأقحصاري: أزهار الروضات في شرح روضات الجنات، تح وتع علي أكبر ضيائي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971، ص 12.

4 -إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج1، طبع وكالة المعارف الجليلة، إستانبول، 1951، ص 291.

لما بلغ " حسن كافي " سن التعلم التحق بالمدرسة حسب العادة والزمان والمنهج الذي كان متبعا في الدولة العثمانية آنذاك، ولما تيسر له تحصيل أسامي العلوم في بلدته "أقحصار" سافر إلى العاصمة إستانبول لاستكمال تحصيله العلمي على يد كبار علماء عصره، وكان ذلك في أوائل عهد السلطان سليم الثاني [1]، وهذا يعني أن المؤلف سافر إلى العاصمة العثمانية إستانبول بعد سنة 974ه/ 1566م لأن السلطان " سليم الثاني (1566-1574م) تولى الحكم في السنة المذكورة، وحينئذ كان عُمر حسن كافي الأقحصاري أكثر من اثنتين وعشرين سنة، وكانت عاصمة الدولة العثمانية مركزا مهما للعلم والثقافة حاضرة العلماء والفقهاء ويُشد إليها الرحال كثيرا من أبناء البلقان لتعلم العلوم الدينية .

أمضى "حسن كافي الأقحصاري" عشرين سنة كاملة في النهل من منابع العلوم الدينية واللغوية والأدبية من حضرة كبار الشيوخ والعلماء ثم عاد إلى بلدته أقحصار[2]، تلقى حسن كافي الأقحصاري العلم على عدد من العلماء والمشايخ ولازم عند البعض منهم، وأشهرهم الشيخ "حاجي أفندي محمد بن عبد العزيز" المعروف بـــ "قره بيلان" في بلدته جنالجة والمشهور بمعيد كمال باشا زاده (ت 983ه/ 1575م) الذي كانت لديه مترلة علمية متميزة أخذها عن شيخه "كمال باشا" ومن مشايخه أيضا "الملا أحمد الأنصاري" المعروف بالعجم، وكان عالما في التفسير والأصول وقاضي عسكر الروم أيلي، والمفتي بسراييفو "بالي بن يوسف" الشهير بمعلم الوزير الأكبر[3] ثم آخر من تتلمذ عليه حسن كافي الأقحصاري قدوة مشايخ المدينة ومكة أستاذ سلطان الهند "جلال الدين الأكبر" والقاضي بعسكر الشيخ الأنور " مير غضنفر بن جعفر الحسين" المتقاعد بالمدينة المنورة [4].

يتضح مما ذكر أن هؤلاء المشايخ والعلماء كانت لهم بصمات واضحة في تكوين "حسن كافي" العلمي والفكري والشرعي، كما كان لهم دور في ترقيته في الوظائف العلمية التي شغلها، وبذلك

---

1 - يروي الأقحصاري عن نفسه في تحصيل العلوم فيقول " ... ثم أخذت في التحصيل و أنا ابن اثنتي عشر سنة، ولما تيسر لي تحصيل مبادئ العلوم في بلادنا ارتحلت إلى دار السعادة قسطنطينية المحمية في أوائل سلطنة السلطان سليم خان بن السلطان سليمان خان عليهما الرحمة والغفران، وأخذت من المشايخ والعلماء واشتغلت عند كثير من الفضلاء..." ينظر، حسن كافي الأقحصاري البوسنوي: نور اليقين في أصول الدين في شرح عقائد الطحاوي، دراسة وتحقيق زهدي عادلوفيتش البوسنوي ، مكتبة العبيكان ، ط 1، الرياض ، 1997 ، ص 29.

2 - يذكر الأقحصاري تاريخ عودته إلى بلدته أقحصار فيقول:" ... ولما منحني الله بعضا من العلوم ونبذا من العلوم رجعت إلى بلدنا أقحصار المرقوم ، سنة 983م ..." ينظر، محمد البوسنوي الخانجي: المصدر السابق ،ص 63.

3 - المقصود بالوزير الأكبر الصدر الأعظم "محمد باشا صوقوللي" وهو من البوسنة أيضا. ينظر محمد البوسنوي الخانجي: نفسه ، ص 63.

4 - نفسه ، ص 63.

تعددت اهتمامات "حسن كافي الأقحصاري" فتراوحت بين العلم الشرعي والأدب والشعر والفكر والسياسة، كما أنه يتقن التحدث والكتابة باللغات الثلاثة " العربية والتركية والفارسية" [1].

بعدما نال الأقحصاري العلوم والمعارف من مشايخه في عاصمة الدولة العثمانية إستانبول قرر العودة إلى مسقط رأسه "بلدة أقحصار" وكان ذلك سنة 983ه/ 1575م فعكف على التدريس والتأليف حتى سنة 996ه/ 1587م وعقد مجالس العلم للطلبة واشتغل قاضيا بأقحصار ولكنه اضطر إلى ترك التدريس في بلدته بعد ما تم تعيينه مساعدا لمفتي البوسنة " بالي بن يوسف" في العاصمة سراييفو، حيث شاركه في دراسة عقيدة الحمزوية [2] التي انتشرت في شمال البوسنة وعُرفت بأفكارها الضالة والبعيدة عن تعاليم الشريعة الإسلامية [3].

تولى "حسن كافي الأقحصاري" منصب القضاء في العديد من المرات بدءا من بلدته " بروساكس" بأقحصار، ونتيجة تقربه من رجال السلطة عهد إليه سنة 1583م بتولي قضاء البوسنة التي استمر بها حتى سنة 1588م وبعدها انتقل إلى العاصمة إستانبول فعُهد إليه كذلك تولي منصب القضاء في ولاية" سيرم" وبقي في ذلك المنصب حتى سنة 1592م، وألف أثناءها كتاب "سمت الوصول إلى علم الأصول " [4] .

في سنة 1000ه/ 1592 م توجه حسن كافي الأقحصاري إلى بلاد الحجاز لأداء فريضة الحج، وكانت مناسبة ليتناقش مع علماء القدس ودمشق ومكة المكرمة والمدينة المنورة واستانبول وتبادل معهم الأفكار و الآراء عن الأوضاع الصعبة التي تمر بها الدولة العثمانية وخاصة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي، وبعد عودته من الحج تولى قضاء بعض الديار بجوار بلدته في أقحصار وذلك سنة 1001 ه/ 1593م[5]، وبعد وقوع حركات التمرد والعصيان ضد الحكم العثماني في إقليم الأفلاق وترانسلفانيا والمجر اضطر إلى التخلي عن منصبه وعاد إلى بلدته أقحصار وعقد مجالس العلم لطلبة الديار[6] .

---

1 - محمد البوسنوي الخانجي: نفس المصدر السابق ، ص 70.

2 - **الحمزوية:** طريقة من الطرق الصوفية تنتسب إلى مؤسسها الشيخ حمزة البوسنوي، المولود في إحدى قرى بلاد البوسنة، وكان منتسبا إلى الطريقة البيرمية ثم ظهرت منه أمورا مخالفة للشرع فقتل بإستانبول بعد أن حكم عليه كبار القضاة والفقهاء بالقتل. ينظر، محمد البوسنوي الخانجي: نفس المصدر ، ص 70.

3 - حسن كافي الأقحصاري: أزهار الروضات في شرح روضات الجنات ، المصدر السابق ، ص ص 18-21.

4 - محمد البوسنوي الخانجي : المصدر السابق ،ص 64 .

5 - نفسه ، ص 64.

6 - حسن كافي الأقحصاري: أزهار الروضات في شرح روضات الجنات ، المصدر السابق ، ص 22.

لم يكن "حسن كافي" منعزلا عن الأحداث الكبيرة التي جرت حوله وإنما تابعها بكل اهتمام وشارك في المعارك العسكرية بنفسه، فقد غادر الأقحصاري بلدته "بروساكس" سنة 1004ه/ 1595م مع الحملة التي توجهت لمحاربة الهنغاريين والنمساويين، وشارك الجيش في حصاره لقلعة "آكري Gran"[1].

تابع "حسن كافي الأقحصاري" عن كثب الانتصار الذي حققه الجيش العثماني على الأعداء، ورغم الانتصار المحقق لم يخف الأقحصاري ملاحظاته الانتقادية بشأن حقيقة الوضع المتردي للجيش العثماني، ولذلك أراد تنبيه ولاة الأمور قبل استفحال الأمر، فألف في ذلك رسالة بعنوان" أصول الحكم في نظام العالم " وقدمها إلى السردار "الحافظ أحمد باشا " أحد كبار قادة الحملة الذي اطلع عليها مع عدد من الوزراء وكبار العلماء، وطلبوا منه ترجمتها إلى اللغة التركية حتى يمكن للسلطان الاطلاع عليها والاستفادة منها، فأخذ بتوجيهاتهم ولما انتهى من ذلك توجه إلى العاصمة استانبول وقدم رسالته مع بعض مؤلفاته للصدر الأعظم " إبراهيم باشا نوشهرلي دمادا " الذي كان مقربا من السلطان، وبيّن في رسالته الأصول الصحيحة والأسس المتينة التي تقوم عليها الدول وبها تدوم الأمم [2].

استحسن السلطان رسالة الأقحصاري وأمر بنسخها وتطبيق ما فيها من وصايا، وكافأ المؤلف بأن عيّنه قاضيا على بلدته أقحصار مدى الحياة، شريطة أن لا يقطع درسه عن الطلاب كي يستفاد من علمه، كما أعطاه هبة مالية كبيرة[3]، وقد أقام حسن كافي الأقحصاري من تلك الأموال حيّا جديدا في بلدته بنى فيه مسجدا ومدرسة ودارا للذكر ومحكمة وخانا وحماما، وبقي قاضيا ومدرسا ببلدته حتى وفاته بمسقط رأسه "بروساكس" سنة 1025ه/ 1617م عن عمر ناهز أربعة وسبعين سنة [4] .

– أعماله ومؤلفاته:

ألف "حسن كافي الأقحصاري" في شتى فروع العلم والمعرفة في الأدب واللغة والشعر والفقه وعلم الكلام والتاريخ والفكر والسياسة والعقيدة، ودوّن جل أعماله باللغة العربية، والبعض منها بالتركية والفارسية، أكثر أعماله شهرة رسالته " أصول الحكم في نظام العالم" وتزخر مكتبات العالم المختلفة

1 - Mustafa Naima, Annals of the Turkish empire from 1591-1659 , of the Christian Era , translated from the turkish by charles fraser , volume 1 , London , printed for the oriental translation fund of Great Britain and Irland , London , 1832 , p 71-75.

و ينظر أيضا، محمد البوسنوي الخانجي: المصدر السابق ، ص 64.

2 - نفسه ، ص 65.

3 - نفسه ، ص 65.

4 - نفسه ، ص 70. وأيضا حسن كافي الأقحصاري البوسنوي: نور اليقين في أصول الدين في شرح عقائد الطحاوي، المصدر السابق، ص 33.

بمؤلفات "حسن كافي الأقحصاري" لاسيما مكتبة جامعة " براتسلافا"[1]، ومن أشهر أعماله ومؤلفاته التي ذكرها في ترجمته عن نفسه، نذكر:

- رسالة في تحقيق لفظ شلبي، وذلك لأن لقب " شلبي" بدأ يطلق في زمنه على كل غني ذو نسب شريف، فبين أن هذا اللقب خاص بالعلماء ولا علاقة له بالغنى والنسب، وهذه الرسالة مخطوطة في مكتبة غازي خسرو بك بسراييفو تحت رقم 948.
- حديقة الصلاة في شرح مختصر الصلاة للإمام كمال باشا زادة.
- مختصر الكافي في المنطق .
- سمت الوصول إلى علم الأصول ألفه سنة 1000 هـ وعرضه على علماء الأمصار أثناء رحلة الحج فأثنوا ثناء كبيرا ثم طلب منه أن يشرحه بمزيد من التفصيل ففعل.
- تمحيص التلخيص في علم البلاغة.
- روضات الجنات في أصول الاعتقادات.
- نور اليقين في أصول الدين ألفه سنة 1004هـ وتوجد نسخ منه في مكتبات العالم المختلفة وترجم إلى التركية والبوسنية.
- نظام العالم إلى خاتم الأنبياء، ذكر فيه سلسلة شيوخه وامتدادها إلى غاية النبي صلى الله عليه وسلم وخص كل واحد منهم ترجمة مختصرة مفيدة، كما ترجم لنفسه ولثلاثة من أبرز تلاميذه وتوجد منه نسخ عديدة في مكتبات البوسنة.
- الرسالة المنيرة لأهل البصيرة وشرح كافية ابن الحاجب في النحو وتاريخ غزوة آكري وهو على شكل رسالة تضمنت تقريرا عن حصار العثمانيين لقلعة آكري وفتحهم لها، وقد كان حسن كافي أحد شهودها، ومن المحتمل أن يكون تأليفها تم بطلب من كبار رجال الدولة العثمانية الذين سبق لهم أن نصحوه بترجمة "أصول الحكم في نظام العالم" إلى التركية.
- أصول الحكم في نظام العالم ألفه باللغة العربية 1004هـ ثم ترجمه إلى اللغة التركية عام 1005م، وقد ترجم أصل هذا الكتاب إلى عدة لغات منها الفرنسية والمجرية والألمانية ، البوسنوية ... [2].

---

1 - حسن كافي الأقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم، تحقيق نوفان رجا الحمود، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1987، ص 6 .

2 - للاطلاع على مزيد من مؤلفاته والأعمال التي قام بها ينظر، حسن كافي الأقحصاري، أزهار الروضات في شرح روضات الجنات، المصدر السابق ، ص ص 33-37.

ب-دراسة تحليلية ونقدية لرسالة " أصول الحكم في نظام العالم "

لما اتضحت علامات ضعف الدولة العثمانية في أواخر القرن السادس عشر الميلادي وبدايات القرن السابع عشر الميلادي حاول العديد من العلماء والمفكرين أن يشرحوا في مؤلفاتهم ورسالاتهم أسباب ذلك الضعف وعلاماته، وقد ألف بعض العلماء والمفكرين من المسلمين قبل ذلك كتبا عن السياسة والإدارة مثل الفيلسوف أبي نصر الفارابي في "السياسة العدلية" وابن تيمية ورسالته في " السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية" والإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي في كتابه "التبر المسبوك في نصيحة الملوك " وتاج الدين عبد الوهاب السبكي في كتابه " معيد النعم ومبيد النقم" والطرطوشي في كتابه " سراج الملوك" كما صنف نظام الملك (ت 485ه/1092م) كتابا بعنوان " سياسة نامة" [1].

كان من عادة العلماء المسلمين الاعتماد على أسلوب الحكمة والنصح في مخاطبة القائمين على شأن المسلمين أثناء تصديهم لمعالجة أي قضية سياسة أو اجتماعية لها علاقة بشأن حال المسلمين بشكل عام، ويعززون وجهات نظرهم بالاستدلال بآيات من القرآن الكريم أو بأحاديث نبوية والملفت للانتباه أكثر أنهم قلّما في مثل هذه المواقف المواجهة الصريحة مع صاحب الجاه والنفوذ او مع أصحاب السلطة والسلطان وسائر أرباب المناصب الهامة في الدولة، وذلك اتقاء لشرهم وتجنبا للتصادم معهم [2].

هذا المنحى في معالجة الأسباب والمسببات له مبرراته، ومن ذلك ضعف المفكر والعالم والفقيه والواعظ أمام إمكانات صاحب السلطة وأجهزتها، كما أن رجال العلم كانوا يتحررون في أن يكونوا سببا لحدوث فتنة أو مدعاة لها أو طرفا في إراقة دماء المسلمين، ولذلك كانوا يلجأون إلى سبل الموعظة الحسنة والوعظ والإرشاد [3].

والمتأمل في رسالة " أصول الحكم في نظام العالم " لحسن كافي الأقحصاري يلاحظ بشكل ما أنها تصب في هذه الخانة من التآليف ومتسقة جزئيا مع هذا النوع من الكتابات السياسية "أدب النصيحة " ، فهو يصور لنا واقع الدولة العثمانية والأوضاع العامة السائدة بها قبيل نهاية القرن السادس عشر الميلادي ومطلع القرن السابع عشر الميلادي، ومن جهة أخرى يعرض لنا نظرياته وآراؤه في طبيعة نظام المجتمع والدولة لكنه لا يهدف بها لتأسيس نظام اجتماعي جديد أو أن يؤسس لمفهوم مغاير في فهم فلسفة قيام الدول، وإنما حاول أن يقترح حلولا لمشاكل العصر التي كانت سائدة آنذاك في البوسنة والدولة

1 - عمر تاقيتشقيتش: المرجع السابق ، ص238.

2 - حسن كافي الأقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم ، المصدر السابق ، ص 3.

3 - نفسه ، ص 3.

العثمانية، وأن يشير إلى العوامل التي يمكن أن تحفظ مجد العثمانيين وقوتهم، و بالأحرى أراد الأقحصاري أن يكشف الستار عن الأخطاء التي تقود لا محالة إلى انحطاط المجتمع والدولة على حد سواء[1].

ورسالة "أصول الحكم في نظام العالم " كتبها حسن كافي الأقحصاري باللغة العربية أولا سنة 1596م ثم قام بترجمتها إلى اللسان التركي، وأراد من وراء عمله هذا أن ينبه أولي الأمر والنهي في الدولة إلى الظواهر السلبية التي باتت تنخر جسد الدولة حينئذ، آملا أن يكون مؤلفه الأساس الذي يعتمد عليه رجال الدولة، فقد قدمه لكبار المسؤولين في الدولة عندما شهد معهم موقعة آكري سنة 1005هـ/1596م حيث قدم رسالته مع بعض مؤلفاته إلى الصدر الأعظم " إبراهيم باشا نوشهرلي" صهر السلطان "مراد الثالث" (1574-1595م) – وهو بوسنـــي الأصل مثل الأقحصاري- وتولى الصدارة العظمى ثلاث مرات في عهد السلطان "محمد الثالث"(1595-1602م)، وقد كلفه السلطان بقيادة الجيش في المجر وتمكن من صد الهجومات النمساوية فمنحه السلطان نظير ذلك منصب الصدارة العظمى مدى الحياة مكافأة له، وقد توفي في بغداد عام 1010هـ/ 1601م، وعرض الصدر الأعظم " إبراهيم باشا نوشهرلي" رسالة حسن كافي الأقحصاري على السلطان "محمد الثالث" فنالت القبول والاستحسان [2].

وفي هذا العرض سعى "حسن كافي الأقحصاري" إلى التنديد بتصرفات ممثلي السلطة في أجهزة الدولة المختلفة كالأمراء والباشوات وقواد الجيش وسائر أرباب المناصب الهامة، ويمكننا القول أنه كان يقصد بنقده هذا أعلى جهاز إداري في الدولة بما في ذلك السلطان نفسه والصدر الأعظم أو ولي الأمر أيا كان لقبه ومنصبه في هرم السلطة، ومع ذلك فهو يطرح فكرته على أنها يمكن أن تطبق كذلك على الأماكن التي يسكنها المسلمون، بل حتى على الأقاليم التي يعيش فيها غير المسلمين [3].

كانت مرامي "حسن كافي الأقحصاري" من تأليف رسالته رصد أهم أسباب الخلل الذي عانت منه الدولة العثمانية ابتداء من النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي التي أدت إلى اختلال النظم والقوانين التي تضبط أحوال المجتمع العثماني سواء في مركز الدولة أو في الأقاليم التابعة لها، وقد حاول الأقحصاري الوقوف على أسباب ذلك وتشخيصها بشكل سليم، وهو ما أورده في مضمون رسالته[4]،و

1 - عمر تاقيتشقيتش: المرجع السابق ، ص239.

2 - محمد البوسنوي الخانجي: المصدر السابق ، ص 65.

3 - عمر تاقيتشقيتش: نفس المصدر السابق ، ص239 .

4 -ذكر الأقحصاري سبب توجهه إلى تأليفه هذه الرسالة، وعبر عن ذلك بقوله: " ... لما شاهدت سنة 1004ھ في نظام العالم خللا وانتظام أحوال بني آدم زللا خصوصا في دار الإسلام أصلحها الله وسلمها إلى يوم القيامة، فليلا بعد قضاء السنة والفرض وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض فألهمني بلطفه شيئا من الفهم وأفهمني من فضله ما لم أكن أعلم وألقى على قلبي

حظيت الرسالة باهتمام كبير من طرف المسؤولين وكبار الشخصيات الرسمية في الدولة العثمانية الذين طالبوه بإعادة ترجمتها إلى اللغة التركية[1].

والجدير بالذكر أن "حسن كافي الأقحصاري" صنف المجتمع العثماني إلى أربعة أصناف[2] وكل صنف تحكمه مجموعة من القيّم والضوابط ويخضع للأحكام والقوانين التي تضبطه ويحترم الترتيب الهرمي الذي يوجد فيه حفاظا على النسق العام داخل الدولة، وهذه الأصناف هي:

- **أهل السيف:** ويشمل هذا الصنف السلطان ونوابه وسائر أفراد العسكر، وتتمثل مسؤوليتهم في ضبط بقية الأصناف بالعدل والسياسة وبمشورة العلماء والحكماء وأهل الاختصاص ومحاربة الأعداء [3] .
- **أهل القلم:** ويشملون العلماء والحكماء وأصحاب الدعاء من الصلحاء والضعفاء، ومسؤوليتهم تستوجب المحافظة على أوامر الشرع الحنيف وتبليغ أحكام الدين لسائر أفراد المجتمع وإخلاص النصيحة والمشورة وترغيب الناس في العبادة والدعاء بصلاح المجتمع عموما والسلطان خصوصا ونصرته على الأعداء [4] .
- **الرعايا:** هم أهل الحرث والغرس، ويمكن وصفهم بأنهم أهل الإنتاج لكفاية جميع الأصناف، وهذا أفضل الأعمال بعد العلم والجهاد [5].
- **أرباب الصنائع والحرف وأصحاب التجارة،** يمكن وصفهم بأنهم أهل الخدمات ومهمتهم تستوجب عليهم السعي لتوفير متطلبات باقي الأصناف من أمور الصناعة والتجارة وما ينفع عموم المجتمع [6].

قوله: " **إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ** "، سورة الرعد، الآية11 " وشرح صدري للتأمل في أحوال الناس وأسباب تغيرهم فلما تأملت بعونه اللطيف فيما كان منذ عشر سنين ونيف اتكشف لي في ذلك وجوه وأسباب والله أعلم بالصواب. ينظر عمر تاقيتشقيتش: نفس المرجع السابق، ص 244.

1 - حظيت رسالة الأقحصاري باهتمام المسؤولين في الدولة ويتضح ذلك من خلال قوله:" ... عرضت رسالتنا " نظام العالم" على وكلاء سلطاننا الأعظم من الوزراء وأكابر العلماء فبعين عنايتهم إلى ملاحظته مالوا وبإجماع آرائهم قالوا ،إن الأولى أن يفسر بالتركية للعرض على السلطان وليسهل الاستفادة لأهل الديوان ..." ينظر، محمد البوسنوي الخانجي: المصدر السابق، ص 65.

2 - رتب قدماء العلماء وحكماء القدماء بني آدم على أربعة أصناف، صنف للسيف، وصنف للعلم وصنف للحرث والزراعة ، وصنف للتجارة وللحرفة وجعلوا التصرف في الجميع ملكا وإمارة. ينظر، عمر تاقيتشقيتش : المرجع السابق ، ص 246.

3 - نفسه ، ص 246.

4 - نفسه ، ص 247.

5 - نفسه ، ص 247.

6 - نفسه ، ص 247 .

وأما الشخص القادر على تحمل أعباء الحياة وغير منضوي تحت أي صنف من هذه الأصناف فإنه يستلزم عليه أن يكون ضمن أحدها حتى يحافظ على النظام العام الموجود في الدولة [1].

ووفق هذا المنظور يكون "حسن كافي الأقحصاري" قد بيّن الترتيب الهرمي الذي يتشكل منه المجتمع العثماني وحدّده في أربعة أصناف، وهي فئات سياسية وعسكرية وعلمية وتجارية (خدماتية) ، وشدد على ضرورة التزام كل فئة بمهامها وأعبائها، وحذر من الخلل الذي أصاب هذا التقسيم والذي كان أحد مسببات الفساد وأعطى مثالا بما حدث في مطلع القرن السابع عشر عندما اضطرت الدولة إلى السماح للفلاحين وأصحاب الحرف والصناعات بالانضمام إلى الجيش للمشاركة في خوض الحروب بعدما ظهر اهمال العسكر للقتال وهو ما أدى إلى الاختلال وحدوث عدد من الهزائم العسكرية[2].

وبهذا التصور الذي صاغه "حسن كافي الأقحصاري" يكون قد أسس لميثاق اجتماعي–سياسي بين الرعية والسلطة[3]، وحدد صلاحية كل فئة ، فهو يُلزم أصحاب القرار في الدولة بما فيهم السلطان بضبط جميع الأصناف عن طريق العدالة وحسن السياسة و التدبير ويحمِّل العلماء والحكماء مسؤولية الارشاد والتبليغ والمشورة والنصيحة ويحدد دور الرعايا وهم أهل الإنتاج في توفير الأقوات وتحصيل أسباب المعاش تحقيقا للأمن الغذائي لأن ذلك يعد من أفضل الأعمال ، كما يطلب من أرباب الصناعة والتجارة بضرورة السعي فيما ينفع المجتمع من خدمات [4].

وبذلك يكون "حسن كافي الأقحصاري" قد أوضح صلاحيات (بنود) هذا الميثاق الاجتماعي السياسي بعناية الذي أوكل مهمة المحافظة عليه للسلطان، وحذر في الوقت نفسه من مغبة وقوع أي تجاوزات التي تفضي بالضرورة إلى حدوث أزمات في الدولة وتعرض بقاءها للخطر وتسهم في انتقال ملكها إلى الغير [5].

---

1 - أما المكلف الخارج عن هذه الأصناف فعند الحكماء الإسلامية لا يترك على حاله بل يجبر على أن يكون من أحدها وعند بعض الفلاسفة قيل يقتل لأنه يكون كلاّ على الناس ، فثبات كل صنف على عمله المخصوص له يوجب نظاما في الملك وإهماله يوجب خلافه، فعلم من هذا أنه لا ينبغي أن يكلف أو يجبر صنف على عمل صنف آخر لأنه يوجب اختلالا وتشويشا كما وقع في هذا العصر. ينظر، حسن كافي الأقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم ، المصدر السابق ، ص 21.

2 - عمر تاقيتشقيتش : المرجع السابق ، ص 247.

3 - عيد الحي الخيلي: المرجع السابق ، ص 178.

4 - عمر تاقيتشقيتش : المرجع السابق ، ص 247.

5 - " ... ومادام محافظة السلطان على الترتيب القديم بموجب الشرع القويم يزداد الملك انتظاما واحوال بني آدم والسلطنة قوة ، وإذا وقع الإهمال في رعاية هذا الأسلوب وحماية ذلك السمت المرغوب فيه يسري الفساد في الملك والضعف إلى الإمارة في

عاصر "حسن كافي الأقحصاري" مرحلة الضعف التي بدأت تنخر جسم الدولة ابتداء من 1585م وطوال هذه الفترة من حياته كان يسجل أسباب هذا التراجع والانحطاط ونتائجه، وقد عدد ذلك في مجموعة من العوامل وهي:

1– ضعف مؤسسة السلطان:

لقد أصاب مؤسسة السلطان الانكماش وانزوت عن ممارسة الحياة السياسية والعسكرية كما كان في العهود السابقة، وقد شخص " حسن كافي الأقحصاري" أسباب ذلك وحصرها في النقاط التالية:

- ضعف السلاطين وعدم مقدرتهم في تسيير دواليب السلطة واسناد المناصب لغير أهلها.
- استبداد السلاطين برأيهم وغفلتهم عن مشورة أهل الرأي والعلم والتجربة وزيغهم عن قيم العدل والمساواة، فإذا زاغ السلطان عن العدل زاغت الرعية عن الطاعة [1] .
- تراجع السلاطين عن قيادة الحملات العسكرية وعزوفهم عن مراقبة وضبط أحوال العسكر وانغماسهم في الملذات وإضاعة الفرص [2] .
- فشل السلاطين في اختيار الوزراء من ذوي الكفاءة والمقدرة والعلم [3].
- تنافس الوزراء على السلطة وتحاسدهم فيما بينهم رغم عدم أحقية غالبيتهم بهذا المنصب.
- تنكر السلاطين لمقام العلماء والصلحاء وأهل الدعاء سواء من حيث المشورة والنصيحة أو من حيث طلب الدعاء بالنصر على الأعداء [4].
- عزوف السلاطين عن الإنفاق والطمع في المال ما قد تسبب في ضياع الملك [5].

الجوانب الأربعة وربما يوجب الانتقال إلى الغير ..." ينظر ،حسن كافي الأقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم ، المصدر السابق ، ص 21.

1 - حسن كافي الأقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم ، المصدر السابق ، ص 22.

2 - نفسه ، ص 23.

3 - يقول الأقحصاري " لا بد للسلطان من أن يختار وزيرا عالما مصلحا فإن الوزير إذا صلح صلح الملك وإذا فسد فسد الملك ، اللهم فاصلح .." ينظر، حسن كافي الأقحصاري : نفس المصدر، ص 24.

4 - " ... ثم يجب أن يبجل العلماء والصلحاء وأهل الدعاء ويكرمهم ويعظمهم ويجلب قلوبهم بإحسانه وإنعامه ويستعين بدعائهم ومشاورتهم ورأيهم . ..." ينظر، حسن كافي الأقحصاري : نفس المصدر ، ص 25.

5 - " ... لابد للملك أن يكون مبسوط اليد فإن الخلق لا يتبعه إلا لغرض دنيوي ولا يكون انعامه واحسانه مخصوصا بطائفة لأن الإمامة موقوفة على العسكر والعلماء والحكماء والبلغاء والفقراء واهل الحرفة ..."ينظر، حسن كافي الأقحصاري: نفس المصدر ، ص 25.

• فقدان منصب السلطان لهيبته ومقامه لاسيما بعد حادثة مقتل السلطان "عثمان الثاني" وقد حذر الأقحصاري من مغبة اهمال السلاطين والوزراء لشؤون العسكر وعدم مراقبتهم [1] .

من خلال هذا التشخيص الذي أورده "حسن كافي" عن الفساد الإداري والسياسي الذي أصاب مؤسسة السلطان، يمكننا استنباط بعض التصورات التي صاغها ورأى أنها يمكن أن تساهم في إصلاح الأوضاع السائدة وتشكل حلا لتجاوز الأزمة، ومن ذلك نذكر:

– في الجانب الإداري

• اسناد أمر الإدارة لذوي الاختصاص والتجربة [2].
• حسن اختيار المسؤولين القادرين على تحمل أعباء الإدارة [3].
• تعيين الأمناء في المناصب الهامة بالدولة [4].
• اتقان العمل والإخلاص في النصيحة للسلطان [5] .
• معاقبة المقصرين في أداء وظائفهم والمفسدين للشأن العام.

– في الجانب السياسي:

يبين "حسن كافي" أن العمدة في الإصلاح السياسي يكون باتخاذ التدابير التالية:

• إقامة العدل السياسي والاجتماعي [6].
• اسناد المناصب للمجربين ولأهل الثقة والخبرة والأمانة [7] .
• اعتماد مبدأ الشورى في الحكم والاستعانة بالعلماء وأهل الرأي والتخلي عن الاستبداد بالرأي[8].
• مراعاة مصلحة الدولة أولا وجعلها فوق كل اعتبار.

---

1 - " ... أهم ما يجب عل السلطان والوزراء أن يأمروا عسكرهم بالتقوى والصلاح والصبر والصلاة ويمنعوهم من الفسق والعصيان والميول إلى البدع والشهوات وذلك ميسر بحسن السياسة والضبط ..."ينظر، حسن كافي الأقحصاري نفسه، ص 35.

2 - حسن كافي الأقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم ، المصدر السابق، ص 23.

3 - نفسه ، ص 24.

4 - نفسه ، ص 25.

5 - نفسه ، ص 25.

6 - نفسه ، ص 22

7 - نفسه ، ص 25.

8 - نفسه ، ص 27. وينظر أيضا ، عبد الحي الخيلي ، المرجع السابق ، ص ص 232 ، 238.

2- الاستغناء عن أهل العلم:

إن استغناء السلاطين عن مشاورة العلماء وأهل الرأي والتدبير وتفردهم بالرأي واستبدادهم نتج عنه تعطيل لمبدأ الشورى في الإسلام وهو تعطيل لمصلحة الأمة ومخالفة صريحة لأمر الله وتجاوز لضوابط الشرع الحنيف، قال الله تعالى " وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ "[1] ونتيجة لتعطيل هذا المبدأ فقد توجه الخلل إلى الأمور ووقع الزلل والفتور، والأصل في الأمر أن من واجبات السلطان تبجيل العلماء والصلحاء والإحسان إليهم والاستعانة بهم ومشاورتهم وطلب رأيهم وتدبيرهم والاعتماد على نصيحتهم تحرزا عن الخطأ ولأنهم لا تصدر منهم خيانة ولا حيلة ، ويتضح ذلك من استدلال الأقحصاري بالقول المأثور "... إنما تقوم الدنيا بأربعة بعلم العلماء وعدل الأمراء وعبادة الصلحاء وسخاوة الأسخياء ..." [2] .

3- فساد المؤسسة العسكرية

أسس الأقحصاري تصوره تجاه الأزمة التي مست المؤسسة العسكرية من منطلق الخبرة في معاينة الجيوش العثمانية في البلقان، وقد جاء تشخيصه دقيقا، إذ يعتبر أول رجل علم في الدولة العثمانية يتفطن إلى التفاوت الحاصل بين التقنية العسكرية العثمانية والتقنية العسكرية لدى الأوروبيين وينبه إلى ذلك، وقد بيّن في الباب الثالث من رسالته والمعنون بـــ « في وجوب استعمال آلات الحرب والقتال وتدبير العسكر وتحريضهم» الخلل الذي أصاب هذه المؤسسة، وحدده في مجموعة من الأسباب الآتية:

- التهاون في تطبيق القوانين المُشرعة لهذه المؤسسة والسماح للغرباء بالانخراط فيها لاسيما بين صفوف السباهية أصحاب التيمارات مما أدى إلى ضعف القوات العسكرية في الايالات ابتداء من أواخر القرن السادس عشر الميلادي.
- ضعف القيادة العسكرية واستهتارها بتفقد أحوال الجنود ومدى استعدادهم وما هم عليه من جاهزية وكفاية.
- تهاون الجيش في مجابهة الأعداء والإنسحاب أثناء المعارك.
- الإهمال في استعمال الأسلحة العصرية والمناسبة لأنها هي العمدة في المحاربة والمقاتلة وأيضا السبب في الإهمال الواقع داخل الجيش [3].

1 - سورة آل عمران ، الآية 159.

2 - حسن كافي الأقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم، المصدر السابق، ص 25.

3 - نفسه ، ص 32.

• جمود العقلية العسكرية ورفضها للتحديث في مجال استخدام الأسلحة واقتباس أساليب القتال المتطورة ما أدى إلى حدوث اختلال بين الجيوش الأوروبية والجيش العثماني [1].

• انتفاء المماثلة[2] أي إنعدام التكافؤ في استخدام التقنية العسكرية وهو ما أحدث هوة بين الجيوش العثمانية والجيوش الأوربية [3].

• كثرة الخلاف والشقاق بين أفراد الجيش وشيوع النفاق والعناد والسبب في ذلك الإهمال في الانضباط وقلة المراقبة والتفتيش [4].

• عصيان العسكر وتمردهم في المركز والولايات وتقصيرهم في أداء مهامهم وعدم التزامهم بأداء واجباتهم، فالحقوا الظلم والأذى بالرعية بأخذ أموالهم وأرزاقهم وهتك أعراضهم[5].

• وقوع الأنظمة العسكرية العثمانية في داء الغفلة لعدم مسايرتها لروح العصر، وقد أكد هذه النظرة أيضا مفتي المدينة المنورة « البرزنجي ت1317ه/1899م» الذي شاهد تداعي أحوال الدولة العثمانية وعبر عن ذلك بقوله: " ...مع أن الواجب عليهم في كل وقت لاسيما في هذا العصر صرف هممهم في إصلاح شأن ملكهم و التشبث بما يستلزم صون حقوقهم وحقوق الملة الإسلامية من إكمال العدة والقوة الحربية والتقنيات العسكرية واتمام جميع اللوازم الدولية ... لكنهم غفلوا عن كمال استعداد عددهم واغتروا بما عندهم من القوة غير الكافية واعتمدوا على ما تحت حوزتهم من الجنود والعساكر الخالية عن الانتظام الجديد في وقتنا الحاضر ولو حصل لهم انتظام بعضها فأنّى لهم بمقاومة الجيوش المنتظمة غاية

---

1 - " ... أما في هذا الزمان فأعدانا بالغوا في استعمال بعض الأسلحة المحدثة كالبنادق ونحوها واهمل عسكرنا في اتخاذ مثلها واستعمالها، بل أهملوا استعمال الأسلحة القديمة أيضا..." ينظر ، حسن كافي الأقحصاري: نفس المصدر ، ص 32.

2 - يعتبر حسن كافي الأقحصاري أول من أشار إلى **انتفاء المماثلة** على مستوى التقنية العسكرية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية واعتبرها شرطا أساسيا لتحقيق الانتصارات في الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية. للتوسع ينظر، عبد الحي الخيلي: المرجع السابق ، ص160.

3 - " ... وقد جربنا في ديارنا من خمسين سنة أن أعداءنا من أهل الحرب كلما اخترعوا نوعا من الأسلحة واستعملوه غلبوا علينا، ثم إذا اتخذنا **مثله** واستعملناه غلبنا عليهم بعون الله ... أما في هذا الزمان فأعداؤنا بالغوا في استعمال بعض الأسلحة المحدثة كالبنادق وتحوها أهمل عسكرنا في اتخاذ **مثلها** واستعمالها ..." ينظر، حسن كافي الأقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم، المصدر السابق، ص 32.

4 - نفسه ، ص 36.

5 - " ... وقد بدأ البغي في ديار الروم بين عساكر المسلمين منذ ثلاث سنين، فإن كثيرا منهم طغوا في البلاد وأكثروا فيها الفساد بهتك أعراض المسلمين ونهب أموالهم والتعرض لنسائهم وأولادهم والإغارة على أرزاق الرعايا وايذاء الفقراء والضعفاء خصوصا من لطائفة الخاصة فسلط الله الأعداء على حدود الروم فبالغوا في الهجوم وأخذوا قلاعا كثيرة وأظهروا عسرة كبيرة وفعلوا ما فعلوا وما وقع هذا في عسكر الإسلام إلا لإهمال الضبط والسياسة، وللتقصير في أداء وظائفهم وذخائرهم ..."، نفسه، ص 37.

الانتظام الذين هم تحت قيادة القواد المملوءة أذهانهم بنتائج ما أدركوه من الفنون وحصلوه من التجارب وأنواع خدع الحرب..."، فهو بذلك يصور لنا بأن الصراع بين دار الإسلام الذي تمثله الدولة العثمانية ، ودار الحرب الذي تمثله الدول الأوروبية هو صراع عسكري حضاري[1] .

• استصغار العدو وعدم تحيُن الفرص السانحة والرغبة فقط في الحصول على الأموال، وهو ما جعل العديد من أفراد الإنكشارية يُفضلون التوجه إلى الأرياف قصد ممارسة أعمال السلب والنهب والتعدي على أرزاق الرعايا ومصادرة ممتلكاتهم، حتى أن أفرادا من القوات النظامية أجبرت الفلاحين على الالتحاق بميادين القتال بدلا عنهم [2].

4–كثرة الأعباء المالية على خزينة الدولة:

كان لإشكالية المؤسسة المالية نصيبها من اهتمامات "حسن كافي الأقحصاري" على أساس اقتران إشكالية الجيش بالخزينة المالية للدولة، وقد استحضر هذه الإشكالية من منطلق العالم والمراقب الاجتماعي المتتبع لشأن الدولة وشؤونها وليس من منطلق الخبير المالي العارف بخبايا الخزينة، وقد اعتبر الأقحصاري أن من علامات إنهيار الدول وتراجع الملك فقدان التوازن المالي بين موارد الخزينة ونفقات الدولة وأن يقل خراج السلطان من قدر مؤونة ملكه[3] .

من هذا المنطلق يكون الأقحصاري يتوافق في الطرح مع ما ذهب إليه الصدر الأعظم "لطفي باشا" في أن تراجع الخراج يتسبب في خواء الخزينة التي تتسبب في زوال الملك وانهيار الدولة [4] فبيّن بدقة دور المال في حدوث الأزمات التي كان يتسبب فيها أفراد الانكشارية الذين أغواهم الطمع والجشع في المال، وتحدث أيضا عن دور المال في عمارة الأرض التي لا يكون عمرانها إلا حينما يعدل السلطان والعدالة تكون حتى في الانفاق بين الرعية، وأرشد السلطان إلى ضرورة الاعتدال في النفقات التي يجب أن تكون في موضعها من غير نقصان أو تكلف[5].

---

1 - أحمد بن اسماعيل البرزنجي: التصيحة العامة لملوك الإسلام والعامة، مخطوطة تحت رقم 3204 نسخة مصورة عن مكتبة هارفارد ، دمشق، 1890، ص 4 .

2 - حسن كافي الأقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم، المصدر السابق، ص 37.

3 - نفسه ، ص 27.

4 - " لا سلطان إلا برجال ولا رجال إلا بالمال ولا مال إلا بعمارة ولا عمارة إلا بالعدل وحسن السياسة " نفسه، ص 22.

5 - " ... لا بد للملك أن يكون مبسوط اليد فإن الخلق لا يتبعه إلا لغرض دنيوي ولا يكون انعامه واحسانه مخصوصا بطائفة لأن الإمامة موقوفة على العسكر والعلماء والحكماء والبلغاء والفقراء وأهل الحرفة ...." نفسه، ص 25.

5-تدخل حريم القصر في شؤون السلطان وشيوع الرشوة بين كبار رجال الدولة:

أدرك الأقحصاري بفطنته أن الصراع الموجود في مركز السلطة كان سببه المباشر تدخل نساء القصر في شؤون الحكم واستئثارهن به لاسيما بين زوجات السلاطين وأمهاتهم، وربما هذا هو سبب احجامه عن بيان الإفصاح فيه أكثر وهو ما يعاب عليه في رسالته، باعتبار أن الفترة التي عاصرها اشتد فيها داء التكالب على السلطة لا سيما من جانب الحريم السلطاني [1] .

6-إشكالية السلم والحرب

أشار "حسن كافي " في خاتمة رسالته إلى ضرورة تبني منهج السلم والصلح من طرف الدولة مع أعدائها لاسيما من يطلب منهم ذلك، وعبر عن ذلك بقوله " الحرب صعبة ومرة والصلح أمن ومسرة ... الصلح بقاء الأجال وحرم الأموال"[2] وقد قدم في ثنايا رسالته مجموعة المبررات التي دفعته إلى الإفصاح عن رأيه في نهاية رسالته والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- حالة الضعف والعجز والإهمال التي وصل إليها الجيش العثماني.
- التفوق العسكري لأوروبا لاسيما على مستوى التقنيات الحربية.
- عجز جيش العثماني عن مواجهة الأعداء وفراره من ميادين القتال.
- وقوع النظام العسكري العثماني في داء الغفلة في مسايرته لروح العصر.
- كثرة التمردات وحركات العصيان في الدولة بسبب بغي العسكر وطمعهم في الأموال والسلطة[3] ، وختم مقدمة رسالته بدعاء له أكثر من دلالة حيث قال:" اللهم احفظ الممالك الإسلامية من الاختلال ، وأمن الدولة العثمانية عن موجبات الانتقال آمين يا ذا الجلال"[4].

لم يكن انتقاد "حسن كافي الأقحصاري" سلبيا فقط بل حاول أن يُبيِّن سبل النهوض بهذه المؤسسات مستمدا ذلك من الشرع الحنيف، ومن تجارب وخبرات الأمم الماضية ومتى أخذت الدولة بموجبات النصر والغلبة التي بينها في رسالته أمكن لها أن تعود إلى قاطرة الأمم القوية، وأن تكون هي المتفوقة على من جاورها من الأمم.

---

1 - " ثم سبب جميع الأسباب وغاية ما في الباب طمع الارتشاء ورغبة النساء..." حسن كافي الأقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم، المصدر السابق ، ص 19.

2 - نفسه، ص 38.

3 - نفسه ، ص ص 36-38.

4 - نفسه ، ص 21.

من خلال دراستنا لرسالة" حسن كافي" يمكننا القول إنها تتميز عن غيرها من المصادر التاريخية التي أرخت للدولة العثمانية بعدة ميزات وهي:

– تحديد الأسباب التي أدت إلى تردي الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة العثمانية ابتداء من سنة (994-1004 ه / 1585 – 1595م) .

– انفراد المؤلف بذكر الفئات التي يتكون منها المجتمع الإسلامي عموما والمجتمع العثماني خصوصا [1].

– اهتمام المؤلف بذكر مؤسسات الدولة التي أصابها الفساد والخلل وعلى رأسها مؤسسة السلطان ومؤسسة الجيش.

ومن المآخذ التي تؤخذ على هذه الرسالة أن "حسن كافي الأقحصاري" لم يوضح بالتفصيل ما اعتبره سبب جميع الأسباب [2] وهو تدخل النساء في السلطة وشيوع الرشوة بين رجال السلطة وإن أشار إلى ذلك بشكل عابر، مع أن المؤلف ندد بتصرفات ممثلي السلطة في أجهزة الدولة المختلفة كالأمراء والباشوات وقادة الجيش الإنكشاري وأصحاب التيمارات، وربما كان يقصد بنقده ذاك أعلى جهاز إداري في الدولة بما في ذلك السلطان نفسه [3].

من جانب آخر لم تكن لدى "حسن كافي الأقحصاري" الجرأة الكافية ليقول ما يقصده بصراحة ويوجه انتقاده إلى السلطات العليا في الدولة بشكل عام خوفا من الدسائس في القصر السلطاني وعند الأمراء، فهو يرى أن الجرأة في عصره لابد لها أن تصطبغ بشيء من السياسة والمهارة والدهاء حتى يتمكن من تجنب دسائس الحاقدين، ولابد له أن يستعمل شيئا من الحيلة لإيصال فكرته وأن هذا الأسلوب لابد أن يحقق غاية المؤلف المنشودة[4]، بذلك أصبح الأقحصاري من رجال النخبة المقربين من أركان الدولة التي استعانت بهم الدولة لتجاوز معضلاتها السياسية، لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو: إلى أي حد وضعت الدولة العثمانية تصورات الأقحصاري باعتباره من رجال العلم في معالجة الأزمة محل التنفيذ؟

---

1 - عمر تاقيتشقيتش : المرجع السابق ، ص 238.

2 - حسن كافي الأقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم، المصدر السابق، ص 19.

3 - عمر تاقيتشقيتش : المرجع السابق ، ص 238

4 - نفسه ، ص 238.

2- حاجي خليفة " كاتب جلبي" ورسالته " دستور العمل في إصلاح الخلل"

منذ النصف الثاني من القرن 16م تعرضت الدولة العثمانية لتحولات عميقة مست الركيزة الأساسية التي قام عليها بنيان الدولة، إذ اعتلى سدة الحكم بعد السلطان "سليمان القانوني " مجموعة من السلاطين الضعاف ذوي الخبرة المحدودة في الأمور السياسية وفي شؤون الحكم فتخلوا تدريجيا عن مباشرة شؤون الدولة الداخلية والخارجية وتراخوا عن قيادة الحملات العسكرية، وتقاعسوا عن مباشرة وظيفتهم وتفعيل سلطتهم التي تجاذبها وزراء الدولة ورجال السراي ونساء الحرم السلطاني ، فاضطرب النظام الإداري والعسكري واختل الوضع السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي العام في الدولة [1].

عاصر "حاجي خليفة" وقائع ستة سلاطين من آل عثمان خلال القرن السابع عشر فكان شاهد عيان على فترات حكمهم التي مثّلت مرحلة المخاض العثماني من القوة إلى الضعف، فشهد إرهاصات التغيير الذي طرأ على مختلف مؤسسات الدولة منذ أواخر عهد السلطان " أحمد الأول"(1603-1617م) وتفتحت عينيه على الأزمة التي مرت بها السلطنة خلال فترتي حكم السلطان "مصطفى الأول" (1617-1618م ، 1622-1623م) ولمس عن قرب نتائج تولية سلاطين صغار السن وعديمي التجربة والخبرة مثل السلطان " عثمان الثاني" (1618-1622م) و السلطان "مراد الرابع" (1623-1640م) أو سلاطين مختلين عقليا مثل السلطان "مصطفى الأول" و " إبراهيم الأول" (1640-1648م)،كما عاش آثار زيادة نفوذ النساء وأغوات السراي وجند الدولة وتدخلهم في شؤون الحكم، وتفشي حالة الفساد وانتشار المحسوبية والرشوة وتنامي الدسائس في مختلف مؤسسات الدولة [2] .

مع بداية القرن السابع عشر تزايدت عملية التدهور في نظم ومؤسسات الدولة واشتدت الأزمات عليها ومع الرغبة في الإصلاح التي راودت رجال الدولة لاحتواء الوضع ودرء الصدع اتضح لهم أن المشكلة كانت أكبر من أن تحاصر بإصلاح داخلي محدود، فكان لزاما على السلطة الحاكمة أن تتحرك باتجاه الداخل والخارج بغية القيام بإجراءات صلح جادة وصارمة حتى تواكب التطور السريع الذي تعيشه الدول الأوروبية المنافسة لها، لكن تركز السلطة بيد الباب العالي وبعض زمرة السلطان وغياب هذا الأخير عن ساحة التأثير والفعل قد حال دون القيام بحركة اصلاح جذرية وجادة [3].

---

1 - حاجي خليفة: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار " تاريخ ملوك آل عثمان"، تحقيق وتقديم سيد محمد السيد، المصدر السابق، ص 16.

2 - نفسه ، ص ص 16-17.

3 - نفسه ، ص 53.

في خضم هذا التدهور والانحطاط الذي بدأ مباشرة بعد ذروة المجد انتبه رجال الفكر الإصلاحي العثماني إلى الأزمة العصيبة التي تعصف بمؤسسات الدولة، فاندفعوا إلى تشخيص الوضع لإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة الخلل الطارئ، فكتب "حاجي خليفة" المعروف بـــ"كاتب جلبي" (1608-1657م) رسالته الموسومة بـــ"دستور العمل لإصلاح الخلل" ليقدم حلولا عملية للدولة، وهي رسالة تهتم بالإصلاح المالي للدولة كتبها عام 1653م لكنها لم تنشر إلا بعد مضي ثلاث سنوات، وكانت محاولته الإصلاحية تلك تهدف إلى توجيه الأنظار إلى فساد النظام الضريبي والمالي للدولة العثمانية [1] .

أ- التعريف بشخصية " حاجي خليفة" « مصطفى عبد الله»

هو المؤرخ والمصلح والعلامة العثماني الموسوعي الذي عرفه الأتراك باسم " كاتب جلبي" واعتبروه ممثل الفكر التركي الحر في القرن السابع عشر نظرا لإحاطته بالعلوم الشرقية والعلوم الغربية، فقد كان في طليعة من بدأوا عملية الاتصال العميق بالعلوم الغربية في الدولة العثمانية، واشتهر عند غير الأتراك من خلال أثره البيبليوغرافي الموسوعي" كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" ووصفوه بأنه من أبرز علماء الدولة العثمانية خلال القرن السابع عشر، ونعته علماء الغرب بلقب " سيوطي العثمانيين" وترجموا العديد من آثاره إلى عدد من اللغات الأوروبية [2].

لمع اسم "حاجي خليفة" في القرن السابع عشر واسمه الأصلي "مصطفى" ووالده " عبد الله" اشتهر بين العلماء باسم "حاجي خليفة" أما بين أهل الديوان اشتهر بـــ" كاتب جلبي"[3] ، ولد في استانبول في شهر ذي القعدة عام 1017هـــ/ فبراير 1609م وكان والده من موظفي الأندرون ثم خرج من القصر ليلتحق بزمرة أهل السلاح ويخرج إلى الحملات بسبب تلك الوظيفة، وكان رجلا متدينا يداوم على مجالس العلماء والمشايخ[4] .

---

1 - قيس جواد العزاوي: المرجع السابق ص 53.

2 - حاجي خليفة: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار، المصدر السابق، ص 18.

3 - حاجي خليفة: تحفة الكبار في أسفار البحار، تحقيق محمد حرب وتسنيم حرب، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ط 1، 2017، ص 13.

4 - تحدث حاجي خليفة عن نفسه حديثين يكمل أحدهما الآخر فيقول: " ... كانت ولادتي على ما أخبرتني والدتي في يوم من أيام ذي القعدة سنة سبع عشرة وألف وكان والدي عبد الله دخل الحرم السلطاني، وخرج بالوظيفة المعتادة ملحقا إلى الزمرة السلحدارية وصار يذهب إلى السفر ويجيئ قانعا بتلك الوظيفة، وكان رجلا صالحا ملازما لمجالس العلماء والمشايخ مصليا عابدا في الليالي ..." ينظر، حاجي خليفة: مختصر كتاب سلم الوصول إلى طبقات الفحول، اختصار وتقديم محمد حرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1 ، 2018 ، ص 10.

تعلم "حاجي خليفة" في مدرسة الأندرون الخاصة بإعداد الكوادر الإدارية والعسكرية في الدولة العثمانية [1] ، فهو بذلك لم يُحصل تعليما نظاميا في مدارس الدولة الرسمية وبسبب ذلك فإن العلماء الرسميين المعاصرين له وصفوه بصفة " الكاتب" واعتبروه من طبقة أهل القلم وليس من العلماء فأطلقوا عليه اسم " كاتب جلبي" [2] .

يقدم "حاجي خليفة" نفسه في كتاب سلم الوصول إلى طبقات الفحول بقوله:" هو العبد المذنب الفقير إلى رحمة ربه القدير مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المولد والمنشأ، الحنفي المذهب الإشراقي المشرب الشهير بين علماء البلد بكاتب جلبي وبين أهل الديوان بحاجي خليفة ..." [3].

بهذا الإقرار يؤكد " حاجي خليفة" بأنه قسطنطيني المولد والنشأة، فيكون بذلك قد عاش في مركز الدولة وعايش ما مرت به العاصمة من فترات حرجة من تفشي لعوامل الإنحطاط كالفساد والرشوة ومختلف الفتن والدسائس، كما أنه بتأكيده على اتباع المذهب الحنفي يعلن انتماؤه المذهبي ومواجهته لكافة أفكار أهل البدع والخرافات ثم يشير إلى أنه كان مشهورا بين العلماء ولكن ليس كرجل من رجال العلم وإنما ككاتب حريص على المواظبة على حضور مجالس العلماء[4] .

درس "حاجي خليفة" علوم القرآن والتجويد على يد الإمام "عيسى القرمي" ثم درس بعد ذلك على يد "زكريا علي إبراهيم أفندي" و" نفس زاده" ثم درس علم التصريف على يد " إلياس خوجة" ثم تعلم فن الخط " خط السياقة خصوصا" على يد الخطاط المشهور" بوكرو أحمد جلبي" فتمكن من اتقان "خط السياقة" [5]، وعندما بلغ سن الرابعة عشر خصص له والده مبلغ عشرة (10) دراهم من راتبه لتكون مصاريف له، وأخذه إلى جانبه في الديوان وبذلك أصبح مساعدا في قلم محاسبات الأناضول أحد أقلام الديوان وتعلم قواعد الحساب على يد أحد الكتاب العاملين هناك [6].

---

1 - محمد دراج: الجزائر في المصادر العثمانية " دراسة للمصادر ونصوص نموذجية مترجمة من التركية إلى العربية" ، دار الوراق للدراسات والنشر ، ط1 ، الجزائر ، 2017 ، ص ، ص 112.

2 - حاجي خليفة : فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار، المصدر السابق ، ص 18.

3 - حاجي خليفة: مختصر كتاب سلم الوصول إلى طبقات الفحول، المصدر السابق ، ص 11.

4 - حاجي خليفة: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ و الأخبار، المصدر السابق ، ص 20.

5 - حاجي خليفة: تحفة الكبار في أسفار البحار: المصدر السابق ، ص 14. و ينظر أيضا شمس الدين سامي : قاموس الأعلام ، مج 5 ، ص ص 3806- 3807.

6 - يروي حاجي خليفة عن نفسه فيما يتعلق بتخصيص والده مبلغا له للإنفاق في الدراسة فيقول: " ... لما بلغت سن أربعة عشر أعطاني أبي من وظيفته كل يوم عشرة دراهم وألحقني بزمرته وجعلني تلميذا في العلم المعروف بمحاسبة أناطولي من أقلام =

مع توليه لهذه الوظيفة شارك بصحبة والده في العديد من الحملات العسكرية في مناطق مختلفة من العراق ضد الصفويين في السنوات (1626، 1630، 1635م) كما شارك في قمع حركات التمرد التي وقعت في أرضروم وديار بكر، وبهذه المشاركات العديدة خزّنت ذاكرته مشاهد كثيرة لمعاناة الجيوش العثمانية في حملاتها الشرقية [1] .

وبوفاة والده في إحدى الحملات التي خاضتها الدولة العثمانية على الجبهة الشرقية في بغداد يكون " كاتب جلبي" قد أنهى مرحلة مهمة من حياته، وبدأ مرحلة جديدة بعيدا عن تأثير والده المباشر غير أنها كانت موصولة بالطريق الذي رسمه له والده سلفا، و لم يكن يعتقد "حاجي خليفة" أن عمله في إحدى أقلام (دوائر) الديوان سيشكل حائلا بينه وبين الاندماج في فئة العلماء التي كان يسعى للانتساب إليها، وهكذا استطاع من خلال عمله في هذا القلم أن يتقن فنون الكتابة والحساب وخط السياقة الذي كانت تُحرر به دفاتر المالية بالقلم حتى صارت المشكلات المتعلقة بها من الأمور البديهية بالنسبة إليه [2] .

ولما كان قلم " مقابلة السواري" هو القلم الذي ينظر في سجلات سباهية وزعماء التيمار المكلفين بتجهيز وإخراج أعدادا من فرسان المحاربين بحسب حاصلات مقاطعات تيماراتهم، فقد كان يخرج ممثلين عن هذا القلم مع ممثلين أقلام الديوان الأخرى إلى حملات الدولة لمباشرة الأمور الخاصة بالجنود في ميادين القتال، وبذلك تيسر "لكاتب جلبي " الخروج مع الجيش العثماني إلى حملات الشرق وشاهد معاناة جيوش الدولة أثناء حصار أرضروم وسجل تلك المواقف في كتاباته [3] .

ومن جهة أخرى لم تمنعه خدمته في الجيش من تلقي العلوم المختلفة عندما كان يعود إلى إستانبول، ولأجل ذلك التحق بدروس العالم " قاضي زاده أفندي" ودرس عليه "علوم التفسير" وإحياء علوم الدين وشرح المواقف ودرر الطريقة المحمدية [4].

خلال الفترة (1633- 1634م) شارك "حاجي خليفة" في حملة الشرق التي قادها الصدر الأعظم " محمد باشا" ولما توجه الجيش إلى مشق حلب انتقل "حاجي خليفة" من هناك قاصدا بلاد الحجاز بغرض أداء فريضة الحج فكان له ما أراد، وبعد فراغه من أداء شعيرة الحج عاد إلى ديار بكر حيث كان معسكر

الديوان أخذت قواعد الحساب والأرقام والسياقة من بعض الخلفاء فيه وكنت أسبق في مدة قليلة ..." ينظر، حاجي خليفة : مختصر كتاب سلم الوصول إلى طبقات الفحول، المصدر السابق ، ص 11.

1 - محمد دراج : المرجع السابق ، ص 112.

2 - حاجي خليفة: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار، المصدر السابق، ص 23.

3 - نفسه ، ص 24.

4 - محمد دراج: المرجع السابق ، ص 13.

الجيش لا يزال هناك طيلة فصل الشتاء فتيسرت له مناقشة بعض علماء المدينة رغبة منه في الاستفادة، وبعدها رافق السلطان مراد في حملته على روان وسجل مشاهدته في هذه الحملة بكل تفاصيلها [1]، وفي عام 1045هـ/ 1635-1636م عاد إلى استانبول بعد أن قضى حوالي عشر سنوات في السعي والخروج للحملات شاهدا خلالها على العديد من الحروب والأهوال، لكنه هذه المرة عقد العزم على الجد في طلب العلم وقضى بقية عمره في ذلك [2] .

ترك "حاجي خليفة" الخدمة في الجيش ليتفرغ بشكل كامل للعلم والمعرفة وأنفق ما جمعه من مال وما ورثه عن والده لاقتناء آلاف الكتب، كما شرع في تسجيل أسماء الكتب التي شاهدها في حوانيت الكتب عندما كان في حلب، وكان له ميل زائد لكتب التاريخ والجغرافيا[3] ، وخلال الفترة 1047هـ/ 1637-1638م توفي أحد أقربائه الأثرياء وكان تاجرا فورث عنه عدة أحمال من الآقجات اشترى بثلاثة منها الكتب وبالأموال المتبقية رمّم منزله وتزوج في نفس العام ولم يشترك مع السلطان "مراد الرابع" في حملته على بغداد بسبب نيته في قضاء بقية حياته في المطالعة والتأليف [4] .

كان "حاجي خليفة" وفيّا لرغبة والده الذي أوصاه بتحصيل المعارف والعلوم وبدأ سعيه الحثيث نحو طلب العلم يُؤتي ثماره الأولى متفاعلا مع ما كان يمر به المجتمع من أحداث، وقد خصص لعلم التاريخ والسير النصيب الأوفر من مطالعاته، حيث تيسر له تلخيص وقائع ملوك نحو مائة وخمسين دولة ذكرتها كتب التاريخ في دفتر عربي العبارة سمّاه " فذلكة" [5].

في عام 1055هـ/ 1645-1646 قرأ "حاجي خليفة" الكتب التي تتناول علم الخرائط وذلك بمناسبة خروج الجيش لحملة كريت في نفس العام، وداوم على مطالعة تلك الكتب والرسائل التي حُررت حول كروية الأرض إلى أن تمكن من تأليف كتابه المعروف باسم " تحفة الكبار في أسفار البحار"[6]، وفي تلك

1 - حاجي خليفة: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار، المصدر السابق، ص 26.

2 - نفسه ، ص 26.

3 - محمد دراج : المرجع السابق ، ص 113.

4 - حاجي خليفة : تحفة الكبار في أسفار البحار ، المصدر السابق ، ص 17.

5 - حاجي خليفة: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار، المصدر السابق، ص 29.

6 - نفسه، ص 29.

الأثناء ساءت علاقته مع رئيس كتاب المقابلة من أجل الترقية في الوظيفة وفق القوانين المعمول بها آنذاك، الأمر الذي جعله يقدم استقالته من العمل [1].

عاش " حاجي خليفة " بعد ذلك مدة ثلاث سنوات مترويا بعيدا عن حياة الوظيفة ومرض في تلك الأثناء، فقرأ كتب علم الطب وخاصة كتب الأسماء والخواص وذلك لإيجاد علاج لنفسه من ناحية ومعرفة تلك العلوم من ناحية أخرى[2]، ولما تحسنت حالته الصحية استأنف نشاطه العلمي فالتقى بالشيخ "سري الدين أبو الرضا المصري" الذي حلّ باستانبول عام 1057هـ/ 1647م حيث واظب على حضور دروسه، وفي نفس الوقت شرع في تدريس "شرح الأشكال في الهندسة" ومحمدية علي قوشجي في "الحساب" واستخراج دستور التقويم من جداول الفلك لمحمد ابن أحمد الرومي أحد علماء عصره [3].

في عام 1058هـ/ 1648م ألف "حاجي خليفة" كتاب " تقويم التواريخ" وبسببه توسط له شيخ الاسلام " عبد الرحيم أفندي" لدى الصدر الأعظم " قوجه محمد باشا" ليعينه في منصب " رؤوس الكاتب الثاني" [4] ونال به درجته الوظيفية التي طالما طالب بها رغما عن غرمائه في القلم [5].

كان لعدم تمكن "حاجي خليفة" من الدراسة في المدارس الرسمية للدولة دور مؤثر في مخالفته لمواقف علماء عصره الرسميين حول الكثير من القضايا، حيث أخذ ينتقد آراؤهم بكل جرأة كما كان لإطلاعه على أوضاع الدولة المتردية في الداخل وعلى جبهات القتال أثر واضح في نقد أحوالها بكل قسوة، فكانت آثاره التي ألفها ترجمة صريحة لتوجهه النقدي سواء للأفكار التي يتبناها العلماء الرسميين أو للأوضاع العامة للدولة [6] .

---

1 - يروي حاجي خليفة تلك الواقعة في كتابة " فذلكة" وفي هذه الأثناء وقع نزاع بينه وبين رئيس خلفاء قلم المقابلة حول طريق الترقية المتبع، وعلى إثر قوله:" إن العادة الجارية في الماضي كانت تقضي بأن يتم التناوب على منصب الخليفة بمرور عشرين سنة خدمة في القلم، ألم يتيسر لنا المناوبة بعد بحسب طريق الترقية هذا؟ انزوى في ظل العزلة قائلا عبارة " في أمان الله" التي لازمته في دعواه هذه طوال حياته" ، ينظر نفس المصدر، ص 30.

2 -حاجي خليفة : تحفة الكبار في أسفار البحار ، المصدر السابق ، ص 18.

3 - حاجي خليفة: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار، المصدر السابق، ص 30.

4 - حاجي خليفة : تحفة الكبار في أسفار البحار ، المصدر السابق ، ص 18.

5 - لمعرفة وقائع ترقيته في درجته الوظيفية ينظر، حاجي خليفة: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار، المصدر السابق، ص ص 31-32.

6 - حاجي خليفة: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار، المصدر السابق، ص ص 32.

في صباح يوم السبت الموافق ل 27 من ذي الحجة 1067م/ 1657م توفي "حاجي خليفة" ودفن عند حظيرة صغيرة للمقابر بجوار السبيل الموجود قبيل مدرسة جامع زيرك بمنطقة وفا في بإستانبول [1].

مؤلـــفاته:

ترك حاجي خليفة رصيدا هاما من المؤلفات ذات القيمة العلمية في مختلف أصناف العلوم ويمكن حصر بعضا منها فيما يلي[2]:

- فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار، المعروف اختصارا " بفذلكة التواريخ" وهو كتاب في التاريخ العام منذ ظهور الخليقة حتى سنة 1641م باللغة العربية، من تحقيق سيد محمد السيد ونشره مجمع التاريخ التركي بأنقرة سنة 2009.
- تقويم التواريخ: كتاب في التاريخ العام من بداية سيدنا آدم –عليه السلام– إلى غاية 1648م ، ألفه باللغة التركية ورتبه على الحوليات، يعتبر مستقلا أشبه بفهرس لأهم الأحداث التاريخية ويعتبره بعض الباحثين فهرسا لفذلكة التواريخ الآنف الذكر.
- تاريخ ملوك آل عثمان كتاب مختصر في التاريخ العثماني ألفه باللغة العربية نُشر مُذيلا مع كتاب فذلكة التواريخ المشار إليه آنفا.
- فذلكة " النسخة التركية" يتناول الأحداث الواقعة خلال الفترة (1592-1655م)، وهو مطبوع بالتركية القديمة والحديثة، وهو ليس ترجمة للنسخة العربية بل يعتبر مستقلا وأكثر توسعا وتفصيلا من الفذلكة العربية.
- تحفة الكبار في أسفار البحار: كتاب تطرق فيه إلى المعارك الحربية التي خاضتها الأساطيل العثمانية في مختلف البحار مطلع القرن السادس عشر والسابع عشر حتى سنة 1656م ، يعد هذا الكتاب أهم الكتب في تاريخ البحرية العثمانية ، نشر لأول مرة سنة 1729م ثم نشر بعد ذلك عدة مرات، كما نشر لأول مرة بالتركية الحديثة سنة 1913م وترجم إلى الإنجليزية ونشر من طرف منظمة اليونسكو سنة 2009م بمناسبة الاحتفالية التي نظمت في استانبول لإحياء الذكرى 400 سنة لميلاد كاتب جلبي.

---

1 - حاجي خليفة: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار، المصدر السابق، ص 35.

2 - للمزيد من التفاصيل عن شخصية كاتب جلبي ومؤلفاته ينظر ، محمد دراج : المرجع السابق ، ص ص 115-118 ، وأيضا حاجي خليفة تحفة الكبار في أسفار البحار ، المصدر السابق ، ص ص 25-46. وأيضا حاجي خليفة: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ، المصدر السابق ، ص ص 41-60 ، وأيضا حاجي خليفة، مختصر سلم الوصول إلى طبقات الفحول، اختصار وتقديم محمد حرب ، ص ص 15-21.

• ترجمة تاريخ افرنجي: نشر في باريس من طرف جون كاريون سنة 1548م والكتاب مرتب على طريقة الحوليات، ترجمة كتب جلبي بمساعدة المهتدي الفرنسي محمد اخلاصي.

• إرشاد الحيران إلى تاريخ اليونان والروم والنصارى: كتاب يتناول تاريخ الدول الأوروبية اشتمل على معلومات نادرة تتعلق بالدول الأوروبية، وهو موجه للمؤرخين المهتمين بالتاريخ الأوروبي، والكتاب يحتوي على ست وخمسين ورقة مقسم إلى قسمين، القسم الأول منه يتناول أديان ومذاهب أوروبا أما القسم الثاني النظام الإداري في أوروبا.

• سلم الوصول إلى طبقات الفحول: كتاب في الطبقات مرتب على حروف العجم ألفه باللغة العربية ويتكون من قسمين رئيسيين، الأول يتناول الأعلام المشهورين بأسمائهم، أما القسم الثاني فقد خصصه للعلماء المشهورين بأنسابهم وألقابهم وكناهم.

• جهان نامة: كتاب مشهور في علم الجغرافيا تضمن معلومات مهمة عن الخصائص الجغرافية والاجتماعية للمجتمعات التي قام بدراستها

• كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: موسوعة باللغة العربية تتناول التعريف بالمؤلفات العربية منذ عصر ابن النديم مؤلف كتاب الفهرست حتى عصره، وهو مطبوع عدة مرات في مختلف البلدان.

ب- **دراسة تحليلية ونقدية لرسالة " دستور العمل في إصلاح الخلل"**

تعتبر هذه الرسالة من أهم ما أُلف في رسائل الإصلاح السياسي خلال القرن السابع عشر الميلادي كونها جاءت ردا على جواب السلطان " محمد الرابع" سنة 1653م بعدما تقدم باستفسار لكبار رجال الدولة للبحث عن أسباب الأزمة المالية التي عانت منها الدولة.

لقد ألف "حاجي خليفة" رسالته عام 1063هـ/ 1653م إثر اشتراكه في اجتماع الديوان الهمايوني الذي عقد لبحث أسباب الخلل في ميزانية الدولة ولإيجاد وسيلة ناجعة لضبطها، وذلك بسبب قلة الدخل وزيادة النفقات بشكل كبير وبحث مسألة جمع ضرائب السنة المقبلة مسبقا، وأكد "حاجي خليفة" مشاركته في هذا الديوان في فذلكته التركية تحت عنوان " مشورت برأى أمور دولت" [1].

أكد السلطان " محمد الرابع" (1648-1687م) أثناء هذا المجلس أن المشكل المالي يُؤرقه كثيرا، ويقول السلطان: " ... في عهد والدي وأسلافي كان الدخل يكفي لتغطية الإنفاق على الدولة وربما زاد عنه، وأنا أنفق مبالغ ليست أكبر وربما أقل مما كان ينفقه والدي وأسلافي ومصادر الدخل واحدة، فما

1 - حاجي خليفة : فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ، المصدر السابق ، ص 55.

هو السبب إذن في أن دخل الدولة لم يعد كافيا لتغطية النفقات؟ ولماذا لا يمكن زيادة المال اللازم لتمويل الأسطول البحري وتطويره، وغيره من الأمور المهمة؟" [1] .

قدم كل الحاضرين تفسيرات لهذه الوضعية بداية من الصدر الأعظم الذي بيّن أن نفقات الدولة قد تزايدت بشكل كبير، الأمر الذي جعل المداخيل لا تساير مستوى النفقات وهذا هو سبب العجز، وبعد هذا الاجتماع تم إجراء تحقيقات غير حاسمة عن الشؤون المالية للدولة وتبني بعض الإجراءات المسكنة غير الفعالة، لكن هذا الجواب وهذه الإجراءات لم تقنع " حاجي خليفة" الذي كان حاضرا بصفته عضوا في الإدارة المالية، فانصرف إلى التدقيق في السؤال الذي طرحه السلطان وقدم في ذلك رسالة بعنوان " دستور العمل في اصلاح الخلل" وبيّن فيها وجهة نظره عن الأسباب والعلاج اللازم لعجز الميزانية المزمن ، فجاء عرضا موثقا لأسباب تدهور المالية والعسكرية والإدارية في الدولة العثمانية [2] .

تتكون رسالة " دستور العمل في اصلاح الخلل" من:

- مقدمة: وخصصها لتشخيص حالة الدولة العثمانية وبيّن أنها تعيش الطور الأخير من عمرها وهو سن التوقف والانحطاط.
- الفصل الأول: خصصه في بيان أحوال الرعية في الدولة العثمانية.
- الفصل الثاني: خصصه لإبراز أوضاع العسكر " المؤسسة العسكرية"
- الفصل الثالث: خصصه لأحوال الخزينة " المالية"
- الخاتمة: عدّد فيها السبل والوسائل التي يتحقق بها الإصلاح والتدابير التي يقترحها لتجاوز هذا الخلل [3].

تناول "حاجي خليفة" في مقدمة الرسالة في البداية نبذة مختصرة عن الظروف التي دفعته إلى القيام بهذا البحث ثم استحضر نظرية ابن خلدون حول ارتقاء وانحطاط المجتمعات الإنسانية، فأشار إلى أن هذه المجتمعات تمر بمراحل محددة وأن لكل مرحلة من هذه المراحل ملامح تشبه إلى حد ما مراحل العمر البشري " النمو ثم الركود ثم الانحطاط "[4]، ويرى أن الدولة العثمانية عاشت طويلا ومرحلة الركود

---

1 - برنارد لويس: الإسلام في التاريخ " الأفكار والناس والأحداث في الشرق الأوسط" تر مدحت طه ، مراجعة وتقديم أحمد كمال أبو المجد، آفاق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2018 ، ص 340.

2 - عبد الرحيم بنحادة: المثقفون والأزمة في العالم العثماني، المرجع السابق ، ص 188.

3 - حاجي خليفة : فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ، المصدر السابق ، ص 55.

4 - يستعرض حاجي خليفة نظرية ابن خلدون عن نشوء وانحطاط الدول فيقول:" إن الدول والمجتمعات مثل الأفراد كيانات عضوية تتبع قوانين النمو والاضمحلال، ويقع العمر الافتراضي للدولة مثل الفرد في ثلاث مراحل، أولها مرحلة النمو وثانيها =

مضت بهدوء وقد ظهرت ملامح المرحلة الثالثة من خلال بروز بعض الأعراض وأن علماء الدولة وخبراءها قد شاهدوا علامات هذه المرحلة ومن ثم ينبغي عليهم أن يأخذوا التدابير الضرورية لمواجهتها ليس لضمان الحياة الأبدية ولكن فقط لتأخير الموت [1] .

يتعرض "حاجي خليفة" في صلب الرسالة إلى الأسباب التي ساهمت في ضعف الدولة العثمانية ويجملها في ثلاثة فصول تتناول الفلاحين " الرعية" والجيش والخزانة العامة.

يتعلق الفصل الأول ببيان أحوال الرعية يتحدث فيه عن أوضاع المجتمع ويعتبر أن العلماء والجند وسباهية التيمار والرعايا يشكلون الأركان الأربعة للمجتمع الذي يحتل فيه السلطان المكانة العليا ويرى "حاجي خليفة" أن السبب الأول يرتبط بوضعية الفلاحين، ففي العهود الأولى من قيام الدولة العثمانية كان السلاطين حريصون على حمايتهم من الظلم والابتزاز والتعسف أما في العهود المتأخرة فقد خسر العديد من الفلاحين سبل العيش بسبب كثرة الثورات الشعبية والاضطرابات ففضل العديد منهم الهجرة إلى المدن حتى كانوا سببا في ازدحام استانبول بالسكان [2] .

ويلاحظ "حاجي خليفة" من خلال تنقلاته في الأناضول أثناء مشاركاته في الحملات العسكرية ما بين 1622- 1634م خراب العديد من القرى والأرياف فاستغل الفرصة لعقد مقارنة بين حال الرعايا في الدولة الصفوية التي كانت لا تزال في نهاية مرحلة الشباب والدولة العثمانية وأكد أنه قطع خلال زيارته لبلاد فارس ما بين خمس عشرة إلى عشرين محطة دون أن يرى قرية واحدة مسها الخراب، وحسب رأيه فإن السبب في خراب القرى يعود إلى التعسف الجبائي، هذا الظلم الجبائي مرتبط بمسألة أخرى لطالما ألح عليها " قوجي بك" في فصول رسالته وهي ظاهرة شراء المناصب من أرباب السلطة من أجل تولي الوظائف لاسيما ما يتعلق بالتيمار والزعامت، وللحفاظ على المنصب كان على مشتريه أن يحصل على المال بطرق مختلفة وبالتالي إرساء تقاليد لا تُولي أي إعتبار لاستقرار المزراعين [3] .

مرحلة الثبات وثالثها مرحلة الانهيار، ويختلف الطول النسبي لزمن هذه المراحل في الدول كما الأفراد مرة أخرى طبقا لصحة كل دولة وقوتها ..." للتوسع أكثر ينظر، برنارد لويس: المرجع السابق ، ص 342.

1 - حاجي خليفة : فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ، المصدر السابق ، ص 55. وينظر أيضا ، عبد الرحيم بنحادة: المثقفون والأزمة في العالم العثماني، المرجع السابق ، ص 189.

2 - برنارد لويس: المرجع السابق ،ص 342.

3 - عبد الرحيم بنحادة: المثقفون والأزمة في العالم العثماني، المرجع السابق ، ص 189.

في نهاية الفصل الأول يدق "حاجي خليفة" ناقوس الخطر ويحذر الدولة من مغبة التراخي في تطبيق القوانين معتبرا أنه مالم يتم إقرار العدل وتنفيذ العقوبات فإنه من المؤكد أن لعنة التمرد على القوانين وعبء الظلم والعنف ستؤدي إلى خراب الدولة [1].

وعموما يمكن تلخيص ما أورده "حاجي خليفة" عن معاناة الرعية في هذا الفصل في النقاط التالية:

- ثقل الضرائب وارتفاعها غير المبرر مما أرهق كاهل الفلاحين.
- انتشار الرشوة والمحسوبية.
- مخالفة القوانين والتهاون في تطبيقها.
- حالات العصيان التي عمت أرجاء واسعة من الأناضول.

أما في الفصل الثاني فيتعرض " حاجي خليفة" إلى واقع المؤسسة العسكرية وهي معضلة أرهقت كاهل الدولة كثيرا لأن الأمر منوط بالجيش أحد الدعائم الرئيسية لإرساء النظام وحفظ الأمن وإقرار سيادة الدولة، غير أنه يسجل على هذا الجيش مآخذ لاسيما عندما يتخلى عن أداء مهامه ويتقاعس في تطبيق وظيفته الأساسية فيصبح يشكل عبئا إضافيا على الدولة وخزينتها المالية [2].

ومن جانب آخر ينتبه "حاجي خليفة" إلى مسألة مهمة وهي زيادة نفقات الجيش التي تضخمت كثيرا عما كانت عليه في عهد السلطان "سليمان القانوني" ويقدم بعض الأرقام الإحصائية التي تبين الزيادة الكبيرة في أعداد الجيش وكثرة المصاريف المترتبة عن ذلك كما يوضحه الجدول[3] التالي:

السنوات	عدد المجندين في الجيش	قيمة النفقات(الرواتب) بالآقجة سنويا
1562-1563 (سليمان القانوني)	41479	122.300.000
1566-1567 (سليم الثاني)	48316	126.400.000
1588-1589 (مراد الثالث)	64425	178.200.000
1595-1596 (محمد الثالث)	81870	251.200.000
1609-1610 (أحمد الأول)	91202	310.800.000
1618-1622 (عثمان الثاني)	100.000	// // //

1- عبد الرحيم بنحادة: المثقفون والأزمة في العالم العثماني، المرجع السابق، ص 189. وينظر أيضا، خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ، ص 42.

2 - عبد الرحيم بنحادة: المثقفون والأزمة في العالم العثماني، المرجع السابق ، ص 190.

3 - معطيات الجدول مأخوذة من، برنارد لويس: المرجع السابق ، ص 343.

إنّ معطيات الجدول توضح الارتفاع المهول في أعداد المجندين وفي قيمة النفقات وحتى عندما حاولت الدولة تقليص عددهم في حدود سنة 1640م خلال عهد السلطان " إبراهيم الأول" فقد تراجع عدد المجندين إلى 59257 جندي فإن تكلفة النفقات بقيت مرتفعة حيث بلغت 263.100.000 آقجة لكن عدد المجندين عاد إلى الزيادة ووصل إلى الأعداد السابقة وزاد عنها [1] .

يقترح "حاجي خليفة" حلولا لتجاوز هذه المعضلة وذلك عن طريق تقليص أعداد المجندين إلى حدود معقولة، كما كان أيام السلطان سليمان القانوني مع بذل مجهودات إضافية من أجل خفض قيمة النفقات أيضا [2] .

وبالنسبة للفصل الثالث الخاص بشؤون الخزينة فيشير "حاجي خليفة" إلى تدهور الأوضاع المالية للدولة العثمانية ويبيّن أن الأزمات والاضطرابات المالية التي شهدتها الدولة ترجع إلى أن الطبقة العليا من المجتمع زادت من نفوذها ومن ثم قدرتها على الحصول على الوظائف العليا في الدولة، حيث سعت الطبقة المتوسطة في المجتمع إلى تقليدها في ذلك وهو الأمر الذي شكل عبئا كبيرا على خزينة الدولة [3].

يُشبِّه "حاجي خليفة" الخزينة المالية بالمعدة عند الكائن البشري فيقول:"فإن الخزانة هي معدة الجسم ويتأثر بها كل أفراد المجتمع"[4] حيث تتصل بها الفئات كلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فعندما يمارس الاستبداد على الفلاحين بالقهر الجبائي فإن الزراعة تدمر والقرى تخرب فتصبح خزينة الدولة فارغة وبذلك يتأثر جسم المجتمع كله ويصبح من المستحيل إقامة توازن بين المصاريف والمداخيل[5] .

يقدم "حاجي خليفة" أدلة تُثبت انعدام حالة التوازن في ميزانية الدولة من خلال استعراضه لمداخيل ومصاريف بيت المال اعتبارا من النصف الثاني من القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر أي خلال الفترة الممتدة ما بين 1564 و1650 م كما يوضحها الجدول [6] التالي:

جدول يُبيِّن مداخيل ومصاريف الدولة العثمانية

1 - برنارد لويس: المرجع السابق ، ص 343.

2 - عبد الرحيم بنحادة: المثقفون والأزمة في العالم العثماني، المرجع السابق ، ص 190.

3 - حاجي خليفة : فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ، المصدر السابق ، ص 55.

4 - برنارد لويس: المرجع السابق، ص 343.

5 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق، ص 43. وينظر أيضا، عبد الرحيم بنحادة: المثقفون والأزمة في العالم العثماني، المرجع السابق ، ص 190.

6 - معطيات الجدول مأخوذة من كتاب برنارد لويس: المرجع السابق ، ص 344.

السنوات	المداخيل بالآقجة	النفقات بالآقجة
972هـ/ 1564-1565م	183.000.000	189.600.000
1000هـ/ 1591-1592م	293.400.000	363.000.000
1006هـ/ 1597-1598م	300.000.000	900.000.000
1058هـ/1648م	361.800.000	500.500.000
1060هـ/ 1650م	532.900.000	687.200.000

وتُعبِّر معطيات الجدول عن أرقام مهولة في قيمة النفقات، والحفاظ على ميزانية متوازنة وثابتة بشكل دائم بتقليص المصاريف وزيادة الإيرادات يعد أمر عسير، ويعتبره الخبراء الماليون أمرا مستحيلا في ظل تلك النفقات ولكن من الممكن إيجاد فترة من الثبات وتغطية العجز [1] و يجد "حاجي خليفة" حل واقعي لهذه المعضلة عبر دفع المستحقات الجبائية للرعايا من دون استخدام العنف في جباية الأموال.

وفي خاتمة الرسالة يرى "حاجي خليفة" أن هناك أربعة حلول لإصلاح الوضع، ويكون ذلك إما عن طريق صاحب السيف أو أعيان الدولة أو كبار الضباط أو وكلاء الدولة[2]، ووفقه فإن أولى مهمات السلطان لتحقيق الإصلاح المالي[3] تتمثل في:

- علاج العجز المالي الواقع في الخزينة بضبط الإنفاق العسكري.
- تقليص أعداد الجيش المتزايدة والكف عن تجنيد الدخلاء على نظام الدفشرمة.
- معالجة الوضعية الاجتماعية المزرية للفلاحين.
- وضع حد لظاهرة بيع المناصب واستعادة تطبيق القانون على الجميع.

يُنهي "حاجي خليفة" رسالته بنبرة تشاؤمية على عكس "قوجي بك" وإن كان يرى أن هذه الوضعية التي تعيشها الدولة العثمانية ليست بجديدة، فقد سبق لها أن مرت بنفس الظروف وكانت دائما تنجح في تجاوزها [4].

1 - برنارد لويس: المرجع السابق ، ص 344.

2 - يلخص حاجي خليفة محصلة استنتاجاته وتوصياته فيقول: "هناك أربعة طرق يمكن من خلالها انقاذ الدولة واستعادة عافيتها على يد صاحب السيف (السلطان) والأعيان وأصحاب المقامات الرفيعة أو قادة الجيش وكبار رجال الدولة " ينظر برنارد لويس: نفس المرجع، ص 344.

3 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ، ص 43.

4 - عبد الرحيم بنحادة: المثقفون والأزمة في العالم العثماني، المرجع السابق ، ص 191.

كان لدى "حاجي خليفة" أمل ضعيف في النجاح فهو يؤكد على ذلك بقوله:" لأنني كنت أعلم أن استنتاجاتي سوف يصعب تطبيقها فإنني لم أتحمل من أجلها متاعب أخرى، لكن السلطان في وقت ما في المستقبل سيدرك أهميتها وسيضعها موضع التنفيذ وسوف يعود عليه ذلك بنتائج مبهرة [1].

ج- منهج "حاجي خليفة" في التأريخ للأزمة والدعوة إلى الإصلاح:

يُعرف "حاجي خليفة" مصطلح التاريخ بقوله:" أن هذا العلم يبحث في أحوال الرجال السابقين من الأنبياء والأولياء والعلماء والحكماء والشعراء والحكام .... وأن غايته الوقوف على وقائع الماضي وأن فائدته أخذ العبرة من أحوالهم والحيطة مما وقع لهم واكتساب التجارب المفيدة من تلك الوقائع" ثم إنه يتجاوز ذلك التعريف ويعلو بعلم التاريخ فوق العلوم جميعا، وذلك عندما يتبنى تعريف "مصطفى جنابي" ويعتبره الأجمل بقوله:" إن التاريخ يتبوأ مكانه في أعلى ذروة من قمم العلوم جميعا، ففي ظل التاريخ يمكن الإحاطة علما بآثار الخالق وحكمته وعظيم رحمته وكمال قدرته..." [2].

يرى "حاجي خليفة" أن الدولة ماهي إلا تجمع بشري وأن وضع الإنسان مجتمعا كوضعه مفردا وأن المجتمعات البشرية تمر غالبا بمراحل ثلاثة هي: " النشأة، الازدهار، الانهيار" مستوحيا ذلك من نظرية ابن خلدون في تفسيره لظاهرة صعود وهبوط المجتمعات [3]، فهو بذلك يُؤكد أن طول أو قصر هذه الأطوار يرتبط بدرجة وثيقة بأولي الأمر، وبما يمكن اتخاذه من تدابير للتصدي لعوامل الاضمحلال وبالإدارة الحسنة والسديدة [4].

إن تمرس " حاجي خليفة" في الخدمة الإدارية والمالية والعسكرية مكنته من الاطلاع على عدد من المستندات والوثائق العثمانية الأرشيفية، فكتب بعمق عن الأزمة ومسبباتها وعن الحلول المناسبة لتجاوزها، وقد شخص بدقة الأزمة السياسية والمالية والعسكرية التي تمر بها الدولة من خلال الكتابة التاريخية ومن خلال رسالة الإصلاح التي رفعها للسلطان "محمد الرابع" [5].

---

1 - برنارد لويس: المرجع السابق ، ص 344.

2 - حاجي خليفة : فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ، المصدر السابق ، ص 37.

3 - يقول حاجي خليفة في شأن تفسيره لأعمار المجتمعات و الدول: " إن مراتب أعمار وأطوار كل مجتمع بشري متحضر توافق مراتب وأعمار وأطوار الإنسان .... مثلما يمر كل انسان بسن النمو وسن التوق وسن الانحطاط تجتاز كل دولة ومجتمع هذه الأطوار الثلاث .." نفسه ، ص 37.

4 - حاجي خليفة : فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ، المصدر السابق ،ص 37.

5 - عبد الحي الخيلي: المرجع السابق ، ص 114.

يعتبر "حاجي خليفة" أن التاريخ يمثل للإنسان حياة أخرى بما تحمله من تجارب وخبرات ومن ثمّ فإنه يرى ضرورة اطلاع قادة الجيوش العثماني على وقائع الأحداث التاريخية حتى أنه يؤكد أن ما وقع فيه قواد الجيوش في الدولة العثمانية من أخطاء كان بسبب عدم تتبعهم ومعرفتهم بكتب التاريخ، ويعتقد أن بيان كيفية وقوع الأحداث التاريخية تعد من أهم المهام التي يضطلع بها المؤرخ وأن تتبع الأحداث المحورية في التاريخ إنما هو إيفاء لحق تسجيل تلك الأحداث واستيفاء لأخبارها [1].

من أهم المؤلفات التاريخية التي عالج فيها "حاجي خليفة" الأزمات الداخلية والخارجية التي عرفتها الدولة العثمانية كتابه المعروف باسم " تقويم التواريخ"

- **تقويم التواريخ:**

هو عبارة عن جدول زمني "تقويم" للوقائع التاريخية المذكورة في الكتب التاريخية منذ هبوط سيدنا آدم –عليه السلام* وحتى عام 1058ه/ 1648م، ويذكر "حاجي خليفة" أنه أعدّه ليكون فهرسا عاما لكتاب "فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار" وأتمه في شهرين من عام 1058هـ/ 1648م، وكتبه باللغتين الفارسية والتركية [2].

ويبدو أن "حاجي خليفة" قد عرض كتابه "تقويم التواريخ" على صديقه شيخ الإسلام "عبد الرحيم أفندي" الذي أعجب به كثيرا وأشاد به، وقد قرر شيخ الإسلام عرضه على الصدر الأعظم "محمد باشا" الذي استحسنه بدوره وكافأ "حاجي خليفة" بترقيته في وظيفته إلى مرتبة "كاتب ثان" في ديوان المحاسبة وهي الدرجة التي انتظرها كثيرا [3].

---

1 - حاجي خليفة : فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ، المصدر السابق ، ص 38.

2 - نفسه ، ص 48.

3 - يروي حاجي خليفة ملابسات ترقيته في الوظيفة بعد اعتزاله لها فيقول:" ... واقترب زمن العزلة والانقطاع عن العمل للنهاية، فعندما أُلف " تقويم التواريخ " وهو عبارة عن فهرس للفذلكة التي ألفها من قبل على طراز تركي – فارسي ملمع ومجدول لطيف وأتمه في شهرين، أرسله إلى في أواخر عام 1058ه/1649م شيخ الإسلام عبد الرحيم أفندي إلى الوزير الأعظم "قوجة محمد باشا" الذي أصدر تعليماته قائلا:" إن هذا العمل يستحق مقام رفيع، وهو –أي كاتب جلبي- في النهاية لا يسعى لحظ الدنيا ولا يطلب منصب أو جاه فينبغي عدم التردد أبدا في الإيفاء بمصلحته بحسب طريق ترقيته بأي شكل كان وليُنظر أمره"، وذلك لأنني كنت قد حضرت دروس الوزير المرحوم واشتركت في بعض مناقشاته العلمية حتى حررت رسالة حول تلك المناقشات فكان يعرف قدر مرتبتي ويدعوني أحيانا ويستشيرني في المسائل الخاصة بالتواريخ، فيكتفي الفقير فيما يتعلق بالرجوع للتواريخ وكان الأشقياء الذين كان الفقير مختلفا معهم قد قاموا بدفع الأموال للباشا المذكور وعرض الخلاف الذي كان بيننا عليه مرة أخرى ساعين بقوة لرده عن قراره الذي اتخذه إلا أنهم لم يستطيعوا مخالفة الأمر، وصدرت تذكرة التعيين في رتبة الخليفة الثاني التي=

لقد قدم "حاجي خليفة" من خلال كتابه استقراء وتقويما لتاريخ الدول السابقة وبداية ظهورها وأعمارها ثم انحطاطها وزوالها وهذا الاستقراء يُبيِّن وعيه بعلم التاريخ وحسن توظيفه في تحليل وشرح التاريخ العثماني الذي يخلص إلى تفسيره والتحقيق فيه وفق منهج تركيبي كرونولوجي حسب السنوات وانجازات السلاطين وصولا إلى التحقيق (قراءة نقدية) في الأزمات التي عرفتها الدولة والوقوف على أسبابها ومظاهرها وتقديم الحلول المناسبة لتجاوزها [1].

حظي كتاب " تقويم التواريخ" على اهتمام المؤرخين والباحثين قديما وحديثا لاسيما المؤرخون العثمانيون الذين جاؤوا من بعده وحرصوا على الاستعانة به والاستفادة من منهجه في تحرير مؤلفاتهم، وقام الكثير منهم بوضع ذيول عديدة له، ويأتي على رأس هذه الذيول ما أعده " شيخي محمد أفندي" ثم "إبراهيم متفرقة" ونظر لأهمية هذا الكتاب في التأريخ لوقائع الأحداث التاريخية بأسلوب مميز، فقد تمت ترجمته إلى العديد من اللغات في العالم [2].

يمكن القول إن هذا الكتاب قدم من خلاله "حاجي خليفة" نظرته كمؤرخ متمرس عن التاريخ العالمي العام وفق منهج نقدي والهدف منه هو تقديم تصور شامل للسلطة قصد تجاوز الأزمة وإيجاد حلول عملية لها استنادا على تجارب التاريخ العالمي [3].

يركز" حاجي خليفة" في كتابه على أثر الأزمات الداخلية والخارجية في اضعاف الدولة العثمانية من خلال حديثه عن الانتفاضات والتمردات وحركات العصيان التي كانت تقع في أطراف الدولة لاسيما في منطقة الأناضول وبلاد الشام، ومن أهمها تمرد طائفة الجلالية التي شكلت تهديدا حقيقيا للدولة، أما فيما يخص الأزمات الخارجية فقد ركز "حاجي خليفة" على الهزائم العسكرية التي تعرضت لها الدولة العثمانية على الجبهة الشرقية أمام الصفويين باعتباره كان يشارك في تلك الحملات العسكرية ويرصد مجريات الوقائع والأحداث التاريخية [4].

ومن جانب آخر خصص "حاجي خليفة" مجالا معتبرا للحديث عن أزمة السلطة التي تعرضت لها الدولة العثمانية عند تولي السلطان " مصطفى الأول" المختل عقليا ثم عزله وتعيين مكانه السلطان الشاب

اختيرت، وهكذا انتصرت بركة العلم والتوكل على الله تعالى على الأموال التي بذلوها..." ينظر، حاجي خليفة : فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ، المصدر السابق ، ص 31.

1 - عبد الحي الخيلي: المرجع السابق ، ص 115.

2 - حاجي خليفة : فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ، المصدر السابق ، ص ص 49-50.

3 - عبد الحي الخيلي: المرجع السابق ، ص 115.

4 - نفسه، ص 116.

"عثمان الثاني" وكيفية جلوسه على العرش ثم أشار إلى ملابسات اغتياله على يد أعوانه المقربين منه وإعادة تنصيب السلطان" مصطفى الأول" للحكم مرة ثانية والأزمة التي مرت بها الدولة آنذاك ، وتناول كذلك الأزمات التي وقعت بعيدا عن مركز الدولة أي في الأطراف في الولايات التابعة لها وما شهدته من وقائع تاريخية ، وهو في كل ذلك يوجهنا إلى قراءة الوقائع التاريخية من منطلق المسببات والنتائج للوصول إلى معرفة تاريخية سليمة [1] .

- **تحفة الكبار في أسفار البحار:**

يُصنَّف ضمن كتب التاريخ ويصنفه البعض ضمن كتب الجغرافيا كدليل بري وبحري بينما يعتبره البعض الآخر ضمن كتب الفكر الإصلاحي لما تضمنه من وصايا عقب وصف كل حملة عسكرية، وقد ألفه "حاجي خليفة" باللغة التركية عقب الإخفاقات المتوالية التي مني بها الأسطول العثماني في حملة كريت 1646م وما تلاها من حملات أخرى، وكان لهذه الإخفاقات ذات الأسباب المتعددة أثر سلبي انعكس على كافة مؤسسات الدولة والمجتمع العثماني [2] .

عايش "حاجي خليفة" أزمات الدولة العثمانية وتفاعل معها فأراد أن يشارك في الإصلاح ويرفع من الروح المعنوية للجيش، فوضع هذا الكتاب الذي يتحدث فيه عن أمجاد البحرية العثمانية وماضيها الحافل بالانتصارات ويحلل في نفس الوقت الأسباب التي أدت إلى تلك الإخفاقات مبيِّنا التدابير الواجب اتخاذها لعلاج الخلل ومواجهة التدهور الحاصل في الأسطول العثماني [3].

قسّم المؤلف كتابه " تحفة الكبار في أسفار البحار" إلى مقدمة وجزأين وخاتمة ، وساق في المقدمة معلومات حول تاريخ وجغرافية الممالك الأوروبية الواقعة على سواحل المورة والبندقية والأرناؤوط وسواحل البحر المتوسط، وخصص الجزء الأول من الكتاب الذي يتكون من تسعة فصول للتركيز على الفتوحات البحرية التي قامت بها الأساطيل العثمانية التي تحققت في الماضي، ولمّا وصل إلى واقعة كريت صورها كما وقعت وأشار إلى الأسباب التي أدت إلى الهزيمة والوسائل التي كان ينبغي الأخذ بها مبرزا الأخطاء التي وقع فيها قادة الحملة وعجزهم عن اتخاذ التدابير اللازمة [4].

---

1 - عبد الحي الخيلي: المرجع السابق، ص 116.

2 - حاجي خليفة: تحفة الكبار في أسفار البحار، المصدر السابق، ص 7.

3 - نفسه، ص 7.

4 - حاجي خليفة : فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ، المصدر السابق ، ص 56.

أما الجزء الثاني من الكتاب فقد ضمّنه "حاجي خليفة" سبعة فصول، وخصصها جميعا للحديث عن الترسانة العامرة وأحوال الأسطول العثماني والبحرية العثمانية وخروج الأسطول إلى البحر وفقا للنظم والقوانين وما هي المستلزمات الضرورية لإنشاء الأسطول، أما في الخاتمة فيؤكد "حاجي خليفة" أن الصمود في مواجهة الأعداء وتجاوز حالة الانهيار المالي والفساد الإداري يحتاج إلى اتخاذ السلطة لقرارات وتدابير جريئة، ولكن قصور التدابير التي اتخذت وحالة الإهمال العامة كانت من أهم الأسباب في تفاقم الأوضاع السيئة في البلاد، وأخيرا يهاجم الإدارة العثمانية لتمسكها بالنظم والقوانين التي وضعت في عهدي السلطانين " سليم الأول وسليمان القانوني" حيث دعا إلى التحرر من تلك القوانين واعتماد المناهج التي ينبغي أن تستجيب للتطورات الجارية في العالم [1]، وقد ذيل المؤلف رسالته بجمع أربعين وصية في فصل أطلق عليه اسم " الوصايا"[2].

سعى "حاجي خليفة" إلى تتبع الوقائع التاريخية وتفسيرها بشكل منطقي من خلال كتابيه "تقويم الوقائع" و" تحفة الكبار في أسفار البحار" من أجل تقديم قراءة علمية دقيقة لما وقع للدولة العثمانية من أزمات سياسية واقتصادية ومالية وعسكرية داخليا وخارجيا، والأمر المؤكد أن" حاجي خليفة" عرف كيف يستفيد من تجارب التاريخ انطلاقا من خبرته وتمرسه بالخدمة الإدارية والعسكرية والمالية، وقد ركز في تحليله لأزمة الدولة العثمانية على جدلية الأزمة السياسية والاقتصادية وذلك من خلال علاقة مؤسسة الجش بخزينة المال وانعكاس ذلك على الاقتصاد العثماني وخلُص في النهاية إلى ضرورة تبني الإصلاح لكل المؤسسات لتجاوز الأزمة [3] .

ثانيا-الفكر الإصلاحي من منظور فئة القلمية " الجهاز البيروقراطي"

1-رسالة عين علي في التيمار "قوانين آل عثمان در خلاصة مضامين دفتر ديوان"

أدى اعتلاء السلطان "أحمد الأول" (1603-1617م) سدة الحكم في الدولة العثمانية إلى تحسن الأوضاع في الدولة بعض الشيء لاسيما فيما يتعلق بالاستقرار رغم حركات العصيان والتمرد التي شهدتها الدولة في بداية حكمه والتي تم القضاء عليها في وقتها، وتتجلى معالم هذا الاستقرار في تولي منصب الصدارة العظمى من طرف ستة (06) صدور عظام فقط طيلة الفترة الممتدة من 1603م إلى

1 - حاجي خليفة : فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ، المصدر السابق ، ص 57.

2 - ينظر الملحق رقم 1، القسم الخاص بالملاحق. ص 364.

3 - عبد الحي الخيلي: المرجع السابق ، ص 120.

1617م ، وتمكن ثلاثة منهم من البقاء في مناصبهم لأكثر من أربع سنوات، ويبدو أن السلطان نفسه كان حريصا على سيادة السلم في داخل الدولة كما في علاقاتها الخارجية [1] .

عُرف عن "أحمد الأول" أنه كان يستمع للمحيطين به، وعلى رأسهم معلمه الخاص "مصطفى أفندي" فكان يستخدم أفاضل الناس ممن يثق في اخلاصهم في وظائف الدولة، وكان رغم صغر سنه نافذ العزيمة وحال دون تدخل نساء السراي في شؤون الدولة، ومن أهم مآثره إبطاله لقانون قتل الإخوة الذي كان ساري المفعول منذ عهد السلطان "بايزيد الأول" (1389-1402 م) ووضعه لقانون انتقال الحكم لأكبر الذكور في العائلة، ومن ثمّ لم يأمر بقتل أخيه مصطفى [2] .

وعلاوة على ذلك فإن السلطان عمد إلى إصدار قانون نامة الذي كان يهدف من خلاله إلى تثبيت حزمة من الأحكام الإدارية والتجارية للدولة مراعاة للوضع الاقتصادي والمالي المقلق في الدولة، وعلى الرغم من كثرة الدسائس داخل السراي السلطاني لاسيما من جانب حريم القصر إلا أنه أدرك كيف يختار من يتولون المناصب الحساسة في الدولة لاسيما منصب الصدارة العظمى، والواقع أن منصب الصدر الأعظم ومنصب المسؤول المالي أصبحا منصبين خطيرين بشكل خاص وذلك نظرا إلى المصاعب السياسية والمشكلات المالية التي كانت تواجه الدولة آنذاك[3] .

ونظرا لسلسلة النجاحات التي حققها الصدر الأعظم "مراد باشا" أثناء توليه رئاسة الصدارة العظمى، فقد حاز على تقدير وثقة السلطان " أحمد الأول" الذي عهد له بإصلاح الأوضاع المالية في الدولة نظرا للأوضاع الصعبة التي تمر بها الدولة في هذا المجال، فقام الصدر الأعظم المشار إليه بتعيين أحد الخبراء والمختصين في الشؤون المالية وهو "عين علي أفندي" أمينا على الدفتر الخاقاني نظرا لتجربته الطويلة في هذا المجال.

أ- التعريف بأمين الدفتر [4] الخاقاني "عين علي أفندي"

1 - روبير مانتران : المرجع السابق ،ج 1، ص 350.

2 - صالح سعداوي صالح : المعجم السابق ، مج2 ، ص 907.

3 - روبير مانتران : المرجع السابق ، ج1 ، ص ص 351-353.

4 - **أمين الدفتر أو "دفتر أميني"** : هو الشخص المشرف(على عملية التحرير "الإحصاء" في الإيالة أو في الديوان السلطاني ومكلف في الوقت نفسه بتلخيص دفتر المفصل في دفتر جديد يسمى "دفتر الاجمال" وذلك من أجل تمييز أنواع الجبايات بحسب الجهة المخصصة لها، إذ يقوم بتحديد ما يعود منها للسلطان أو الخزانة الميرية "خزانة الدولة" أو للأوقاف ويقسم الباقي بين الأمراء وأصحاب الزعامات وأرباب التيمار ، إذ تحدد حصة كل واحد منهم مع المكان الذي خصصت له ولا يتضمن دفتر الإجمال سوى=

في أوائل القرن السابع عشر قام الصدر الأعظم " قويوجي مراد باشا" بتعيين "عين علي أفندي " أمينا على الدفتر الخاقاني[1] وهو الذي كان قد تولى عددا من وظائف الكتابة والدفتردارية وعمل أخيرا وكيلا للخزانة "خزانة كتخداسي" فقام بأمر من الباشا بجمع القوانين والنظم الخاصة بنظام التيمار والزعامة، وصنّف في ذلك كتابا سنة 1607م سمّاه "قوانين آل عثمان در خلاصة مضامين دفتر ديوان"[2].

ينحدر " عين علي أفندي" من صنف أهل القلم فهو من طبقة العسكر، شغل منصب أمين الدفتر الخاقاني ضمن الطاقم البيروقراطي العثماني، وقد قام بتأليف هذه الكتاب الذي يتناول كيفية إصلاح أحوال نظام التيمار في الدولة العثمانية بطلب من الصدر الأعظم "قويوجي مراد باشا" من أجل إيجاد حلول للأزمة المالية والعسكرية التي تعصف بالدولة العثمانية، والملاحظ في جُل تصورات رجال الفكر الإصلاحي العثماني أن هناك ارتباطا وثيقا بين الإصلاح المالي والإصلاح العسكري لكونهما عاملين أساسيين في حدوث الأزمات السياسية[3].

ب–دراسة تحليلية ونقدية لرسالة " عين علي أفندي في التيمار"

لقد استوعب رجال الفكر الإصلاحي العثماني من منطلق تجربتهم في الشؤون المالية فاعلية المال ودوره الحيوي في العملية الإصلاحية، لذلك أولوه أهمية خاصة في جل كتاباتهم الرامية إلى القيام بإصلاحات شاملة في منظومة الدولة، وذلك من خلال التركيز على أهمية حسن تدبير الخزينة [4].

ركز "عين علي أفندي" في مقدمة رسالته على الأسباب التي دفعته إلى تأليفها، والتي حصرها في النقاط التالية:

اسم صاحب الحق وأسماء الأماكن التي يمكنه منها جباية ما خصص له، ولا ترد في دفتر الإجمال أسماء السكان أو عددهم بل يكتفي بتسجيل مجموع ما يتم جبايته من الضرائب المفروضة على كل وحدة سكنية من بلدة أو قرية أو مزرعة أو كل وحدة بدوية قبلية من جماعات أو طوائف أو عشائر. ينظر، فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي ، المرجع السابق ، ص 75.

1 - **الدفترالخاقاني** (Defter-i Hakani) :مجموعة السجلات والدفاتر التي تحتوي جميع القيود المتعلقة بحدود الأراضي في القرى والنجوع والمراعي والمشاتي (قيشلاق) والمصايف (يايلاق) وغيرها من الأراضي الخاصة التي تعود بالنفع العام وأراضي المؤسسات الخيرية فقط مما يقع داخل حدود الدولة العثمانية ،وهذه السجلات تحفظ في الدفترخانة. للتوسع ينظر، صالح سعداوي صالح: المعجم السابق ، مج2، ص 595.

2 - اكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 271.

3 - عبد الحي الخيلي : المرجع السابق ، ص 228.

4 - عبد الحي الخيلي: المرجع السابق ، ص 228.

- الرغبة في معرفة ما أحاطت به الدولة العثمانية من ممالك وعدد ولاياتها وعدد سناجق كل ولاية، وما فيها من كتخداء دفتردار ودفتر دار تيمار .
- تحديد مقدار الخواص لكل من: أمير الأمراء ، أمير السنجق ، كتخداء دفتر ، ودفتردار تيمار.
- توضيح المراسم والقوانين التي تنظم أحوال أمير الأمراء وأمراء السناجق والزعماء وأرباب التيمار.
- تعداد عدد العساكر التي من المفروض أن تكون موجودة في كل ولاية.
- تعداد سيوف الزعامة والتيمار التي توجد في كل سنجق [1].

جمع " عين علي أفندي" مادته العلمية لتأليف رسالته من خلال العودة إلى "الدفاتر القديمة والدفاتر الجديدة" وتتبع كتب القوانين الخاصة بالدولة مستغلا في ذلك منصبه ضمن الكادر الرسمي بالديوان السلطاني – فهو أمين الدفتر الخاقاني — الذي أتاح له إمكانية العودة إلى دفاتر الإحصاء القديمة والجديدة واستخلاص منها القوانين والنظم التي كانت سائدة في الدولة العثمانية في المجالين العسكري والمالي إبان مرحلة القوة والازدهار، ويتضح ذلك من خلال قوله: « فلو رُجع إلى الدفاتر ليستنبط منها كل مادة لاستعصى الحصول على كل المطلوب مع أنه مهم جدا معرفتها، فقد قام العبد" عين علي" أمين الدفتر الخاقاني بفحص "الدفاتر القديمة" و"الجديدة" وتتبع كتب القوانين واستخلص منها هذه العجالة وأهداها إلى الصدر الأعظم والقائد الأكرم باعث نظام العالم ، المؤيد بتأييد الله تعالى " مراد باشا " يسر الله له ما يشاء ..» [2].

والجدير بالذكر أن المؤسسة المالية العثمانية تميزت بنظام دقيق ومنظم في مجال التدبير والتسيير نظرا لتوفرها على عدد من الأشخاص المدربين والمختصين في الشأن المالي، ومن أبرزهم "الباش دفتردار"[3] المسؤول الأول عن كافة الشؤون المالية والمشرف على سائر دفتردارات الولايات والمراقب لسجلات التيمار التي تشكل أهم مداخيل الخزينة العثمانية، وقد تشكلت هذه الأخيرة إلى غاية الربع الأخير من

1 - عين علي أفنديك: قوانين رساله سي " قوانين آل عثمان در خلاصة مضامين دفتر ديوان " ، 1018 هـ. ص 3 . وينظر أيضا : رسالة عين علي في التيمار ضمن كتاب ، خليل ساحلي اوغلي : من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني " بحوث ووثائق وقوانين" ، المرجع السابق ، ص 615.

2 - عين علي أفنديك: قوانين رساله سي ، ص 4.

3 - **الباش دفتردار:** هو الرجل الذي كان يوجد على رأس الباب الدفتري التنظيم المالي الأكبر في الدولة العثمانية وكان يطلق عليه أيضا اسم " دفتردار شق أول" ، ينظر، صالح سعداوي صالح : المعجم السابق ، مج 1 ، ص 234. وللتفصيل أكثر ينظر ، نفس المرجع ، مادة " دفتردار" ، مج 2 ، ص ص 598-600.

القرن الثامن عشر الميلادي من خزانتين، الخزانة الأولى تعرف باسم " الخزينة العامرة" أو خزانة الخارج " البيرون"، والخزانة الثانية سميت "خزانة الداخل" وعرفت أيضا بخاص أوضة وغيرها من الأسماء [1] .

ج–أهمية الرسالة ومضمونها:

تعتبر هذه الرسالة أحد الشّواهد التاريخية التي تُنظِّر للإصلاح المالي في الدولة العثمانية، وتعد أول كتاب جامع يضعه أحد المسؤولين في الدولة يتحدث فيه عن نظام التيمار وعدد التيمارات والزعامات الموجودة في كل إيالة وسنجق والقوانين المرعية في ذلك، وعن خواص كل مسؤول ضمن دائرة مسؤوليته وبيان عدد سيوف الزعامات والتيمار في كل إيالة وتفصيل عدد الزعامات والتيمار حسب السناجق وعن الآليات والسبل الواجب اتباعها لإصلاح الخلل الطارىء على هذا النظام إذا أريد إصلاحه، وكل هذا وفق عرض دقيق وشامل وتحليل عميق ورؤية ناقدة من شخصية لها من الخبرة في الشأن المالي والإداري ما يكفي لإصلاح الوضع القائم [2].

عاصر " عين علي أفندي" جزءا من فترة الضعف التي بدأت تسري في مؤسسات الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر الميلادي لاسيما في المؤسستين المالية والعسكرية، وقد وضع هذه الرسالة على أمل منه أن تكون النبراس الذي يُخرج الدولة العثمانية من أزمتها، وقد أهدى هذه الرسالة إلى الصدر الأعظم " قويوجي مراد باشا" الذي كلّفه بهذه المهمة آملا منه أن يرفعها إلى السلطان " أحمد الأول " ليتسنى له إدراك بعض مواطن الخلل والفساد في الدولة والعمل على استئصالها بشكل جذري في القريب العاجل.

ضمّن " عين علي أفندي" رسالته سبعة فصول وخاتمة، وهي كالتالي:

– الفصل الأول: في بيان عدد الولايات (إمارة الأمراء) ومن منها بالخاص ومن منها بالسليانة وما مقدار خواص البكلربك (أمير الأمراء) في كل منها وفي بيان قوانين البكلربكية.

– الفصل الثاني: في بيان عدد سناجق كل ولاية (بكلربكية) وقوانين أمراء السناجق المرعية التي ينبغي أن يكون عليها العمل.

– الفصل الثالث: في بيان خواص كتخدا دفتردار التيمار في كل سنجق.

1 - عبد الحي الخيلي: المرجع السابق ، ص 258.

2 - عين علي أفندي: قوانين آل عثمان در خلاصة مضامين دفتر ديوان ،"رسالة عين علي أفندي في التيمار"، ضمن كتاب : خليلي ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 615.

- الفصل الرابع: في بيان عدد سيوف الزعامات والتيمار في كل ولاية (بكلربكية) وكم يكون هؤلاء من العسكر مع الجبلو المفروض قانونا على كل منهم وتفصيل عدد الزعامات والتيمار حسب السناجق.
- الفصل الخامس: في بيان مفهوم الزعامة والتيمار والسيف والحصة؟ وما تفيده باقي المصطلحات؟
- الفصل السادس: في بيان القوانين الجارية في منح الزعامات والتيمار.
- الفصل السابع: في بيان طرق اصلاح الزعامة والتيمار إذا أريد إصلاح الاختلال الطارىء عليها.

الخاتمة: في بيان الجهد المبذول حاليا لإصلاح الاختلال المسيطر عليها.

بهذا التفصيل يكون "عين علي أفندي" قد حدد الاطار العام الذي يجب أن يطلع عليه كبار رجال الدولة بما فيهم السلطان لإدراك حجم المسؤولية الملقاة على عاتق كل مسؤول في الدائرة المنوطة به[1].

ذكر "عين علي أفندي" في **الفصل الأول** تفصيلا للبكلربكيات أو ما يعرف باسم "الإيالات أو الولايات"وكان من بين الخصائص المهمة التي تميزت بها تقاليد الفتح عند العثمانيين أنهم كانوا يعينون على الأماكن المفتوحة أميرا "البك" من الطبقة العسكرية لتولي أمور الإدارة والحكم وقاضيا من سلك العلمية لتولي أمور الشرع ويمثل السلطة الشرعية للسلطان، وهذا الإجراء كان يشكل حجر الأساس في حكم المناطق البعيدة عن مركز العاصمة [2].

لقد اتسعت مساحة الدولة العثمانية بشكل سريع وتسارعت معها عملية وضع النظم والقوانين المرافقة لعمليات الفتح التي قام بها السلاطين العثمانيون، ومفهوم الدولة المركزية الذي بدأ مع السلطان "بايزيد الأول" قد اكتمل وبلغ مداه في عهد السلطان "محمد الفاتح" الذي أحدث تغييرات هامة في مفاصل الدولة العثمانية من أجل إقامة الهيكل المركزي في أراضيها الشاسعة وتوثيق الصلة والروابط بين تلك الإيالات ومركز العاصمة بوجه خاص. [3].

بعد أن مرت نظم الإيالات العثمانية بمراحل طويلة ومتعددة بلغت قمة تطورها في القرن السادس عشر الميلادي في منطقة الروم أيلي والأناضول والجزيرة العربية وشمال إفريقيا، واقتبس نظام الحكم في الإيالات العثمانية عناصر كثيرة عن نظم الحكم في الدول الإسلامية والتركية السابقة على العثمانيين

1 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، ضمن كتاب : خليلي ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 617.

2 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 245.

3 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 245.

وقاموا بتطويرها كثيرا وكانت الإيالة (البكلربكية) هي أوسع الوحدات في التقسيمات الإدارية ثم يأتي بعدها السنجق ثم القضاء ثم الناحية ثم القرية [1].

تعتبر البكلربكية "إمارة الأمراء" أكبر الوحدات الإدارية والعسكرية في الدولة العثمانية يتولى حكمها حاكم برتبة بكلربكي "أمير الأمراء" وكانت منطقة الروم أيلي هي أول بكلربكية تشكلت عند العثمانيين في عهد السلطان "مراد الأول" (1362-1389م) وكانت أدرنة مركزا لها، ثم تأتي بكلربكية الأناضول التي تشكلت في عهد السلطان "بايزيد الأول" (1389-1402م) وبذلك تكون البكلربكية الثانية في الدولة العثمانية، أما الوحدة الثالثة فهي بكلربكية الروم ومركزها أماسيا وسيواس، وقد تشكلت كلها لاعتبارات عسكرية، ومع توسع النطاق الجغرافي للدولة العثمانية إثر عمليات الفتح ازداد عدد البكلربكيات لاسيما في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي[2]

في أواخر القرن السادس عشر الميلادي تم استخدام مصطلح الإيالة بشكل رسمي للدلالة على أكبر وحدة إدارية، ووصل إجمالي عدد الإيالات حتى نهاية القرن السادس عشر إلى اثنتين وثلاثين(32) إيالة، ثلاثة وعشرين منها تخضع لنظام مباشر للتيمار وهي التي تعرف بالخاص [3] أما الإيالات التسع الأخرى فكان لها وضع قانوني يختلف عن الأولى، وتعرف بالإيالات المستثناة وكانت تدار بنظام الساليانة [4] .

وانطلاقا من هذا يمكننا القول أن الايالات العثمانية تنقسم من حيث الوضع القانوني إلى قسمين ، فهناك إيالات تسير بنظام التيمار وأخرى بنظام الساليانة، فأطلقوا على النوع الأول الذي تحكم أراضيه نظام التيمار اسم "تيمارلى ايالت"، أما النوع الثاني فيعرف اسم " ساليانة لى ايالت" والتي يتم فيها جمع

---

1 - نفسه ، ص 246.

2 - فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي ، المرجع السابق ، ص 49.

3 - **الايالات العثمانية التي بالخاص**: يقصد بها الايالات التي تم فيها تطبيق نظام التيمار والزعامة والخاص وهي: الروم أيلي ، الأناضول ،قرمان ، ديار بكر، الشام ، سيواس ، أرضروم ، وان ، بودين ، الجزائر ، حلب ، مرعش ،قبرص ، بوسنة ، طمشوار ، طرابلس الشام ، طرابزون ، كفة ، الرقة ، شهر زول ،الموصل، جلدر ، قرص، ينظر رسالة "عين علي أفندي في التيمار"، ضمن كتاب : خليلي ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 617.

4 - **الساليانة:** كلمة فارسية الأصل استخدمها العثمانيون للدلالة على الضريبة السنوية التي كانت تجبى من بعض الإيالات في الدولة العثمانية التي عرفت باسم الإيالات ذات الساليانة التي لم يكن يتم فيها تطبيق نظام التيمار والزعامة والخاص إذ كان يجرى تقديم موارد الإيالة للالتزام وتحصل لحساب خزانة الدولة مباشرة مع صرف رواتب سنوية أيضا تحت اسم "ساليانة" للموظفين، وتلك الايالات هي: مصر، الحبشة ، اليمن ، بغداد ، البصرة ، الاحساء، جزائر الغرب ، تونس ، طرابلس الغرب. ينظر، رسالة عين علي أفندي في التيمار"، ضمن كتاب : خليلي ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 617. وأيضا، صالح سعداوي صالح: المعجم السابق ، ص ص 700-701.

إيرادات الإيالة باسم الدولة ثم تسدد من هذا المجموع أجور الجنود والإداريين ويرسل الباقي إلى خزانة الدولة ، وهكذا نجد أن نظام التيمار لم يطبق في الولايات العربية البعيدة عن مركز الدولة والتي تمكنت من المحافظة على نوع من الحكم الذاتي، فقد كان السلطان يكتفي بإرسال وحدات من أفراد الإنكشارية وحاكم "والي" وقاض ودفتردار إلى كل واحدة من هذه الإيالات، ومن ثمّ فإن عائدات الإيالة لم تكن توزع على الفرسان (السباهية) على شكل تيمارات بل كان الوالي يصرف منها كل المصاريف العسكرية والإدارية للولاية ثم يرسل إلى العاصمة مبلغا سنويا محددا عرف باسم "ساليانة" ولذلك اشتهرت تلك الإيالات بتلك التسمية [1].

ينقسم حاصل الإيالات التي بالخاص إلى ثلاث أنواع، الأول منها يعرف بحاصل الخواص السلطانية والثاني حاصل خواص الأمراء من (وزير، بكلربك، سنجق بك ...) والثالث حاصل قرى الزعامات والتيمار، ويختلف مجموع حاصل خاص كل أمير أمراء حسب الإيالة التي يشرف عليها فمثلا حاصل خواص بكلربك الروملي يقدر بمليون ومئة ألف آقجة، بينما قدر حاصل خواص بكلربك الأناضول بمليون آقجة، وقدر حاصل خواص بكلربك قرمان بستمائة وستون ألف وأربع وسبعون آقجة وهذا الاختلاف مرده إلى اختلاف موارد كل إيالة وأيضا إلى خصوصيات هذه الإيالات من حيث بعدها أو قربها من مركز الدولة وأيضا إلى عدد السكان القاطنين بها وإلى اختلاف الوضع الاقتصادي لكل إيالة[2]، ويلاحظ نفس الأمر بالنسبة للإيالات التي تسير بنظام الساليانة فنجد في ايالة مصر على سبيل المثال أن قيمة ساليانتها تقدر بـ (487) كيس[3]، بينما ايالة بغداد فتقدر قيمة ساليانتها بأربعة عشر حملا [4] .

وانطلاقا من هذه المعطيات يمكن القول أن الولاية العثمانية النموذجية كانت تلك الولاية التي يطبق فيها نظام التيمار الذي كان يحدد إدارة الايالة وسياستها المالية والاجتماعية والزراعية، وكل هذه كانت تلبي في الأصل الحاجيات العسكرية للدولة[5] .

كان البكلربكي مسؤولا عن الشؤون الإدارية والعسكرية للإيالة إلا أن صلاحياته في المسائل المالية والعدلية كانت محدودة إلى حد ما، كما لم يكن له أي سلطة على أمراء السناجق سوى التفتيش ولكن

---

1 - خليل اينالجك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، المرجع السابق ، ص 163.

2 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب : خليلي ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 618.

3 - **الكيس المصري** هو 625 قرش-أي ما يعادل مبلغ ستون ألف آقجة ، نفسه ، ص 619.

4- **الحمل** هو مبلغ مالي يقدر بمائة ألف آقجة، نفسه، ص 619.

5 - خليل اينالجك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق ، ص 170.

عند وقوع المعارك كان هؤلاء الأمراء يدخلون تحت إمرته، فاستنادا على قوانين أمراء الإيالات فإن البكلربك الذي يتولى أقدم ولاية مفتوحة يتقدم على غيره، ويتصرف بالخواص المنصوص عليها في دفتر الإجمال[1] في الولاية التي يتقلد إمارتها، ويأتي بـــ" جبلو" [2] عن كل خمسة آلاف آقجة من دخل خواصه عندما يذهب إلى القتال ويحمل جنده رايته [3].

بما أن البكلربكي كان يعتبر المسؤول العسكري الأول في إيالته والقائد العام عليها فقد تعددت صلاحياته وازدادت مسؤولياته ومهامه التي يمكن حصرها في ما يلي:

- النظر في الأمور الإدارية بشكل عام وتطبيق العدالة بين الرعايا دون تمييز.
- المحافظة على البلاد وإعمارها وحماية قاطنيها وتأمين الأمن والنظام.
- المشاركة مع جنود الإيالة في الحملات العسكرية.
- إرسال المستحقات المالية إلى الخزينة من دون أي تأخير.
- تنفيذ ما يرده من الأحكام السلطانية والأوامر الصادرة من مركز الدولة دون أي تقصير [4].

والمتمعن في تاريخ الإيالات العثمانية يجد أن البكلربكيين تولوا حكم الإيالات لمدد مختلفة ومعظمهم يتم تعيينهم لمدة سنتين لاسيما خلال الحقبة الواقعة بين النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي والنصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، لكن هذه المدة تقلصت مع مرور الزمن إذ أصبح يتم تعيين البكلربكي لمدة سنة واحدة فقط ثم يتم نقله إلى إيالة أخرى[5] .

كانت الدول العثمانية تطبق النظام المركزي في إيالاتها، ولكن عندما تفشى الضعف والانحلال في مؤسسات الدولة اختل النظام المركزي في بعض إيالاتها البعيدة، لاسيما تلك التي كانت تسير بنظام

---

1 - **دفتر الإجمال:** هي الأشكال المختصرة لدفتر المفصل، وفيها يجري بيان الرعايا المكلفين في القرى والقصبات وسكان المدينة دون ذكر أسمائهم فردا فردا ومقدار الضرائب المقررة على كل إيالة وسنجق ولمن تدفع. للتوسع ينظر، صالح سعداوي صالح ، مادة الدفتر خانة وأقلامها، ،المعجم السابق،مج2 ، ص ص 597-598.

2 - **جبلو:** مُستخدم مسلح بالكامل عن مالك التيمار أو الزعامت أو الخاص. ينظر ، خليل اينالجك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المرجع السابق، مج 1 ، ص 804.

3 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، ضمن كتاب : خليلي ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 620.

4 - فاضل بيات : الدولة العثمانية في المجال العربي ، المرجع السابق ،ص 53.

5 - نفسه ، ص 55.

الساليانة مثل: بغداد وإيالات شمال افريقيا، إذ نجد أن الإنكشارية تمكنوا من أخذ الإدارة بأيديهم وأقاموا سلطة محلية قوية واتبعوا سياسة أكثر استقلالية [1].

وللإشارة فإن البكلربكي كان يتم اختياره في بادىء الأمر من أمراء السناجق أو من رجال الدولة أو من المستخدمين في السراي أو من أغوات الانكشارية أو من النيشانجيين أو أمراء العلم أو أمراء الاسطبل، وكانوا بذلك على قدر كبير من الخبرة والتجربة والكفاءة الإدارية والعسكرية ، إلا أن هذا الأمر تغير فيما بعد، فاعتبارا من القرن السابع عشر الميلادي أصبح تعيين البكلربكي يتم بتأثير من منتسبي السراي دون مراعاة شروط الكفاءة والأهلية الشخصية ، وكان لهذا الأمر انعكاساته السلبية على أمن الإيالة واستقرارها وعمت الفوضى والاضطرابات وتأزمت أوضاع الفلاحين والرعايا كثيرا بسبب ارهاقهم بالضرائب[2]، مما دفع بهم إلى إرسال شكاويهم بشكل جماعي إلى إستانبول ما جعل الدولة تقوم بإصدار أوامرها المشددة لشجب تلك التصرفات، كما عمدت إلى إرسال مفتشين من العاصمة بكامل الصلاحيات لمراقبة تجاوزات الولاة[3].

وضّح "عين علي أفندي" في **الفصل الثاني** سناجق كل إيالة حيث كانت الإيالة التي تشكل أكبر الوحدات الإدارية لدى العثمانيين تتشكل من مجموعة من السناجق (الألوية) ويطلق على السنجق الذي يقيم فيه البكلربكي اسم "سنجق الباشا" والجدير بالذكر أن تقسيمات السناجق لم تبق على حالها دائما إذ يتم تغييرها من حين لآخر بدرجة يصعب متابعتها [4].

السنجق عند العثمانيين هو العلم واللواء الخاص بالدولة ثم خُص بالدلالة على اللواء الذي يمنحه السلطان للوالي أو الأمير تعبيرا له عن ثقته بأنه أهل للحكم، وكانت السناجق تشكل الوحدة الأساسية للنظام المالي والعسكري العثماني إلى جانب كونها وحدة إدارية في النظام الإداري، وكان للجانب العسكري ثقله الخاص في البداية نتيجة عمليات الفتح المتواصلة ثم سار الجانبان العسكري والإداري بعد ذلك جنبا إلى جنب [5] .

---

1 - فاضل بيات : الدولة العثمانية في المجال العربي ، المرجع السابق ،ص 56.

2 - نفسه ، ص 58.

3 - أكمل الدين احسان اوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 259.

4 - نفسه، ص 260.

5 - أكمل الدين احسان اوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 260.

يعتبر بعض الباحثين أن السنجق هو الوحدة الإدارية الأساسية على اعتبار أن دفاتر التحرير كان يجري تنظيمها على أساس السنجق، كما أن قوانين نامة هي الأخرى اتخذت السنجق أساسا لها، وأن السباهي كان مكلفا بالإقامة في الغالب داخل حدود السنجق الذي يقع فيه تيماره، وقد نظمت الدولة العثمانية لكل لواء قانون نامة خاص به توضع عادة في مقدمة دفاتر التحرير المتعلقة بالألوية [1] .

تسجل لنا المصادر التاريخية قوائم متعددة ورسمية بأسماء السناجق العثمانية مرتبة حسب الإيالات، ومن هذه المصادر "طبقات الممالك " لجلال زاده و"منشآت السلاطين " لفريدون بك ، و"قوانين آل عثمان، رسالة في التيمار" لعين علي أفندي ، و " قوانين آل عثمان، الألوية والزعامات والتيمار في كل إيالة من الإيالات " ل: علي جاويش الصوفيوي" وغيرها من المصادر، ومع ذلك يمكننا القول أن هذه القوائم لا تعكس دائما التقسيمات الإدارية بشكل صحيح لاسيما في ذكر عدد السناجق نظرا للتغيرات التي كانت تطرأ عليها، فهي ناقلة عن بعضها البعض في أغلب الأحيان [2].

في أواخر القرن 16م كان يوجد بالدولة العثمانية بين ثلاثين إلى اثنتين وثلاثين إيالة (30 إلى 32 إيالة) تضم حوالي خمسمائة (500) سنجق[3]، وحتى النصف الأول من القرن 17م حوالي سنة 1653م كان عدد إيالات الدولة العثمانية حوالي ست وعشرين إيالة يستثنى منها إيالتي الأحساء والبصرة وتضم مائتين وثمانية وأربعين سنجقا وفق ما ذكره علي جاوش الصوفيوي [4]، والسبب في ذلك ربما يعزى إلى خسارة الدولة العثمانية عدد من أقاليمها في شرق آسيا ضد الصفويين وفي أوروبا في حروبها ضد آل هابسبورغ.

وبالنسبة لعدد السناجق التي تتألف منها إيالات الدولة العثمانية وفق ما ذكره "عين علي أفندي" في رسالته في التيمار فهي كالتالي:

1/- إيالة الروم أيلي: تتألف من أربعة وعشرون (24) سنجقا، وفيها كتخداء دفتر[5] ودفتردار تيمار[1] سنجق "الوالي" هو "الباشا" كما يوجد فيها سبعة أمراء من أمراء اليوروك[2] لكل منهم زعامة [3] .

---

1 - فاضل بيات : الدولة العثمانية في المجال العربي ، المرجع السابق ،ص 59.

2 - أكمل الدين احسان أوغلي، المرجع السابق، ج1 ، ص 260.

3 - نفسه ، ص 261.

4 - علي جاوش الصوفيوي: قوانين آل عثمان " الألوية والزعامات والتيمار في كل إيالة من الإيالات " ضمن كتاب: خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق ، ص 684-191.

5 - **كتخداء دفتر**: كان يطلق في البداية على من يشرفون على أعمال رجال الدولة أو الوزراء ومن ينوبون عنهم ثم شاعت لتطلق في معناها الواسع على مديري الأعمال أو المشرفين العاملين في معية الكبار المعتمدين عليهم في إدارة الأمور الخاصة، وقد استخدم

2/ إيالة الأناضول (أناطولي): تتألف من أربعة عشر سنجقا، وفيها كتخداء دفتر ودفتردار تيمار، وفيها أحد عشر(11) يايا بكية [4] وأربعة متسلم بكية [5] لكل منهم زعامة وسنجق الوالي هو كوتاهية.

3/ إيالة قرمان: تتألف من سبعة سناجق، ولها دفتردار خزينة ودفتردار تيمار وكتخداء دفتر، وسنجق الوالي هو "قونية"[6] .

4/ إيالة البوسنة: تتألف من ثمانية (08) سناجق، وفيها دفتردار خزينة ودفتردار تيمار وكتخداء دفتر، وسنجق الوالي هو "البوسنة" [7].

5/ إيالة القبودان باشا أي إيالة الجزائر: وتتألف من أحد عشر(11) سنجقا وفيها كتخداء دفتر، ودفتردار تيمار، ومقر الوالي هو سنجق" كليبولي" [8] .

6/ إيالة بودين وأكري وقنيزة: تتألف من خمسة عشر سنجقا(15)، وفيها دفتردار خزينة [9] .

7/ إيالة طمشوار: تتألف من ستة(6) سناجق، وفيها دفتردار خزينة ودفتردار تيمار وكتخداء دفتر، ومقر الوالي هي " طمشوار" [10].

8/ إيالة قبرص: تتألف من سبعة(7) سناجق، وفيها دفتردار خزينة و دفتردار تيمار وكتخداء دفتر[1].

الاسم في الدولة مضافا إلى الدائرة التي يتبعها الشخص فيقال كتخداء الخزينة أو كتخداء الصدارة وكتخداء دفتر ...، كما استعمل المصطلح في اللغة التركية بمعنى القيم على الشؤون المالية بصفة خاصة. سهيل صابان: المعجم السابق، ص 188.

1 - **دفتردار تيمار**: ممسك الدفتر، وهي تتكون من شقين "دفتر" و "دار" بمعنى القابض على الدفتر وهو أكبر المنصب للشؤون المالية في الدولة العثمانية وقد كان يرافق الصدر الأعظم دائما ويحتفظ بسجلات الأراضي وتوزيع الاقطاعيات. ينظر ، سهيل صابان: المعجم السابق ، ص 114.

2 - **اليوروك:** تطلق على البدوي الدائم التنقل، وقد أطلقها العثمانيون على عشائر التركمان في الأناضول ممن يربون قطعان الغنم، كما أطلقت على بولكات عساكر المشاة (يايا) الاحتياطية للإنكشارية. ينظر، صالح سعداوي صالح: المعجم السابق ، مج 3، ص 1418.

3 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب : خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 620.

4 - **يايا بكية:** فرقة تتألف من عساكر المشاة أصحاب التيمارات، والمسؤول عنها يطلق عليه اسم يايا بكي بمعنى أمير المشاة. ينظر ، صالح سعداوي صالح : المعجم السابق ، مج 3 ، ص 1396.

5 - **متسلم** : الوكيل الذي يقوم بالإشراف على العمل إلى حين عودة سلفه من الحرب أو السفر . ينظر ، سهيل صابان: المعجم السابق ، ص 621.

6 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب : خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 621.

7 - نفسه ، ص 621.

8 - نفسه ، ص 621.

9- نفسه ، ص 621.

10 نفسه ، ص 621.

9/ إيالة الشام: تتألف من عشرة(10) سناجق، وفيها دفتردار خزينة ودفتردار تيمار وكتخداء دفتر، ومقر الوالي هو "الشام"[2].

10/ إيالة طرابلس الشام: تتألف من خمس (5) سناجق، وفيها دفتردار خزينة ودفتردار تيمار وكتخداء دفتر، ومقر الوالي هو "طرابلس الشام"[3] .

11/ إيالة حلب: تتألف من تسعة (9) سناجق، وفيها دفتردار خزينة، ودفتردار تيمار وكتخداء دفتر، ومقر الوالي هو سنجق "حلب" [4] .

12/ إيالة ديار بكر: تتألف من تسعة عشر(19) سنجقا، وفيها دفتردار خزينة ودفتردار تيمار وكتخداء دفتر [5] .

13/ إيالة قارص: تتألف من سبعة(7) سناجق، ومقر الوالي هي سنجق "ياسين"[6].

14/ إيالة جلدر: تتألف من ثلاثة عشر(13) سنجقا، مقر الوالي فيها هو سنجق " جلدر"[7].

15/ إيالة طرابزون: تتألف من سنجقين اثنين (2) وفيها كتخداء دفتر ودفتردار تيمار [8] .

16/ إيالة الرقة تتألف من سبعة (7) سناجق [9] .

17/ إيالة بغداد: تتألف من ثمانية عشر(18) سنجقا، وفيها دفتردار خزينة ودفتردار تيمار وكتخداء دفتر، ومقر الوالي هو سنجق "بغداد" [10].

18/ إيالة الموصل: تتألف من ستة (6) سناجق، ومقر الوالي هو سنجق "الموصل"[11].

19/ إيالة وان: تتألف من إثني عشر (12) سنجقا، وفيها كتخداء دفتر ودفتردار تيمار، ومقر الوالي هو "بتلس" [1] .

---

1 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب : خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق، ص 621.

2 - نفسه، ص 622.

3 - نفسه، ص 622.

4 - نفسه، ص 622.

5 - نفسه، ص 622.

6 - نفسه، ص 623.

7 - نفسه، ص 623.

8 - نفسه، ص 623.

9 - نفسه، ص 623.

10 - نفسه، ص 623.

11 - نفسه ، ص 624.

20/ إيالة شهرزول: تتألف من عشرين (20) سنجقا وفيها كتخداء دفتر ودفتردار تيمار [2].

وفي إيالة وان وإيالة ديار بكر وإيالة شهرزول من أمراء العشائر من هو في منزلة الزعماء وليس في منزلة أمير سنجق، ويشارك في الحملات تحت راية أمير السنجق الذي يقيم على أرضه[3] .

• **قوانين أمـــراء السناجق**

كان يتم اختيار أمراء السناجق من موظفي السراي وأبناء الأمراء ومن أصحاب الزعامات وأمراء الآلاي وكتخدائيي الدفتر ودفترداري الخزينة والتيمار، أي من كبار الإداريين في الإيالات المختلفة، وفي أواخر القرن 17م كان من الممكن أن يتولى السناجق كل من النشانجي[4] وأمراء الإسطبل عن المراتب الصغيرة الآغوات و أبناء السباهيين وكانت بعض السناجق تتم إدارته وفق نظام التيمار، ولهذا فإن أمير السنجق في هذا النوع من السناجق لم يكن يتلقى راتبا وإنما كان يُمنح اقطاعا (خاص) ، إلا أن مقدار ما يمنح لكل واحد منهم يختلف حسب المرتبة التي يشغلونها إذ يتراوح بين (200 ألف إلى 500 ألف) آقجة، ويزداد المبلغ الممنوح له كلما زادت خدماته في سبيل الدولة[5].

جاء في رسالة " عين علي أفندي" قوائم لموارد التيمار (خاص) الذي حصل عليه كل أمير سنجق في أوائل القرن السابع عشر الميلادي، والتي كانت على النحو التالي:

- يتصدر من خواصه أرقى من البكوات على غيره ويُعطى لـــ:

• البك السنجق: مائتي ألف آقجة في بادىء الأمر ثم تُرقى خواصه كلما أبلى في الحروب في سبيل السلطان، والترقية مقدرة حسب القوانين بمائة آقجة عن كل ألف، وقد يُعطى أكثر حسب الخدمة التي قام بها [6].

---

1 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب : خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق ، ص 624.

2 - نفسه، ص 624.

3 - نفسه، ص 624.

4 - **النشانجي:** هو الشخص الذي يطلق عليه أيضا اسم "توقيعي" أو "طغرائي" أو "موقع" وكان واحدا من أعضاء الديوان الهمايوني وخبيرا بقوانين الدولة يؤلف بينها وبين القوانين الصادرة وأحكام الشرع ، ويعد الرسائل التي تقرر تحريريها إلى الحكام الأجانب ومسودات المناشير والبراءات التي تمنح للوزراء وختم المعاهدات والبراءات والمناشير والرسائل الهمايونية والفرمانات بخاتم السلطان أي الطغراء، وهناك وظيفة أخرى هامة للنشانجي وهي الإشراف على عمليات تحرير ا(تسجيل) الأراضي وخاصة فيما يتعلق بضمان تطبيق القوانين في هذا الصدد وفحص أعداد الدفاتر. ينظر، صالح سعداوي صالح: المعجم السابق، مج 1، ص 408.

5 - فاضل بيات : الدولة العثمانية في المجال العربي ، المرجع السابق ، ص 61.

6 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب : خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 625.

- آغا السنجق: عادة أكثر من مائتي ألف آقجة والمبالغ متفاوتة بالنسبة لقدر كل آغا حسب القوانين [1] .
- آغا اليكجرية: يعطى السنجق بخمسمائة ألف آقجة.
- الدفتردار والنشانجي وأمير العلم ورئيس البوابين وأمير الآخور الكبير: يعطى لهم السنجق بمقدار أربعمائة ألف آقجة [2].
- الجاشنكير باشي " رئيس الذواقين" والجاقرجي باشي " رئيس البازدارية": يعطى لهم السنجق بثلاثمائة وخمسين ألف آقجة [3] .
- أمير الآخور الصغير: يعطى السنجق ب: ثلاثمائة ألف آقجة [4].
- آغا السلحدارية: يعطى السنجق بمائتين وثمانين ألف آقجة .
- آغا علوفي اليمين والسكبان باشي وكتخداء الدفتر ودفتردار تيمار والزعيم الذي يفوق حاصل زعامته خمسين ألف آقجة، إذا تولى أحد هؤلاء إمارة السنجق يعطى له مائتي ألف آقجة [5].

إن تقلد بك "سيد " إمارة السنجق وكان خواص أمير هذا السنجق فوق ما يستحق الأمير الجديد فالزائد من استحقاقه موقوف، ويُعطى من هذا الموقوف تيمارا لمن إنفصل عن بولوك وتخلى عن الإنكشارية واختار التيمار على العلوفة[6] وتسترد هذه الزيادة وتعطى لأمير السنجق المستحق عندما يتولى الإمارة، ويُعوض هؤلاء المعزولون من مكان آخر[7].

يشترط على أمير السنجق في أوقات الحملات والحروب عندما يشارك فيها أن يأتي بـــ" جبلو" مجهز بكامل العدة عن كل خمسة آلاف آقجة إضافية، فمثلا البك "السيد" الذي تبلغ خواصه مائتي ألف

---

1 - - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب : خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 625.

2 - نفسه، ص 625.

3 - نفسه، ص 625.

4 - نفسه ، ص 625.

5 - نفسه، ص 625.

6 - **العلوفة:** راتب يؤدى مرة كل ثلاثة أشهر لعساكر الإنكشارية. للتوسع ينظر، صالح سعداوي صالح : المعجم السابق ،ص ص 975-973.

7 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب : خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 625.

آقجة وهي أدنى مرتبة مجبر بأن يأتي بعشرين جبلو مجهزين بكامل العدة، والذي يتولى سنجقا بـــ: (500000) آقجة يأتي بجبلو كامل العدة عن كل خمسة آلاف آقجة إضافية [1].

أفرد "عين علي أفندي" **الفصل الثالث** لبيان خواص أمراء السناجق وزعامات كتخداء الدفتر ودفتردار التيمار حسب ايالاتهم، فبالنسبة لخواص أمراء السناجق وزعامات كتخداء الدفتر ودفتردار التيمار فإنها تختلف من سنجق إلى آخر ومن إيالة إلى أخرى حسب ما تقتضيه خصوصيات كل سنجق في الإيالة وموقع هذه الأخيرة من مركز العاصمة، وتذكر المصادر التاريخية أن السناجق الواقعة على مناطق الحدود يحصل أمراؤها على موارد هامة تأتيهم من الغنائم، والواقع أن أمراء السناجق وحتى البكلربكيين على مناطق الحدود كانوا يمارسون لحسابهم الخاص أنشطة تجارية تُدر عليهم أرباحا معتبرة، ما مكنهم من كسب مصادر دخل إضافية بالنسبة لمواردهم الأصلية في السنجق[2] .

من جانب آخر كانت تقدم لأمراء السناجق والزعامات في مناسبات عديدة هدايا مالية معتبرة ومتفاوتة من حيث القيمة من سنجق لآخر حسب خصوصية كل إيالة، حيث نجد أن موارد سناجق إيالة الروم أيلي تختلف خواصها عن بعضها البعض بنسب معتبرة، فعلى سبيل المثال خواص سنجق المورة تقدر بـــ: 507766 آقجة، في حين تقدر خواص سنجق سلسترة بـــ: 448966 آقجة، كما أن خواص سناجق إيالة الروم أيلي تختلف عن خواص سناجق إيالة البوسنة وبودين وطمشوار ... إلخ [3].

وبالنسبة للسناجق التي كانت تدار بأسلوب الساليانة فإن أمير السنجق شأنه في ذلك شأن البكلربكي فكان عليه أن يرسل مخصصاته المالية الواجبة على سنجقه سنويا إلى الجهة المسؤولة عليه مباشرة، والمعروف أن الإيالات العربية هي التي كانت تدار بهذا النظام كما أن خواصها المالية كانت تختلف من سنجق لآخر ومن إيالة إلى أخرى [4].

أدار العثمانيون بعض الأقاليم التي خضعت لحكمهم بنظام" التيمار" على أساس أن التيمارات تشكل الجزء الأكبر من الإقطاعات في الدول العثمانية، وقد طبق هذا الأسلوب في الإيالات التي خضعت لعملية التحرير، فكان من طبيعة النظام العثماني القيام بإجراء إحصاء (مسح) شامل للمناطق التي خضعت لحكمهم ويشمل هذا الإحصاء السكان والأراضي والضرائب التي تجبى منها، وعرفت عملية

1 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب: خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق، ص 625.
2 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 262.
3 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب : خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص ص 626-640.
4 - نفسه، ص ص 631، 634، 637 ، 638 ، 639.

الإحصاء هذه باسم " التحرير"، وهي عملية ضرورية لمعرفة الطاقات البشرية والمادية والمالية للبلاد، و ضرورية كذلك لتوزيع التيمارات[1].

من أجل تأسيس نظام التيمار والاحتفاظ برقابة دائمة ومركزية عليه كان لابد على الدولة أن تحدد بشكل مفصل مصادر الدخل في الايالات وأن تضع سجلات توضح كيفية توزيع هذه المصادر[2] فكانت عملية التحرير تتم بمسح الأراضي وإحصاء السكان وتقدير الضرائب التي تجبى منهم والتفاصيل المتعلقة بها، مع ذكر أسماء المكلفين بدفعها ويُدون كل ذلك في دفتر يطلق عليه اسم "دفتر مفصل"[3] وكان الشخص المشرف على عملية التحرير يطلق عليه اسم "أمين الدفتر" أو "محرر الولاية"[4] الذي كان مكلفا في نفس الوقت بتلخيص دفتر المفصل في دفتر جديد يسمى "دفتر الاجمال" وذلك من أجل تمييز أنواع الجبايات بحسب الجهة المخصصة لها، إذ يقوم بتحديد ما يعود منها للسلطان أو الخزانة الميرية أو للأوقاف والباقي يقسم بين الأمراء وأصحاب الزعامات وأرباب التيمار وتحدد حصة كل واحد منهم مع المكان الذي خصص له وبذلك تحدد مسؤوليته تجاه الدولة[5].

يضم نظام التيمار ثلاث أطراف أساسية هي:

– الدولة: التي لها الملكية المطلقة للأرض.

– السباهي: الذي كان يطلق عليه صاحب الأرض أو صاحب التيمار الذي يستغل الأرض للدولة ويجمع الضرائب التي فرضتها الدولة على الرعايا المقيمين فيها ويخصص جزءا من الموارد التي يجمعها لنفسه ويغطي بالجزء المتبقي نفقات المقاتلين الذي يقوم بإعدادهم داخل تيماره ويشترك معهم في الحملات العسكرية حين يُطلب منه ذلك.

---

1 - مصطفى أوزتورك: دفتر عوارض خانة الشام عام 1086هـ/ 1675-1676م ، تر سهيل صابان ، مجلة أسطور للدراسات التاريخية ، العدد 3، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2003. ص 191.

2 - خليل اينالجك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق ،ص 171.

3 - **دفتر مفصل:** تكمن أهميته في ضبط قيود الحجج والوثائق الخاصة بالأراضي الموجودة تحت تصرف الأفراد وقيود دفاتر المفصل الخاصة بحرير الأراضي، وهذه الدفاتر كان يتولاها موظفو التحرير في كل منطقة، وتضم دفاتر المفصل في الجزء الأول منها معلومات حول التشكيلات الإدارية في الولاية موضوع التحرير وما يتعلق بالخاص والزعامة والتيمار والمقاطعات والرعايا والسكان المكلفين بدفع الضرائب وأرباب الحرف وغير ذلك، فضلا عن قانوننامة الخاص بهذه الولاية. ينظر ، صالح سعداوي صالح : المعجم السابق، مج 2 ، ص 597.

4 - فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، المرجع السابق ، ص75.

5 - خليل إينالجك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، المرجع السابق ، ص 172.

-الرعايا: وهم الفلاحون الذين يقومون بفلاحة الأرض التي يعيشون عليها مقابل دفعهم الضرائب المستحقة عليهم للسباهي [1].

وبما أن الأموال كانت نادرة في أيدي الأهالي خلال تلك العصور فقد كان الرعايا يؤدون الضرائب المفروضة عن محاصيلهم بشكل عيني أي بجزء من المحاصيل نفسها، ومن ثمّ يقتضي الأمر أن ينقلوا ذلك المنتوج إلى أقرب الأسواق منهم لتسليمها لصاحب التيمار "السباهي" الذي يُمنع عليه أن يطلب منهم نقلها إلى أسواق أخرى بعيدة عنهم كما لا يسمح له بإلحاق الأذى بهم بأي شكل من الأشكال وهكذا فقد أخذ العسكري دور جامع الضرائب وأصبح هو الذي يتولى مسؤولية تحويل هذه الضريبة إلى نقد [2].

لقد تقررت الحقوق والواجبات بشكل مفصل بين هذه الأطراف الثلاثة " الدولة، السباهي، الرعايا" في قوانين نامة الخاصة بالسناجق التي تتصدر دفاتر التحرير الخاصة بها [3] وأكدت المصادر التاريخية التي كتبت عن أدب النصيحة أن بقاء الدولة مرهون بتحقيق العدل مع الرعايا [4] .

إن الأساس الأول الذي بني عليه نظام التيمار انعدام حق تملك الأراضي، ومع ذلك كانت هناك تيمارات ملك في بعض المناطق، فالأرض فيها ملك لصاحبها وهو غير ملزم بالاشتراك في الحروب ولكنه كان ملزما بإرسال عدد معين من الجنود للاشتراك فيها، فإذا عجز عن ذلك اضطر لأن يدفع لخزانة الدولة إيراد سنة كاملة عن هذا التيمار [5] .

أما الأساس الثاني في نظام التيمار هو أن تترك الدولة للفئات العسكرية التي تريد مكافأتها على الخدمات التي يقومون بها قيامهم باسمهم ولحسابهم جباية بعض حاصلات الضرائب بدلا من حصولهم على رواتب شهرية، والضرائب التي يتولى جبايتها هي رسم المزرعة وتوابعه، رسم العشر، رسم الدخان، رسم الطابو، رسم التيمارات الحرة ...الخ التي يتصرف عليها الأشخاص أصحاب الرواتب الكبيرة،

---

1 - نوفان رجا السوارية: ناحية غزة في النصف الأول من القرن 10هـ/ النصف الأول من القرن 16 م " دراسة في الإدارة والسكان والتيمار"، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج 2 ، العدد 3، 2008 ، ص 88.

2 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 269.

3 - نفسه ، ص 269.

4 - ورد في رسالة أصول الحكم في نظام العالم " ... لا سلطان إلا برجال ولا رجال إلا بمال ولا مال إلا بعمارة ولا عمارة إلا بالعدل وحسن السياسة ..." ينظر ،حسن كافي الأقحصاري، المصدر السابق، ص 248.

5 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 270.

والذي يحدد نوع هذا الاقطاع هو قيمة حاصلاته المسجلة في دفاتر التيمار [1]، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف وهي "الخاص" و "الزعامت" والتيمار".

خصص " عين علي أفندي" **الفصل الرابع والخامس** من رسالته في بيان معنى الزعامة والتيمار و عدد سيوف الزعامات والتيمار في الإيالات و السناجق وكم يبلغ عدد جنود في كل واحدة منها التي يجب على صاحب الزعامة أو التيمار الوفاء بها عندما يطلب منه ذلك، وهذا الأمر يختلف بين إيالات الدولة العثمانية ويختلف أيضا بين سناجق الإيالة الواحدة [2].

يطلق على حاصل الزعامة والتيمار مال المقاتلة كأنما هذا الحاصل" العائد" أجر خصِّص لهم مقابل ملاقاة العدو، ويمكن بيان أوصاف كل ذلك على الوجه الآتي:

- يسمى الاقطاع الذي يكون وارده "حاصله" المسجّل أكثر من مئة ألف (100000) آقجة "خاصا" وهو يُمنح إلى السلاطين والوزراء والبكلربكيين وأمراء السناجق وغيرهم، وكان على صاحب الخاص إعداد "جبلو" أي جندي خيال واحد عن خمسة آلاف (5000) آقجة من وارده الخاص مسلحا تسليحا كاملا وقادرا على القتال يشترك معهم في الحملات العسكرية متى أُستُدعي لذلك وكان وارد الخاص السلطاني يعود إلى الخزينة المركزية [3] .

- يسمى الاقطاع الذي يدر بين عشرين ألف آقجة وحتى تسعة وتسعين ألف وتسعمائة وتسعة وتسعين (20000-99999) آقجة زعامة " زعامت" أي أن الزعامة هي ما كان حاصلها عشرين ألف آقجة حيثما كان في إيالات الدولة العثمانية التي يطبق عليها نظام التيمار، ويقدم صاحبه "جبلو" واحدا عن كل خمسة آلاف (5000) آقجة من وارد اقطاعه .بمعنى إن كتب كاتب الولاية " المشرف على الإحصاء" في دفتر الاجمال باسم أحد ما قرى ومزارع يبلغ مجموع حاصلها عشرين ألف (20000) آقجة كاملة فهي عبارة عن سيف[4]، ويتم منح الزعامات إلى دفتردار الخزينة والتيمار في مراكز الايالات وكتخداء الزعامة وأمراء الآلاي في السناجق ومحافظي القلاع السلطانية والصوباشي وغيرهم[1].

---

1 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1، ص 650.

2 - رسالة عين علي أفندي في التيمار، في كتاب : خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص ص 642،652.

3 - فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، المرجع السابق، ص 77.

4 - **سيف** : أو قليج بمعنى واحد ، مصطلح يطلق على نواة التيمار أو الزعامة فهو القسم الذي يشكل الأصل فيها ، فالأراضي تسجل من دفاتر التحرير بالحساب العددي للإقطاعيات الموجودة في دفاتر الاجمال وبحساب السيف، وعلى هذا النحو يمكن معرفة عدد السباهية في ولاية من الولايات، فإذا قيل فرضا إن الولاية المعينة بها خمسة آلاف سيف فمعنى ذلك أنها تضم

• يسمى الإقطاع الذي يكون وارده بين ثلاثة آلاف آقجة وحتى تسعة عشر ألفا وتسعمائة وتسع وتسعون آقجة (3000–19999) تيمارا، وكان على صاحب التيمار أن يصحب معه إلى الحرب "جبلو" واحدا عن كل ثلاثة آلاف (3000)آقجة وذلك بعد الثلاثة آلاف الأولى التي تسمى "نواة التيمار" أي " قليج التيمار" وكان يشترط على صاحب التيمار الإقامة في السنجق الذي يقع فيه تيماره [2] .

التيمار نوعان وفق ما ذكره "عين علي أفندي" ، تيمار بتذكرة "تذكرة لو" وتيمار بدون تذكرة "تذكرة سز"، وهو أمر منوط بكيفية الحصول على التيمار نفسه والداعي إلى هذا التمييز وهذه التسمية هو وجوب الرجوع إلى الديوان الهمايوني وطلب براءة التيمار [3] .

• التيمار بتذكرة: يختلف من ولاية إلى أخرى، والحد الذي يستلزم براءة التيمار التي تمنح من الديوان الهمايوني هو ستة آلاف (6000) آقجة في ولاية الروم أيلي وبودين والبوسنة وطمشوار، فالتيمار الذي يبلغ حاصله ستة آلاف آقجة وحتى تسعة عشر ألفا وتسعمائة وتسع وتسعون آقجة (6000-19999) هو تيمار بتذكرة والسيف منه ستة آلاف (6000) آقجة ، أما في ولاية الأناضول فإن التيمار بتذكرة هو خمسة آلاف (5000) آقجة والسيف منه ألفين (2000) آقجة [4].

• التيمار بدون تذكرة: "تذكرة سز" هو أيضا يختلف من ولاية إلى أخرى ويكفي منحه من طرف البكلربكي " أمير الأمراء" ولا داعي لطلب براءة من الديوان الهمايوني، والمبلغ الذي يستلزم تيمار بدون تذكرة هو أقل من ستة آلاف (6000) آقجة، فإن أُعطي لسباهي تيمار بخمسة آلاف وتسعمائة وتسع وتسعون (5999) آقجة قيل عنه تيمار بدون تذكرة والسيف من هذا التيمار ثلاثة آلاف آقجة وما عداها فهو حصة [5]، هذا بالنسبة لإيالات الروم أيلي وبودين والبوسنة وطمشوار، أما في ولاية الأناضول فإن

خمسة آلاف اقطاعية وكل سيف واحد يدل على سباهي واحد، فلم يكن من الجائز أبدا أن يتصرف شخص واحد في سيفين. للتوسع ينظر، صالح سعداوي صالح: المعجم السابق ، مج 3، ص 1117.

1 - رسالة عين علي أفندي في التيمار، في كتاب: خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق، ص 652.

2 - نفسه، ص 652.

3 - نفسه، ص 652.

4 -نفسه ، ص 652.

5 - **الحصة:** أو السهم أو إفراز بمعنى واحد، وهو ما يضاف بطريق الترقي بعد السيف إلى تيمار السباهي، بمعنى آخر هي التي يكبر بها التيمار أو الزعامة بعد اضافتها وأقل مقدار من السيف في الزعامة هو عشرون ألف آقجة، أما في التيمار فهو ثلاثة آلاف آقجة في منطقة الروم أيلي وألفان في المناطق الأخرى، وعندما يمنح تيمار لأحدهم فإن الممنوح هو الحد الأدنى منه ويعرف باسم ابتداء. ينظر، صالح سعداوي صالح: المعجم السابق ، مج 3 ، ص ص 1117- 1118 .

التيمار بدون تذكرة هو ما قلّ عن خمسة آلاف(5000) آقجة والسيف منه ألفين (2000) آقجة والباقي حصص[1] .

وبالنسبة لبيان عدد سيوف الزعامات والتيمار في الإيالات والسناجق وكم يبلغ عدد جند كل منها، فإن "عين علي أفندي" قد عدّد ست عشرة (16) إيالة طُبق فيها أسلوبي الزعامة والتيمار وذكر بالتفصيل مجموع عدد الزعامات والتيمار في كل إيالة و إجمالي عدد السيوف فيها ومقدار عدد السيوف الفعلية في الزعامة والباقي من ذلك فهو تيمار إما بتذكرة وإما بدون تذكرة، فمثلا في إيالة الروم أيلي التي تتألف من إثنين وعشرين (22) سنجقا فإن مجموع عدد الزعامات والتيمار بها هو 9274 سيفا، منها 974 سيفا من الزعامات والباقي عبارة عن تيمار بتذكرة أوبدون تذكرة، وعلى صاحب الزعامة إعداد "جبلو" كامل العدة عن كل خمسة آلاف(5000) آقجة من حاصل زعامته، كما يجب على صاحب التيمار أيضا إعداد "جبلو" كامل العدة عن كل ثلاثة آلاف (3000) آقجة ويبلغ عدد الجبلو المفروض عليهم هو 20200 نفر [2].

بالنسبة لإيالة الأناضول التي تتألف من ثمانية عشر (18) سنجقا، أربعة منها مستثناة من هذا الأسلوب فإن مجموع عدد الزعامات والتيمار بها هو 7311سيفا ، منها 195 سيفا من الزعامات وما عدا ذلك فهو تيمار بتذكرة أو بدون تذكرة ويبلغ عدد الجبلو المفروض عليهم 9730 نفرا [3].

وانطلاقا من هذا فإن عدد سيوف الزعامات والتيمار في الإيالات والسناجق وعدد جند كل منها يختلف من إيالة إلى أخرى، وللإشارة فإن موارد الألوية التي طبق فيها نظام التيمار كان يتصرف في القسط الأكبر منها أصحاب الزعامة والتيمار -أي أصحاب الأرض-وليس الدولة، وفي مقابل ذلك عليهم الوفاء بالتزاماتهم اتجاه الدولة من دفع الضرائب وإعداد المقاتلين، وبفضل هذا النظام امتلكت الدولة العثمانية حوالي مائة وأربعين ألف من السباهيين المقاتلين دون أن تتحمل تبعاتهم المالية [4].

وبالنسبة لإيجابيات تطبيق هذا النظام في الدولة فإنه يمكن حصرها فيما يلي:

- تشغيل نظام الإيالة بشكل منتظم ومراقبته.
- ضمان الخزينة المركزية الاستفادة من موارد مالية إضافية زائدة عن متطلبات الإيالات.

---

1 - رسالة عين علي أفندي في التيمار، في كتاب: خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق، ص ص 652-655 .

2 - نفسه، ص 642.

3 - نفسه، ص ص 643-651.

4 - فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، المرجع السابق ، ص 78.

- إقامة قوات خاصة مجهزة تجهيزا كاملا في مختلف أقاليم الدولة.
- حل الخلافات والنزاعات التي قد تحدث بين المتصرفين بالتراضي [1].

وبناء على هذا فإن الإيالات التي طبق فيها نظام التيمار كانت تربطها علاقة وثيقة مع السلطة المركزية إذ كانت الدولة تجد المجال الكافي للتدخل فيها بغية القيام بالتحرير وتفتيش التيمارات أو طلب المساهمة في الحملات العسكرية، ومن جهة أخرى كانت الأمور المالية المتعلقة بالتيمارات في الإيالة يفصل فيها دفتردار التيمار، أما الزعامات فكان المكلف بتنظيم قيودها وإجراء معاملاتها هو كتخداء الدفتر الذي يعتبر الرئيس المباشر لدفتردار التيمار [2] .

كان امتلاك التيمار والزعامات أمرا مرتبطا بوجود الخدمة الفعلية، وعند العزل كان مالكو التيمار يخسرون كل حقوقهم وسيطرتهم على الأرض وعلى الفلاحين والرعايا وعلى الدخل أيضا، إلا أنهم كانوا يحتفظون بلقب السباهي وكانوا مؤهلين للحصول على تيمار آخر أو زعامت بشرط بقائهم ضمن طبقة العسكر وذلك بمشاركتهم في الحملات العسكرية [3].

تواصل تطبيق نظام التيمار في الدولة العثمانية وأصبح أساس الاقتصاد الزراعي حتى أواخر القرن السادس عشر الميلادي، لكن ابتداء من هذه الفترة بدأت تظهر فيه خلايا الفساد حتى أصبح من الصعب إصلاحه، ولم تُجد جهود الإصلاحات نفعا، وقام الصدر الأعظم " رستم باشا" خلال عهد السلطان "سليمان القانوني" خلال الفترة الممتدة من (1553-1554م و 1555-1561م) بتطبيق نظام الالتزام في التيمارات لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية مستهدفا بذلك تأمين أكبر قدر ممكن من الواردات وبشكل سريع، غير أن هذا الإجراء انعكس سلبا على الفلاحين وألحق بهم أضرارا كبيرة بعد أن صاروا في قبضة الملتزمين[4].

وعلى هذا الأساس فقد خصص "عين علي أفندي" **الفصل السادس** من رسالته لبيان بعض القوانين المرعية والمقررة في منح التيمار من عدمه للسباهي، وهذه القوانين عبارة عن مجموعة من القواعد المنظمة للتيمار التي تضبط طبيعة العلاقة بين الدولة والسباهي والرعايا، وتُقرر الأحكام السارية على أصحاب

1 - فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، المرجع السابق ، ص 74.

2 - نفسه ، ص ص 79-80.

3 - نفسه ، ص 80.

4 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 270.

الزعامات وأرباب التيمار لتحدد بذلك جملة من الحقوق والواجبات بين هذه الأطراف الثلاثة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- يتوجب على أصحاب الزعامات وأرباب التيمار الإقامة والتوطن حيث توجد زعاماتهم وتيماراتهم وإلا تعرض صاحب التيمار المقيم في السنجق غير السنجق الذي يوجد به تيماره للعزل لمدة سنتين بسبب مخالفته لقانون الإقامة [1].
- في حالة شغور تيمار في أحد السناجق (الألوية) التي يقيم فيها التيماري المعزول ببدل (بدللو معزول) فإنه يمنح هذا التيمار لهذا السباهي المعزول فهو من حقه المكفول قانونا [2].
- إذا فشل السباهي المعزول بتقديم أي خدمة عسكرية، و لم يتقدم بطلب للحصول على تيمار خلال سبع سنوات فإنه يصبح من الرعايا ويُعد من الكاسبين ويخسر لقب السباهي وكل امتيازات طبقة العسكر، ويُفرض عليه تقديم كل الخدمات، كما يجب عليه أداء الضرائب المقررة عليه لكن يُستثنى من هذا الأمر (الوضع) السباهي المعزول الملازم لباب أمير الأمراء و لم يتسن له الحصول على تيمار و لم يساعده الحظ أثناء مشاركته في الحملات [3].
- لا يحق لابن زعيم أو ابن سباهي الحصول على تيمار ووالده على قيد الحياة وقيد الخدمة فإن ذلك مخالف للقانون، فإن مات والده مُنح تيمارا بحسب ما كان بيد والده [4].
- لا يتساوى ابن شهيد مات والده في ميدان القتال مع ابن سباهي مات والده في فراشه من حيث التيمار، فإن تيمار ابن الزعيم أو السباهي الشهيد أرقى من غيره وسبب هذا التفاوت مرده تشجيع الدولة للجندي ليحارب ببسالة [5] .
- يمكن للسباهي الكبير في السن والعاجز عن المشاركة في الحروب أن يتنازل عن تيماره لابنه شريطة ألا يكون له تيمار من قبل خشية زيادة عدد التيماريين بشكل يؤدي إلى اختلال النظام [6].
- يمنع على الرعية الحصول على التيمار أو الانخراط في سلك العسكر إلا لأولئك الذين أظهروا شجاعة نادرة من الفتيان الغرباء ودخل في خدمة أمير اللواء أو أمير الأمراء ورابط في الحدود [1].

1 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب : خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 656.

2 - نفسه، ص 656.

3 - نفسه، ص ص 656-657.

4 - نفسه ، ص 657.

5 - نفسه ، ص 657.

6 -نفسه ، ص 657.

• يقوم أمير الأمراء وأمراء السناجق المرابطين على الحدود بتقديم عروض أمام الديوان السلطاني بما أظهرته بعض أفراد الرعية من شجاعة وإقدام فيمنح لقاء خدماته من علوفات الحدود تيمارا وفق القانون، ومن ثمّ فإن الطريق الوحيد للرعية الذي يريد الحصول على التيمار هو القتال والبلاء في الحروب في سبيل السلطان، فيتقدم قائد الحملة بتقديم طلب تيمار بدائي إذا كان الوقت وقت القتال والحرب، وفي وقت الحضر يقوم بذلك أمير أمراء الثغور وأمير السنجق بحيث يقدم أحدهما عرضا يشيد فيه ببطولات الرعية وما قدمه من خدمات أثناء القتال فيُعطى مقابل ذلك تيمارا بدائيا [2].

• يجوز منح أتباع أمير الأمراء وأمراء الألوية الذين قضوا نحبهم تيمارا حسب مراتبهم وهذا يتوافق مع القانون، فيُعطى أحد عشر نفرا من أتباع أمير الأمراء وستة أنفار من أتباع أمير اللواء تيمارا شاغرا[3].

أما في **الفصل السابع** من رسالته فيرى " عين علي أفندي" أن الخلل الذي أصاب نظام التيمار يُعزى أساسا إلى أمرين أساسيين هما:

• تقاعس وتراخي السباهيين أصحاب التيمارات عن التوجه إلى ميادين الحروب مع مقاتليهم.
• عدم إجراء تفتيش منتظم للمقاتلين التيماريين [4] .

ربط "عين علي أفندي" تقاعس وتراخي السباهيين أصحاب التيمارات والجنود التابعين لهم عن الالتحاق بالجيش في جبهات القتال بانتساب السباهي إلى أحد الأشخاص من أصحاب السلطة في الدولة ممن يتصرف على "درلك" سلطاني[5] وهو أحد أسباب الاختلال، والأصل أن يكون ارتباط وإخلاص السباهي مع جند سنجقه مقتصرا على حاكم دولته دون غيره [6].

---

1 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب : خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 657.

2 - نفسه ، ص ص 657-658.

3 - نفسه ، ص 258.

4 - نفسه، ص 660.

5 - **درلك سلطاني**: الظاهر أن أصل الكلمة مأخوذ من الإحياء لأنها تطلق على المخصصات المالية أو الرواتب التي تدفع لأصحابها كأنها تحييه مثل العلوفة، المشاهرة، الساليانة أو الرواتب اليومية والشهرية والسنوية أو المخصصات المالية من نوع تيمار و زعامت وخاص، غير أن الكلمة أصبحت علما على أراضي زعامت وتيمار وخاص وهو الذي قصده عين علي في رسالته. ينظر، سهيل صابان: المعجم السابق ، ص 111.

6 - رسالة عين علي أفندي في التيمار، في كتاب : خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 660.

كما أكد "عين علي أفندي" على أن عدم القيام بالتفتيش المنظم على الجنود ناتج عن عدم الاحتفاظ بدفاتر الكشوف المشتملة على أسماء الجنود الذين شاركوا في الحملات، فإن لم تكن دفاتر الكشوف مضبوطة فإنه يتعسر معرفة من يخدم السلطان مقابل التيمار الذي يتصرف به، وإن هذا الأمر هو سبب التراع في الحاضر حول التيمار وإنك لا تجد وقت الخدمة والهمة إلا تيماريا واحدا من كل عشرة تيماريين، وعند جمع المحصول يتنازع عشرة أشخاص على تيمار واحد [1].

طرح " عين علي أفندي" في بداية الفصل السابع من رسالته تساءلا جوهريا وهو: كيف يمكن اصلاح الخلل العارض على الزعامات والتيمار إذا أريد إصلاحها بالتدريج؟ وهو تساؤل يعكس الحالة السيئة التي آل إليها نظام التيمار وما يرتبط به من مؤسسات فاعلة في الدولة، وقد عبّر "عين علي أفندي" عن وجهة نظره في اصلاح الخلل العارض على نظام التيمار إذا أقبلت الدولة على إصلاح الوضع، والتي يمكن أن نُبيِّنها فيما يلي:

- أن يكون اخلاص السباهية وأتباعهم من المقاتلين (الجند) للسلطان وحده من غير أن يكون تابعا لغيره من أرباب الدولة ويتضح ذلك من خلال قوله: « ... فإن اكتمال أمر الجيش يكمن في قيام السباهي الذي تصرف بتيمار الخدمة في وقت الحروب مع جند سنجقه ورحيله معهم حيث يرتحلون والإقامة معهم حيث يقيمون من غير أن يكون من أتباع فلان وعلان وخدمته للسلطان وحده ...»[2].
- يجب على أرباب التيمار والسباهية وأصحاب الزعامات إثبات حضورهم وقت حاجة الدولة إلى خدماتهم، ويتم ذلك بواسطة تدوين أسمائهم في دفتر الكشف(يوقلمة) لأن ذلك يزيد من انضباط الجند والتزامهم بطاعة أمير الآلاي وأمير السناجق[3].
- إبداء الاهتمام بشأن الكشف والانصياع له والتقيد به فلا يقتصر الأمر على مجرد حضور المعني شخصيا وإنما يعتمد الأمر على البراءة التي يظهرها صاحبها للمقارنة بما جاء بالكشف فلا يتم الاعتماد على الكلام وحده، وما امتناع الجند عن أداء واجبهم إلا نتيجة افتقار دفاتر الكشوف إلى الضوابط المعمول بها سلفا [4].

---

1 - رسالة عين علي أفندي في التيمار، في كتاب: خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق، ص 660.

2 - نفسه ، ص 660.

3 - " ... لا بد من اثبات الحضور في الدفتر وقت الخدمة ونسجيل ذلك في دفتر الكشف وهذا الأمر يزيد من دواعي اطاعة الجند لأمير الآلاي ولأمير السنجق ..." ينظر، نفس المصدر، ص 660.

4 - نفسه، ص 660.

• ضرورة ضبط أسماء الأشخاص من أصحاب الزعامة والتيمار الذين شاركوا في الحملات العسكرية وذهبوا إلى ميادين القتال والذين لم يشاركوا في الحملات العسكرية " المأذونين" وتدوين أسمائهم في دفاتر الكشوف حتى يتسنى معرفة عدد المشاركين ويُكشف عن المتقاعسين والمتخاذلين الذين شغرت تيماراتهم فلا يكون بعد ذلك حجة لأي منازع بتيمار قد مُنح لمستحق لم يدوّن اسمه في دفتر الحضور والغياب، فإذا تم الالتزام بهذا الأمر وكانت دفاتر الكشوف مضبوطة بشكل صحيح فإنه لا تقام دعاوى حول شغور تيمار سابق أو غير ذلك لأن دفتر الكشف سيكون هو الفيصل في حل التزاع[1] .

• عندما تضبط أسماء المأذون لهم بعدم مشاركتهم في الحملات العسكرية فإنه يرفق ذلك وضع تأشيرة في دفاتر الإجمال أمام البراءة التي منحت لهم لما في ذلك من تيسير لمعرفة تيمار كل من أُذن له بالبقاء ومعرفة من كان ملزما بالمشاركة في الحملات العسكرية [2].

• إلزامية ضبط دفاتر الكشوف "اليوقلمة" ووضع كل الشروح المتعلقة بوضع التيمار في "روزنامجة التيمار" عند القيام بعملية تحويله من شخص لآخر وايضاح سبب ذلك، وما دامت الروزنامجة[3] وباقي الدفاتر مضبوطة فإنه يمكن دفع الاختلال الطارىء على الزعامات والتيمار وإصلاح أوضاع أصحاب التيمار وإقرار النظام العام [4].

في خاتمة الرسالة يشدد " عين علي أفندي" على أهمية الانضباط في عملية التدوين لأنها تبين آلافا من السيوف في التيمارات لو وُزعت على أصحاب العلوفات لاستوفى عدد جند السباهية ولحصل نفع كبير للخزانة المالية للدولة [5].

يبدو أن الأوضاع التي كانت تمر بها الدولة العثمانية خلال الفترة التي حرر فيها "عين علي أفندي" رسالته لم تكن مواتية لتطبيق ما ورد فيها من توجيهات وارشادات على الرغم من المحاولات الجادة التي بذلتها الدولة من أجل إصلاح نظام التيمار المتردي، وبدلا من ذلك لجأت الدولة إلى تطبيق أساليب أخرى رأت فيها الحل الأنسب لجباية الضرائب مثل الالتزام والمالكانة.

- **الإدارة بأسلوب الالتزام:**

---

1 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب : خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق ، ص 661.

2 - نفسه، ص 661.

3 - **الروزنامجة:** دفاتر تستخدم في تسجيل المعاملات بإيجاز شديد. ينظر، صالح سعداوي صالح: المعجم السابق، مج 2، ص 663.

4 - رسالة عين علي أفندي في التيمار"، في كتاب خليل ساحلي اوغلي: المرجع السابق، ص 662.

5 - نفسه، ص 661.

بدأت الدولة العثمانية ابتداء من القرن السابع عشر الميلادي في إعطاء موارد الدخل التي تأتي بالإيرادات للدولة إلى الأشخاص رويدا رويدا مقابل بدل نقدي معين، وهذا النهج هو الذي اصطلح عليه اسم الالتزام، والأشخاص الذين يأخذون الالتزام على عاتقهم يؤدون بدل الالتزام مقدما للدولة وبعد ذلك يقومون بتحصيله من الأهالي [1].

يُعرّف الالتزام بأنه قيام شخص بتولي جمع موارد أي نوع من أنواع الضرائب العائدة للدولة لقاء بدل[2] سنوي يحدد مسبقا وبهذا المعنى يمكن أن يوصف الالتزام بحسب المفهوم العصري بأنه "خصخصة العملية الضرائبية" والقائم بهذه المهمة يسمى ملتزم [3]، وأُطلق على مصدر الوارد اسم "مقاطعة"[4] والمعروف أنه اتبعت بمرور الزمن طريقتان رئيسيتان لجمع الضرائب هما:

1/ الجباية المباشرة من قبل موظفين تابعين للدولة.

2/ الجباية غير المباشرة من قبل أشخاص يعملون بصفتهم قطاعا خاصا وفق شروط محددة [5].

على الأرجح أن الدولة العثمانية جربت الطريقتين معا، وأطلقوا على الأولى اسم " الأمانة أو نظام أمانت" [6]، والثانية "نظام الالتزام " الذي فضلوه على نظام الأمانة، وحافظ نظام الالتزام على وجوده حتى نهاية الدولة العثمانية [7].

الجدير بالذكر أن التحول الواقع من نظام التيمار إلى نظام الالتزام ليس معناه أن نظام التيمار قد صُفي نهائيا كأسلوب لاستثمار عائدات الأرض الزراعية وإنّما يعني أن هذا النظام لم يعد مسيطرا ، ليسير

---

1 - صالح سعداوي صالح: المعجم السابق ، مج 1 ، ص 155.

2 - **البدل:** لفظ عربي الأصل، اصطلح استخدامه في الدولة العثمانية على الغاء ضريبة معينة عن الرعايا مقابل تقديم خدمة أخرى أو دفع مبلغ من المال مثل الذي يُدفع بدلا عن الخدمة العسكرية، أما بدل تيمار فهو ضريبة فُرضت عام 1737م على الملتزمين بالأراضي عن طريق الاقطاع وكانت تساوي الضريبة المفروضة على المتصرفين لأراضي التيمار، أما "بدل جبلو" فيقصد به البدل الذي كان يدفع مقابل تخلف الأفراد عن الحرب وقد أصبح فيما بعد ضريبة مفروضة لاسيما بعد تفتيت تنظيم الخيالة من أفراد التيمار والزعامت. ينظر، سهل صابان: المعجم السابق ، ص 59.

3 - **الملتزم:** اسم كان يطلق على الشخص الذي يلتزم بتحصيل إيرادات للدولة على قرية أو قصبة شريطة ان يدفع للدولة مسبّقا لخزينة الدولة هذا الايراد. ينظر، صالح سعداوي صالح: المعجم السابق ، مج3، ص 1301.

4 - جمال كمال محمود محمد: نظام الالتزام في ريف الصعيد في العصر العثماني، رسالة ماجيستير، اشراف محمد عفيفي عبد الخالق، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2001،ص 52.

5 - فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، المرجع السابق، ص 110.

6 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 651.

7 - فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربين المرجع السابق ، ص 110.

في طريق الانحلال الفعلي ولاسيما في الإيالات التي طبق فيها نظام الالتزام على نطاق واسع في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، ومن هنا استمر التعايش بين النظامين "التيماري القديم " السائر في طريق الانحلال الفعلي والتفكك الوظيفي، وبين النظام الجديد الصاعد " الالتزام" الذي سيصبح مسيطرا على استثمار الاقطاعات التيمارية في الإيالات التي طبق فيها هذا النظام على نطاق واسع [1]

وللإشارة فإن نظام الالتزام قد شاع استخدامه بعد أن شُرع في تحويل الأراضي الواقعة ضمن نظام التيمار إلى مقاطعات، ومنح قسم منها بطريقة الالتزام إلى ملتزمين لقاء بدل معين، وكان معظم هؤلاء الملتزمين من الولاة والباشوات وأمراء السناجق وكانوا بدورهم يقومون بمنح هذه المقاطعات بطريقة الالتزام أيضا إلى ملتزمين ثانويين ببدل أعلى، ولهذا كانت السناجق التي توجد بها مقاطعات ميرية كثيرة إلى جانب الأراضي التيمارية تعد مرغوبة للولاة لكونها مجدية من الناحية المالية[2] .

على الرغم أن مدة الالتزام كانت قصيرة مقدرة بثلاث سنوات في أغلب الأحيان إلا أن الملتزم عندما يتأكد من استفاء هامش ربحه كاملا غير منقوص كان في إمكانه أن يحصل على المقاطعة بأكثر من "تحويل" – أي لست سنوات أو تسع أو حتى لمدة اثنتي عشرة سنة ومن ناحية أخرى كان بإمكان الدولة قبل انتهاء آجال التحويل أن تقرر فسخ عقد الالتزام إذا وجدت من يدفع أكثر لتلك المقاطعة فتقوم بحساب المدة المنقضية من التحويل وتنزع المقاطعة من الملتزم الأول، كما كان من حق الملتزم الواحد أن يلتزم بأكثر من مقاطعة في آن واحد ويتجنب بذلك الخسارة التي قد يتعرض لها من إحدى المقاطعات بالكسب الذي يحصل عليه من مقاطعة أخرى [3] .

كان استمرار نظام الالتزام في العديد من المقاطعات مرتبطا أولا بالنجاح الذي حققه للدولة من حيث المنفعة، لكنه من جهة أخرى كشف عن وجه آخر من المعاناة التي لحقت بالرعايا نتيجة تعسف بعض الملتزمين في رفع قيمة الضرائب و لم يتقيدوا بما نصت عليه القوانين وراحوا يسعون وراء المكاسب الكبيرة في هذا العمل، فلم يتركوا موبقة إلا واقترفوها ضد الأهالي حتى يحصلوا على الأموال التي دفعوها للالتزام والرشاوي التي قدموها لبعض الموظفين [4].

---

1 - نوفان رجا السوارية: ناحية غزة في النصف الأول من القرن 10هـ/ النصف الأول من القرن 16 م " دراسة في الإدارة والسكان والتيمار"، المرجع السابق ، ص 92.

2 - فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربين المرجع السابق ، ص 110.

3 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 651.

4 - صالح سعداوي صالح: المعجم السابق ، ص 155.

وانطلاقا من هذا كانت تصل إلى الديوان الهمايوني العديد من الشكاوى المرفوعة من الرعايا كلّما شعروا أن الملتزمين يفرضون عليهم من الضرائب ما لا طاقة لهم به في تسديدها، لذلك تقوم الدولة بالتدخل لشجب مثل هذه الأعمال والتصرفات من بعض الملتزمين فتقوم بتكليف الوالي أو أمير السنجق أو القاضي بتقصي الأمر واحقاق الحق، ويرى بعض الباحثين أن نظام الالتزام تم اختياره كأسلوب لجمع الضرائب في الإيالات البعيدة عن مركز الدولة، وبهذا الأسلوب جرى دفع رواتب الإداريين والجنود[1].

لم تكن المقاطعات في الإيالات هي المجال الوحيد الذي طبقت الدولة فيه نظام الالتزام بل نجد أن الإيالة برمتها أو السنجق بكامله منح إلى الأمراء بصيغة الالتزام، وقد شاع استخدام هذا الأسلوب في غالبية الايالات العربية المشرقية مثل: مصر وبلاد الشام وصيدا والاحساء والحبشة، وقد أشارت دفاتر التعيينات إلى الألوية التي طبق فيها هذا النظام مع معايير الالتزام المتفق عليها بين الدولة وأمراء السناجق في هذه الألوية [2].

كان من بين مهام الملتزمين والأمناء والقضاة المحليون إيجاد مصادر جديدة للدخل مثل رسوم الجمارك والمناجم أو أي نشاطات أخرى يمكن أن تُفرض عليها الضريبة، وبعد أن تُثبت التحقيقات المحلية أن هذا المصدر الجديد يفي بالغرض ويُؤمن الحاجة المطلوبة للدولة وعادل بالنسبة لدافعي الضرائب كان يسجل في دفاتر المالية في خزانة المالية المركزية مع مقدار الدخل المقدر كمقاطعة، وقد شكلت هذه الطريقة الصيغة المناسبة والبديلة لإيجاد مصادر دخل جديدة لدخل الخزينة [3].

ومن جهة أخرى سهلت مرونة نظام الالتزام العثماني المهمة على الملتزمين فكان بإمكانهم تقسيم العمل على أساس المحلة وبيع حصص لملتزمين محليين صغار مسؤولين على أنفسهم فقط، وعوض احضار كل الضرائب إلى الخزينة المركزية تم اتباع نظام اللاّمركزية في الجباية والمدفوعات [4].

كانت المصاريف المحلية لكل من الرواتب وأعمال البناء تقدم من قبل الملتزم أو الأمين بناء على أوامر بالدفع ترسل من الخزينة المركزية، واستخدم الملتزمون الأوامر المسلمة لهم من قبل القاضي المحلي

1 - فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، المرجع السابق ، ص 112.

2 - نفسه ، ص 112.

3 - خليل اينالجك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المرجع السابق ، ص 124.

4 - نفسه، ص 125.

لتصفية حساباتهم النهائية مع الدولة، ووفر نظام التحويل هذا على الإدارة المالية تكاليف نقل كميات كبيرة من المسكوكات وأمّن دفعات سريعة في المكان ذاته وعودة سريعة للمسكوكات إلى السوق[1].

وبما أن الملتزم كان يهمه فقط زيادة أرباحه المالية في وقت قصير عوض تأمينها لحقبة زمنية طويلة باستغلال الايالة أو اللواء بالشكل الأمثل، اتجهت السلطات العثمانية إلى إلغائه واستحداث أساليب أخرى لإدارة الايالات والسناجق، ومن ذلك اعتماد نظام "المالكانة" كآلية جديدة لتسيير شؤون الولايات والألوية، وفي 18 فيفري 1856م ألغي نظام الالتزام وسمح فقط باستمرار التزام الأعشار بشرط عدم ادعاء حق التصرف مطلقا في الأراضي [2].

- الإدارة بأسلوب المالكانة:

هو النظام الذي يُمنح فيه الشخص مصدرا ضريبيا معينا -يطلق عليه اسم مقاطعة -على سبيل الالتزام مدى حياته وقد دخل هذا النظام حيز التنفيذ بفرمان صدر عام 1695م نتيجة الحاجة الشديدة التي كانت تعانيها الدولة والخزانة المركزية من النقد، وإيجاد مصادر تمويل جديدة لها. [3].

وقد كان للإخفاقات العسكرية المتوالية للدولة في بعض الحروب التي طال أمدها في القرن السابع عشر الميلادي السبب في دفع الدولة إلى إيجاد مصادر مالية جديدة يمكن بواسطتها مواجهة النفقات المتزايدة، ولما لم يكف خفض قيمة العملة (الآقجة) والمصادرات وفرض ضرائب جديدة أو الزيادة في قيمتها لمواجهة الأزمة المالية الحادة لجأت الدولة إلى بيع مقاطعات الالتزام للأشخاص مدى حياتهم أي استحداث نظام المالكانة الذي جربته الدولة من قبل في شرق الأناضول وبلاد الشام خلال مطلع القرن السابع عشر الميلادي [4].

غير أن اعتماد هذا النظام كسياسة مالية وتعميم تطبيقه لم يتم إلا في عام 1695م بعد حصار فيينا الثاني وأثناء الحرب التي انتهت بتوقيع معاهدة كارلوفيتز 1699م فكانت تباع المقاطعات بالمزاد للشخص الذي يدفع أعلى سعر ويدفع قيمة مالية مسبّقة تحت اسم "معجلة"، وعليه أن يسدد كل سنة مبلغ مالي

1 - خليل اينالجك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 125.

2 - صالح سعداوي صالح: المعجم السابق ، مج1، ص 155.

3 - نفسه ، مج 3 ، ص 1219-1220.

4 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 652.

آخر تحت اسم " مؤجل"، والمقابل من ذلك تخلي الدولة عن الحقوق المالية والإدارية لصاحب المالكانة فلا يتدخل موظفو الدولة في شؤونها [1] .

تذكر الدراسات التاريخية أن نظام المالكانة ظل حكرا على الطبقة العسكرية العثمانية أو طبقة رجال الدولة بمن فيهم نساء القصر، وكان نظاما معقدا نسبيا، فالمالكانيون عموما لم يهتموا بالعملية اليومية للمالكانة بل كان لهم شركاء ماليون وكان الناتج الصافي للمالكانة يُقسم بين الدولة والمالكاني والمتعاقدين الفرعيين والصيارفة، وهكذا تحول المشترون الأساسيون للمالكانة إلى مالكين متغيبين عن المقاطعات الضريبية [2].

كانت الدولة العثمانية تأمل من منح المقاطعات الميرية بطريقة المالكانة تحقيق هدفين هما:

أ/ إحياء المقاطعات الميرية لأن أصحاب المالكانة سيعتبرون هذه المقاطعات ملك لهم طالما لهم حرية التصرف بها مدى الحياة لذلك سيهتمون بها من أجل تحقيق أرباح كبيرة لهم، غير أن هذا الهدف لم يتحقق بسبب إقدام المالكانيون بتحويل المقاطعات الداخلة ضمن هذا النظام إلى ملتزمين آخرين [3].

ب/ حماية الفلاحين والعمال في مناطق المقاطعات، فعند العمل بنظام المالكانة ستتحسن حالتهم المعيشية على أساس أن المقاطعة ستدار بشكل يومي من قبل إدارة ملتزم ثابت يسهر على تحقيق مكاسبه المالية ويرعى مصلحة الفلاحين والعمال المتواجدين ضمن حدود المقاطعة، لكن هذا الهدف لم يتحقق أيضا بسبب عدم استغلال نظام المالكانة بالشكل المرجو [4].

بالإضافة إلى المقاطعات التي تم منحها بطريقة المالكانة نجد أن بعض الإيالات والألوية أسندت بكاملها إلى الولاة وأمراء السناجق بالطريقة نفسها، وهؤلاء بدورهم كانوا يمنحون موارد هذه المقاطعات بشكل مجزأ عن طريق الالتزام أيضا إلى ملتزمين ثانويين، وبعد إخراج حصة الخزينة من الموارد كان الولاة والملتزمون الثانويين يحققون مكاسب مادية كبيرة التي كانت على حساب الأهالي الذين تضرروا كثيرا من المعاملات السلبية لهؤلاء الملتزمين [5].

---

1 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 652.

2 - شوكت باموك: المرجع السابق ، ص 361.

3 - فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي ، المرجع السابق ،ص 120.

4 - نفسه ،ص 120.

5 - نفسه ، ص 120.

طبق نظام المالكانة في نفس الإيالات السابقة التي عرفت تطبيق نظام الالتزام خصوصا في بلاد الشام ، ويظل صاحب مقاطعة المالكانة يتصرف بها إلى غاية وفاته ثم تعود ملكيتها للدولة مرة ثانية التي تعرضها على المزاد من جديد، وكان لابن صاحبها الحق في الاشتراك في المزاد، فإن استطاع أن يدفع أعلى ثمن كان له الأولوية والحق في الحصول عليها، لكن الأمر السلبي في هذا النظام أن المالكانيين كانوا يلجأون إلى بيعها وهم على قيد الحياة ولهذا لم تستفد الدولة ماكانت قد خططت له من هذا النظام، وإنما خسرت مقاطعات بكاملها، ومع ذلك فقد استمر العمل بهذا النظام "المالكانة" حتى عهد التنظيمات[1].

2– مصطفى قوجي بك ورسالته " نصيحة نامة" المعروفة بـــ « تلخيص در أحوال عالم سلطان مراد خان »

تميز الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي بظهور عدد من التحولات الهامة في الدولة العثمانية لاسيما تلك التي لها صلة بالأوضاع الدولية، فقد أدى تدفق الفضة آنذاك من العالم الجديد " أمريكا" إلى اضطراب حالة العملة النقدية في أوروبا ووصل تأثير ذلك إلى الدولة العثمانية، فقد تأثرت ماليتها وانهارت قيمة عملتها الرئيسية من الفضة، وعمدت الدولة لمواجهة ذلك بتخفيض قيمة الآقجة في عام 1584م من خمس درهم إلى ثمن درهم، مما رفع سعر الذهب وزاد في الأزمة المالية فتهافت التجار الأجانب على شراء المواد الخام من الدولة العثمانية بأسعار متدنية، كما كان للحروب التي خاضها العثمانيون مع الصفويين وآل هابسبورغ أثرها السيئ على المؤسسات الرئيسية والحياة الاجتماعية [2].

كانت الدولة العثمانية خلال تلك المرحلة تعاني من ضائقة اقتصادية شديدة بسبب ضياع العديد من مواردها الاقتصادية على أيدي أصحاب الاقطاعات العسكرية الذين قاموا بدفع مال البدل عوضا عن المشاركة في الحروب، وبالتالي إخلالهم بالمبدأ الأساسي الذي قام عليه نظام التيمار، ولم يكن الجيش الإنكشاري بأفضل حال آنذاك، فقد ساء نظامه الداخلي ولم يعد الانضمام إليه مقتصرا على المجندين من البلقان كما كان سابقا فانخرط في صفوفه العديد من المسلمين الأحرار، ومع الوقت أصبح هذا الجيش في ظل تراجع سطوته الخارجية عامل هدم للدولة [3] .

---

1 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، ج1 ، ص 653.

2 - عبد الكريم رافق: الفئات الاجتماعية وملكية الأرض في بلاد الشام في الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي، مجلة دراسات تاريخية ، العدد 36 ، دمشق ، 1990 ، ص 111.

3 - نفسه ، ص 112.

ومن جهة أخرى تفاقم عجز الخزانة المركزية بسبب الفساد الذي عمّ نظام الالتزام وتعددت مقابل ذلك أنواع الضرائب لاسيما الطارئة المعروفة باسم " ضرائب العوارض" التي غدت من الضرائب المعتادة، وزاد تعسف الإداريين خارج العاصمة مع الرعية، والأهم من كل ذلك أن هذه الأسباب شجعت على ظهور حركات العصيان بشكل واسع في الأناضول، فقد أثارت فرق الجلالية اضطرابات خطيرة أثناء حروب الدولة الطويلة على الجهة الغربية والشرقية خاصة مع الصفويين، ومثلت فترة أواخر القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر الميلادي مرحلة الذروة من الفوضى والاضطرابات التي عرفتها الأناضول التي تحولت خلال تلك المرحلة العصيبة إلى ما يشبه الحريق [1] .

كما أن الإيالات العثمانية الأخرى لم تكن في منأى عن تلك الأحداث فظهرت العديد من حركات العصيان، ففي اليمن استغل الأئمة الزيديون هذه الأوضاع وثاروا على الدولة وتمكنوا من طرد القوات العثمانية من اليمن عام 1635م فصارت بذلك أول إيالة عربية تخرج من الحكم العثماني، أما في مصر فقد قامت ثورات عسكرية كبرى بين عامي 1589-1609م بسبب ارتفاع الضرائب واستغل المماليك الناقمين على الحكم العثماني هذه الأوضاع فزادوا في تأجيجها، أما في بلاد الشام فظهرت ثورة فخر الدين المعني الثاني بين عامي 1590-1639م [2] .

إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أثرت بقوة في كافة عناصر النظام الذي يحكم الدولة العثمانية و كذلك فترة التحول التي هيأت لها تلك العوامل إنما كانت تنبئ عن مرحلة سوف تفقد فيها فلسفة الجهاد والغزو تأثيرها وحميتها، ومهما كشفت القوة العسكرية العثمانية عن فعاليتها على امتداد القرن السابع عشر الميلادي فإن العثمانيين سوف يشرعون في الكفاح شيئا فشيئا لحماية وجودهم داخل أوروبا الوسطى وسوف يتأخر العثمانيون كثيرا مع مرور الوقت عن اللحاق بالنظم والمفاهيم العالمية الجديدة المتطورة في الغرب [3] .

كان الحدث الأبرز الذي عاشته الدولة العثمانية مطلع القرن السابع عشر الميلادي هو صراع السلطان "عثمان الثاني" (1618-1622م) مع قوات الإنكشارية والذي انتهى بمقتله، وكانت أول مرة يُقتل

1 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ج1، ص 49 .
2 - عبد الكريم رافق: المرجع السابق ، ص 113.
3 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ج1، ص 50.

فيها سلطان بيد أعوانه والسبب في ذلك يعود إلى عصيان قوات الإنكشارية لأوامر السلطان الذي سعى إلى إحداث تغيير جذري في بنية القوات العسكرية العثمانية الممعنة في الضعف والفساد (1).

ولأجل تنفيذ مشروعه الإصلاحي أمر بتكوين جيوش جديدة في ولايات آسيا وتنظيمها وتدريبها على القتال حتى إذا كملت عدة وعددا استعان بها السلطان على حساب فرقة الإنكشارية إلا أنه فشل في مسعاه فقد اكتشف قادة الإنكشارية مشروعه وقاموا بعزله عن السلطة في 20 ماي 1622م ثم قاموا بإعدامه، وكان لابد من انتظار قرنين من الزمن لتحقيق الإصلاحات المأمولة في المجالين العسكري والإداري (2) .

كانت لدى السلطان " عثمان الثاني" أيضا أفكار إصلاحية أخرى ومنها تقليص صلاحيات شيخ الإسلام وأصدر في ذلك أمرا بتقليل اختصاصات المفتي ونزع ما كان له من السلطة في تعيين وعزل الموظفين وجعل وظيفته قاصرة على الإفتاء حتى يتقي دسائسه التي قد تكون سببا في عزله كما كانت في عهد سلفه وحصر نفوذ العلماء لمصلحة تعزيز قوة السلطان التشريعية(3)، أي أنه كان يسعى لتعزيز السلطة المركزية على حساب القوى التي تشارك السلطان سلطته فأدت تنظيماته إلى استنفار عداء الإنكشارية والعلماء على حد سواء، مما أدى إلى قيام ثورة قادها أغوات الإنكشارية أدت إلى الإطاحة به ومقتله في الحادثة المعروفة باسم الهائلة العثمانية (4) .

تولى السلطان " مراد الرابع " شقيق السلطان المغتال الحكم (1623-1640م) ولم يكن مع إخوته في وضع مُطمئن، فقد استمر الانكشارية بإحداث الشغب والتدخل في شؤون الحكم وتنصيب الوزراء وخلعهم، فعزلوا سبعة وزراء خلال الفترة الممتدة من 1623- 1632م، ولعبت هذه الأحداث التي شهدتها الدولة العثمانية خلال تلك الفترة الحرجة من تاريخها دورا كبيرا في تشكيل فكر و وعي " قوجي بك"

1 - من الأسباب التي جعلت السلطان "عثماني الثاني" يرغب في القضاء على فرقة الإنكشارية هو عصيان هذه الأخيرة لأوامره عندما كانت الدولة العثمانية في حالة حرب مع بولونيا التي تدخلت في شؤون إمارة البغدان التي كانت تابعة للدولة العثمانية فاتخذ السلطان "عثمان الثاني" هذا التدخل سببا في اعلان الحرب على مملكة بولونيا، فهاجمت القوات العثمانية الحصون البولونية عدة دفعات من دون أن يلحقوا بهم أضرارا بليغة باستثناء قتل قائدهم ، فطلبت قوات الإنكشارية الكف عن الحرب وطلب البولونيون بدورهم الصلح الذي تم توقيعه يوم 6 أكتوبر 1620م من دون الأخذ بمشورة السلطان الذي غضب كثيرا من الانكشارية الذين فضلوا الراحة وإلزام السلطان على توقيع مع بولونيا من دون تتمة مقصده. للتوسع ينظر ، محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق احسان حقي، دار النفائس ، ط1 ، بيروت ، 1981، ص ص 177-178.

2 - محمد فريد : المرجع السابق ، ص 277.

3 - نفسه ، ص 277 .

4 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط 1 ، 2013 ، ص 170.

الذي كان شاهدا على تعاقب خمسة سلاطين خلال فترة عشرين سنة فقط بسبب صراعهم المرير مع أغوات الإنكشارية وشيوخ الإسلام المتمسكين بامتيازاتهم في السلطة [1].

انطلاقا من هذا تبرز أهمية رسالة " مصطفى قوجي بك " أحد المستشارين المقربين من السلطان " مراد الرابع" والسلطان " إبراهيم الأول" (1640-1648م) والذي قام بتحرير رسالتين هامتين فيما يعرف في التاريخ العثماني برسائل النصح والإرشاد " نصيحة نامة "، وقد قدم الرسالة الأولى للسلطان "مراد الرابع" في عام 1631م وهي من طابع الرسائل التي يؤلفها رجال الدولة وكبار العلماء ويتم تقديمها للسلطان لتوضيح الأسباب التي أدت إلى ضعف الدولة العثمانية وانتشار الفساد فيها وكيفية تجاوز هذه الأزمة للعودة بالدولة إلى سابق عزها، كما أشار "قوجي بك " في هذه الرسالة إلى منعة الدولة أيام السلطان "سليمان القانوني" والأسباب التي أدت من بعده إلى تراجع سطوة الدولة وانحدارها عن قمة مجدها، وهي مقارنة فريدة بين ما كانت عليه الدولة وما آلت إليه بعد ذلك من ضعف وانتشار للفساد الذي شمل كل مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة [2] .

أ- التعريف بشخصية " مصطفى قوجي بك "

اشتهر بـــ" قوجي بك" أصله من ألبانيا ولد في منطقة كورتجا شرق ألبانيا ونشأ ضمن نظام الدفشرمة، درس في مدرسة الأندرون (مدرسة القصر) باستانبول، وبعد ذلك عُيِّن في مناصب مختلفة لتتم ترقيته شيئا فشيئا حتى التحق بخدمة السلطان "أحمد الأول" ثم "مصطفى الأول" واستمر في خدمة الدولة العثمانية وسلاطينها [3]، ومكنته ثقافته الموسوعية من الارتقاء بسرعة في السلم الوظيفي حتى بلغ أعلى المناصب إذ تم تعيينه مستشارا للسلطان "مراد الرابع" وبقي محتفظا بمنصبه حتى في عهد خلفه وشقيقه السلطان " إبراهيم الأول" وحظي بمكانة مميزة لدى هؤلاء السلاطين لا سيما مراد الرابع الذي لازمه طويلا مستفيدا من مشورته ونصحه، ولذلك لقب بمونتسكيو الدولة العثمانية [4] .

أعد " قوجي بك " مجموعة من التقارير باللغة التركية في شكل رسائل حول ضرورة القيام بإصلاحات عميقة في الدولة العثمانية، وقدم تقريره الأول إلى السلطان مراد الرابع عام 1631م شرح فيه

1 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق، ص 35.

2 - كريم عبد المجيد: مولد امبراطورية " ترجمة كتب التواريخ ثغرة في المنهجية العربية لكتابة التاريخ العثماني" ضمن كتاب التاريخ كما كان ، مقالات تاريخية من اعداد فريق بصمة ، دار كتوبيا للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 34.

3 - حسين مجيب: تاريخ الأدب التركي، مطبعة الفكرة ، القاهرة ، 1951 ، ص 314.

4 - نفسه ،ص 315 .

أسباب انحطاط الدولة العثمانية، أما الرسالة الثانية فقد رفعها للسلطان "إبراهيم الأول" عام 1640م وكانت أكثر تفصيلا من سابقتها وهي عبارة عن طلبات وعروض تحمل خاصية التعليم والإرشاد، وعلى سبيل المثال كيف يخاطب السلطان الوزراء ويراقب أعمال أغوات القصر وكيفية تعيينهم، وآليات رد السلطان على الرسائل ومن هم الأشخاص الواجب أن يهتم بهم ودرجاتهم (1) .

على الرغم من الأسلوب الأدبي الظاهر في الرسالة الأولى الذي كان أكثر تفصيلا من الثانية إلا أن النقاط الرئيسية كانت واحدة، وأشار في تقاريره أن من بين أسباب الاضطرابات والفوضى في الدولة تكمن في فساد نظام التيمار واقترح إقامة نظام أكثرمركزية وتكوين جيش أصغر ولكن أكثر انضباطا، وفي نهاية عهد السلطان " إبراهيم الأول" تقاعد وعاد إلى بلدة مسقط رأسه " كورتجا" وقضى بها بقية حياته إلى أن توفي ودفن في قرية بلاميت سنة 1650م (2) .

يعتبر " قوجي بك" كاتب سياسي واجتماعي ألف العديد من الرسائل وكلها تصف واقع الدولة العثمانية والأزمة التي تمر بها خلال القرن السابع عشر الميلادي، وخص البعض من رسائله للسلاطين العثمانيين وقد عكست كتابته لهذه الرسائل تجربته الإدارية كرجل مثقف تقلد وظائف سامية ورفيعة في الدولة ساعدته على صقل تجربته وخبرته في تسيير شؤون الإدارة ومنها رسالته المشهورة بـــ" تلخيص در أحوال عالم سلطان مراد خان" (3).

قسّم " قوجي بك " رسالته إلى خمسة أقسام، تناول في الأقسام الأربعة الأولى الموضوعات التالية:

- السلاطين العثمانيين وحاشيتهم ووزرائهم وكبار الضباط.
- عدد الزعامات والتيمار قديما وقوتهم وخدماتهم للدولة.
- عدد ونوعية الموظفين قديما ورواتبهم .
- القوانين المنوطة بالعلماء ومن هم وماذا يفعلون.

---

1 - محمد حرب: المثقفون والسلطة " تركيا نموذجا" دار البشير للثقافة والعلوم ، ط1 ، 2017 ، ص 97.

2 - عبد الحي الخيلي : المرجع السابق، ص 83.

3 - نفسه ، ص 84.

تتركز أفكار" قوجي بك" على نقد الممارسات الخاطئة مهما كان مصدرها سواء كانت من السلاطين أو من الوزراء أو من قادة الإنكشارية أو حتى من العلماء، وبصفة عامة يمكن تلخيص أفكاره في تفسيره لأسباب انحطاط الدولة العثمانية [1] في مايلي:

- غياب رقابة السلطان على الوزراء.
- استئثار واستحواذ حاشية السلطان على الغنائم.
- إيثار الوزراء لمصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العليا للدولة.
- انهيار نظام التيمار والزعامت.
- فساد المؤسسة الدينية والتعليمية.

ب- دراسة تحليلية ونقدية لرسالة "قوجي بك".

تندرج رسالة "قوجي بك" ضمن رسائل النصح والإرشاد أو ما يعرف في التاريخ العثماني باسم " نصيحة نامة" لذلك فإن الرسالة التي رفعها إلى السلطان " مراد الرابع" تتضمن قسمين، يتناول في القسم الأول أسباب الفساد الذي دب في مؤسسات الدولة بما في ذلك مؤسسة السلطان، أما في القسم الثاني فتعرض فيه إلى الإجراءات والتدابير الممكن إتباعها للقضاء على مواطن الخلل الذي أصاب أجهزة الدولة، ويمكننا اعتبار أن رسالته كانت السبب في تغيير معاملات وإجراءات السلطان "مراد الرابع" [2].

لقد شملت انتقادات "قوجي بك" الأجهزة الرئيسية في الدولة وهي: أجهزة الجيش، الحكم والإدارة، المالية، العلماء.

1/ إشكالية الجيش:

استشعر رجال الفكر الاصلاحي العثماني خطورة تدخل الجيش في شؤون السلطة وما ينجر عن ذلك من تبعات خطيرة تساهم في استفحال الأزمة وتجذرها، وقد أشار " قوجي بك" في رسالته إلى ذلك، والسؤال المثير للجدل في هذا الشأن هو: لماذا تحول دور الجيش العثماني من صانع لأمجاد العثمانيين وبطولاتهم وأحد مكونات هويتهم إلى مسبب رئيسي في حدوث الأزمات داخل الدولة العثمانية

1 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي "دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر" دار الطليعة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ط1 ، 1981، ص 26.

2 - محمد حرب: المرجع السابق ، ص 97.

وخارجها؟ وبصيغة أخرى لماذا انحرف الجيش العثماني عن الاستراتيجية التي تكوّن عليها وأصبح أحد الأسباب الفاعلة في استمرار الأزمة بالدولة العثمانية؟ [1] .

لقد أدرك رجال الفكر الإصلاحي بالدولة العثمانية هذا الأمر من منطلق التجربة ومشاركتهم الدؤوبة في الحملات العسكرية والوظائف الإدارية التي شغلوها داخل أروقة المؤسسة العسكرية وأرجعوا ذلك إلى تفكك بنية الجيش الإنكشاري والزيادة الكبيرة في أعداده، وما نتج ذلك من عبء مالي إضافي على الخزينة المالية للدولة [2].

في بادىء الأمر أثنى " قوجي بك " في رسالته على أهمية نظام التيمار والزعامت وعلى دور فرقة السباهية في صناعة أمجاد الدولة العثمانية ويستدل على ذلك باخلاصها وتفانيها في خدمة الدولة[3]، ومن جهة أخرى ينوِّه بالانضباط والالتزام الموجود لدى الوزراء ورجال الحرب وبالقوانين الصارمة التي كانت تضبط نظام التيمار والزعامة بحيث لم يكن يسمح لصاحب التيمار أو الزعامة بالسكن في غير سناجقهم، وفي حال شغور زعامة أو تيمار من صاحبها كانت تمنح لصاحب الجدارة ويسجل ذلك في السجلات ويحصل المالك الجديد على براءة من الباب العالي [4].

لقد ركز "قوجي بك" في رسالته على انتقاد دور فرقة السباهية وتسببها في حدوث الأزمة بالدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي من خلال ابراز الدور السلبي لهذه الفرقة، كما أرجع التغيرات والاختلالات التي تعرضت لها الدولة إلى فساد أرباب التيمار والزعامات من العساكر الذين ساهموا في حدوث الفتن والاضطرابات بالدولة [5]، وخصص القسم الثاني من رسالته لبيان السبب الذي

---

1 - عبد الحي الخيلي: المرجع السابق ، ص 163.

2 - نفسه ، ص 163.

3 - يثني قوجي بك على دور السباهية فيقول: " .... لأنها قوى منتقاة ومستعدة لبذل الدماء من أجل انتشار الإيمان وخير الدولة، وفي تلك الأثناء لم تكن الحاجة لقوات أخرى فكانت هذه القوات كافية إذ لم تكن الزيعامة تمنح لغير أولاد السباهي القدماء وكذلك التيمارات ... في ذلك الوقت لم يكن الوزراء ورجال الحرب يزينون أحصنتهم بالفضة بل كان جل ما يطمحون إليه هو الحصول على حصان جيد وقوس جيد وكل أنواع الأسلحة الجيدة ...) ينظر، خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق ، ص 41.

4 - نفسه، ص 41.

5 - قوجي بك: قوجي بك رساله -سي: نظام دولته متعلق كوريجه – لى قوجي بكك رابع سلطان مراد خان غازي-يه، تقديم ايلدكى رساله – در، برنجى طبعى، مطبعة أبو الضيا، قسطنطينية، 1303، ص 35.

أدى إلى فساد أحوال الوزراء العظام والتدخل في المناصب السلطانية وفساد أحوال الأنظمة الاقطاعية التيمار والزعامة والوضعية التي آل إليها [1].

بشكل عام فقد نبّه " قوجي بك" إلى التفكك الذي اعترى نظام المؤسسة العسكرية في الدولة العثمانية نتيجة الفساد الذي أصاب نظام التيمار من خلال تجنيد من لا تجربة ولا خبرة لهم ضمن صفوف السباهية، كما تطرق إلى الزيادة الكبيرة في أعداد الإنكشارية والأثر السلبي الناجم عن ذلك التجنيد وانعكاس كل ذلك على خزينة الدولة العاجزة عن تسديد رواتب الجيش وهو ما شكل عبئا ماليا إضافيا، وأعطى معطيات إحصائية هامة حول ذلك لا سيما ما يتعلق بنظام التيمار والزعامت [2].

لقد تسبب فرسان السباهية خلال فترة السلطانين " مراد الثالث" (1574-1595م) و" محمد الثالث" (1595-1603م) في إلحاق الأذى والظلم بالعديد من الشخصيات النزيهة في الدولة، واستنبطنا ذلك من خلال قول قوجي بك: " ... وتحت حكم السلطان مراد والسلطان محمد فإن السباهية الذين انتفضوا بالتعاون مع بعض الوزراء كانوا سببا في العديد من المظالم تجاه أفاضل الرجال حتى بدا شبه مستحيل التخلص من هذه الفوضى ..." [3] .

ومن أجل اصلاح حال الجيش اقترح " قوجي بك " وضع الرجل المناسب في الموضع المناسب له ومنح التيمار لمستحقيه بعد ضبطه وتنظيمه ثم تقليص عدد المجندين في صفوف الجيش وهو ما سيؤدي إلى تحسين وضعية الخزانة المالية للدولة [4] .

2/ إشكالية الجباية والخزينة المالية: ارتبط الإصلاح المالي في الدولة العثمانية ارتباطا وثيقا بالإصلاح العسكري باعتبارهما السببين الرئيسيين في حدوث الأزمات السياسية، وقد عبر "قوجي بك" عن استيائه

---

1 - عنون قوجي بك القسم الثاني من رسالته بـ: "وزراء عظامك تغير احوالنه باعث ومناصب بادشاهي يه مداخله وتيمار وزعامت احوالنه تغير ابتدا نه جهتدن اولديغى بيان أولنور " ينظر، قوجي بك: نفس المصدر ن ص 30، كما أفرد قوجي بك أحد فصول الرسالة للحديث عن الوضعية التي أصبح عليها نظام التيمار في الدولة العثمانية، وعنونه بـ:" زعامت وتيمارك ابتداء تغيرى نه جهتدن اولديغى بيان اولنور " ينظر، نفس المصدر، ص 46.

2 - يذكر قوجي بعض الاحصائيات الدالة عن قيمة النفقات التي كانت زمن مراد الثالث فيقول: كان السلطان مراد الثالث (1574- 1595م) يدفع الرواتب للقوات التالية من متفرقة وقناصة وكتاب وأمناء وأبناء السباهي و البوستنجي والانكشاريين والخدمة والمدفعيين والمؤذنين ..." للتوسع أكثر ينظر ، نفس المصدر ، ص ص 18 -64.

3 - خالد زيادة : المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ، ص 44 .

4 - قوجي بك: قوجي بك رسالهـ –سي ، ص 28 .

من التراجع الذي أصاب نظام التيمار وفرقة السباهية [1]، وزيادة أعدادهم من أجل الحصول على الرواتب فقط وفي هذا الشأن ذكر بأن عدد المستفيدين في زمن السلطان مراد الأول قد بلغ 36153 ليشهد ارتفاعا كبيرا في عهد السلطان "مراد الرابع" إذ وصل إلى 92206 مستفيد [2]، وكان هذا الأمر يؤثر سلبا على الوضع المالي للدولة ويؤدي إلى حدوث أعباء مالية إضافية على خزينة الدولة رغم الزيادة الكبيرة في قيمة الضرائب، واستدل على ذلك بالجزية التي ارتفعت من 50 آقجة للأسبرة الواحدة إلى 240 آقجة للفرد [3] ويُحمِّل المسؤولية في ذلك للسلطان " ... ففي يوم الحساب لن نسأل القيِّمون على الضرائب ولا الوزراء بل السلاطين "[4].

لقد أكد " قوجي بك" في رسالته أن "قوة السلطنة من قوة العسكر وبقاء العسكر ببقاء الخزينة "المال" والمال لا يُحصّل إلا من الرعايا والرعايا لا تساس إلا بالعدل" [5] وهو في ذلك يتفق في الرؤية والطرح مع " لطفي باشا وحسن كافي الأقحصاري"، وقد أشاد "قوجي بك" بالأشخاص المكلفين بالسجلات السلطانية والمؤتمنون على شؤون الخزينة وذكر بأنهم على مستوى عال من الذكاء والاستقامة وحسن الفهم [6].

ومن جهة أخرى ذكر "قوجي بك" بأن ضعف العثمانيين ليس ظرفيا بل إن الأمر يعود إلى عهد السلطان سليمان القانوني [7]، وأرجع الخلل الذي أصاب خزينة الدولة إلى تفكك بنية الجيش العثماني وانهيار نظام التيمار وانعكاس ذلك سلبا على الوضع المالي للدولة ككل، وهو بذلك يؤكد على استمرار

---

1 - قوجي بك: قوجي بك رساله –سي ، ص 26.

2 - يعلق قوجي عن الزيادة التي طالت المستفيدين من نظام التيمار بسؤال فيقول: " بودكلو قوله مواجبجي يتشور؟ وبودكلو مواجبه خزينة مي وفاء ايدر؟ " بمعنى هل يصل دافع المرتبات إلى قول مثل هذا؟ وهل تفي الخزينة بدفع مرتبا مثل هذا؟. ينظر ، قوجي بك: قوجي بك رساله –سي ، ص ص53-54 . وينظر أيضا عبد الرحيم بنحادة : المثقفون والأزمة في العالم العثماني ، في كتاب العثمانيون والعالم المتوسطي " مقاربات جديدة (ندوة)" تنسيق عبد الرحمان الموذن وعبد الرحيم بنحادة، منشورات كلية الآداب بالرباط ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط1 ، 2003 ، ص 189

3 - قوجي بك: قوجي بك رساله –سي ، ص ص53-54 .

4 - عبد الرحيم بنحادة : المثقفون والأزمة في العالم العثماني ، المرجع السابق ،ص 186.

5 - قوجي بك: قوجي بك رساله –سي ، ص 71.

6 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ، ص 38.

7 - قوجي بك: قوجي بك رساله –سي ، ص 18.

جدلية الأزمة المالية والسياسية والعسكرية في الدولة العثمانية [1] ويمكن حصر تصور قوجي بك للأزمة المالية في النقاط التالية[2]:

- فساد نظام الزعامت والتيمار وانعكاسه على خزينة الدولة.
- الزيادة الكبيرة في أعداد الجيش وارتباطها بكثرة النفقات المالية .
- امتناع الرعية عن دفع الضرائب نتيجة ارتفاعها مما انعكس سلبا علة خزينة الدولة.
- توتر العلاقة بين المركز والولايات بسبب الإجحاف في الجباية مما ساهم في عجز الخزينة.
- انعدام الأمانة وغياب الثقة في التسيير وانعكاس ذلك بشكل مباشر على الخزينة.

ومن أجل إصلاح الوضع وتدارك الأمر يقترح " قوجي بك" التدابير [3] التالية:

- إصلاح بنية الجيش العثماني بالاعتماد على تجنيد أبناء الدفشرمة وفق النظم والقوانين القديمة.
- إسناد الزعامات والتيمار للأشخاص المستحقين لها فعلا المتمتعين بالتجربة والكفاءة والاستقامة.
- اعتماد مبدأ الكفاءة والمقدرة في تدبير الشؤون المالية.
- التقليص من عدد الجنود وإصلاح نظام التيمار.
- إقرار الإعفاء الضريبي والتخفيض في قيمة ضريبة الجزية.
- الاستعانة بأهل الخبرة والتخصص والأمناء من كتاب المالية.

3/ الجانب الإداري :

تنبه رجال الفكر الإصلاحي بالدولة العثمانية إلى الفساد الإداري الذي حلّ بمختلف مؤسسات الدولة والخلل الذي أصاب النظم الإدارية سواء في المركز أو في باقي الأقاليم والإيالات التابعة لها، وقد بيّن "قوجي بك" الذي عاصر تلك الحقبة الحرجة من عمر الدولة العثمانية التحول الذي شهدته هذه المؤسسة منذ السلطان " أحمد الأول" إلى غاية السلطان " مراد الرابع "[4] .

يعتبر " قوجي بك " أن الأزمة التي عاشتها الدولة العثمانية استفحلت أولا بمراكز القرار في الدولة وأشار إلى غياب السلاطين عن مجالس الديوان وعدم اهتمامهم بشؤون الدولة [5] وانعزالهم عن ممارسة

---

1 - عبد الحي الخيلي : المرجع السابق ، ص 166.

2 - نفسه ، ص 167 .

3 - نفسه، ص 229.

4 - عبد الحي الخيلي : المرجع السابق ، ص 183.

5 - يقارن قوجي بك بين الفترة التي تعيشها الدولة خلال عهد السلطان "مراد الرابع" والسلطان "سليمان القانوني" فيقول: ".... من قبل وحتى عهد السلطان سليمان القانوني كان السلاطين يحضرون بأنفسهم إلى الديوان السلطاني ويهتمون شخصيا بأمور

السياسة وتفضيلهم للحريم على ذلك، والواقع أن مسألة غياب السلاطين عن رئاسة الديوان لم تكن وليدة أزمة القرن السابع عشر الميلادي بل تضرب بجذورها منذ عهد السلطان " محمد الفاتح " الذي تخلى عن رئاسة الديوان [1].

الأساس الثاني الذي يعتبره " قوجي بك " مسؤولا عن تدهور النظام الإداري يكمن في شخص الصدر الأعظم الذي يمثل حجر الزاوية في النظام السياسي العثماني، والذي آثر تفضيل مصالحه الشخصية على مصالح الدولة، كما لم يعد قادرا على أداء دوره في تدبير ما فوّض إليه السلطان [2] وذلك حينما عمد السلطان " سليمان القانوني " إلى تعيين صهره " إبراهيم باشا" في منصب الصدارة العظمى دون أن يراعي في ذلك معيار الكفاءة، وتفاقم الأمر سوءا عندما أصبح المقربين من السلطان يتدخلون في شؤون الوزراء ويتحكمون في مصائرهم [3] .

بعد تقاعس السلاطين عن أداء مهامهم وضعف الصدور العظام وتفضيلهم لمصالحهم على حساب المصلحة العليا للدولة تُرك الباب مفتوحا على مصراعيه لسلطة السراي (القصر) بكل مكوناته " النساء والخصيان والمتملقين ومتعددي الملل ومن لا ملة له"، ويختم انتقاداته بقوله أن هذه الدولة غدت " سلطنة النساء" أو " كادنلر سلطنتي" ويُعطي مثالا لذلك بالدور الذي قامت به السلطانة " مهرماه" في تعيين الصدر الأعظم " رستم باشا" زمن السلطان سليمان القانوني [4] .

= الدولة ويعتنون بشؤون البلاد والعباد وعائدات الخزينة، وحين كان السلطان لا يستطيع الحضور شخصيا بسبب انشغاله بالغزوات كان يأخذ علما بما يجري في الديوان خلال سيره في المعارك، ولم يكن يضع بينه وبين الناس حجابا مما يسهل له معرفة الكثير من الأمور، ولاهتمامه بشؤون دولته ازدهرت السلطنة ..." ينظر، خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق، ص ص 21-22 .

1 - قوجي بك: قوجي بك رساله –سي ، ص ص 30-31.

2 - خصص قوجي بك فصلا مستقلا للحديث عن أسباب الفساد الذي لحق بأحوال الوزراء العظام حيث يؤكد على استقلال الوزراء عن السلطان وتفردهم باتخاذ القرارات والتدابير في الدولة ينظر، قوجي بك: قوجي بك رساله –سي ، ص 30.

3 - يلخص قوجي بك في نهاية رسالته أسباب انحطاط مؤسسات الدولة بقوله: " حتى سنة 982هـ / 1571م كان الوزراء العظام مطلقي الأوامر في سلطاتهم ولم يكن هناك شخص داخل السراي أو خارجها يتدخل في شؤون الدولة سواهم، ولم يكونوا يعيرون اهتمامهم لغير شخص السلطان لكن منذ ذلك الوقت فإن محظيي السلطان وجدوا الطريق مفتوحا للتدخل في شؤون الدولة ومطالبة الوزراء العظام بأمور غير عادلة ، والذي كان يرفض التواطؤ معهم يُسمعون السلطان عنه ألف وشية وكانوا عادة سببا في بؤس الوزراء ، وبعض الوزراء حُكم عليهم بالموت دون أن يكونوا مذنبين والآخرون تم عزلهم أو نفيهم وصودرت أملاكهم ..." ينظر، خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي ، المرجع السابق ، ص 25.

4 - قوجي بك: قوجي بك رساله –سي ، ص 97.

بيّن "قوجي بك" أن السراي السلطاني أصبح مصدرا لانتقال العدوى إلى جميع أجهزة الدولة، حيث أضحت المحاباة أساس التعيين في المناصب الرفيعة بالدولة مثل القضاء والدفتردارية والمؤسسات العلمية، وأصبحت هذه الوظائف المدنية أو القضائية تُمنح لمن يدفع أكثر ولأن الحاصلين عليها لم يكن بإمكانهم ضمان البقاء في مناصبهم مُددا طويلة فقد ابتدعوا تقاليد تعسفية لاسترجاع الأموال التي دفعوها، واعتبر "قوجي بك" أن شيوع الرشوة في الدولة العثمانية والتي انتقلت عدواها من البلاط إلى سائر مكونات المجتمع العثماني هو المرض الذي لازم الجهاز البيروقراطي العثماني منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي وطيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين [1] .

وعموما يمكن حصر أسباب الفساد الإداري الذي أصاب مؤسسة السلطان والصدارة العظمى في النقاط الآتية:

3–أ– مؤسسة السلطان:

- تخلي السلاطين عن مراقبة الوزراء.
- فساد مؤسسة البلاط بسبب ضعف سلطة السلطان.
- عجز السلطان عن تسيير شؤون الحكم .
- استئثار الحريم والوزراء بالسلطة نتيجة ضعف السلاطين.
- غياب السلاطين عن جلسات الديوان واهمالهم لواجباتهم [2].

3–ب– مؤسسة الصدارة العظمى: حصر "قوجي بك" الخلل الذي عرفته مؤسسة الصدارة العظمى في الأسباب التالية [3]:

- انعدام الرقابة من طرف السلاطين.
- تفضيل الصدور العظام والوزراء بشكل عام لمصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الدولة.
- تدخل الحريم في الصلاحيات المخولة للوزراء.

في النهاية يخلص " قوجي بك " إلى قناعة هامة مفادها أنه وقع تفريط كبير في تدبير شؤون السلطنة التي تعتبر أمانة في أعناقهم [4]، ورغم هذه النظرة القاتمة التي يسوغها " قوجي بك" عن أوضاع

---

1 - - قوجي بك: قوجي بك رساله –سي ، ص 11-17.

2 - عبدالحي الخيلي ، المرجع السابق ، ص 183.

3 - نفسه ، ص 188.

4 - قوجي بك: قوجي بك رساله –سي ، ص ص 8 – 30.

الدولة العثمانية إلا أنه يختم رسالته في هذا الباب بنبرة تفاؤلية ودعا إلى إصلاح هاتين المؤسستين باعتبارهما من أعلى مؤسسات الدولة وأرقاها، مُركزا على أن السلطان إذا عقد العزم على القيام بالإصلاحات اللازمة فإن بإمكانه أن يضع حدا لهذا الفساد ويعيد النظام القديم إلى سابق عهده[1] واقترح من أجل تحقيق الإصلاح مايلي [2] :

- القضاء على المحاباة في التعيين بالمناصب الرفيعة بالدولة مثل الحسبة.
- محاربة الرشوة التي انتشرت في مفاصل أجهزة الدولة.
- منع تدخل الحريم في شؤون السلطة.
- الاهتمام بنظام التيمار والزعامت على مستوى التدبير والتسيير.
- استرجاع مركزية الدولة وقوتها الإدارية والقانونية.

4/ مؤسسة العلماء:

إلى جانب انتقاده للأوضاع العسكرية والمالية والإدارية في الدولة العثمانية أفرد "قوجي بك " للمؤسسة الدينية حيزا هاما من اهتماماته، فقد ذكّر بدور العلماء والفقهاء في منعة الدولة من خلال [3]:

- اعتبارهم مصدرا للعلم والمعرفة.
- إظهار الحقيقة للسلاطين وعدم اخفائها عنهم.
- اسداء النصيحة والمشور للسلاطين دون توقف.
- الاجتهاد لخير الدين والدولة.
- ابتعاد العلماء والفقهاء عن حياة الترف والبذخ.
- الحرص على التأليف والكتابة عند التقاعد [4] .

---

1 - عبد الرحيم بنحادة : المثقفون والأزمة في العالم العثماني ، المرجع السابق ، ص 188 .

2 - عبد الحي الخيلي: المرجع السابق ، ص 238.

3 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق، ص 24.

4 - يصف " قوجي بك " نظام المؤسسة الدينة عندما كانت الدولة العثمانية في عز قوتها، فيقول: " ... كان الشخص الذي يحتل منصب المفتي أولا ومنصب قاضي عسكر الروم أيلي أو الأناضول يتم اختياره من بين الأشخاص الأكثر علما والأشد إيمانا بالله ... ويضيف قائلا: وقديما كان المفتون عدا كونهم مصدر العلم لا يخفون الحقيقة أبدا عن السلاطين، ويقدمون لهم النصائح دون توقف ويجتهدون لخير الدين والدولة ... ثم يستطرد قائلا: ولم لِيُرى الترف في رجال الشريعة مثل ما هو حاصل حاليا، وبعد أن يُزل أحدهم من منصبه كان يعكف على العلوم ليؤلف عدة كتب .... وأيام كان نظام التعليم نظاما صارما ينتقل فيه طالب العلم من أستاذ يجيزه في علم إلى أستاذ آخر يجيزه في علم آخر حتى يحوز على درجة معينة..." ينظر، خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ، ص 24.

يتحسر "قوجي بك" على تغير هذا النظام الذي اعتراه الخلل وعبثت به أيدي الفساد واضطر قضاة العسكر إلى إخفاء الحقيقة عن السلاطين حفاظا على مناصبهم وكسبا لصداقة الوزراء، وفي ذلك تفضيل لمصلحتهم على حساب المصلحة العليا للدولة والأدهى من ذلك كله أن منصب الإفتاء أسند لأشخاص لا يملكون الكفاءة والمقدرة العلمية خلافا للقوانين والأعراف التي كانت سائدة سابقا [1].

يعتبر " قوجي بك" أن الرشوة هي أصل الداء ومنبع الفساد في كل المجالات، ويُعبر عن امتعاضه من انتقال العدوى إلى المؤسسات الدينية فيقول: " ... ومهما يكن فإن الرشوة هي منبع للفساد وبذرة الضلال في كل مجال ولكنها في مناصب العلماء هي شؤم كبير وغير مباركة لأن بيع مناصب الشرع الشريف " القضاء والافتاء" بواسطة المال هو بيع للدين ذاته والعياذ بالله ..."[2]، كما يُلفت " قوجي بك" الانتباه إلى أن ظاهرة بيع المناصب انتقلت عدواها إلى الملازمين الذين ليسوا إلا كتابا بسطاء وإلى غيرهم من الأشخاص العاديين الذين صاروا بالمال قضاة ومدرسين [3] .

رغم هذه الصورة السوداوية التي ذكرها "قوجي بك" عن واقع المؤسسة الدينية إلا أنه في نهاية هذا الفصل يُذكِّر بالقدرة على الإصلاح فيقول:" وإذا كنا لا نزال اليوم نقدر على تمييز الجاهل من العالم فإننا لا نزال نأمل بالإصلاح لأن بيع مناصب العلماء لا يجوز أن تُعطى بالاحتيال والشفاعة إلى الجهلة..."[4] ، ومع ذلك فإن دعوة "قوجي بك" للإصلاح كانت تتوجه بشكل أساسي إلى الشأن العسكري والمالي والإداري في الدولة.

من خلال ما سبق تبدوا آراء "قوجي بك" محافظة فهو يريد أن يعيد تطبيق القوانين القديمة وأن تعود قوات الإنكشارية إلى نظام العبيد " الدفشرمة" الصارم كما كان معمولا به من قبل، ولكن خلف هذه الترعة المحافظة يكمن تعلقه بالقوانين على حساب الشريعة، ويعتقد أن قوة الدولة تقوم على

---

1 - يصف قوجي بك حال المؤسسة الدينية في أيامه فيقول: " ولكن هذا النظام قُلب منذ عام 1003هـ/ 1594م وعزل علاء الدين أفندي من الإفتاء دون سبب، ونفس الأمر حصل لقضاة العسكر فاضطروا إلى مواراة الحقيقة عن السلطان ليحفظوا مناصبهم وليكسبوا صداقة الوزراء، ومؤخرا إن منصب المفتي قد أُعطي لأناس ليس لهم الكفاءة بالتضاد مع القوانين والأعراف التي كانت متبعة سابقا، وكذلك الأمر بالنسبة لقضاة العسكر ..." ينظر : خالد زيادة: نفس المرجع ، ص 24.

2 - قوجي بك: قوجي بك رساله –سي ، ص 117

3 - يوضح قوجي بك ظاهرة استفحال بيع المناصب في المؤسسة الدينية فيقول: " ... وبيع المناصب انتقلت عدواه إلى الملازمين الذين ليسوا إلا كتابا بسطاء وإلى غيرهم من الأشخاص الذين يصيرون بواسطة المال مدرسين وقضاة وقد سهلت هذه التجاوزات انتشار الجهل الذي يسيطر حاليا فلا نقدر أن نميّز الحسن من السيئ ، ومن هنا يأتي التعسف والاختلاس ..." ينظر، خالد زيادة : المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ، ص 43.

4 - نفسه، ص 43.

قوانينها، ولذلك يمكننا أن نستوعب انتقاده للمؤسسة العسكرية التي حادت عن الالتزام بالقوانين السابقة التي درجت عليها الدولة، ونستوعب أيضا انتقاداته للعلماء الذين يناهضون القوانين باسم الشريعة وإن هدف "قوجي بك" هو فرض مركزية الدولة وعلى رأسها سلطة السلطان من خلال دعوته إلى التزام الأجهزة العسكرية والإدارية والعلمية للأنظمة التي تجعلها في خدمة المبدأ الذي يدعوا إليه[1].

ومنذ فترة "قوجي بك" فإن انتقاد قوات الإنكشارية العسكرية من جهة وجهاز العلماء الديني من جهة ثانية سيصبح من المسائل الشائعة التي سيكررها كتاب الرسائل في كتاباتهم خلال القرن السابع عشر الميلادي.

1 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان، المرجع السابق، ص 171-172.

الفصل الرابع: نماذج من رواد الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن 18م

أولا– الفكر الإصلاحي العثماني عند فئة القلمية:

1- سفارة نامة "محمد جلبي" إلى فرنسا 1721م.

2- ابراهيم متفرقة ورسالته " وسيلة الطباعة " وأيضا رسالة " أصول الحكم في نظام الأمم".

3- محمود رئيف أفندي ورسالته " جدول التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية 1798م"

ثانيا– الفكر الإصلاحي العثماني عند فئة العلمية:

1- المهندس سيد مصطفى ورسالته " نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية"

أولا– الفكر الإصلاحي العثماني عند فئة القلمية:

1– سفارة نامة[1] "محمد جلبي" إلى فرنسا 1721م.

تعود فترة الاتصالات الجدية بين العثمانيين ودول أوروبا إلى بدايات القرن 17م ومنذ ذلك الحين بدأت الاتصالات العثمانية مع العالم الأوروبي المتنامي تتخذ وتيرة متصاعدة وثابتة، وخلال منتصف القرن 17م تم الانتباه إلى بداية تراجع القوة العثمانية وبروز القوة الأوروبية، والواقع فإن الهزيمة العسكرية العثمانية عام 1699م وتوقيع معاهدة كارلوفيتز أوجدت لدى الطبقة الحاكمة ميلا إلى الاستفادة من التقدم الأوروبي، وترسخت القناعة لدى السلاطين العثمانيين المتعاقبين على الحكم خلال القرن 18م على ضرورة القيام بإصلاحات جذرية وعميقة من خلال الاستعانة بالتجربة الأوروبية في مجال التنظيم العسكري والعلمي [2].

ويمكن القول أنه خلال القرن 18م تأكدت الرغبة لدى الدولة العثمانية في مباشرة الإصلاح الذي تمت الإشارة إلى أهميته منذ زمن السلطان "سليمان القانوني" من خلال عدد من الرسائل التي قدمها مسؤولون في الدولة العثمانية وكلها أشارت بفكر عثماني أصيل إلى أن أسباب التراجع تكمن في تخلي الدولة عن التمسك بالنظم والقوانين التي قامت عليها، ولم تشر أي من هذه الرسائل إلى أسباب تخرج عن حدود الدولة العثمانية تتعلق بما يجري في الغرب من نهضة في العلوم وتغير في النظم الاقتصادية وتطوير للنظم العسكرية [3].

ومن أجل الاستفادة من التجارب الغربية لبناء جيش حديث قامت الدولة العثمانية بالدخول في سياسة التحالفات الأوروبية لكي تتمكن من التخفيف من حجم الأعباء المترتبة على هزائمها العسكرية

---

1 - **سفارة نامة:** هي نوع من الكتابات يجمع بين الوصف الجغرافي والإثنواغرافي والتقرير الدبلوماسي السري وتتجلى وظيفتها بالأساس في تزويد العاملين في حقل السلطة والنخبة السياسية بمعلومات حول المجالات الموصوفة، وبشكل عام يعتبر المضمون السياسي لهذا النوع من الكتابات فقير جدان فالنص لا يخوض في دواعي السفارة ومضامينها مثلما هو الحال بالنسبة للمراسلات الدبلوماسية وإنما يهتم أكثر بمظاهر الحضارة المادية الأوروبية من أجل دعم سلطة الدولة العثمانية وتجديد هياكلها. ينظر، جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721" سفارتنامة محمد أفندي، دراسة وتحقيق عبد الرحيم بنحادة، تق خالد زيادة، منشورات دار أبي رقراق، ط1 ، الرباط ، 2017 ، ص ص 25-28.

2 - خالد زيادة ، اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ، ص 8

3 - ماجدة مخلوف: بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب "إصلاحات السلطان سليم الثالث 1789-1808م" ، حوليات آداب عين شمس ، جامعة عين شمس، مج 31 ، 2003، ص 251.

المتكررة، وتبنى السلطان العثماني في علاقاته الخارجية مع أوروبا سياسة السلم والمهادنة الهادفة إلى الحفاظ على السلام القائم [1].

باعتلاء السلطان أحمد الثالث (1703-1730م) سدة الحكم العثماني قام بتعيين " إبراهيم باشا" في منصب الصدارة العظمى عام 1718م الذي يُعد أول مسؤول عثماني يعترف بأهمية التعرف على أوروبا، فأقام اتصالات منتظمة بالسفراء الأوروبيين المقيمين بالأستانة، وتولدت لدى الطبقة الحاكمة في استانبول قناعة راسخة بضرورة اكتساب معرفة بالعلوم العسكرية الأوروبية فأرسل "إبراهيم باشا" العديد من السفراء إلى بعض العواصم الأوروبية مثل: فيينا 1719م باريس 1720م، موسكو1722م، بولونيا 1730م وكتب هؤلاء السفراء الموفدين تقاريرا حول المهمات التي قاموا بها وكان من أبرزها التقرير الذي أعده وقدمه محمد جلبي عند زيارته لباريس[2]، وبذلك يكون قد فتح أفقا جديدا في العلاقات العثمانية الأوروبية فلم يعد بالإمكان تجاهل التطورات التي كانت تحدث في أوروبا[3]، وقد ورد في "تاريخ جودت" ميل الدولة العثمانية خلال حقبة السلطان "أحمد الثالث" إلى السير على طريق المدنية ورغبتها في ترتيب عسكر منظم في إشارة منه إلى عزم الدولة في الانفتاح على أوروبا[4].

يمكن القول إن صدارة "إبراهيم باشا" تؤرخ لتحول كبير في تاريخ العلاقات الأوروبية العثمانية إذ أصبحت مهام السفراء خلال القرن الثامن عشر تتجاوز الشكليات وأصبح له دور في التفاوض وأضحى من واجبه تقديم تقرير مكتوب عقب عودته للسلطات العليا في الدولة، وأصبحت مهمة السفراء تسند

---

1 - كان السلطان أحمد الثالث مسالما واختار عقد اتفاقيات سلام على اثر الهزائم العسكرية التي منيت بها الجيوش العثمانية أمام الجيوش الروسية النمساوية، وبسبب المصاريف الباهظة التي يتطلبها تجهيز الجيوش في الوقت الذي كانت فيه خزينة الدولة في حالة عجز مالي شديد، وقد مكنت فترة السلم هذه الباب العالي من الاهتمام بالعلوم والثقافة الغربية فشجع السلطان العلوم والآداب وأغدق العطايا على العلماء ورجال الفكر ..." للمزيد ينظر، وحيد قدورة: المرجع السابق ، ص 180.

2 - محمد جلبي: جنة النساء والكافرين "سفارة نامة فرنسا" ، تر وتق خالد زيادة ، رؤية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1، 2014، ص 13.

4- Rana abdel Azize shehab, Ottoman reform movement before the era of the organizations, Journal of Historical and cultural studies , university of tikrit college of education for girls, 2019, p 298.

4 - يذكر جودت باشا عن توجه الدولة إلى الانفتاح على أوروبا ومدنيتها فيقول: " وقد ظهر في ذلك العصر ميل الدولة إلى السير في طريق المدنية ورغبتها في ترتيب عسكر منظم غير أنها تركت الرؤوس وتمسكت بالأذناب بل شرعت في زخرفة البنيان من غير أن تنظر إلى أساسه وذلك أنها بدلا من أن تبدل الهمة في رواج أسواق الصناعة والفنون المنتشرة في أوروبا انخدعت للسفهاء واسترسلت في طرق الإسراف تاركة أنوار المدنية الحقة ...) ينظر، تاريخ جودت، المصدر السابق، ص 75.

إلى الأشخاص المنحدرين من الجهاز البيروقراطي الذي يرأسه رئيس الكتاب والذي تحول مع مرور الزمن إلى مسؤول عن تنسيق العمل الدبلوماسي العثماني [1].

في مطلع القرن 18م أدركت السلطة الحاكمة في إستانبول أهمية الديبلوماسية في مسألة توازن القوى في أوروبا [2]، لذلك أرسلت الدولة العثمانية أول سفير لها إلى فرنسا سنة 1720م ويدعى "محمد جلبي" في مهمة دبلوماسية بغية التعرف على ما يجري في الغرب واستكشاف خباياه ، وهو ما يشير في حد ذاته على تغير فكر رجال الدولة الذي بدأ في البحث عن حلول لتعثر مؤسستها العسكرية في إطار المعارف والنظم الأوروبية وليس في إطار النظم العثمانية واتجه للمرة الأولى إلى البحث عن سبيل الإصلاح خارج حدود الدولة وبما يعبر عن التغيير في نظرة الدولة العثمانية إلى أوروبا [3].

قبل وصول "محمد جلبي أفندي" إلى فرنسا كانت الدولة العثمانية تنظر إلى التبادل الدبلوماسي مع أوروبا بنوع من الدونية والاستخفاف، انطلاقا من حاجة أوروبا الدائمة إلى قوة الدولة العثمانية ودعمها المادي والمعنوي وبالتالي فقد كانت بلدانها تتوق إلى إقامة سفارات دائمة في إستانبول، ولعلّ هذا ما يفسر قلة البعثات العثمانية إلى أوروبا فخلال المرحلة الممتدة ما بين 1533-1720م لم يتجاوز عدد البعثات العثمانية إلى باريس ست بعثات [4].

ونتيجة للتحولات الكبرى التي شهدتها الدولة العثمانية طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين أبدى العثمانيون اهتمامهم أكثر بما يجري في الغرب في اطار اكتشاف التقدم الأوروبي وتعبيرا عن الانفتاح العثماني[5] وبالتالي أصبحت الدولة العثمانية أكثر استعدادا لإيفاد سفراء إلى أوروبا، وغدت السفارة لا تقتصر على العدد المحدود بل أصبحت تضم موظفين كبار عهدت إليهم بمهام محددة سلفا، فسفارة" قرة محمد باشا" إلى فيينا ضمت 150 نفرا عهدت إلى ثلثهم بمهام محددة، أما سفارة محمد أفندي إلى باريس سنة 1721م فقد ضمت خمسين شخصا وسفارة محمد سعيد أفندي إلى باريس سنة 1742م فضمت أكثر من 110 مرافقا والأكيد أنّ لهذا العدد دلالاته وتأثيراته، وصار عرفا عند سفراء الدولة

1 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721" ، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق، ص 20.

2 - أكمل الدين احسان اوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج1، المرجع السابق ، ص 66.

3 - ماجدة مخلوف: بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب "إصلاحات السلطان سليم الثالث 1789-1808م"، المرجع السابق، ص 251.

4 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721" ، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق، ص 21.

5 - أكمل الدين احسان اوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج1، المرجع السابق ، ص 66.

العثمانية أن يكتبوا تقارير مفصلة بعد عودتهم إلى بلادهم يصفون ما عاينوه وما قاموا به من أعمال وظلت هذه التقارير والرسائل تُحرر من أواخر القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر [1] .

اقتنعت الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر بأنها لم تعد الدولة المسيطرة في أوروبا وفي الشرق وأن عهد عظمتها قد ولّى منذ أمد طويل، وأن أوروبا القرن الثامن عشر الميلادي تختلف اختلافا جذريا عن أوروبا القرن السادس عشر الميلادي، فلم يعد بمقدور العثمانيين فرض شروطهم وقوانينهم في الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقب الأزمات والتوترات كما في السابق، وبالتالي لم يعودوا سادة المجال السياسي والاقتصادي الذي هيمنوا عليه حتى نهاية القرن السادس عشر الميلادي ولأول مرة يكون الأوروبيون في موقف القوة والزعامة، وكانت بالطبع تجربة قاسية تشهدها الدولة العثمانية أعقبها قيام الأوروبيون بمحاولات اكتشاف هذا العالم القريب الجديد [2].

والأمر الملفت للانتباه أن الرواد الأوائل من الدبلوماسيين العثمانيين الذين أقاموا في أوروبا كانوا من أبناء المسؤولين الذين نشأوا في القصور وتعلموا بالطريقة التقليدية لذلك فهم يجهلون لغات الغرب ولا يعملون بتقاليده ومن ثمّ عند مطالعة تقاريرهم يظهر مدى حرصهم على تدوين ما شاهدوه في هذه البلدان التي يُرسلون إليها[3] .

ومن جهة أخرى لم تكتف الدولة العثمانية بالمساعي الشخصية التي يقوم بها التجار والجواسيس وبعض المبعوثين غير المؤهلين دبلوماسيا لتكون فكرة عما يجري في الغرب من تطورات بل سعت إلى الاعتماد على عدد من السفراء من ذوي النخبة الذين لهم من التكوين ما يساعدهم على التوجه بوصف ما يرونه سببا في تقدم الغرب وإعلام ذوي سلطة القرار في الجهاز البيروقراطي للدولة عليه من خلال كتابة ما عُرف منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي بالسفارتنامة [4].

1 - برنارد لويس: اكتشاف المسلمين لأوروبا، المرجع السابق، ص 128. وأيضا عبد الرحيم بنحادة: المصدر السابق، ص 24.

2 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721"، دراسة وتحقيق عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق ، ص 24.

3 - برنارد لويس: اكتشاف المسلمين لأوروبا المرجع السابق ، ص 141.

4 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721" ، دراسة وتحقيق عبد الرحيم بنحادة ، ص 25.

أ– التعريف بشخصية السفير محمد جلبي أفندي:

يعتبر "محمد أفندي" من كبار رجال البلاط في الدولة العثمانية واسمه الحقيقي "محمد فائزي" وهو ابن "سكصونجي باشي سليمان آغا" الذي كان يشغل منصب معلم الإنكشارية [1]، وقد مكنته وظيفته من التقرب إلى السلطان، كما لم يكن من الموظفين الذين لا تُفرض عليهم الضرائب في الدولة[2].

ولد "محمد أفندي" بأدرنة حوالي سنة 1670م والتحق بمدارس البلاط ثم انضم إلى صفوف قوات الإنكشارية بالفرقة الثامنة والعشرين وارتقى في المناصب العسكرية حتى نال رتبة "بك باشي" (قائد الألف) وتولى وظائف سامية المقام في الدولة إذ شغل وظيفة ناظر طوبخانة، كما كان يتمتع بخبرة كبيرة في الشؤون المالية والتقنية [3].

كان "محمد أفندي" عالما بالعلوم الشرعية وناظما للشعر ومحبا للثقافة، كما أنه لم يكن الموظف والعسكري المتعلم فحسب بل اكتسب أيضا خبرة دبلوماسية عندما تم تعيينه وزيرا مفوضا ثانيا في البعثة المكلفة بإجراء مفاوضات بازروفيتش، إذ شارك فيها ك:"شق ثالث دفترداري" وقد تمكن من الارتقاء في السلم الوظيفي إلى رتبة "رئيس المحاسبة"(باش محاسبه جي) إثر هذه المفاوضات [4].

من خلال سفارة "محمد أفندي" يظهر أن شخصيته تتسم بالصرامة والجدية والإخلاص في العمل فهو لم يمانع في السفر إلى باريس أياما قليلة قبيل عيد الأضحى، كما لم تجد السلطات في فرنسا أي عراقيل بروتوكولية معه سواء فيما يخص اخضاعه لفترة الحجر الصحي أو فيما يتعلق بالاستقبالات على عكس نظرائه من السفراء الآخرين الوافدين من بلدان أخرى، كما وصف ذلك السفير الفرنسي "بوناك" المقيم بالأستانة [5].

والظاهر من خلال نص السفارة أن " محمد أفندي" كانت له دائرة واسعة من المعارف والعلاقات الشخصية والتي أهلته ليتم اختياره سفيرا ، إذ كانت له صلة وطيدة مع الصدر الأعظم "إبراهيم باشا " الذي تعرف عليه خلال فترة مفاوضات بساروفيتش، كما كانت تربطه علاقات طيبة مع العديد من

---

1 - سليم نزهت: المرجع السابق ، ص 34.

2 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721" دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة ، المصدر السابق، ص 28.

3 - نفسه، ص 28.

4 - نفسه ، ص ص 28-29.

5 -" كان سلسا للغاية ولطيفا في سلوكه وتعابيره وكانت له رغبة في دعم سفارته بكل شرف..." نفسه، ص 29.

الولاة ففي طريق عودته من باريس توقف في جزيرة " شيو chios "، ويبدو أنه كوّن هذه العلاقات المتنوعة خلال مسيرته الحافلة بالإنجازات من عسكري إلى مفاوض في صلح بساروفيتش إلى رئيس للمحاسبة مما جعله شخصا متمكنا من خبايا السياسة الأوروبية وملما بجزئيات العمل الإداري في الجهاز البيروقراطي العثماني (1) .

أظهر "محمد أفندي" من خلال قدرته في التواصل والتعامل مع غيره بأنه كان دبلوماسيا محنكا وصاحب ملاحظات دقيقة للغاية، وسلوكه المنتهج مع مختلف رجال السلطات الفرنسية يبرز ذلك لاسيما فيما يخص الملك وحاشيته أو حتى مع النساء فهو لم يرفض أي دعوة رسمية وجهت إليه (2).

صاحب "محمد أفندي" في رحلته السفارية إلى باريس ابنه "محمد سعيد" الذي كان صاحب ثقافة واطلاع كبيرين بحكم دراسته وانفتاحه على الغرب وصداقاته المتعددة مع السفراء الأجانب المقيمين في العاصمة العثمانية إستانبول، ويبدو أن السفير" محمد أفندي" قد استغل الثقافة الواسعة لابنه "محمد سعيد" بشكل جيد، حيث وظّفها في الاطلاع على بعض الوثائق المتعلقة بأوروبا بالإضافة إلى المعلومات التي تحتفظ بها الدولة عن البلاد الأخرى والواردة أيضا من مختلف البلدان التي كانت تربطها صلات صداقة مع الدولة العثمانية أو تدين لها بالولاء والتبعية (3).

ومن جانب آخر واجهت سفارة "محمد أفندي" إلى باريس العديد من الصعوبات المادية والصحية، كما عارضت بعض الشخصيات النافذة في الحكومة الفرنسية استقبال السفير العثماني والوفد المرافق له وعلى رأس هؤلاء المعارضين السفير الفرنسي السابق في القسطنطينية الكونت " دو فريول Le Conte de Ferriol" وعلى الرغم من ذلك فقد وصلت سفارة "محمد أفندي" إلى تولون يوم 22 نوفمبر 1720م وهذا ما وضع الفرنسيين في النهاية أمام سياسة الأمر الواقع، ولذلك حرصوا على انجاحها من كل الجوانب حفاظا على امتيازاتهم التجارية والدينية في الدولة العثمانية ومختلف ايالاتها (4) .

بعد عودة "محمد أفندي" إلى العاصمة العثمانية إستانبول شرع في كتابة تقريره عن رحلته السفارية ويبدو أن تقريره قد أسس لنظرة جديدة في العلاقات العثمانية الأوروبية من خلال طرحه لمسألة ضرورة الانفتاح على المدنية الأوروبية، وهو ما أثار حفيظة الأوساط العثمانية المحافظة التي عارضت بشدة

1 -جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721 " ، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة ص 30.

2 - نفسه ، ص 29.

3 - نفسه ، ص 31.

4 - نفسه، ص 32.

التوجه الجديد للدولة وقد استطاعت فيما بعد إيقاف هذا المسعى وتخلصت من الصدر الأعظم "إبراهيم باشا" بقتله وتم نفي السفير "محمد أفندي" إلى قبرص التي بقي بها إلى غاية وفاته سنة 1732م واستمرت مقاومة التيار المنادي بالانفتاح على المدنية الأوروبية إلى غاية خلع السلطان "أحمد الثالث"[1].

ب- مضمون نص السفارة " الجانب التحليلي"

مع الاستقرار الحاصل في هرم السلطة العثمانية لاسيما على مستوى الصدارة العظمى ظهر اهتمام الدولة بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول الغربية، وأصرت الدولة على فهم أسباب تقدم الغرب والاطلاع على أساليب الحياة فيه وانجازاته التقنية، فكثّفت الدولة من اتصالاتها مع ممثلي الدول الأجنبية في استانبول وأوفدت من جهتها مراقبين عثمانيين إلى أوروبا بالإضافة إلى السفراء الذين أرسلتهم إلى العواصم الرئيسية في أوروبا (فيينا، باريس، موسكو، بولندا...) وكان أبرزهم وأكثرهم تأثيرا في المجتمع العثماني السفير" محمد جلبي" الذي أصبح ناشرا للثقافة والمدنية الفرنسية إلى درجة أن تقريره أثر كثيرا في الصدر الأعظم الذي أمر النخبة المثقفة بتبني أسلوب حياة جديد وفق النمط الأوروبي[2].

تعد كتب السفارات التي ألفها السفراء وتناولوا فيها جهودهم والوقائع والتقارير التي أعدوها أنموذجا في غاية الأهمية، فقد كانوا يسجلون كل ما شاهدوه في طريقهم أثناء رحلتهم والأماكن التي كانوا يتجولون بها والمراسيم التي كانوا يشاركون فيها [3].

من جانب آخر تعتبر السفارة التي قام بها "محمد جلبي" إلى فرنسا أول تقرير كتبه شخصية عثمانية مميزة عن الرحلة التي قام بها إلى باريس في مهمة رسمية في بدايات القرن الثامن عشر، سلّم خلالها رسائل السلطان العثماني والصدر الأعظم إلى ملك فرنسا وكبار رجال الدولة واستطاع خلال هذه السفارة أن يزور أبرز معالم باريس العمرانية والعلمية والصناعية وأن يكتشف نمط الحياة في عاصمة أوروبية [4].

تكمن أهمية هذا التقرير في تعبيره عن روح الانفتاح التي عرفتها الدولة العثمانية في بداية القرن الثامن عشر من خلال إبداء الرغبة في التعرف على أبرز مظاهر الحياة الفرنسية في المجالات " العسكرية

1 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق ص 33.

2 - محمد حرب: تطور علاقة المثقف بالدولة في العصر العثماني وقدرته على تغيير مسار الحكم، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، مج 31، 2003، ص 28.

3 - علي جليل جاسم منصور: الدبلوماسية العثمانية وأثرها في سياسة التغريب "1716-1839م"، مجلة جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 6، 2017، ص 2796.

4 - محمد جلبي: جنة النساء والكافرين "سفارة نامة فرنسا" ، تر وتق خالد زيادة ، رؤية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1، 2014، ينظر مقدمة المترجم ،ص 6.

والعلمية والاقتصادية والاجتماعية" وأيضا في إحداث تغير ذهني ووعي فكري لدى الطبقة الحاكمة بإستانبول التي أدركت التحول الحاصل للعالم المحيط بالدولة وللتغيرات التي طرأت في هذا العالم [1].

كان من بين الأسباب غير المباشرة للقيام بمثل هذه السفارة إلى باريس هي[2]:

- الخسائر المتتالية التي باتت تتكبدها القوات العثمانية على مختلف الجبهات الأوروبية.
- خسارة الخزينة العثمانية للعائدات المالية الكبيرة التي كانت تجبى من هنغاريا وترانسلفانيا.
- صعود القوة الروسية وما تعنيه من تهديد جدي للقوة العثمانية في الشرق خاصة وأن مطامع بطرس الأكبر كانت تهدف إلى الوصول إلى البحر الأسود والسيطرة على أهم منافذه.

أما السبب المباشر في هذه السفارة فهو:

- رغبة الدولة العثمانية في إقامة علاقات صداقة مع عدد من الدول الأوروبية ومنها فرنسا التي كانت تربطها علاقات دائمة بالدولة العثمانية تعود إلى عام 1535م حين وقع السلطان سليمان القانوني وملك فرنسا "فرانسوا الأول" معاهدات تجارية وبقيت سارية المفعول حتى إحتلال بونابرت لمصر سنة 1798م.

تعود فكرة السفارة إلى عام 1718م بعد توقيع الدولة العثمانية لمعاهدة الصلح مع كل من النمسا والبندقية حين عرضها الصدر الأعظم "إبراهيم باشا" على السفير الفرنسي المقيم في استانبول منذ 1716م الذي أبلغ حكومته بالأمر، وتم إختيار شخصية جديرة بهذه المهمة الرسمية تمثلت في "محمد جلبي"[3] الذي ذكر في فاتحة تقريره أن السفير الفرنسي قد حصل على فرمان من السلطان للسماح بترميم كنيسة " saint Sépulchre " في القدس، ويبدو أن هذه الواقعة تندرج في اطار إبداء النوايا الحسنة تجاه فرنسا، ورغم طول مدة السفر إلا أن الأوقات التي قضاها السفير العثماني على الأراضي الفرنسية تعبر عن التقاء ثقافتين وحضارتين مختلفتين ثقافيا ودينيا لذلك كان يسجل كل الاختلافات التي رصدها بين فرنسا والدولة العثمانية [4].

ضمّن السفير العثماني "محمد أفندي" تقريره أهم معالم الحداثة الموجودة في المجتمع الفرنسي وتعرض فيه لمختلف شؤون الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والثقافية والعمرانية، وغايته من ذلك

---

1 - محمد جلبي: جنة النساء والكافرين "سفارة نامة فرنسا"، تر وتق خالد زيادة ، مقدمة المؤلف، ص 11.

2 - نفسه ، ص 13.

3 - نفسه ، ص 15.

4 - نفسه ،ص 22.

تقديم النموذج الفرنسي الغربي للسلطة العثمانية من أجل مؤسسات الدولة وتحديثها، ويمكننا توضيح معالم تلك الحداثة التي سجلها السفير العثماني وفق المجالات التالية:

1_ في المجال السياسي والدبلوماسي:

اقترنت زيارة السفير العثماني إلى فرنسا مع فترة الوصاية وانتقال الحكم إلى الملك الفتى "لويس الخامس عشر" (1715-1774م) بعد وفاة الملك " لويس الرابع عشر" في الفاتح من سبتمبر 1715م، ومعنى ذلك أن نظام الحكم السائد في فرنسا كان نظاما ملكيا وراثيا، وبما أن الملك الجديد لم يبلغ بعد سن الرشد التي تخوله أداء مهامه كملك مستقل في الرأي والحكم فقد تم تعيين وصي عليه يشرف على تسيير شؤون البلاد وهو الدوق "فيليب دورليان" (1674-1723م) [1].

لقد سجل السفير العثماني في تقريره إعجابه بالنظام السياسي الفرنسي القائم على تعدد السلطات والاختصاصات الوزارية ويسمح بمباشرة مهام محددة، ومن أبرزها منصب وزير الخارجية الذي كان يتمتع بصلاحيات واسعة جدا والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- إقرار حالات السلم والحرب مع الدول.
- التفاوض مع السفراء الأجانب وتسمية سفراء فرنسا لدى الدولة العثمانية.
- السهر على المصلحة العليا للدولة من خلال تدبير شؤون التجارة.

ويبدو أن السفير "محمد جلبي" بإثارته لهذه النقاط أراد بها المقارنة بين النظام السياسي العثماني والنظام السياسي الفرنسي وهو بذلك يستحضر ضمنيا واقع انتقال السلطة في الدولة العثمانية الذي كان يتميز بالاضطرابات وحدوث الأزمات الداخلية [2]، ومن جانب آخر خصص "محمد جلبي" حيِّزا مهما من تقريره لوصف الملك الفرنسي، ومن ذلك مثلا:

– أثناء استقباله له بشكل رسمي وكان محاطا بكبار رجال الدولة وبحضور الوصي على العرش الذي كان ينوب عن الملك في مخاطبة السفير [3] .

1 - يذكر "محمد جلبي" هذه المعطيات أثناء وصوله إلى باريس واستقباله من طرف الملك، فيقول:" كان الملك بالكاد قد تجاوز سن الحادية عشر ودخل في الثانية عشر .... وطوال فترة الاستقبال كان دوق دورليان واقفا إلى جانبه، كذلك فإن أمراء العائلة المالكة كانوا يقفون على يمينه ويساره ..." محمد جلبي: جنة النساء والكافرين "سفارة نامة فرنسا" المصدر السابق، ص 84.

2 - نفسه ،ص 88.

3 - يصف محمد جلبي مراسيم الاستقبال وهيئة الملك فيذكر: " عند كل خطوة كانت تتقدم صوبي شخصية من القصر حتى وصلت إلى باب الديوان وكان الحضور عظيما بحيث كان كل هؤلاء السادة يحيطون بي من كل الجهات ..... كان الملك غاية في الجمال وثيابه تزيده تألقا ببريق الماس والذهب التي تشع في القاعة...) ، نفس المصدر، ص ص 82-83.

- عند دعوة السفير "محمد جلبي" إلى مرافقة الملك في رحلة الصيد، حيث قضى معه يوما كاملا ودوّن تفاصيل ذلك في تقريره [1].

- عندما أقام الملك استعراضا عسكريا ودعا إليه السفير [2].

من جانب آخر استرعى انتباه السفير العثماني ميزات النظام السياسي الفرنسي لاسيما فيما يتعلق بصلات القرابة التي كانت تربط بين مختلف الفاعلين السياسيين في الدولة، فالدوق "دو بوربون" كانت تربطه علاقات أسرية مع الوصي كما أن حاكم مدينة تولوز هو الابن غير الشرعي للملك "لويس الرابع عشر" لذلك كان يحظى باحترام وتقدير الملك "لويس الخامس عشر"[3].

كما لاحظ السفير العثماني أنه في ثنايا هذا النظام السياسي كان يوجد عدد كبير من الوزراء، البعض منهم كانت مرتبته توازي أو تفوق رتبة الماريشال أو الدوق، كما أنه أشار إلى آليات إسناد المهام إلى هؤلاء الوزراء، وهو في ذلك ينتقد بصفة غير مباشرة الوضع المماثل للدولة العثمانية في هذا المجال حيث تتركز كل السلطات بين يدي الصدر الأعظم أو السلطان حسب موازين القوى [4].

لقي وصف الأجهزة الحكومية في البلدان الأوروبية عند السفراء المسلمين منذ القرن السابع عشر الميلادي اهتماما كبيرا بحكم أنه كان يسمح لهم بفهم طبيعة النظام السياسي الأوروبي من جهة، ومن جهة ثانية كان الاهتمام بوصف هذه الأجهزة يعتبر بمثابة دعوة لإعتماد النموذج الأوروبي في إدارة الشأن العام لما في ذلك من فائدة لتجاوز مسألة المركزية الشديدة المعتمدة في الأنظمة التقليدية [5].

كما أعطى السفير العثماني "محمد جلبي" للجانب الدبلوماسي نصيبه من الأهمية خاصة تلك المراسيم والبروتوكولات التي حضرها أمام رجال الدولة والملك الفرنسي، ويتضح ذلك أكثر من خلال استحضاره لوصف بعض المواقف الرسمية التي شهدها بعد وصوله إلى العاصمة باريس، كما أسهب في وصف تنظيم مراسيم الاستقبال التي حظي بها عشية التقائه بالملك الفرنسي وحاشيته، وقد استغل تلك

---

1 - يروي محمد جلبي تفاصيل رحلته في الصيد مع الملك فيقول:" ... قيل لي إن الملك سيقوم برحلة صيد وأنني سأتسلى كثيرا إذا شاركت فيها.... التقيت بجلالة الملك الذي نزل من عربته وركب حصانا وأحاط به ستة أشخاص، نزلت من العربة في نفس الوقت لأركب مثله الحصان وكنت إلى جانب المارشال والملك يتقدمنا ... أما الملك فكان يُفضل متعة النظر إليّ بدل الصيد ولم يبعد ناظريه عني، وعندما انتهى الصيد عدت إلى منزلي ..." ينظر، نفس المصدر، ص ص 89-90.

2 - نفس المصدر ، ص ص 93-94.

3 - نفس المصدر، ص 92.

4 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721، دراسة وتج عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق ص 38.

5 -نفسه، ص 38.

المناسبة في تقديم الرسالة السلطانية ومكتوب الصدر الأعظم للملك الذي عبّر عن رضاه عن ذلك بقبول الرسالة التي ستعزز توطيد العلاقات الدبلوماسية والروابط السياسية بين البلدين[1].

والجدير بالذكر أن السفارات في الغالب تتوج بتبادل الهدايا التي تعبر عن رمزية الصداقة التي تربط البلدين وتعكس في الوقت نفسه طبيعة العلاقات القائمة ومدى قوتها وديمومتها، وبالنسبة لقيمة الهدايا المتبادلة فإنها توضح تقدير المجتمعين غير أنها من زاوية أخرى تسلط أضواء على الوضع الاقتصادي الراهن ونوعية المنتوجات المحلية المتوفرة لدى البلدين، وبشكل عام فإن الهدايا العثمانية التي حملها السفير محمد جلبي كانت تهدف إلى إبراز أصالة المجتمع العثماني وتُظهر سمو منزلة السلطان العثماني[2].

2– في المجال الاجتماعي والصحي:

يتطرق السفير العثماني منذ الوهلة الأولى في إعداد تقريره إلى تفشي وباء الطاعون الذي أصاب المجتمع الفرنسي خاصة في مدينة مرسيليا وبروانسة وتولون، وألحق خسائر كبيرة في الأرواح البشرية، وفي هذا الإطار قدم " محمد جلبي" السفير العثماني بعض الإحصائيات فذكر في مدينة مرسيليا لوحدها ما يزيد عن ثمانين (80) ألف حالة وفاة بالوباء، مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى إتخاذ بعض التدابير الوقائية قصد الحد من إنتشار الوباء فلجأت إلى إخضاع المصابين بالوباء إلى نظام " الحجر الصحي " [3].

إن وقوف السفير العثماني عند ظاهرة تفشي وباء الطاعون وإجراءات الاحتراز منه وسبل الوقاية يستحضر فيه تعامل المسلمين مع الأوبئة الفتاكة، ففي الوقت الذي كان المسلمون يمنعون الفرار من الطاعون والوباء ويوصون بعدم مغادرة المنطقة الموبوءة منعا لتفشي الوباء سنّ الأوروبيون نظاما عُرف باسم " الكرانتيتة" وهو ما يعرف " بالحجر الصحي" الذي يقضي بعدم دخول الأجنبي القادم من المناطق

---

1 - عبد الحي الخيلي: العثمانيون وارهاصات الحداثة "قراءة في كتاب جنة الكفار سفير عثماني في باريس 1721، مجلة أسطور، العدد 6، 2017، ص 175.

2 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721 " ، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق ص 39.

3 - يصف "محمد جلبي" الواقع الصحي في بعض المقاطعات الفرنسية أثناء حلوله بها وجملة التدابير المتخذة فيقول:" ... عندما يكون في فرنسا وباء ما فإنه يتم الانتظار وقتا طويلا قبل الاتصال مع أولئك القادمين من الخارج، وإذا اقتضى الأمر المحادثة معه فينبغي أن تحدث بدون تماس وعندما كنت في رحلتي إلى فرنسا كانت مدينة "مارسيليا" بأمر الله موبوءة بطاعون عظيم حصد ثمانين ألفا من النفوس وقد انتشر أيضا في بروانسة بحيث أن تولونة التي هي نفس المقاطعة لم تكن تأذن بدخول الأجانب إلا بعد مرور عشرين أو ثلاثين أو أربعين يوما أحيانا، ويسمي الفرنسيون أيام المفارقة هذه قرانتينة أو نظرتو (فترة انتظار)..." ينظر، محمد جلبي: المصدر السابق ،ص 48.

الموبوءة إلا بعد مرور ثلاثون أو أربعون يوما بغض النظر عن جنسية الوافد أو دينه أو حتى مكانته الاجتماعية [1] .

وللإشارة فإن السفير العثماني "محمد جلبي" لم يمتنع عن أداء فترة الحجر الصحي بل استساغ الفكرة وتقبلها على عكس بعض السفراء الآخرين الذين اعتبروا الخضوع لفترة الحجر الصحي تعد انتقاصا وإهانة لكرامة السفير ولهيبة الدولة وصورتها الخارجية، ويعزو المؤرخون سبب قبول السفير العثماني "محمد جلبي" لفترة الحجر الصحي والتزامه بذلك إلى ثقافته الواسعة وإطلاعه على الأمر نظرا لخبرته الكبيرة التي اكتسبها من كثرة السفر إلى البلاد الأوروبية وتعوده على ذلك[2].

من بين القضايا التي استحوذت على إنتباه السفير العثماني حفاوة الاستقبال التي حظي بها في فرنسا من طرف الحشود الهائلة من الناس الوافدين من مختلف أصقاع فرنسا لمشاهدة موكبه منذ أن حط الرحال في مدينة "تولون"، وقد عبّر عن هذه الجموع الغفيرة تارة بذكر الأرقام وتارة باستعمال عبارات من قبيل " جمع غفير" أو " عدد هائل من الناس" ويمزج ذلك بذكر بعض الحوادث اللطيفة التي وقعت أثناء فترة التدافع الذي حصل ونتج عنه سقوط بعض الأشخاص في أحد الأنهار[3]، والجدير بالذكر أن كثرة تجمهر السكان تدل على الرغبة المتبادلة في إكتشاف الآخر والاطلاع على كل ما هو مخالف مغاير عند الزائر [4] .

لكن الشيء الملاحظ أن الأمر لا يقتصر على حضور الحشود من عامة المجتمع الفرنسي التي تتوق إلى مشاهدة السفير العثماني وإنما تعداه إلى إصرار الطبقة النبيلة في فرنسا والنخب الفاعلة في الدولة على القيام بزيارته في مقر إقامته وهو ما أكده "محمد جلبي" في أكثر من موضع من صفحات تقريره [5].

---

1 - للتوسع أكثر في الموضوع ينظر، فلة موساوي القشاعي: الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2010، ص ص 267-333 . وأيضا جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721 "، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق ص 40.

2 - لقد قضى محمد جلبي فترة الحجر الصحي في إحدى الكنائس القديمة بإحدى الجزر الصغيرة المحاذية لمدينة مومبليه على مسافة ثلاثة فراسخ من مكان الحجر الصحي، ينظر محمد جلبي، المصدر السابق ، ص ص 53-54 وأيضا جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721 " دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق ص 40.

3 - محمد جلبي: جنة النساء والكافرين "سفارة نامة فرنسا"، تر وتق خالد زيادة ، ص 60.

4 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق، ص 41.

5 - نفسه، ص 41.

ومن جهة أخرى شدّ إنتباه السفير العثماني الحضور الفاعل للمرأة ضمن المجتمع الفرنسي ويظهر ذلك من خلال مشاركتها الكثيفة في الحياة العامة وتمتعها بالحقوق والحريات وتصدرها الواجهة في مختلف المناسبات وهو ما سجله "محمد جلبي" في مختلف فصول التقرير[1] .

لم تكن هذه الملاحظة لتلفت إنتباه السفير العثماني لوحده بل شاركه فيها العديد من السفراء الذين زاروا أوروبا بدءا من الوزير الغساني سفير السلطان المغربي "مولاي إسماعيل" إلى كارلوس الثاني سنة 1691م مرورا بأوليا جلبي وانتهاء بسفراء نهاية القرن الثامن عشر من أمثال السيد "علي مورالي" "وعبد الرحيم محب أفندي" [2].

3- في المجال العمراني:

لم تكن الحياة الاجتماعية هي التي شدت إنتباه السفير العثماني فقط، بل أولى للجوانب المعمارية والعمرانية اهتماما خاصا لاسيما ما يتعلق بتنظيم الطرق والقنوات والجسور والمعابر المائية، فقد وقف مطولا عند الجهود التي بذلتها فرنسا في سبيل تنظيم الطرق والأسواق والتجارة بشكل عام [3].

ذكر السفير العثماني "محمد جلبي" عند مغادرته لمدينة "تولون" أنه تم ذلك عبر قناة "لونك دوك" المعروفة باسم "قنال الميدي"، فيذكر أنه قبل إنجاز هذه القناة كان التجار يعانون من مخاطر السفر عبر البحر ويذكر أن السلطات الفرنسية استثمرت في بناء هذه القناة وعاد عليها ذلك بالنفع خاصة ما يتصل بالتجارة الداخلية، فمن جهة ساهمت في ربح الوقت ومن جهة أخرى كثُر الإقبال عليها من قبل التجار وأمنتهم من متاعب البحر، كما وفرت للدولة إمكانية الحصول على عائدات مالية هامة إذ أنها ربطت بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، لكن ما شد إنتباه "محمد جلبي" أيضا كثرة المعالم الأخرى وتنوعها مثل القصور والقلاع والكنائس والجسور والموانئ والحدائق [4].

---

1 - يُبيّن محمد جلبي مكانة المرأة في المجتمع الفرنسي فيقول:" في فرنسا يكن الرجال الكثير من الاحترام للنساء، وأكبر السادة يُظهرون التشريف الذي لا يُصدق للنساء الأدنى طبقة (الجواري) بحيث أن النساء يفعلن ما شئن ويذهبن إلى أي مكان يرغبن به وأوامرهن تستجاب في أي مكان، وقد قيل أيضا أن فرنسا هي جنتهن يعشن فيها أحرارا من كل قيد وإذا رغبن بشيء حصلن عليه بيسر ..." ينظر محمد جلبي: المصدر السابق، ص 57.

2 -جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق، ص 42.

3 -عبد الحي الخيلي: العثمانيون وارهاصات الحداثة "قراءة في كتاب جنة الكفار سفير عثماني في باريس 1721، المرجع السابق، ص 175.

4 - محمد جلبي: المصدر السابق ، ص 54. وأيضا جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721 "سفارتنامة محمد أفندي، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق، ص 43.

لقد لفت إنتباه السفير العثماني أيضا كيفية انتظام المدن والحواضر وتطورها، وأهمها مدينة باريس التي أعجب بمعالمها المعمارية وما إحتوته من بنايات عالية، لذلك قام بعقد مقارنة بينها وبين العاصمة العثمانية إستانبول من الناحية العمرانية والديمغرافية [1]، كما شملت المقارنة الجانب الطبيعي، فنهر السين في باريس يُشبِّهه السفير العثماني بمضيق البوسفور في إستانبول[2]، ومدينة باريس متصلة فيما بينها بالجسور والقناطر التي تجعل الحركة داخل المدينة سهلة وهذه الجسور متقنة التشييد ثم يتطرق إلى وصف البيوت المبنية بالحجارة المنحوتة إذ حرص الفرنسيون على جعل الأساس عميقا [3].

بلغت إستانبول خلال القرن الثامن عشر الميلادي أوجها المعماري وبدأت تنفتح على النماذج الغربية وهو ما يظهر في المنشآت التي أُنجزت خلال هذه الحقبة، هذا التنوع والثراء المعماري هو ما جعل أوصاف المدن التي حلّ بها تتأثر إلى حد كبير بالصورة المختزنة في ذهنية السفير العثماني [4].

4– في المجال الثقافي والفني:

احتوى تقرير السفير العثماني "محمد جلبي" أيضا على وصف إعجابه الكبير بنمط الحياة الثقافية والفنية في باريس إذ أسهب في التحدث عن أهم المعالم الثقافية التي تزخر بها العاصمة الفرنسية على غرار المتاحف والقصور مثل (سان كلو ، فرساي ...)، ومن جانب آخر تحدث عن مختلف النشاطات الترفيهية التي أقيمت في دار الأوبرا التي حضر فعالياتها في عدة مناسبات [5] .

---

1 -(... ليس صحيح أن باريس أكبر من إستانبول ولكن مبانيها تتكون من ثلاثة أو أربعة أدوار وكثير منها يصل إلى سبعة أدوار وكل دور يأوي عائلة بكاملها ونرى أعداد كبيرة من الخلف في الشوارع لأن النساء لا يستطعن المكوث في منازلهن لحظة واحدة فيتنقلون من منزل إلى آخر طوال النهار، وهذا الخليط من الرجال والنساء يُظهر باريس أكثر سكانا وهي ليست كذلك وتشتغل النساء بالتجارة في دكاكين مملوءة بالأشياء النادرة والغريبة...) ينظر، محمد جلبي: المصدر السابق، ص 122.

2 - (... في وسط هذه المدينة التي بعد استانبول ليس لها نظير يجري نهر السين وبداخله جزيرة مشهورة جدا بأضوائها بنوا عليها نوتردام الكنيسة القديمة والكبيرة جدا ويعبرون من طرف النهر إلى الآخر بواسطة الجسور ...) ينظر ، محمد جلبي: المصدر السابق، ص ص 122-123.

3 - نفسه، ص ص 122-123. وينظر أيضا جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721 "سفارتنامة محمد أفندي، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق، ص 45.

4 - نفسه ، ص 44.

5 - محمد جلبي: المصدر السابق ، ص ص 108-113. وأيضا جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721 "سفارتنامة محمد أفندي، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق، ص 46.

لم يكتف السفير العثماني" محمد جلبي" بالحديث عن فعاليات النشاط الثقافي الذي احتضنته قاعة الأوبرا بل أشار إلى الطراز العمراني لدار الأوبرا وأثاثها فتعرض لأعمدتها وأسقفها المذهبة والكراسي المغطاة بالمخمل الأحمر المخصصة للملك وحاشيته، كما أشار إلى مرتادي الأوبرا من كل الفئات الاجتماعية لا تميزهم سوى المقاعد وأماكن الجلوس [1].

والملفت للإنتباه أن استقبال العثمانيين لهذه التقاليد الترفيهية خلال القرن الثامن عشر عرف تطورا وقد تعود عليه من زار منهم أوروبا إلى درجة أن "عزمي أفندي" الذي زار برلين سنة 1780م لم يكترث بوصف الأوبرا بتلك الدقة التي نجدها عند "محمد أفندي" [2].

5- في المجال العسكري والعلمي:

حرص السفير العثماني "محمد أفندي" على إعطاء التطورات العلمية في فرنسا نصيبها من الاهتمام باعتباره يدرك أن الأساس الأول لهذه السفارة هو تسجيل مدى التفوق العسكري والعلمي الذي وصل إليه الغرب والذي يمكن أن تستفيد منه الدولة العثمانية وتتخذها منطلقا لإحداث وثبة فعلية في مجال الحداثة، وقد ركز السفير العثماني في وصفه لهذا الباب على مجالين إثنين، وهما:

5-أ- الجانب العسكري:

لقد كان هذا المجال مهما كثيرا بالنسبة للعثمانيين والمراقبين العثمانيين الذين كانوا مقتنعين بأن سبب تراجع الدولة على الساحة الدولية وعدم قدرتها على مجابهة التحديات الخارجية يعود إلى ضعف القوة العسكرية للدولة، فخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت القوة العسكرية العثمانية في تدهور مستمر و لم تظفر بأي نصر بل إنهزمت في جل المعارك التي خاضتها، وعندما تلقى السفير العثماني الدعوة لحضور الاستعراض العسكري بقي منبهرا مما شاهده من دقة إلتزام هذه القوات التي كانت في غاية الاستعداد والانضباط [3]، فقد كان الابتكار الفرنسي على مستوى القوات الحربية في مائة وخمسة وعشرين شكلا من أشكال التحصين التي أبرزها "محمد جلبي أفندي"[4].

---

1 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721 " ، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق، ص 48.

2 - نفسه ، ص 49.

3 - يصف محمد جلبي انضباط القوات الفرنسية أثناء حضوره للاستعراض العسكري فيقول: (... وهكذا كلما لوح بمنديله – يقصد الماريشال- تقرع الطبول وتبدل الفرق من وضعيتها كل هذا يحصل بمهارة وخفة حتى خُيِّل إلينا أن جميع الفرق تشكل جسما واحدا...) ينظر محمد جلبي، المصدر السابق ، ص 94.

4 -جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721 " ، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق، ص 50.

من جانب آخر بقي السفير العثماني "محمد جلبي" مشدوها من وجود النُزل العسكري وهو ما يعرف في عصرنا بالمستشفى العسكري لمجابهة الأمراض، إذ يعده واحدا من بين نقاط القوة في المؤسسة العسكرية الفرنسية ويدل أيضا على توجه الدولة إلى العناية بجيشها، كما وقف عند التجهيزات المتوفرة في المستشفى والطاقم الطبي الذي يشرف على مختلف المصابين ناهيك عن ما يوفره من أدوية من أجل ضمان علاج المعطوبين من العساكر[1]،وهذا الوصف الذي يقدمه للمستشفى العسكري هو نتاج شبكة الرعاية الاجتماعية المفقودة عند العثمانيين[2].

5–ب– في الجانب العلمي:

في مجال العلوم كانت الدولة العثمانية تمر بأزمة عميقة منذ القرن السابع عشر الميلادي، فقد وقف السفير العثماني متعجبا من التطور العلمي والتكنولوجي الذي بلغته فرنسا وفصّل الحديث عن المرصد الفلكي والأدوات الموجودة فيه خاصة المنظار الذي يُمكِّن من تتبع مسار حركة الكواكب والنجوم، كما تحدث عن التطورات التقنية والعلمية الأخرى التي شاهدها في باريس بإعجاب كبير ومصانع المرايا والآلات الموجودة وكيفية اشتغالها، كما كشف أيضا عن اهتمام الفرنسيين بعلم الكرطوغرافيا من خلال رسم الخرائط والمجسمات بما في ذلك كرة العالم التي تمكن من معرفة البلدان والأقاليم والحدود الفاصلة بينها، كما تُستخدم لغايات عسكرية حيث تساعد على تحقيق الانتصارات و لم يفت السفير أن يتحدث عن إعجابه بمتحف التاريخ الطبيعي وأبدى إهتمامه بمختلف أجنحة هذا المعلم ومنها قسم علم التشريح والطب والنباتات[3].

---

1 - يذكر محمد جلبي تفاصيل زيارته للنزل العسكري فيقول:(... اصطحبني الوزير –يقصد وزير الشؤون الحربية- بنفسه لزيارة النزل فأخذني أولا إلى قصر أنفاليد وهم المرضى الذين يعالجون ويوجد في المكان حوالي خمسمائة إلى ستمائة سرير شديدي النظافة وكان الخدم الذين يعملون هناك مصطفين بترتيب وكان بعض المرضى في أسرتهم وبقربهم من الأطباء مع كل الأدوات الضرورية ، مررنا بعد ذلك بالغرفة الخاصة بالأدوية ورأيت آلاف زجاجات الكريستال مملوءة بشتى أنواع الأدوية ومرتبة على طاولات صغيرة بالإضافة إلى أوعية وأجران ومناخل وأدوات أخرى خاصة بالأدوية وكانت القاعة نظيفة جدا ...) ينظر، محمد جلبي: المصدر السابق، ص 95.

2 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721 " ، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق، ص 51.

3 - محمد جلبي: المصدر السابق ، ص ص 124-125، 128-133. وأيضا عبد الحي الخيلي: العثمانيون وارهاصات الحداثة "قراءة في كتاب جنة الكفار سفير عثماني في باريس 1721، المرجع السابق، ص 175.

ج- نتائج سفارة محمد أفندي:

شكلت سفارة "محمد أفندي" إلى باريس علامة تحول بارزة في التاريخ الثقافي والسياسي للدولة العثمانية، عندما عاد السفير العثماني إلى إستانبول سلّم نص التقرير الذي حرره إلى الصدر الأعظم" إبراهيم باشا" وقد عُمم إلى أفراد النخبة ومختلف الفاعلين السياسيين في الدولة العثمانية [1].

ومن هذا المنطلق نجد أنفسنا أمام مجموعة من التساؤلات: هل نجحت السفارة التي قام بها "محمد جلبي" في تحقيق أهدافها؟ ماهي أبرز تأثيرات وانعكاسات نتائج السفارة على السلطة والمجتمع؟ كيف ترجمت كل من السلطة العثمانية والنخبة المثقفة تقرير السفارة إلى مشاريع الإصلاح والتحديث؟

لا شك أن السفارة التي قام بها السفير العثماني خلُصت إلى نتائج مهمة كان من أبرزها:

- اطلاع العثمانيين على التحولات العميقة التي عرفها الغرب عموما وفرنسا خصوصا وتمكينهم من استكشاف التقدم الأوروبي والتعرف على أسباب التقدم العلمي والتقني والثقافي والعمراني للمجتمع الفرنسي ومظاهره.
- تصويب تصورات النظرة العثمانية التقليدية إلى أوروبا وتجاوز فكرة المركزية العثمانية [2].
- تحرر العثمانيون من روح الاستعلاء والجمود الفكري ويتضح ذلك من خلال تأسيس المطبعة بحروف عربية في إستانبول عام 1727م.
- انفتاح الدولة على النموذج الغربي في الحداثة وتبني السلاطين العثمانيين لنموذج الحداثة الفرنسية في إصلاح مؤسسات الدولة وتحديثها مثل الجيش والإدارة [3].
- مكنت السفارة من خلق تراكم معرفي انعكس على المؤسسات التعليمية والعسكرية بالدولة.
- اتضحت نتائج هذه السفارة أكثر في عهد السلطان "سليم الثالث" (1789-1807م) من خلال الكتابة والتأليف ونشاط السفارة الفرنسية والصحافة.
- مثّل هذا التقرير أول جهد لكسر التقاليد الراسخة لدى الطبقة الحاكمة في إستانبول وكسر الحاجز النفسي والعقائدي الذي كان يرفض التشبه بالأوروبيين المختلفين في العادات والتقاليد والمنهج الديني [1].

---

1 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721 " ، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق، ص 62.

2 - عبد الحي الخيلي: العثمانيون وارهاصات الحداثة "قراءة في كتاب جنة الكفار سفير عثماني في باريس 1721، المرجع السابق، ص 176.

3 - نفسه، ص 177.

• ساهمت السفارة في انتشار بعض العادات الجديدة لدى شريحة واسعة من نخبة إستانبول فقد أضفى التقرير الذي حرره "محمد أفندي" على بعض المسؤولين في الدولة العثمانية معرفة بعض المنتجات الفرنسية التي زاد عليها الإقبال لا سيما من طرف السلطان وحاشيته، وفي عام 1722م طلب الصدر الأعظم "إبراهيم باشا" من المترجم بالسفارة الفرنسية في إستانبول من إقتناء نظارات زجاجية وسجادات من دون صور وثلاث مجاهر" ميكرو سكوب" ومرايا وساعات [2].

ومن جانب آخر إذا كانت سفارة "محمد جلبي" قد لاقت ترحيبا واستحسانا من رجال السلطة الحاكمة وتيار النخبة المنفتحة، فإنها من جانب آخر أحدثت ردة فعل لدى أوساط التيار المحافظ التقليدي وعامة الناس إذ لم تتجاوب شريحة هامة من رجال الدولة مع السفير والتقرير الذي أعده عن السفارة [3].

رغم بعض التحفظات التي أبداها السفير العثماني أثناء تحريره لنص التقرير وحرص السلطة لاسيما الصدر الأعظم إلى ترجمة توصياته إلى مشاريع إصلاحية من خلال استقدام تقنيات الحداثة الفرنسية إلا أن محتوى التقرير السفاري ظل يحكمه هاجس الخوف والاحتراز من ضغط المجتمع والفئة المحافظة، وهو ما جعل بعض الموضوعات لم تنل حقها بما يكفي في التقرير فعلى سبيل المثال لم يدوِّن تفاصيل زيارته إلى المكتبة الوطنية الفرنسية وأكاديمية باريس وتصفحه الكتب والمخطوطات نظرا لما كانت تمثله مسألة الانفتاح الثقافي من حرج في أوساط بعض العلماء ومؤسسة شيخ الإسلام التقليدية [4].

لقد كانت الدولة العثمانية بحاجة كبيرة إلى معرفة مكامن تفوق التقنية العسكرية الأوروبية وهو الهدف الخفي من إرسال السفارة إلى فرنسا إلا أن تقرير السفير بدا خاليا من بعض المعلومات المتعلقة بالتطورات العلمية والتقنية وتجاوز ذكر العلوم المرتبطة بتطوير المؤسسة العسكرية مثل الصنائع الحربية والهندسة العسكرية، كما اكتفي بتناول بعض التفاصيل الخاصة بجوانب الاستعراض العسكري للقوات الملكية وبعض آليات تدريب الجنود وعدد التشكيلات العسكرية ودور المستشفى العسكري في العلاج، مع العلم أن الدولة العثمانية كانت في أشد الحاجة إلى معرفة سر قوة الجيوش الأوروبية وهو الأمر الذي

---

1 - محمد جلبي: المصدر السابق، المصدر السابق ، ص 30.

2 - جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721"، دراسة وتح عبد الرحيم بنحادة، المصدر السابق، ص 63.

3 - عبد الحي الخيلي: العثمانيون وارهاصات الحداثة "قراءة في كتاب جنة الكفار سفير عثماني في باريس 1721، المرجع السابق، ص 178.

4 - نفسه ، ص 178.

تفطن إليه غيره من السفراء في تقاريرهم من أمثال: أبي بكر راتب أفندي ودرويش محمد أفندي وأحمد رسمي أفندي وبعض رجال النخبة مثل محمود رئيف أفندي وسيد مصطفى[1].

يتضح من التقرير الذي أعده السفير العثماني أنه بحث عن المظاهر الخارجية لمدنية الغرب الأوروبي وليس على سر تقدمه الذي كانت الدولة العثمانية تصبو إلى التعرف عليه بغية تصويب مسارها المدني لتغطي جوانب الضعف الذي خيّم عليها، فقد ركز "محمد جلبي" في تقريره على وصف المظاهر الخارجية لأوضاع أوروبا الجديدة ونسي التركيز على أسس قيام النهضة الأوروبية [2].

لابد أن نشير في الختام إلى أن " محمد جلبي أفندي" قد نفي إلى قبرص بعد التمرد الذي حدث على السلطان " أحمد الثالث" والاطاحة بتجربته التحديثية، وتوفي في منفاه سنة 1732م وكان على "ابنه سعيد أفندي" الذي عين لاحقا سفيرا في السويد ثم فرنسا قبل أن يصبح وزيرا عام 1747م وأبناء جيله أن يتابعوا مسار الإصلاح في الدولة العثمانية [3].

من خلال ما سبق يمكن القول إن محاولات الإصلاح والتحديث لم تنضج و لم تكتمل على الرغم من أن الدولة العثمانية شهدت هذه المحاولات طيلة القرنين السابع والثامن عشر الميلاديين وقد حاولت سفارة "محمد أفندي" إلى باريس تعزيز هذا التوجه، ومع ذلك فقد مثّل هذا التقرير الدبلوماسي المرآة العاكسة للنخبة العثمانية والسلطة الحاكمة من أجل تصويب تصوراتهما حول الحداثة الأوروبية، كما عُدت سفارة محمد جلبي هي بداية اكتشاف التقدم في أوروبا وهي نص تأسيسي وتأصيلي في رصد تطور نظرة المسلمين ومواقفهم من أوروبا الحديثة.

---

1 - عبد الحي الخيلي: العثمانيون وارهاصات الحداثة "قراءة في كتاب جنة الكفار سفير عثماني في باريس 1721، المرجع السابق، ص 178.

2 - محمد حرب: علاقة المثقف بالدولة في العصر العثماني وقدرته على تغيير مسار الحكم، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، مج 31 ، 2003، ص 26.

3 - محمد جلبي: المصدر السابق ، ص 36.

2- ابراهيم متفرقة ورسالتيه " وسيلة الطباعة " و " أصول الحكم في نظام الأمم"

بعدما أمضت الدولة العثمانية على اتفاقية كارلوفيتز عام 1699م أقرت بشكل رسمي بهزيمتها أمام الدول الأوروبية وقد شكلت هذه الاتفاقية منعطفا حاسما في التاريخ السياسي للدولة العثمانية، ونتيجة لذلك أنهت تلك المعاهدة فترة طويلة من الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية مع الإمبراطورية النمساوية، واعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة صفعة كبيرة لقادة الدولة العثمانية وشيوخها ومفكريها وسائر أفراد المجتمع العثماني [1].

بعد وقوع هزيمة الجيش العثماني أمام الجيوش الروسية والنمساوية وإمضاء معاهدة كارلوفيتز أفاق الباب العالي من صدمته وأدرك مدى الضعف الذي كان عليه الجيش وتجهيزاته العسكرية بالمقارنة مع جيوش أعدائه المتفوقين عليه من حيث التنظيم والعتاد وأصبح يعي أهمية الإصلاحات التي أدخلها قيصر روسيا "بطرس الأكبر" الذي استفاد من تجارب أوروبا الغربية ، وأرادت الدولة العثمانية أن تقتفي أثر "بطرس الأكبر" في الإصلاحات، بل إن المجتمع الإسلامي عموما انغلق على ثقافته وآدابه وعلومه و لم يربط صلات ثقافية مع الغرب و لم يسع إلى التفاعل حضاريا مع مجتمعات أخرى مثلما فعل المسلمون الأوائل، وهذا الخطأ الذي وقعوا فيه قد أدركه السلطان العثماني "أحمد الثالث" الذي كان متفتحا على أوروبا الغربية فظهرت إنجازات عديدة في مختلف المجالات وخاصة في المجال الثقافي [2].

لقد أرجع رجال الفكر الإصلاحي العثماني وكبار رجال الدولة هذه الهزيمة إلى طبيعة النظام التقليدي الذي اتصفت به الدولة العثمانية، وقد أفضى التفكير إلى ضرورة متابعة التطورات الإصلاحية الواقعة في الغرب، و لم يتأخر هؤلاء عن استيعاب تلك التطورات وإن كان هذا الأمر اقتصر في أول وهلة على فئة ضئيلة من الإداريين العثمانيين الذين انتبهوا في بدايات القرن السابع عشر إلى أمرين، وهما:

- تدهور وفساد أوضاع الإدارة والاقتصاد في الدولة العثمانية وهو ما أشار إليه إثنين من الموظفين في الإدارة السلطانية "قوجي بك" و"كاتب جلبي" في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي من خلال رسائل موجهة إلى السلطان العثماني[3].

---

1 - محمد زاهد جول: إبراهيم متفرقة "1084-1156هـ/1674-1744م" رجل الدولة التنويري ومؤسس أول مطبعة إسلامية، ضمن كتاب التحولات الفكرية في العالم الإسلامي "أعلام، كتب وحركات وأفكار" من القرن العاشر إلى الثاني عشر الهجري، تحرير عليان الجالودي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، 1435هـ/2014، ص 175.

2 - وحيد قدورة: المرجع السابق ، ص 179

3 - محمد زاهد جول: المرجع السابق ، ص 175.

- إدراك رجال الإصلاح العثماني أن الدول الأوروبية رغم ما تبديه من ضعف عسكري نسبي أمام الجيش والأسطول العثماني، فإن هذه الدول بدأت تطور فنونها وإدارتها وبحريتها وتجارتها بحيث إن الوقت سيمضي سريعا وستتمكن من ارتياد البحار البعيدة [1].

والواقع أن العثمانيين لم ينتبهوا آنذاك بأن العالم قد تغير فعلا أو على الأقل آخذ في التحول إلا بعد الهزيمة المنكرة في السنة الأخيرة من القرن السابع عشر، وإذا كان السلطان العثماني "أحمد الثالث (1703-1730م) قد أدرك ضرورة التحديث، غير أن هذا الأمر لم يشاركه فيه إلا عدد قليل من مساعديه وأن هذا الإدراك كان يقتصر في ذهن الطبقة الحاكمة على الجوانب العسكرية فحسب، ومع ذلك فإن هناك نخبة من رجال الفكر العاملين في الجهاز البيروقراطي العثماني كان لهم دور بارز في الانفتاح على أوروبا سواء بكتاباتهم التاريخية أو بجهودهم الفنية والعلمية، ومن هؤلاء "إبراهيم متفرقة" الذي ارتبط اسمه بإنشاء أول مطبعة إسلامية في إستانبول [2].

أ–التعريف بشخصية " إبراهيم متفرقة[3]"

يعتبر "إبراهيم متفرقة" من أبرز رواد حركة الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر الميلادي، وهو رجل أدب وعلم وديبلوماسي ينحدر من أصول مجرية وُلد في "كولوزفار" المعروفة اليوم باسم "كليج" بالمجر سنة 1085هـ/1675م من أبوين مسيحيين [4]، وفي عام 1692م وقع "إبراهيم متفرقة" أسيرا بيد الجيش العثماني وأُحضر إلى إستانبول وعمره لا يتجاوز ثماني عشر (18) سنة، وبعدها اعتنق الإسلام واختار لنفسه اسم" إبراهيم"، وتذكر الدراسات التاريخية أنه كان رجلا عالما ذكيا يتقن العديد من اللغات منها التركية والعربية والفارسية والمجرية واللاتينية، ودرس الرياضيات والعلوم والفنون وسرعان ما أصبح متبحرا في العلوم والآداب وأثناءها أطلق عليه لقب "متفرقة" [5].

---

1 - محمد زاهد جول : المرجع السابق ، ص 175.

2 - نفسه ، ص 175.

3 - **المتفرقة:** مصطلح يطلق على أشخاص كانوا يستخدمون في خدمات ومهام مختلفة، وهو لقب يطلق أيضا على أصحاب الفكر والعلم بالسرايا ممن بلغ درجة عالية من المعرفة. ينظر صالح سعداوي صالح: المعجم السابق ، مج3 ، ص 1230.

4 - سهيل صابان: إبراهيم متفرقة وجهوده في انشاء المطبعة العربية ومطبوعاته، مراجعة عباس صالح طاشكند ، الرياض 1995، ص 35.

5 - وحيد قدورة: بداية الطباعة العربية في استانبول وبلاد الشام "تطور المحيط الثقافي 1706-1787م "، تقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، ومكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، جوان 1992، ص 184.

تقلد "إبراهيم متفرقة" مناصب مختلفة بالإدارة العثمانية حتى كلفه الباب العالي بمهام سياسية وديبلوماسية سامية ثم أصبح مستشارا ومبعوثا خاصا للسلطان، وأجرى مفاوضات كديبلوماسي سامي عن الدولة العثمانية مع النمسا وروسيا سنة 1715م ثم في فيّنا عام 1716م، وفي سنة 1720م تم تعيينه كضابط اتصال ومترجم لدى الأمير المجري "راكوزي" ثم اشترك مع "أحمد الباشا دو بونفال" في إعداد مشروع تحالف عثماني سويدي ضد روسيا سنة 1743م [1].

من جهة أخرى شارك" إبراهيم متفرقة" في المباحثات التي تمت في بولونيا بين الدولة العثمانية والبولونيين عام 1737م، وأدار جلسة المفاوضات التي جرت حول تسليم قلعة "أورشوا" لتبليغ أمر تعيين "أسمي أحمد" على إمارة " قيتاق"[2]، وبذلك يمكن القول إن الدولة العثمانية اعتمدت عليه في إجراء العديد من المفاوضات والمعاهدات السياسية بسبب تمكنه من اللغات الأجنبية وإلمامه بشؤون السياسة الخارجية خاصة مع بلدان أوروبا الوسطى.

رغم أن "إبراهيم متفرقة" قام بأعمال عديدة مثل النحت والنشر والتأليف والترجمة إلا أن أهم عمل اشتهر به هو الطباعة، وربما سبب ذلك يعزى إلى جهوده المبذولة في هذا الميدان، وترجع بداية صلته بالطباعة إلى فترة دراسته في " قولزوار" إذ تعلم بإحدى الكنائس الكالفينية فن الطباعة [3].

تفيدنا الدراسات التاريخية أن "إبراهيم متفرقة" تعلم هذا الفن عام 1689م على يد أشهر نحات في ذلك الوقت المعروف باسم "ميخائيل مستوتفالوسي كيس" (ت 1702) الذي أنشأ أهم مطبعة في مدينة "قولزوار"، وحينها كان إبراهيم متفرقة طالبا في كلية اللاّهوت وكانت ترانسلفانيا والمجر من أهم بلاد أوروبا الوسطى التي انتشرت فيها الطباعة بسرعة [4].

والراجح أن "إبراهيم متفرقة" كان ملّما بفن الطباعة عن دراية قبل مجيئه إلى الدولة العثمانية، وكانت تحذوه الهمة العالية والرغبة الشديدة في إقامة مشروعه فقام بعرضه على بعض الوزراء الذين اقتنعوا بجدواه لكنهم رأوا أنه صعب التحقيق آنذاك، ومع ذلك فقد عرضه أيضا على الصدر الأعظم "إبراهيم باشا" وبيّن له ضرورة الشروع في إنشاء المطبعة [5].

---

1 - وحيد قدورة: المرجع السابق ، ص 185.

2 - سهيل صابان: إبراهيم متفرقة وجهوده في انشاء المطبعة العربية ومطبوعاته، المرجع السابق ، ص 45.

3 - نفسه، ص 45.

4 - نفسه، ص 46.

5 - محمد زاهد جول: المرجع السابق ،ص 184.

لقد أخذ الباب العالي على عاتقه مهمة إدخال فن الطباعة بالحرف العربي داخل الدولة العثمانية وتحمله لتبعات هذه الخطوة، وتعد هذه المبادرة الأولى من نوعها إلا أن السلاطين العثمانيين الذين حكموا قبل السلطان "أحمد الثالث" لم يحاولوا الاستفادة من المطبعة العربية رغم علمهم بوجودها بأوروبا وأيضا لدى الأقليات الدينية القاطنة داخل الفضاء الجغرافي للدولة العثمانية [1] .

•مؤلفاته:

بالرغم من أنه عمل لفترة طويلة في العمل الديبلوماسي كمترجم ومفاوض متمرس إلا أنه ترك رصيدا من الكتب التي ألفها بنفسه [2]، ومنها:

– رسالة إسلامية كتبها عام 1710م: قام فيها بشرح وتوضيح إعتناقه للإسلام وضمّنها انتقادا لاذعا للكاثوليكية والبابوية.

– رسالة وسيلة الطباعة: نشرت هذه الرسالة المكونة من خمس صفحات في ديباجة المجلد الأول من قاموس "وان قولي" وهو أول كتاب ينشر من مطبعة متفرقة، وسنخصها بالدراسة في فصلنا هذا.

– رسالة أصول الحكم في نظام الأمم: جاء تأليف هذا الكتاب نزولا عند رغبة السلطان "محمود الأول" (1730-1754م) الذي أراد معرفة الأسباب المساهمة في تقدم الكفار على أهل الإسلام وما السبيل إلى تقدم على الكفار.

– ترجمة تاريخ سياح أفغانستان: يتحدث عن حروب الأفغان مع الفرس وسقوط الدولة الصفوية ببلاد فارس بعد حكم طويل دام مائتين وعشرين سنة.

– ترجمة فيوضات مغناطيسية: يتناول الكتاب كيفية الاستفادة من البوصلة التي يقال إنها اكتشفت عام 1630م ويذكر الاختلافات الواردة في هذا الصدد، ويتعرض لاستخداماتها لدى المسلمين وبخاصة لدى الحجاج.

– قواعد في التركية (grammaire turque): هو كتاب في قواعد اللغة التركية طبع عام 1731م.

ب– إبراهيم متفرقة والمطبعة "الجهود والغايات" من خلال رسالة "وسيلة الطباعة"

إن الفترة التاريخية التي حكم فيها السلطان "أحمد الثالث" (1703-1730م) والصدر الأعظم " إبراهيم باشا" كانت فريدة من نوعها من حيث تفردها بنوعية القرارات التي أقدمت عليها السلطات

---

1 - وحيد قدورة : المرجع السابق ، ص 177.

2 - لمعرفة المزيد من مؤلفات إبراهيم متفرقة ينظر، محمد زاهد جول: المرجع السابق ، ص ص 280-285.

العليا في الدولة العثمانية التي عقدت العزم على إدخال بعض الإصلاحات على أجهزة الدولة وداخل المجتمع أيضا، ولم يتردد السلاطين في التفتح على الغرب الأوروبي لاستعارة بعض التقنيات والاكتشافات الحديثة التي كان من بينها " آلة الطباعة" [1].

إن تأخر استعمال المطبعة" وسيلة الطباعة" في الدولة العثمانية لا يقتصر على رفض الباب العالي فحسب، فهو ليس الجهة الوحيدة المسؤولة عن ذلك فظاهرة رفض الاكتشافات العلمية الحديثة ورفض التجديد بصفة عامة يوجد أيضا لدى أوساط أخرى من المجتمع العثماني وخاصة لدى الفئة المتعلمة، وكذلك لدى الجيش الإنكشاري الذي تصدى بعنف لكل مظاهر التجديد في القوات المسلحة مثلما حدث إزاء محاولة الإصلاح العسكري التي أقدم عليها السلطان الشاب "عثمان الثاني"[2].

يمكن القول إن تباطؤ الباب العالي عن اتخاذ موقف لصالح إنشاء المطبعة يعود إلى مراعاة المناخ الثقافي السائد في المجتمع العثماني الذي لا يقبل التغيير بسهولة، وفضل انتظار بروز رغبة لدى المتعلمين إلى مثل هذا الاكتشاف الثقافي قبل أن يتخذ أي اجراء مباشر في هذا الشأن، وأيضا مراعاة لمصلحته الخاصة في هذا الإطار [3]، وهذا ما تؤكد عليه بعض الدراسات في أن صدور قوانين في قضايا علمية ثقافية دون أن تستعد لها العقول قد يؤدي إلى عزلها وبالتالي عدم التأثير في المجتمع، وهذا ما يفسر تأخر الباب العالي في اتخاذ قرار لفائدة إدخال المطبعة العربية إلى الدولة إلى غاية القرن الثامن عشر[4].

إن الجدال الذي دار بين العلماء المتفتحين على الاكتشافات الأوروبية والعلماء المحافظين المعارضين لهذا التوجه بشأن استخدام هذه الاكتشافات كان طويلا وشاقا، و لم يفض إلى نتائج حاسمة إلا بفضل تدخل السلطات العثمانية لإيجاد حل مناسب يدعم أنصار فن الكتابة الجديد من جهة ولا يثير حفيظة المحافظين من جهة ثانية [5]، ويمكن القول أن هذا الدعم السياسي للتيار المطالب بالتجديد

1 - وحيد قدورة : المرجع السابق ، ص 177.

2 - نفسه ، ص 90.

3 - يذكر جودت باشا أن سبب تأخر إنشاء المطبعة في الدولة العثمانية يعود إلى كثرة الحروب و انتشار ظاهرة التعصب خلال تلك الفترة، ويظهر ذلك من خلال قوله " لم يبق في الأستانة من آثار المدنية إلى صناعة الطباعة ومع ذلك فإنها طرحت مدة في زاوية الإهمال وبقيت الدولة مدة لا تنظر إلى هذه الأمور بسبب ما ظهر من التعصب الذي لا طائل تحته وما توالى عليها من الحروب في إيران وأوروبا ..." ينظر تاريخ جودت ، المصدر السابق ، ص 75.

4 - وحيد قدورة: المرجع السابق ، ص 90.

5 - نفسه، ص 177.

والتحديث جاء في ظروف تاريخية ملائمة لاستعارة بعض التقنيات الغربية، لكن التساؤل المطروح ماهي الإضافة التي قدمتها مطبعة إستانبول للمجتمع الإسلامي في القرن 12ه/18م؟

1– فرمان السلطان "أحمد الثالث" القاضي بتأسيس المطبعة:

كانت المطبعة في أول الأمر مشروعا سياسيا أعدّه أصحاب السلطة بمعية رجال العلم الموالين للسلطات العليا في الدولة، وكان ذلك في سنة 1726م حين سمح السلطان بمساندة وزيره الأعظم "إبراهيم باشا" بتأسيس ورشة للطباعة بالحرف العربي في العاصمة إستانبول، وقد بذل الصدر الأعظم مجهودات كبيرة لتذليل كل الصعوبات وإقناع من تبقى من العلماء بأهمية هذا المشروع[1] .

في بداية القرن الثامن عشر الميلادي بادر "إبراهيم متفرقة" بتأليف كتيب حول محاسن المطبعة بعنوان" رسالة وسيلة الطباعة" وعرضه على الصدر الأعظم وشيخ الإسلام فوجد قبولا واستحسانا للأمر من طرفهما وحتى من طرف السلطان الذي أصدر قرارا يقضي بالسماح للمسلمين داخل الدولة بإقامة مطبعة بالحرف العربي، وقد ورد في نص القرار نفس الآراء التي أوردها "إبراهيم متفرقة" في طلبه [2].

لقد اعتبر هذا القرار علامة تحول بارزة في موقف السلطة العثمانية تجاه المطبعة، فقد وردت فوائد المطبعة والخدمات التي ستقدمها للإنسانية وللدولة في العلوم والآداب ومختلف الفنون، وهو ما أكده المؤرخون في آرائهم [3] التي يفهم منها أن الطباعة والمطبعة ليست أمرا مجهولا في استانبول إلا أن إمكانية تطبيق هذا الفن فيها لم يكن ممكنا خوفا من نفوذ التعصب وسطوته [4] .

---

1 - وحيد قدورة: المرجع السابق، ص90.

2 - نص فرمان السلطان القاضي بإنشاء المطبعة" عند وصول هذا الأمر الشريف ستعلمون أنه من الضروري لكي نضمن دوام قوانين الدين وندعم نظام الملك ونحفظ التواريخ والأخبار ونوسع دائرة المعارف البشرية اللجوء إلى الكتابة وهي الوسيلة الوحيدة لسرد كل ما وقع عبر مختلف العصور ونسخ الكتب بأعداد وافرة حتى تصل إلى الأجيال القادمة" ، وحيد قدورة: نفسه، ص 91.

3 - ذكر جودت باشا في كتابه مايلي: " لا ريب أن صناعة الطباعة فن جليل لا مثيل له جدير بأن يسمى أم المدنية لأنها أنفع وأرفع شأنا من جميع المخترعات البشرية، وقد اتفقت الآراء على أنها هي الأساس لما نشاهده في زماننا من الصنائع المتنوعة والتقدم العظيم في أهل أوروبا وأمريكا، فإن الكتاب الذي كنا نستغرق في استنساخه باليد زمننا طويلا بنفقة كثيرة مع كون أسرع الكُتاب لا يستطيع أن يكتب منه نسخة كاملة خالية من الخطأ في مدة عشرين يوما مثلا، وهذا مما يثبت أن انتشار العلوم النافعة حصل بواسطة هذه الصناعة التي كانت سببا قويا في انتشار العلوم والاطلاع على كثير من الفنون ونشر فوائد المعرفة بين جميع الملل والنحل وإظهار الخصائص والمعارف الإنسانية وبيان ما يلزم وما تحتاج إليه المدنية، وبالجملة فهي التي جعلت الإنسان إنسانا ولا شك أن عدم انتشارها بين الأقدمين الذين كانوا متقدمين في الفنون والمعارف هو الذي كان سببا في انقراض آثارهم وترك علومهم ومعارفهم كأن لم تكن شيئا مذكورا ..." ينظر جودت باشا: المصدر السابق ، ص 76.

4 - سليم نزهت: تاريخ الطباعة في تركيا "1729-1929م"، تر وتع سهيل صابان، مر، مسعد سويلم الشامان، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، 1993، ص 38.

أراد "إبراهيم متفرقة" الذي كان يتفق مع "سعيد أفندي" أن يشرع في العمل بعد أن شعر بأن الوقت قد حان لتأسيس المطبعة، فكتب رسالة يوضح فيها مزايا الطباعة وقدمها للصدر الأعظم "إبراهيم باشا" وطلب منه منحه الإذن بطبع كتب اللغة والتاريخ والطب وعلم الهيئة والفلك وسائر الفنون باستثناء الكتب الدينية [1].

ذكر "إبراهيم متفرقة" في مضمون رسالته المعروفة باسم" وسيلة الطباعة" المنشورة في ديباجة المجلد الأول من قاموس "وان قولي" – وهي تتكون من أربع صفحات ونصف – أهمية الطباعة بصورة رائعة وضّح فيها مزايا فن الطباعة قبل تأسيس أول مطبعة بإستانبول، وضمّن رسالته ثلاثة أجزاء، تعرض في الجزء الأول إلى لمحة عن اختراع الكتابة وكيفية الاستفادة منها قديما في تدوين القوانين ثم مع ظهور الإسلام استعملها المسلمون في تأليف كتبهم وفي نسخ المؤلفات العلمية المختلفة [2].

أما في الجزء الثاني من الرسالة أكد "إبراهم متفرقة" على فوائد المطبعة وأهميتها في حياة الشعوب والأمم المتحضرة، وأوضح كيف أهمل اليهود والنصارى نشر كتبهم الدينية في العصور السابقة فتعرضت للتحريف وبيّن أن المسلمين على العكس منهم اعتنوا بالقرآن الكريم والحديث الشريف وضبطه[3] ثم أشار إلى عدد المخطوطات التي بدأت في التناقص بسبب أحداث تاريخية مؤسفة إلى درجة أن خطر اختفاء جل المؤلفات الإسلامية بدأ يحدق بجدية على تراث الأمة ، فقد تعرض بيت الحكمة ببغداد إلى نهاية مأساوية بسبب غزو التتار للمشرق الإسلامي بقيادة جنكيز خان والذين أحرقوا الكتب وألقوا الكثير منها في الأنهار ، وعرفت مكتبات الأندلس نفس المصير القاتم كما أن الحروب الداخلية التي دارت بين الأمراء المسلمين تسببت في إتلاف أمهات الكتب وعدد من المخطوطات الثمينة [4] .

أراد "إبراهيم متفرقة" أن يبرز بأن الناسخين في عصره أصبحوا غير قادرين على تعويض النقص الطارىء على الكتب والذي أضر كثيرا بالعلوم والآداب، فهم عاجزون على نسخ ومضاعفة عدد الكتب في كل المواضيع والتي أصبحت نادرة وباهظة الثمن وكذلك على إنقاذ التراث الفكري المكتوب من التلف والضياع [5].

---

1 - سليم نزهت: المرجع السابق، ص 38.

2 - سهيل صابان: إبراهيم متفرقة وجهوده في إنشاء المطبعة العربية ومطبوعاته، المرجع السابق ، ص 48.

3 - نفسه، ص 48.

4 - نفسه، ص 95.

5 - نفسه ، ص 48.

لقد أشار السلطان " أحمد الثالث" في نص الفرمان الذي أصدره عام 1726م إلى الأسباب التي أوردها "إبراهيم متفرقة" في رسالته لا سيما ما يتعلق بالناسخين " إنهم يتباطؤون في عملهم ولا يعيرونه الانتباه اللازم ويصل جهلهم أحيانا إلى حد كتابة نسخ مليئة بالأخطاء وبالكلمات المنقوصة"[1]، ويُبيِّن "إبراهيم متفرقة" نتائج هذا العمل بظهور نصوص معرفية غير مطابقة للأصل بما يُؤثر سلبا على سير الدروس العلمية إذ يضطر المدرس والطلاب إلى التوقف عن الدرس والانكباب على التحقق من مطابقة النسخ لبعضها البعض وإصلاح الأخطاء، وهذا الأمر يتسبب في ضياع وقت ثمين لم يكن ليحدث لو اعتمد المثقفون على الكتاب المطبوع [2].

أما الجزء الثالث من الرسالة فقد خصصه لتعريف المطبعة وذكر منافعها [3]، ومن ذلك:

- إتاحة بعض الكتب المهمة للخواص والعوام بكثرة.
- إن إعادة طباعة آثار المؤلفين السابقين يؤدي إلى إحيائها ونشرها بين المسلمينمن جديد.
- إن خطوط الكتب المطبوعة مقروءة وواضحة وجميلة مما يسهل الأمر على المعلمين والمتعلمين.
- إن تكلفة مجلد واحد من الكتاب المخطوط تضاهي آلاف الكتب المطبوعة وعليه فإن أسعار الكتب ستنخفض ويستفيد منها الجميع.
- تُزوَد الكتب المطبوعة بفهرس شامل في بداية الكتاب، وفهارس أخرى مفصلة في نهايته مما يتيح إمكانية البحث عن الموضوع المطلوب في تلك الكتب بسهولة.
- انخفاض أسعار الكتب المطبوعة يسهل على كل المسلمين اقتناء نسخ منها مما يُساهم في تثقيف الرعية والقضاء على الجهل لا سيما في القرى.
- كما أن الدولة العثمانية رفعت من شأن الأمة الإسلامية بالجهاد فإنها في المقابل سوف تخدمها حين تقوم بنشر الكتب المطبوعة وتتيح إمكانية إقامة مكتبات في الفضاءات العامة من المدن وعبر مختلف أقاليم إيالات الدولة التي سيستفيد القراء والمواظبون على طلب العلم من تلك الكتب.

ومن جانب آخر عبّر "إبراهيم متفرقة" عن تخوفه إن لم يسارع المسلمون بإقامة مطابع عندهم من أن تغرق أوروبا الشرقية سوق المشرق العربي بالكتب العربية المطبوعة عندها بعد أن تُوفق في تخطي المشاكل التقنية فتخرج كتبا دقيقة وبخط جميل ويأخذون بذلك الأموال من المسلمين، فكما أن المسلمين

1 - وحيد قدورة: المرجع السابق ، ص 95.

2 - نفسه ، ص 96.

3 - سليم نزهت: المرجع السابق ، ص ص 39-40. وينظر أيضا وحيد قدورة: نفس المرجع ، ص ص 108-109.

تفوقوا على الكفار في كل النواحي منذ قرون، فينبغي أن يتقدموا عليهم أيضا في هذه الناحية ويثبتوا بأنهم جديرون باستعمال هذه التقنية الجديدة [1].

ظهرت بعد تقديم "إبراهيم متفرقة" لطلبه بعض علامات التردد والرفض من قبل بعض المحافظين من رجال الهيئة العلمية، فأراد "إبراهيم متفرقة" أن يقف أمام جميع محاولات المنع، فقدم للصدر الأعظم "إبراهيم باشا" طلبا يطلب فيه فتوى من شيخ الإسلام وفرمان من السلطان يسمح له بنشر الكتب مقدما له أنموذجا من عدة صفحات يظهر تجربة عملية لطباعة قاموس "وان قولي" الذي يرغب في نشره بعد تصحيحه وترتيبه [2].

تضمن الطلب الأخير الذي رفعه "إبراهيم متفرقة" للصدر الأعظم النقاط التالية:

• بدأ "إبراهيم متفرقة" كتابه للصدر الأعظم بالدعاء له ثم بيّن له أنه على استعداد لتأسيس المطبعة وإتمامها على الوجه المطلوب بعونه تعالى، وذلك بعد أن تصدر الأوامر العالية التي تسمح بطبع الكتب وتقضي بإحضار الأدوات اللازمة وذكر له أن صدور أمر سام من الدولة يسمح بطبع الكتب سوف يكون له أثر حسن على الطلاب الساعين في طلب العلوم الشرعية، وذكر أيضا مع أن توافر الكتب والرسائل وسيلة لتحصيل العلوم إلا أن أمرا جسيما وربما عظيما مثل هذا متوقف على الإعانة الربانية ثم على همة الدولة العلية وبخاصة ذاتكم العلية صاحب الدولة [3] .

• ذكر إبراهيم متفرقة في طلبه ذاك أنه من المناسب أن يبدأ عمله بطباعة الترجمة التركية لمعجم "صحاح الجوهري" المسمى كتاب "وان قولي" ثم تطرق بعد ذلك إلى مجموعة من الأهداف [4]، التي منها:

1/ إنه يأمل أن يصدر مرسوم بطباعة خمسمائة نسخة من معجم "وان قولي" لإصدار الكتاب في زمن وجيز وبأقل تكلفة وأن يصدر الكتاب بصورة من ذلك المرسوم.

2/ عرّف فن الطباعة[1] ثم عبّر عن أمله في أن يشير الصدر الأعظم على شيخ الإسلام بإصدار فتوى تسمح بطباعة الكتب لأن ذلك سيكون أمرا مستحسنا لدى الرعية ليتبينوا أن العمل موافق للشرع المبين، وسوف يطبع هذا الأمر بأول كتاب.

---

1 - وحيد قدورة: المرجع السابق ، ص 109.

2 - سليم نزهت: المرجع السابق ، ص 41.

3 - سهيل صابان: إبراهيم متفرقة وجهوده في إنشاء المطبعة العربية ومطبوعاته، المرجع السابق ، ص 52.

4 - نقلت هذه الاقتباسات من كتاب سليم نزهت: تاريخ الطباعة في تركيا ، ص ص 42-46 ، التي نقلها بدوره عن مقالة " احسان بك أفندي" المنشورة في مجلة "حيات" العثمانية ، العدد 42.

3/ يرجو " إبراهيم متفرقة" أن يتم استصدار أمر من المقام السامي يسمح بطبع كتب اللغة والحكمة "الفلسفة" والطب والحساب والتشريح والهندسة وكتب المسالك والممالك والجغرافيا والتاريخ وسوف يتصدر الفرمان صدر كل كتاب يطبع.

4/ إن تعيين بعض من الأدباء الأفاضل وعلماء اللغة – برغبتهم الذاتية–لتصحيح الكتب سوف يقضي على الأخطاء والسقطات، واقترح في ذلك الأسماء الآتية: إسحاق أفندي وصاحب أفندي وأسعد أفندي وشيخ (جامع) قاسم باشا موسى أفندي.

بعد ذلك انتقل "إبراهيم متفرقة" إلى بيان الأهداف الخاصة التي ذكر فيها بأنه بحاجة إلى مساعدة من طرف السلطات العليا في الدولة[2] ، وأشار إلى استفادته من خبرة وخدمات أحد اليهود الماهرين في الأجهزة والآلات المتعلقة بالطباعة والمعروف باسم "يونا" لذلك تمنى أن يُمنح له إذنا للعمل في المطبعة للاستفادة من خبراته تلك [3] .

في خاتمة طلبه تعرض " إبراهيم متفرقة" إلى سعر الكتاب ووضح بأنه إذا تم طبع الكتاب فإنه من المناسب تقدير سعر معقول بأمر شريف ورأي سديد وطرحه للبيع إلى عباد الله ولا يكون السعر زائدا أو ناقصا حتى لا يتعرض الكتاب لعدم الإقبال عليه، وفي نهاية الأمر وفّى الصدر الأعظم "إبراهيم باشا" بوعده حيث قام شيخ الإسلام "عبد الله أفندي" بإصدار الفتوى [4]، وقام أفاضل ذلك العهد وأصحاب الفكر بكتابة تقريظات لكتاب" وسيلة الطباعة"، وتم اشتراط:

---

1 - يعرف "إبراهيم متفرقة " فن الطباعة بقوله:" بأنه الفن الجديد والأمر المفيد وهو من الأعمال الصناعية ويمكن الاستفادة منه في أنواع من المهن، منها: حرفة الرسم وطبع الكتب وطبع أشكال الحروف الجميلة"، سليم نزهت، المرجع السابق، ص 42.

2 - أكد إبراهيم متفرقة بأنه بحاجة إلى مساعدة من الدولة ويتضح ذلك من خلال قوله:" من المعلوم أننا منذ الآن سوف نحتاج إلى المساعدة لطلب العناية والمدد، كما أن الموافقة على هذا الموضوع وإتمامه من قبل المقام السامي سيجلب دعاء العالم وسوف يسعد العباد وإنه لتوسيع المطابع ولزيادة الآلات ولدفع أجرة العاملين وغير ذلك من المهام فإنني أرجو من حضرة ولي النعمة السلطان تدارك هذا الأمر العظيم وإيصاله إلى الكمال والتمام، ولا شك أن العبد الفقير محتاج إلى إعانة ومساندة مقامكم الكريم بالطريقة المناسبة حتى تطبع الدفعة الأولى من الكتب التي نرجو أن تحصل على القبول "، سليم نزهت: نفسه، ص 44.

3 - نفسه ، ص 45.

4 - أظهر المفتي شيخ الإسلام " عبد الله أفندي" بعض التردد إذ لم يكن مستعدا لتحمل مسؤولية اتخاذ قرار خطير مثل هذا، ويمكن أن يكون غير متحمس للمشروع إلا أن ضغط الباب العالي جعله يذعن ويوافق على إقامة المطبعة، وجاء في نص الفتوى الصادرة منه ما يلي:" إذا تمكن أحدهم من طبع الكتب المذكورة أعلاه بأحرف معدنية بدون أخطاء، فإنه سيسهل العمل ويوفر نسخا كثيرة من الكتب بثمن زهيد ويُيسر اقتناء الكتب، إني أُقر أنّ لهذا الفن فوائد عظيمة ويستحق التشجيع ولا ينبغي البتة تأجيل استخدامه بشرط أن يتم اختيار أناس ماهرين لإصلاح الأغلاط قبل الطبع والتثبت من مدى مطابقة النسخ للمخطوطات الأصلية" ينظر وحيد قدورة المرجع السابق ، ص 102. وأيضا محمد زاهد جول: المرجع السابق، ص 184.

– عدم طباعة الكتب الدينية المتعلقة بالتفسير والفقه وعلم الكلام والحديث.
– إخراج كتب مطابقة للأصل وسليمة من الأخطاء [1] .

لما أصبحت المطبعة شبه رسمية تمت الموافقة على تعيين الأشخاص الذين اقترحهم "إبراهيم متفرقة" ورفع أسماءهم إلى المقام العالي سابقا للقيام بعمل تصحيح الكتب، وقد تم تأسيس المطبعة فعلا في منزل "إبراهيم متفرقة" الواقع في حي السلطان سليم بإستانبول في 16 ديسمبر 1727م، وقد تم طبع كتب اللغة التي كان الطلبة بحاجة إليها ومنها قاموس "وان قولي" في مجلدين وبيعت بخمسة وثلاثين قرشا [2].

يمكن القول إن أهم عمل قام به "إبراهيم متفرقة" في الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر الميلادي هو إدخال آلة المطبعة، وهو الأمر الذي وجد معارضة شديدة من بعض المحافظين من رجال الدولة لاسيما من بعض المشايخ والعلماء لأسباب اجتماعية ودينية، كما بذل "إبراهيم متفرقة" مجهودات كبيرة لإقناع السلطة بشقيها السياسي والديني بأهمية وسيلة الطباعة في عالم المعرفة وانعكاسها إيجابيا على الدولة والمجتمع [3].

والواقع أن البيئة الثقافية والاجتماعية والدينية التي نشأ فيها "إبراهيم متفرقة" في مرحلة طفولته قد أثرت في وعيه بشكل كبير لاسيما ما له علاقة بالتقدم والحداثة، وقد ظهرت هذه المؤثرات بشكل جلي على شخصيته من خلال مؤلفاته ورسائله التي تتضح فيها معرفته بواقع الحداثة الذي بدأ في أوروبا والذي كان يراقبه عن كثب منذ مدة رغم عدم احتكاكه المباشر بمفكري ومنظري النهضة الأوروبية[4].

شكلت ثنائية التقدم والتأخر التي طبعت عصر النهضة الأوروبي هاجسا لدى "إبراهيم متفرقة" و"كاتب جلبي"، فقد أدرك الاثنان في وقت مبكر التحول الذي بدأ يشهده العالم متمثلا في نزعة التقدم والتطور والتحديث التي بدأت تسود في أوروبا، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تتمسك بقيم المحافظة والتقليد وتعد المطبعة أحد أهم مظاهر التقدم التي أشّرت على عصر التنوير في وقت كانت فيه الدولة العثمانية منشغلة بالشأن العسكري، فقد احتاج" إبراهيم متفرقة" من أجل إقامة المطبعة إلى دعم

1 - سليم نزهت: المرجع السابق ، ص 46.
2 - جودت باشا: المصدر السابق ، ص ص 82-83.
3 - محمد زاهد جول: المرجع السابق ، ص 185.
4 - نفسه ، ص 185.

كبار رجال الدولة ومساندة الشيوخ والعلماء والذين انقسموا بين مؤيد ومعارض، وعلى الرغم من قلة انتاجه الفكري فقد كان واعيا بالتحديات التي كانت تمر بها الدولة العثمانية [1] .

يشبه "إبراهيم متفرقة" من أوجه عدة "حاجي خليفة" وخصوصا من ناحية تنوع المواهب وتعدد المهمات التي قام بها، وأثناء عمله في المطبعة لجأ في أول الأمر إلى طباعة بعض المؤلفات التي وضعت في خدمة المؤسسة العسكرية ثم تمت طباعة مؤلفات "حاجي خليفة" وأبرزها كتاب "جهان نامة" وكتاب " تحفة الكبار في أسفار البحار" إضافة إلى كتب لغوية ومعاجم وكتب التاريخ، ومن بين الأعمال التي نشرتها المطبعة رسالة من تأليف "إبراهيم متفرقة" نفسه ألفها سنة 1731م ورفعها إلى السلطان وهي بعنوان:" أصول الحكم في نظام الأمم"

ج- رسالة أصول الحكم في نظام الأمم:

كان تأليف هذه الرسالة استجابة لطلب السلطان محمود الأول" 1730-1754م" الذي كان أول عمل قام به هو رغبته في البحث عن السبيل الذي يؤدي إلى معرفة الأسباب التي ساهمت في تقدم الأوروبيين على العثمانيين وما الوسائل التي تُؤمِّن تقدم المسلمين على الكفار؟

كان هذا الكتاب موافقا للمطلوب، فطبع مباشرة وذلك عام 1144ه/1732م وكان صغير الحجم يتكون من 48 صفحة، وقد أراد " إبراهيم متفرقة" من خلالها أن يُعرف بأنظمة الحكم المعروفة في العالم وأن يوضح نوع المشاكل التي تواجهها الدولة العثمانية اتجاه جيرانها الأوروبيين وأن يعرض آراؤه في الإصلاح وهي الآراء التي تعكس جانبا من آراء طبقة الكتاب وخدمة الديوان في تلك الفترة [2].

لقد قسّم " إبراهيم متفرقة" رسالته" "أصول الحكم في نظام الأمم " إلى ثلاثة أقسام مشتملة على ثلاثة فصول، يعالج في القسم الأول ضرورة النظام والفوائد المتعلقة به، أما القسم الثاني فيتطرق إلى أهمية دراسة علم الجغرافيا، وفي القسم الثالث والأخير فيتعرض إلى استعراض لمختلف أشكال القوات في الجيوش المسيحية وقواعد النظام المتبعة عندهم ونظمهم العسكرية المسجلة والمنفذة في حروبهم [3].

كان من آثار العصيان الذي قاده "باترونا خليل" هدم واحراق بعض المنشآت المنجزة خلال عهد السلطان "أحمد الثالث" خاصة تلك التي أقيمت وفق الطراز الأوروبي، كما قتل خلال حركة العصيان هذه الصدر الأعظم "إبراهيم باشا" الداعي إلى الإنفتاح على قيم الحضارة الأوروبية والاقتباس من

1 - محمد زاهد جول: المرجع السابق، ص 185.

2 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان، المرجع السابق، ص 182.

3 - محمد زاهد جول: المرجع السابق، ص 181.

نظمها[1]، ورغم أن المطبعة قد سلمت من أيدي المتمردين إلا أن "إبراهيم متفرقة" كان يخشى أن يلقى نفس مصير الصدر الأعظم إلى أن اعتلى السلطان "محمود الأول" (1730-1754م) سدة الحكم العثماني[2].

كان "إبراهيم متفرقة" على دراية بتقاليد الكتابة عند المفكرين العثمانيين من أمثال: "قوجي بك" و"حاجي خليفة" و"حسين هزارفن " ممن بحثوا في أسباب انحطاط الدولة خلال القرن السابع عشر الميلادي لذلك كانت رسالته على نفس الطابع الذي انتهجوه، غير أنه يصل في رسالته إلى تقرير بعض الأمور التي لم يتوصل إليها سابقوه إذ يعمد إلى تشخيص أسباب الضعف وتصور الحلول المناسبة لها ويشخص في بداية رسالته الأسباب التي دفعته إلى كتابتها[3]، ومن ذلك نذكر:

- تقاعس الوزراء وكبار رجال الدولة من الإداريين عن أداء مهامهم.
- الفساد الذي أصاب مؤسسات الدولة.
- عدم تحمل المسؤولين للمهام الملقاة على عاتقهم.

من هذا المنطلق يكون "إبراهيم متفرقة" قد تحدث عن فساد أسس الدولة العثمانية، وحذّر إن لم تتصد الدولة لهذه المعضلات وتعالج أسباب الخلل وتقضي على مظاهر الفساد فإن أمر زوالها وانحلالها سيكون حتميا، ومع ذلك كان "إبراهيم متفرقة" يملك إضافة لم تكن لدى سابقيه من المفكرين العثمانيين، فلأول مرة يشير مفكر عثماني إلى طبيعة الحلول التي يجب الأخذ بها من علوم وتقنيات الحضارة الغربية ونظمها، ونوّه بأهمية أن تأخذ الدولة العثمانية بأسباب قوة الدول الأوروبية وطرح هذا

---

1 - لمعرفة تفاصيل حركة العصيان التي قادها "باترونا خليل" ينظر، ايمان الهياجنة، نوال الشوابكة: الحياة الياسية والمظاهر الفكرية في الدولة العثمانية خلال عصر الزنابق" 1718-1730" ، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية غزة، مج 27، العدد 2، 2019، ص ص 204-209.

2 - عقب وقوع عصيان باترونا خليل وقتل الصدر الأعظم إبراهيم باشا خشي إبراهيم متفرقة أن يلقى نفس مصير صديقه الصدر الأعظم وعبر عن ذلك من خلال قوله:"وهكذا انسحبت إلى زاوية وبعدها استسلمت لأفكاري وتذوقت راحة النفس ونعيم الحياة الخاصة حتى قامت عام 1143هـ/ 1730م شمس سلطان البيت العثماني-يقصد السلطان محمود الأول-فوجدت ذهني قد توقد وامتلأ بالأفكار كما امتلأ القلب بالألم لرؤية هذه العدوانية على امتداد تلك السنة والكوارث التي أحاطت فجأة بالدولة العثمانية" من محمد زاهد جول: المرجع السابق ،ص 181.

3 - يشرح إبراهيم متفرقة الأسباب التي دفعته إلى تحرير هذه الرسالة فيقول: " في تلك الأثناء اتجه انتباهي وعنايتي إلى أسباب هذه الثورة وعكفت على البحث في أصول هذه المساوئ ولم أخطئ بإيعاز هذه النتائج إلى الاستخدام العاطل لمؤسسات الدولة وتراخي الوزراء وكبار الإداريين وعدم اضطلاعهم بمسؤولياتهم ومن المناسب الاعتقاد بأن علامات الوهن في جسم الدولة وهذه المظاهر التي تشير إلى الضعف ليس إلا الإنباء بانحطاطها وانحلالها..." ينظر، خالد زيادة: الكاتب والسلطان، المرجع السابق ، ص182.

الرأي بمنهج عقلي يشبه منهج فلاسفة الغرب، وحذر الدولة من تجاهل هذه الأسباب التي يمكن أن تتسبب في وقوعها تحت سيطرة الدول الغربية [1].

وبإثارة العامل الأوروبي في تفسيره لأسباب تدهور الدولة العثمانية يكون بذلك "إبراهيم متفرقة" قد رسم مسارا جديدا لمعالجة هذه المسألة بطرح جديد، ويتضح ذلك من خلال المراجع والمواد التي انتقاها في إعداد رسالته، فهو بذلك يُنوِّه بأهمية معرفة اللغات إذ يصرح بأنه لو لا معرفته باللغات اللاّتينية التي عرّفته على تواريخ وأنظمة الدول الأوروبية ما كان ليتمكن على إتمام رسالته [2]، وفي هذا المجال يدعو إلى الاستعانة بهذه اللغة وتعلمها ونجد أن ما يعلنه بهذا الخصوص لم يكن يعبر فيه عن رأي شخصي فحسب بل يعبر عن وجهة نظر تقاسمها عدد من الوزراء والكتاب في تلك الفترة [3].

من جهة أخرى طرح "إبراهيم متفرقة" أيضا من خلال رسالته أفكارا تعتبر جديدة بالنسبة للفكر العثماني تتعلق بنظم الحكم المعروفة لدى الأوروبيين مع وجود بعض الاختلافات النسبية بين أشكال أنظمة الحكم في العالم وفق ما تقتضيه ضرورات التمايز والاختلاف بينها بشكل نسبي ويختصر "إبراهيم متفرقة" أشكال السلطات في: المونارشي والأرستقراطي والديمقراطي [4].

---

1 - يقول إبراهيم متفرقة في معرض مقارنته المسلمين بالأوروبيين :" أشد ما دفعني إلى عملي هذا الذي هو فوق طاقتي وأبعد من حدود عقلي هو هذا الشعب المسيحي " يقصد الأوروبيين" بمقارنته مع المسلمين، إذ كان منخفضا جدا عن المسلمين في العدد وطبيعة الجسم والعقل وهو من جنس بائد أيضا ، لكن منذ بضع سنين انتشروا في كافة أرجاء العالم فلم يسيطروا على بعض المقاطعات فحسبن بل انتصروا مرات عدة على الجيش العثماني ..." للتوسع ينظر، ماجدة مخلوف: بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب "إصلاحات السلطان سليم الثالث 1789-1808م"، حوليات آداب عين شمس ، مصر، المجلد 31، 2003، ص 252. وينظر أيضا، محمد زاهد جول: المرجع السابق ، ص 181.

2 - يقر إبراهيم متفرقة بأهمية الاستعانة باللغة اللاتينية فيقول:" ... اللغة اللاتينية التي أصبحت مألوفة لدي ساعدتني كثيرا في محاولتي لأني تمكنت من خلالها أن أجمع المعلومات المشتملة على تاريخ هذه الشعوب "الأوروبية" كما راجعت مختلف الكتب عن فن الحرب وعددا من الرسائل المتعلقة بالتكتيك ومؤسساتهم العسكرية وتشكل نظام معارفهم، ومن خلال اللغة اللاتينية تمكنت من معرفة خبرات كل الأمم وإنه لتطور بارز تحتله هذه اللغة منذ مطلع القرن الثامن عشر الميلادي..." ينظر، محمد زاهد جول: المرجع السابق ، ص 181.

3 - خالد زيادة: الكاتب والسلطة، المرجع السابق ،ص ص 183-184.

4 - يشير إبراهيم متفرقة إلى ضرورة السلطة للمجتمعات" وجوب الحكام بين الأنام" فيقول: " كان من الضروري أن يبحث البشر عن النجدة المتبادلة فنشأ لديهم الميل إلى التجمع والتعاون ولعجزهم عن قيادة أنفسهم أرسل لهم تارة نبيا وتارة مبشرا يسن القوانين النابعة من معرفتهم لتطبيق العدالة.... وتبعا لهذا النسق نرى أن الشعوب تنتشر على مساحة الأرض على شكل قبائل وأمم، كل مجموعة تختار رئيسا ومن ثمّ تأسست الدولة المنتشرة على الأرض فكان الخلفاء والأباطرة والسلاطين والقياصرة " ينظر، محمد زاهد جول، المرجع السابق ، ص 182. وأيضا خالد زيادة: الكاتب والسلطان ، المرجع السابق ، ص 184.

والجدير بالذكر أن "إبراهيم متفرقة" حينما تحدث عن أشكال أنظمة الحكم فإنه لا يعود إلى الفهم الإسلامي (التراث) وإنما يعتمد على التقسيم المأخوذ من المصادر اليونانية القديمة، ويقدم شرحا مختصرا عن أشكال أنظمة الحكم فبيّن أن الشكل الأفلاطوني هو الذي يرى بأن الدولة يجب أن يحكمها ملك عادل وحكيم، وهذا النوع يسمى باللغات اللاتينية أو اليونانية "المونارشية" أو الملكي ووفقه تسير أغلب الدول في العالم، ثم الشكل الأرسطي، وحسب هذا الشكل يجب أن تكون السلطة بين أيدي كبار رجال الدولة وهذا النوع يسمى بلغة الفلاسفة " الأرستقراطي" وفي أيامنا تسير جمهورية البندقية على نمطه، وأخيرا الشكل الديمقراطي وبحسبه تكون السلطة للشعب حتى يتم القضاء على الاستبداد والظلم، ويوجد هذا النوع في إنجلترا وهولندا [1].

كان تعرض "إبراهيم متفرقة" لهذه الأنظمة في إشارة منه إلى أن نظام الحكم العثماني بحاجة إلى تغيير ليصبح على النسق الأوروبي، ومن جانب آخر خصص جزءا هاما من رسالته للحديث عن التنظيم العسكري، وبهذا الخصوص يرى ضرورة معرفة القواعد المبتكرة منذ أمد قريب والمطبقة في جيوش الملوك والأمم المسيحية والمتطورة تدريجيا بالعناية والتدريب، ويركز في هذا السياق على ضرورة استيعاب التقنيات الحديثة و"التكتيك" الجديد [2] .

وأولى "إبراهيم متفرقة" أهمية خاصة لعلم الجغرافيا ويلح على ضرورة دراستها باعتبارها أحد العوامل المساهمة في كسب الحروب وإحداث التفوق العسكري [3]، كما أعطى في الوقت نفسه للتاريخ اهتماما خاصا وأفرد له ضمن ثنايا رسالته فصلا بعنوان " بيان احتياج الدول في بيان أحكام دولتهم وبقاء نظام أحوالهم إلى ترتيب عشائرهم" وتحدث فيه بالتفصيل عن أشكال تنظيم الجيوش الأوروبية في المعارك وأنواع الأسلحة المستخدمة والتحصينات المعتمدة، وخصص للتجربة الروسية حيِّزا خاصا كمثال يحتذى به، فقد كان يراقب صعود الشعب الروسي وبروزه المفاجئ على مسرح الأحداث العالمية بعد أن

---

1 - محمد زاهد جول: المرجع السابق ،ص 183.

2- برنارد لويس: ظهور تركيا الحديثة، المرجع السابق، ص 71. وأيضا، خالد زيادة: الكاتب والسلطان، المرجع السابق، ص 184.

3 - يدعو إبراهيم متفرقة إلى إعطاء علم الجغرافيا نصيبه من الاهتمام ويتضح ذلك من خلال قوله:" ... في الحقيقة الجغرافيا مرآة مصقولة نرى من خلالها بنظرة واحدة كل الشعوب والأمم المنتشرة في أصقاع الأرض، بل إن الشعوب المؤمنة بوحدانية الله –يقصد المسلمين-والمنتشرة في أصقاع مختلفة تستطيع أن تتصل ببعضها البعض بهذه الوسيلة ويستجمعون من جديد شجاعتهم وينظمون قواهم فيؤلفون اتحادا يرد ظلم الكفرة..." ينظر، خالد زيادة: الكاتب والسلطان، نفسه، ص 184.

كان يتخبط في دركات البؤس والحرمان [1]، فالروس لم يتقدموا إلا بسبب اعتمادهم على السلاح والتنظيم الأوروبي وشكلت هذه الإلتفاتة إلى التجربة الروسية أهمية خاصة، فقد كانت بمثابة النموذج الذي استلهمه العثمانيون ليسلكوا بدورهم طريق التحديث على النمط الأوروبي [2].

ويمكننا أن نستشف من خلال احدى الفقرات الأفق الذي يمكن أن تصل إليه أفكار "إبراهيم متفرقة" في معرض حديثه عن قوانين الأوروبيين، فيقول:" إن الشعوب المسيحية ليس لها في أيامنا الحاضرة قوانين مقدسة تتعلق بإدارة أعمال الحكومة، أي ليس هناك قانون مرسل من الله يتعلقون به دينيا في شؤون التشريع أو في القرارات الشائكة لإدارة الدولة، إنهم يتعلقون فقط بقوانين وتشريعات بشرية ناتجة عن نور العقل وحده" [3]، تأتي هذه الأفكار من مفكر عثماني عايش الواقع العثماني المتدهور مقارنا إياه مع النموذج الأوروبي الآخذ في التطور، ولعل هذه الملاحظة قد تكونت لدى " إبراهيم متفرقة" من خلال مراقبته لأحوال المؤسسات الأوروبية وكيفية عملها وليس من خلال تأمله في أعمال المفكرين الأوروبيين في عصره [4].

انصّب اهتمام "إبراهيم متفرقة" في رسالته على الجوانب العلمية في التقدم الأوروبي لاسيما العسكرية منها، فليس كل ما ينتجه الأوروبيون غير جدير بالاهتمام، بل على العكس من ذلك فإن ما أنتجوه في مجال الجغرافيا مثلا يمكن أن يشكل فائدة كبيرة للمسلمين، ويمكن القول إن هذه الرسالة تعد أول محاولة نظرية من نوعها تطرح مسألة الاستفادة من علوم أوروبا وضرورة الأخذ بها في مجال التقنيات الحديثة، كما أنها غيرت نظرة المسلمين إلى أوروبا [5].

---

1 - يستشهد إبراهيم متفرقة بالتجربة الروسية في الأخذ بأسباب التقدم فيقول:" من المفيد أن نلاحظ أن الموسكوف لم يكونوا إلا شعبا بائسا من قبل وليس لهم الشجاعة من قبل لمحاربة أي جيش فاختاروا الانسحاب إلى بقعة بعيدة في زاوية الأرض في مناخ جليدي، وكانوا في هذه الحالة حين قام بينهم فجأة قيصر موهوب وعارف بأمور الحكم والدول الأخرى فبحث عن شكل نظامهم العسكري ومبادئ حكوماتهم وإدارة الشؤون السياسية والمدنية، وبعد أن أصلح قواه البرية التي نظمها على طريقة الدول الأوروبية لاحظ أن بحر قزوين ليس خاضعا لسيطرة واحد لذلك خطط للسيطرة عليه، فبنى في موانئ هذا البحر السفن والبواخر واحتج بأنه يقصد التجارة مع بلاد فارس واستدعى مهندسين من جنسيات مختلفة فوضعوا له الخرائط الدقيقة للبلاد المحيطة ليستخدمها دليلا في حروبه في فارس وداغستان والأقاليم المجاورة ..." ، محمد زاهد جول: المرجع السابق، ص 182.

2 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان، المرجع السابق ،ص 185.

3 - محمد زاهد جول: المرجع السابق ،ص 182.

4 - نفسه ، ص 182. وأيضا خالد زيادة: الكاتب والسلطان ، المرجع السابق ، ص 185.

5 - محمد زاهد جول: المرجع السابق ،ص 183.

في عهد السلطان "محمود الأول" (1730-1754م) أكمل ما بدأه سلفه السلطان "أحمد الثالث" فشجع الآداب والعلوم وأسس عددا من المكتبات، ومن جهة أخرى تواصل في عهده الميل إلى الاستفادة من علوم الأوروبيين على حساب الآداب والعلوم الإسلامية طيلة القرن الثامن عشر، وكان هذا الميل بشكل خاص عند طبقة الكتاب الإداريين لأن القوات العسكرية "الإنكشارية " أبدت معارضتها لكل تحديث، أما طبقة العلماء فقد اعتبروا أنفسهم غير معنيين بعلوم أوروبا عدا عن معارضتهم للأخذ بها[1] .

والجدير بالذكر أن "إبراهيم متفرقة" ذكر في رسالته لأول مرة في الفكر العثماني مصطلح " النظام الجديد" للتعبير عن النظم العسكرية، ودعا الدولة إلى الأخذ بها عن الغرب بغرض الإستفادة من التجارب العالمية في تحديث المؤسسة العسكرية والسياسية [2]، ومصطلح "نظام" في الفكر العثماني يقصد به نظام العالم التقليدي الذي لا ينبغي تغييره، أما "النظام الجديد" الذي نادى به إبراهيم متفرقة فكان يعني النظام الأوروبي العصري وليس النظام بالمعنى التقليدي المتعارف عليه عند العثمانيين وذلك في الوقت الذي كانت كلمة أوروبي تعني في الفكر العثماني كلمة مسيحي [3].

1 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان ، المرجع السابق ، ص 186.

2 - عبد الحي الخيلي: المرجع السابق ، ص 96.

3 - ماجدة مخلوف: بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب، المرجع السابق ، ص 252.

3- محمود رئيف أفندي ورسالته " جدول التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية 1798م"

شكل عهد السلطان "أحمد الثالث" (1703-1730م) أول خطوة فعلية في إصلاح شؤون الدولة على النمط الأوروبي لاسيما في المجال العسكري، فقد كان السلطان مقتنعا بضرورة تطوير المشهد الثقافي العثماني وإحداث نقلة نوعية في الفكر العثماني بشكل عام، فعيَّن في مختلف أجهزة الدولة المدنية أشخاصا مثقفين بدلا من أفراد الإنكشارية، وقد ساعده في هذا التوجه الإصلاحي وزيره الأعظم "إبراهيم باشا" الذي أسس أول مكتبة عامة في السراي العثماني ثم أتبعها بخمس مكتبات أخرى في العاصمة، وشجع علماء الدولة على إتباع خطوات علماء الغرب في مجال البحث وأرسل عددا من السفراء إلى مختلف العواصم الأوروبية، غير أن محاولته باءت بالفشل بسبب ثورة الإنكشارية وعزل السلطان وقتل الصدر الأعظم ونفي البعض منهم [1].

بعدما تولى السلطان "محمود الأول" (1730-1754م) سدة الحكم العثماني اعتمد على رسالة "إبراهيم متفرقة" (أصول الحكم في نظام الأمم) وتقارير السفراء التي ركزت في غالبيتها على تفوق الجيوش الأوروبية على القوات العثمانية من حيث التكوين والتنظيم والانضباط وأيضا على مستوى التقنية العسكرية لذلك كان أول عمل قام به السلطان لتحقيق ذلك المشروع استقدام خبراء أوروبيين يشرفون على عملية الإصلاح ومن بينهم الكونت "دو بونيفال" [2] .

وابتداء من عام 1734م شرع الفرنسي "دو بونيفال" إشرافه على مدرسة الهندسة، وكان في نفس الوقت يقدم دروسا في التاريخ والسياسة لبعض الموظفين على مستوى البلاط السلطاني، كما استخدم السلطان "مصطفى الثالث" (1757-1774م) البارون الفرنسي "دي توت " للإشراف على إنشاء جسم جديد من قوات المدفعية وتنظيم شؤون البحرية [3]، وقد تبيّن من خلال بوادر التحديث الأولى نجاح

---

1 - أكمل الدين إحسان أوغلو: المرجع السابق ، مج 2، ص 367.

2 - **الكونت دو بونيفال**: أحد الخبراء العسكريين الفرنسيين في سلاح المدفعية، كان ضابطا في الجيش الفرنسي والنمساوي وبعد قدومه إلى إستانبول اعتنق الإسلام وأصبح يعرف باسم" أحمد باشا الخمبرجي" حيث قدمه الصدر الأعظم عثمان باشا (1731-1732م) للسلطان الذي كلفه بإصلاح سلاح المدفعية العثمانية. للتفصيل اكثر ينظر، عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح، المرجع السابق ، ص ص 249-250.

3 - محمود رئيف أفندي: التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، عربه وحققه وقدم له خالد زيادة ، منشورات جروس بروس ، طرابلس لبنان، ط1 ، 1985، ص9.

السلطة العثمانية في ترجمة رسالة "إبراهيم متفرقة" وتقارير السفراء إلى مشاريع واقعية تهدف إلى تبني مشاريع الحداثة الأوروبية لا سيما في المجال العسكري [1].

كما استمر السلطان "عبد الحميد الأول" (1774-1789م) في متابعة الإصلاحات التي باشرها أسلافه وقد تزامنت فترة حكمه مع هزيمة "قوجك قينارجة" سنة 1774م والتي ألزمته المضي قدما في عملية تحديث الجيش العثماني على النمط الأوروبي، وقدم إلى إستانبول سفير فرنسي جديد ومعه بعثة موسعة من خبراء عسكريين وعلميين وفنيين وطبوغرافيين للإشراف على إجراء إصلاحات في الإدارة والجيش ومعاهد التعليم، وقد تمحور عمل البعثة على النقاط التالية[2]:

- إصلاح المدفعية من خلال الاستفادة من مساعدة الإسكتلندي "كامبيل Campbell " والفرنسي "أوبير Aubert" .
- إعادة النشاط لمدرسة المهندسين "هندسة خانة" وإنشاء أخرى للبحرية لتكوين الضباط.
- تأسيس مدرسة " سلاح المهندسين" سنة 1784م.
- توسعة مدرسة تعليم الرياضيات التي شارك في إنشائها البارون الفرنسي "دي توت".

بالرغم من هذ الجمود التي بذلتها الدولة في سبيل تحديث الجيش غير أن القوى المعارضة لحركة الإصلاح والتحديث المكونة من العلماء والمحافظين والقادة العسكريين من الإنكشارية المعارضين لأي انفتاح على الدول الأوروبية تمكنوا من إجهاض كافة المشاريع المخطط لها وعرقلوا سبل التحديث وفضلوا تبني خيار الحرب ضد النمسا وروسيا 1785م وعزل السلطان عبد الحميد الأول وتعيين مكانه السلطان "سليم الثالث"[3].

ومن جانب آخر تُظهر لنا هذه التطورات أنّ الأمور كانت تتم وفق وتيرة مدروسة وأن السلاطين كانوا يعتمدون تدريجيا على الخبرة والدعم الأوروبي في سبيل إعادة بعث هيبة الدولة ومكانتها بعدما اقتنعوا بتدهور أحوالها إزاء التقدم الذي بلغته أوروبا، وبالرغم من محدودية الدور الأوروبي الممكن لتقليص نفوذ القوات المناهضة لهم، ونقصد بذلك قوات الإنكشارية والعلماء [4].

---

1 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح، المرجع السابق، ص 250.

2 - نفسه ، ص 251.

3 - نفسه ، ص 252.

4 - محمود رئيف أفندي: المصدر السابق، ص 10.

بتولي السلطان "سليم الثالث" الحكم (1789-1808م) كانت الظروف مواتية لتبني الدولة لمشاريع التجديد والحداثة لإقامة إصلاح يمس جميع المجالات من خلال اعتماد برامج ومقترحات النخبة الإصلاحية التي صاغتها من خلال التقارير واللوائح الإصلاحية التي خلُصت إلى ضرورة اعتماد نمط إصلاحي جديد يرتكز على "النظام الجديد" عوض النظام القديم مستفيدة من التجارب الأوروبية [1].

عمد السلطان "سليم الثالث" في البداية إلى إرسال سفراء ومبعوثين فوق العادة إلى أغلب عواصم الدول الأوروبية، ولأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية يصبح لها سفراء وممثلين دائمين في عواصم خارجية والغاية من ذلك توطيد أواصر علاقات الصداقة مع هذه الدول والتعرف على تنظيماتهم الإدارية والعسكرية [2].

لقد ساهمت تقارير السفراء والموفدين إلى تلك العواصم في تقديم صورة حول الحياة في أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر، وقد شكل السلطان مجلس استشاري لدراسة مختلف التقارير والاقتراحات حول كيفية تجسيد الإصلاحات المنشودة وضم هذا المجلس مجموعة من الأشخاص المؤيدين لفكرة الإصلاحات وإجراء تغييرات داخل مؤسسات الدولة من أجل تجاوز المسائل المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمالي [3].

لقد ضم المجلس الاستشاري (مجلس مشورت) طاقما من النخبة العثمانية المؤمنة بضرورة القيام بعملية الإصلاحات وتشكل المجلس أساسا من رجال الإدارة والعلماء والخبراء كما ضم لأول مرة في تاريخ الدولة الدبلوماسي والمترجم السويدي "مرادجا دوسون" والفرنسي "برتراند" وكانت الغاية من إشراك الأجانب في هذا المجلس هو ابراز التوجه الحداثي الجديد للدولة في الإصلاح [4]، وواقع الأمر فإن إصلاحات السلطان "سليم الثالث" التي يعبر عنها باسم النظام الجديد[5] كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى إصلاح شأن القوات العسكرية وإيجاد قوات منظمة وفعالة، ووقد شملت ثلاث مجالات، وهي:

---

1 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح، المرجع السابق، ص 252.

2 - محمود رئيف أفندي: المصدر السابق، ص 11.

3 - نفسه، ص 11.

4 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ، ص253.

5 - **النظام الجديد:** اصطلاح ارتبط معناه بمحاولة التحديث التي قام بها السلطان سليم الثالث في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ويطلق في معناه الواسع على حركة الإصلاح العامة التي شملت الجيش والدولة وبهذا يمكن تعريف النظام الجديد بأنه حركة تحديث جذرية شاملة لجميع مؤسسات الدولة العثمانية قام بها السلطان سليم الثالث من أجل القضاء على الإنكشارية والحد من نفوذ العلماء وذلك لوضع الدولة العثمانية في إطار المدنية الأوروبية في العلوم والفنون والاقتصاد بمعنى أن تتخذ من

-الإصلاحات المالية:

كان الهدف منها محاصرة الفساد وزيادة عائدات الدولة وإيجاد مصادر مالية جديدة لخزينة الدولة لسد الاحتياجات والمتطلبات الناجمة عن نفقات التسليح وإيجاد فرق عسكرية جديدة ومن أجل ذلك أوجد السلطان نظاما ماليا جديدا عرف باسم "إيراد جديد" [1] توضع فيه الأموال التي يتم جمعها من مصادر مالية جديدة، لذلك تم إدخال إصلاحات جديدة على نظام الالتزام القديم بحيث تؤول الملكيات العقارية إلى الدولة عند وفاة أصحابها وتغيير النظام الذي يوكل المناصب إلى ملتزمين سنويين وتعيين موظفين تدفع لهم الرواتب، كما تم إدراج تعديلات جوهرية على النظام الضريبي [2].

- الإصلاحات العسكرية:

كانت من بين الأهداف الرئيسية للسلطان سليم الثالث لأن التنظيمات المالية والإصلاحات التعليمية كانت تهدف إلى تدعيم القوات الجديدة والتي باتت تعرف باسم "قوات النظام الجديد" وتضم عدة آلاف من الجنود المدربين والمنظمين وفق النمط الأوروبي، واستحدثت لهم ساحات خاصة للتدريب والإقامة بعيدا عن رقابة قادة الإنكشارية [3].

انتهى مشروع السلطان "سليم الثالث" بالإخفاق لأسباب داخلية وخارجية، فقد وقع التمرد ضد قوات النظام الجديد عام 1808م من طرف قباقجي مصطفى وحلفائه من المحافظين وعلى رأسهم شيخ الإسلام وقاضي عسكر الروم أيلي وزعماء الإنكشارية الذين أعلنوا إلغاء النظام الجديد وانتهى الأمر بوفاة السلطان المجدد وقتل عدد كبير من معاونيه بما في ذلك " محمود رئيف أفندي" صاحب رسالة التنظيمات الجديدة [4].

تجربة الدول الغربية نموذجا لها وهي واحدة من الخطوات التي قطعتها الدولة العثمانية في طريق التغريب. للمزيد من التفصيل ينظر، ماجدة مخلوف: بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب "إصلاحات سليم الثالث" 1789-1808، المرجع السابق، ص 258.

1 - **إيراد جديد:** لما أنشأ السلطان سليم الثالث التشكيل العسكري الذي أطلق عليه اسم "نظام جديد" قام بتوحيد قسم من الضرائب وجعل لها خزانة جديدة تقوم بتحصيل تلك الضرائب أطلق عليها اسم "خزانة الإيراد الجديد" وجعل على رأسها موظفا كبيرا باسم "ناظر الإيراد الجديد" وهذه الخزانة كان مقررا لها أن تقوم بالإنفاق على الجيش الجديد وكانت الأموال الزائدة عن الحاجة تحول إلى خزانة المالية شريطة عدم صرفها بل الاحتفاظ بها لاحتياجات الحرب ولكن عقب نشوب ثورة الإنكشارية عام 1807م تم خلع السلطان سليم الثالث من منصبه ثم قتله فتشتت التنظيم الجديد وألغيت تبعا لذلك خزانة الإيراد الجديد. للتفصيل أكثر ينظر، صالح سعداوي صالح: المعجم السابق، مج 1، ص ص 206-207.

2 - محمود رئيف أفندي: المصدر السابق، ص ص 12-13.

3 - نفسه ، ص 14.

4 - عبد الحي الخيلي : النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ، ص 254.

وبعد إجهاض هذا المشروع عاد أنصار النظام القديم إلى الاستئثار بزمام السلطة، وكان لضغط فئة الأعيان الذين رأوا في الإصلاحات تقليصا لنفوذهم دور في ذلك، كما كان للتناقضات السياسية والدولية دور في تعطيل مشاريع الإصلاح فعلى سبيل المثال فإن السلطان "سليم الثالث" الذي اعتمد بشكل كبير على تجربة الخبراء الأوروبيين اضطر إلى إعلان الحرب على فرنسا عام 1798م بعد حملة "نابليون بونابرت" على مصر ممّا أدى إلى إنقطاع العلاقات بين الدولتين لمدة من الوقت [1].

- الإصلاحات التعليمية:

تم ذلك من خلال إدخال علوم ومعارف جديدة وافتتاح مدارس للهندسة والرياضيات وكل ماله صلة بتطوير القوات العسكرية، وقد اعتمدت هذه المدارس على الخبرات الفرنسية، وبناء على ذلك فقد تم تطبيق أنظمة تعليمية جديدة في إستانبول وأصبح تدريس اللغة الفرنسية إلزاميا [2].

أ- التعريف بشخصية محمود رئيف أفندي"

يعتبر " محمود رئيف أفندي" أحد الشخصيات الهامة المساهمة في صناعة تجربة الإصلاح في الدولة العثمانية في الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر، وهو ابن عبد الرحمان أفندي الذي خدم في الباب العالي ولد بإستانبول سنة 1761م كان والده يعمل كمفتش في الإدارة السلطانية، ينحدر "محمود رئيف أفندي" من صنف القلمية كرس نفسه منذ حداثة سنه في خدمة الدولة كما يخبرنا هو عن نفسه، وكان واحدا من مساعدي الصدر الأعظم فقد اشتغل بمكتب الصدارة العظمى سنة 1793م قبل أن يتم تعيينه سفيرا في لندن [3] كما تولى وظيفة مستشار للقبودان داريا عبد القادر باشا وفي شهر أوت 1800م عُيِّن وكيل كتخدا "عثمان أفندي" بإستانبول [4] .

بعد إنهاء سفارته في لندن عاد إلى العاصمة إستانبول وتقلد عدة مناصب أخرى، إذ تولى منصب رئيس الكتاب الذي استمر فيه لمدة خمس سنوات بين عام 1800-1805م وتعد أطول مدة يقضيها شخص واحد في هذا المنصب خلال عهد السلطان سليم الثالث واشتهر بعد عودته من لندن باسم "الإنجليزي" [5].

1 - محمود رئيف أفندي: المصدر السابق، ص 14.
2 - نفسه، ص 13.
3 - نفسه، ص 15.
4 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح، المرجع السابق، ص 104.
5 - محمود رئيف أفندي: المصدر السابق، ص 15.

كان شغف "محمود رئيف أفندي" منصبا على تعلم اللغات الأجنبية لاسيما الفرنسية ثم الأجنبية وكان مهتما بالجغرافيا والعلوم السياسية، لذلك كانت أول رسالة له يُؤلفها باللغة الفرنسية وهذا يُفسر لنا أن اللغة الفرنسية كانت تستأثر باهتمام المتنورين العثمانيين باعتبارها لغة العلوم الحديثة، ويعتبر" محمود رئيف أفندي" لحظة سفره إلى أي بلد أوروبي بمثابة فترة دراسة وتعلم اللغات، فيقول بأنه تفرغ لدراسة علم الجغرافيا والتاريخ والقانون العام وحينما سافر إلى إنجلترا كان يدرب نفسه على تعلم اللغة الفرنسية وحمل معه قاموس وكتاب في القواعد الفرنسية حتى يتسنى له اتقانها[1].

ألف "محمود رئيف أفندي" ثلاث كتب، الأول عبارة عن مخطوطة كتبها باللغة الفرنسية وهي عبارة عن سرد لوقائع رحلته في إنجلترا (Journal du voyage de Mahmoud Raif Effendi en Angleterre) أما الكتاب الثاني فألفه سنة 1798 وهو بعنوان "جدول التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية "كتبه أيضا باللغة الفرنسية [2]، أما كتابه الثالث فهو دروس في الجغرافيا طبع عام 1803م وقد طُبع في إستانبول في مطبعة المهندسخانة الجديدة في أسكدار وألفه أيضا باللغة الفرنسية ثم قام ياقوفاكي أفندي بعد ذلك بترجمته إلى التركية عنوان "عجالة الجغرافيا" [3].

-وفاته: يبدو أن "محمود رئيف أفندي" قد تم قتله من طرف قوات الإنكشارية بعد التمرد على السلطان سليم الثالث بسبب مشاريعه الإصلاحية وذلك بتهمة تقليده للأوروبيين وكان ذلك سنة 1807[4].

ب- دراسة تحليلية ونقدية لرسالة محمود رئيف أفندي

بعد إتمام فترة سفارته بلندن وعودته إلى إستانبول سجل "محمود رئيف أفندي" ملاحظاته في التقرير الذي رفعه إلى السلطان سليم الثالث وذكر بأنه أثناء لحظات فراغه كان يملأها بملاحظة ومعاينة كل ما يقع تحت عينيه من ملاحظة النظام المالي والعسكري للقوى الأوروبية وكل ما يتعلق في مجال الإدارة الحكومية ويذكر أن سبب تأليفه لكتاب "جدول التنظيمات الجديدة" وهو إبراز جدية إجراءات

1 - لفهم موقع اللغة الفرنسية عند محمود رئيف أفندي بدل اللغة الإنجليزية يقول موضحا (لم أتردد لحظة في قبول المهمة التي وجدتها تشرفني ، فأعددت نفسي سريعا لرحلتي هذه وبما أن الفكرة كانت تملأ كياني فإن اعتنائي الأول كان التزود بكتاب قواعد فرنسية بالإضافة إلى قاموس، وأوقفت نفسي على دراسة اللغة الفرنسية التي بوصفها لغة عالمية تستطيع أن تلبي حاجتي ...) ينظر ، خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي ، المرجع السابق ، ص 88.

2 - محمود رئيف أفندي: المصدر السابق ، ص 15.

3 - أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق ، مج2، ص 688.

4 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ، ص 104.

السلطان سليم الثالث أمام الدول الأوروبية وخصوصا فرنسا وهذا هو السبب الذي دفعه لاستخدام اللغة الفرنسية في الكتابة [1].

إن أهمية الرسالة تكمن في التصور الدقيق لمسببات الأزمة الذي اعترى جميع مفاصل مؤسسات الدولة لاسيما مؤسستي المالية والعسكرية كما تقدم حلولا واقعية لمعالجة الأزمات وتخطيها بنجاح وبأقل الخسائر الممكنة بعدما تعرفت على تجارب الدول الأوروبية في هذا المضمار، كما توضح الرسالة ضرورة تبني الدولة لإصلاحات عميقة قصد تجاوز الأزمات الخارجية ومماثلة القوة الأوروبية [2].

ينطلق "محمود رئيف أفندي" في مقدمة كتابه من قناعة راسخة لديه وهي أن الدولة العثمانية قد ضعفت فعلا في مؤسساتها وفي إدارتها–وهو بذلك يتفق مع كتاب القرن السابع عشر–لذا فهي بحاجة ماسة إلى حلول ناجعة وإعادة ترتيب أسس بنيانها من أجل إزالة أسباب العلة التي تعاني منها الدولة، ويؤكد أنه خلال القرن الثامن عشر الميلادي قد اختل النظام العام في الدولة بعدما قدم استقراء لتأريخ الدولة بشكل مختصر، كما أنه أشاد من جانب آخر بسياسة السلطان سليم الثالث الإصلاحية[3]، وأكد بأنه سعى من خلال برنامجه الإصلاحي إلى إنقاذ الدولة من براثين الضعف، وهو بذلك يوظف رؤيته و فكره الحداثي ليخدم عرضه في الدفاع عن سلطانه وعن طريقته في معالجة الأمور [4] .

ومن جانب آخر يذكر " محمود رئيف أفندي" بأن السلطان سليم الثالث هو خليفة المسلمين والوريث الشرعي لأجداده السلطان، فهو جدير بأن يصلح شأن دولته بعد كل ما واجهته من محن وأزمات وتجاوزات حتى وإن كان ذلك يتأتى بالاستعانة بأوروبا، وهو في ذلك يتجاوز مسألة النظرة التقليدية إلى أوروبا التي باتت متفوقة على الدولة العثمانية على جميع الأصعدة [5].

أشار "محمود رئيف أفندي" في تقريره إلى خمسة عشر (15) نوعا من التنظيمات وكلها تتناول مسائل تتعلق بالإصلاحات في المجال العسكري باستثناء التنظيم الأول الذي يتحدث عن الإصلاح في المجال المالي، ويمكن توضيح ذلك وفق التصور الآتي:

---

1 - محمود رئيف أفندي: المصدر السابق ، ص 17.

2 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح، المرجع السابق ، ص104.

3 - نفسه ، ص 104.

4 - محمود رئيف أفندي: المصدر السابق، ص 18.

5 - نفسه ، ص 18.

1–الإصلاح في المجال المالي:

يتأتى ذلك بمراجعة النظم والقوانين القديمة والموروثة من العهود السابقة من أجل إلغائها أو تعديلها بما يتناسب مع مقتضيات الحال وذلك بهدف تنمية موارد الخزينة الجديدة، وقد انطوى تنظيم شؤون الخزينة على إنهاء نظام الالتزام الذي يجعل الملتزمين العسكريين مستغلين في اقطاعاتهم، وبذلك تسترجع الدولة سلطتها على التيمارات والزعامات وتديرها بنفسها وتعود إيراداتها إلى خزينة الإيراد الجديد [1].

كان هدف السلطان من وراء هذا الإجراء هو إخضاع شؤون الأرض ومحاصيلها لرقابة الدولة المباشرة من خلال تعيين القائمين عليها مباشرة من الباب العالي مقابل رواتب ثابتة وذلك للحد من الخسائر الكبيرة التي ألحقها نظام الالتزام بالدولة التي انعكست سلبا على الخزينة المالية والمؤسسة العسكرية [2]، وبالرغم من هذه الإجراءات الهامة التي قام بها السلطان والتي تدل على معرفته الدقيقة بمساوىء نظام الالتزام إلا أنه لم يستطع أن يذهب في إجراءاته حتى النهاية، فقد كان يقف في منتصف الطريق بين إلغاء الأنظمة والتقاليد القديمة وبين إصلاحها إذ أنه لم يتمكن من فك الإرتباط بين النظام العسكرية ونظام الأرض [3] .

لقد شمل تنظيم الشؤون المالية تحديد ضرائب جديدة أو إدخال تعديلات على الضرائب القديمة وخاصة تلك المفروضة على المحاصيل الزراعية، وفي جميع الأحوال فإن هذا التنظيم كان بداية مشجعة حسب رأي " محمود أفندي"[4].

2– الإصلاح في المجال العسكري:

لقد شملت بقية التنظيمات الشؤون العسكرية التي تتعلق [5] بـــ:

-كيفية تموين الجيوش في العاصمة – الإنكشارية – الذخائر – المدفعية – القوات القاصفة-البارود – العربجية - النظام أثناء الحملات – سلاح الألغام – البحرية – القلاع السبع – القلاع الأربع – الفيلق الجديد.

عند التدقيق في هذه التنظيمات وما تتضمنه يمكن القول إن الإصلاحات تتوزع على الشؤون التالية:

---

1 - ماجدة مخلوف : بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب "إصلاحات سليم الثالث" 1798-1808 ، المرجع السابق ،ص 265.

2 - محمود رئيف أفندي: المصدر السابق ، ص 19.

3 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ، ص 104.

4 - ماجدة مخلوف : بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب "إصلاحات سليم الثالث" 1798-1808 ، المرجع السابق ،ص 265.

5 - محمود رئيف أفندي: المصدر السابق ، ص ص 37-82.

- النظام العسكري المرتبط بفرق الإنكشارية فقد أكد على ضرورة الاهتمام بعسكر الأوجاق على مستوى العدة والعتاد والترتيب والتعليم بما في ذلك طرق التموين وسير المعارك والتنسيق بين الأسلحة[1].
- الإنتاج العسكري والتصنيع كإنتاج البارود واستخدام مدافع جديدة وبناء السفن وإنشاء ترسانات جديدة، فقد حظيت الترسانة العامرة بإهتمام المؤلف من خلال تنبيهه على ضرورة تجديد بنائها وتجهيزها وتوفير الآلات اللآزمة لذلك، كما أكد على وجوب إنشاء السفن الحربية والتجارية لمجابهة الأسطول المجري الأوروبي وهو ما جعل السلطان يصدر فرمانات تدعو لإصلاح وترميم القلاع وتجديد قاعدة الهندسة [2].
- تحصين شؤون الدفاع خصوصا في المناطق المؤدية إلى العاصمة.
- التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية لتعليم وتعلم الصناعات العسكرية والاهتمام بالمعدات العسكرية مع إخضاع جميع القوات العسكرية للتدريب والتعليم ثم أسدى تعليمات تنص على الاهتمام بنظام البارود ويقصد بذلك ترتيب الطوبخانة من خلال إنشاء المصانع وأعمال البارود المعروفة باسم " بارودخانة" ويقترح من أجل ذلك طلب المساعدة من إنجلترا [3].
- استحداث قوات جديدة منظمة على الطريقة الأوروبية فقد أولى "محمود رئيف أفندي" أهمية كبيرة للعنصر لكونه أساس نجاح الإصلاح ودعا إلى ضرورة الاهتمام برواتب الموظفين خاصة إطارات "النظام الجديد" و"الجيش الجديد" ثم أكد على ضرورة إلحاق هذا الجيش بالولايات العثمانية التي يلزمها الاهتمام بالصناعات الحربية ،ومن جانب آخر يشدد على ضرورة تعلم علوم الهندسة العسكرية بصفة خاصة والهندسة والصناعات بصفة عامة وتأسيس المصانع من أجل ذلك، ومن أجل تحصيل تلك العلوم وإعطائها الأولوية لابد من الاهتمام بالمهندس خانة على مستوى التنظيم والأدوات والرتب [4].

من خلال ما سبق يتضح أن السلطان كان يهدف إلى إحداث إصلاح شامل للمؤسسة العسكرية ومن الواضح أنه كان يخشى رد فعل قادة الإنكشارية، ونلمس ذلك من خلال حديث "محمود رئيف أفندي" الذي كان يمدح كثيرا القوات القديمة وما قدمته من خدمات للدولة مبررا في نفس الوقت حاجة

---

1 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ، ص 105.

2 - نفسه ، ص 105 . وينظر أيضا محمود رئيف أفندي: المصدر السابق، ص 20.

3 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ، ص 105.

4 - نفسه ، ص 105.

الدولة إلى ضرورة إصلاح حال الجيش وإدخال تنظيمات جديدة عليه [1]، فقد كانت الإنكشارية في ذلك الوقت تتمتع بمكانة رفيعة وأكثر أصالة من الجيش الجديد كما أن أفرادها تغلغلوا بين أصحاب الحرف حتى صاروا من نسيج المجتمع العثماني [2].

كانت أمنية "محمود رئيف أفندي" من خلال رسالته هو إيجاد أرضية صلبة تستند عليها عمليات الإصلاح لتدارك التفاوت الذي عرفته جل مؤسساتها مقارنة بالدول الأوروبية، وهو ما أضفى على هذه الرسالة طابع الواقعية والدقة في حصر الأسباب واقتراح الحلول لإنجاح آليات الإصلاح الجديد[3].

كان السلطان "سليم الثالث" يهدف من وراء برنامجه التحديثي إخراج الدولة من كبوتها وإعادة دمجها ضمن نظم العالم الأوروبي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية بمجتمع مرتبط في بنيته الفكرية بنظم عثمانية، فكان النظام الجديد بمثابة تغيير جذري لبناء الدولة العثمانية ونظمها وهي نظم مترابطة ومتداخلة فيما بينها وبالتالي فإن أي تغيير جذري في أحد مؤسساتها الثلاث التي يستند عليها نظام الدولة لابد وأن يُؤثر في سائر نظمها ومؤسساتها[4].

يُنتقد السلطان سليم الثالث في مشروعه الإصلاحي بأنه أنشأ جيشا موازيا لقوات الإنكشارية ولكن في إطار جغرافي ضيِّق عكس ما كان عليه تشكيل أفراد الإنكشارية الممتد في سائر إيالات الدولة، وكان الأجدر بالسلطان سليم الثالث أن يقتدي بتجربة السلطان مراد الرابع ويحذو حذوه في إعادة تنظيم قوات الإنكشارية وضبطها وفرض نظام الدولة خاصة وأن قوات الإنكشارية لم تكن في مراحلها المختلفة ضد التطوير أو التنظيم [5].

من جانب آخر اهتمت إصلاحات السلطان سليم الثالث بتقوية البناء المادي للدولة أكثر من الاهتمام بمدى تقبل المجتمع العثماني لهذه الإجراءات، وذلك أن شريحة هامة من المجتمع العثماني كانت ترفض بعض المظاهر الاجتماعية التي ارتبطت بالنظام الجديد، ويبدو أن "محمود رئيف أفندي" قد تجاهل مكونات المجتمع العثماني المحافظ باعتباره من أنصار التجديد لذلك لم يرد في رسالته كيفية إشراك المجتمع بمختلف مكوناته "رعية، جيش، علماء" في مقترح عملية الإصلاح هذه [6].

---

1 - محمود رئيف أفندي: المصدر السابق ، ص 21.

2 - ماجدة مخلوف : بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب "إصلاحات سليم الثالث" 1798-1808 ، المرجع السابق ،ص 262.

3 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ، ص 106.

4 - ماجدة مخلوف : بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب "إصلاحات سليم الثالث" 1798-1808 ، المرجع السابق ،ص 267.

5 - نفسه ،ص 268.

6 - نفسه، ص 269.

ويمكننا القول أن المعارضين للنظام الجديد إنما كانوا في الدرجة الأولى ضد الإجراءات التي مست النظم الاقتصادية والاجتماعية والتي اقترن ظهورها بتطبيق إجراءات هذا النظام، واعتقدوا أن السلطان سليم الثالث كان يدفع بالمسلمين إلى سلوك مسلك الكفار، كما أن هذا النظام لم يلتفت كثيرا إلى الرأي العام العثماني الذي كان يرى أن الجيش قرين الدولة وكلّما أمعن النظام الجديد في تغريب الجيش كلما إزداد نفور العثمانيين المحافظين منه لارتباطه في وجداهم بالغرب، وغفل أيضا عن التكوين الفكري العثماني الذي كان يعاني من الهزيمة المادية أمام القوات الأوروبية خاصة أمام روسيا والنمسا لاسيما بعد دخول منطقة القرم تحت السيادة الروسية ووقوع الحملة الفرنسية على مصر، فكان فكر رجال الدولة غير متوائم مع الرأي العام فيها [1].

يظهر من خلال تقرير "محمود رئيف أفندي" أن الغاية من حركة الإصلاح التي يقوم بها السلطان سليم الثالث كانت تهدف إلى إعادة بعث قوة الدولة العثمانية وإخراجها من حالة الركود الذي تعاني منه في جميع المجالات.

1 - ماجدة مخلوف : بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب "إصلاحات سليم الثالث" 1798-1808 ، المرجع السابق ،ص 27.

ثانيا– الفكر الإصلاحي العثماني عند فئة العلمية:

1– المهندس سيد مصطفى ورسالته " نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية"

مع مطلع القرن 18م ترسخت فكرة إصلاح أحوال القوى العسكرية العثمانية لاسيما فرقة الإنكشارية في أذهان الطبقة الحاكمة، خصوصا أن عجز الإنكشارية في صد الهجمات الخارجية بات حديث العامة والخاصة ولكنه رغم ذلك لم يقلل من نفوذهم المتزايد داخل دهاليز السلطة وشكل هذا النفوذ مع مرور الوقت عبئا ثقيلا على السلاطين العثمانيين.

تحت تأثير هزيمة كارلوفيتز وتجربة الإصلاح الروسية تولى السلطان العثماني " أحمد الثالث" الحكم مفصحا عن رغبته وميوله في تحقيق السلام للدولة العثمانية، وقد تحققت رغبته بعد مضي عدة سنوات من حكمه وعقد معاهدة بساروفيتش في 21 جويلية 1718م وإبان هذه الفترة الطويلة من حكمه شهدت إستانبول ازدهارا في نمط الحياة الثقافية حتى عرف ذلك العهد بعصر التوليب [1].

بالرغم من النهاية المأساوية التي تعرض لها السلطان أحمد الثالث والصدر الأعظم [2] فإن محاولات الإصلاح لم تتوقف، كما تابعت مطبعة إبراهيم متفرقة عملها و لم تتأثر بتغير السلطة وتولي سلطان جديد سدة الحكم، وقد تواصلت سلسلة محاولات الإصلاح في عهد السلطان محمود الأول (1730–1754م) الذي كان مقتنعا مثل سلفه بضرورة الإصلاح، وحدث إبان فترة حكمه تطور هام تمثل في الانفتاح على علوم أوروبا والاستعانة بالأوروبيين للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم وكان على رأس هؤلاء الضابط الفرنسي الكونت "دو بونيفال" الذي تمكن من تأسيس مدرسة للهندسة عام 1734م وأصبحت مسألة تحديث مؤسسات الدولة وتجديد هياكلها أمرا راسخا في ذهنية الطبقة الحاكمة، فقد تابع السلطان "مصطفى الثالث" (1757–1774) المسار الذي انتهجه أسلافه فاهتم أكثر بعلم الفلك وحرص على ضرورة تكوين جيش قوي ومنظم [3] كما أوفد بعض السفارات إلى عواصم أوروبا ومن بينها سفارة أحمد رسمي إلى ملك بروسيا الملك "فريدريك الثاني" [4] .

---

1 - سيد مصطفى: الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر "نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1803" تحقيق خالد زيادة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط1،بيروت ، 1979، ص 13. وينظر أيضا جودت باشا: المصدر السابق ، ص 75.

2 - جب وباوون: المرجع السابق، ج1، ص 57.

3 - سيد مصطفى: المصدر السابق، ينظر تقديم المحقق، ص ص 16-19.

4 - حينما أرسل السلطان مصطفى الثالث إلى بروسيا سفارة برئاسة أحمد رسمي ليستعلم عن سر نجاحها السياسي فلخصها له ملك بروسيا "فريدريك الثاني" على الوجه التالي: " تم ذلك بدراسة التاريخ والاستفادة من التجارب ... وبامتلاك جيش قوي مدرب

من جهة أخرى استفاد السلطان من خدمات الضابط الفرنسي "دي توت" الذي أرسلته السلطات الفرنسية إلى إستانبول بمهمة خاصة وهي دراسة الوضع العسكري العثماني إبان فترة الحرب مع روسيا، وقد عمل " دي توت" على إنشاء فرقة جديدة من قوات المدفعية بمساعدة عدد من الضباط الفرنسيين المرافقين له وتمكن من إعادة تنظيم الطوبخانة والترسانة وشارك في تأسيس مدرسة البحرية وأيضا إنشاء مدرسة جديدة للهندسة [1].

والواقع فإن استخدام الضابط الفرنسي "دي توت" قد فتح نافذة واسعة لدخول المؤثرات الأوروبية إلى الدولة العثمانية، وفي ذلك دلالة على تغير في النظر اتجاه مسيحيي أوروبا فالبارون "دي توت" كان أول مسيحي لم يعتنق الإسلام يستخدم في أحد المجالات الحساسة بالدولة [2].

أما في عهد السلطان " عبد الحميد الأول" (1774-1789م) فقد حدث انفتاح واسع على أوروبا وشهد عصره محاولات جادة لإصلاح المؤسسات العسكرية والعلمية لاسيما إبان فترة الصدر الأعظم "خليل حميد باشا" وبالاعتماد على دعم السفير الفرنسي أقام الوزير الأعظم إصلاحات عسكرية فاستقدم المدرسين والمهندسين وأوكل لهم مهمة إعادة تنظيم فرقة المدفعية ومسبكة المدافع والترسانة البحرية، وتم إنشاء مدرسة للهندسة مهمتها تدريس المعارف الحديثة المتعلقة بالفنون العسكرية [3].

في عام 1784م أوفدت فرنسا إلى إستانبول سفيرها "شوازل غوفييه Choiseul Gouffier" بعد أن رأت أن الطموح الروسي بات يهدد مصالحها، لذلك كان من بين مهامه المساهمة في اصلاح المؤسسات العسكرية والإدارية، فقدم إلى إستانبول رفقة بعثة موسعة من الخبراء والضباط والطوبوغرافيين والعمال ودعا إلى ضرورة الأخذ بالوسائل العلمية الحديثة، لذلك كان من بين أولى المشاريع التي نوقشت بين السفير الفرنسي وبين الصدر الأعظم "خليل حميد باشا" هو إرسال طلاب أتراك إلى باريس ليتلقوا علوما حديثة لكن المشروع لم يكتب له النجاح بسبب المعارضة التي لقيها من طرف تيار المحافظين[4].

قبل أن يتولى السلطان "سليم الثالث" سدة الحكم العثماني كانت المؤثرات الفكرية الأوروبية بشكل عام قد انتشرت في العاصمة إستانبول وكانت هذه المؤثرات تنفذ إلى العاصمة العثمانية عن طريق

= في زمن السلم كما في زمن الحرب وبالاحتفاظ بالخزينة مليئة ..." ينظر، خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق، ص 76.

1 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق ، ص 77.

2 - نفسه ، ص 78.

3 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي ، المرجع السابق ، ص 49.

4 - نفسه ، ص 50.

السفراء والخبراء وكان غالبيتهم من الفرنسيين، كما كانت تدخل من خلال السفراء العثمانيين أنفسهم الذين كانوا يرسلون إلى العواصم الأوروبية فتعرفوا مباشرة على مظاهر التقدم الأوروبي [1].

كان السلطان "سليم الثالث" (1789-1807م) مقتنعا بضرورة تطبيق برنامج إصلاحي شامل يشمل جميع مؤسسات الدولة لاسيما العسكرية والإدارية منها وعدم الاكتفاء باستقبال الخبراء وايفاد السفراء[2] لكنه لم يتمكن في بداية عهده من تنفيذ مشاريعه بسبب بداية قيام الثورة الفرنسية، كما كان عليه أن يتابع الحرب ضد روسيا والنمسا في نفس الوقت وقد لحقت بالدولة العثمانية هزائم عسكرية عديدة خلال السنوات الثلاثة الأولى من حكمه حتى عقد معاهدة صلح مع روسيا 1792م وأنهت الحرب بين الطرفين والتي رغب السلطان بنهايتها [3].

بعد انتهاء الحرب تفرغ السلطان سليم الثالث لمشاريعه الإصلاحية وكان أول ما قام به توجيه الدعوة لعدد من الشخصيات البارزة المؤيدة للإصلاح والتحديث وتشكيله لمجلس استشاري "مجلس مشورت" ليشاركه في وضع الخطط وبرامج الإصلاح، وقد ضم هذا المجلس عدد من الشخصيات المتنورة والعلماء من بينهم أوروبي واحد على الأقل [4].

كان هذا الاجراء من جانب السلطان يحمل أكثر من دلالة، فهو من جهة يعزز رغبة الدولة العثمانية في الانفتاح على أوروبا ودعوة لاحتضان الأفكار الأوروبية داخل دواليب السلطان ومن جهة ثانية فهو يدل على تجاوز القوانين التي تمنع استخدام غير المسلمين في الشؤون السياسية شديدة الحساسية[5]، ومن أجل توسيع دائرة مؤيدي مشروع الإصلاح اعتمد السلطان على ايفاد سفراء دائمين لدى بعض العواصم الأوروبية ، وكانت مهمتهم الأولى تعلم اللغات الأوروبية للاستفادة من العلوم الحديثة ويمكن اعتبارهم طلابا موفدين لاستيعاب التقدم الأوروبي وتأكيد فكرة الإصلاح [6].

ومن بين الشخصيات الفاعلة التي كان لها دور كبير في نشر الفكر الإصلاحي وفتح باب المؤثرات الفكرية الفرنسية المهندس " سيد مصطفى".

---

1 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي ، المرجع السابق ،ص 20.

2 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق ، ص 82.

3 - نفسه ، ص 83.

4 - سيد مصطفى: المصدر السابق، ينظر تقديم المحقق، ص 22.

5 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ،ص 51.

6 - سيد مصطفى: المصدر السابق، ينظر تقديم المحقق، ص 25.

أ– التعريف بشخصية المهندس " سيد مصطفى":

إن المعلومات المتوفرة لدينا عن حياة المهندس "سيد مصطفى " شحيحة للغاية، إذ أننا لا نعرف سوى بعض المعلومات التي يقدمها هو عن نفسه في مقدمة كتابه، فهو واحد من أفراد الجيل الجديد الناشيء في ظروف تجربة الإصلاح في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، ولد في مدينة إستانبول ومنذ صغره مال إلى دراسة العلوم والرياضيات إلى أن تمكن من تحصيل بعض المبادئ العلمية من خلال تجربته الخاصة، ومن خلال تتلمذه على يد أستاذه "كلانبوي" أحد المدرسين في مدرسة الهندسة، ويظهر ذلك جليا من خلال قوله:" شعرت منذ نشأتي في القسطنطينية في طفولتي المبكرة بميل إلى دراسة العلوم والفنون ..." [1].

أما بشأن موقعه في المجتمع العثماني فقد كان أحد دعاة الإصلاح ومناصريه، واشتغل مدرسا بمدرسة الرياضيات فكان واحدا من بين الأفراد الذين احتلوا مناصب في المدارس الحديثة التي تم افتتاحها في إستانبول وغيرها من المدن زمن السلطان سليم الثالث [2]، ومن جانب آخر يُفهم من خلال مقدمة كتاب " سيد مصطفى" بأنه قد درس في مدرسة الرياضيات، كما كان من بين المشرفين على تعليم القوات الجديدة، وبعد أن غيّر رأيه في السفر إلى أوروبا وضّح كيف التحق بالمدرسة الجديدة "مدرسة الرياضيات [3] غير أن أهم ما يبرزه في هذه السيرة هو استفادته من عدة مؤلفات أوروبية [4] التي أصبحت موجودة في إستانبول خلال عهد السلطان سليم الثالث[5].

---

1 - سيد مصطفى: المصدر السابق، ينظر تقديم المحقق، ص 53. وينظر أيضا خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ، ص 90.

2 - نفس المصدر ، ص 30. وينظر أيضا عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ، ص 107.

3 - يروي سيد تفاصيل عدوله عن السفر إلى أوروبا والسبب في ذلك إنشاء السلطان سليم الثالث لمدرسة الرياضيات في صدليزة وكيف التحق بها ، فيقول:(.... السلطان سليم الثالث قرر إنشاء مدرسة كبيرة وجديدة للرياضيات قرب "الترسانة" في "صدليزة Suldlize"، وطبعا مشروع هذه المدرسة خفف حماسي قليلا بالنسبة لفكرة سفري إلى أوروبا، وفكرت أن أستفيد في داخل وطني وأن أكون له مفيدا أيضا، سحرتني وغلبتني فأجلت السفر ...) ينظر، سيد مصطفى: المصدر السابق، ص 22.

4 - يوضح سيد مصطفى مدى استفادته من المؤلفات الأوروبية فيقول: (...والرغبة التي كنت مولعا بها قادتني بسرعة إلى هدفي، ففي وقت قصير وجدت نفسي في حالة قادرا معها على تصفح كتب وولف "Wolf" وأوزنام "Ozanam" وبوليدور "Belidor"وعدد آخر من المؤلفين من هذا النوع ...) ينظر، سيد مصطفى: المصدر السابق، ص 56.

5 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ،ص 107.

وتطرق "سيد مصطفى" في مقدمة كتابه إلى كيفية تدرجه في اكتساب العلوم وحماسه لاكتساب المعارف الجديدة لاسيما الرياضيات "الجبر والهندسة" [1]، وبما أن العلوم التي برع فيها المسلمون قديما لم تعد تشبع فضول سيد مصطفى و لم تعد تواكب تطورات العلم الحديث حسب رأيه فاتجه إلى تعلم اللغة الفرنسية باعتبارها لغة عالمية في تلك الفترة[2] .

ومن جانب آخر يُقر "سيد مصطفى" بطموحاته العلمية ورغبته في تجاوز المنظومة الغربية وإمكانية توظيف علم الرياضيات في الهندسة العسكرية وهو ما عبّر عنه بالتكتيك والهندسة العسكرية [3]، وهو نفس تصور "إبراهيم متفرقة" سابقا.

وهناك معلومة أخرى يمكننا إدراجها إلى المعلومات القليلة المتوفرة عنه، وهو أنه مثّل العديد من الشخصيات المتنورة التي سارت في طريق الإصلاح لتحديث مؤسسات الدولة لكنه راح ضحية أفكاره الإصلاحية و توفي إبان ثورة الإنكشارية سنة 1807م [4].

ب- دراسة تحليلية لرسالة سيد مصطفى:

طبع هذا الكتاب في مطبعة سكوتاري التي تم إنشاؤها حديثا في نفس المدينة التي نمت في عهد السلطان "سليم الثالث" نتيجة لبناء الثكنات والمدارس العلمية فيها وكانت المطبعة تشتمل على أحرف تركية وفرنسية أيضا، أما الكتاب فقد صدر سنة 1803م وأُلف باللغة الفرنسية ونُشر بها أيضا و لم يُترجم إلى لغة أخرى بما فيها التركية لكن تم إعادة نشره مرة ثانية في باريس عام 1809م وتقدر عدد صفحاته 49 صفحة في نسخته الثانية بما في ذلك مقدمة الناشر الذي أضاف للنص هوامش توضيحية، أما عدد صفحات الكتاب حسب الطبعة الأولى فهي 33 صفحة فقط والكتاب لا يحتوي على فصول أو مقاطع ولا يشتمل على عناوين فرعية، فهو أشبه برسالة طويلة [5].

---

1 - يروي سيد شغفه في اكتساب المعارف الجديدة فيقول:" .... وصرت أتردد إلى المعلمين الأتراك ليلا ونهارا، هؤلاء المعلمون الذين كانوا يملكون بعض المعلومات في هذه العلوم، ومن بينهم "كلانبوي إسماعيل أفندي" الذي أوضح لي حساب اللوغاريتم الذي علّمه إياه أحد اليونانيين ..) ينظر ، سيد مصطفى: المصدر السابق، ص 55.

2 -يتحدث سيد عن أهمية الأخذ من العلوم الأوروبية لا سيما الفرنسية فيقول: " أما المؤلفات الأخاذة والأدوات التي تأتينا من بعض أقاليم أوروبا لم تدع لي مجالا للشك حول مكان المركز الذي يمكن لهذه العلوم أن تتواجد فيه مجتمعة وحية ... لذا فقد تكونت لدي فكرة الاقتراب من هذا المركز وبدون أن أفقد الوقت أخضعت نفسي لدراسة اللغة الفرنسية كأشد اللغات عالمية وقادرة أن تقربني من معرفة الآخرين الذين كتبوا حول هذه الفنون الرائعة " ينظر، سيد مصطفى: المصدر السابق، ص 56.

3 - نفسه، ص 57.

4 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح، المرجع السابق، ص 107.

5 - سيد مصطفى: المصدر السابق، ينظر تقديم المحقق، ص ص 31-32

أدى تعمق "سيد مصطفى" في مطالعة المؤلفات باللغة الفرنسية أن تكوّن لديه منهج جديد وأيضا إلى اكتشاف مُثل أخرى، فهو في بادئ الأمر يحاجج التفكير العثماني السائد حول الطبيعة البشرية في توصلها إلى اكتساب المعرفة، ففي الوقت الذي يرى فيه المحافظون في إستانبول أن اكتساب المعرفة يكون بالاتصال والتواتر من جيل إلى جيل، يرى "سيد مصطفى" أن ذلك ليس حتميا أو صحيحا فالمعرفة يمكن التوصل إليها بالفطرة ويستحضر أمثلة عن ذلك [1]، ويبدو أن غاية المؤلف "سيد مصطفى" من استحضار تلك الأمثلة هو دعوة للتحرر من ثقل التقاليد العلمية الجامدة والأعراف السائدة في إستانبول ومحاولة لوضع القطيعة معها أيضا، ومن ناحية أخرى فإن الاستشهاد ببسكال كان يعني إعلان انتمائه إلى ثقافة جديدة يعمل على تمثلها تدريجيا [2].

إن فكرة النقد التي ينطوي عليها سبب التأليف والتي يتضمنها العنوان أيضا هي فكرة جديدة في الأدب الإسلامي والتركي ولم تكن لتتم لولا التأثير الفكري والذهني للفكر الفرنسي على المؤلف، فقد كان حماس "سيد مصطفى" للإصلاح كبيرا مما جعله يبالغ في تصوير بعض الأمور فأثناء انتقاده لواقع الحال الذي تعرفه الدولة فإنه يرجئ أسباب ذلك إلى التاريخ العثماني البعيد ليفسر تراجع المؤسسة العسكرية والعلوم المتعلقة بها بسبب الطبقة الحاكمة التي لم تكن تؤمن بضرورة الانفتاح على الآخرين[3].

كان هدف "سيد مصطفى" من كتابة نقده هو استعراض أعمال ومشاريع السلطان "سليم الثالث" الإصلاحية والدفاع عنها وإظهار التقدم الذي أحرزته الدولة في عهده، أما الهدف الآخر فهو مهاجمة أعداء الإصلاح ونقدهم بشكل صريح أي الطبقة الحاكمة والولاة والوزراء الذين لم يدركوا أهمية الفن العسكري والتكتيك والذين اهتموا بخلافاتهم الشخصية ولم يفكروا بغير مصالحهم الخاصة ومنافعهم الآنية ولكن بلغة لا يرغبون في تعلمها [4].

اعتمد مؤلف الرسالة "سيد مصطفى" على مقاربة جديدة في الإصلاح السياسي وهي مقاربة نقدية كما يظهر من العنوان "نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية" وهي فكرة جديدة تُبيِّن تأثر المؤلف بالفكر الفرنسي والأوروبي وبمعالجة واقعية للوضع الراهن في الدولة العثمانية، فهو يعيب

---

1 - سيد مصطفى: المصدر السابق، ينظر تقديم المحقق، ص ص 53-54.

2 - نفهم ذلك الطرح الدي دعا إليه سيد مصطفى من خلال السياق التالي: " ولكن أليس ثمة استثناءات للقاعدة؟ أفلم نر العكس؟ وبسكال الشهير ألا يمكن استخدامه كمثال؟ وكيف توصل إلى معرفة مسائل إقليدس الاثني والثلاثين وبرهنتها بطرق مختلفة؟" سيد مصطفى: المصدر السابق، ص 54. وأيضا، خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق، ص 143.

3 - سيد مصطفى: المصدر السابق، ينظر تقديم المحقق، ص 36.

4 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ، ص 144.

على السلطة الحاكمة وينتقدها لعدم إدراكها أهمية العلوم العسكرية ومن جانب آخر يسجل إعجابه بعلوم الغربيين الذين تحاشى حتى أن ينعتهم بالكفار، فهو بذلك عكس "إبراهيم متفرقة" مؤلف رسالة " أصول الحكم في نظام الأمم" الذي ينظر إلى الأوروبيين المسيحيين كأعداء للمسلمين بالرغم من دعوته إلى استلهام نظامهم العسكري والإداري [1].

تناول "سيد مصطفى" في رسالته المجالات العسكرية والعمرانية والعلمية دون الفصل بينها فهو ينظر إليها بشكل تركيب متكامل، فهو حين يتعرض إلى منجزات السلطان "سليم الثالث" من بناء المدارس وإعداد القوات الجديدة فإنه لا يعطي هذه المشاريع حجما مبالغا فيه بل يردفها في نفس الوقت بذكر الصعوبات التي واجهت عملية التنفيذ ويُذكِّر بموقف العامة السلبي غير المتجاوب وإن كان في رأينا قد بالغ في الأمر [2]، كما يُشيد بموقف السلطان "سليم الثالث" الذي كان يشجعهم ويشاركهم بنفسه في التحضيرات والتوجيه إيمانا منه بأهمية وقيمة المنجزات المحققة [3].

يمكننا القول إن المجال العسكري قد استأثر باهتمام "سيد مصطفى" فقد أولاه حيّزا هاما من رسالته، ووجّه انتقادات لاذعة للتصورات الخاطئة التي كانت لدى بعض السلاطين لاسيما الزمرة المحيطة بهم والتي كانت وراء جل الأزمات التي عرفتها الدولة في الشأن العسكري من خلال تفضيلهم الاعتماد على القوة والشجاعة وكثرة الجيوش واهمالهم الاهتمام بالعلوم الرياضية والحربية والهندسة، وأكد على ضرورة تجاوز تلك التصورات لتجاوز الأزمة في الدولة العثمانية [4].

ومن جانب آخر يعقد "سيد مصطفى" مقارنة بسيطة بين دول أوروبا والدولة العثمانية بشأن تقدم الفن العسكري، وفي النهاية يخلص إلى اعتراف واقعي بتفوق أوروبا عسكريا نتيجة الأشواط الكبيرة التي بذلتها في سبيل تطوير جيوشها وأنظمتها العسكرية[5]، كما يذهب "سيد مصطفى" في مقارنته بين

1 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ، ص 107.

2 - يشرح سيد مصطفى نظرة المجتمع العثماني إلى أعمالهم بالقول:" ... بدأنا بالعمل بين الجمهور وكانت هي المرة الأولى التي يسمع فيها الناس الجهلة في إستانبول دروسا عامة في الرياضيات ورأوا فيها أعمالا هندسية في الملأ لكن صوت العجز والجهل ارتفع من كل الجهات، فقد أرهقونا واضطهدونا تقريبا وكانوا يصرخون قائلين: لماذا تضعون هذه الخطوط على الورق وماهي الفائدة التي تعتقدون أنكم ستجنونها ؟ الحرب لا تصنع بالبركار والخطوط وألف عبارة مشابهة أرادوا بها إذلالنا ..." سيد مصطفى: المصدر السابق، ص 58-59.

3 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق، ص 92.

4 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ، ص186.

5 - يقر سيد مصطفى بتفوق الدول الأوروبية عسكريا فيقول:" ... فالأمم المختلفة ستشعر بأهمية النظام العسكري وستتوصل إلى الدفاع عن جبهاتها بشكل متفوق على الجيوش العثمانية، وبفعل الجهود والخطط العسكرية ستقلب موازين القوى لصالحها

الجانبين إلى أبعد من ذلك حينما يعاتب الطبقة الحاكمة العثمانية وينتقدها على النظرة التقليدية الخاطئة التي احتفظوا بها على أعدائهم فيقول:" ... هذا الوهم الذي ترسخ وتجذر فيهم نتيجة لانتصارات فعلية حصلوا عليها في مراحل متعددة تركهم في حالة من الشلل ... أما الوسائل الفعلية التي تقيهم من هذا السبات فإنها لم توضع موضع التطبيق أبدا ..."[1]، ويمكن اعتبار هذا الطرح شهادة لمثقف عثماني تبرز إدراك النخبة العثمانية في عهده طبيعة التفاوت الحاصل بين العالم الأوروبي والدولة العثمانية [2].

والجدير بالذكر أن "سيد مصطفى" يتفق مع "محمود رئيف أفندي" في تأكيدهما على ضرورة امتلاك الصناعات الحربية الحديثة وتعلم الصنائع الحربية البرية والبحرية والتركيز على الهندسة العسكرية وهو الشيء الذي لم يكن متاحا بعد في الدولة العثمانية [3]، ويقترح في رسالته على ضرورة تطبيق علم الرياضيات والهندسة العسكرية في التكتيك وإصلاح المؤسسة العسكرية ودعا إلى استعمال العلوم في سائر فروع الميكانيك، كما أكد على ضرورة إنشاء مدرسة للرياضيات التطبيقية والهندسة لتحصيل العلوم الحربية وتكوين عدد من الضباط والخبراء [4].

بعد أن شخص "سيد مصطفى" العلة في تردي الأوضاع العسكرية بالدولة يبادر إلى تقديم الحل الذي يعتقد أنه يكمن في تبني سياسة السلطان "سليم الثالث" الإصلاحية، ويقوم بتصحيح تصورات النخب التقليدية من خلال رسالته، إن الأسلوب الذي استخدمه لاستعراض منجزات السلطان يختلف كليا عن أسلوب "محمود رئيف أفندي" فبينما يكتفي هذا الأخير باستعراض التنظيمات دون تعليق عليها تقريبا، يعمد "سيد مصطفى" إلى وضع تجربة السلطان "سليم الثالث" في إطارها التاريخي، ولكي يبرر الاستفادة من أوروبا يشرح كيف انتقلت العلوم إلى هذه القارة بعد أن كان موطنها في مكان آخر[5] ، فكما كان المسلمون في الماضي رواد للحضارة والعلم كانت مصر من قبل واليونان أيضا[6].

= ضد أعدائها ... فمنذ ذلك الحين بدأت ثورة مدوية في الفن العسكري، كل الأمم الأوروبية ستجتهد لكي تتخطى كل واحدة منها الأخرى عبر الاختراعات اليومية لكل أشكال الآلات وإصلاح واتمام الأسلحة من كل أنواع الدفاع والهجوم، وسينفذون ذلك بأكبر طاقة ممكنة وأخيرا فإن الهندسة العسكرية ستستفيد من كل المعارف الرياضية ..." ، سيد مصطفى: المصدر السابق، ص 67.

1 - سيد مصطفى: المصدر السابق، ص 68.

2 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح، المرجع السابق، ص 109.

3 - نفسه ، ص 217.

4 - نفسه ، ص 227.

5 - سيد مصطفى: المصدر السابق، ص 64.

6 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ،ص 92.

أما في الجانب العمراني فيشيد " سيد مصطفى" بإنجازات السلطان "سليم الثالث" الإصلاحية، ومن ذلك تأسيس مدرسة الرياضيات التي أضحت تقدم فيها دروسا في الهندسة والعلوم الرياضية المطبقة في فن الحرب والتحصين والدفاع والتي قام السلطان بترجمتها إلى منجزات واقعية من خلال بناء عدد من القلاع والحصون ومدرسة للمدفعية تكون بداية للتعليم العسكري الحديث، كما سعى إلى تطوير المدرسة البحرية واستقدم لها عمالا ومهندسين من أوروبا خاصة من فرنسا وكل ذلك من أجل إعداد النخب العسكرية ذات الكفاءة والمقدرة العالية [1].

ومن بين مشاريع السلطان الأخرى تشييد المدارس لنشر العلوم وبناء المصانع والمخازن وكل أنواع المنشآت اللازمة كما أسس بارودخانة لإنتاج ما يكفي من احتياجات الجيش العثماني من البارود، كما يقدم "سيد مصطفى" معطيات إحصائية مهمة حول جهود السلطان سليم الثالث من أجل التجنيد وتنظيم الجيش وإصلاح نظام التيمار في المركز والولايات كما يشير إلى إصلاحاته المالية "إيراد جديد" لضمان تمويل المشاريع المختلفة[2].

وبالنسبة للمجال العلمي فقد حرص "سيد مصطفى " على التنويه بالمجهودات التي بذلها السلطان "سليم الثالث" للنهوض بعلم الجغرافيا والاهتمام بها بشكل خاص، إذ أسس مدرسة جديدة للطبوغرافيا مزودة بمراجع في مختلف اللغات وأدوات الرسم والخرائط الجغرافية والتصاميم المختلفة [3]، كما حث السلطان على إنجاز كتاب " الأطلس العام" في تلك المدرسة يحتوي على أفضل الخرائط الجغرافيا التي يمكن أن تستخدم لفائدة التدريس، ثم أمر بترجمة قاموس من اللغة الفرنسية إلى اللغة التركية لنفس الغرض وقد لاحظ السلطان أن قارة آسيا غير معروفة فأمر برسم خريطة شاملة لكل بلدان آسيا خاصة تلك الواقعة تحت الحكم العثماني، وكانت غاية السلطان من وراء الاهتمام بهذا العلم هو تكوين مجموعة من المهندسين المتخصصين في الكرطوغرافيا باعتبارها من العلوم المساعدة في الشؤون العسكرية[4].

ومن جانب آخر سهلت اللغة الفرنسية على المؤلف استخدام المصطلحات الحديثة التي يصعب نقلها إلى التركية، وأغلب تلك المصطلحات التي يستخدمها تعود إلى مجال العلوم والرياضيات وأكثر الكلمات تكرارا في تعبيره هي لفظ " Tactique" التي ترمز إلى النظام والفن العسكري، أما المصطلحات

1 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح، المرجع السابق، ص 108.

2 - سيد مصطفى: المصدر السابق، ص ص 69-83.

3 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ،ص 108.

4 - سيد مصطفى: المصدر السابق، ص 61.

الأخرى التي يستخدمها أيضا فهي "Typographie" و "Mécanique" والأهم من كل ذلك استخدامه لمصطلحين جديدين غير معروفين في العاصمة إستانبول آنذاك إلا على نطاق ضيِّق وهما الثورة "Revolution" و الوطن " Patrie " [1].

لقد تمكنت النخبة العثمانية خلال القرن الثامن عشر الميلادي أن تصحح وتجدد التصورات التقليدية حول ضرورة إصلاح المؤسسة العسكرية، وكان ذلك على يد عدد من رجال الفكر الإصلاحي العثماني من أمثال محمد جلبي وإبراهيم متفرقة ومحمود رئيف أفندي وسيد مصطفى الذين رسموا معالم نظام عثماني جديد وقد تبنى السلاطين العثمانيون فيما بعد تلك الرؤى والأفكار لإنجاز مشاريعهم[2].

1 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق ،ص 147.

2 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق، ص 228.

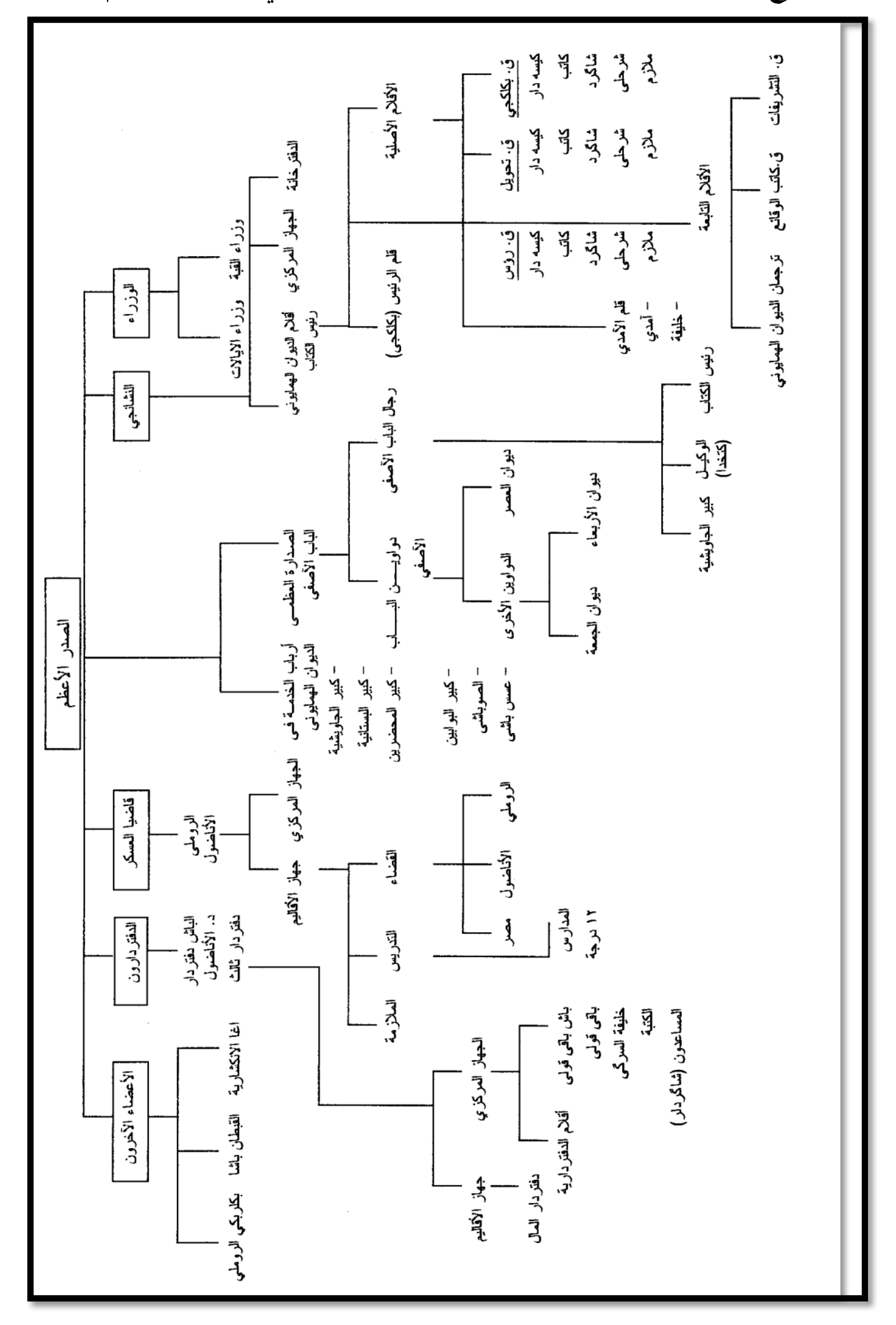
الفصل الخامس: السلطة الحاكمة والإصلاح

أولا: السلطة الحاكمة والإصلاح.

ثانيا: موقف فئة العلمية من مسار الإصلاحات.

ثالثا: موقف المؤسسة العسكرية من مسار الإصلاحات في الدولة العثمانية.

مخطط يوضح جهاز الإدارة المركزية عند العثمانيين " الديوان الهمايوني" ومختلف الأقسام الإدارية الملحقة به



المرجع: أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، مج 1، ص 243. بتصرف

أولا: السلطة الحاكمة والإصلاح

إن المتتبع لمسار الأحداث والوقائع في الدولة العثمانية يكتشف أن عوامل الضعف والانهيار التي بدأت تعاني منها الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي وطيلة القرن السابع عشر الميلادي لم تظهر فجأة، وبالتالي لم تنعكس آثار تلك العوامل على وضعها العسكري والسياسي في الخارج إلا بالتدريج، وإن نمو الدولة واتساعها شرقا وغربا وتطور مؤسساتها وتنوع مواردها وعظم جيشها خلال فترة النشأة والإزدهار لا يعني بالضرورة أنها كانت تخلوا من بذور الضعف أو هي في معزل عن عوامل الفناء والضعف[1].

والواقع إن القوة الدافعة للدولة العثمانية آنذاك كان بإمكانها من خلال قيادتها وجيشها أن تواجه كافة التحديات الداخلية والخارجية وتقضي عليها فضلا عن توظيفها توظيفا إيجابيا يخدم مصالحها في الداخل والخارج، فقد كانت كل حالة فساد أو تجاوز أو عصيان إداري أو عسكري في الدولة آنذاك تجعل الدولة أكثر حرصا على تنقية الجيش والإدارة من عناصر الشغب، وكل مواجهة خارجية أو حركة عصيان داخلية تزيد من توسعات الدولة شرقا وغربا [2].

ويبدو أن الدارسين للتاريخ العثماني عند تحديدهم لأسباب الخلل التي طرأت على مختلف أجهزة الدولة يكتفون بالإشارة إلى عوامل التغيير التي مست البناء الداخلي للدولة، ولم ينتبهوا إلى تلك العوامل التي نمت خارج نطاق الدولة وكان لها انعكاسات بعيدة المدى عليها إذ انشغلوا بأوضاعهم الداخلية، كما غفلوا عن تلك التطورات الإيجابية التي كانت تمر بها دول أوروبا الغربية أو أنهم لم يستطيعوا إدراك حجمها الطبيعي ومدى ما يمكن أن تُحدثه من تحديات خارجية للدولة في مراحل أخرى، ومن جهة أخرى إن عقلية التفوق السائدة لدى العثمانيين بتفوقهم على غيرهم والتي رسخت فيهم على مدى القرون الماضية كانت لا تزال تفعل فعلها، وقد تغافل رجال الدولة والعلماء والنخبة الحاكمة عما كان يحققه الغرب من إنجازات واكتشافات وبجدوى التطورات التي أخذت تسير بخطى سريعة في أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين [3].

والواقع إن العاملِيْن كليهما كان سببا ونتيجة للآخر، فهما متداخلان توالدت فيهما الأسباب والنتائج فتعددت آثارهما السلبية على مختلف مؤسسات الدولة العثمانية، ومن ناحية أخرى لما بدأ علماء

---

1 - سيد محمد السيد: تاريخ الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 350.

2 - نفسه، ص 350.

3 - نفسه، ص 349.

الدولة ومؤرخوها يسجلون أخبارها وفتوحاتها في الشرق والغرب ويتتبعون تطورها خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي استطاعوا أن يضعوا أيديهم على العديد من مواطن الضعف التي بدأت تظهر ملامحها في مؤسسات الدولة ويحذرون من خطر هذه العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زوالها [1].

ومنذ تلك اللحظة حاول العثمانيون الوقوف على أسباب تلك التغيرات والاضطرابات التي تفشت في مؤسسات الدولة، واتفق المؤرخون العثمانيون من أمثال "سلانيكي" و "مصطفى عالي بك" و" حسن كافي الأقحصاري" و "قوجي بك" و" كاتب جلبي" على أن ضعف سلطة السلطان وتجزئتها واختراق الفساد لنظم ومؤسسات الدولة الهامة وعلى رأسها "نظام الدفشرمة" و" نظام التيمار" تمثل أهم أسباب تلك الحالة التي آلت إليها الدولة العثمانية [2].

وإذا كان هؤلاء المؤرخون قد أكدوا على أن الملامح الأولى لهذه التغيرات التي طرأت على مختلف مؤسسات الدولة قد بدأت خلال عصر السلطان "سليمان القانوني " إلاّ أنهم يعتقدون أن المفاسد التي هوت بالدولة إلى حافة الانهيار بدأت في الظهور في عهد السلطان "مراد الثالث" (1574-1595م) حيث ربطوا عوامل انهيار الدولة بما كان يجري خلال هذه المرحلة من عدم التقيّد بالقوانين ونظم الدولة التي وضع أسسها السلطان "محمد الفاتح" ثم "سليمان القانوني" واعتقدوا أن كل شيء سيعود إلى أصله بمجرد العودة إلى التقيد بتلك القوانين والنظم العثمانية وبالشريعة الإسلامية تحت إدارة سلطان قوي[3].

مع مطلع القرن السابع عشر اعتلى سدة الحكم العثماني السلطان "أحمد الأول" (1603-1617م) وهو لم يتجاوز سن الرابعة عشرة سنة وكانت الدولة منهكة القوى داخليا وخارجيا نتيجة كثرة الفتن والاضطرابات غير أن وجود صدر أعظم قوي مثل "مراد باشا" قد خفف من عبء الثقل على السلطان الشاب وساعده كثيرا في تجاوز الأزمات الصعبة حتى لُقب بـــ " مجدد السلطنة" [4].

بعد اكتساب السلطان "أحمد الأول" للخبرة والتجربة اللازمة لتثبيت دعائم السلطة وإدارة البلاد تحسنت أوضاع الدولة خاصة فيما يتعلق بالاستقرار وسيادة الأمن الداخلي والخارجي، وحتى عام 1617م لم يتعاقب على منصب الصدارة العظمى سوى ستة (06) صدور عظام، ظلّ ثلاثة منهم في مناصبهم

---

1 - سيد محمد السيد: تاريخ الدولة العثمانية ، المرجع السابق ،ص 350.

2 - خليل اينالجيك: العثمانيون النشأة والإزدهار ضمن كتاب سيد محمد السيد، دراسات في التاريخ العثماني، المرجع السابق، ص 88.

3 - نفسه، ص 91.

4 - شكيب أرسلان: تاريخ الدولة العثمانية ، المصدر السابق، ص 211.

أكثر من أربع سنوات وعلاوة على ذلك عرف كيف يختار من يتولون المناصب العليا في الدولة ثم قام بإصدار قانون نامة يوضح فيه المعاملات التجارية ويثبت الأحكام الإدارية [1].

كان أهم إجراء قام به السلطان "أحمد الأول" التوقف عن مسألة قتل الإخوة الأمراء من الأسرة الحاكمة مما خلق مفهوما جديدا في نظام الحكم العثماني، فلم يتعرض لأخيه تاركا الباب مفتوحا أمامه للحكم فظهرت بذلك في نظام السلطنة العثمانية عادة جديدة تفسح المجال لأكبر أفراد الأسرة الحاكمة اعتلاء سدة الحكم العثماني [2].

أما السلطان "عثمان الثاني" الذي تولى حكم الدولة (1618-1622م) فقد كان يتطلع لفرض نفوذه كحاكم مقتدر مثل أسلافه الأوائل، ويعيد الهيبة لسلطة الدولة التي افتقدت منذ مدة وقد أدرك الأثر الخارجي لحالة الخلل التي أصيبت بها أجهزة الدولة، فخرج على رأس الجيش العثماني ورأى بعينه الوضعية المتردية التي وصل إليها وشعر بضرورة تطوير قدرات الجيش العثماني إلا أنه لم يجد من بين رجال الدولة من يعينه على تحقيق هذا الإصلاح [3].

سعى "عثمان الثاني" لتغيير بنية القوات العسكرية العثمانية الممعنة في الضعف والفساد وأراد أن يفرض أولا الانضباط والنظام على جماعات الإنكشارية التي كان أغلب أفرادها يمارس نشاط التجارة ويمتهن الحرف، ومن جهة أخرى سعى إلى تقليص صلاحيات شيخ الإسلام والحد من نفوذ العلماء لمصلحة تعزيز قوته التشريعية [4]، أي أنه كان يسعى لتعزيز السلطة المركزية على حساب القوى التي تشارك السلطان سلطته[5] وبذلك يكون قد استنفر عداء الإنكشارية والعلماء على حد سواء مما أدى إلى قيام ثورة قادها آغاوات الإنكشارية أدت إلى الإطاحة به ومقتله عام 1622م [6].

---

1 - روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية ، ج1 ، المرجع السابق ، ص 35.

2 - أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 1، المرجع السابق، ص ص 52-53.

3 - سيد محمد السيد: تاريخ الدولة العثمانية ، المرجع السابق ،ص 365.

4 - يذكر المؤرخون الإجراءات التي قام بها السلطان عثمان الثاني للحد من نفوذ الطبقة العلمية على النحو التالي:" ...فأصدر أمرا بتقليل اختصاصات المفتي ونزع ما كان له من السلطة في تعيين وعزل الموظفين وجعل وظيفته قاصرة على الإفتاء حتى يأمن على نفسه من شر دسائسه التي ربما تكون سببا في عزله كما كانت عزل سلفه. ..) ينظر، محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص 123.

5 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق ، ص36.

6 - لقد تعرض شكيب أرسلان لوقائع الحادثة وتفاصيلها فيذكر:" كان السلطان عثمان قد صمّم أن يتخلص من أوجاق الإنكشارية ويستبدل به جيشا يكون أطوع للسلطنة منه، فعلم الإنكشارية بذلك وثاروا به وعيّنوا "داوود باشا" صدرا أعظم =

وهكذا للمرة الأولى في تاريخ الدولة العثمانية يصبح السلطان ضحية لأفكاره وتجاربه الإصلاحية ويُقتل من قبل أعوانه، ومن الواضح أن هذا الحدث عزز لدى الإنكشارية إحساساهم بقوتهم في الدولة وأوقف كل محاولة لإصلاح الإدارة والجيش، ومن جهة أخرى أحدث فجوة في منصب السلطان الذي لم يعد يحظى بالقداسة والهالة التي كان عليها فيما مضى وقت السلاطين العظام [1].

والواقع أن مقتل السلطان يصحبه إعدام عدد من الوجهاء الآخرين من المؤيدين لأفكاره ومشاريعه وتفرض قوات الإنكشارية منطقها وإرادتها في تعيين المسؤولين الجدد وينشرون الفوضى في العاصمة، ومن جانب آخر يؤدي جنون السلطان " مصطفى الأول" إلى تشجيع تحركات السلطانة الوالدة التي بدعم من المتمردين تتوصل إلى تعيين الصدر الأعظم "حسين مير باشا" الذي يقضي شيئا فشيئا على مدبري الانقلاب[2].

على الرغم من تمكن السلطان "مراد الرابع" (1623-1640م) شقيق السلطان عثمان الثاني من إجراء العديد من الإصلاحات في نظم الدولة ومنها الجيش وذلك بالعودة إلى القوانين التي وضعت أيام ازدهار الدولة وبالاستعانة بالأفكار التي طرحها عليه مستشاره الخاص "قوجي بك"، واستطاع مع الوقت أن يقلب الموقف لمصلحته مستفيدا من مساعدة أعوانه المقربين له [3].

بعد تولي أسرة "آل كوبرولو" منصب الصدارة العظمى حملت على عاتقها مهمة الإحياء الأخيرة للدولة العثمانية وتمكنت من استعادة السلطة من مراكز القوى والقضاء على العصاة وإصلاح الحالة المالية ثم الانطلاق إلى وسط أوروبا مرة أخرى، غير أن هذه الحيوية لم تتمكن من القضاء على أصل الداء

وخلعوا السلطان وساقوه إلى الأبراج السبعة وهناك قتلوه في 20ماي 1622م وهو أول سلطان قُتل في الدولة العثمانية) ينظر، شكيب أرسلان: تاريخ الدولة العثمانية ، ص 216.

1 - روبير مانتران : تاريخ الدولة العثمانية ن ج1 ، المرجع السابق ، ص352.

2 - يصف محمد فريد بك المحامي الأوضاع التي آلت إليها الدولة عقب اغتيال السلطان عثمان الثاني من طرف الإنكشارية فيقول:"... صارت الحكومة ألعوبة في أيدي الإنكشارية ينصبون الوزراء ويعزلونهم بحسب أهوائهم، فعزلوا داوود باشا قاتل السلطان بعد بضع أيام وصاروا يمنحون المناصب لمن يجزل إليهم العطايا فكانت الوظائف تباع جهارا وارتكبوا أنواع المظالم في القسطنطينية ولما بلغ خبر مقتل السلطان إلى الولاة وانتشرت بينهم أخبار الفوضى السائدة في الأستانة وسوس لهم إبليس الطمع فأطاعوه وسرى في عروقهم شيطان الغواية فاتبعوه، فأشهر والي طرابلس الشام استقلاله وطرد الإنكشارية من ولايته واقتفى أثره والي أرضروم المدعو أباظة باشا مدعيا أنه يريد الانتقام للمرحوم السلطان عثمان شهيد الإنكشارية ..." ينظر، محمد فريد: المرجع السابق ،ص 124.

3 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ،ص 36.

الذي كان كامنا في السراي العثماني وقابعا في جنبات الروح المعنوية لرجال الدولة وجندها، ومنذ ذلك العهد بدأ البناء العثماني في الانهيار من الداخل تدريجيا[1].

كان فشل حصار فيينا عام 1683م ونجاح القوات الأوروبية المتحالفة فيما بينها للإيقاع بالعثمانيين في عدة مواقع كان آخرها في موقعة زانتا عام 1697م وبعدها توقيع معاهدة كارلوفيتز عام 1699م بين الدولة العثمانية والأطراف الأوروبية المحاربة لها وخسارة الدولة لجزء هام من أراضيها في أوروبا من أهم النتائج الخارجية لحالة التردي التي كانت تتقدم باطراد في مختلف أنحاء الدولة ومؤسساتها في الداخل والخارج والتي كانت بمثابة أسباب خارجية جديدة لمرحلة انهيار جديدة تمر بها الدولة العثمانية [2].

لقد أدت هزيمة كارلوفيتز 1699م إلى خسارة الدولة العثمانية لأراضي شاسعة من ضمنها ترانسلفانيا والمجر وسلوفينيا وكرواتيا، وأكدت هذه الهزيمة التي أظهرت عجز قوات الإنكشارية صحة توقعات المفكرين العثمانيين الذين ألحوا على ضرورة تدارك الانحدار والتدهور [3].

كانت نتائج وتداعيات كارلوفيتز من نصيب السلطان "أحمد الثالث" (1703-1730م) الذي كان بطبعه ميّالا إلى سيادة السلام وهو خير ما تحصل عليه الدولة في ظل ضعفها، لذلك سعى السلطان منذ توليه سدة الحكم العثماني إلى تحقيق فترة سلام مع الدول الأوروبية المحيطة بدولته، لكن مشروعه لتحقيق السلم لم يصبح أمرا واقعا قبل وقوع هزيمة أخرى انتهت بتوقيع معاهدة بساروفيتش "صربيا" عام 1718م والتي نصت على التخلي عن بلغراد وأراض حول الدانوب للنمسا [4].

لقد أكدت الهزيمتان الواقعتان في أقل من عشرين سنة أن قوة جديدة برزت على مسرح الأحداث ويُحسب لها حسابها – وهي القوة الروسية–وأدركت السلطة الحاكمة في إستانبول أن روسيا التي كانت لا شيء من قبل استطاعت أن تحصل على القوة بفضل الإصلاحات التي أدخلها بطرس الأكبر (1672-1725م) على قواته العسكرية ومؤسسات دولته وأدرك العثمانيون أيضا أن العوامل التي ساعدت روسيا في تحولها إلى قوة مهابة الجانب يمكن الأخذ بها، وإذا كان ما قام به "بطرس الأكبر" من فتح الأبواب

---

1 - سيد محمد السيد: تاريخ الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 370.

2 - نفسه، ص 366.

3 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق، ص 29.

4 - نفسه، ص 29.

لدخول المؤثرات الأوروبية الحديثة قد أدى إلى نتائج ملموسة، فإن الانفتاح على التقدم الأوروبي أصبح منذ ذلك الوقت فكرة ثابتة عند النخب العثمانية المؤمنة بالإصلاح ومن بينهم السلاطين والوزراء [1].

إذا كانت هزائم العثمانيين في نهاية القرن السابع عشر الميلادي وبداية القرن الثامن عشر قد أثبتت أن الانفتاح على أوروبا أمر لا مفر منه، فإن المؤثرات الأوروبية قد دخلت إلى الدولة العثمانية قبل ذلك التاريخ منذ أمد بعيد، إذ لم يكن جميع العثمانيين غافلين عن التقدم الذي أحرزته أوروبا في الميادين العسكرية والبحرية والتجارية والعمرانية [2].

بعد إمضاء معاهدة بساروفيتش 1718م انشغل الصدر الأعظم "إبراهيم باشا" بالإصلاحات المالية والاجتماعية والعسكرية للدولة ومختلف أقاليمها، وقام بإجراء إحصاء شامل لجنود الإنكشارية الموجودين في الشام وقام بتقليص أعدادهم إلى نحو 750 فرد فقط بهدف الحد من الضائقة المالية التي تعاني منها الدولة، أما في ضواحي البوسنة فقد أمر بإجراء تحرير شامل للمقاطعات التي بها جند الفرق العسكرية كما اتخذ بعض التدابير الخاصة بمواجهة حركات العصيان التي كان يقوم بها عساكر اللوند في الأناضول، فأرسل الأوامر اللاّزمة للولاة والأمراء في مختلف إيالات الأناضول ليقوموا بأداء مهامهم وتحمل مسؤولياتهم تجاه القضاء على حركات العصيان هذه وتوطيد الأمن والاستقرار في إيالاتهم[3].

ومن جانب آخر فإن أهم إجراء قام به إبراهيم باشا هو إنشاء أول مطبعة عثمانية في الدولة، ولقد قام بهذه المحاولة الأولى "إبراهيم متفرقة" مع "سعيد ابن محمد أفندي" والذي كان سفيرا للدولة في باريس، وقد قام إبراهيم متفرقة بتأليف رسالة تتحدث عن فوائد طباعة الكتب تحت اسم "وسيلة الطباعة"، وقد ظهرت العديد من الاعتراضات حول شرعية طباعة الكتب غير الدينية لكن بعد إصدار فرمان يحتوي على فتوى شرعية وإذن من شيخ الإسلام بخصوص إمكانية طباعة الآثار غير الدينية [4].

كان السلطان ووزيره الأعظم "إبراهيم باشا" مُقْتنِعيْن بضرورة الأخذ والاقتباس بما يُعرف في أوروبا من مظاهر التقدم لا سيما في المجال العسكري، فتحررت خلال عهدهما حركة الترجمة عن اللغات الأوروبية وأصبحت فكرة إعداد مشاريع الإصلاح العسكري مقبولة، ومن مؤشرات ذلك تقديم

---

1 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق، ص 44.

2 - نفسه، ص 45.

3 - مجتبي ايل كوره ل: الدولة العثمانية خلال القرن 18 م /12هـ،في كتاب سيد محمد السيد : دراسات في التاريخ العثماني ، المرجع السابق ، ص 168.

4 - للتوسع ينظر، الفصل الرابع المبحث الخاص بإبراهيم متفرقة.

ضابط فرنسي هو "دو روشفور De Rochefort " مشروعا للإصلاح العسكري في عام 1718م بعنوان "مشروع من أجل إقامة فريق هندسي في خدمة الباب العالي" وإن كانت الظروف لم تسمح بتجسيد المشروع، فإن الباب الوزير الأعظم "إبراهيم باشا" كان يرغب في التعرف على مظاهر التقدم الأوروبي مباشرة فأرسل سفارة إلى باريس عام 1720م وطلب من السفير "محمد جلبي أفندي" أن يُضمِّن تقريره عند عودته تفاصيلا عن كل ما يمكن أن ينقل إلى البلاد العثمانية من مؤسسات حديثة أو مظاهر عمرانية، وقد أطلق على هذه الفترة اسم "عصر التوليب"، فقد فتح الميدان أمام تحولات سيكون لكتاب الديوان من النخبة دورهم البارز فيها، وإذا كان هذا العصر انتهى بثورة الإنكشارية مدعومة من العلماء سنة 1730 م فإن العهود اللاحقة عمدت إلى مواصلة ما بدأ في مطلع القرن [1].

لم يكن عقد الدول الأوروبية لمعاهدات الهدنة مع الدولة العثمانية تراجعا عن مخططها لإخراج المسلمين من أوروبا وإغراق مجتمع الدولة العثمانية المسلم بالأفكار والشرائع والنظم الأوروبية التي تختلف مع الأسس التي قامت عليها الدولة العثمانية لأول مرة، ولما كان باستطاعة الدول الأوروبية إذكاء حركات العصيان والتمرد ضد الإدارة العثمانية في ولاياتها الأوروبية بسبب تبعيتها للكنيسة ولانتشار الأفكار القومية الانفصالية فيما بينها، رأت الدول الأوروبية الإبقاء على هذه الجبهات مفتوحة محليا لكي تمكنها من استنفاذ إمكانات الدولة العسكرية قدر المستطاع والتركيز على ولايات الدولة ذات الأغلبية المسلمة عسكريا وعلى مركز الدولة سياسيا [2].

من جانب آخر، وفي الوقت الذي كانت الدولة تعاني فيه من فساد النظام القديم وتسعى بكل الطرق والسبل الممكنة لإصلاحه في نفس الإطار ووفق نفس الأسس التي كان عليها سابقا وتشعر بالإخفاق في كل مرة في محاولات الإصلاح هذه، بدأت في تنفيذ بنود المعاهدات التي تنص على تبادل البعثات الدبلوماسية بين إستانبول وعواصم الدول الأوروبية في لندن وباريس وفيينا ... وغيرها، وبدأ سفراء الدولة العثمانية في تلك العواصم ينبهرون بالنظم والحضارة الأوروبية ويرفعون توصياتهم إلى السلاطين ورجال الدولة [3].

لقد أرجع القائمون على الدولة آنذاك هذا الإخفاق إلى عدم صلاحية النظم والقوانين التي اتبعتها الدولة للتطبيق في هذا العصر، وهذا الطرح في نظرنا غير منطقي لأن السبب الرئيسي في وصول الدولة

1 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق، ص 50.

2 - مجتبي ايل كوره ل: المرجع السابق ، ص 178.

3 - نفسه، ص 179.

لهذه الحالة التي تطورت بشكل سريع في القرن الثامن عشر لم يكن في طبيعة هذه النظم أو مدى قدرة الدولة على تطبيقها، وإنما الأمر منوط بالتأثير المباشر للدوافع التي تحرك هذه النظم وتعمل في إطارها وللعناصر البشرية والقيم التي تتمسك بها وتدفعها للمحافظة على كفاءة عمل هذه النظم [1].

والجدير بالذكر أن القائمون على أمر الإدارة العثمانية آنذاك اعتقدوا أن حالة الفساد والتراجع والأوضاع الصعبة التي كانت تمر بها الدولة ومؤسساتها المختلفة تعود إلى عدم صلاحية النظم القديمة التي طبقتها الدولة فيما مضى وأنه لا مناص من تجاوز هذه الأوضاع إلا بتصحيح تلك النظم والقوانين وتعديلها أو تغييرها، وأنه لا يمكن مواجهة الدول الأوروبية إلاّ بوسائلها وبنظمها [2].

لقد كان لدى السلطان العثماني "محمود الأول" الرغبة في إحداث تغيير في النظام العسكري العثماني على النمط الأوروبي الغربي، وقدم الفرنسي "دو بونيفال" مشروعا لتأسيس مدرسة الهندسة، كما قدم مشروعا آخر لإقامة هيكل جديد للمدفعية وعمل في المشروعين، وأصبح أول أوروبي "فرنسي" مسؤول عن أول فرقة للمدفعية العثمانية الحديثة [3].

لقد لعب "دو بونيفال" دورا سياسيا بالقرب من النخبة الحاكمة العثمانية، وأوصى السلطات العثمانية بضرورة عقد تحالف " تركي-فرنسي" لمواجهة الخطر الروسي الذي بات يتوسع على حساب الأراضي العثمانية، كما رأى أن الإصلاح لا ينبغي أن يكون مقتصرا على المجال العسكري بل يجب أن يتعداه إلى المجال الاقتصادي ثم عمد إلى نقل ثقافة الانتصارات العسكرية إلى رجال الدولة من خلال تعليمهم لإيجابيات التكتيك العسكري الحديث في ميدان المعارك ويُبرهن لهم ضرورة استيعاب التقاليد الدبلوماسية الأوروبية، وفي هذا الإطار ألف كتابا صغيرا بعنوان " بعض أحوال تاريخ دول أوروبا" يعود تاريخه إلى عام 1733م[4].

ومع الإنجازات المحدودة التي حققها "أحمد باشا دو بونيفال" كانت الدولة العثمانية بذلك وضعت أولى خطواتها نحو تحديث مؤسساتها العسكرية، مع ما يعني ذلك من كسر حاجز العزلة والانفتاح على

1 - مجتبي ايل كوره ل: المرجع السابق، ص 179.

2 - نفسه ، ص 180.

3 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ،ص 46.

4 - نفسه ،ص 47.

الآخر إبان تلك الحقبة، وبدأت تتكون ملامح طبقة جديدة من المتنورين العثمانيين العارفين باللغات الأوروبية والطامحين إلى تحديث دولتهم [1].

كان أحد أولئك المتنورين والمقتنعين بالانفتاح على أوروبا " راغب باشا" الصدر الأعظم في عهد السلطان "عثمان الثالث" الذي أثارت شخصيته اهتمام الزائرين والخبراء من الأوروبيين في إستانبول، وقد تمكن الصدر الأعظم من المكوث في منصبه لمدة طويلة حيث عمل على تنظيم إدارة الدولة بشكل جديد وتمتع في عهد السلطان "مصطفى الثالث" (1757-1774م) بهامش كبير من الحرية والمسؤولية نظرا لتطابق نظرته للمشكلات التي تتعرض لها الدولة وأفكاره حول أسباب ضعف الدولة خلال هذه المرحلة التاريخية مع نظرة وأفكار السلطان "مصطفى الثالث"، وقد اتفق الاثنان على صياغة التدابير اللاّزمة لتوطيد نفوذ الدولة في الداخل والخارج [2].

تواصلت مساعي الإصلاح في عهد السلطان "مصطفى الثالث" فشجع العلوم خاصة الفلكية منها وأرسل بعض السفارات إلى عواصم أوروبا، من بينها " سفارة أحمد رسمي" إلى الملك "فريدريك الثاني" وأصدر وثيقة عُرفت باسم "عدالة نامة" ينص فيها على ضرورة القضاء على الفساد الإداري في الدولة ولترسيخ العدل في مؤسساتها المختلفة وبين موظفيها، وعلاوة على ذلك سعى إلى إصلاح الأوضاع المالية في الدولة وحاول بذلك تذليل الصعوبات التي كانت تعرقل مسار الإدارة المالية عند تحصيلها للضرائب من المقاطعات المختلفة وهذا الإجراء يصب في فائدة خزينة الدولة العامة [3].

وسعيا لتوفير مصدر جديد لدخل الدولة استحدث جمارك جديدة عرفت باسم "اسهام" كما ضبط أموال الأوقاف وإدارتها، وشملت هذه التدابير المالية أيضا إصلاح العملة وقام في ذلك بمحاولة تعقب اليهود والنصارى الذين ألحقوا أضرارا جسيمة بالخزينة المالية للدولة والذين كانوا يتاجرون بالرِّبا، غير أن حزمة التدابير هذه لم تفلح فقد استمر الأهالي البسطاء في الاحتجاج من ثقل الضرائب كما لقي النظام المالي الجديد اعتراضات من بعض رجال الدولة [4].

كما كان للإصلاحات في الشأن العسكري على النمط الغربي نصيبها من اهتمام السلطان "مصطفى الثالث" الذي أيقن في هذا الإطار أن عملية إجراء الإصلاحات لفرقة الإنكشارية ليس بالأمر

1- خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق، ص 47.

2- مجتبي ايل كوره ل: المرجع السابق ،ص 181.

3- نفسه ، ص 182.

4- نفسه ،ص 181.

الهيِّن، وبدأ إصلاحاته في بادىء الأمر بإعادة تنظيم فرقة المدفعية وإدارة الطوبخانة ووضع الأساس لمدرسة المهندسين واستعان في ذلك بخبرة الضابط الهنغاري البارون "دي توت" الذي خدم في الجيش الفرنسي، والواقع أن استخدام البارون "دي توت" قد فتح نافذة لدخول المؤثرات الأوروبية إلى استانبول[1].

- معاهدة "كوجك قاينارجة" 1774م والإصرار على الإصلاح:

عندما تولى السلطان "عبد الحميد الأول" حكم الدولة العثمانية (1774-1789م)كانت الحرب العثمانية الروسية (1768-1774م) التي إندلعت في عهد السلطان "مصطفى الثالث" قد وضعت أوزارها، وبينما كانت الدولة مشغولة بشؤون الحرب كانت مضطرة من جانب آخر على العمل لإصلاح ما خربته سنوات الحرب الطويلة والبحث عن الحلول للضائقة المالية المتأزمة، وكان لإنهزام الجيش العثماني أمام القوات الروسية عند قورلوجة "بالقرب من وارنا" آخر المواقع العثمانية تداعيات خطيرة على الدولة العثمانية، فلم تجد هذه الأخيرة مفرا من قبول شروط الصلح الجائرة التي عرضتها روسيا، وانعقدت معاهدة الصلح في قينارجة الصغرى "كوتشوك قاينارجة" في 21يوليو 1774م [2].

تم بموجب هذه المعاهدة التي تضمنت 28 مادة مُنح "تتار القرم" و"قوبان" و"بوجاق" استقلالا سياسيا وظلوا مرتبطين بالدولة العثمانية دينيا فقط وتنازلت الدولة العثمانية لروسيا عن الأراضي المنحصرة بين نهري "أوزي" و"آق صو" علاوة على تخليها عن قلاع "آزاق" و" يكن قلعة" وغيرها، كما قررت هذه المعاهدة انسحاب الروس من بسارابيا والأفلاق والبغدان وكورجستان التي كان الروس قد احتلوها وخضوع الكنائس الموجودة داخل حدود الدولة العثمانية لحماية الباب العالي، أما في الأفلاق والبغدان فتم تعيين مسؤول ينتمي للمذهب الأرثوذكسي ليقوم مقام الباب العالي هناك، وعلاوة على ذلك تقرر فتح مضائق البوسفور والدردنيل أمام سفن التجارة الروسية [3]، وقد خلقت معاهدة "كوجوك قاينارجة" أزمة خطيرة داخل هرم السلطة العثماني، وفتحت نقاشا واسعا حول مستقبل السلطنة وإذ اختلفت التوصيات المتعلقة بالإصلاحات العسكرية فإنها أجمعت على ضورة استخدام الخبرات الأوروبية [4].

1 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ،ص ص 63-64.

2 - أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج1، المرجع السابق، ص 71.

3 - محمد فريد: المرجع السابق ن ص 160. وينظر أيضا ، مجتبى ايل كوره ل: المرجع السابق ،ص 190.

4 - أوديل مورو: الدولة العثمانية في عصر الإصلاحات رجال "النظام الجديد" العسكري وأفكاره 1826-1914، تر كارمن جابر، مراجعة سعود المولى ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2018، ص 22.

بإعتلاء السلطان "عبد الحميد الأول" (1774-1789) سدة الحكم العثماني إستأنف عملية الإصلاحات وعرف عهده محاولات ناشطة لإصلاح المؤسسات العسكرية والعلمية خصوصا خلال صدارة "خليل حميد باشا"، واعتمادا على دعم السفير الفرنسي أجرى الصدر الأعظم إصلاحات عسكرية فاستقدم المدربين والمهندسين وأسند إليهم مهمة إعادة تنظيم فرقة المدفعية ومسبكة المدافع والترسانة البحرية، وبمساعدة هؤلاء الخبراء تم إنشاء مدرسة للهندسة لتدريس المعارف الحديثة المتعلقة بالفنون العسكرية وإبان تلك الحقبة تمت ترجمة العديد من الكتب من الفرنسية إلى التركية حول الفنون العسكرية بغرض الاستفادة منها وطُبعت في مطبعة السفارة الفرنسية في إستانبول [1].

لقد كان الصدر الأعظم "خليل حميد باشا" يدرك حاجة الدولة الماسة للإصلاح العسكري نظرا لتوقعه حدوث مواجهة عسكرية أخرى مع روسيا لذلك لجأ إلى تحصين قلاع الروم أيلي والقفقاس، وأنشأ "مدرسة الهندسة البرية السلطانية" ووضع لائحة تنظيمية للدولة إلاّ أنه لم يفكر في إدخال أي إصلاحات على فرقة الإنكشارية وكافة قوات الجيش العثماني، وكان يأمل في تتويج حركاته الإصلاحية بالتخطيط لتولية ولي العهد السلطان "سليم الثالث" الذي كان مؤيدا قويا للإصلاحات على النمط الأوروبي إلا أن عزله ثم قتله فيما بعد حال دون أن يرى مشروعه النور [2].

كانت التجربة الإصلاحية الفريدة من نوعها في التاريخ العثماني والتي تمت وفق مشروع متكامل في عهد السلطان "سليم الثالث" (1789-1807م) الذي كان يعد مشاريعه قبل توليه العرش وشملت "النظام الجديد" وهو اسم المشروع الإصلاحي الذي أقره وضمّنه إصلاحات عسكرية متعددة الجوانب بما في ذلك إعداد جهاز عسكري منظم وفق النمط الأوروبي ويدعمه بالموازاة بمشروع اقتصادي عرف باسم "إيراد جديد" يهدف إلى تنظيم الضرائب وتأمين نفقات الفرق العسكرية الجديدة[3].

اعتلى السلطان "سليم الثالث" سدة الحكم سنة 1789م، وكانت ثقافته متكاملة وأكثر انسجاما مقارنة مع ثقافة من سبقه من السلاطين، ففي فترة شبابه كان يُسمح له في بعض المناسبات بمغادرة القصر، وعلى اعتبار أنه تلقى تعليما خاصا بالطرق الأوروبية وتدرب عليها في صغره فقد استغل ذلك

1 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق ،ص 65.

2 - نفسه ، ص 66.

3 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان، المرجع السابق ، ص 190.

في الاطلاع على بعض الكتابات الأوروبية، واستوعب جيدا الوضعية المتردية التي آلت إليها الدولة العثمانية بشكل أفضل من أسلافه[1].

أثار تولي السلطان "سليم الثالث" سدة الحكم العثماني مشاعر الغبطة وزرع روح الأمل بين رعايا الدولة وأيقظ النخوة لدى النخبة المؤمنة بفكرة الإصلاح، وأراد السلطان أن يجد حلولا للعديد من المشكلات التي تعاني منها الدولة، فبدأ يفكر في كيفية إعادة الجيوش العثمانية الموجودة على حدود الدولة، ووضع حد للأزمة المالية الخانقة والقضاء على الاضطرابات التي لم تتوقف في بعض إيالات الدولة والتي كان لها تأثير سيئ على الدولة والرعايا على حد سواء [2].

كانت الفكرة الثابتة في ذهن السلطان هي ضرورة صياغة برنامج إصلاحي شامل لمؤسسات الدولة وعدم الاكتفاء باستقبال الخبراء وايفاد السفراء، وكانت لديه فكرة أخرى متممة للأولى وهي أن الإصلاح لابد أن يتم بمساعدة فرنسية و لم يُغيِّر من عزمه نشوب الحرب من جديد مع روسيا أو سحب فرنسا خبراءها أو تغيّر النظام السياسي في فرنسا[3].

بعد عودة "أبو بكر راتب أفندي" سفير الدولة العثمانية في فيينا إلى إستانبول أعدّ تقريره إلى السلطان "سليم الثالث" وسلّمه إياه، وحمل التقرير اسم "سفارتنامة" يشير عليه بضرورة البدء في إجراء إصلاحات شاملة في الدولة ومؤسساتها، وتضمنت وثيقة "أبو بكر راتب أفندي" مجموعة اقتباسات ومختارات من نظم وقوانين الدول الأوروبية في مختلف المجالات وخاصة في الشأن العسكري، وكان لتقرير "راتب أفندي" أثر كبير في تطوير فكرة التجديد لدى السلطان إذ تبلور لديه مفهوم "النظام الجديد"، وكان السفير "أبو بكر راتب أفندي" قد زار الأكاديمية العسكرية وأكاديمية الهندسة وأكاديمية الشرقيات في فيّينا واطلع على نظمها حيث بيّن للسلطان في تقريره العديد من المسائل المالية والاقتصادية التي يمكن حلها بموجب هذا النظام الجديد [4].

إثر توقيع السلطان "سليم الثالث" لمعاهدة الصلح مع روسيا في عام 1792م، دعا إلى عقد مجلس استشاري "مجلس مشورت" الذي تطور تدريجيا وأصبح بمثابة هيئة حكومية مكونة من عشرين فردا من

---

1 - جوستين مكارثي: سياسات الإصلاح العثماني، تر جمة عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، العدد 45و46، الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة "الإصلاح والتنظيمات ومصائر الدول"، دار الإجتهاد، بيروت 2000، ص 64.

2 - مجتبي ايل كوره ل: المرجع السابق ،ص 199.

3 - خالدة زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق، ص 67.

4 - مجتبي ايل كوره ل: المرجع السابق ، ص 203.

رجال الدولة المشجعين لحركة التجديد بما فيهم العلماء وعلى رأسهم "تاتار جيق عبد الله زاده" وهو قاض وأكبر أعضاء المجلس سنا، أما الشيء الجديد الذي أحدثه السلطان عند تشكيله لهذا المجلس هو إشراك اثنين من غير المسلمين فيه ، الأول فرنسي ويدعى "برتراند Bertrand " أما الثاني فهو الأرميني "موراداجا دوسون Mouradgea d'Ohsson " كبير المترجمين في سفارة النمسا في إستانبول، وقد شاركا الاثنان في جلسة المشاورات وتقديم الاقتراحات، كما أن دوسون لعب دورا فعالا في التأثير في اتخاذ القرارات الخاصة بشأن التحالفات مع دول أوروبا [1].

تم داخل المجلس الاستشاري مناقشة العديد من التقارير والأفكار التي تمحورت حول القضايا المتعلقة بانحطاط الدولة وتراجعها وفساد الإدارة والنظام المالي، وهو الطرح الذي يذكر بتقارير المصلحين العثمانيين في القرن السابع عشر الميلادي إذ أن القضايا المطروحة كانت واحدة وتعالج على التوالي: الجيش، العلماء، الشؤون المالية، الإدارة غير أن التطور الجديد في التقارير المعروضة أمام السلطان "سليم الثالث" كان يكمن في اقتراح الحلول – أي أنها تقارير عملية أكثر من أنها نظرية– خصوصا أن الاعتماد على الدعم الأوروبي كان يشكل لدى البعض قاعدة للانطلاق في الإصلاحات المأمولة [2].

كان السلطان "سليم الثالث" مصلحا حذرا تمكن وبسبب الخسائر المتلاحقة لفرقة الإنكشارية من إقناع بعض العناصر الأساسية الفاعلة في المؤسسات المدنية والدينية بضرورة تجربة بعض الطرق الأوروبية، وتم اقتناء أسلحة أوروبية واحضار مدرسين أوروبيين لتدريب الجنود خارج العاصمة إستانبول، وأطلق على الفوج الجديد الذي تم تشكيله "نظامي جديد" بمعنى الجيش المنظم حديثا، ولذلك اعتبرت إصلاحاته مرحلة انتقالية بين الإصلاح العثماني التقليدي والإصلاحات اللاحقة على النمط الأوروبي [3].

أخذ السلطان "سليم الثالث" يراقب بنفسه خطوات تشكيل الجيش الجديد، إذ كوّن لجنة لتقوم بهذه المهمة وعيّن على رأسها "إسماعيل باشا زاده إبراهيم عصمت بك" وقبل تولي هذا الشخص لمهامه أصرّ على إعطائه ضمانات حماية من السلطان نفسه مشيرا إلى خطورة عمل هذه اللجنة وتحمل هذه المسؤولية، وما قد ينجم عما تأخذه من قرارات وتقوم به من إجراءات من أخطار محتملة الوقوع [4].

---

1 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ،ص 67.

2 - نفسه، ص 68.

3 - جوستين مكارثي: المرجع السابق ، ص 66.

4 - مجتبي ايل كوره ل: المرجع السابق ،ص 204.

أُعطيت تعليمات صارمة لتشكيلات أفراد الجيش الجديد على التصرف كوحدة مترابطة ومتكاملة وتنظيما هرميا للقيادة حيث يتلقى كل جندي أوامره ممن هو أعلى منه رتبة وصولا إلى القيادة العليا، وتم دفع تكاليف كل هذه التدريبات من خلال خزينة خاصة اعتمدت بشكل أساسي على الأراضي المصادرة وموارد أخرى[1]، وبهذه الصورة فرض السلطان التعليم والتربية على فرق الجيش الجديد كما أمر بوضع قوانين جديدة ومناسبة لفرق المتفجرات" خومباره جي" والمدفعية "طوبجي" وعربات المدفعية والبارود خانة أيضا، و لم تكن الترسانة العامرة بمعزل عن هذه الإجراءات الإصلاحية [2].

والجدير بالذكر يمكن أن تكون لفظة " النظام الجديد" كما يقول خالد زيادة قد صيغت بهذا المعنى عن قصد لتحمل دلالة أو تُظهر الرغبة في القطيعة مع النظام القديم الذي يتمثل في مؤسسات الإنكشارية والعلماء، ومن المحتمل أن يكون اختيارها قد تم بتأثير من التعبير الذي أطلقته الثورة الفرنسية التي وصفت النظام الملكي بالنظام القديم في مقابل النظام الجديد الذي تمثله الثورة، وقد وصف أحد أعوان السلطان "سليم الثالث" وهو "سيد مصطفى" صاحب رسالة "نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية" الإصلاحات التي يقوم بها السلطان "بالثورة السعيدة"[3].

ارتكز أساس "النظام الجديد" في إصلاحاته على الشق العسكري، فتم تشكيل قوات نظامية خارج إطار فرقة الإنكشارية وبُنيت لها ثكناتها الخاصة في سكوتاري وحرصت الدولة على أن يكون لها انتماء إسلامي لذلك أقامت لها المدارس والمساجد والحمامات، وأراد السلطان أن يبعد قواته عن ضغط الإنكشارية [4].

ومن ناحية أخرى كلف السلطان "سليم الثالث" كوجك حسين باشا" بأخذ التدابير الضرورية لإصلاح الأسطول البحري ووضع قانون جديد لذلك أكسب البحرية العثمانية مقدرة عظيمة، وأمر السلطان بإقامة كل المؤسسات المساعدة على تطوير البحرية والرفع من جاهزيتها أثناء أوقات الشدة، وحتى تتمكن هذه المؤسسات من أداء وظيفتها على أكمل وجه ووفق التقنيات الأوروبية المستعارة استدعى السلطان عدد كبير من المهندسين الأوروبيين لاسيما من السويد وانجلترا وفرنسا [5].

---

1 - جوستين مكارثي: المرجع السابق ،ص 66.

2 - مجتبي ايل كوره ل: المرجع السابق ،ص 204.

3 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ،ص 68.

4 - نفسه ،ص 68.

5 - مجتبي ايل كوره ل: المرجع السابق ،ص 205.

يضاف إلى تلك التدابير المنتهجة أن السلطان اعتمد أسلوبا جديدا في تعامله مع دول أوروبا وتم اعتماد السفارات الدائمة في العواصم الأوروبية لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية، وكلف هؤلاء السفراء برفع تقاريرهم بشكل دوري وعرض آخر ما وصل إليه التقدم التقني في الغرب، وقد قرّبت هذه السفارات بين الدولة العثمانية ودول أوروبا ونقلت رياح التبدل إلى الداخل العثماني ومثلت نوافذ انفتاح كانت تتسع مع مرور الزمن [1].

وفي سبيل إنجاح عملية الإصلاح هذه أنفقت الدولة مصاريف مالية ضخمة مما زاد من حجم الأعباء المالية التي تعاني منها الخزينة العامة، ولذلك لجأ السلطان إلى استحداث مصدر مالي جديد ليواجه التبعات المالية للنظام الجديد، فشكل خزينة مستقلة عُرفت باسم "إيراد جديد" كانت أهم مواردها العائدات المالية من أراضي الإقطاعات العسكرية ورسوم تجديد البراءات السنوية ورسوم أخرى عرفت باسم "الرسوم الجديدة" كتلك المفروضة على التبغ [2].

ومن جانب آخر عادت للمطبعة دورها في حركية الدولة والمجتمع العثماني فتم الإقرار باستئناف نشاط الطباعة في مطبعة "إبراهيم متفرقة" القديمة، وعُهد بتسييرها إلى إدارة جديدة، كما أسست مطبعة أخرى في مدرسة الهندسة طبعت ما يربو عن الخمسين كتابا بإدارة "عبد الرحمان أفندي" بين عامي 1793-1800م ويوجد من بين نسخها المطبوعة كتب باللغة الفرنسية [3].

كما كان للتشكيلات الإدارية في الدولة نصيبها من حركة التغيير، فتم استحداث 28 إيالة في إقليمي الروم أيلي والأناضول، بحيث كان عدد الوزراء في الدولة يماثل عدد هذه الولايات، كما قُيِّدت حركة تعيين الوزراء بنظام الدولة الجديد وأصبحت الترقية إلى منصب الوزارة لا يعيّن فيه إلاّ أصحاب الكفاءة والمقدرة، وتتم حركة الترقيات هذه مرة كل ثلاث سنوات كأحد أدنى ومرة كل خمس سنوات كحد أقصى، وأصدرت الدولة قانون نامة خاص بذلك [4].

لقد شكلت مشاريع السلطان "سليم الثالث" الإصلاحية نقلة فريدة من نوعها في التاريخ العثماني فلأول مرة يتم إقرار خطة إصلاحية شاملة تستهدف إصلاح أوضاع المؤسسات العسكرية والمالية والإدارية والتعليمية، وقد تم الاعتماد فيها بشكل جلي على النموذج الأوروبي، وقد وصف أحد الضباط

1 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ،ص 69.
2 - مجتبي ايل كوره ل: المرجع السابق ،ص 205.
3 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ،ص 69.
4 - مجتبي ايل كوره ل: المرجع السابق ،ص 205.

الفرنسيين وقائع ما كان يحدث في إستانبول إبان عصر السلطان سليم الثالث من إصلاحات فيقول: " ... أعدّ السلطان سليم الثالث مشروعا لإلغاء الإنكشارية وتحديد نفوذ العلماء وتقليص سلطة المفتي الذي كانت سلطته تصل إلى مشاطرة العاهل التشريعية، وكان السلطان يريد تجديد أمته بمشاركتها في اكتشافات الأوروبيين في ميادين الفنون والعلوم وتقدمهم في الزراعة والتجارة والحضارة..."[1].

والجدير بالذكر أنه في عام 1798م قامت فرنسا باحتلال مصر إثر حملة "نابليون بونابرت" مما تسبب في قطع العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية التي استشعرت كامل مسؤوليتها اتجاه مصر باعتبارها إيالة من إيالاتها، وقد انعكس ذلك الأمر سلبا على سير عملية الإصلاحات وقام السلطان "سليم الثالث" بإصدار الأوامر لاعتقال السفير الفرنسي في إستانبول وإعلان حالة الحرب ضد فرنسا، وقد استغل السفير الروسي في إستانبول هذا الفعل العدواني لصالح روسيا [2].

لم يرغب السلطان "سليم الثالث" في استخدام الجيش الجديد ضد الأعداء التقليديين للإصلاح في السلطة إلا أن جدارته اتضحت في معركة عكا سنة 1799م حيث تم وقف زحف نابليون نحو الدولة العثمانية، وعندما حاول نابليون التقدم للسيطرة على سوريا العثمانية تصدت له القوات البريطانية والعثمانية وتمكنت من إلحاق الهزيمة بالفرنسيين وإخماد مشروع بونابرت[3].

ورغم أن "نابليون بونابرت" كان يزعم بأنه جاء إلى مصر باسم السلطان العثماني وأنه ليس عدوا للعثمانيين بل للمماليك إلا أن ذلك لم يخفف من غضب السلطان سليم الثالث، ومن جهة أخرى منح هذا العدوان المبررات الكافية للقوى المعارضة والمحافظة للطعن في مشروعية الإصلاحات [4]، وقد عادت العلاقات العثمانية الفرنسية إلى طبيعتها بعد إجلاء الفرنسية على مصر وعقد اتفاق صلح في عام 1802م وعادت البعثات الفرنسية بخبرائها وضباطها إلى العاصمة إستانبول [5].

كانت ثكنات الجيش الجديد قريبة جدا من العاصمة إستانبول لذلك كان بإمكان السلطان "سليم الثالث" استخدامها للدفاع عن نفسه وعن إصلاحاته ضد أعدائه لو كانت عنده الرغبة لاستخدامها إلا أنه كان مترددا من القيام بهذه الخطوة، ففكرة مواجهة العثمانيين لبعضهم البعض بدلا من التصدي

1 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ،ص ص 53-54.
2 - نفسه ،ص 55.
3 - جوستين مكارثي: المرجع السابق ،ص 67.
4 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ، ص 55.
5 - نفسه، ص 55.

للأعداء الأجانب ومقاومتهم كانت فكرة بغيضة للسلطان "سليم الثالث"، وربما نبقى نجهل الأسباب الفعلية التي دفعت بالسلطان إلى حذو هذا المنحى والتخلي عن استخدام الجيش الجديد لمواجهة الأعداء التقليديين للإصلاح لكن الظرف العام الذي كانت تمر به الدولة العثمانية داخليا وخارجيا آنذاك لم يكن مواتيا لرؤية مخطط السلطان "سليم الثالث" مجسدا في الواقع [1].

وفي الواقع كان لفرنسا إسهامات كبيرة في عملية الإصلاحات بالدولة العثمانية، فقد خلّف الانفتاح على أوروبا وفرنسا آثارا واضحة في جيل عثماني بكامله، وتكونت نخبة من الضباط والإداريين والشباب المطلعين على الأفكار والشعارات الفرنسية كانوا ينظرون إلى الفرنسيين بصفتهم الموجهين إلى ما هو أفضل فمالوا إلى الغرب وجاهروا المحافظين والمعارضين للإصلاحات بالعداء [2].

لا يمكن الحكم على إصلاحات السلطان "سليم الثالث" بالفشل لكونه حكم في فترة عسيرة تخللتها أخطارا داخلية وخارجية جمة، لكن رُغم ذلك حاول إعادة إحياء دولته وبعثها من جديد من خلال تبنيه لمشروع إصلاحي على الطراز الأوروبي شمل كافة مؤسسات الدولة، وذلك بمساندة من أوروبا عامة وفرنسا بشكل خاص [3].

على الرغم من النهاية المأساوية التي انتهت بها تجربة السلطان سليم الثالث وأدت في نهاية الأمر إلى مقتله، فإن إجراءاته في الشأن العسكري والمالي والإداري وتوطيد العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأوروبية شكلت نقلة حقيقية للدولة لم يعد بالإمكان بعدها العودة إلى الوراء، فاندفع خلفاؤه من السلاطين إلى احتضان الإصلاحات وقبول منهج التغيير والتجديد.

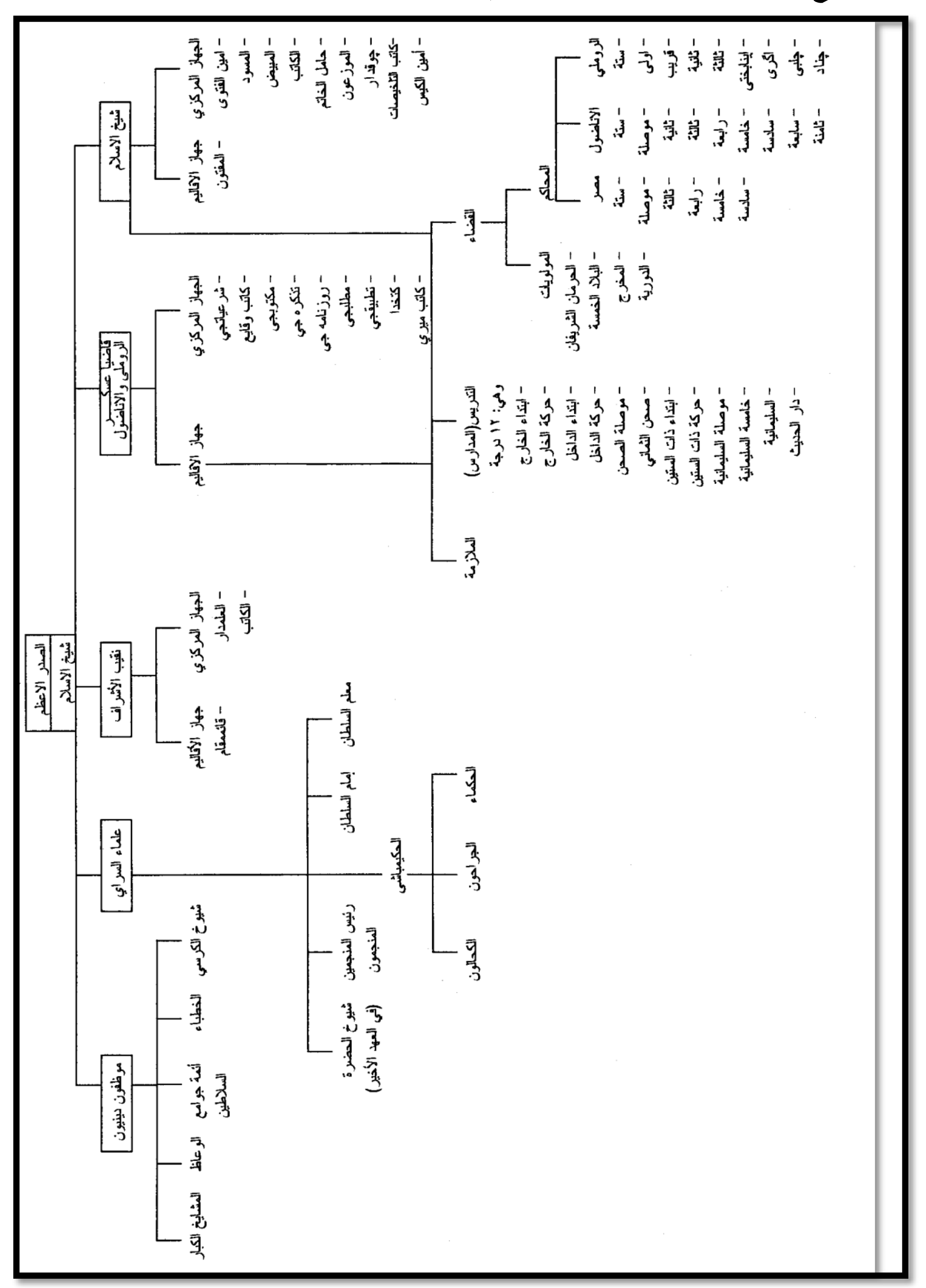
---

1 - جوستين مكارثي: المرجع السابق ،ص 67.

2 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ،ص 76.

3 - كمال حسنة: العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث " 1789-1807"، مذكرة ماجيستير ، اشراف عائشة غطاس ، 2005/2006 ، جامعة الجزائر 2، ص 160.

مخطط يوضح مختلف مراتب رجال الهيئة العلمية في الدولة العثمانية وسائر الأسلاك الدينية التابعة لها .



المرجع: أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، مج 1، ص 312. بتصرف

ثانيا: موقف فئة العلمية من مسار الإصلاحات:

ابتداء من النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي ومع سلسلة التنظيمات التي استحدثها السلطان "سليمان القانوني" (1520-1566م) فيما يتعلق بمؤسسة مشيخة الإسلام أضحت هذه الأخيرة مركزا من مراكز القوى السياسية في الدولة، وأصبحت العلاقة القائمة بين شيخ الإسلام والسلطان والصدر الأعظم وسائر كبار رجال الدولة مسطرة ومنظمة وفق أطر محددة يتقدم فيها شيخ الإسلام على الجميع، ومن ثمة تحولت وظائف الهيئة الدينية مع مرور الوقت إلى منافذ للجاه والمال، وبذلك تخلت تدريجيا عن ممارستها لدور الرقابة على الأحكام والقرارات التي تصدر من الهيئة الحاكمة ومدى توافقها مع قواعد الشرع الشريف، وأصبح الاستقلال السياسي الذي كان يتمتع به شيخ الإسلام وهما من الأوهام، وازداد الأمر حدة في المراحل اللاحقة من تاريخ الدولة.

ومن جهة أخرى وإبّان هذه الحقبة بدأت توجه بعض الانتقادات للمؤسسة الدينية من قبل بعض رجال الفكر الإصلاحي العثماني فيما يخص تراجع مستوى التحصيل العلمي وتدنيه والعزوف عن الإقبال المعرفي فيما يخص تحصيل العلوم العقلية، وأنّ المدارس لم تعد تفي بأداء وظيفتها كما في السابق واقتصر دور العلماء على حضور الاحتفالات والمراسيم التشريفية وأداروا ظهورهم عن حضور المجالس العلمية لذلك قلّت عملية التأليف، وأصبحت المحسوبية وحماية المعارف ومنح مناصب التدريس والقضاء بالرشوة هي الظاهرة السائدة والتي أضرت كثيرا بصورة الهيئة ومكانتها [1].

وتؤكد الدراسات التاريخية المعاصرة عند تشخيصها لأسباب الخلل التي طرأت على مؤسسات الدولة العثمانية أواخر القرن السادس عشر الميلادي وبدايات القرن السابع عشر الميلادي لاسيما ما يتعلق بتدخل العلماء في شؤون الإدارة والقوانين الصادرة عن السلطان، فتذكر: " أصبحت المسائل المتعلقة بالقوانين السلطانية والتنظيمات الإدارية تخضع بشكل متزايد للفتوى أي للرأي الرسمي لشيخ الإسلام بالاتفاق مع السلطات الدينية، وقد عزّز هذا النفوذ للعلماء روح المحافظة السُّنية فقلصت من حرية عمل السلطة في الاستجابة للظروف المتغيرة"[2]، وبذلك أصبح أكبر خطر يهدد مستقبل الدولة العثمانية يتمثل في التنافس القائم بين السلطة الحاكمة والهيئة الدينية [3].

---

1 - أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق ، مج 1 ، ص ص 307-308.

2 - خليل إينالجيك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، مج 1، المرجع السابق، ص 69.

3- Lybyer Albert Howe, op-cit , p 38

في عام 1599م وعلى إثر سوء الأوضاع العامة بالدولة العثمانية اجتمع علماء العاصمة في بيت الصدر الأعظم "خليل باشا" لمناقشة الاختلالات التي أصابت مفاصل الدولة واتفقوا على أن الأمور سيئة وأدانوا الوجهاء الغارقين في أعمال الفساد والرشاوى والعاجزين عن حل قضايا الدولة، وتم خلال الاجتماع قراءة الشكاوى التي وصلت إلى الديوان الهمايوني من إيالات الدولة المختلفة والتي نادت بوضع حد لمخالفة القوانين والضرائب الطارئة التي أصبحت سنوية منذ عهد السلطان "محمد الثالث"، كما أشار العلماء إلى حالة إفلاس الخزينة وتخلف رجال الإقطاع والسباهيين عن المشاركة في الحروب وإرهاق الفلاحين بالضرائب [1].

مع مطلع القرن السابع عشر الميلادي انكشفت أزمة الدولة العثمانية على مستوى المنصب السلطاني ومراكز القرار فيها بشكل حاد، فقد قامت ثورة للإنكشارية عام 1623م نتج عنها مقتل السلطان الشاب " عثمان الثاني" وكان لشيخ الإسلام اليد الطولى فيها، وبذلك أصبحت المؤسسة الدينية بمختلف أجهزتها جزءا من مراكز القوى فيها تميل عبر موقف شيخ الإسلام والقضاة إلى القوة الغالبة سواء تمثلت بالسلطان أو بأغاوات الإنكشارية [2]، ونتيجة لذلك ورغم قدرة العلماء على التأثير إلاّ أنهم فقدوا التماسك والقدرة على التصرف في السعي لتحقيق الأهداف والسياسات المشتركة التي مكنتهم من أن يكونوا عنصر قوة وتوازن في أوقات سابقة [3].

ومن جانب آخر ضعفت الحركة الثقافية والعلمية بعد العصر الذهبي، ولم يبدع العلماء العثمانيون كثيرا في مجال الأدب والفكر ولم يواكبوا ما يحدث بأوروبا من تحولات فكرية هامة ولم يطلعوا على الاكتشافات التقنية هناك، وقد تحدث عن هذا الوضع "حاجي خليفة" المعروف باسم "كاتب شلبي" (1016- 1068هـ/ 1609-1657م) في كتابه ميزان الحق وكشف عن حالة الركود العلمي وخصص نقدا لاذعا للعلماء الذين لا يعيرون اهتماما للعلوم الأساسية، كما أن "إبراهيم متفرقة" انتقدهم لإهمالهم آلة الطباعة بل حدث تراجع عما كانت عليه الحال من قبل إذ تم اقصاء العلوم الأساسية والفلسفية من المدارس في القرن السابع عشر الميلادي [4].

---

1 - إيرينا بيتروسيان: الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، تقديم ومراجعة قسم الدراسات والنشر بالمركز ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث دبي و معهد الدراسات الشرقية العلمي الروسي، فرع سان بطرسبرغ ، 2006، ص ص 200-201.

2 - وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان ، المرجع السابق ،ص 82.

3- Stanford. Shaw , op-cit , p 220.

4 - وحيد قدورة: المرجع السابق ، ص 104.

بدأت فترة الجمود بتحطيم المرصد الفلكي بغلطة سنة 1580م وهو المرصد الوحيد من نوعه في الدولة العثمانية أسسه السلطان "مراد الثالث" سنة 1577م لدراسة جداول ألوغ باغ الفلكية، ورغم وجود من يُؤيد السلطان في هذا التوجه إلا أنه كانت هناك معارضة شديدة من فئة واسعة من العلماء من بينهم شيخ الإسلام التي كانت ترى أن الاهتمام بعلم التنجيم وعلم الفلك يتعارض مع الدين ولا يجلب أي فائدة، وقد استغل حينئذ شيخ الإسلام انتشار وباء الطاعون ليكتب إلى السلطان مدعيا أن هذه المحاولات الجريئة هي التي سببت الطاعون وهكذا قامت مجموعة من أفراد فرقة الإنكشارية بتدمير هذا المرصد عام 1580م [1].

لقد أفرد "قوجي بك" في رسالتيه اللّتين رفعهما إلى السلطانين "مراد الرابع" و"إبراهيم الأول" نقدا خاصا للمؤسسة الدينية التي عمّ فيهما الفساد، فيذكر:" ... ومؤخرا فإن منصب المفتي قد أعطي لأناس ليست لهم الكفاءة بالتضاد مع القوانين والأعراف التي كانت متبعة سابقا، وكذلك الأمر بالنسبة لقضاة العسكر وبيع المناصب انتقلت عدواه إلى الملازمين الذين ليسوا إلاّ كتابا بسطاء وإلى غيرهم من الأشخاص الذين يصيرون بواسطة المال مدرسين وقضاة، وقد سهلت هذه التجاوزات انتشار الجهل الذي يسيطر حاليا فلا نقدر أن نميز الحسن من السيئ ومن هنا يأتي التعسف والاختلاس ..."[2].

بتولي السلطان "مصطفى الأول" (1617-1618م) حكم الدولة العثمانية رأت السلطة الحاكمة والهيئة الدينية بعد مرور ثلاثة أشهر من حكمه ضرورة عزله بحجة اختلاله العقلي، وتنصيب "عثمان الثاني" الابن الأكبر للسلطان "أحمد الأول" على عرش الدولة العثمانية [3]، وبالرغم من صغر سنه إلا أنه كان ناضج العقل وكامل الفهم فقد كان يُؤمن بحاجة الدولة إلى تغيير نظامها وبحاجتها أيضا إلى إصلاحات جذرية في كافة المجالات [4]، ومن أجل التمكين لنفسه كسلطان كامل الصلاحيات قام باستبعاد أنصار عمه "مصطفى الأول" وعزل بعض الشخصيات النافذة في الدولة من أمثال الصدر الأعظم وقائم مقامه وشيخ الإسلام بحجة الإخلال بأداء وظائفهم وقام بتعيين عدد من الشخصيات المخلصة له [5].

---

1 - خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق، ص 272.

2 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ،ص 24.

3 - تاريخ بجوي، المصدر السابق ، مج 2 ، ص 422.

4 - يلماز أوزتونا: المرجع السابق ، مج 1، ص 458.

5 - تاريخ بجوي، المصدر السابق ، مج 2 ، ص ص 430-431.

فكر السلطان "عثمان الثاني" في إجراء إصلاحات عامة في كافة المجالات لاسيما المؤسسة العسكرية والإدارة والمؤسسة الدينية وبدأ في تطبيق بعضها، وشرع في محاولاته الجدية بهذا الشأن لكنه لم يتمكن من انتقاء الشخصيات الجديرة بسبب قلة تجربته بالإضافة إلى ذلك فقد قلّت بشكل بارز في كافة القطاعات الإدارية للدولة الشخصيات الفذة التي كانت موجودة في العهود السابقة وركز في إصلاحاته على الجيش والحد من نفوذ شيخ الإسلام والعلماء، فأوعز في سرية تامة إلى ولاته في الأناضول ومصر وبلاد الشام بانتقاء أفضل العناصر وبداية تشكيل نواة الجيش الجديد، وأصرّ على ذلك رغم صدور فتوى شيخ الإسلام "أسعد أفندي" بأنه لا لزوم لحج "البادشاهات" وأن البقاء على رأس سلطنتهم وإقامة العدل أولى من الحج وإتقاءً لحدوث الفتن والاضطرابات [1].

لما علمت قوات الإنكشارية بخبر تشكيل الجيش الجديد وربطوا بين إصرار السلطان على الحج رغم صدور فتوى بمنعه من ذلك وبين مركز الجيش الجديد فكان ذلك مبررا لهم على القيام بالثورة، كانت نتيجتها إعدام العديد من الشخصيات المساندة للسلطان ثم الإعلان عن عزله من منصبه بالقوة وإعدامه فيما بعد سنة 1622م، وإعادة تنصيب عمه "مصطفى الأول" المختل عقليا على سدة الحكم[2].

لقد أظهرت هذه الحادثة مدى توظيف قوات الإنكشارية لمكانة العلماء في الدولة واستغلالهم لفتوى شيخ الإسلام "أسعد أفندي" ، ولم يتصور أحد من العلماء أن الثورة ستنتهي بمقتل السلطان وكانت تلك سابقة فريدة من نوعها في التاريخ العثماني [3]، وهكذا نرى كيف كان لفتوى شيخ الإسلام دور كبير في تأجيج الأوضاع السياسية وتعطيل عملية الإصلاح.

أما بالنسبة للسلطان "مراد الرابع" الذي كان مقتنعا بضرورة الإصلاح فقد استنجد بالقوانين التي وضعت أيام ازدهار الدولة، وعمل بأفكار مستشاره الخاص "قوجي بك" الذي يعتبر من أهم رجال الفكر الإصلاحي العثماني خلال فترة القرن السابع عشر الميلادي [4]، فقام باستبعاد النساء عن حقل السياسة واختار لمركز الصدارة العظمى شخصا مقتدرا هو "تابانياسي محمد باشا " الذي حرص في سياسته الخارجية على إحلال السلام للدولة ليُؤسس لعملية الإصلاح الداخلي [5].

---

1 - تاريخ بجوي، مج2، المصدر السابق ، ص ص 441-443. وأيضا، يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، مج1 ، ص ص 160-461.

2 - يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، مج1 ، ص ص 162-463.

3 - نفسه، ص 461.

4 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان ، المرجع السابق ،ص 170.

5 - توهامي بشير: مراكز السلطة الحاكمة والسلطة الدينية في الدولة العثمانية والعلاقة بينهما ما بين 982-1112هـ/1574-1700م، مذكرة ماجيستير، اشراف الغالي غربي، جامعة الجزائر 2، 2013/2014م ،ص 184.

عمد السلطان إلى عقد اجتماع ضم أبرز رجال السلطة الحاكمة والهيئة الدينية ووضّح فيه مكمن الداء الذي تعاني منه الدولة العثمانية ورسم سياسته العامة للإصلاح، ثم أعطى التوجيهات لقادة الانكشارية بالطاعة التامة لأوامره وطالب أفراد السباهية بتنقية صفوفهم من المرتزقة كما نبّه على قاضيا العسكر بالابتعاد عن الفساد، وأخذ على الجميع العهود والمواثيق بالالتزام بمنهجه واستحلفهم على المصحف الشريف وسجل قسمهم وعهودهم في السجلات الرسمية [1]، كان هدف السلطان "مراد الرابع" هو فرض مركزية الدولة على الجميع وإعادة الهيبة لمنصب السلطان من خلال دعوته إلى التزام الأجهزة العسكرية والعلمية للأنظمة التي تجعلها في خدمة المشروع الإصلاحي الذي يصبو إليه [2].

خلال عهد السلطان "مراد الرابع" تولى مشيخة الإسلام "حسين أفندي آخي زاده" ولعب أدوارا هامة للتمكين لسياسة السلطان وبقي في منصبه حتى عام 1634م إذ تم إعدامه وهو على رأس منصبه، والسبب في ذلك أنه عندما عزم السلطان على التوجه إلى بورصة سنة 1633 أمر بإعدام قاضي منطقة أزنيق نتيجة الشكاوى الموجهة ضده، وكانت هذه الحادثة –حادثة قتل رجال الهيئة العلمية–الأولى من نوعها في تاريخ الدولة العثمانية إذ لم تكن هناك في قوانين السلاطين مواد ترخص بقتل العلماء أو المنحدرين من صنفهم [3].

طلب العلماء من شيخ الإسلام "حسين أفندي" تحرير رسالة وإرسالها إلى والدة السلطان "مراد الرابع" يوضح فيها أن قوانين السلاطين لا تسمح بقتل العلماء، وإذا بادر منهم ما يسيء إلى قداسة الوظيفة واستغلال المنصب فعقابهم سيكون بخلعهم ونفيهم إلى مناطق أخرى، ولمّا وصلت الرسالة إلى والدة السلطان وشى المفسدون لها بأن المفتي والعلماء يريدون الإطاحة بالسلطان وخلعه فكتبت إلى ابنها السلطان بذلك، فلمّا وصل الخبر إلى السلطان بادر بالعودة من بروسة على وجه السرعة وأحضر شيخ الإسلام وأعدمه في الحال دون التثبت من الأمر [4].

إنّ حادثة إعدام شيخ الإسلام أراد بها السلطان "مراد الرابع" توجيه رسالة إلى الهيئة الدينية وعلمائها بأنه لم يعد مسموحا للعلماء تجاوز الحدود والضوابط المنوطة بهم، وأنه ليس هناك امتياز لأي

1 - توهامي بشير: المرجع السابق، ص 184.

2 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان ، المرجع السابق ،ص 172.

3 - يوسف عماد عبد العزيز وماهر حامد جاسم: دور شيوخ الإسلام في اتخاذ القرار في الدولة العثمانية، مجلة أبحاث، مج 6، العدد 2، كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، 2007، ص 330.

4 - أحمد صدقي شقيرات: المرجع السابق ، مج 1، ص 482.

صنف من الأصناف أمام سلطة الدولة [1]، كان لشيخ الإسلام باعتباره الممثل الأول لهيئة العلماء دور فاعل في صراعات النفوذ الداخلية بسبب طبيعة العلاقة التي كانت تربطه بالسلطان واشتراكه في مجالس الشورى ودوره في تعيين وإقالة الصدر الأعظم، هذه الأدوار التي لعبها أقحمته بقصد أو بغير قصد في صراعات النفوذ والتأثير ولأنه كان يستطيع بفتواه أن يعطي الشرعية لانتفاضة أو تمرد ضد السلطان أو الصدر الأعظم أو يعتبرها مخالفة للشرع، فقد كان في وضع يسمح له بلعب دور حيوي وحاسم في عزل السلطان أو الصدر الأعظم وربما إعدامه وكذلك الحال بالنسبة لباقي موظفي الدولة الكبار [2].

بعدما تولى "محمد باشا كوبرولو" منصب الصدارة العظمى خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر قام وخلافا للعادة بزيارة شيخ الإسلام عندما علم بأن هناك دسائس تحاك ضده، وسأل شيخ الإسلام فيما إذا كانت أعماله حتى الآن شرعية وصحيحة وعندما تلقى ردا إيجابيا طلب أن يكون ذلك الرد في شكل فتوى خطية، وبعد إصدار الفتوى سأل شيخ الإسلام الصدر الأعظم عن سبب حاجته لمثل هذه الفتوى، فأجابه "محمد باشا كوبرولو" حتى أطمئن إلى ثبات موقفك إذا ما حاول خصومي أن يستميلوك إلى جانبهم كما كانوا يحاولون دائما مع من سبقك فتكون هذه الكلمة المكتوبة شاهدا لي عند السلطان [3]، وقد استاء شيخ الإسلام مجددا من استغلال الصدر الأعظم لحسن سريرته وتوظيفها للوصول لأهدافه السياسية وأقسم أمامه بأنه سيقف بكل صراحة وجرأة مع تدابيره الإصلاحية [4].

والجدير بالذكر أنه عندما كانت الدولة تريد إجراء إصلاح في الإدارة أو احداث تجديد ضروري فيها كان أصحاب المصالح يعللون معارضتهم بأن هذه الإصلاحات والتجديدات إنما هي موجهة ضد الإسلام، وهم بذلك لا يريدون إلا المحافظة على مصالحهم فإذا وجد أصحاب المصالح هؤلاء تأييدا لهم ومناصرة من الرعية لا يجرؤ السلاطين على تنفيذ الإصلاحات رغم معرفتهم بأنه في حالة التخلي عن هذه الإصلاحات تتدهور حالة الدولة وتزداد انحطاطا [5].

وهكذا فإن " آل كوبرولو" تمكنوا طيلة النصف الثاني من القرن السابع عشر خلال توليهم لرئاسة الصدارة العظمى من الحفاظ على سلطة الدولة، فأعادوا تنظيمها من خلال سلسلة الإصلاحات التي

---

1 - يلماز أوزتونا: المرجع السابق، مج1، ص 472.

2 - أكرم كيدو: المرجع السابق ،ص 115.

3 - نفسه ، ص 116.

4- Joseph Hammer, op-cit , tom 13 , p 13.

5 - أكرم كيدو: المرجع السابق ، ص 113.

قاموا بها بإشراك كل الفاعلين المؤثرين آنذاك لاسيما توظيفهم الحسن للمؤسسة الدينية، فاستأصلوا بذلك شأفة المفسدين وقضوا على حركات العصيان وكل محاولات التمرد وحاربوا الرشوة المحسوبية والمحاباة وكان لشيوخ الإسلام والعلماء دورهم الحاسم في ذلك رغم بعض الاستثناءات الشاذة.

خلال القرن الثامن عشر الميلادي في عهد السلطان أحمد الثالث "(1703-1730م) تم عزل شيخ الإسلام " أبو إسحاق إسماعيل أفندي" الذي تولى منصب المشيخة الإسلامية من 1716م إلى 1718م بسبب رفضه توجه الدولة للقيام بإصلاحات على النمط الأوروبي، ووقف في وجه السلطة ونتيجة لموقفه هذا تم عزله من منصبه عام 1718م [1].

كانت الدولة العثمانية خلال تلك المرحلة تسير في طريق المدنية الأوروبية بتبنيها لمنهج إصلاحي يرتكز على الاستفادة من منجزات الحضارة الأوروبية، وقد علّق المؤرخ جودت باشا على ذلك بقوله:" ظهر في ذلك العصر ميل الدولة إلى السير في طريق المدنية الأوروبية ورغبتها في ترتيب عسكر منظم، غير أنها تركت الرؤوس وتمسكت بالأذناب بل شرعت في زخرفة البنيان من غير أن تنظر إلى أساسه"[2].

في عام 1730م تحمل الباب العالي مسؤولية إدخال "فن الطباعة" بالحرف العربي داخل الفضاء الجغرافي للدولة العثمانية، وهذه المبادرة الجدية هي الأولى من نوعها لأن السلاطين الذين حكموا قبل السلطان أحمد الثالث لم يحاولوا الاستفادة من المطبعة العربية رغم علمهم بوجودها في أوروبا ولدى الأقليات الدينية داخل الدولة العثمانية [3].

إن الفترة التاريخية التي حكم فيها السلطان أحمد الثالث والصدر الأعظم "إبراهيم باشا" كانت متميزة برغبة متزايدة لدى الباب العالي لإدخال بعض الإصلاحات على أجهزة الدولة وداخل المجتمع أيضا، ولم يتردد السلاطين في الانفتاح على الغرب المسيحي لاستعارة بعض التقنيات والاكتشافات الحديثة التي كان من ضمنها آلة الطباعة [4].

يعتبر "إبراهيم متفرقة " من أبرز رواد حركة الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر الميلادي، فهو رجل علم وأدب ودبلوماسي كبير يتقن العديد من اللغات الأجنبية وقد ألّف رسالة هامة يقترح فيها القيام بإصلاحات عسكرية للنهوض بالدولة العثمانية وعنوانها "أصول الحكم في نظام الأمم"،

---

1 - يوسف عماد عبد العزيز وماهر حامد جاسم: المرجع السابق ،ص 332.

2 - جودت باشا: المصدر السابق ،ص 75.

3 - وحيد قدورة: المرجع السابق، ص 177.

4 - نفسه ، 177.

وتعد هذه الرسالة امتدادا لرسائل الإصلاح المؤلفة خلال القرن السابع عشر الميلادي والتي كانت تنادي بضرورة إصلاح الأوضاع العامة في الدولة [1].

كان "إبراهيم متفرقة" يعطي الأولوية لإصلاح الجيش على الطراز الأوروبي وعلى دراية كبيرة بالتقدم الذي حققته أوروبا في عدة ميادين فنية وعلمية، ومتحمسا لإدخال بعض الاكتشافات الجديدة إلى الدولة العثمانية مؤكدا على أنه يجب التمييز بين الديانة المسيحية التي لا تفيد المجتمع الإسلامي وبين العلوم الحديثة بأوروبا التي ستعود بالنفع على المسلمين وأنه لا تعارض بين العلم والإسلام، وبهذا الفكر التحرري المنفتح على أوروبا اهتم "إبراهيم متفرقة" بمشروع إقامة مطبعة بالحرف العربي في إستانبول[2].

لقد منعت طبقة العلماء لمدة طويلة إدخال فن طباعة الكتب لاعتقادها أن أمن الدولة العام ربما يضطرب إذا ما طُبعت كتب أكثر من اللازم، وكان العديد من الموظفين في ذلك الوقت يكسبون قوتهم عن طريق استنساخ الكتب فكان عندهم خوف من إدخال الطباعة فأشاعوا أن طبع الكتب يتناقض مع الدين، إلا أن "إبراهيم متفرقة" استطاع أن يحصل على إذن من السلطان وعلى فتوى شيخ الإسلام تسمح بإنشاء المطبعة وطباعة الكتب باستثناء الكتب الدينية [3].

لقد أقر السلطان مبدأ طباعة الكتب من العاصمة العثمانية و لم يعارضه على الأقل كبار العلماء المقربين من الباب العالي، ولكن رغم ذلك فإن تبني هذا الفن لم ينجر عنه إقبال آلي على الكتب المطبوعة من طرف المتعلمين، وقد حاول المشرفون على مطبعة إستانبول تحويل اهتمام القارئ نحو مواضيع جديدة من شأنها تقديم خدمات جليلة للإسلام إلا أنهم فشلوا في مهمتهم لأن منشوراتهم ذات الطابع العلمي الجيد كانت محدودة، ويمكن القول إن الشرط الذي وضعه شيخ الإسلام بعدم طبع الكتب الدينية شكل عائقا جديا لانتشار الطباعة في بلاد الإسلام [4].

كان من الصعب إدخال أي تجديد دون إخضاعه للمراقبة فقد اضطر السلطان "أحمد الثالث" إلى إصدار فرمان يمنع تداول العقاقير ومزاولة ما يسمى بالطب الحديث تحت ضغط الميول المحافظة، وتشير الواقعة إلى روح التقليد الصارم التي درج عليها العلماء والتي عززتها الروح الحرفية التي نظرت إلى كل

1 - وحيد قدورة: المرجع السابق، ص ص 184-185.

2 - نفسه ،ص 185.

3 - للاطلاع على فتوى شيخ الإسلام ينظر، أكرم كيدو ، المرجع السابق ، ص ص 114-115.

4 - وحيد قدورة: المرجع السابق ،ص ص 209-213.

تجديد أو إبداع كتهديد للأنظمة الحرفية المغلقة على دساتيرها وأسرارها وتقاليدها وهو نفس الأمر الذي انطبق على المطبعة [1].

على امتداد القرن الثامن عشر الميلادي برز مجموعة من السلاطين الذين كانت لديهم الرغبة الجادة في الإصلاح من السلطان "أحمد الثالث" حتى "سليم الثالث" أبدوا جميعهم العزم في الاتجاه نحو الإصلاح ومنهم أولئك الذين حملتهم القوى المحافظة إلى العرش ويعود ذلك إلى طبيعة الصراع بين أطراف الطبقة الحاكمة في إستانبول، فإذا كانت القوى العسكرية تدافع عن وجودها ونفوذها بالمحافظة على تقاليدها القديمة فإن العلماء اعتبروا أنفسهم غير معنيين بعلوم أوروبا عدا عن معارضتهم للأخذ بها وقد وقف غالبية العلماء إلى جانب التيار المحافظ باستثناء فئة قليلة منهم اقتنعت بجهود السلاطين في الإصلاح وساندتهم في ذلك، وعلى رأس هؤلاء "المئلا تاتار جيق زاده "[2].

- **عبد الله مئلا تاتار جيق زاده (1730–1797م) ولائحته الإصلاحية:**

ينتمي كُتّاب اللوائح إلى سلسلة من الكتاب العثمانيين الذين أحدثوا أدبا خاصا بهم، وهو الأدب الذي يعالج شؤون الحكم أو الديوان ويهتم بتربية الملوك والأمراء وقد تطور هذا النوع من الأدب السياسي في الكتابة خلال الحقبة العثمانية، وأخذ كتاب الرسائل واللوائح والتقارير موقعا مميزا لصلاتهم القريبة من السلاطين ولإشرافهم على شؤون الدولة [3].

أحدث هؤلاء الكتاب في فترات متعاقبة نوعا جديدا من التفكير بمعالجتهم المتكررة لمسألة انحطاط الدولة العثمانية، ومنهم "قوجي بك" و "حاجي خليفة" و"حسين هزارفن" وغيرهم وشكلت كتاباتهم جزءا أساسيا من الأدب السياسي الذي يهتم بحاضر الدولة ومستقبلها، وخلال القرن الثامن عشر برز "إبراهيم متفرقة" و"أحمد رسمي" فأضافا شيئا جديدا إلى هذا الأدب السياسي العثماني بإدخالهما عناصر جديدة في تفسيرهم لأسباب انحطاط الدولة العثمانية وتراجع قوتها وذلك على ضوء بروز العامل الأوروبي، وبعد ذلك ظهر التطور المهم الذي دخل على هذا النوع من الأدب السياسي في عهد السلطان سليم الثالث إذ قُدمت إليه مجموعة من التقارير ضمن إطار مجلس الشورى وكان من أبرزها تقرير " عبد الله المئلا تاتار جيق زاده" [4].

---

1 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان ، المرجع السابق ، 181.

2 - نفسه، ص 187.

3 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ، المرجع السابق ، 89.

4 - نفسه ، ص 89.

ولائحة " عبد الله المثلا تاتار جيق زاده" تحتوي على مشاريع للإصلاح، تقدم بها إلى السلطان "سليم الثالث" باعتباره أحد علماء الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر وأيضا ابن لأحد العلماء كما كان واحدا من بين أعضاء مجلس الشورى "مجلس مشورت" الذي شكله السلطان "سليم الثالث" وتقلد عددا من المناصب منها توليه منصب القضاء في القدس وفي القاهرة والمدينة المنورة وذلك قبل اعتلاء السلطان سليم الثالث عرش الحكم العثماني، وفي سنة 1789م تم تعيينه في منصب قاضي عسكر الروم أيلي، وأصبح مع الوقت خبيرا في الشؤون العسكرية كما ساهم في تنظيم الجيش وتحديثه[1] ودلت سيرته على انفتاح ذهنه وتنوع خبراته و ثراء رصيده المعرفي والفكري وهو ما دفعه إلى المطالبة بتحديث مؤسسات الدولة على الرغم من انتمائه تقليديا إلى العلماء الذين عارضوا إصلاحات سليم الثالث.

تحتوي اللاّئحة التي رفعها " عبد الله مئلا تاتار جيق زاده" إلى مجلس المشورة سنة 1792م على اقتراحات للإصلاح في الميدانين العسكري والاجتماعي، وقد قسمها إلى عشرة أقسام [2] ركزت على:

- تبيان أحوال الجيش وتنظيمه.
- تبيان نظام العلماء والمدرسين والقضاة.
- نظام المعاملات والأحوال الضريبية وإصلاح النقد.
- اظهار منافع حركة السلطان الإصلاحية.
- ضرورة تقوية الثغور الإسلامية.
- إصلاح الشؤون البحرية وضرورة إنشاء السفن.
- زيادة مداخيل الدولة وحصر النفقات.
- إظهار أحوال الوزراء.
- ضرورة تنظيم الجزية ورفع المظالم عن جميع البلاد والعباد.

يقدم "عبد الله مئلا تاتار جيق زاده" ملاحظاته حول مؤسسة العلماء التي ينتمي إليها، ويؤكد على ضرورة اختيار أعضاء العلماء بعد اختبار تقوم به هيئة خاصة مشكلة من طرف السلطان وأن تعاد عدد المناصب وحدود الرواتب إلى حجمها الأصلي، كما أن منصب شيخ الإسلام يجب أن يُسند لأهل

1 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق، ص ص 99-100.

2 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق، ص ص 74-75.

الكفاءة وينطبق هذا الأمر كذلك على المناصب الدينية الأخرى التي يجب أن تمنح المدة الكافية، ويقترح بين خمس وعشر سنوات حتى يتم التمكن من تنظيم جهاز العلماء وارجاعه إلى مكانته المتميزة [1].

تظهر ملاحظات "عبد الله مئلا تاتار جيق زاده" بخصوص المؤسسة الدينية على أنها اعتراف ضمني من أحد العلماء بالتردي الذي أصاب هذه الهيئة، ويجب أن نضع رؤيته في إطار التجربة الإصلاحية التي عكف عليها السلطان "سليم الثالث" والتي كانت تهدف إلى تعزيز السلطة المركزية على حساب القوى التي تشارك السلطان سلطته وفرض رقابة الدولة على مختلف المؤسسات بما في ذلك المؤسسة الدينية، غير أن أفكار "تاتار جيق زاده" وآراؤه لم تكن تعبر بطبيعة الحال عن مجمل آراء الهيئة العلمية [2].

ومن جانب آخر تشير لائحة "عبد الله مئلا تاتار جيق زاده" إلى أن عددا من كبار العلماء لم يكونوا بعيدين عن سياسة الإصلاح التي تبنتها الدولة، ولكن التقارير التي قُدِّمت من جانب الكتاب لم تكن أوفر عددا فحسب بل مثلت الموقع الذي احتلوه في توجيه سياسة الدولة ومستوى الاطلاع الذي كانوا عليه، زيادة على ذلك أن تقاريرهم كانت تعكس درجة وعيهم بالتحول الذي هم مقبلون عليه وهو نتيجة للدور الذي اضطلعوا به خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادي [3].

يعزو "عبد الله مئلا تاتار جيق زاده" الأزمة التي أصابت الدولة العثمانية وتسببت في ضعفها إلى التدهور الذي عرفته مؤسسات الدولة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر لاسيما مؤسسة السلطان وفي هذا الشأن يسترجع ما قاله "قوجي بك" بشأن ضعف السلاطين واحتجابهم عن الرعية ويقول في هذا الشأن:" ...بينما كان السلاطين العثمانيون يعيشون مع رجالهم وأفراد جيشهم ويبقون على صلة وثيقة برعاياهم، فإن السلاطين كان يمكنهم أن يتحققوا بأنفسهم من شؤون دولتهم لكنهم انعزلوا عن رعاياهم بعد فتح القسطنطينية ، وهنا يضيف شيئا جديدا فيقول .... إن انعزالهم ناتج من النظم المعقدة والبروتوكول والطقوس الموروثة عن البيزنطيين ..."[4]، غير أنه يضيف أن الطقوس الموروثة والترتيبات المعقدة قد جردت السلاطين والوزراء من تفقد شؤون الرعية والمعرفة الآنية بأحوالها [5].

---

1 -خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق،78. و عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح، المرجع السابق، ص 101.

2 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان ، المرجع السابق ،ص 192.

3 - نفسه ، ص 192.

4 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ، ص 75.

5 - عبد الحي الخيلي: النخبة والإصلاح ، المرجع السابق ، 100.

يوجه "تاتار جيق زاده" انتقادا للإدارة العثمانية ونظام المحسوبية الذي نتج عنه فساد مختلف أجهزة الدولة، وانتقد أيضا فرض السلطان وحاشيته على الموظفين دفع المرتبات الكبيرة لأن هؤلاء الموظفين يفرضون بدورهم على من هم أقل منهم رتبة الأموال الطائلة وهكذا بشكل تراتبي حتى عمّ انتشار الفساد في كل مصالح الإدارة [1].

كما أفرد "عبد الله مثلا تاتار جيق زاده" للمؤسسة العسكرية ملاحظات خاصة ترتكز أساسا على ضرورة اصلاح الترسانات وبناء السفن الحديثة وتدعيم الدفاعات في المراكز الحدودية، وهو ما يدل على أنّ "تاتار جيق زاده" كان على معرفة بتقدم التحصينات الدفاعية في الدول الأوروبية التي تحتم اتخاذ مثل هذه الإجراءات، ويدل ذلك أيضا على إحاطته بمسألة التقدم الذي شهده الغرب المسيحي وهي فكرة كانت قد أصبحت ثابتة في الأوساط المحيطة بالسلطان، ومن جانب آخر فإن تقريره يدعو إلى ضرورة تنظيم الجزية على غير المسلمين ورفع الظلم عن كل الرعايا حتى تحصل المساواة بين الجميع [2].

ورغم التقدم الذي حققه التيار المؤمن بالإصلاح إلا أن الاتجاه المضاد كان يتبلور أيضا، فإذا كانت قوات الإنكشارية هي الذراع التي تجهض محاولات الإصلاح فإن جهاز العلماء الديني كان يمثل الحلقة الأيديولوجية التي تتصدى لمحاولات الانفتاح [3].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول إنه على امتداد القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين وقف العلماء وطلابهم موقفا سلبيا من الإصلاحات بصفة عامة، وتحفظوا تجاه الدعوة إلى التحديث وحين أمكنهم ذلك وقفوا ضدها وساهموا أحيانا في الإطاحة بها ولم يجد العلماء أصلا مصلحة في قبول الاصلاحات أو الدعوة إليها، ومع ذلك فإن هذا الموقف الإجمالي لا يمكنه اختصار سلسلة المواقف التي عبّر عنها العلماء [4].

كان السلاطين يختارون لمناصب المشيخة الإسلامية وقضاة العسكر الشخصيات المؤيدة لسياستهم، وهكذا فعل السلطان "سليم الثالث" خلال عهده، وكان "تاتار جيق زاده" مثالا على عدد من العلماء

1 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ، ص 76.

2 - نفسه، ص 76.

3 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، المرجع السابق ، ص 122.

4 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان، المرجع السابق ، ص 200.

المشاركين في سياسة الإصلاح وصاحب الدعوة إلى الالتفاف حول النظام الجديد، وكان دور العلماء والفقهاء وشيوخ الإسلام بصفة خاصة حاسما في اصدار الفتاوى الشرعية المبررة لسياسة السلطان [1].

ومن جهة أخرى يمكن القول أن مثال "عبد الله مثلا تاتار جيق زاده" لم يكن شائعا، فالهيئة الدينية والقائمين عليها من العلماء والفقهاء والخطباء والوعاظ كانوا من المعارضين للانفتاح على أوروبا، واعتبر هؤلاء أن إصلاحات "سليم الثالث" تعد نوعا من البدعة أو الكفر ولا يمكن اعتبار مساندة بعض العلماء والفقهاء لسياسة الإصلاح التي قام بها السلطان سليم الثالث بالضرورة معبرة عن اتجاه الهيئة الدينية برمتها، وكان من أهم أسباب الثورة التي أطاحت بالسلطان في عام 1807م مساندة شيخ الإسلام "محمد منيب" وقاضي استانبول "مراد زاده" وغيرهما من العلماء قوات الانكشارية التي أطاحت بالسلطان وأوقفت مسار الإصلاحات بقوة السلاح ووقّع هؤلاء "حجة شرعية" تدين الإصلاح والنظام الجديد باعتباره بدعة وتقليدا للكفار[2].

وهذا الموقف يفسر أن الوظيفة الفقهية التي يتولاها كبار العلماء والفقهاء كانت تتكيف مع شروط الواقع القائم، وتخضع لضغوطات القوى النافذة و لم تفتقر في أي وقت من الأوقات للمبررات التي يمكن الاستدلال بها من التراث الفقهي على حرص العلماء والفقهاء على منحها المرونة اللازمة لتكييفها مع سياسة الأمر الواقع [3].

كانت معارضة العلماء والفقهاء وشيخ الإسلام حاسمة في القضاء على تجربة السلطان "سليم الثالث" إلا أن معارضتهم لم تكن محصورة في عدائهم للنظام الجديد، و لم تكن هذه المعارضة تذهب إلى المسائل السياسية والفكرية فحسب، بل كانت تتجه على كل ما يمت بصلة للانفتاح على أوروبا والتخلي عن التقاليد الراسخة القديمة [4].

بانتهاء تجربة الإصلاح التي قادها السلطان "سليم الثالث" ظهر مقدار العداء الذي أبداه عامة العلماء للتحديث، وأظهرت التطورات إمكانية قيام تعارض داخل المؤسسة الدينية بين مجموعة من كبار العلماء تقف إلى جانب السلطان وسياساته المعلنة وبين غالبية العلماء وطلابهم الذين يقفون ضد السلطان ومشاريعه الإصلاحية ومعارضتهم للتحديث باعتباره خروجا على الشريعة، وسوف تُظهر التطورات

---

1 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان، المرجع السابق ، ص 200.

2 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ، ص 106.

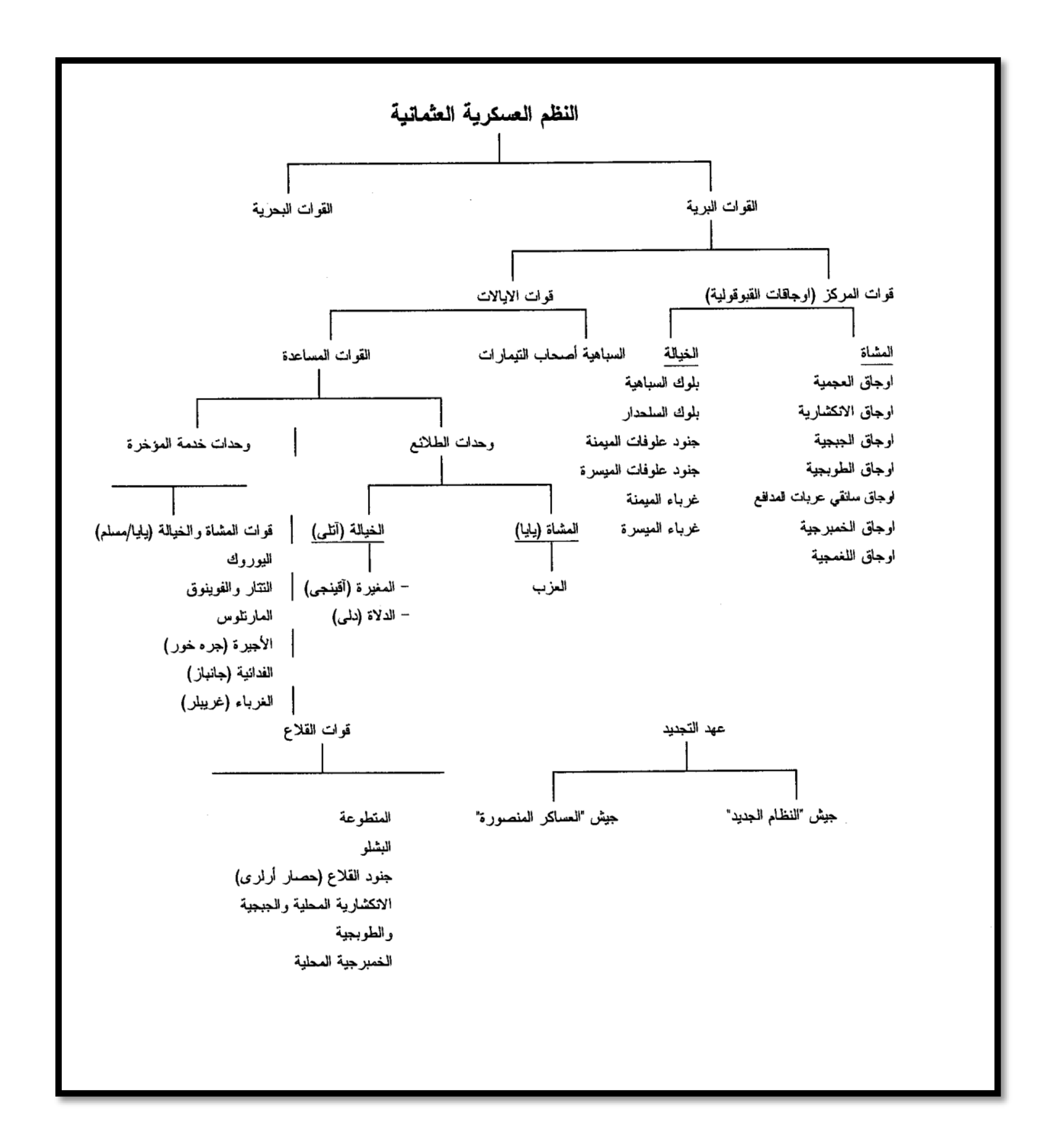
3 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان، المرجع السابق ، ص 75.

4 - خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوروبي، المرجع السابق ، ص 107.

اللاّحقة أن نجاح التجربة الإصلاحية لابد لها أن تضع في الحسبان تأييد العلماء والمؤسسة الدينية وكل الأطراف الفاعلة فيها بشكل عام [1].

1 - خالد زيادة: الكاتب والسلطان، المرجع السابق، ص 200.

مخطط يوضح النظم العسكرية العثمانية ومختلف التشكيلات التابعة لها.



المرجع: أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، مج 1، ص 424. بتصرف

ثالثا: موقف المؤسسة العسكرية من مسار الإصلاحات في الدولة العثمانية:

كان من بين الأسباب التي ساهمت في ضعف التشكيلات العسكرية التهاون في تطبيق القوانين الموضوعة لفرض الانضباط والطاعة، وقدّم السلطان "سليم الثاني" (1566-1774م) أول نموذج على ذلك، فلم يراع العرف السائد عند اعتلائه العرش وامتنع عن تقديم هدية الجلوس (الإنعام السعيد) التي تمنح لأوجاق القابي قول، مما أدى إلى تذمر الإنكشارية فتجمعوا قرب القصر السلطاني وأبلغوا "محمد باشا الصقولو" بأنهم لن يهدأوا حتى يُلبّى إلا إذا تمت تلبية مطلبهم المالي، ورغم انفراج الأزمة بتقديم الهبات المتعارف عليها إلاّ أن صورة السلطان اهتزت في أعين الانكشارية وفقد هيبته [1].

بدأ الانحلال الفعلي في نظام الإنكشارية في عهد السلطان "مراد الثالث" (1574-1595م) فقد تهاونت الدولة في تطبيق قانون الدفشرمة وانضّم الدخلاء إلى صفوف الجند فحدثت طفرة كبيرة في أعداد فرقة الإنكشارية التي لم يكن عددها يتجاوز العشرين ألفا في ذلك الوقت، وذلك أن مخالفة القانون في نظام التجنيد قد أصبح عادة جارية منذ ذلك العهد [2].

لقد شكل مخالفة نظام التجنيد في صفوف الإنكشارية محطة انعطاف هامة ونقطة فارقة في مؤشر التدهور والفساد الذي بدأت تسلكه فرقة الإنكشارية، فتهدمت قواعده وأركانه وانقلبت قوانينه وانتشرت المفاسد والفتن واختل النظام برمته وقد أشار "قوجي بك" إلى هذا الأمر في رسالته[3]، وكان لاستخدام الدولة الرعايا العثمانيين بدل المجندين من الدفشرمة في السراي العثماني وفي جيش القابي قول الأثر السلبي في النظام الذي قامت عليه الدولة منذ نشأتها، وبدأ الرعايا التركمان بالهجرة نحو المدن الكبرى للعمل في القصور السلطانية أو الانخراط في الوظائف العسكرية [4].

اعتبر المؤرخون أن من أهم عوامل الأزمة التي مرت بها الدولة العثمانية إبّان هذه الحقبة الزيادة الكبيرة في أعداد جند القابي قول بمركز الدولة، فقد كان لجوء الدولة إلى استخدام الرعايا العثمانيين بدل

---

1 - يوسف عماد عبد العزيز: تمردات الانكشارية في الدولة العثمانية 1481-1648، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 5، العدد 4، جامعة الموصل ، 2009، ص 304. وينظر أيضا أكمل الدين إحسان اوغلي: المرجع السابق ، مج 1، ص 405.

2 - أحمد عبد الله نجم: ، المرجع السابق، ص 188.

3 - يسرد قوجي بك تفاصيل الفساد العام الذي أصاب نظام الإنكشارية فيقول:" ... ومنذ ذلك الحين صار باب أوجاق الإنكشارية مفتوحا أمام الإستانبوليين الذين لا يعرف لهم مذهب ولا ملة، وأمام جنسيات أخرى من الترك والكرد واللّاظ والبغالة والحمّالين وبائعي الحلوى وقطاع الطرق والنشالين فانهارت قواعده وأركانه وقوانينه وانتشرت المفاسد والفتن واختل النظام..." ينظر، أحمد عبد الله نجم، نفسه، ص 188.

4 - خليل اينالجيك: العثمانيون النشأة والإزدهار، في كتاب دراسات في التاريخ العثماني، ص 90.

من أبناء الدفشرمة في الفرقة الإنكشارية والسراي العثماني بسبب الاختلال الطارئ على نظام التجنيد وهو الأمر الذي كان له الأثر السلبي في النظام الذي قامت عليه الدولة منذ نشأتها وأدى فيما بعد إلى قيام هذه الفرق بحركات عصيان متلاحقة في شتى أنحاء الدولة من أجل الحصول على مرتباتهم، وقد قامت هذه الفئة بأعمال تخريبية واسعة النطاق في مختلف أرجاء الأناضول خلال حركات عصيان "اللوند" و"الجلالية" [1].

إنّ إلغاء الاعتماد على نظام الدفشرمة في التجنيد والسماح للأفراد العاديين بالانضمام إلى فرقة الإنكشارية أدى إلى الإخلال بالأسس الأيديولوجية التي قامت عليها تلك الفرقة، لأن انضمام مثل أولئك الأفراد العاديين من غير المجندين سيؤدي حتما إلى نشوء مزيد من العلاقات البينية مع المجتمع، مما يؤدي بالضرورة إلى أن تفقد فئة الإنكشارية وضعها كفرقة وظيفية لها مهامها ووظائفها وأدوارها يُراد بها في الأساس حماية السلطة الحاكمة ومقاومة حركات المعارضة التي تقوم الفينة والأخرى [2].

ومن جانب آخر فإن زيادة أعداد فرقة الإنكشارية سيؤدي في نهاية الأمر إلى التخلي عن الهدف الذي أُنشئت من أجله في بادئ الأمر هذه الفرقة وهو حماية الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية ذلك أن الإنكشارية بما تحمله من صفات كجماعة وظيفية يتطلب أن تكون قليلة العدد لأن هذا يضمن مزيدا من الولاء والسيطرة، وهذا ما أشار إليه "لطفي باشا" في رسالته "أصاف نامة" حينما أكد على ضرورة المحافظة على قلة أعداد الإنكشارية لأن هذا الأمر يضمن مزيدا من السيطرة وحسن الأداء[3]، ومن أجل هذا السبب لم يتجاوز أعدادها خلال عهد "سليمان القانوني" عن اثني عشر ألف جندي في حين ارتفع هذا العدد من نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر إلى حوالي سبعة وتسعين ألف (97 ألف جندي يحصلون على رواتب سنوية وشهرية تزيد عن عشرة آلاف كيس [4].

والواقع أن هذا التطور في صفوف الإنكشارية لم يقتصر تأثيره على الأوضاع العسكرية في الدولة العثمانية فحسب، وإنما فتح في نفس الوقت الطريق لتغييرات مالية وإدارية واجتماعية عميقة في الدولة الأمر الذي خلخل النظام العثماني من أساسه بقوة، وكانت النتيجة المباشرة لهذا التطور استقرار جند القابي قول في كافة أنحاء ومراكز الدولة من أجل حماية الاستقرار والأمن في إيالات الدولة، وبمرور

---

1 - خليل اينالجيك: العثمانيون النشأة والإزدهار، نفس المرجع السابق، ص 90.

2 - أحمد عبد الله نجم، نفسه، ص 189.

3 - لطفي باشا: أصاف نامة، المصدر السابق ، ص ص 13-14.

4 - أحمد عبد الله نجم، نفسه، ص 190.

الوقت استقر هؤلاء الجند بصفة دائمة في تلك المناطق حيث تحولوا تدريجيا إلى فئة ذات امتيازات خاصة، مما فتح الطريق لحدوث تغييرات اجتماعية هامة في تركيب المدينة [1].

وانطلاقا من هذا يمكن القول إن وجود الإنكشارية كقوة مؤثرة كان يتناسب تناسبا عكسيا مع قوة الدولة خلال هذه الحقبة التاريخية، فحينما كانت الدولة قوية كان عدد الإنكشارية قليل وعندما بدأت الدولة تضعف وتتجه نحو الانحطاط زاد عددهم حتى أصبحت الدولة بين أمرين أحلاهما مر، فإمّا الإبقاء على تلك القوة التي فقدت وظيفتها ومكانتها بما تشكله من خطر على الدولة نفسها، وإمّا القضاء عليها والتخلص من ذلك الخطر الذي أصبحت تمثله، فاختارت الدولة فيما بعد الحل الثاني [2].

أصبح من الضروري أن تتجه الدولة نحو إجراء تنظيم عام يشمل كافة مؤسسات الدولة حتى تتمكن من إعادة بعث نفسها من جديد والوقوف على أرضية صلبة من النظم والقوانين تمكنها من مواجهة الأخطار المحدقة بها لا سيما في الشأن العسكري، خصوصا وأن الهزائم الفادحة التي لحقت بالقوات العسكرية أكدت للسلطات العليا في الدولة بضرورة الإسراع في اصلاح المؤسسة العسكرية وإعادة تنظيم فرقة الإنكشارية وفق الأساليب العسكرية الحديثة [3].

عندما قررت الدولة العثمانية تطوير الجيش باعتماد النظم الحديثة تفاقمت مشكلة الإنكشارية التي عارضت بشدة فكرة إدخال إصلاحات على المؤسسة العسكرية، وقد استهلك هذا الأمر قوة رجال الدولة وجهودهم لمدة تزيد عن نصف قرن وانقسم الرأي ما بين مؤيد للاقتباس من النظم الغربية ورأي آخر معارض لذلك تماما، مما أدى إلى بروز رأي ثالث يرى ضرورة الإصلاح للتصدي للانحطاط والتراجع [4].

والملفت للانتباه أن الفئة التي كانت تنادي بضرورة الإصلاح هي فئة الحكام والسلاطين على عكس ما جرت عليه العادة حينما كانت الرعية هي من كانت تطالب بالإصلاح لتحسين الأوضاع، لكن الصورة هنا مختلفة تماما فالسلطان هو من يطالب بالإصلاح بينما تعارضه بقية الفئات وعلى رأسها فئة الإنكشارية وبعض الشخصيات النافذة من طبقة العلماء والفقهاء [5].

---

1 - خليل اينالجيك: العثمانيون النشأة والإزدهار، في كتاب دراسات في التاريخ العثماني، ص 93.

2 - أحمد عبد الله نجم، نفسه، ص 190.

3 - أماني بنت جعفر بن صالح الغازي: دور الإنكشارية في اضعاف الدولة العثمانية "الجيش الجديد"، دار القاهرة، ط1، 2007، ص 318.

4 - أماني بنت جعفر بن صالح الغازي:المرجع السابق،ص 319.

5 - أماني بنت جعفر بن صالح الغازي: نفس المرجع السابق ، ص 320.

خلال فترة السلطان "عثمان الثاني" اتسم عهده بتطبيق توجهين أراد بهما إصلاح أحوال الدولة العثمانية، فعمد في التوجه الأول إلى إنشاء قوة عسكرية جديدة منظمة وفق أحدث الأساليب العسكرية تحل محل الإنكشارية، أمّا التوجه الثاني فكان يهدف إلى القضاء على الإنكشارية للحد من نفوذها وهيمنتها على مختلف دواليب السلطة؟ (1).

لم تكن فكرة اصلاح شؤون المؤسسة العسكرية وعلى رأسها فرقة الإنكشارية من أفكار السلطان "عثمان الثاني" الخالصة، وإنما تعود إلى أواخر عهد السلطان "مراد الثالث" وبداية عهد السلطان "محمد الثالث" فكان أول من فكر بها هو الخوجة " سعد الدين أفندي" ثم أخذ "عمر أفندي " معلم السلطان عثمان الثاني هذه الفكرة وحرص على تلقين أفكار الإصلاح للسلطان الشاب لاسيما وأنه تميز عن غيره بمطالعة العديد من الكتب الأوروبية واستلهم منها أفكارا جديدة ساعدته في تكوين فكرة عن أوروبا ونظمها الحديثة، لذلك تقبل السلطان عثمان الثالث فكرة الإصلاح من معلمه "عمر أفندي" وأراد تجسيدها في الواقع (2).

لّما علمت فرقة الإنكشارية بجوهر أفكار السلطان عثمان الإصلاحية ومراميها سعت إلى عرقلتها بكل الوسائل والامكانيات المتاحة ولجأت إلى التحالف مع الهيئة الدينية التي يمثلها العلماء وعلى رأسهم شيخ الإسلام "خوجة أسعد أفندي" لأن السلطان عثمان الثاني كان يريد الحد من نفوذ العلماء وتقليص صلاحياتهم حتى لا يتم عرقلة مشروعه الإصلاحي فكانت النتيجة حدوث ثورة على السلطان وعلى من أيّدوه في مسار الإصلاح فتم عزل السلطان واعدامه فيما بعد مع من سانده، وسميت هذه الحادثة في التاريخ العثماني بـــ"الهائلة الكبرى" (3).

بعد خلع السلطان "عثمان الثاني" وقتله بتلك الكيفية المريعة بدعم قوي من سلطة العلماء لأن أي تمرد لا يحصل على دعم العلماء يُمكن للسلطان إخماده"، ونتج عن هذه الحادثة أن تعطلت جهود التحديث والإصلاح وأصبح بمقدور الإنكشارية عزل السلاطين والصدور العظام بل وقتلهم إذا لزم الأمر وأصبحت السلطة المركزية الممثلة في شخص السلطان وحاشيته تستجيب لطلباتهم إرضاء لهم، ومع

---

1 - نفسه، ص 321.

2 - نفسه ،ص 322.

3 - يلماز أوزتونا: المرجع السابق ، مج 1، ص 462.

الوقت اتخذ هذا الصراع شكلا أكثر مأساة لا مجال فيه لإحداث التوافق وتحول إلى صراع وجودي كان لا بد أن ينتهي بانتصار أحد الطرفين على الآخر [1].

أما في زمن السلطان "مراد الرابع" والوزراء العظام من "آل كوبرولو" فلم تكن هناك محاولات إصلاحية جذرية تتعدى التدابير العنيفة والإجراءات الزجرية، وخلال بدايات القرن الثامن عشر الميلادي كانت هناك محاولات لإصلاح أوجاق الإنكشارية وعلى إثر ذلك تم طرد الدخلاء على تشكيل الإنكشارية، كما قامت الدولة من جهة أخرى بتصفيات جادة في صفوف أوجاق القابي قول الأخرى من المشاة والراكبة وبهذا تقلصت أعدادهم إلى مستويات كبيرة [2].

والملفت للانتباه أن تمردات الانكشارية اعتبارا من القرن الثامن عشر الميلادي تحولت إلى نوع من التمردات الشعبية بسبب تشكيل الانكشارية لما يشبه الطبقة الوسطى في المجتمع وسعت الرعية إلى تأسيس روابط اقتصادية مع هذه الطبقة إلى جانب الروابط العائلية، وقد دفعت تلك الحال السلاطين إلى عدم إثارة الانكشارية أو الاقتراب منها بأي نوع من التحديث والتجديد لذا نلاحظ أن عمليات الإصلاح التي تمت في عهد السلطان "مصطفى الثالث" (1757-1774م) والسلطان "عبد الحميد الأول" (1774-1789م) لم ترق إلى مستوى إحداث تغيير جذري في الجيش و لم تسعى إلى إعادة تكوينه وفق النظم الحديثة وإنما كان الإصلاح يتم في إطار النظم العسكرية التقليدية للدولة [3].

ورغم أن الدولة العثمانية قامت بأولى المحاولات الجادة للإصلاح العسكري في عهد السلطان "محمود الأول" باستعانتها بالخبير الفرنسي الأصل الكونت "دي بونيفال" ودخوله في خدمة الدولة العثمانية ثم اعتناقه للإسلام وبعد ذلك منحته الدولة رتبة الوزارة وأصبح اسمه "أحمد باشا" ورئيسا لجماعة الخمبرجية، وقام أثناء ذلك بإعداد تقارير لتنوير كبار رجال الدولة، وبعد انقطاع لم يدم طويلا عادت حركة الإصلاح العسكري على أيام السلطان "مصطفى الثالث" فاستدعت الدولة البارون "دي توت" من فرنسا وكلفته بإصلاح أوجاق المدفعية، فقام بتشكيل صنف عسكري جديد عُرف باسم

1 - أحمد عبد الله نجم: المرجع السابق ،ص 197.

2 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، مج 1، ص 406.

3 - أحمد عبد الله نجم: المرجع السابق ،ص 197.

"المدفعية السريعة" وفرض عليهم برنامج تدريب مكثف وأصلح الطوبخانة في تلك الأثناء وصبّ فيها مدافع جديدة وقام بتدريب جنود المدفعية على القصف المدفعي [1].

كان عجز السلاطين عن اصلاح التنظيم العام لفرقة الإنكشارية ينبئ عن عدم قدرة السلطة الحاكمة على السيطرة عليه، لذلك اتجهت محاولات السلاطين بعد ذلك إلى إظهار الرغبة في القضاء على الإنكشارية ويتضح ذلك جليا من خلال تصريح السلطان "مصطفى الثالث" لابنه السلطان "سليم الثالث" حينما أخبره بأن جيش الإنكشارية قد فسدت تشكيلاته تماما و لم يعد قابلا للإصلاح [2].

في عهد السلطان "سليم الثالث" جرت محاولات الإصلاح الجادة في الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وتعتبر الخبرة التي اكتسبها السلطان في القصر السلطاني في أثناء حياته المبكرة عاملا مهما في تنشئته وتوجهه الإصلاحي للدولة، فهذا السلطان تربي على أفكار التجديد وتكوّن عليها بجوار والده السلطان مصطفى الثالث وبذلك تمكن من التعرف على الدول الأوروبية وطبيعة تكوينها ونظمها ومؤسساتها عن كثب [3].

في بادىء الأمر طلب السلطان من كبار رجال الدولة المقتنعين بفكرة الإصلاح إعداد اللوائح "التقارير" الخاصة بأفكارهم ومقترحاتهم عن الإصلاحات الممكنة فكانت نقطة الثقل التي ركزت عليها هذه التقارير هي اصلاح المجال العسكري، والواقع أن نظام الإنكشارية كان مهملا منذ قرن من الزمن فكان الجنود في حالة من الفوضى والتسيب لا يُعرف لهم ضابط أو رادع لحالهم تلك [4].

وعلى ضوء تلك التقارير المُعدة لاسيما من طرف "محمد راتب أفندي" و "تاتار جيق زاده" شرع السلطان "سليم الثالث" في العمل، فقرَّر أولا أن يُشكل جيشا جديدا فألحق بجيش "النظام الجديد" جنود أوجاق البستانية لأن الإنكشارية الرافضين للتدريب كانوا يعارضون "النظام الجديد"، كما سعى السلطان "سليم الثالث" أن يصلح أوجاق القابي قول الأخرى فقام توسيع الطوبخانة وأمر بإعداد مدافع جديدة، ولأجل هذا استدعى الخبراء والمتخصصين ونماذج للمدافع من فرنسا ثم عمد إلى تنظيم أوجاق الخمبرجية واللغمجية والمشاة وأعاد احياء "دار الهندسة البرية الهمايونية" لتعود للعمل من جديد[5].

---

1 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، مج 1، ص 407.

2 - أحمد عبد الله نجم: المرجع السابق ، 198.

3 - أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق ، مج 1 ، ص 407.

4 - نفسه ، ص 407.

5 - نفسه، ص 408.

لم تمر كل هذه التغييرات في نظم الدولة العثمانية لاسيما في المجال العسكري بدون اعتراض فقد بدأ بعض رجال الدولة يوجهون انتقاداهم إلى السلطان، كما رفض أفراد الانكشارية الانتماء إلى هذه الفرق الحديثة بحجة أن نظمها لا تتوافق مع القوانين والأعراف المعمول بها في الدولة[1]، فاستمرت فرقة الانكشارية تعارض أي محاولة للإصلاح واستطاعت أن تشكل تحالفات مع القوى المتوافقة معها في الأهداف وعلى رأسها هيئة العلماء والفئات الاستغلالية الأخرى المناهضة لكافة حركات التجديد والتحديث، كما اعترضت بشدة على أي إصلاح يُطال فرقة الإنكشارية لتأكدها من أن هذا الوضع يؤدي بطبيعة الحال إلى القضاء على مراكز النفوذ وتغييرها لصالح مركز واحد المتمثل في السلطان [2].

كان من المؤكد أن المعارضة للجيش الجديد ستظهر عندما أدرك التيار التقليدي المحافظ لنتائجه، فالإنكشارية والفرق التقليدية لم يعودوا جنودا جيدين فقد فضلوا مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العليا للدولة ومع ذلك فقد كان لهم عدد كبير من المؤيدين والأتباع، ومن ناحية أخرى فإن العديد من الإداريين والسباهيين والعلماء أدركوا أنهم سيخسرون الكثير من امتيازاهم إذا ما ألغي النظام القديم وكانوا مستعدين للموافقة على التغيير شرط ألا يكون جذريا واصلاحات السلطان سليم لا يمكن اعتبارها جذرية [3].

ومن جانب آخر لم يكن بإمكان التيار المحافظ التقليدي فرض آرائه من دون دعم قوات الإنكشارية وكان واضحا أن اعتماد الجيش الجديد ومساندته كان يعني الإلغاء الفعلي للإنكشارية بطرق مختلفة، فقد يتم دمجهم في وحدات جديدة حديثة أو يتم استبدالهم نهائيا، وإذا ما تم هذا فعلا فإن قاعدة التيار التقليدي المحافظ ستدمر، وعندما أصبح هذا الأمر جليا تمرد المحافظون بتواطؤ الإنكشارية وطالبوا بإيقاف الجيش الجديد وتسريحه وعزل رجال الإصلاح من السلطة [4].

وبشكل عام فقد كان على السلطان "سليم الثالث" اختيار أحد المسارين، فإمّا أن يلجأ إلى حصون الجيش الجديد الذي شكله والاستعانة به وتعزيز ذلك بطلب المساعدة من أنصاره المتواجدين في مختلف الايالات لمواجهة المتمردين، وإمّا كان عليه الخضوع والانقياد للمتمردين والاستجابة لمطالبهم

1 - مجتبي ايل كوره ل: المرجع السابق ،ص 204.

2 - أحمد عبد الله نجم: المرجع السابق ، 199.

3 - جوستين مكارثي: المرجع السابق ، ص 67.

4 - نفسه ، ص 68.

على أمل الحفاظ على مركزه، وقد فضل السلطان اختيار المسار الثاني وقام بتسليم الصدر الأعظم المصلح إلى قوات الإنكشارية التي قامت بإعدامه وحُلّ بذلك النظام الجديد [1].

لقد بيّنت الأحداث والتطورات التي تلت إلغاء الجيش الجديد أنه كان هناك مؤيدين لحركة الإصلاح غير أن سلطة التيار التقليدي المحافظ كانت أقوى من أي تغيير، ونتيجة تسريح أعضاء النظام الجديد فإن العديد من رجال الإصلاح المؤمنين بضرورة التغيير وعددا كبيرا من الجنود قد لجأوا إلى القادة المحليين في الايالات المجاورة لاسيما في البلقان الذين أمنوا لهم الحماية، وقد أكدت هذه التجربة المريرة لخليفة السلطان سليم الثالث أن الحاجة إلى الإصلاح تستلزم وجود قوة عسكرية لتقف وراء الصلح وكسب تأييد العلماء وضرورة أن يكون هذا السلطان قوي النفوذ والشخصية [2].

ومن هذا المنطلق يمكننا القول إن الصراع بين قوات الإنكشارية التي كانت تتمتع بتأييد المؤسسة الدينية بمختلف أجهزتها وبين السلطة السياسية لم يضعف الدولة العثمانية فحسب بل حرمها من مواصلة عملية التوسع في أوروبا وجعلها تتراجع وتنحصر داخل حدودها وخسارتها في بعض الأحيان، فتحولت مع الوقت من فاتحة للبلدان والأقاليم إلى مدافعة ضعيفة تخشى سطوة جنودها، وخاصة عندما استفحل تدخل الإنكشارية في السلطة إلى درجة أصبحوا يعزلون ويعينون الوزراء العظام والسلاطين معا [3].

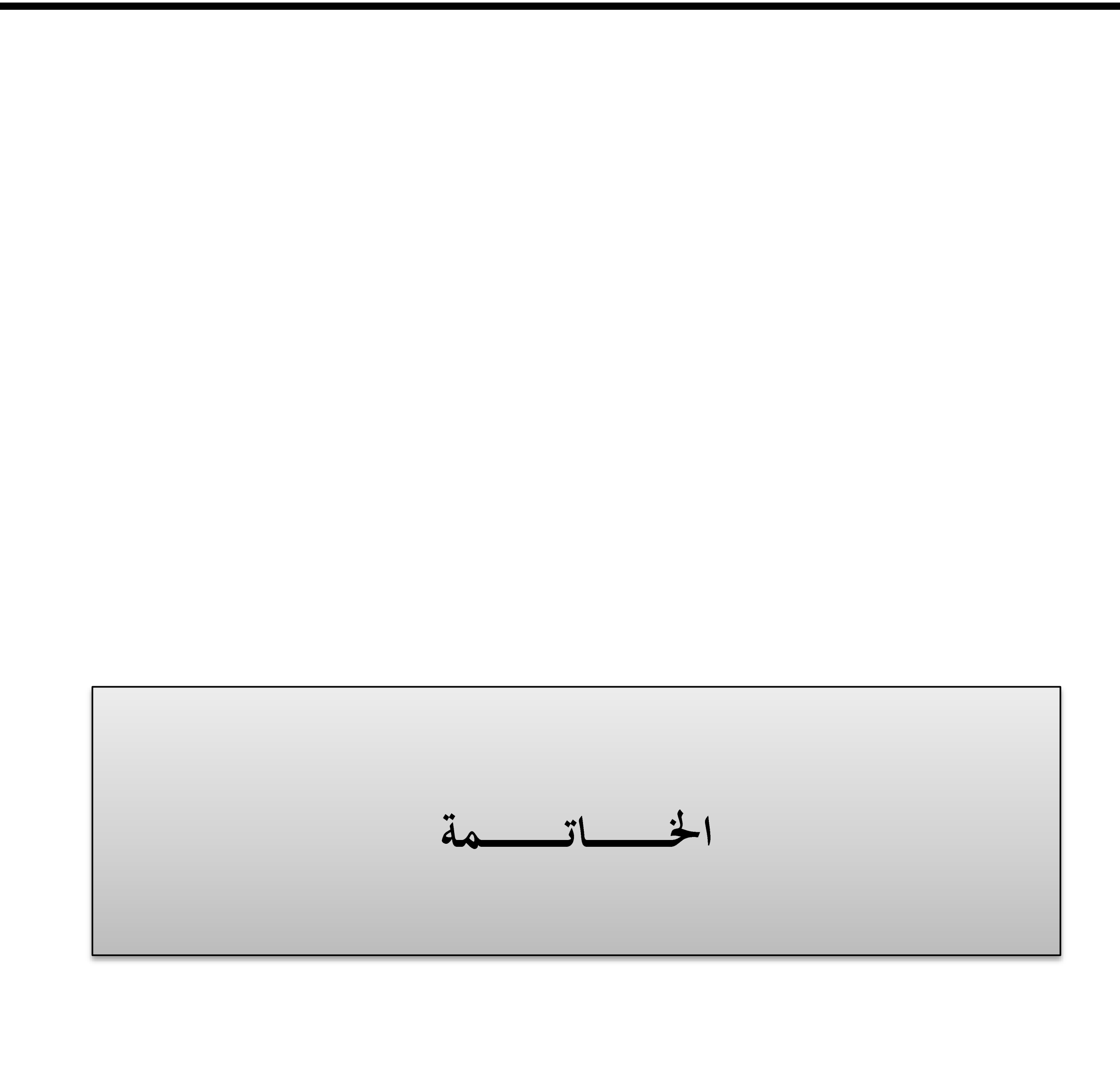
لقد شلّ هذا الصراع الحلبة السياسية العثمانية حتى أنها لم تعد قادرة على مواجهة خطر التهديدات الداخلية، ففضل السلاطين والوزراء درء المفاسد الداخلية وغفلوا عن التحديات الخارجية حتى بات الشغل الشاغل لثمانية سلاطين من "أحمد الثالث" إلى "محمود الثاني" يرتكز على إيجاد سبل أخرى تتم فيها الإصلاحات العسكرية التي من شأنها إضعاف فرقة الإنكشارية بغية حلّها ومن أجل ذلك استعانوا بكل الإمكانيات لتحقيق أهدافهم بما في ذلك الاستعانة بالعامل الخارجي الذي كان له تأثيره وتداعياته على الدولة العثمانية فيما بعد [4].

1 - جوستين مكارثي: المرجع السابق، ص 68.

2 - نفسه، ص 69.

3- قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص 24.

4 - نفسه، ص 25.



الخـــــاتــــمة

خــاتمـــــة

سعينا من خلال ثنايا هذه الأطروحة العلمية المتواضعة إلى إزالة الستار عن بعض جوانب الفكر الإصلاحي العثماني في الدولة العثمانية مركزين على نظرة السلطة الحاكمة نحو الإصلاح وموقف رواد الإصلاح من الأزمة التي تعصف ببنيان الدولة من خلال إثارتنا لإشكالية السياسي والديني خلال القرنين 17 و 18م وأهم الحلول التي يمكن اعتمادها لكبح جماح الانحطاط والتدهور، وانطلاقا من تشريحنا لواقع الأزمة العثمانية يتضح لنا أن التصورات التي صاغها رجال الفكر الإصلاحي تطورت وتجددت وفقا لتجدد الأزمات في الدولة العثمانية التي أقنعت السلاطين العثمانيين خلال القرن 18م بضرورة تبنيهم لمشاريع الإصلاح.

إن المتتبع لمسار التاريخ العثماني والمتأمِّل فيه بروية يكتشف أن الفكر الإصلاحي العثماني ليس وليد القرن السادس عشر وإنّما كان نتاج سلسلة من التجارب والخبرات التي عرفتها الدولة منذ حقبة التأسيس والنشأة واستمر ذلك الفكر في التوهج شيئا فشيئا إلى أن وصلت الدولة إلى أوج عظمتها مستفيدا من مختلف الأدوار التاريخية التي تعرضت لها الدولة، وأن الأزمة التي شهدتها الدولة العثمانية ابتداء من النصف الثاني من القرن السادس عشر ارتبطت بعوامل وأسباب داخلية وخارجية مما جعلها تتجدد باستمرار، لذا كان لها تداعياتها على مختلف مؤسسات الدولة السياسة والعسكرية والإدارية والمالية وانعكست أيضا على باقي نظم الدولة.

وإذا كان غالبية المؤرخين يتفقون بأن عصر السلطان العثماني" سليمان القانوني"(1520-1566م) يمثل العصر الذهبي للدولة العثمانية، فإنهم في الوقت نفسه يؤكدون على أن أولى مظاهر ضعف وانهيار هذه الدولة قد بدأت في الظهور أيضا خلال هذا العهد كما أشار إلى ذلك الصدر الأعظم "لطفي باشا" في رسالته، وإن كان هؤلاء المؤرخين قد اختلفوا حول الأسباب التي أدت إلى هذا الضعف، ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن العوامل الداخلية كضعف سلطة السلطان العثماني وفساد النظم العسكرية والإدارية والمالية هي أصل الداء، فإن البعض الآخر يُؤكد على أن العوامل الخارجية خاصة ما ارتبط منها بيقظة أوروبا في مواجهة التوسع العثماني هي العامل الأساسي الذي تمكن من إلحاق الوهن بالدولة.

لقد انتبه بعض رجال الفكر الإصلاحي العثماني من النخبة منذ وقت مبكر إلى بعض مواطن الضعف التي أخذت تنخر مؤسسات الدولة ابتداء من عصر السلطان سليمان القانوني، كما استوعبوا جدلية أزمة السلطة المركزية مع الولايات وحددوا العوامل التي تقف وراء ذلك، إلا أن قوة الدولة وعظمتها آنذاك حالت دون أخذ الملاحظات التي طرحها الوزير الأعظم "لطفي باشا" (1539-1541م) حول السلبيات والنقائص التي كانت موجودة في أجهزة الدولة ومؤسساتها مأخذ الجد، حتى بدأت هذه السلبيات تظهر بوضوح منذ أواخر القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر الميلادي.

ومنذ تلك اللحظة التاريخية حاول العثمانيون الوقوف عند أهم أسباب تلك التغيرات والاضطرابات التي انتشرت في مؤسسات الدولة، ويتفق المفكرون العثمانيون من أمثال الصدر الأعظم "لطفي باشا" و "سلانيكي" و"مصطفى عالي بك" و"حسن كافي الأقحصاري" و "قوجي بك" و"كاتب جلبي" على أن ضعف سلطة السلطان وتجزئتها واختراق الفساد لنظم ومؤسسات الدولة الهامة وعلى رأسها "نظام الدفشرمة" و"نظام التيمار" تمثل أهم أسباب تلك الحالة التي آلت إليها الدولة العثمانية، فالحديث حول مسألة الانحطاط وبدايات الضعف العثماني انطلق في عز قوة الدولة العثمانية عندما كانت تتوسع على حساب مجالات جغرافية مترامية الأطراف ، وعليه فإن تشخيص الأزمة لم يكن غائبا تماما عن أروقة السلطة العثمانية.

لقد كانت مرامي رجال الفكر الإصلاحي العثماني من وراء تأليف رسائلهم رصد أهم أسباب الخلل الذي كانت تعاني منه الدولة العثمانية وأدت فيما بعد إلى حدوث اختلال في النظم والقوانين التي تضبط أحوال المجتمع العثماني سواء في مركز الدولة أو في الأقاليم التابعة لها، فعبّر كل واحد منهم انطلاقا من موقعه ومجال اختصاصه ودائرة مسؤوليته عن طبيعة الخلل والفساد الذي اعترى مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها، وكان لرسائل الإصلاح السياسي واللوائح الإصلاحية والتقارير السفارية اسهامات واضحة وفعالة أدت إلى رصد مسببات الأزمة وشخصت أهم الحلول المناسبة لتجاوزها وإصلاح مؤسسات الدولة.

ومع بداية القرن السابع عشر تزايدت عملية التدهور الواقعة في نظم ومؤسسات الدولة واشتد وقع الأزمات عليها ومع الرغبة في الإصلاح التي راودت رجال الدولة لاحتواء الوضع ودرء الصدع اتضح لهم أن المشكلة كانت أكبر من أن تحاصر بإصلاح داخلي محدود، فكان لزاما على السلطة الحاكمة أن تتحرك باتجاه الداخل والخارج بغية القيام بإجراءات صلح جادة وصارمة تمكنها من توقيف عملية التدهور الحاصلة في مؤسسات الدولة.

وإجمالا يمكن القول إن رسائل الإصلاح السياسي في الدولة العثمانية عكست تطور الفكر الإصلاحي العثماني من خلال تجاوز النظرة التقليدية المنظرة للإصلاح خلال القرن 17م إلى تبني منهج التحديث والتجديد في مختلف مؤسسات الدولة خلال القرن 18م، ويمكننا استقراء ذلك التحول من خلال الإشارة إلى النقاط التالية:

– إن الوظيفة الفقهية التي تولاها كبار العلماء والفقهاء كانت تتكيف مع شروط الواقع القائم، وتخضع لضغوطات القوى النافذة في الدولة و لم تفتقر في أي وقت من الأوقات للمبررات التي يمكن الاستدلال بها من التراث الفقهي التي حرص العلماء والفقهاء على منحها المرونة اللاّزمة لتكييفها مع سياسة الأمر الواقع.

– وقف العلماء على امتداد القرنين 17 و 18م موقفا سلبيا من الإصلاحات بصفة عامة، وتحفظوا تجاه الدعوة إلى التحديث، فلم يجدوا مصلحة في قبولها أو الدعوة إليها، ومع ذلك فإن هذا الموقف الإجمالي لا يمكنه اختصار سلسلة المواقف التي عبّر عنها العلماء.

– رغم التقدم الذي حققه التيار المؤمن بالإصلاح إلاّ أن الاتجاه المضاد كان يتبلور أيضا، فإذا كانت قوات الإنكشارية هي الذراع التي تجهض محاولات الإصلاح فإن سلطة العلماء الدينية كان تمثل الحلقة الأيديولوجية التي تتصدى لمحاولات الانفتاح.

– إن مختلف الأدوار التي لعبها شيخ الإسلام باعتباره الممثل الأول لهيئة العلماء أقحمته بقصد أو بغير قصد في صراعات النفوذ والتأثير داخل دواليب السلطة بسبب طبيعة العلاقة التي كانت تربطه بالسلطان واشتراكه في مجالس الشورى ودوره في تعيين وإقالة كبار المسؤولين بما فيهم الصدر الأعظم.

– أظهرت حادثة إغتيال السلطان عثمان الثاني مدى قدرة قوات الإنكشارية على توظيف مكانة العلماء واستغلالها لفتاوى شيخ الإسلام واستخدامها لتحقيق غاياتهم ومصالحهم الضيِّقة، و لم يتصور أحد من العلماء أن الثورة ستنتهي بمقتل السلطان وكانت تلك سابقة فريدة من نوعها في التاريخ العثماني، ونتيجة

لذلك ورغم قدرة العلماء على التأثير إلاّ أنهم فقدوا التماسك والقدرة على التصرف في السعي لتحقيق الأهداف والسياسات المشتركة التي مكنتهم من أن يكونوا عنصر قوة وتوازن في أوقات سابقة.

- أظهرت تجربة الإصلاح التي قادها السلطان "سليم الثالث" إمكانية قيام تعارض داخل المؤسسة الدينية بين مجموعة من كبار العلماء تقف إلى جانب السلطان وسياساته المعلنة وبين غالبية العلماء والفقهاء الذين يقفون ضد السلطان ومشاريعه الإصلاحية ومعارضتهم للتحديث باعتباره خروجا على الشريعة، وأظهرت التطورات اللاّحقة أن نجاح التجربة الإصلاحية كان لابد لها أن تضع في الحسبان تأييد العلماء والمؤسسة الدينية وكل الأطراف الفاعلة فيها بشكل عام.

- كانت معارضة العلماء والفقهاء وشيخ الإسلام حاسمة في القضاء على تجربة السلطان "سليم الثالث" إلاّ أن معارضتهم لم تكن محصورة في عدائهم للنظام الجديد، ولم تكن هذه المعارضة تتصدى للمسائل السياسية والفكرية فحسب، بل كانت تعارض أيضا كل ما يمت بصلة للانفتاح على أوروبا والتخلي عن التقاليد الراسخة القديمة، ولا يمكن اعتبار مساندة بعض العلماء والفقهاء لسياسة الإصلاح التي قام بها "سليم الثالث" بالضرورة معبرة عن اتجاه الهيئة الدينية برمتها.

- رغم الإخفاق الذي انتهت به تجربة السلطان سليم الثالث إلا أن رؤيته في الإصلاح والإجراءات التي قام بها في الشأن العسكري والمالي والإداري والدبلوماسي شكلت نقلة حقيقية للدولة لم يعد بالإمكان بعدها العودة إلى الوراء، فاندفع خلفاؤه من السلاطين إلى احتضان الإصلاحات وقبول منهج التغيير والتجديد.

- انتقلت الدولة العثمانية خلال القرن 18م من مصاف الدول العظمى المتبوعة حضاريا وفكريا وثقافيا واقتصاديا إلى مصاف الدول التي ضعفت فيها دعائم المقاومة للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، وكان من أهم دلالات هذا التراجع لجوء الدولة إلى التفاهم مع القوى الأوروبية باسم السياسة، ومنذ منتصف القرن 18م تفطنت الدولة العثمانية إلى عوامل الضعف التي أخذت تسري في أوصالها وتصيب بنيتها الأساسية.

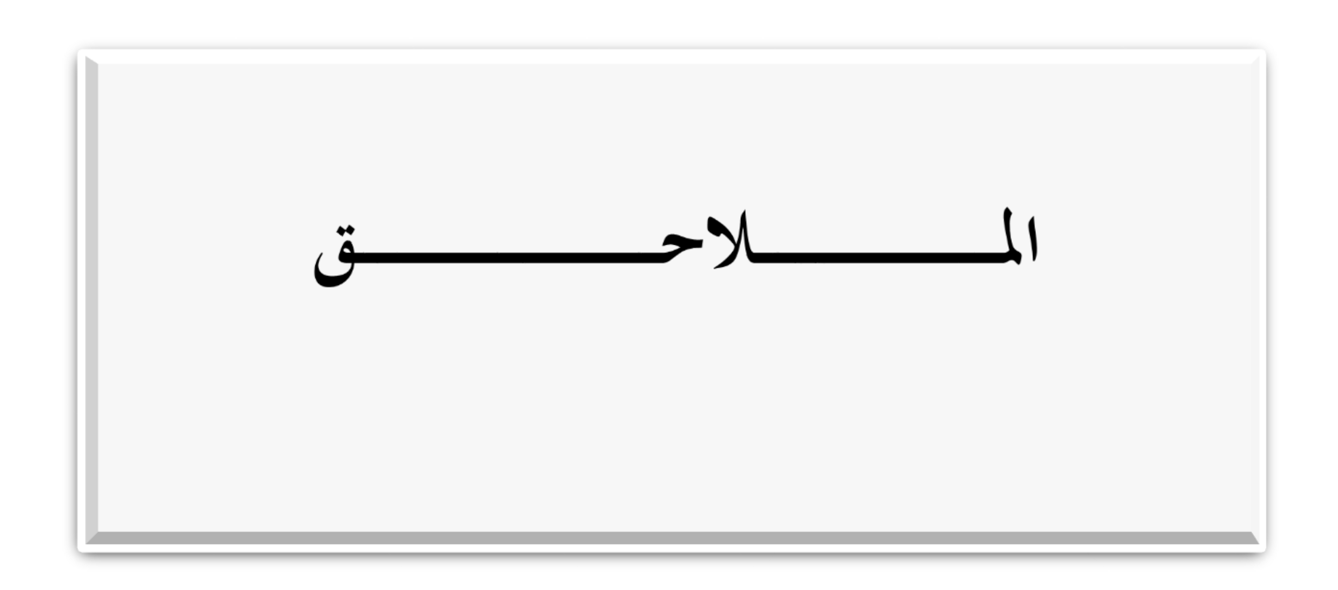
- كان من أهم معالم التفوق الذي سجلته المجتمعات الأوروبية يرجع بالأساس إلى تقنية الأسلحة العسكرية والسفن الحربية والتنظيم المؤسساتي للدولة وأجهزتها، وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وقارة أمريكا لم يعد للاقتصاد المتوسطي تأثيره السابق في نسج خيوط العلاقات الدولية، فأثر ذلك سلبا على الدولة العثمانية اقتصاديا وعسكريا.

– بيّنت تصورات رجال الفكر الإصلاحي العثماني أن هناك ارتباط وثيق بين الإصلاح المالي والإصلاح العسكري، والسبب في ذلك أن معضلة الجيش اقترنت دوما بالأعباء المالية التي كانت تعاني منها الخزينة المالية للدولة، واستحضروا هذه الإشكالية من منطلق الخبرة والتجربة التي اكتسبوها من مسارهم الوظيفي في أجهزة الدولة، وأكّدوا أن من علامات إنهيار الدول وتراجع الملك فقدان التوازن المالي بين موارد الخزينة ونفقات الدولة، وقد استوعب رجال الفكر الإصلاحي العثماني هذا الأمر من منطلق إدراكهم لفاعلية المال ودوره الحيوي في العملية الإصلاحية لذلك أولوه أهمية خاصة في جل كتاباتهم الرامية إلى القيام بإصلاحات شاملة في منظومة الدولة وذلك من خلال التركيز على أهمية حسن تدبير الخزينة .

وعلى هذا الأساس يمكننا أن نميِّز بين اتجاهين من أنماط الفكر الإصلاحي برزا في الدولة العثمانية خلال القرنين 17 و 18م، الاتجاه الأول برز خلال القرن 17 م ومثّله " قوجي بك " و" حسن كافي الأقحصاري" وغيرهما، وقد أصر رواد هذا التيار على ضرورة العودة إلى النظم والقوانين القديمة التي أرسى دعائمها السلاطين الأوائل، فنظام العالم بالنسبة إليهم يُعتبر المخرج الأوحد من الأزمة وظهرت كتاباتهم في شكل أدب النصيحة أو ما يعرف بسياسة نامة، وقد تقلد غالبيتهم وظائف سامية في الدولة العلية ضمن الجهاز البيروقراطي العثماني سواء كانوا من صنف العلمية أو من صنف القلمية.

أما الاتجاه الثاني فقد تبلور مع القرن 18م ويرى ضرورة التجديد وتبني خيار الانفتاح على الغرب والاستفادة من تجارب أوروبا وفق ما يتلاءم وينسجم مع نظم وأعراف الدولة وتظهر تصورات هذا التيار بشكل واضح في كتابات "إبراهيم متفرقة " و"كاتب جلبي" وغيرهما، وتعد إصلاحات السلطان "سليم الثالث" خير دليل على هذا التوجه.

ومهما اختلفت مشارب هذه الكتابات وتوجهاتها فإنها تلتقي في كون مُعدوها شخصوا الأزمة التي مرت بها الدولة العثمانية من منطلق الوظائف التي شغلوها في هرم السلطة وأيضا من منطلق الخبرة والتجربة التي اكتسبوها أثناء ذلك، لذلك عبّرت بصدق عن عمق الأزمة التي عرفتها الدولة العثمانية آنذاك لا سيما في الجوانب الإدارية والعسكرية والمالية.



الملاحق

الملـــحق رقم1:

نصائح للبحارة الذين يهتمون بالأسطول وأمور البحر:

تنبيه: لا يخفى على أحد أن أهم ما تعتمد عليه الدولة العثمانية وتهتم به جاعلة شغلها الشاغل في المرتبة الأولى هو الأمور البحرية، لأنها عنوان عظمة الدولة العثمانية ورونق حكمها على البرين والبحرين ، وغير هذا إن البلاد العثمانية تحيط بها السواحل من جميع الجهات وحولها جزر متعددة . كما لا شك في أن إسطنبول في محيط بحرين، وغير هذا ف في محيط بحرين، وغير هذا فإن المسلمين دخلوا إلى أوربا منذ وقت غير طويل واهتموا بهذه القارة. مع أن السلاطين القدماء بعد حروبهم غير العادية ومعاركهم الشرسة لم يستطيعوا أن يستولوا إلا على بلاد (الروم) و(البوسنة) وجزء من (المجر) ، وهذه البلاد المذكورة تعد من أطراف البلاد الأوربية . ولما كان الاحتفاظ بهذه الأراضي إلى وجود البحار في يديهم لذا اهتموا بالبحار كثيرا . والمهم اليوم العمل على تقوية الأسطول متنبها ومستيقظا من الغفلة ، فليوفقنا الله سبحانه وتعالى.

لنبدأ بعد الآن في إسداء النصائح

النصيحة الأولى:

إذا لم يكن الربان بحارا ، يجب عليه أن يستشير البحارة في أمور البحر والمعارك البحرية، وأن يسمع أقوالهم ، وكثيرا ما ندم الذين استبدوا بآرائهم، والخطأ في أمور البحر لا يخصه وحده، بل يعم على الكل.

النصيحة الثانية:

يجب أن تصنع سفن الأسطول –قدر الإمكان- في الترسانة العامرة، وبهذا يمكن اتمام صنعها في وقته، فيتم بسرعة ، ولا يظلم الرعايا إلا قليلا.

النصيحة الثالثة:

يجب أن تبذل لإكمال جميع مستلزمات السفينة، ويجب كل عمل في وقته، ويتم في وقته، فلا تعطى الفرصة للإهمال.

النصيحة الرابعة:

يجب ألا يترك الأسطول بدون حراسة وسفن الطليعة بعد الخروج من المضايق وعند السير في الطريق يجب أن تسير سفينتان خفيفتان أما الأسطول بثلاثة أميال. وعند الرسو في الميناء تظل هاتان السفينتان خارج الميناء وسط البحر بميلين أو ثلاثة . وبعد خروج الأسطول من الميناء تظل سفينتان لحكام الأقاليم فترة ساعة خلف الأسطول لتأخذ من تأخر من الجنود.

النصيحة الخامسة:

إذا كان عدد سفن الأسطول مائتين يجب أن تتوزع على جناحين: فالجناح الأول المكون من مائة يقوم مع باشا (رودس) قبل السرب الثاني بيوم، لأن الموانئ كلها لا تتسع لمائتي سفينة، هذا كان نظامهم في القديم ، والموانئ التي تتسع مائتي سفينة قليلة، ويمكن الرسو في جميع جهات الجزر ، وحيثما تهب الرياح ينتقل هناك ، أما السواحل البرية ليست كذلك.

النصيحة السادسة:

وإذا أدرك ميناء في ساحل بلاد الروم أوز شاطئ الأناضول بعد الخروج من بين الجزر ، يجب الرسو في هذا الميناء. ولا يجوزتجاوزه بعد الظهر لأنه إذا ترك الميناء فهناك احتمالات كثيرة لهبوب الرياح، ويتأخر الأسطول إلى الليل يتعرض للمخاطر ، ومن الخطإ عندئذ البيات في غير وسط البحر.

النصيحة السابعة:

بعد الخروج من المضيق ، يجب ألا يقوم الأسطول إلا بعد أداء صلاة الفجر.

النصيحة الثامنة:

يجب على رؤساء السفن وربابينهم أن يكونوا قد مارسوا الحملة إلى الجزائر والجولان في البحار والقرصنة لسنوات عديدة ، لأن سير الأسطول أو وقفه متعلقان بهذه الممارسات.

النصيحة التاسعة:

يجب على جدافي سفن (باشتارده) عند سير الأسطول أن يجدفوا بنظام وبطء، مثلما يحرك النسر جناحيه، ولا يسرعوا مثل سفن البريد، ومن المشهور ما قاله ربابننا ردا على ما قاله ربابنة اسبانيا : أن سفنكم بطيئة غير سريعة، (إذا قالوا): إن سفننا لا تفلت الهارب ولا تهرب من مطارديها.

النصيحة العاشرة:

لابد أن تسبق سفن حكام الأقاليم سفينة القيادة، وعلى سفينة القيادة ألا تقل حمولتها لزيادة سرعتها، لأنها لا تحتاج إلى السير بسرعة، وعليها ألا تسبق الحكام وإلا فكأنها تأذن بلسان حالها للجدافين الأسرى بأن يهربوا بسرعة.

النصيحة الحادية عشرة:

ويجب على الأسطول أن يقسم نفسه إلى قسمين عند التزييت، فعندما يتم القسم الأول يظل القسم الثاني في الحراسة، وبعد ذلك يتزيت القسم الثاني ، وذلك لكثرة تعرض سفننا لهجمات الأعداء عند تزييتها.

النصيحة الثانية عشرة:

وعلى الأسطول عندما يصل إلى (آواريف) أن يرسل سفينتين سريعتين إلى شواطئ الأعداء لتلقي الأخبار والتجسس، وإذا علم أن أسطول العدو مجتمع في (مسينه) فعلى أسطولنا أن يظل ويبذل جهده في حراسة شواطئنا.

النصيحة الثالثة عشرة:

إذا كانت مدينة خالية من أسطول الكفار ، وأراد الربابنة أن يسافروا إلى سواحل الأعداء ، أو أن يقتحموا البحر ، عليهم أن يتخلوا عن خمس أو عشر قطع من السفن غير الصالحة في أوارثن. يعني يخرج الجدافين والمقاتلين من السفينة ويترك السفن الضعيفة هناك، ويختار من بين الجدافين والمقاتلين الأقوياء والقادرين منهم.

النصيحة الرابعة عشرة:

وإذا لزم الخروج من أوراثن إلى البحر يجب أن تملأ البراميل بالماء الذي يكفي لخمسة عشر يوما ، ويخرج من هناك بعد صلاة المغرب وتوصي رعايا أوراثن بأن يوقدوا نيرانا في أماكن عالية يوما وليلة دون انقطاع، فإذا ما قامت العاصفة واضطر الأسطول للرجوع يهتدي بهذه الطريقة إلى الميناء، ويمكن أن يعين عليهم شخص يحملهم على هذا العمل.

النصيحة الخامسة عشرة:

إذا أريد الخروج إلى أوسط البحار يجب أن ينتبه رجال السفن بأن يوقدوا القناديل عند هبوب العواصف أو يعلقوا قناديل عندهم في الليل حتى لا تصطدم السفن بعضها ببعض.

النصيحة السادسة عشرة:

يجب ألا تنتقل سفن الأسطول بين الجزر كثيرا ، بل تنتقل في ولايات بلاد الروم والأناضول، لأن الجزر ذات المياه الضحلة والأمواج متلاطمة التيارات، ولكل جزيرة تيارها وأمواجها الكثيرة، وقد غرقت هناك سفن كثيرة في فترة قصيرة، يقال إن ما بين الجزر مذابح السفن.

النصيحة السابعة عشرة:

عندما يذهب الأسطول إلى سواحل الأناضول أو بلاد الروم تترك الجزر عشر سفن خفيفة لحراستها ، هكذا كان يتصف الربابنة القدماء.

النصيحة الثامنة عشرة:

إذا انتشر الضباب في أثناء سير الأسطول ، وإذا ما صادف برا ، يجب أن يلجأ الأسطول إلى البر وترسو السفن حالا، وألا تتحرك السفن حتى ينقشع الضباب ، أما إذا كانوا وسط البحر عفلى الموسيقى العسكرية أن تعزف على جميع السفن وألا تسكت حتى ينقشع الضباب حتى لا تتفرق السفن.

النصيحة التاسعة عشرة:

على الربابنة والرؤساء أن يهتموا أعظم اهتمام بتلقي علوم البحار ، وألا يغفلوا أبدا عن البوصلة والخريطة، ويجب عليهم أن يكرموا العلماء في هذا المجال ويعدوا لهم أذانا صاغية وبهذا يقبل الجهلاء على التعلم.

النصيحة العشرون :

وعلى الربان أن يمنح الذين يدرسون هذا العلم مثلما كان يفعل درويش باشا، يصنع البوصلة والخريطة في الميدان، ثم يعين رجلا يسمى مصلي أووش ممتحنا، ويأتي بالرؤساء والبحارة يمتحنهم في كيفية ربط السفن بالحبال إلى البر، وكان يكافئ من ينجح في هذه المهمة، وبهذا أقبل البحارة على تعلم مثل هذه الأشياء.

النصيحة الحادية والعشرون :

إذا صودف في البحر أسطول الكفار وكان أسطولنا من سواحل بلاد الروم أو سواحل بلاد الأناضول ، ألا يحاول أسطولنا أن يهاجم أسطول العدو، بل يتظاهر بعدم الرؤية، أما إذا كانت سفننا في وسط البحر وكان الكفار على الشاطئ أو كانت الشواطئ شواطئ الكفار ، أو كان الأسطولان في وسط البحر، ففي هذه الحالات الثلاثة يمكن أن تهاجم سفن الأعداء، وقد ذكرنا سبب ذلك في الجزء الخاص بالحرب في البحار.

النصيحة الثانية والعشرون:

إذا كانت سفينة العدو من نوع غاليون ، يلزم ألا يحاول الهجوم عليها رأسا ، بل يجب أن تضرب من بعيد حتى يحكم عمودها ودفتها ثم يحمل عليها ، أما إذا كانت الريح شديدة فيبسط الشراع الأمامي ، ويتبع حتى تسكن الرياح ثم يهاجم.

النصيحة الرابعة والعشرون:

على الربان القائد أن يتواجد على سفينته عند المعركة، ولا يغادرها لأي سبب كان، ويبعث أحد قادته لقيادة الجنود، وتجول الربان فوق البحر على قارب مخالفا نظم المعارك البحرية، وفي نفس الوقت في غاية الخطورة.

النصيحة الخامسة والعشرون:

على الربان الباشا أن يقف في مكانه، ولا يرغب في الهجوم بنفسه على العدو، فإذا ما ذهبت الرأس لا تبقى الأرجل، وكم من خسائر تعرضنا لها بمثل هذه التصرفات ، فالأصلح للقادة أن يظلوا في أماكنهم.

النصيحة السادسة والعشرون:

يجب أن يخرج من سفن الاقتحام مائة من الكفار ويوضع مكانهم الأتراك ويقضي على الجدافين الكفار الذين يخالفون الأوامر، لأن كثيرا ما استولى الجدافون المسخرون من الكفار على السفن وهربوا بها.

النصيحة السابعة والعشرون:

يجب أن يكون جدافو السفينة مختلطين بالأتراك فقد كان الربابنة القدماء يختارون الجدافين الأقوياء ويضعون على مجداف ثلاثة من أسرى الكفار، وثلاثة من الأتراك، ويجب أن يحترس كثيرا من جدافي الكفار ، وألا يستخدم في السفن التابعة لترسانة اسطنبول جدافين كفارا مسخرين، بل يستحدم كفارا من الرعية الآخرين، وقد يرضى الربابنة بوجود خمسين كافرا في سفينة ما، والأفضل أن يجدف التركي على استطاعته، ولا يطمع في مهارة جدافي الكفار، والسفن التي استولى عليها الكفار الأسرى إلى يومنا هذا لا تحصى ولا تعد.

النصيحة الثامنة والعشرون:

عندما يخرج الأسطول إلى الخارج لابد أن ترسل سفن خفيفة للاستخبارات وأن يهتم بهذا الأمر ، وكان الربابنة يرسلون في الماضي السفن إلى سواحل الأعداء ، والآن لم تعد حاجة إليه، فيتم هذا العمل بين الجزر.

النصيحة التاسعة والعشرون:

إذا ما تعرضت سفينة ما لإطلاق القنابل والرصاصات، واستشهد بعض الناس، يجب أن ينقلوا رأسا إلى العنبر ، ويغطون، فإن عرضهم للناس وكونهم مكشوفين فإن ذلك سيؤدي إلى إثارة الخوف والبلبلة.

النصيحة الثلاثون:

إذا نجح في الاستيلاء على سفينة ما للعدو، يجب أولا أن يبحث عن مدافعها، وإذا لزم الأمر يجب العمل على تعطيلها على الإطلاق، ويجب ألا يسرعوا لجمع الغنائم قبل أن يتم الاستيلاء على السفينة كاملا.

النصيحة الواحدة والثلاثون:

إذا ما تعرض جسم السفينة –الذي تحت الماء- إلى ضربة مدفع وفتحت ثغرة فيه، و لم يكن سدها سريعا ممكنا، عندئذ يلقون في البحر قطع قماش طويلة مثل المناشف أو غير ذلك، إذ قد يجرفها التيار وتسد الثغرة المفتوحة، وقد نجحت كثير من السفن بهذه الطريقة من الغرق.

النصيحة الثانية والثلاثون:

يجب أن يكون رجال المدفعية مهرة في حرفتهم، وأن يعلموا المبتدئين –حديثا- الحرفة، ولا بد من وجود مدفعي ماهر لكل مدفع في السفينة.

النصيحة الثالثة والثلاثون:

يجب أن يجلى البارود لما كان أكثر البارود آتيا من مصر، فمن المستحسن أن يجلى هناك، وقد أرسل أمر بهذا المعنى في عهد صالح باشا، وطول مدافع الكفار اثنا عشر شبرا، ومع ذلك يدفع القنابل إلى مسافة أبعد من مدافعنا ذات الأطوال ستة عشر شبرا، وذلك بقوة البارود المجلو.

النصيحة الرابعة والثلاثون:

يجب أن يعنى بأعمال الدانات والأدوات التي تستخدم لحرق أشرعة العدو مثل السهام ، كما أنه يجب العناية بأمور الدفاع وأدواته.

النصيحة الخامسة والثلاثون:

يجب ألا يرغب في تأجير الجنود المرتزقة ما دام هناك الجنود الأتراكالذين فتحوا البلاد منذ أقدم العهود، ويجب العناية بالطريقة المثلى في معاملة الجنود.

النصيحة السادسة والثلاثون:

يجب على الكاليون ألا يذهب إلى الخارج مع الأسطول بعد إخراجه من المضيق ، إنه يكون –عندئذ– أداة تعويق، ويضر أكثر مما ينفع.

النصيحة السابعة والثلاثون:

يجب أن يكون الأسطول فوق البحر سريعا وخفيفا في حركاته، بهذا يمكن التغلب على الأعداء لأن سفنهم التي تسير بالمجاديف لا تستطيع أن تفارق قاليوناتهم التي تيسر بقوة الرياح وتجارينا، وأما سير القاليونات فمتوقف على الرياح.

النصيحة الثامنة والثلاثون:

تقضي العناية بنهب جزر الخليج بناء القلاع على سواحل البلاد، وبهذا يمكن أن تفتح الثغرات في أسس دفاع الكفار.

النصيحة التاسعة والثلاثون:

إذا أريد فتح حصون (الخليج) و(زادرا) يجب العمل على إعداد الوسائل التي تضمن ذلك، لأن فتح هذه الحصون ليس سهلا، وإن فتح هذه يحتاج إلى نفس الجهود التي بذلها السلطان بايزيد عندما فتح قلعة (اينا بختي).

النصيحة الأربعون:

يجب الاطلاع على أحدث حملات السلاطين القدماء وفتوحاتهم، كما يجب أن يحكي حملات الربابنة ومعاركهم البحرية، وكل ما كتب في هذه الموضوعات حتى تؤخذ منها العبر، وألا يغفل عن كل هذه الموضوعات ،

والسلام

تحفة الكبار في أسفار البحار، حاجي خليفة: ص ص 248– 253.

الملحق 2:

جدول يبين أهم رسائل الإصلاح السياسي بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر بالدولة العثمانية:

عنوان الرسالة	مؤلف الرسالة	مرجع الرسالة
آصف نامه	لطفي باشا(1488-1563م	نشرت ببرلين سنة 1910 من طرف المستشرق الألماني Rudolf Tschudi
فضائل الوزراء وخصائل الأمراء	نافي يحي ملكرفي(ت 1598م)	خزانة أيا صوفيا رقم 2893
نصيحة السلاطين	مصطفى عالي (1541-1599)	خزانة خسرو باشا رقم 311،
فصول الآراء في شأن الملوك والوزراء	محمد شريف أسعد أفندي (ت. 1024هـ/1615م)	خزانة الجامعة 6938
أصول الحكم في نظام العالم	حسن كافي الأقحصاري البوسنوي (ت 1616م)	خزانة السليمانية رقم 3658، تحقيق صدقي العمد، جامعة الكويت
قوانين آل عثمان	عين علي أفندي (1603-1617م)	نشرت في مجلة تصوير الأفكار سنة 1863
كتاب مستطاب	مجهول، أُلفت سنة 1620م	طبع في أنقرة 1972
الوصف الكامل في أحوال الوزير العادل	نرجيسي محمد البوسنوي (ت. 1044هـ-1634م)	خزانة أسعد أفندي، رقم 1818
لائحة	قره مصطفى باشا(ت1644م)	نشرت سنة 1942
رسالة قوجي بك المعروفة بـــ : تلخيص در أحوال عالم سلطان مراد خان	قوجي بك (ت.1648م)	نشر مجلة تصوير الأفكار سنة 1863
دستور العمل لإصلاح الخلل	كاتب جلبي (1609-1658)	يوجد بخزانة السليمانية، رقم 1971، نشر في تصوير الأفكار سنة 1280هـ
دستور الوزراء: ربيع الملوك	برتوي علي أفندي	خزانة خسرو باشا رقم 300. نور

وأدب سلوك الملوك	(ت.1076هـ/ 1665م)	عثمانية، رقم 2385
نظام الدولة الشرعي	عبد الله بدنلي ، عاصر محمد الرابع (1648- 1687م)	خزانة أسعد أفندي، رقم 1865
نصيحة الملوك ترغيبا لحسن السلوك	مصطفى بن سيد أحمد (أُلفت في عهد محمد الرابع (1648- 1687م)	خزانة نور عثمانية، رقم 2638
أنيس الملوك	عبد الله ماهر (كتبت سنة 1703م)	خزانة السليمانية 414
نصائح الوزراء والأمراء	صاري محمد باشا (ت.1717م)	نشرت بيرنستن 1935
نصيحة الملوك ترغيبا لحسن السلوك	طيب أحمد أفندي (ت 1723هـ)	خزانة طوب كابي 1323
سلوك الملوك	اسماعيل حقي بورصلي (ت.1137هـ/ 1724م)	السليمانية 1330 طوب كابي 1548
نصيحة الوزراء	نحيفي سليمان أفندي (ت.1152هـ/1738م)	خزانة السليمانية، رقم 252
منهاج الأمراء في أحوال السلاطين والوزراء	أبو آدم ديدي حاتم أقوالي زاده (ت.1168هـ/1754م)	خزانة جامعة اسطنبول، رقم 1997
لائحة	أحمد رسمي (ت. 1193هـ/1779م)	خزانة الجامعة 6930
تدبير جديد ناظر	جنيكلي حاجي باشا (ت.1780م)	خزانة طوب كابي 370
نظام العتيق بحر عميق	عمر فايق (ت1804م)	خزانة الجامعة 5836
سوانح اللوائح	محمد أمين بهيج (ت1809م)	السليمانية 370

المرجع : الخيلي، عبد الحي، النخبة والاصلاح : نماذج من الفكر الاصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية ، الرباط، 2014، ص ص 72-73.

الملحق رقم 3

جدول يوضح سلاطين الدولة العثمانية وسلسلة شيوخ الإسلام خلال القرنين 17 و 18 م

الرقم	السلطان	شيوخ الإسلام	مدة التولية	الملاحظة
1	محمد الثالث (1595 – 1603م)	1/ بوستان زاده محمد أفندي	–من 1593 إلى 1598م	– وفاة
		2/ خواجة سعد الدين أفندي	– من 1598 إلى 1599م	– وفاة
		3/ حاجي مصطفى صنع الله أفندي	– من 1599 إلى 1601م	– عزل
		4/ محمد أفندي خواجة سعد الدين	– من 1601 إلى 1603 م	– عزل
		5/ حاجي مصطفى صنع الله أفندي للمرة 2.	– 1603 م	– عزل
		6/ أبو الميامن مصطفى أفندي	– من 1603إلى 1604 م	– استمرار
2	أحمد الأول (1603 – 1617م)	1/ أبو الميامن مصطفى أفندي	– من 1603إلى 1604 م	– عزل
		2/ حاجي مصطفى صنع الله أفندي للمرة 3.	– من 1604 إلى 1606م	– عزل
		3/ أبو الميامن مصطفى أفندي للمرة 2 .	– 1606م	– وفاة
		4/ حاجي مصطفى صنع الله أفندي للمرة 4	– من 1606 إلى 1608م	– عزل
		5/ محمد أفندي خواجة سعد الدين للمرة 2 .	– من 1608 إلى 1615 م	– وفاة
		6/ خوجة سعد الدين زاده محمد أسعد أفندي	– من 1615 إلى 1622 م	– عزل
3	مصطفى الأول (1617–1618)	1/ خوجة سعد الدين زاده محمد أسعد أفندي	–من 1615 إلى 1622 م	–استمرار
4	عثمان الثاني (1622 – 1623 م)	1/ خوجة سعد الدين زاده محمد أسعد أفندي.	– من 1615 إلى 1622م	–استمرار
5	مصطفى الأول مرة ثانية	1/ خوجة سعد الدين زاده محمد أسعد أفندي.	–من 1615 إلى 1622م	عزل
		2/ زكريا زاده يحي أفندي .	–من 1622إلى 1623 م	–استمرار
6	مراد الرابع (1623 – 1640م)	1/ زكريا زاده يحي أفندي	–من 1622 إلى 1623م	– عزل
		2/ خوجة سعد الدين زاده محمد أسعد أفندي 2	– من 1623 إلى 1625م	– وفاة
		3/ زكريا زاده يحي أفندي للمرة 2	– من 1625 إلى 1632م	– عزل
		4/ آخي زاده حسين أفندي	– من 1632 إلى 1634م	– إعدام

		5/ زكريا زاده يحي أفندي للمرة 2	– من 1634 إلى 1644م	– وفاة
7	إبراهيم الأول (1640 – 1648 م)	1/ زكريا زاده يحي أفندي للمرة 3	– من 1634 إلى 1644م	– وفاة
		2/ أسعد باشا زاده أبو سعيد محمد أفندي	– من 1644 إلى 1646 م	– عزل
		3/ معيد أحمد أفندي	– من 1646 إلى 1647 م	– وفاة
		4/ حاجي عبد الرحيم أفندي	– من 1647 إلى 1649 م	–استمرار
8	محمد الرابع (1648 – 1687 م)	1/ حاجي عبد الرحيم أفندي	– من 1647 إلى 1649 م	– عزل
		2/ محمد بهائي أفندي	–من 1649إلى 1651 م	– عزل
		3/ عبد العزيز أفندي قره جلبي زاده	– 1651 م	– عزل
		4/ أبو سعيد أفندي أسعد أفندي زاده	– من 1651إلى 1652م	– عزل
		5/ محمد بهائي أفندي للمرة 2	– من 1652إلى 1654م	– وفاة
		6/ أبو سعيد أفندي أسعد أفندي زاده للمرة 3	– من 1654إلى 1655م	– عزل
		7/ عبد الرحمان أفندي	– من 1655إلى 1656م	– استقالة
		8/ مميك زاده مصطفى أفندي	–1656 م	– عزل
		9/ خوجة زاده مسعود أفندي	– 1656م	عزل واعدام
		10/ حنفي محمد أفندي	– 1656م.	– عزل
		11/ بالي زاده مصطفى أفندي	– من 1656إلى1657م	– عزل
		12/ بولوي مصطفى أفندي	– من 1657إلى1659 م	– عزل
		13/ أسيري محمد أفندي	– من 1659إلى 1662م	– عزل
		14/ سيد محمد أمين أفندي صنعي زاده	– 1662م	– عزل
		15/ منقاري زاده يحي أفندي	– من 1662إلى 1674م	عزل
		16/ جتالجة لي علي أفندي	– من 1674إلى 1686 م	– عزل
		17/ أنقره وي محمد أفندي	– من 1686إلى 1687م	– وفاة
		18/ محمد أفندي دباغ زاده	– من 1687إلى 1688م	– استمرار
9	سليمان الثاني (1687 – 1691 م)	1/ محمد أفندي دباغ زاده .	– من 1687إلى 1688م	– عزل
		2/ حاجي فيض الله أفندي	– 1688م	– عزل
		3/ محمد أفندي دباغ زاده للمرة 2	– من 1988إلى 1690 م	– عزل
		4/ فيض الله أفندي أبو سعيد زاده	– من 1690إلى 1692م	– استمرار

10	أحمد الثاني (1691 – 1695 م)	1/ فيض الله فيضي أفندي أبو سعيد زاده	– من 1690إلى 1692م	عزل
		2/ جتالجة لي علي أفندي للمرة 2	– 1692 م	– وفاة
		3/ فيض الله فيضي أفندي أبو سعيد زاده (2).	– من 1692 إلى 1694 م	– عزل
		4/ صادق محمد أفندي	– من 1694 إلى 1965م	– استمرار
11	مصطفى الثاني (1695 – 1703م)	1/ صادق محمد أفندي	– من 1694 إلى 1965م	– عزل
		2/ إمام سلطاني محمد أفندي	– 1695م	– عزل
		3/ حاجي فيض الله أفندي للمرة 2	– من 1695 إلى 1703م	عزل ثم أعدم
		4/ بشمقجي زاده سيد علي أفندي	– 1703م	– لم ينصب
		5/ يك جشم حسين أفندي	– 1703 م.	– عزل
12	أحمد الثالث (1703 – 1730 م)	1/ إمام سلطاني محمد أفندي للمرة الثانية	– من 1703إلى 1704م	– عزل
		2/ بشمقجي زاده سيد علي أفندي للمرة 2	–من 1704إلى1707 م	– عزل
		3/ صادق محمد أفندي للمرة 2	– من 1707إلى 1708 م	– عزل
		4/ أبه زاده عبد الله أفندي	– من 1708إلى 1710 م	– عزل
		5/ بشمقجي زاده سيد علي أفندي للمرة 3	– من 1710إلى 1712م	– وفاة
		6/ أبه زاده عبد الله أفندي للمرة 2	– من 1712إلى 1713م	– عزل
		7/ محمد عطاء الله أفندي	– 1713 م	– عزل
		8/ الإمام محمود أفندي	– من 1713إلى 1714م	– عزل
		9/ ميرزا مصطفى أفندي	– من 1714إلى 1715م	– عزل
		10/ منتشا زاده عبد الرحيم أفندي	– من 1715إلى 1716م	– وفاة
		11/ أبو إسحاق إسماعيل نعيم أفندي	– من 1716 إلى 1718م	– عزل
		12/ يكيشهرلي عبد الله أفندي	– من 1718 إلى 1730م	– عزل
		13/ شيخ محمد أفندي ميرزا زاده	– من 1730إلى 1731 م	– استمرار
13	محمود الأول	1/ شيخ محمد أفندي ميرزا زاده	– من 1730إلى1731 م	– استقالة
		2/ بشمقجي زاده عبد الله أفندي	– من 1731إلى 1732 م	– عزل
		3/ أبو الخير أحمد أفندي داماد زاده	– من 1732إلى 1733م	– عزل
		4/ إسحاق أفندي أبو إسحاق إسماعيل زاده	– من 1733إلى 1734م	– وفاة

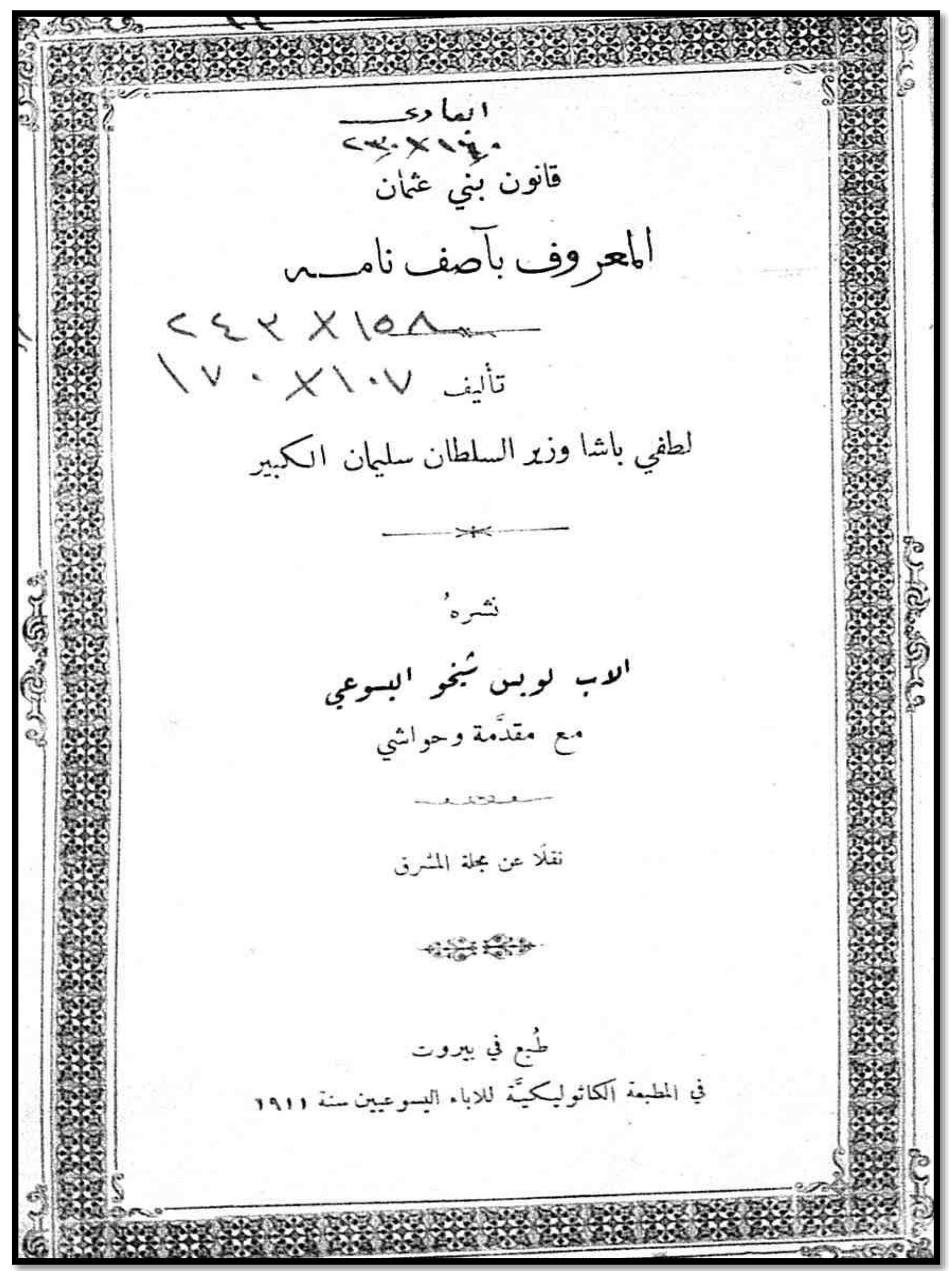
	(1730 – 1754م)	5/ دُرّي زاده محمد أفندي	– من 1734إلى 1736م	– عزل
		6/ سيد مصطفى أفندي فيض الله أفندي زاده	– من 1736إلى 1745م	– وفاة
		7/ محمد صاحب أفندي بيري زاده	– من 1745إلى 1746م	– عزل
		8/ محمد أمين أفندي حياتي زاده	– 1746م	– عزل
		9/ سيد محمد زين العابدين أفندي	– من 1746إلى 1748 م	– عزل
		10/ محمد أسعد أفندي أبو إسحاق إسماعيل أفندي زاده	– من 1748إلى 1749م	– عزل
		11/ محمد سعيد أفندي خليل أفندي زاده	– من 1749إلى 1750 م	– عزل
		12/ سيد مرتضى أفندي	– من 1750إلى1755م	– استمرار
14	عثمان الثالث (1754 – 1757 م)	1/ سيد مرتضى أفندي	– من 1750إلى 1755م	– عزل
		2/ عبد الله وصّال أفندي	– 1755 م	– عزل
		3/ فيض الله أفندي داماد زاده	– من 1755إلى 1756م	– عزل
		4/ مصطفى أفندي دُرّي زاده	– من 1756إلى 1757م	– عزل
		5/ فيض الله أفندي داماد زاده للمرة 2	– من 1757 إلى 1758م	– استمرار
15	مصطفى الثالث (1757 – 1774م)	1/ فيض الله أفندي داماد زاده للمرة 2	– من 1757 إلى 1758م	– عزل
		2/ محمد صالح أفندي	– من 1758 إلى 1759م	– عزل
		3/ إسماعيل عاصم أفندي جلبي زاده	– من 1759إلى 1760م	– وفاة
		4/ حاجي ولي الدين أفندي	– من 1760إلى 1761م	– عزل
		5/ تيروي أحمد أفندي أبو بكر أفندي زاده	– من 1761إلى 1762م	– عزل
		6/ مصطفى أفندي دُرّي زاده للمرة 2	– من 1762إلى 1767 م	– عزل
		7/ حاجي ولي الدين أفندي للمرة 2	– من 1767إلى 1768م	– وفاة
		8/ عثمان صاحب أفندي بيري زاده	– من 1768إلى 1770م	– وفاة
		9/ سيد محمد سعيد أفندي ميرزا زاده	– من 1770إلى 1773 م	– استقالة
		10/ شريف زاده سيد محمد شريف أفندي	– من 1773إلى 1774 م	– استمرار
16	عبد الحميد الأول	1/ شريف زاده سيد محمد شريف أفندي.	– من 1773إلى 1774 م	– عزل
		2/ مصطفى أفندي دُرّي زاده للمرة 3.	– 1774م	– عزل
		3/ إبراهيم بك أفندي إيواز باشا زاده.	– من 1774 إلى 1775 م	– عزل

	1774 – 1789 م)	4/ محمد أمين أفندي صالح زاده	– من 1775إلى 1776 م	– عزل
		5/ محمد أسعد أفندي وصّال زاده	– من 1776 إلى 1778م	– عزل
		6/ محمد شريف أفندي زاده	– من 1778إلى1782م	– استقالة
		7/ سيد إبراهيم أفندي قره حصارلي	– من 1782إلى1783 م	– وفاة
		8/ سيد محمد عطاء الله أفندي درّي زاده	– من 1783إلى1785 م	– عزل
		9/ إبراهيم بك أفندي إيواز باشا زاده للمرة 2	– 1785م	– عزل
		10/ أحمد عطاء الله أفندي عرب زاده	– 1785 م	– وفاة
		11/ سيد محمد عارف أفندي درّي زاده	– من 1785 إلى 1786م	– عزل
		12/ أحمد أفندي مفتي زاده	– من 1786إلى 1787م	– عزل
		13/ مكي محمد أفندي	– من 1787إلى 1788م	– عزل
		14/ سيد محمد كامل أفندي	– من 1788إلى 1789 م	– استمرار
17	سليم الثالث (1789 – 1807 م)	1/ سيد محمد كامل أفندي	– من 1788إلى 1789 م	– عزل
		2/ محمد شريف أفندي زاده للمرة 2	– 1789 م.	– عزل
		3/ حامد زاده مصطفى أفندي	– من 1789إلى1791م	– عزل
		4/ سيد يحي توفيق أفندي	– 1791 م	– وفاة
		5/ مكي محمد أفندي للمرة 2	– من 1791إلى 1792م	– عزل
		6/ سيد محمد عارف أفندي درّي زاده المرة 2	– من 1792إلى 1798 م	– عزل
		7/ مصطفى عاشر أفندي	– من 1798 إلى 1800 م	– عزل
		8/ عمر خلوصي أفندي	– من 1800إلى 1803م	– عزل
		9/ أحمد أسعد أفندي صالح زاده	– من 1803إلى 1806م	– عزل
		10/ محمد عطاء الله أفندي شريف زاده	– من 1806إلى1807م	استمرار ثم عزل

المرجع: صالح سعداوي صالح: المعجم السابق ، مج 2 ، ص ص 783-785. وأيضا أحمد صدقي شقيرات: تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، المرجع السابق ، مج 2 ، ص ص 508-515. بتصرف

الملحق 4

صورة الغلاف الخارجي لرسالة قوجي بك المعروفة باسم " آصف نامة" التي ألفها في القرن 16 م


قانون بني عثمان

المعروف بآصف نامه

تأليف

لطفي باشا وزير السلطان سليمان الكبير

نشره

الاب لويس شيخو اليسوعي

مع مقدّمة وحواشي

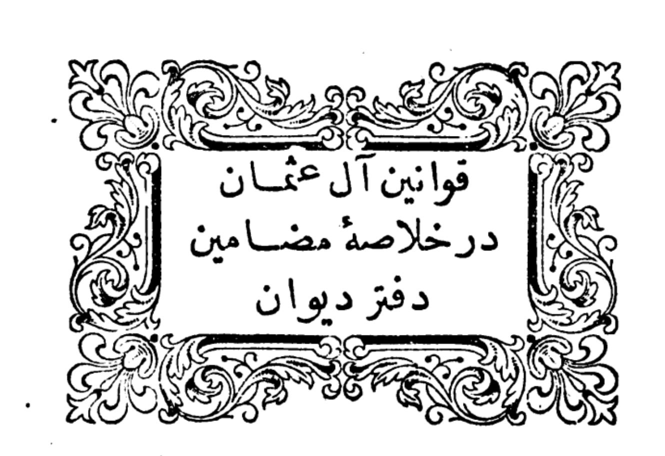
نقلًا عن مجلة المشرق

طُبع في بيروت

في المطبعة الكاثوليكيّة للاباء اليسوعيين سنة ١٩١١

الملحـــق 5

الصفحة الأولى والثانية من رسالة " عين علي أفندي في التيمار" التي ألفها خلال القرن السابع عشر الميلادي.



قوانين آل عثمان
در خلاصهٔ مضامين
دفتر ديوان

كاتب نسخهٔ لوح وقلم ناظم اوراق ما فى العالم
داور ديوانخانهٔ قضا وقدر رسام نكار خانهٔ
خير وشر عزشانه وجل سلطانه حضرتلرينك
خزانهٔ غيب بى عيبلرينه جواهر حمد بسيار
وزواهر ثناى بيشمار ايثار ونثار اولنور كه
لجهٔ جود دائم الورودندن فيض رسان اولوب
اجناد نامحصور عبادينى احسن تقويم اوزره
خلق وايجاد ايدوب محض فضل بيكرانندن
مناصب حيات ايله ديرلكلر احسان ايلدكندن

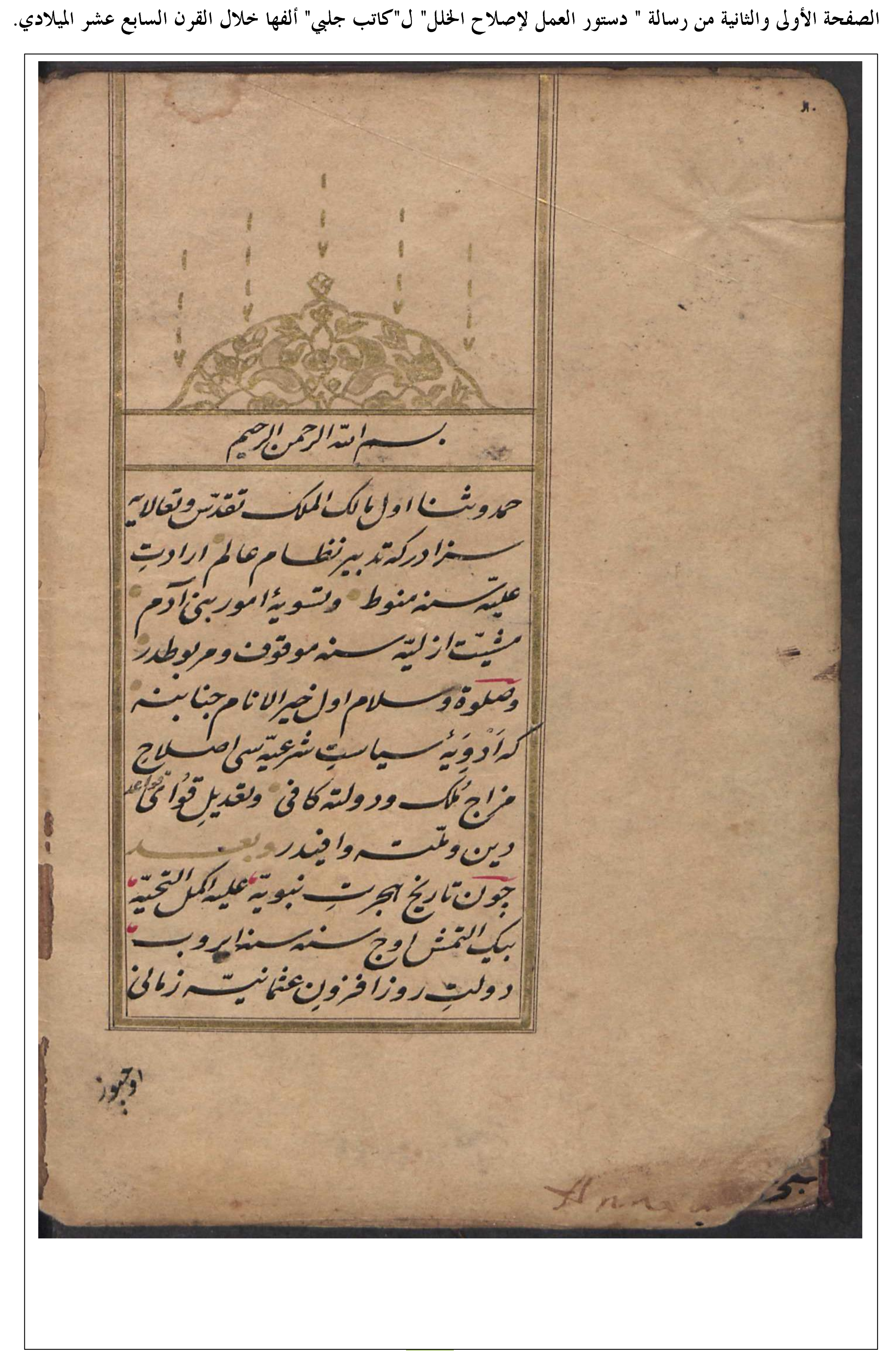
(ماعدا)

﴿ ٣ ﴾

ماعدا بعضنه خزاين عطاياسندن نقود علم وكمال ايله غناى بال وكيمنه مزارع جود بيننهاسندن غلال غنا ومال ايله نيجه نعمت ونوال ويردى . وتحيات وطيبات اول سردفتر صحايف رسالت فهرست جريدهٔ جلالت خامه كش دواوين شريعت ودين امين دفترخانهٔ وحى رب العالمين حضرتلرينك روح مطهر ومرقد منورلرينه اولسونكه قانون شريعتى تعيين وآيين حقيقتى تعليم وتبيين بيورديلر . (امابعد) بومقاله نك تحريرينه سبب اولدركه دولت قاهرهٔ عثمانيه احاطه ايتدوكى ممالكده نه مقدار مير ميران بلند اقتدار وامراء شجاعتشعار وكتخداى دفتر ودفتردار تيمار اولدوغى وهربيكلربيكيلكده قاچ سنجاق وهربيكلربيكينك وسنجاق بيكلرينك ودفتركتخداسي وتيماردفتردارلرينك نه مقدارمعين خاصلرى اولدوغى وبيكلربيكيلرك وسنجاق بيكلرينك وزعما وارباب تيمارك رسم وآيين ودستورالعمل اولان قوانين وهربيكلر بيكيلكده نه مقدار عساكر نصرت كردار

الملحـــق 6

الصفحة الأولى والثانية من رسالة " دستور العمل لإصلاح الخلل" ل"كاتب جلبي" ألفها خلال القرن السابع عشر الميلادي.



بسم الله الرحمن الرحيم

حمد وثنا اول مالك الملك تقدس وتعالايه
سزادركه تدبير نظام عالم ارادت
عليه سنه منوط وتسويهٔ امور بني آدم
مشيت ازليه سنه موقوف ومربوطدر
وصلوة وسلام اول خير الانام جنابنه
كه ادويهٔ سياست شرعيه سي اصلاح
مزاج ملك ودولته كافي وتعديل قواى
دين وملته وافيدر وبعد
چون تاريخ هجرت نبويه عليه اكمل التحيه
بيك التمش اوچ سنه سنه ايروب
دولت روزافزون عثمانيه زماني

اوچبوز



الملحق رقم 7

صورة الغلاف الخارجي لرسالة "قوجي بك"

كتابخانهٔ ابوالضيا

Koçi Bey

قوچی بك رساله‌سی

Koçi bey risalesi

نظام دولته متعلق كوریجه‌لی قوچی بكك رابع سلطان مراد خان غازی‌یه تقدیم ایلدیكی رساله‌در .

برنجی طبعی

معارف عمومیه نظارت جلیله‌سنك رخصتیله

هر حق طابعكدر

قسطنطنیه

١٣٠٣

مطبعهٔ ابوالضیا

الصفحة 2 من رسالة قوجي بك المنشورة في مجلة تصوير أفكار مع رسائل أخرى.

قوجى بك رسالەسى حقندە اعاظم عثمانيەدن
بعض ذواتك ملاحظاتى

« كوريجەلى قوچى بك جنتمكان سـلطان مراد
خان رابع حضرتلرينه مزاياى عدم انتظامى پيرانه
بر ادا ايله بى محابا انها ايتمشـدركه الحق [ابو لنجيب
رسالەسنه] فائق دينمكه لايقدر . »

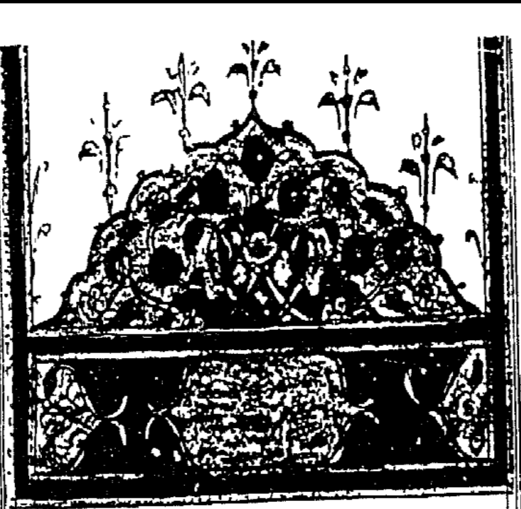
[تاريخ ـ شانى زاده]

« قوچى بك رسالەسى مقدمجه اورو پاده طبع
اولنـەرق اليوم استانبولده نشر اولنمقدەدر . مؤلفى
كوريجەلى قوچى بك عصر سلطان مراد خان رابعده
سراى همايون اغالرى معتبرلرندن اولوب بوكتابى تلخيص ،
يعنى عرض تذكرەلرى شكلنده قلمه آلەرق مشاراليهه
تقديم ايتمشـدر . فقرات مندرجەسـنده هر عصرده

المصدر: مجلة تصوير أفكار ، ص 676.

الملحق رقم 8

الصفحة الأولى من رسالة أصول الحكم في نظام العالم للشيخ حسن كافي الأقحصاري

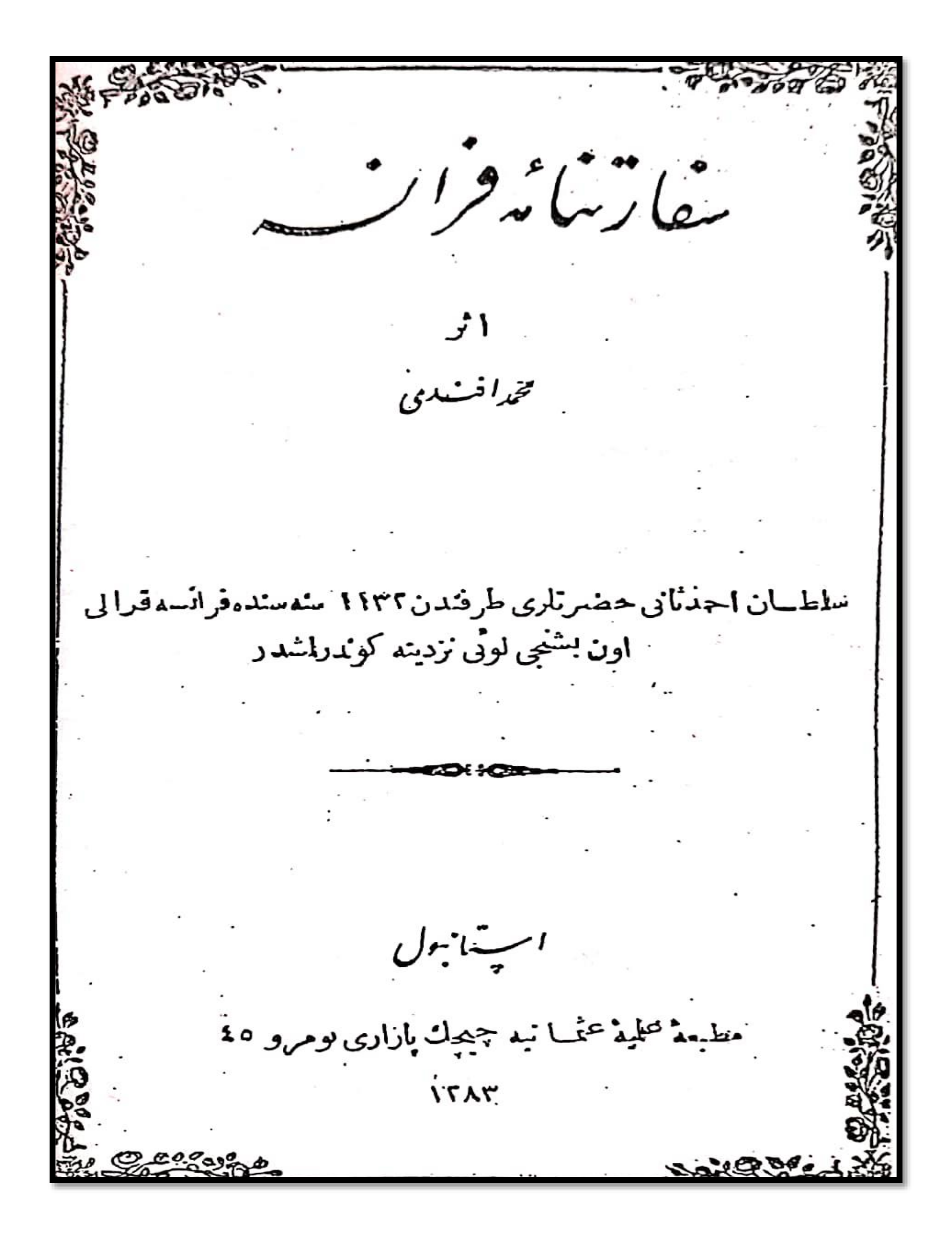


حمد اول ناصر و قهاره كه ايتدى منصور عسكر دينى ظفر بهره وكفرى مقهور
وصلوات ايله سلام اول رسول الله كه ايلدى بمعجزه عاليه اندن ظهور
دخى اصحاب و الكرام اتباعنه انك كه اولدى انلر ايله بنيان شرع معمور
اما بعد شول زمان كه پادشاه ظل الله وشهنشاه
عالم پناه سلطان سلاطين روم و عرب و عجم وخاقان
خواقين ملوك رقاب امم قالع قلاع كفرة انكروس
قامع نزاع فجرة اردل و روس خلاصه سلاطين آل عثمان
وخاتمه اساطين زمين و زمان فريد دور عثمانيان
ابو الفتح الثانى سلطان غازى محمد خان ابن سلطان مراد
خان ابن سلطان سليم خان ابن سلطان سليمان خان كه نعت
صيتنى كوزليم انى مدح ايده بيلور تقرير و بلكه دخى الله
مدح اولنمش تحريره خلد الله خلافته وابد سلطنته
الى انقضاء الزمان وانتهاء الدوران حضرتلرى عزت
وسعادتله وشوكت وشجاعتله قلعه اكرى سفرينه

عزيمت بيوردیلر بو دعاء خير لرندن مجد و ساعى اولان
داعيلرى دخى محضا عبادت غزاده بلكه دعاده بولنمق
نيتى ايله سفر مزبوره بيله واروب ولفتح مبين ونصرت
ديرده واول وقعه كبرى ومعركه عظمىده اول
مبارك غزاده اولجتك و غاده خاك آلود اولمق
دعاده بيله بولندق الحمد لله حمدا كثيرا كثيرا بو نشنه
اقدم اقصى ارده زاويه عزلتده منزوى وكوشه
وحدتده منطوى ايكن نظام عالمه متعلق بر رسالة
لطيفة ومجلة شريفه تاليف و ترتيب و تصنيف ايتمشدم
بو سفر مبارك و ميمونده همعنان و همركابمز اولان
اعلام علماء نظام اركان دولت واعيان وزراى كرام
ديوان حضرتنه عرض و اشعار اولندقده تمامه قبول
و پسند ايدوب تحسين بليغ و استحسان بديع بيورمغله
لسان تركى ايله ترجمه و شرح اولنوب عرض اولنمسى
ايدوكينه رأى واشارت بيورلمغين بعون الله الملك
المنان لسان تركى ايله شرح وبيان وايضاح وعيان
ايدوب غايتده واضح واسان اولان تعبير ايله تقرير

الملحق رقم 9

صورة الغلاف الخارجي لنص التقرير الذي حرره محمد أفندي بعد سفارته إلى فرنسا مكتوب باللغة العثمانية



سفارتنامهٔ فرانسه

اثر

محمد افندی

سلطان احمد ثالث حضرتلری طرفندن ١١٣٢ سنه‌سنده فرانسه قرالی
اون بشنجی لوئی نزدینه کوندرلمشدر

استانبول

مطبعهٔ علمیهٔ عثمانیه چیچك پازاری نومرو ٤٥

١٢٨٣

الملحق رقم 10

صورة الغلاف الخارجي لنص التقرير الذي حرره محمد أفندي بعد سفارته إلى فرنسا في سنة 1721م

RELATION
DE L'AMBASSADE
DE MEHEMET-EFFENDI,
A LA COUR DE FRANCE,

EN M. DCC. XXI.

ÉCRITE PAR LUI-MEME,

ET TRADUITE DU TURC.



A CONSTANTINOPLE;

Et se trouve à Paris,

Chez GANEAU, Libraire, rue S. Severin; à S. Louis, & aux armes de Dombes.

M. DCC. LVII.

الصفحة رقم 2 من نص تقرير السفير العثماني " محمد أفندي"

2 AMBASSADE

Le ſujet de cette Relation eſt que,

L'EMPEREUR de France ayant nommé ſuivant l'uſage, l'an de l'Hégire 1128. M. le Marquis de Bonnac pour ſon Ambaſſadeur de réſidence à la Porte, ce Miniſtre qui eſt d'une prudence conſommée, & qui s'eſt acquis une grande réputation par ſon eſprit & par ſon mérite, ſe rendit à la Porte de Félicité, & s'appliqua plus qu'aucun des autres Ambaſſadeurs à affermir l'amitié & la bonne intelligence qui regnent entre les deux Empires. Ses Prédéceſſeurs avoient ſollicité la réparation du Camamé (a) du Saint Sépulchre de Jéruſalem, qui menaçoit ruine, & on avoit différé ſous divers prétextes de l'accorder. Mais celui-ci par ſes ſoins & par ſa prudence,

(a) Dôme de l'Egliſe du S. Sépulchre.

الملحق رقم 11 :

فرمان السلطان "أحمد الثالث" وفتوى شيخ الإسلام المنشور في ديباجة كتاب "وان قولي"

باصمغله اول كتابلرك مثللرينى تحصيل ايدرين ديسه زيدك بووجهله عمل كتابته مباشرتنه شرعا رخصت
وارميدر ديو استفتا اولندقده بصمه صنعتنده مهارتى اولان كمسنه بر مصحح كتابك حروف وكلماتنى برقالبه صحيحا
نقش ايدوب اوراقه بصمغله زمان قليلده بلا مشقة نسخ كثيره حاصل اولوب كثرت كتب رخيص بها ايله تملكه
باعث اولور بووجهله فائده عظيمه يى مشتمل اولمغله اول كمسنه يه مساعده اولنوب برقاج عالم كمسنه لر صورتى نقش
اولاجق كتابى تصحيح ايچون تعيين بيورلورايسه غايت مستحسنه اولان اموردن اولور ديو افتا ايلدوكندن
ماعدا ظهر رساله ده قلم حكمت توأمى ايله هذه مجلة بل در وهو فى بحره مستفرد فى سلكه مفرد روض زخارى
النبات وبحر ولكنه عذب فرات فاض ونهر فتجس منه عيون الأزهرى بان يكون مسقط الانواء رائعة القبول
وموقعا الانواع نقاريض الفحول فلله در منشيه حيث بين ما بين واحسن البيان وهل جزاء الاحسان الا الاحسان
كلمات درى اللمعاتيله تقريض ايتمكله مولانا نك مشار اليهك فتواى شريفه لرى موجبنجه مساعده همايونم ارزانى
قلنوب وصورتى نقش اولنه جق لغت ومنطق وحكمت وهيئت وبونلرك امثالى علوم آليه ده تأليف
اولنان كتابلردن صورتى نقش اولنه جق كتابى تصحيح ايچون علماء محققين وفضلاء مدققيندن
علوم شرعيه وفنون آليه ده مهارت كامله لرى اولان اقضى قضاة المسلمين سابقا استانبول قاضيسى
مولانا اسحق وسابقا سلانيك قاضيسى مولانا صاحب وسابقا غلطه قاضيسى مولانا اسعد زيدت
فضائلهم ومشايخ كرامدن قدوة العلماء المحققين قاسم پاشا مولويخانه سى شيخى مولانا موسى
زيد علمه مأمور وتعيين اولنمشلردر ايمدى ذكر اولنان كتب لغت ومنطق وحكمت وهيئت وبونلرك
امثالى علوم آليه ده تأليف اولنان كتابلردن صورتى نقش اولنه جق كتابى مولانا اى مومى اليهم تصحيح
ايتدردكدن صكره وجه مشروح اوزره صنعت مرقومه يى معيت ايله عمل واجرا وبووجهله كتب مذكوره نك
تكثيرينه جد وسعى ايليوب ولكن صنعت مرقومه ايله حصوله كلان كتب صحيحه اولمق اوزره
زياده اهتمام وضبط وخطادن بغايت اتقا ايليه سز شويله بيله سز علامت
شريفه اعتماد قيله سز تحريرا فى اواسط ذى القعده سنه تسع
وثلثين ومائة والف بمقام المحروسة
قسطنطنيه

صورت فتواى شريفه

بصمه صنعتنده مهارت ادعا ايدن زيد لغت ومنطق وحكمت وهيئات وبونلرك امثالى علوم آليه ده تأليف
اولنان كتابلرك حروف وكلماتنك صورتلرينى برقالبه نقش ايدوب اوراق اوزرينه بصمه ايله اول كتابلرك
مثللرينى تحصيل ايدهرم ديسه زيدك بووجهله عمل كتابته مباشرتنه شرعا رخصت وارميدر بيان بيوريله
الجواب الله اعلم
بصمه صنعتنده مهارتى اولان كمسنه بر مصحح كتابك حروف وكلماتنى برقالبه صحيحا نقش ايدوب اوراقه بصمغله زمان
قليلده بلا مشقة نسخ كثيره حاصل اولوب كثرت كتب رخيص بها ايله تملكه باعث اولور بووجهله فائده عظيمه يى
مشتمل اولمغله اول كمسنه يه مساعده اولنوب برقاج عالم كمسنه لر صورتى نقش اولاجق كتابى تصحيح ايچون تعيين
بيورلورايسه غايت مستحسنه اولان اموردن اولور كتبه عبد الله الفقير عفى عنه

– سهيل صابان: إبراهيم متفرقة وجهوده في إنشاء المطبعة العربية ومطبوعاته، المرجع السابق، ص57.

الملحق رقم 12 :

الصفحة الأولى من الفرمان الهمايوني المنشور في ديباجة كتاب "وان قولي" حول تكليف "سعيد أفندي" و "إبراهيم متفرقة" بالشروع في تأسيس المطبعة .

صورت خط همايون

موجبنجه عمل اولنه

صورت امر شريف

قدوة الاماجد والاعيان مكتوبجی صدر اعظمی خلفاسندن سعيد ودركاه معلام متفرقه لرندن ابراهيم زيد
مجدهما توقيع رفيع همايون واصل اولجق معلوم اولاكه چون روابط دوام قيام قوانين دين ودولت وضوابط
قوام نظام ملك وملت وضبط وربط تواريخ واخبار وحفظ وحراست معارف وآثار ثبت وتحرير كتب وصحايف
وقيد وتحرير دواوين لطايف ايله ميسر واشاعت انواع علوم واطارت آثار فنون تكثير كتب ايله مقدر ايدوكی
مسلم ومقرر اولمغله طلوع شمس دين محمدی وظهور تباشير صبح ملت احمدی صلى الله تعالى عليه وسلمدن برو
علماء دين مبين وفضلاء محققين كثرهم الله تعالى الى يوم الدين ضبط وحمايت آيات قرآنيه وحفظ وصيانت
احاديث نبويه وساير معارف يقينيه ايچون تدوين صحايف وتسطير كتب علوم ومعارف ايليوب وكذلك لغات
عربيه وفارسيه ومعارف آليه وحكميه وساير فنون جزئيه وقواعد كليه ضبط وافاده وتعلم واستفاده سی دخی
كتب وتحرير وتدوين وتسطير ايله حصول پذير اولمغله نيل اجور دنيويه واخرويه واحراز سعادت ابديه ايچون
تأليف كتب عليه وتدوين صحف معارف جزئيه دن دخی خالی اولميوب لكن مرور ايام واختلافات ادوار واعوام
ايله جنكيز فتنه انكيز وهلاكو بی تدبير خونريز وجلرنده ومملكت اندلسه فجره افرنج استيلاسنده وساير وقايع اولان
حروب وقتال وحريق اثنالرنده اكثر مصنفات عرضه ضياع وتلف اولمغله اليوم ممالك اسلاميه ده قاموس
وجوهری ولسان العرب ووانقولی وكتب تواريخ ونسخ علوم آليه دن جلد وحجمی كبير اولان نسخ لازمه
نادر وزمره كتاب ومستنسخينك دخی قصور همت ورخاوتلرندن ناشی يازمغه رغبت ايتميوب ويازدقلری
نسخ دخی خبط وخطادن خالی اولمامغله ندرت كتب وسقامت نسخ طلبه علوم ورغبه معارف وفنونك
عسرت ومشقتلرينه باعث وبادی اولوب واعمال صناعيه دن بصمه صنعتی وجوه دنانيره سكه حسنه ضربی
وروی صحيفه يه نكين بين طبعی كبی برنوع كتابتدن عبارت وفن بصمه ده حصوله كلان كتبك عبارتی عيان
وبرجلد كتاب يازلمق زحمتيله بصمه فنندن نيجه بيك جلد كتب صحيحه حصوله كله جكی نمايان اولوب قليل المشقه
وكثير المنفعه بر صنعت مرغوبه اولديغی مفهومنی حاوی بر رساله بليغه تأليف وانشا ومنافع كثيره سن تعديد
واحصا وفن مذكورده سزك مهارتكز اولمغله لوازم ومصارفن اشتراكا كوروب تدارك ايتمكز ايله ايام سعادت
اقترانمده بو صنعت غريبه نك وراء خفادن منصه ظهورده جلوه كر اولمسيله عامه اهل اسلامك الى يوم القيام
استجلاب دعوات خيريه لرينه باعث اولمغيچون فقه وتفسير وحديث شريف وكلام كتابلرندن ماعدا لغات
وتواريخ وطب وفنون حكميه وهيئت واكا تابع جغرافيا وممالك ومسالك كتابلری باصلق بابنده اذن ورخصت
پادشاهانه مي التماس ايتمكز ايله رساله مذكوره اعلم العلماء المتبحرين افضل الفضلاء المتورعين بحر زخار علوم شتی
وينبوع انهار مسائل وفتوی ولابس لباس ورع وتقوی حالا شيخ الاسلام ومفتی الانام مولانا عبدالله ادام الله
تعالى فضائله يه ارسال وبصمه صنعتنده مهارت ادعا ايدن زيد لغت ومنطق وحكمت وهيئت وبونلرك
امثالی علوم آليه ده تأليف اولنان كتابلرك حروف وكلماتنك صورتلرينی زر قالبه نقش ايدوب اوراق اوزرينه
باصمغله

– سهيل صابان: إبراهيم متفرقة وجهوده في إنشاء المطبعة العربية ومطبوعاته، المرجع السابق، ص57.

الملحق رقم 13

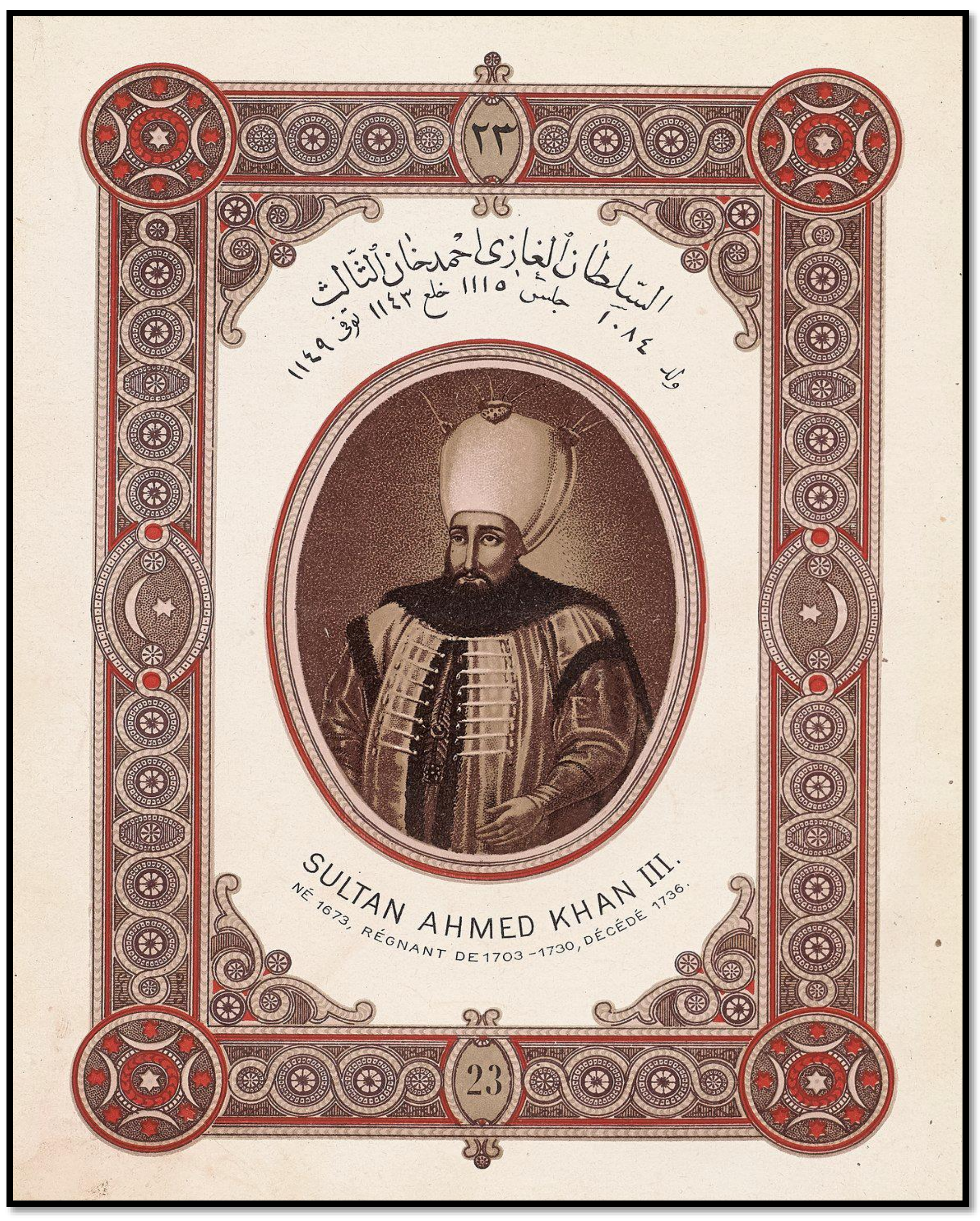
صورة السلطاني العثماني الشاب "عثمان الثاني" الذي اغتالته قوات الإنكشارية



المصدر: سليم أفندي فارس، أبدع ما كان في صور سلاطين آل عثمان، مطبعة جريد الجوائب، إستانبول، ص 42.

المصدر رقم 13.

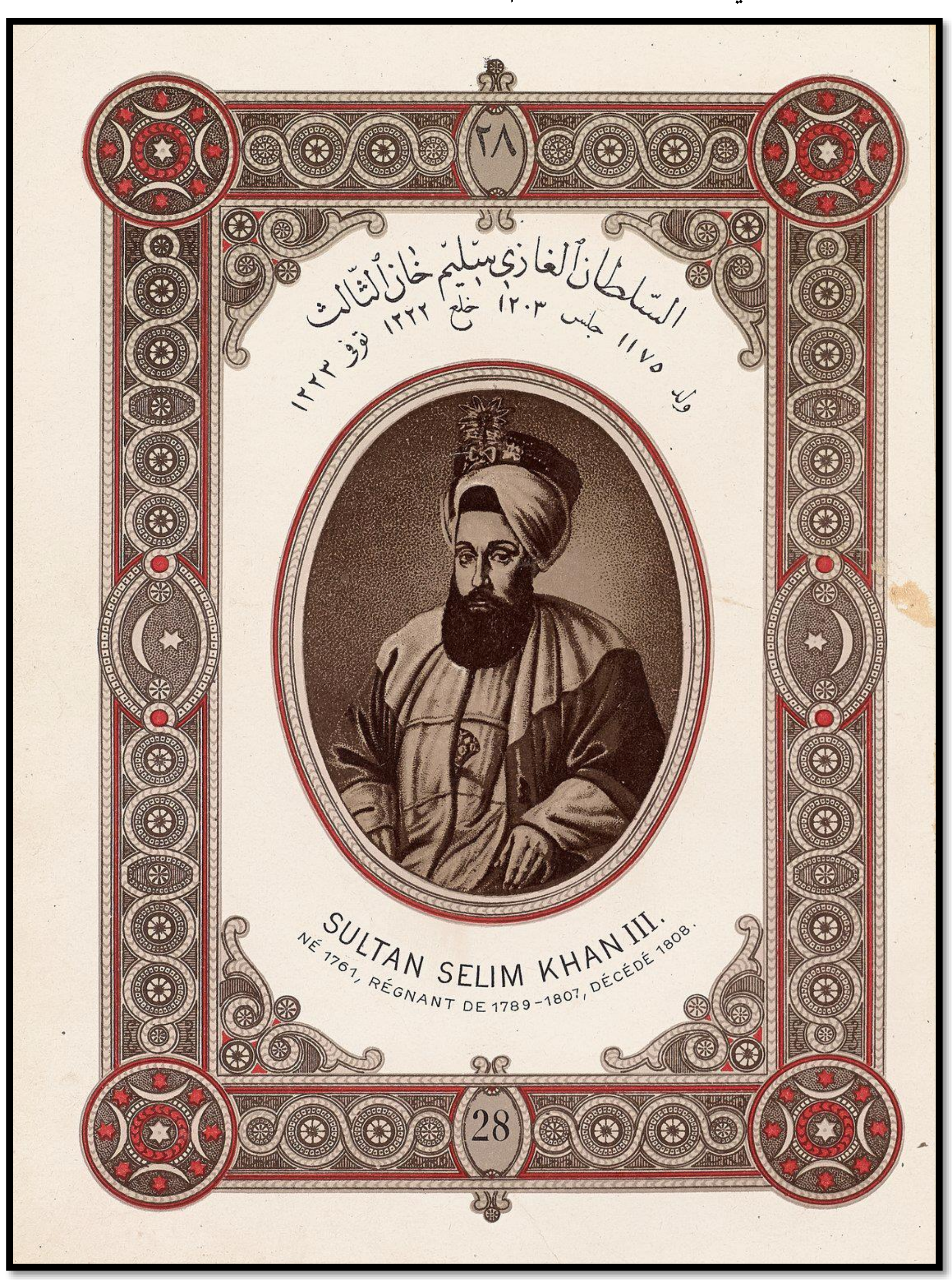
صورة السلطان العثماني الذي رخص بضرورة استعمال وسيلة الطباعة واعتمادها في استنساخ الكتب.



المصدر، سليم أفندي فارس ، نفس المصدر، ص 57.

الملحق رقم 14.

صورة السلطان العثماني صاحب فكرة " النظام الجديد" و " إيراد جديد"



المصدر: سليم أفندي فارس، نفس المصدر، ص 67.

الملحق رقم 15

صورة للسفير العثماني إلى فرنسا "محمد أفندي جلبي" سنة 1721

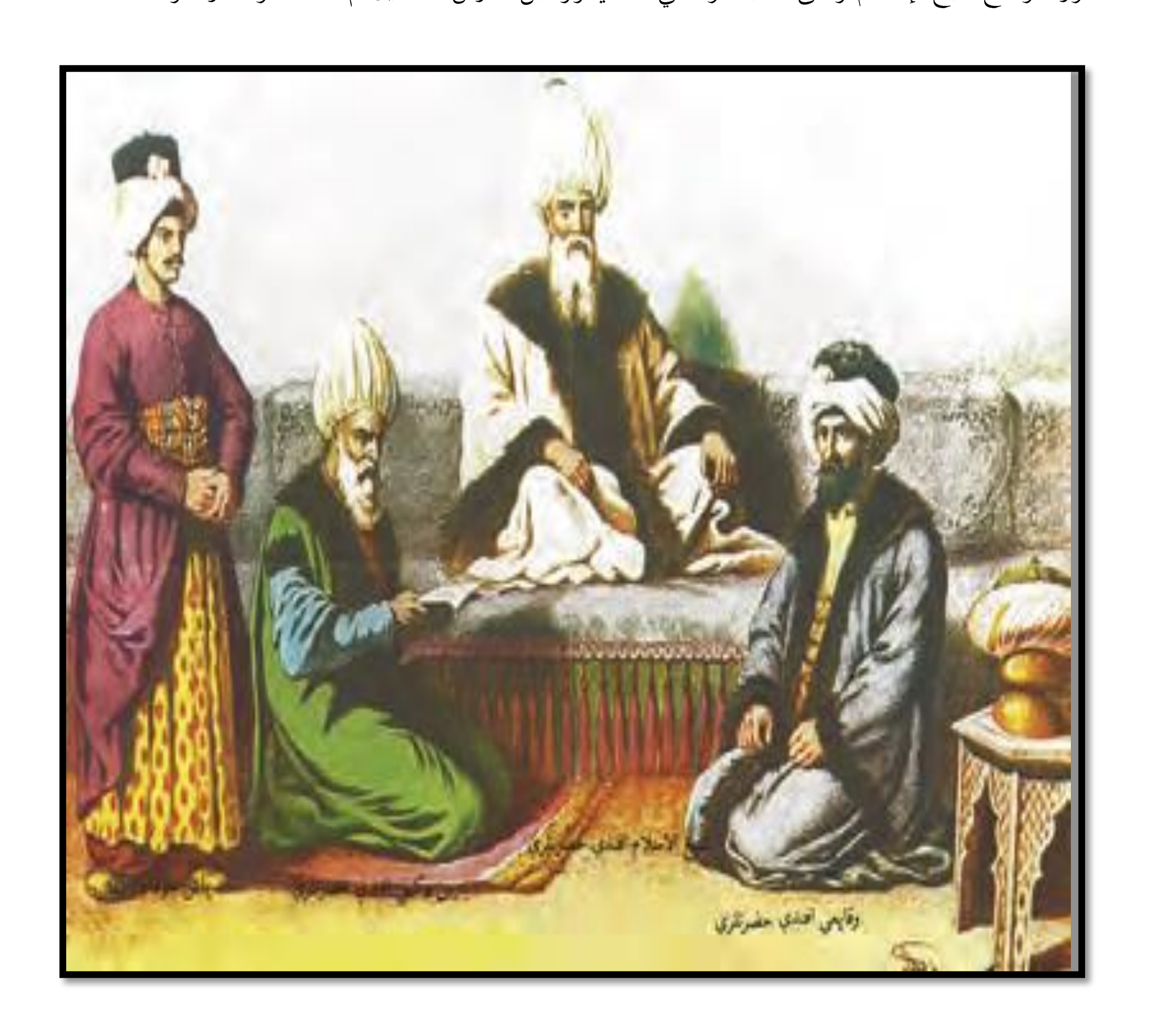


المصدر:

- Mehmed Efendi, Relation de l'ambassade de Mehemet-Effendi, a la cour de France, p3.

الملحق رقم 16

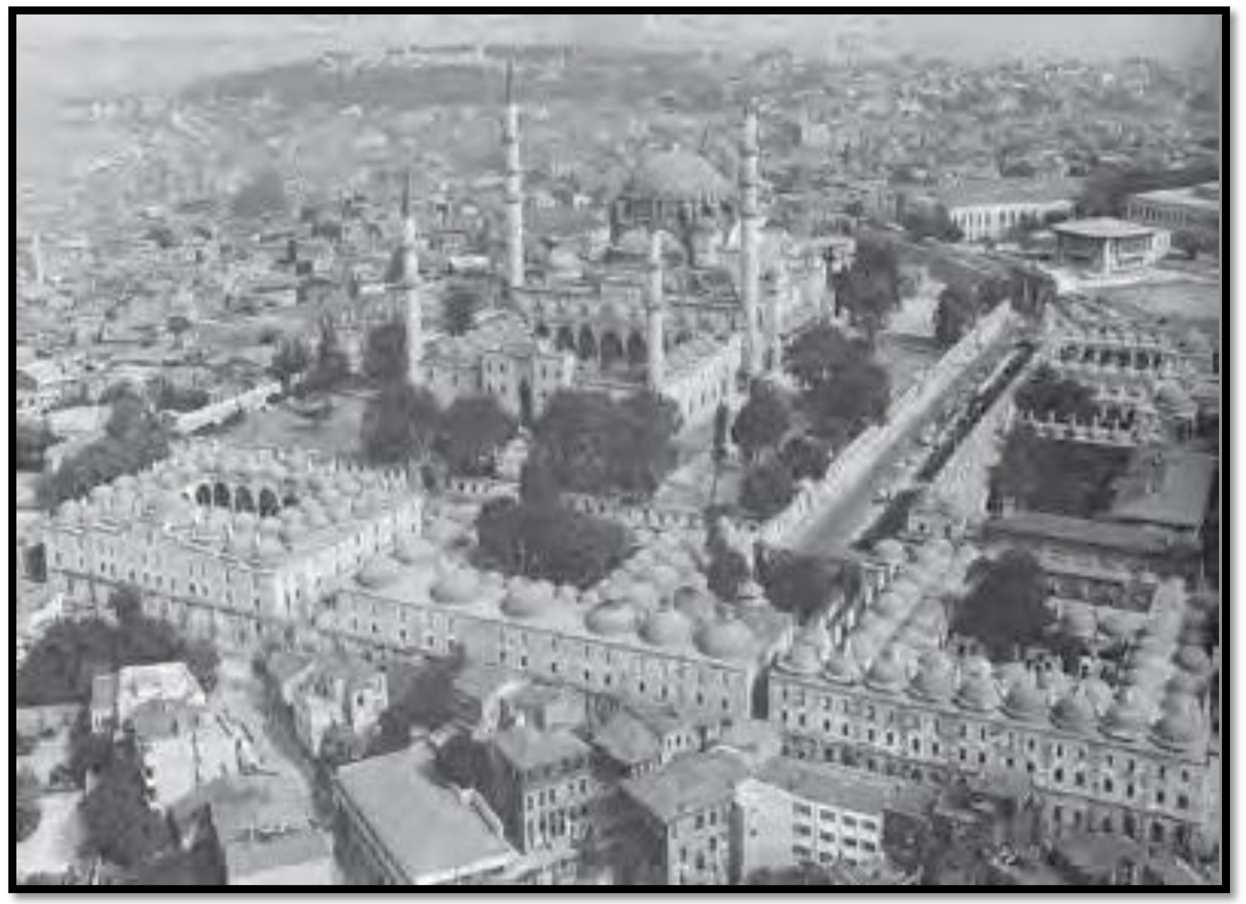
صورة توضح شيخ الإسلام وعلى جانبه الوقايعي أفندي ووكيل الدرس جالسين ثم أحد الجوخدارية واقفا



المرجع: صالح سعداوي صالح ، المعجم السابق ، مج 2 ، ص 781.

الملحق رقم 17 .

صورة تظهر مجمع مدارس السليمانية



المرجع: صالح سعداوي صالح ، المعجم السابق ، مج 2 ، ص 743.


البيبـــلـــيوغـــرافـــيا

قائمة البيبليوغرافيا:

أولا: القرآن الكريم

سورة الأعراف الآية رقم 56 .

سورة الأحزاب الآية رقم 71.

سورة هود الآية رقم 88.

سورة يوسف ، الآية 78.

ثانيا:الأحاديث النبوي

الحنبلي، ابن رجب، جامع العلوم والحكم، الجزء الثاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2001، الحديث رقم 34.

ثالثا: الوثائق

-بيات، فاضل، بيات البلاد العربية في الوثائق العثمانية " أواسط القرن العاشر هجري/ السادس عشر الميلادي، المجلد الثاني، إرسيكا ، إسطنبول ، 2010 .

-رئاسة الأرشيف العثماني التابع للإدارة العامة لأرشيفات رئاسة الوزراء بالجمهورية التركية، الفرمانات العثمانية، رقم النشر. 63، أنقرة 2003، ترجمة سهيل صابان، منشورات دارة الملك عبد العزيز، الرياض، دون تاريخ.

رابعا: المصادر

أ- باللغة العربية:

-ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة المسماة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الجزء الأول، مكتبة الطالب، 1958.

-ابن فظلان، أحمد بن العباس بن راشد ابن حماد، وصف الرحلة الى بلاد الترك والخزر والروس والصقالبة سنة 309هـــ/921م، تحقيق سامي الدهان، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1959.

-أرسلان، شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، جمع أصوله وحققه وعلق عليه حسن السماحي سويدان، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، بيروت، 2011 .

-أفندي، محمد، جنة الكفار "سفير عثماني في باريس سنة 1721" (سفارتنامة محمد أفندي)، دراسة وتحقيق عبد الرحيم بنحادة، الطبعة الأولى، منشورات دار أبي رقراق، الرباط ، المغرب، 2017.

-الأقحصاري، حسن كافي البوسنوي، أزهار الروضات في شرح روضات الجنات، تحقيق وتعليق علي أكبر ضيائي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971.

-الأقحصاري، حسن كافي البوسنوي، نور اليقين في أصول الدين في شرح عقائد الطحاوي، دراسة وتحقيق زهدي عادلوفيتش البوسنوي، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997.

-الأنصاري، شرف الدين موسى بن يوسف، نزهة الخاطر وبهجة الناظر، الجزء الأول، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق، 1991.

-بجوي، إبراهيم أفندي، التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية من عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد السلطان سليم الأول المعروف بـــ: "تاريخ بجوي"، المجلد الأول، ترجمة وتقديم ناصر عبد الرحيم حسين، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2015.

-البرزنجي، أحمد بن اسماعيل، النصيحة العامة لملوك الإسلام والعامة، مخطوطة تحت رقم 3204 نسخة مصورة عن مكتبة هارفارد ، دمشق، 1890.

-البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، الجزء الأول، طبع وكالة المعارف الجليلة، استانبول، 1951

-بن طولون، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 ، 1998.

-جلبي، أوليا، سياحتنامة مصر، ترجمة محمد علي عوني تحقيق عبد الوهاب عزام، أحمد السعيد سليمان، تقديم ومراجعة احمد فؤاد متولي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2016م .

-جلبي، عاشق، ذيل الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، حققه وقدم له عبد الرزاق بركات، الطبعة الأولى، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

-جلبي، محمد، جنة النساء والكافرين "سفارة نامة فرنسا"، ترجمة وتقديم خالد زيادة، الطبعة الأولى، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

-جودت باشا، تاريخ جودت، ترجمة عبد القادر أفندي الدنا، مطبعة جريدة بيروت، 1930.

-حاجي خليفة، تاريخ ملوك آل عثمان " فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار" أو" فذلكة التواريخ"، تحقيق وترجمة وتقديم سيد محمود السيد، كلية الآداب بسوهاج، ص 2003.

-حاجي خليفة، تحفة الكبار في أسفار البحار، تحقيق محمد حرب وتسنيم حرب، الطبعة الأولى، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2017 .

-حاجي خليفة، مختصر كتاب (سلم الوصول إلى طبقات الفحول)، اختصار وتقديم محمد حرب، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018.

-الخانجي، محمد بن محمد البوسنوي، الجوهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة ، (من علماء القرن 14 هـــ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1992.

-دوسون، مراجة، نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ترجمة فيصل شيخ الأرض، الجامعة الأمريكية في بيروت، 1942.

-الراشدي، أحمد بن محمد بن علي بن سحنون، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم الشيخ المهدي البوعبدلي، الطبعة الأولى، علم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

-رئيف أفندي، محمود، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، عربه وحققه وقدم له خالد زيادة، الطبعة الأولى، منشورات جروس بروس، طرابلس لبنان، 1985.

-زاده، عطائي، حدائق الحقائق في تكملة الشقائق، مكتبة راغب باشا، رقم 999.

-سيد، مصطفى، الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر "نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1803" تحقيق خالد زيادة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.

-شرف خان، البدليسي، شرفنامة في تاريخ سلاطين أل عثمان ومعاصريهم من حكام ايران وتوران، الجزء الثاني، ترجمة محمد علي عوني، مراجعة وتقديم يحي الخشاب، دار الزمان، دمشق، 2006.

-طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية وذيله العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975.

-الطوسي نظام الملك، سير الملوك أو (سياست نامة)، ترجمه عن الفارسية يوسف بكار، الطبعة الأولى، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

-عين علي أفندي، قوانين رسالة سي ، سنة 1018هـــ، بدون تاريخ ومكان الطبع.

-الغزي، نجم الدين، الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، تحقيق سليمان جبور، الجزآن الثاني والثالث، محمد أمين وشركاؤه ، بيروت، 1972.

-قوجي بك، قوجي بك رساله –سي: نظام دولته متعلق كوريجه – لى قوجي بكك رابع سلطان مراد خان غازي–يه، تقديم ايلدكى رساله – در، برنجى طبعى، مطبعة أبو الضيا، قسطنطينية، 1303هـــ.

-لطفي باشا، تواريخ آل عثمان، ترجمة محمد عبد العاطي محمد ، تقديم سيد محمد السيد، دار البشير، ط1، القاهرة، 2018.

-لطفي باشا، خلاص الأمة في معرفة الأئمة، دراسة وتح ماجدة مخلوف، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2001.

-لطفي باشا، قانون بني عثمان المعروف بـــ (آصف نامة)، نشره الأب لويس شيخ اليسوعي، طبع في المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين، بيروت، 1911.

-المحبي، محمد بن محب الدين، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، الجزء الأول، المطبعة الوهبية، 1284 هـــ .

-نامق كمال، محمد، فاتحة الفتوحات العثمانية، تعريب عبد الله مخلص، المطبعة الوطنية بحيفا، 1909.

-النعيمي، عبد القادر بن محمد الدمشقي، الدارس في تاريخ المدارس، الجزآن الأول والثاني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990.

-الوزان، الحسن بن محمد، المعروف بـــ: ليون الإفريقي: وصف افريقيا، الجزء الثاني، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983.

ب- باللغة الأجنبية:

-Belon du Mans, Pierre : Les Observations de plusieurs singularités et choses mémorables trouvées en Grèce, Asie, Inde, Egypte, Arabie et autres pays étrangers, Paris, 1554.

-De la Jonquière (V.A.) : Histoire de l'Empire ottoman depuis les origines jusqu'au traité de Berlin, Hachette, paris, 1881.

-Hammer, Joseph : Histoire de L'Empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours « 1453-1494 « , tome 3 , paris .

-Naima, Mustafa: Annals of the Turkish empire from 1591-1659 , of the Christian Era , translated from the Turkish by Charles Fraser , volume 1 , London , printed for the oriental translation fund of Great Britain and Ireland , London , 1832 .

-shehab, Rana Abdel Aziz: Ottoman reform movement before the era of the organizations, Journal of Historical and cultural studies , university of tikrit college of education for girls, 2019.

-Volney (C-F), Voyage En Egypte Et En Syrie Pendant Les Années 1783,1784 et 1785, T2, 5eme Ed, Bossage Frères Libraires, Paris, 1822.

خامسا– المراجع:

أ– باللغة العربية:

-إبراهيم عيسى، عبد الرزاق، تاريخ القضاء في مصر العثمانية " 1517- 1798م"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1998.

-احسان أوغلي، أكمل الدين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد الثاني، نقله إلى العربية صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ارسيكا، استانبول، 2010.

-أصلي، سنجر، المرأة العثمانية بين الحقائق والأكاذيب، ترجمة سمير عباس السيد، الطبعة الأولى، دار النيل، القاهرة، 2014.

-أنيس، أنيس، الدولة العثمانية والمشرق العربي" 1514-1914"، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993.

-أوديل، مورو، الدولة العثمانية في عصر الإصلاحات رجال "النظام الجديد" العسكري وأفكاره 1826-1914، ترجمة كارمن جابر، مراجعة سعود المولى، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

-أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، المجلد الثاني، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، تركيا، 1990.

-ايفانوف، نيقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، ترجمة يوسف عطاالله، دار الفارابي، بيروت، ط2، 2004.

-ايناجك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الأول "1300-1600" بالتعاون مع دونالد كواترت، ترجمة عبد اللطيف الحارس، الطبعة الأولى، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007 .

-ايناجيك، خليل، العثمانيون – النشأة والازدهار، في كتاب، دراسات في التاريخ العثماني، ترجمة وتقديم وتعليق سيد محمد السيد محمود، الطبعة الأولى، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

-ايناجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد .م. الأرناؤوط، الطبعة الأولى، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002.

-باغجوان، سيد، شيخ الإسلام ابن كمال باشا وآراؤه الاعتقادية، دار الكتب العلمية، بيروت، د ذ س ن.

-باموك، شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبد اللطيف الحارس، الطبعة الأولى، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005.

-بركات، مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية " دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى الغاء الخلافة العثمانية " من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات 1517-1924 ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000 .

-بكر، عصمت عبد المجيد، المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971.

-بنحادة، عبد الرحيم، العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة، الطبعة الأولى، اتصالات سبو، الرباط، 2008.

-بيات، فاضل ، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني " رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المدار الإسلامي ، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.

-بيات، فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني " رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.

-بيات، فاضل مهدي، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني" دراسة تاريخية إحصائية في ضوء الوثائق العثمانية " ارسيكا، استانبول، 2013.

-بيتروسيان، إيرينا، الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، تقديم ومراجعة قسم الدراسات والنشر بالمركز، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث دبي ومعهد الدراسات الشرقية العلمي الروسي، فرع سان بطرسبرغ، 2006.

-التميمي، عبد الجليل ، دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، الطبعة الأولى، ماي 2009.

-التميمي، عبد الجليل دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، الطبعة الأولى، ماي 2009.

-الجالودي، عليان، التحولات الفكرية في العالم الإسلامي "أعلام، كتب وحركات وأفكار" من القرن العاشر إلى الثاني عشر الهجري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، 2014.

-جب، هاملتون وباوون، هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب "دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى في القرن الثامن عشر الميلادي "، الجزء الأول، ترجمة ودراسة أحمد أيبش، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، الإمارات، 2012.

-جمال، كمال محمود، البحر الأحمر في الاستراتيجية العثمانية 1517- 1801م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2019.

-الجميل، سيار، تكوين العرب الحديث، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

-حامد، مغيث كمال، مصر في العصر العثماني " 1517-1798 " المجتمع والتعليم، تقديم رؤوف عباس ، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان، مصر، 1997.

-حرب، محمد، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، 1994.

-حرب، محمد، المثقفون والسلطة " تركيا نموذجا" الطبعة الأولى، دار البشير للثقافة والعلوم،2017.

-حسون، علي، العثمانيون والبلقان، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1986 .

-الدالي، محمد صبري، فقهاء وفقراء " اتجاهات فكرية وسياسية في مصر العثمانية"، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2010.

-دراج، محمد، الجزائر في المصادر العثمانية " دراسة للمصادر ونصوص نموذجية مترجمة من التركية إلى العربية"، الطبعة الأولى، دار الوراق للدراسات والنشر، الجزائر، 2017 .

-رافق، عبد الكريم ، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1516-1798 ، دمشق، ط2، 1968.

-رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون 1516- 1916، مكتبة أطلس، دمشق، 1974.

-رانسي، إدريس الناصر، العلاقات العثمانية-الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.

-ريمون، أندريه، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991.

-زيادة خالد، اكتشاف التقدم الأوروبي "دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر" الطبعة الأولى، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، 1981.

-زيادة، خالد، الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013.

-زيادة، خالد، المسلمون والحداثة الأوروبية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017.

-زيادة، خالد، لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2015.

-زيدان، عبد الكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، 1989 .

-ساحلي أوغلي، خليل، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني " بحوث ووثائق وقوانين"، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا)، استانبول، 2000.

-سرهنك، إسماعيل تاريخ الدولة العثمانية، مراجعة حسن الزين، دار الفكر العربي الحديث للطباعة والنشر، بيروت، 1988.

-سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، 1500- 1830، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

-شقيرات، أحمد صدقي، مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني " 1425-1922" دراسة تاريخية – وثائقية حول مؤسسة وسلسلة شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية ، المجلد الأول، الأردن، 2002.

-الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980.

-صابان، سهيل، إبراهيم متفرقة وجهوده في انشاء المطبعة العربية ومطبوعات، مراجعة عباس صالح طاشكند، الرياض، 1995.

-الصاوي، أحمد السيد، النقود المتداولة في مصر العثمانية، الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001.

-الصباغ، ليلى، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر/ العاشر والحادي عشر الهجريين، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989.

-الصباغ، ليلى، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1973.

-الصباغ، ليلى، معالم الحياة الفكرية في الولايات العربية في العصر العثماني، دمشق، 1998.

-الصباغ، ليلى، من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني " محمد الأمين المحبي المؤرخ وكتابه خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر"، الطبعة الأولى، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1987.

-الصعيدي، ندى زاهد، العلماء في بلاد الشام في القرن العاشر الهجري على ضوء كتاب الكواكب السائرة، بيروت، لبنان، 1974.

-صليبا، لويس، تجربة الإصلاح والإصلاح المضاد في الدين المسيحي، مكتبة التنوير، مركز دراسات الوحدة العربية، دون سنة النشر.

-طوباش، عثمان نوري، العثمانيون رجالهم العظام ومؤسساتهم الشامخة، ترجمة محمد حرب، مطبعة دار الأرقم، إستانبول، 2016.

-عبد الرحيم، أحمد مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 2010.

-عبود العسكري، الوظائف الدينية في الدولة العثمانية " مؤسسة شيخ الإسلام نموذجا" د. ت. ن.

-العزاوي، قيس جواد، الدولة العثمانية " قراءة جديدة لعوامل الانحطاط " تقديم محمد عفيفي ، دار آفاق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014 .

-الغازي، أماني بنت جعفر بن صالح، دور الإنكشارية في اضعاف الدولة العثمانية "الجيش الجديد"، دار القاهرة، الطبعة الأولى، 2007.

-فاروقي، ثريا، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، تر حاتم الطحاوي، مراجعة عمر الأيوبي، دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى، 2008.

-فريد بك المحامي، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009.

-قدورة، وحيد، بداية الطباعة العربية في إستانبول وبلاد الشام "تطور المحيط الثقافي 1706-1787م "، تقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، ومكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، جوان 1992.

-القشاعي، فلة موساوي، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2010.

-كافي، أحمد، مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الكلمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المنصورة، المغرب، 2013.

-كافي، أحمد، مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الكلمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المنصورة، المغرب، 2013.

-كرد علي، محمد، خطط الشام، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، مكتبة النوري، دمشق، 1983.

-كوبريلي، محمد فؤاد، قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، 1967.

-كوثراني، وجيه، الفقيه والسلطان " جدلية الدين والسياسة في ايران الصفوية – القجارية والدولة العثمانية "، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001.

-كيدو، أكرم، مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة هاشم الأيوبي، الطبعة الأولى، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان، 1992.

-لورانس، هنري، الأزمات الشرقية " المسألة الشرقية واللعبة الكبرى 1768-1914" ترجمة بشير السباعي، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، 2018.

-لويس، برنارد، إسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تعريب سيد رضوان علي، الطبعة الثانية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1982.

لويس، برنارد، الإسلام في التاريخ " الأفكار والناس والأحداث في الشرق الأوسط" ترجمة مدحت طه، مراجعة وتقديم أحمد كمال أبو المجد، الطبعة الأولى، آفاق للنشر والتوزيع، 2018.

-متولي، أحمد فؤاد، تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

-مجيب، حسين، تاريخ الأدب التركي، مطبعة الفكرة، القاهرة، 1951 .

-محمود السيد، سيد محمد، تاريخ الدولة العثمانية " النشأة – الازدهار " وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب ـــ القاهرة، 2007.

-محمود أيمن، أحمد، أوقاف المدارس والكتاتيب في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، دار الوثائق القومية، القاهرة ، د.ذ.س.ن .

-مخلوف، ماجدة، الحريم في القصر العثماني، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1988.

-مخلوف، ماجدة، القانون الإداري لولاية مصر في العهد العثماني في ضوء التشريع الإسلامي مع الترجمة الكاملة لقانون نامة مصر، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2008 .

-نزهت، سليم، تاريخ الطباعة في تركيا "1729-1929م"، ترجمة سهيل صابان، مراجعة مسعد سويلم الشامان، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1993.

-وولف، جون ب، الجزائر وأوروبا 1500-1830 ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، طبعة خاصة، الجزائر 2009.

ب- باللغة الأجنبية:

-Altunsu, Abdulkadir, Osmanli Seyhulislamlari, Ayyildiz matbaasi A.S, Ankara, 1972.
-Faroqhi, soraya, Crises and change « 1590-1699 « in halil Inalcik and Donald Quartaert, eds, an economic and social history of the ottoman empire 1300-1914, Cambridge university press , tome 2 , 1994.
-Inalcik, Halil, the ottoman empire the classical age " 1300-1600" , phoenix paperback, London , 1976.
-Itzkowitz, Norman: Ottoman Empire and Islamic tradition, the University of Chicago press, Chicago and London phoenix edition America, 1980.
-Kramer's ,J.H: Mourad II.
-Lybyer Albert Howe, The government of the ottoman empire in the time of Suleiman the magnificent , Harvard univ, press, 1913.
-Quartaert, Donald, the Ottoman empire 1700-1922, Cambridge university press, July, 2000.
-Ricaut Sir, Paul, The present state of the Ottoman Empire, Harvard, Univ, library, 1958.
-Shaw, Stanford, Empire of the Ghazis, the rise and decline of the Ottoman Empire 1280-1808, tome 1, pu 1, press Syndicate of the university of Cambridge, 1976.

سادسا- الرسائل الجامعية:

-توهامي، بشير، مراكز السلطة الحاكمة والسلطة الدينية في الدولة العثمانية والعلاقة بينهما ما بين 982-1112هـ/1574-1700م، مذكرة ماجيستير، اشراف الغالي غربي، جامعة الجزائر 2، 2013/2014م.

-الثقفي، محمد أحمد محمد، زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات، رسالة ماجستير، اشراف يوسف بن علي بن رابع الثقفي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ، 2007-2008م.

-جمال، كمال محمود، نظام الالتزام في ريف الصعيد في العصر العثماني، رسالة ماجيستير، اشراف محمد عفيفي عبد الخالق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001.

-حسنة، كمال، العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789-1807م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر-2، السنة الجامعية 2005-2006.

-الرمال، غسان بن علي (دراسة وتحقيق)، منجم باشي أحمد ده ده: جامع الدول " قسم سلاطين آل عثمان إلى سنة 1083هـــ"، أطروحة دكتوراه، اشراف عبد الجواد صابر إسماعيل، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات التاريخية والحضارية، مكة المكرمة،1996- 1997.

-شاكر، رابعة مزهر(دراسة وتحقيق)، أحمد بن محمد بن الملا: المنتخب من تاريخ الجنابي" الدولة العثمانية من النشوء إلى سلطنة مراد الثالث 611-993هـ/ 1214-1587م"، أطروحة ماجستير، اشراف محمد عبد القادر خريسات، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، 2010.

-قاري، ياسر بن عبد العزيز، دور الامتيازات في سقوط الدولة العثمانية " دراسة تاريخية تحليلية"، أطروحة دكتوراه، اشراف يوسف بن علي الثقفي، جامعة أم القرى بمكة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، 2001 .

-لراشي، أنيسة ومحمد، مريم ، قوانين نامة في الدولة العثمانية خلال القرنين 9-10هـــ/15 – 16م، مذكرة ماستر، اشراف نادية طرشون، جامعة يحي فارس، المدية،2014-2015.

سابعا- المقالات:

أ- باللغة العربية:

-أبو عيد، عارف خليل وجانبولات ، أورهان: قوانين نامة في الدولة العثمانية دوافعها وأهدافها وآثارها، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 39، العدد1، 2012، (ص 303 ص 318).

-أرحومة، هدى الصادق: "عالم الرياضيات النساب ابن حمزة المغربي "، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الأول، 2013، (ص 179 ص 188).

-أوزتورك، مصطفى: "دفتر عوارض خانة الشام عام 1086ه/ 1675-1676م "، ترجمة سهيل صابان، مجلة أسطور للدراسات التاريخية، العدد الثالث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2003، (ص 191 ص 219).

-ايناجيك، خليل: "الدولة والرعايا"، ترجمة عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، العددان 41-42، دار الاجتهاد ، بيروت، 1999، (ص 81 ص 126).

-بن براهيم، محمد بن علي(تحقيق ودراسة): ابن كمال باشا "تحقيق المناسبة والملاءمة والتأثير"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد 27، المجلد 15، 1424هـــ، (ص 327 ص 359).

-بن صالح، عمر: "محمد الفاتح بين العلم والعلماء"، مجلة الدرعية، العدد الثامن، السعودية، 2000، (ص 1 ص29).

-بيات، فاضل: "النظام القضائي في الولايات العربية في العهد العثماني"، ضمن كتاب الأمة العربية في العصر العثماني، المجلد الخامس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2007، (ص 170 ص 196).

-تاقيتشقيتش، عمر: "رسالة في اصلاح الدولة العثمانية في القرن السابع عشر الميلادي، الشيخ حسن كافي الأقحصاري"، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 18، 1981، (ص 227 ص 264).

-الثقفي، يوسف بن علي بن رابع: "لمعان الضوء في دياجير الظلام " دراسة لعهد الصدر الأعظم محمد كوبريلي 1066-1071ه/ 1656 -1661 م، مجلة المؤرخ العربي، العدد الأول، المجلد الأول، القاهرة، مارس 1993، (ص 225 ص 250).

-جاسم منصور، علي جليل: "الدبلوماسية العثمانية وأثرها في سياسة التغريب 1716-1839م"، مجلة جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 6، 2017، (ص 2792 ص 2811).

-حرب، محمد: "تطور علاقة المثقف بالدولة في العصر العثماني وقدرته على تغيير مسار الحكم"، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، المجلد 31، 2003، (ص 11 ص 56).

-الخيلي، عبد الحي: "العثمانيون وارهاصات الحداثة :قراءة في كتاب جنة الكفار سفير عثماني في باريس 1721م"، مجلة أسطور، العدد 6، 2017، (ص 172 ص 180).

-رافق، عبد الكريم: "الفئات الاجتماعية وملكية الأرض في بلاد الشام في الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي"، مجلة دراسات تاريخية، العدد 36 ، دمشق، 1990، (ص111 ص 144).

-زاهد جول، محمد: "إبراهيم متفرقة: 1084-1156هـ/1674-1744م رجل الدولة التنويري ومؤسس أول مطبعة إسلامية"، في: التحولات الفكرية في العالم الإسلامي "أعلام، كتب وحركات وأفكار" من القرن العاشر إلى الثاني عشر الهجري، تحرير عليان الجالودي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، 1435هـ/2014، (ص 175 ص 188).

-زكية، زهرة : "لمحة عن الجغرافي الأميرال العثماني" بيري رايس وكتابه " كتاب بحرية "، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 6 ، جامعة الجزائر، 1992، (ص 101 ص 109).

-السوارية، نوفان رجا: "ناحية غزة في النصف الأول من القرن 10هـ/ النصف الأول من القرن 16 م : دراسة في الإدارة والسكان والتيمار"، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2008، (ص 82 ص 117).

-شوارتر، كلاوس: "العلماء في الدولة العثمانية منتصف القرن السابع عشر الميلادي" دراسة في كتاب: محمد شيخي أفتدي، وقائع الفضلاء ، مراجعة رضوان السيد، مجلة الاجتهاد، العدد الخامس، 1989، (ص 205 ص 211).

-عبد العال، سليم أحمد محمد: "تطور المؤسسات التعليمية النظامية في مركز الدولة العثمانية حتى بداية عصر التنظيمات 1839م"، مجلة كلية الآداب، المجلد 70،العدد الثاني، جامعة القاهرة، 2010، (ص 11 ص 69).

-عبد العزيز، يوسف عماد وجاسم، ماهر حامد: دور شيوخ الإسلام في اتخاذ القرار في الدولة العثمانية، مجلة أبحاث، مج 6، العدد 2، كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، 2007، (ص 327 –ص 344).

-عبد العزيز، يوسف عماد: تمردات الانكشارية في الدولة العثمانية 1481-1648، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 5، العدد 4، جامعة الموصل ، 2009، (ص 298–ص311).

-فاروقي، ثريا: "العلم والعلماء والدولة " دراسة في الأصول الاجتماعية للعلماء في النصف الثاني من القرن 16م ، مجلة الاجتهاد، العدد الرابع، السنة الأولى، دار الاجتهاد، بيروت، 1989، (ص183 ص 200).

-الكباشي، أنعم محمد عثمان: آراء حول قيام الدولة العثمانية، مجلة آداب، جامعة الخرطوم – كلية الآداب- 2009 (ص44 ص 69).

-كريم، عبد المجيد: "مولد امبراطورية: ترجمة كتب التواريخ ثغرة في المنهجية العربية لكتابة التاريخ العثماني" ضمن كتاب التاريخ كما كان، مقالات تاريخية من اعداد فريق بصمة، دار كتوبيا للنشر والتوزيع، 2017، (ص 97 ص 105).

-مجتبي، ايل كوره ل: الدولة العثمانية خلال القرن 18 / 12هـــ ، ضمن كتاب: سيد محمد السيد، دراسات في التاريخ العثماني، الطبعة الأولى، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1996، (ص 153 ص 221).

-مخلوف، ماجدة: "بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب"، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد السادس، 2017، (ص247 ص 283).

-مكارثي، جوستين: "سياسات الإصلاح العثماني"، ترجمة عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، العددان 45-46،" الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة الإصلاح والتنظيمات ومصائر الدولة"، دار الاجتهاد، بيروت، 2000، (ص 61 ص 104).

ب- باللغة الأجنبية:

-barkan, Omer lutfi, “Research on the ottoman fiscal surveys” , studies in the economic history of the middle-east, oxford university press, London , 1970.(pp 163-171).

ثامنا- المؤتمرات والملتقيات:

-بنحادة، عبد الرحيم: "المثقفون والأزمة في العالم العثماني"، في: العثمانيون والعالم المتوسطي، مقاربات جديدة "**ندوة** " تنسيق عبد الرحمان المؤذن وعبد الرحيم بنحادة، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، 2003.

-سعد الله أبو القاسم، "بعض التحولات في مسيرة التعليم بالجزائر خلال العهد العثماني 1518-1830 "، في: بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني.

-سعيدوني، ناصر الدين: "مؤسسة الزوايا في الجزائر العثمانية: نموذج بلاد القبائل"، في: بحوث **المؤتمر الدولي** حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، المجلد الأول، اعداد صالح سعداوي، تقديم أكمل الدين إحسان أوغلي، استانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول، 2000.

-صابان، سهيل : "المؤسسات التعليمية في القدس بحسب سجلات الصرة (1021-1098 هـ / 1612 – 1687 م)"، في: الحياة العلمية في مدينة القدس في العهد العثماني " **مؤتمر دولي** "، المحررون، زكريا كورشون وأحمد أوسطه، جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية، 2010.

تاسعا- المعاجم والقواميس والموسوعات:

أ- باللغة العربية:

-ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني والثالث، دار صادر بيروت، دون سنة النشر.

-أوزنوتا، يلماز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية " السياسي والعسكري والحضاري " 629-1341 هـ / 1231-1922 م، الجزء، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الانصاري، تصوير أبو عبد الرحمان الكردي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010 .

-حلاق، حسان وصباغ، عباس، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية " المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعائلية " الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، 1999.

-الخطيب، مصطفى عبد الكريم، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، 1996.

-سبيلا، محمد و الهرموزي، نوح، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفية، منشورات المتوسط بالتعاون مع المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، الرباط، 2017 .

-سعداوي، صالح، مصطلحات التاريخ العثماني " معجم موسوعي مصور"، المجلد 1+2+3، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 2016.

-سورديل، جانين. و دومنيك، معجم الإسلام التاريخي، ترجمة أ. الحكيم وآخرون، مراجعة ف. الكك، ا. بيضون، هـ. الأيوبي، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، لبنان، 2009.

-صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

-فراشري، شمس الدين سامي، قاموس الأعلام (عثماني) المجلد الخامس، مطبعة مهران، استانبول، 1314 هـ.

-موستراس، أ ، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة عصام محمد الشحادات، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، 2002.

ب- باللغة الأجنبية:

-Encyclopaedia of Islam, tome7, second edition online, (panlyonline.brill.nl /browse /, 2019).

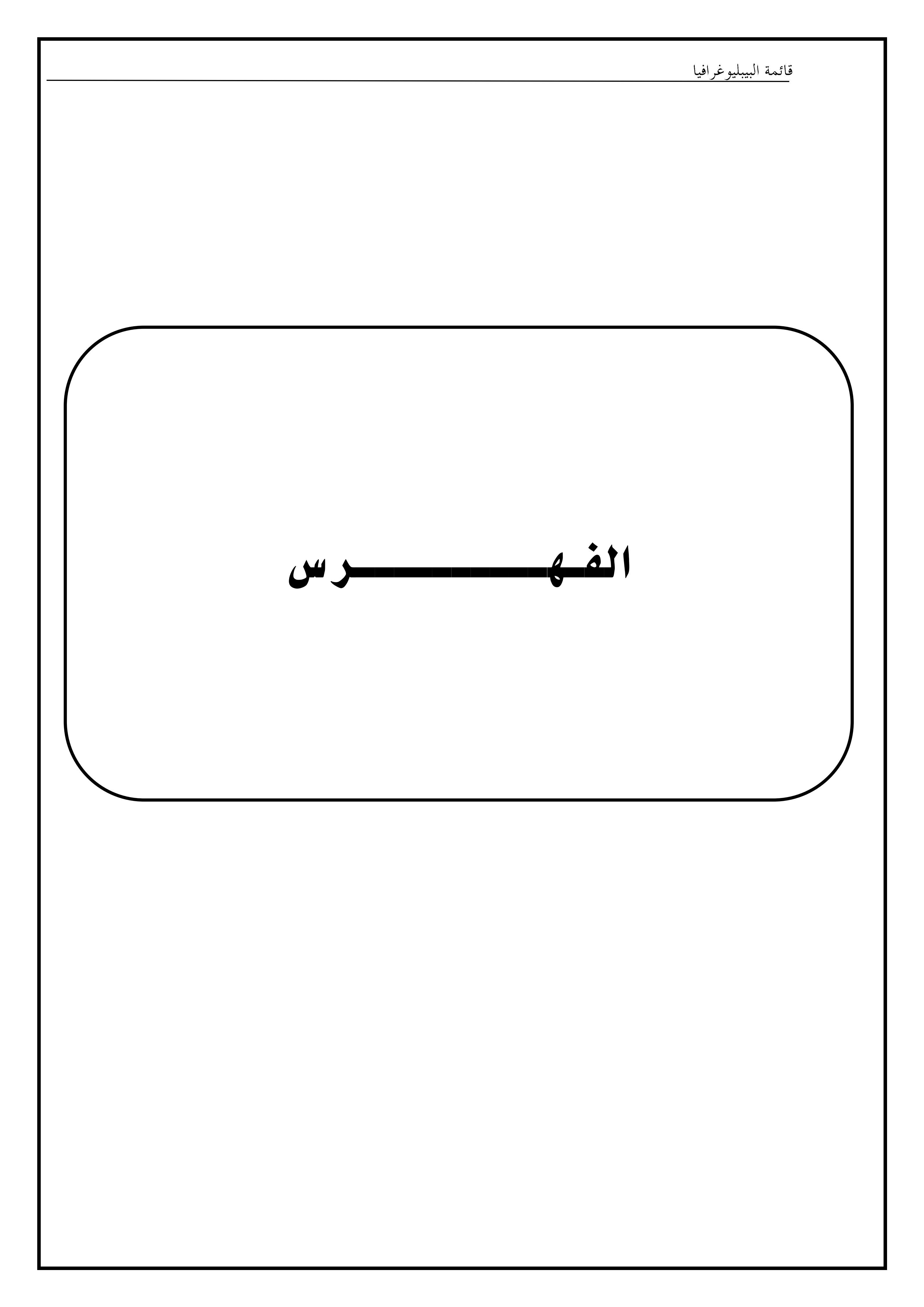
-Le robert Dictionnaire de français, nouvelle édition, Paris, 2005.

-Longman dictionary of contemporary English, for Advanced learners, Pearson education limited, England, UK and associated Companies throughout the world , 6TH edition, 2014.

-Somel, Selcuk Aksin, Dictionary of the Ottoman Empire, the Scarecrow press, Inc oxford, 2003.

عاشرا- المواقع الإلكترونية:

-Kopruluzade Fazil Ahmet Pasa ‘ nin banikisiligi, January 2010, https :// www research gate . Net.



الفهـــــــــــــــرس

فهرس الموضوعات